تقويم اللسانين

ويليه

(تقويم اللسانين) مستقيم

ح دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع، ١٤٤٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
آل سلمان، أبو عبيدة مشهور حسن
تقويم اللسانين. / مشهور حسن آل سلمان - ط١ - المدينة المنورة، ١٤٤٠هـ
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٢٠٣-٦-٠
١ - الإسلام - مجموعات   أ. العنوان
ديوي ٨١٠,٨   ١٤٤٠/٥٨٤٣

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٥٨٤٣
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٢٠٣-٦-٠

الطَّبعَة الثّانية
١٤٤١ هـ
مُزَيَّدة ومُنَقَّحة

جمعية مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث

الأردن - عمّان - شارع الحريّة - مبنى ٤٩
صندوق بريد (١١٠٠٨٩) رمز بريد (١١٠٠٨٦)
رقم الحساب البنكي (١٥٠٨١٦٢/٤١٠/٤٠٠/٠٠١)
البنك الإسلامي الأردني - فرع شارع الحرية
IBAN: jo94iiba1230000001230002340500

جوال: ٠٠٩٦٢ - ٧٩٢٨٠٤٣٤٩
هاتف: ٠٠٩٦٢ - ٦ - ٤٢٠٠٣٠٥
تويتر/إنستغرام/تليغرام: @AlalbanyCenter
فيسبوك: fb.com/alalbany.org
موقع ويب: www.alalbany.org

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة
شارع الفيصلية - خلف الجامعة الإسلامية

مركز سطور للبحث العلمي
Sutor.center@gmail.com

daremslm   daremslm@gmail.com

00966590960002 - 00966532627111

جمعية مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث

جمعية مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث

تقويم اللسانين

ويليه

(تقويم اللسانين) مستقيم

من مقالات

العلامة تقي الدين الهلالي - رحمه الله - (١٣١١-١٤٠٧هـ)

ويليهما

تعقبات على (تقويم اللسانين)

للدكتور مصطفى جواد والدكتور سعيد علي

جمعها وقرأها وقدم لها وعلق عليها

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

مركز سطور للبحث العلمي

دار الإمام مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة المحقِّق للطبعة الثانية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فما زالت تمرُّ بي من خلال عملي في مشروعي الضخم -يسَّر الله نشره بخير وعافية- في تراث العلَّامة محمد تقي الدين الهلالي المغربي السَّلفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ تنبيهاته وتصحيحاته وإفاضاته على الألفاظ المشتهرة على الألسنة، فتجمَّعت عندي مادة لا بأس بها منها؛ بلغت (٢٦) لفظًا، أحببتُ أن أتحف القرَّاء بها؛ فوضعتها في (ملحق) آخر هذه الطبعة الجديدة من «تقويم اللسانين»، بعد أن نفذت الطبعة الأولى في مدة قصيرة -ولله الحمد-.

ولم أزِد على الطبعة السابقة سوى هذا الملحق، وصوَّبتُ بعض الأخطاء المطبعية القليلة.

وكان العلَّامة الهلالي لا يفوِّت لفظًا مولَّدًا إلَّا نبَّه عليه، وبيَّن الصواب فيه.

وكان هذا الأمر يشغل بال العلَّامة الهلالي، وظفرتُ برسالة كتبها إلى الشيخ زهير الشاويش بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٣٩٢هـ؛ هذا نصُّها:

«عندي كتاب؛ وهو مجموعة مقالات انتقادية، أذكر فيها الأخطاء الشائعة عند العامة والخاصة في الكتابة والنطق باللغة العربية الفصحى، مِمَّا شانَ اللغة العربية، وخدش محاسن وجهها، وكل هذه المقالات قد نشرت في مجلة «دعوة الحق» التي تصدرها وزارة الأوقاف المغربية، وهي مجموعة في كتاب وسميته: «تقويم اللسانين» أعني: اللسان والقلم، وقد بلغت إلى الآن ثمان وستين صفحة، فماذا ترون في نشرها؟ على أن يكون هذا الكتاب هو الجزء الأول تتلوه -إن شاء الله- أجزاء أُخرى».

فكان الكتاب عنده قابلًا للزيادة، فليته كان يزيد عليه كلَّما عرَض له لفظ جديد؛ فإنَّه كان حفيًّا بهذا الموضوع.

يقول العلَّامة مسعود النَّدْوي في كتابه «شهور في ديار العرب» (ص١٥٤ - ١٥٥):

«دار بحث لغوي مفيد؛ فالأستاذ الهلالي معارض شديد لأي مصطلحات جديدة أو أسلوب بياني حديث؛ فكان كلما جاءت فقرة فيها مصطلح جديد أو أسلوب حديث، ألقى فينا خطابًا عن هذا (التفريخ) قائلًا: إن ترجمة اللغة وأساليب البيان، وتقليد أساليب اللغات الأخرى؛ تجعل القوم مترجِمين مقلِّدين غير مبدِعين.

وعلى سبيل المثال: نقول عن التعبير الأردي: (اقتصادي زندكي) في العربية: (الحياة الاقتصادية)، لكن كلمة (الحياة) (زندكي - Life) عند العرب لها معانٍ مختلفة، ويعبِّر عنها العرب بلفظ: (حالة)، لكن الصعوبة تكمن في أن الطبقة التي نحاول إفهامها؛ لا يمكن أن تفهم كل شيء من كلمة (حالة) كما نفهمها نحن من كلمة (الحياة)، فيجب أن نراعي في الخطاب لغة الدعوة.

وهكذا فإن صديقنا محمد ناظم الندوي في كراتشي (وهو -أيضًا- من أفاضل العارفين باللغة العربية وآدابها، وهو مثل كاتب هذه السطور من تلاميذ الأستاذ الهلالي) ذكر فيما يتعلق بنظرية الإسلام السياسية: أن هذا الأسلوب البياني تقليد للإنجليزية، ولو وُضع الاسم طبقًا لأسلوب البيان العربي لكان أفضل.

لا شك أن قوله هذا صحيح إلى حدٍّ ما، لكن؛ كيف يمكن لمن يقرأ عبارة «نظرية الإسلام السياسية» أن يفكِّر ويتعمَّق؟ ولو وضعنا العنوان هكذا: «نظرية سياسية في الإسلام» لكان شيئًا عاديًّا، ولكان العنوان مألوفًا، ولما احتاج السامع

إلى جهد فكري لاستيعاب معنى العنوان.

ولا يعني هذا أننا لا نهتم باللغة ومصطلحاتها الشائعة؛ فصحَّة اللغة والالتزام بمصطلحاتها هو شرط أَوَّليٌّ لحُسن البيان، ولا شك أن هناك ضرورة للالتزام بأساليب البيان، واستخدام المجاز والكناية، وهذه ليست بدعة جديدة؛ ففي العصر العباسي أبدع ابن المقفع وغيره آلاف الأساليب البيانية الجديدة، وهكذا اقتُرحت في القرن الماضي مئات التعبيرات في اللغة والأدب، بطريقة لا يشعر اليوم أحد بأنها غريبة على اللغة».

وتبقى جهود الهلالي ونظرياته في الترجمة، ومدى إمكانية الاستفادة من تعريب المصطلحات الأجنبية، ودراسة المولَّدات التي عالجها في هذا الكتاب وغيره؛ تحتاج إلى دراسة تحليلية عميقة، ولعل باحثًا مشمِّرًا يَنشط لذلك، ويفصِّل في بيان أثر اللغات الأخرى في هذه الاصطلاحات المولَّدة؛ إذ قوة اللغة وضعفها تظهر بقوة أهلها بين الأمم، وإلى الله المشتكى من ضعفنا، والمآل الذي صِرنا إليه، ولا قوة إلَّا بالله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، في السرَّاء والضرَّاء.

وكتب

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

الأردن – عمَّان

الحادي عشر من شوال

سنة إحدى وأربعين وأربع مئة بعد الألف

من هجرة النبي ﷺ

مقدِّمة المحقِّق للطبعة الأولى

إنَّ الحمد لله، نَحمَدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

الحمد لله الذي علَّم آدم الأسماء كلَّها، وخلقَ الألْسُنَ واللُّغات، ووضع للمعاني ألفاظًا، «ثُمَّ خالفَ بين هيئاتِ الصِّفاتِ، وفرَّقَ بينَ نغمِ الأصوات، وضُروبِ اللُّغات، فأنطقَ كُلَّ أمَّةٍ بلُغةٍ جَبَلَهُم عليها، وألهَمَهُم إليها، وجعل اللُّغة العربية أفصحها لسانًا، وأوضحَها بيانًا، وأوسعها افتنانًا، وأعذبها مخارج، وأقْوَمَها مناهِجَ، وأصحَّها مقاطع، وألطفها مواقع»(١)، فأظهر بذلك شرف اللُّغة العربية وفضلها على غيرها من اللُّغات، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ أفصحِ الخلقِ لِسانًا، وأعربهم بيانًا، وبعدُ.

---

(١) «لحن العوام» لأبي بكر الزبيدي (٥٨-٥٩).

إنَّ اللُّغة العربية هي أفصح اللُّغات وأبينُها وأوسعها، وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنُّفوس، وهي تلك اللُّغةُ الخالدةُ التي شرَّفها اللهُ -تعالى- وجعل علم الدِّين والدُّنيا منُوطًا بمعرفتها، فقد اختارها اللهُ -تعالى- لغةً لكلامه الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢]، فأنزل اللهُ أشرف الكُتب بأشرف اللُّغات على أشرفِ الرُّسل، بسفارة أشرف الملائكة، وكان ذلك في أشرف بِقَاع الأرض، وابتُدِئَ إِنزاله في أشرف شهور السنة، وهو رمضانُ، فكَمُلَ من كلِّ الوُجوه[١]، والله أعلمُ حيثُ يجعلُ الفضل[٢].

قال الله -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣]، قال الطاهر بنُ عاشور: «وهذا وصفٌ يفيدُ المدحَ؛ لأنَّ اللُّغة العربية أبلغ اللُّغات وأحسنُها فصاحةً وانسجامًا»[٣].

وما زال إتقانُ اللُّغة العربية شرفًا عند أهلها، ومن محاسن المُروءات، كما أنَّ اللَّحن من مساوئه، حتَّى إنَّ الخليفة عبدالملك بن مروان يقول: «اللَّحنُ في الكلامِ أقبحُ من التفتيق في الثَّوبِ، والجُدَرِيِّ في الوجه»[٤]، ولمَّا قيل له: «لقد عَجِلَ إليك الشَّيبُ يا أمير المؤمنين»! قال: «شَيَّبَني ارتقاءُ المنابرِ، وتوقُّعُ اللَّحنِ»[٥].

«ولم تزل العربُ في جاهليَّتها وصدرٍ من إسلامها تنزعُ في نُطقها بالسَّجيَّة، وتتكلمُ على السَّليقية، حتى فُتحت المدائن، ومُصِّرتِ الأمصَارُ، ودوِّنتِ الدواوين،

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٦٥-٣٦٦).
(٢) انظر: «الصاحبي» لابن فارس (٥).
(٣) «التحرير والتنوير» (١٦/ ٣١٤).
(٤) «العقد الفريد» (٢/ ٣٠٨).
(٥) «العقد الفريد» (٢/ ٣٠٨).

فاختلط العربي بالنَّبطي، والنَّقيُّ الحجازي بالفارسيِّ، ودخل الدِّينَ أخلاطُ الأمم، وسواقطُ البُلدان، فوقع الخللُ في الكلام، وبدأ اللحن في ألسنة العوامِّ»(١)، فقد «اتفق المؤرخون على أنَّ العرب في عهدهم الأول، لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلًا عن أن يُشكِّلوها؛ ذلك لأن سلامة لُغتهم، وصفاء سليقتهم، وذلاقة ألسنتهم.. كلُّ أُولئك كان يُغنيهم عن الشكل، ولكن حين دخلتِ الإسلام أممٌ جديدةٌ.. بدأت العُجْمَةُ تحيف على لغةِ القُرآن»(٢).

فهذا أعرابيٌّ يسمعُ القارئ يقرأ قوله -تعالى- في سورة التَّوبة [٣]: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾ بكسرِ اللَّام من (رسوله) الثانية، فقال: أَوَبَرِئَ اللهُ من رسوله؟! فبلغ ذلك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه؛ فأمر ألَّا يُقرِئَ القرآن إلا من يُحسنُ العربية(٣).

«فالقارئُ إذا قرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾ [التوبة:٣] بالرفع في (رسوله)؛ فقد سلك طريقًا من الصواب واضحًا، وركبَ منهجًا من الفضل لائحًا، فإن كسرَ اللَّام من (رسوله) مُتعمِّدًا كان كفرًا بحتًا»(٤).

ولقد بيَّن الإمام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكمَ تعلُّم العربية فقال: «إنَّ نفس اللُّغة العربية من الدِّين، ومعرفتها فرضٌ واجبٌ؛ فإنَّ فَهْمَ الكتاب والسنة فرضٌ، ولا يُفهم إلَّا بفهم اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلَّا بهِ فهُوَ واجبٌ»(٥).

---

(١) «لحن العوام» لأبي الزبيدي (٥٩).

(٢) «مناهل العرفان» (١/ ٣٣٢-٣٣٣) للأستاذ محمد عبدالعظيم الزرقاوي.

(٣) «صبح الأعشى» (١/ ٢٠٦).

(٤) «معجم الأدباء» (١/ ١٠).

(٥) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٢٤).

بل إنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يقول: «لَعِلْمُ العربية هو الدِّين بعينه، فبلغ ذلك عبدالله بن المبارك؛ فقال: صدقَ! لأني رأيت النصارى قد عبدوا المسيح لجهلهم بذلك، قال الله -تعالى- في الإنجيل: «أنا ولَّدتُكَ من مريم، وأنت نبِيِّي»، فحسبوهُ يقول: أنا ولَدتُك، وأنت بُنَيِّي -بتخفيف اللَّام وتقديم الباء، وتعويض الضَّمَّة بالفتحة-؛ فكفروا»(١).

ولولا أنَّ الله ﷻ تكفَّل بحفظ دينِهِ وكتابِهِ الكريم، وهيَّأ لأبناءِ هذه الأمَّةِ من العُلماءِ من يحفظونَ لهم دينَهم، ويُدوِّنون لهم عِلمَهم؛ لَما سَلِمَتْ هذهِ الأُمَّةُ عن هذا التَّحريفِ والزَّيغِ.

فهاهو إمامُ اللُّغة وخَطيبُ أهلِ السُّنَّةِ الإمامُ ابنُ قُتيبةَ يَقُولُ: «إنِّي رَأَيتُ أكْثَرَ أهلِ زَماننا هذا عن سَبيلِ الأدَبِ نَاكبين، ومِن اسمِهِ مُتطَيِّرينَ، ولأهْلِهِ كَارهين؛ أمَّا النَّاشئُ مِنهُم فَرَاغِبٌ عنِ التَّعليمِ، والشَّادي تاركٌ للازْدِيادِ، والمُتأدِّبُ في عُنفوانِ الشَّبابِ نَاسٍ أو مُتنَاسٍ، لِيدخُلَ قي جُمْلَةِ المجدُودين، ويخرجَ عن جُملَةِ المَحْدودين، فالعُلماءُ مَغْمُورونَ، وبِكَرَّةِ الجهلِ مقْمُوعُون، حتَّى خَوَى نجمُ الخير، وكَسَدَتْ سُوقُ البِرِّ، وبَارَتْ بضائعُ أهلِهِ، وصارَ العِلمُ عَارًا على صاحبِهِ، والفضلُ نقصًا، وأمْوَالُ المُلوكِ وقفًا على شهواتِ النُّفوسِ، والجَاهُ الذي هو زكاةُ الشَّرفِ يُبَاعُ بيعَ الخَلَقِ، وَآضَتِ المُرُوءاتُ في زخارفِ النَّجدِ، وتشييدِ البُنيان، ولَذَّاتُ النُّفوسِ في اصطفاقِ المَزاهِر، ومُعاطاةِ النَّدْمَان...، وَنُبذتِ الصَّنائعُ وجُهِلَ قدرُ المعروف، ومَاتتِ الخَواطرُ، وسقطتْ هِمَمُ النُّفوس، وزُهِدَ في لسان الصِّدق، وعَقْدِ الملكوت، فأبْعَدُ غاياتِ كاتبنا في كتابته أن يكون حسنَ الخطِّ، قويمَ الحُرُوفِ، وأعلى مَنَازِلِ أديبنا أن يقُول من الشِّعرِ أُبيَّاتًا في مدحِ قَيْنَةٍ أو وصفِ كأس».

---

(١) «معجم الأدباء» (١/ ١٠).

هذا في زمانِهِ، أمَّا في زماننا، فَالحَالُ أدهى وأَمَرُّ؛ إذ إنَّهم رَغِبوا عن لغةِ قُرآنهم، رُكونًا بلسانها، وما ذاك إلَّا لميل النُّفوس إلى الغالب ظاهرًا في هذه الدُّنيا، ولو علم هؤلاء شَرَفَ لُغَتهم اللُّغة العربيَّةِ؛ ما تَرَكَوها، إذْ إنَّ عُلوَّهَا وشَرَفها وقُوَّتها ذاتيٌّ، وليس تابعًا لِعُلوِّ الأمَّةِ أو ضعفها كغيرها من لغات بقيَّة الأمم.

قال الفرَّاء: «لو أَحَسَّتِ العجمُ بلُطف صناعةِ العَرَبِ في هذه اللُّغة وما فيها من الغُمُوضِ والرِّقَّةِ والدِّقَّةِ؛ لاعْتَذَرتْ من اعترافها بِلُغتِها، فضلًا عن التقديم لها والتَّنويهِ منها»(١).

وقال البيروني: «واللهِ! لأَنْ أُهْجى بِالعربيَّةِ أَحبُّ إليَّ من أن أُمدَحَ بالفارسيَّةِ»(٢).

ولمَّا ذكرَ عُتبةُ بنُ أبي سفيان كلامَ العربِ؛ قال: «إنَّ للعَربِ كلامًا هُوَ أرَقُّ من الهواءِ، وأعْذَبُ من الماءِ، مَرَقَ من أفواهِهِم مُرُوق السِّهامِ من قِسِيِّهَا، بكلماتٍ مُؤتلفاتٍ، إن فُسِّرَتْ بغيرها عطِلَتْ، وإن بُدِّلت بسواها من الكلامِ استَصْعَبَتْ، فَسُهُولةُ ألفاظهم تُوهِمُكَ أنَّها مُمْكنةٌ إذا سَمِعْتَ، وصعُوبَتُها تُعلِّمُكَ أنَّها مفقودةٌ إذا طَلَبْتَ، هُمُ اللَّطيفُ فَهْمُهم، النَّافع عِلمُهُم، بِلُغَتهم نَزَل القُرآن، وبها يُدرَكُ البيانُ، وكُلُّ نوعٍ من معناهُ مُباينٌ لِمَا سِواه، والنَّاس إلى قولهم يصيرون، وبِهُداهُمْ يَأْتَمُّون»(٣).

فرحِمَ اللهُ امْرءًا أصلحَ من لسَانهِ.

كان الحَسَنُ البصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا عثَرَ لِسانُهُ بشيءٍ من اللَّحن، قال: «أستغفرُ الله»، فسُئِل في ذلك؟ فقال: من أخْطَأَ فيها -أي: في العربيَّة- فقدْ كَذَبَ على العَرَب، ومن كذَبَ فقد عمِلَ سُوءًا، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ يقول: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ

(١) «الخصائص» (٢٤٢).

(٢) «نحو وعي لغوي» (١٩).

(٣) «زهر الآداب» (٦٨٤).

نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ [النساء: ١١٠].

وكان الإمامُ الشَّافعيُّ يتكلَّم عن البِدَع، فسُئِلَ عن كثْرَتها في زمانه؟ فقال: «لبُعْدِ النَّاسِ عنِ العربيَّة»، وقالَ الإمامُ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما جهِلَ النَّاس، ولا اختلفوا إلَّا لتركهِمْ لسَان العرب»، وقال الحسَنُ البصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المبتدعة: «أَهْلَكَتهُم العُجْمَة».

وأما الإمامُ ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد أَلْزَمَ من أرادَ أن يتعلَّم الفِقهَ بتَعلُّمِ النَّحوِ واللُّغة؛ فقال: «لزِمَ لمَن طلَبَ الفقه أن يتعلم النحوَ واللُّغة، وإلَّا فهوَ ناقِصٌ مُنحطٌّ لا تجوزُ لهُ الفُتْيَا في دين الله عَزَّ وَجَلَّ»(١).

وقد تَصَدَّى أئمَّةُ اللُّغة لِلَّحْنِ؛ مثل: الكِسائيِّ في كتابه «ما تلحنُ فيه العامَّةُ»، وأبي عُبيدةَ مَعْمَرِ بنِ المُثنَّى في «ما يلْحَنُ فيهِ العامَّةُ»، وحَمْزَةَ بنِ الحسَنِ الأصْفَهَانيِّ في «التَّنبيه على حُدوثِ التَّصحِيف»، وأحمدَ بنِ فَارس في «تمام فصيحِ الكَلام»، وابنِ مَكِّيٍّ الصِّقلِّيِّ في «تثقيف اللِّسان وتلقيحِ الجَنَان».

وما زَالَ هذا البَابُ من التَّأليفِ مطرُوقًا؛ فمِن ذلك: «نحوَ وَعْيٍ لُغَويٍّ» لمازِن مُبارك، و«معجم الأخطاءِ الشائِعة» لمحمَّد العَدناني، و«الأخطاء الشَّائعة وأثَرُها في تطوُّرِ اللُّغة العربيَّة» لماجد الصَّائغ.

وسارَ كَاتِبُنَا الشَّيخُ الدكتورُ محمَّد تقيُّ الدِّين الهلاليُّ على نهجِ الأئمَّةِ القُدامى؛ في ردِّ العَامِّيِّ إلى الفصيحِ، لإصلاحِ لحن العوَامِّ، وتثْقيفِ اللِّسان، بالصِّحَاحِ من «لِسَانِ العرَبِ»، بَدَلَ اللَّحنِ المنتشر بسببِ لُغَةِ العَجَم، وغَاصَ لأجلِ ذلك في «قاموسها المحيط»، فبذلتُ جهدي لخدمته بلَمْلَمةِ مقالاته، وضَبْطِها، وتخريجِ أشعارها، حتَّى صَار كالتَّاجِ للعرُوسِ.

(١) «الإحكام» (١/ ٢٠٨).

وكانَ من منْهَجِ الهِلاليِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه عَمَدَ إلى تصحيح ما انتشر في زمانهِ في المجلَّات والصُّحفِ، وما كثُر استعمالُه وتكرَّر تَردُّدهُ على الألسنَة النَّاطقةِ بهِ في الإذاعاتِ وعلى ألسنَةِ العَامَّة، مِمَّا تفَاقَم أمرهُ في هذا الزمان، فكانَ بذلك تَقويمًا للِّسَانَين: القَلَمِ واللِّسَان.

وإنَّ من أهَمِّ أسبابِ الخللِ عندَ هؤُلاءِ هُوَ هَجْرُ المَعاجمِ والاعتماد على الطَّبيعةِ العَامِّيَّة في الإنشاء، وقد شَكَا الإمامُ ابنُ قُتيبةَ هذا الهجر لتأَمُّلِ لُغةِ العربِ قبلَ الكِتابةِ والإِنشَاءِ؛ فقال:

«إنِّي رأيتُ كثيرًا من كُتَّابِ أهلِ زماننا كَسَائرِ أهلهِ؛ قد استطابوا الدَّعَةَ، واستوْطَؤُا مركَبَ العَجْزِ، وأعْفُوا أنفُسَهُم من كَدِّ النَّظر، وقُلُوبَهُم من تعبِ التَّفَكُّرِ، حتَّى نالُوا الدَّرَكَ بِغَيْرِ سَبَبٍ، وبَلَغُوا البُغْيَةَ بِغَيرِ آلَةٍ، وَلَعَمْرِي! كان ذاك، فأيْنَ همَّةُ النَّفْسِ؟ وأين الأَنَفةُ من مُجانسَةِ البَهَائِمْ؟».

كَذَا قالَ؛ فَمَا عَسَانا نَقُول؟!

أمَّا الهِلاليُّ فَقَد اعتمدَ في نقْدِهِ لتِلكَ العِبَاراتِ وهَاتِيْكَ المُفرداتِ؛ على معجم «لِسان العَرَب» أَوَّلًا، و«القَاموسِ المُحيطِ» بعدَهُ، لأَنَّهُ مِنْهُ نَقَلَ، وعليهِ اعْتَمَدَ، ودَعَّمَ نَقْدَهُ بِالنَّقْلِ من نَظْمِ ابنِ مالك: «الخُلاصة» المعروف بـ «أَلْفِيَّةِ ابنِ مالك»، واستعان بـ «شرح ابن عقيلٍ»؛ فَهُوَ مُتخَصِّصٌ بتدريسِ «الألفِيَّةِ» وشَرْحهَا «شرحِ ابنِ عقيل» لسنوات كثيرةٍ، وهو أسهلُ شُرُوحِ «أَلفيَّةِ ابن مالك»، كما أنَّه استَعَانَ بـ «شرحِ الأَشمُوني».

وممَّا يَزيدُ هذا الكتابَ رونَقًا وبَهَاءً ودقةً؛ أنَّهُ اعتَمَدَ في حُجَّتِهِ على الأشْعَارِ الَّتي هي حُجَّةٌ في لُغَةِ العَرَبِ، وقد قُمْتُ بتخريجِ جميعها ولله الحَمْدُ.

سائلًا المَولى تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن ينْفَعَ بِها، وأنْ يجعلَهَا خَالِصَةً لِوجهِهِ الكَريم.

*** أصل الكتاب:**

نشر تقي الدين الهلالي أصل كتابه هذا في سلسلة مقالات، نشرها في مجلة «دعوة الحق» المغربية، ظهرت أولها في السنة العاشرة، العدد الثالث، في شهر رمضان سنة ١٣٨٦هـ - يناير ١٩٦٧م، وأما أُخْراهَا فظهرتْ في السنة الثالثة عشرة، العدد الأول، شعبان ١٣٨٩هـ - نوفمبر ١٩٦٩م، وكانت آخرُ حلقةٍ هي (الحلقة الثانية عشرة)، ثم جمعها في كتاب مستقل، وأضاف إليها (الحلقة الثالثة عشرة).

ثم بعد ذلك كتب في الرد على منتقد له عدة (حلقات)، ونشر منها (ثلاث حلقات) في مجلة «دعوة الحق» في سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، وهي في آخر الكتاب بعنوان: «تقويم اللسانين مستقيم، وقد عدلت في تعديلك عن العدالة».

ولكن؛ هل هذا هو الذي كتبه الهلالي في هذا الموضوع الخطير؟

لم يَقْنَع الهلالي بهذه المادة، وإن كانت هي المنشورة في كتابه «تقويم اللسانين»؛ وإنما ألحق بها عدة مقالات، يجمعها أمران:

الأول: ذيَّلَ على «تقويم اللسانين»؛ وسمَّاه: «تقويم اللسانين مستقيم والطعن فيه سقيم».

ونشرت في مجلة «دعوة الحق» في (أربع حلقات)، ولكن لم تظهر (الثالثة) فيها! ثم نشرها مجتمعة في مقال واحد طويل في مجلة «الإحياء» الصادرة عن رابطة علماء المغرب، المجلد الثاني في رجب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، في (ص ٢١٨ - ٢٥٩).

ثم ختمت المقالات بتعقُّبات على «تقويم اللسانين»؛ وهي بقلم من العراق، أطلق على اسمه (قارئ)، وهي حلقتان نشرتا في «دعوة الحق» سنة ١٣٨٧هـ

- ١٩٦٧م، وثالثة بقلم سعيد علي؛ نشرت في جريدة «العَلَم» المغربية، سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، فمجموعها (ثلاث حلقات).

ونستخلص ممَّا مضى الأمور الآتية:

أولًا: المطبوع في «تقويم اللسانين» ناقص، إذ نشره الهلالي في المغرب، ثم بدا له أن يكتب (أربع حلقات)، أسقطت منها مجلة «دعوة الحق» (الحلقة الثالثة)، فاضطر أن ينشرها في مجلة أخرى.

ثانيًا: عناية الهلالي بهذا الموضوع؛ فقد استغرق معه من رمضان سنة ١٣٨٦هـ وانتهى في رجب سنة ١٤٠٣هـ، وكان ينوِّه بها في كثير من مقالاته وكتبه، ومن ذلك مقالة نشرها قبل ذلك بـ(٣٤) سنة في مجلة «الضياء» الهندية بعنوان: «من عَزَّ بزَّ» على طريقة «تقويم اللسانين»، فألحقتُها به.

ثالثًا: هذه المقالات تدل على إمامة تقي الدين الهلالي في اللُّغة[١]، وأنه إمام من أئمته، إذ رَصْدُ هذه المخالفات مع ذِكر الأدلة عليها وتوجيهها؛ لا يستطيعه إلا فحل، شبعان ريان من علوم اللغة، وليست العربية فقط، وإنما استطاع بيان أثر غيرها فيها؛ ليظهر أن الأمة الغالبة لِلُغَتِها أثر في الأمة المغلوبة، وذكر البراهين القاطعة على هذه النظرية.

رابعًا: في آخر نشرتنا هذه مادة جيدة عن «تقويم اللسانين»، ولكنها ليست للهلالي؛ وإنما هي تعديل لكتابه، أحببتُ إضافتها إلى مادة الكتاب، ففي مباحث الكتاب مادة اجتهادية، تختلف فيها وجهات النظر، فأحببتُ أن لا أحرم القرَّاء منها.

وهذه هي مادة الكتاب على حسب المنشور في المجلات، مع بيان مقارنتها مع مطبوع الكتاب، والزيادات التي في هذه النشرة، واسم المجلة التي نشرت

---

(١) حشدنا الأقوال الدالَّة على ذلك في مقدمتنا لكتابه في النَّحو: «مرقاة المبتدي».

فيها، وتأريخها على حسب ترتيبها فيه:

*** هيكل مقالات «تقويم اللِّسانين»:**

الحلقة الأولى: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد الثالث، رمضان ١٣٨٦هـ - يناير ١٩٦٧م، (ص ٢٦-٢٩).

الحلقة الثانية: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد الخامس، ذو الحجة ١٣٨٦هـ - إبريل ١٩٦٧م، (ص ٤٠-٤٤).

الحلقة الثالثة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد السادس والسابع، محرم وصفر ١٣٨٧هـ - إبريل وماي ١٩٦٧م، (ص ٢٦-٣٠).

الحلقة الرابعة: تقويم اللسانين مستقيم، وقد عدلت في تعديلك عن العدالة.

نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد الثاني، رمضان ١٣٨٧هـ - دجنبر ١٩٦٧م، (ص ٤٦-٥٠).

الحلقة الخامسة: تقويم اللسانين مستقيم، وقد عدلت في تعديلك عن العدالة.

نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد السادس والسابع، صفر ١٣٨٨هـ - ماي ١٩٦٨م، (ص ٤٠-٤٤).

الحلقة السادسة: تقويم اللسانين مستقيم.

نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد الثامن، ربيع الأول وربيع الثاني ١٣٨٨هـ - يونيه ويوليوز ١٩٦٨م، (ص ٤٠-٤٤).

الحلقة السابعة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد التاسع والعاشر، جمادى الأولى ١٣٨٨هـ - غشت ١٩٦٨م، (ص ٣٣-٣٧).

الحلقة الثامنة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، شعبان ١٣٨٨هـ - نوفمبر ١٩٦٨م، (ص ٥٧-٦٠).

الحلقة التاسعة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الثانية عشرة، العدد السادس، صفر ١٣٨٩هـ - ماي ١٩٦٩م، (ص ٢٦-٣٠).

الحلقة العاشرة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الرابعة عشرة، العدد الخامس، ربيع الأول ١٣٩١هـ - ماي ١٩٧١م، (ص ٦٤-٦٧).

الحلقة الحادية عشرة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الرابعة عشرة، العدد العاشر، ذو الحجة ١٣٩١هـ - يناير ١٩٧٢م، (ص ٥٦-٥٩).

الحلقة الثانية عشرة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الثالثة عشرة، العدد الأول، شعبان ١٣٨٩هـ - نوفمبر ١٩٦٩م، (ص ٧٤-٧٧).

الحلقة الثالثة عشرة: أضاف الهلالي هذه الحلقة بعد جمعه للمقالات المتقدِّمة في كتاب مستقلٍّ (ص١٣٩ - ١٤٦)، ومنه أخذنا المثبت هنا.

- **مَن عَزَّ بَزَّ.**

نشرت في مجلة«الضياء» الهندية، المجلد الثاني، الجزء الثامن، ٦ شعبان ١٣٥٢هـ، ديسمبر ١٩٣٣م، (ص٣٠١-٣٠٦).

*** «تقويم اللِّسانين» مستقيم، وقد عدلت في تعديلك عن العدالة:**

الحلقة الأولى: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد الثامن، ربيع الأول ١٣٨٧هـ - جوان ١٩٦٧م، (ص ٢٨-٣٣).

الحلقة الثانية: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد التاسع والعاشر، ربيع الثاني وجمادى الأولى ١٣٨٧هـ - يوليوز وغشت ١٩٦٧م، (ص ٢٦-٣١).

الحلقة الثالثة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد الأول، شعبان ١٣٨٧هـ - نوفمبر ١٩٦٧م، (ص ٣٢-٣٧)، **وبها ينتهي ما وافق مادة كتاب «تقويم اللسانين» للدكتور الشيخ تقي الدين الهلالي**.

*** «تقويم اللِّسانين» مستقيم والطعن فيه سقيم (ذيل على «تقويم اللسانين»):**

الحلقة الأولى: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، العدد (٢٢٣)، رمضان وشوال ١٤٠٢هـ - يوليوز ١٩٨٢م، (ص ١٢٢-١٢٦).

الحلقة الثانية: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، العدد (٢٢٤)، شوال وذو القَعْدة ١٤٠٢هـ - غشت وشتنبر ١٩٨٢م، (ص ١٣١-١٣٤).

الحلقة الثالثة: نشرت في مجلة «الإحياء» الصادرة عن رابطة علماء المغرب، المجلد الثاني، الجزء الأول، محرم - رجب ١٤٠٣هـ/ ماي - أكتوبر ١٩٨٢م، (ص ٢٣٠ - ٢٤٥).

الحلقة الرابعة: نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، العدد (٢٢٦)، صفر ١٤٠٣هـ - دجنبر ١٩٨٢م، (ص ٢٦-٣٤).

كُتِبَ في نهاية هذه الحلقة: (الحلقة الرابعة في العدد القادم)! **والصواب** أن هذه الحلقة هي الرابعة، وأما الثالثة فلم تُنشر في مجلة «دعوة الحق».

ثم رأيت الحلقات الأربعة كاملة في مقالة واحدة، نشرت في مجلة «الإحياء» الصادرة عن رابطة علماء المغرب، المجلد الثاني، الجزء الأول، محرم - رجب ١٤٠٣هـ/ ماي - أكتوبر ١٩٨٢م، (ص٢١٨ - ٢٥٩).

*** تعقُّبات على «تقويم اللسانين»**(١):

١ - **تعديل «تقويم اللسانين»**، بقلم الأستاذ صاحب الإمضاء.

نشرت بإمضاء (العراق: قارئ) في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد السادس والسابع، محرم وصفر ١٣٨٧هـ - إبريل وماي ١٩٦٧م، (ص ٣١-٣٣).

٢- **عود إلى «التقويم»**، للأستاذ صاحب الإمضاء.

نشرت بالإمضاء السابق، في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد الأول، شعبان ١٣٨٧هـ - نوفمبر ١٩٦٧م، (ص ٣٨-٤١).

٣- **«تقويم اللسانين»**، بقلم الدكتور سعيد علي(٢).

نشرت في جريدة «العَلَم» المغربية، السنة (٣٦)، العدد (١١٥٤٩)، الاثنين ١١ جمادى الأولى ١٤٠٢هـ يوافق ٨ مارس ١٩٨٢م، (ص ٥).

هذه هي الجهود التي وقفتُ عليها حول «تقويم اللسانين»، تراها مجموعة في كتاب واحد، وفي مواطن كثيرة منها مجال للاجتهاد، وإن كان الهلالي قد أصاب في جُلِّها، بسبب غزو اللغات الأجنبية للغة العربية، وعدم غيرة أهلها، وقد صدق -رحمه الله تعالى- لما قال:

«الحق أن السبب الذي بغَّض الناس في اللغة العربية ليس إعرابها ولا صعوبةُ قواعدها؛ ولكن خذلان أهلها لها، وعدم شعورهم بواجب خدمتها، فضيَّعوها كما ضيَّعوا غيرها من الواجبات»(٣).

---

(١) هي لغير الهلالي، وإنَّما تعقُّبات عليه، ونشرت بإمضاء (العراق: قارئ)!

(٢) سبق رَدُّ العلامة الهلاليِّ على مقاله هذا.

(٣) «تقويم اللسانين» (ص١٧٢).

*** عملي في الكتاب:**

جمَّعت المقالات التي نشرت في هذا الموضوع، وذكرتُ كلام المناوئين للهلالي -الأستاذ مصطفى جواد وتلميذه سعيد علي-، وزدتُ على النشرة الأولى ممَّا ألحقه الهلالي على الموضوع نفسه.

ووثَّقتُ النقولات، وعزَوتُ لأماكن وجودها، وتبيَّن لي خلل في بعضها وعدم دقة في العزو، ووقع هذا ممَّن ساعد الهلالي في جمعها، فنُسبت بعض الأقوال لـ «القاموس المحيط» وهي في «لسان العرب»، وهكذا.

وخرَّجتُ الآيات، ووثَّقتُ القراءات التي احتجَّ بها الهلالي، وخرَّجتُ الأحاديث والآثار التي استشهد بها، وبيَّنتُ درجتها وَفق قواعد الصنعة الحديثية.

وخرَّجتُ الشَّواهد الشِّعرية؛ فعزوتُ الأشعار لقائليها، مع بيان الاختلاف فيها، وحشد المصادر في ذلك.

هذا جهدي في خدمة هذا الكتاب، والله الموفِّق للصواب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب
أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
الأردن - عمان
٢١ صفر ١٤٤٠هـ

تقويم اللسانين

للعلامة تقي الدين الهلالي

- رحمه الله -

جمعها وقرأها وعلّق عليها

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

مركز سطور للبحث العلمي

دار الإمام مسلم

تقويمُ اللِّسانين

الحَلْقة الأُولى[١]

المُرادُ باللِّسانَين: اللِّسانُ والقَلَم؛ فإنَّ العرَبَ تقولُ: القلَمُ أحدُ اللِّسانَين.

والمقصودُ هنا: إِصْلاحُ الأَخطاء الَّتي تفاقَمَ أمرُها في هذا الزَّمان حتَّى أصبحَتْ مألُوفةً عندَ أكثرِ الخاصَّة -بَلْهَ العوامِّ-؛ فشَوَّهتْ وجْهَ اللِّسانِ العربيِّ المبين، ورَنِقَتْ[٢] صَفْوَ زُلَالِهِ المَعِين، ممَّا يسوءُ كلَّ طالبِ علْمٍ يحرِصُ على حفْظِ لغةِ القُرآن، وصيانتِها مِن الإِفسادِ والتَّشويهِ، والعباراتِ الجافيةِ الَّتي تَشِينُ جَمالَها، وتَذْهبُ ببهائِها.

وَلم يزلْ علماءُ اللُّغةِ مُعتنين بهذا الموضوع، باذِلينَ جُهدَهم في تَنظيفِ الإنشاءِ العربيِّ مِن الألفاظِ الدَّخيلة، والتَّعابيرِ الثَّقيلة، وقَد أَلَّفَ في ذلك الإمامُ أبو محمَّدٍ القاسِمُ بنُ عليٍّ الحريريُّ كتابًا نفيسًا، سمَّاه: «دُرَّةُ الغَوَّاصِ في أَوْهامِ الخَواصِّ»، وهو مطبوعٌ مُتدَاوَلٌ، وأَلَّفَ الشِّهابُ الخطَّابيُّ كتابَ: «شِفاءُ العَليل

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد الثالث، رمضان ١٣٨٦هـ - يناير ١٩٦٧م، (ص ٢٦-٢٩).

(٢) ماء رَنْقٌ -بالتسكين- أي: كدر، والرَّنَقُ -بفتحتين- مصدر رَنِقَ الماء، من باب طرب. «مختار الصحاح».

في العامِّيِّ والمُوَلَّدِ والدَّخِيل»، وَأَلَّفَ الشَّيخُ إبراهيمُ اليَازَجي(١) النَّاقدُ البَصير كتابًا سمَّاه: «لُغَةُ الجَرائد»(٢)، وألَّف الأديبُ أسعَد داغِر في ذلك كتابًا سمَّاه: «تَذكِرَةُ الكَاتِب».

وقَد بَدا لي أَنْ أكتبَ مقالاتٍ في هذا الموضوعِ، أداءً لواجبِ لغةِ الضَّادِّ، وصَوْنًا لجمالها مِن الفَسادِ، رَاجيًا أنْ ينفعَ اللهُ بما أكتبُه تلامِذَتي في الشَّرقِ والمغرب وفي أوربَّا، وأنا على يَقينٍ أنَّهم يتلقَّونَ ما أكتبُه بشَوْقٍ وارْتِياحٍ، وكذلك رُفَقائي الكُتَّابُ المحافظون سيستَحْسِنون ذلك.

أمَّا الكُتَّابُ الَّذين يكرهون التَّحقيقَ، ويُرْخون العَنَان لأَقْلامِهم بدونِ تَبصُّرٍ، ولا تَمْييزٍ بين غَثٍّ وسَمِين، وكَدِرٍ ومَعِينٍ؛ فإنَّهم سيَسْتثقلون هذا الانْتقادَ، وقَد يَعُدُّونَه تَكلُّفًا وتَنطُّعًا، وتَقييدًا للحُرِّيَّةِ -بزَعْمِهم-؛ فلهؤلاءِ أَقول:

إنِّي لم أَكتبْ لكُم! فما عليكم إلَّا أَنْ تمرُّوا على ما أَكتبُ مُرورَ الكِرام، وتَدَعُوهُ لغيرِكم الَّذين يُقَدِّرونه حَقَّ قَدْرِه.

---

(١) هو إبراهيم بن ناصيف بن جنبلاط، شاعر أديب لبناني سوري، يرجع أصله إلى حمص قبل أن ينتقل جده إلى لبنان، وكانت تابعة لسوريا وقتئذ، ومن أعماله: «ترجمة الكتاب المقدس» استجابة لدعوة الآباء له في ذلك، فدرس السريانية والعبرية، وأكب على هذا العمل حتى استطاع إتمامه، وهو مؤسس مجلة «البيضاء» عام ١٨٩٨، ومحرر جريدة «النجاح» عام ١٨٧٢ إلى أن تُوفي، وُلد إبراهيم اليازجي ببيروت عام ١٨٤٧، وتوفي في القاهرة ١٩٠٦م، ونقل رُفاته إلى مقبرة الروم الكاثوليك ببيروت.

(٢) أَلَّف الأستاذ محمد سليم الجندي «إصلاح الفاسد من لغة الجرائد»، ويحتوي على نقد كتابه والرد على قسطاكي أفندي الحمصي، مطبوع عن مطبعة الترقّي سنة ١٩٢٥م في (١٥٨) صفحة، وأصله حلقات نشرها في جريدة «الفيحاء» الأعداد (٢٢) و(٢٣) و(٢٤).

وهذا أَوانُ الشُّروعِ في المقصودِ، وباللهِ أَستعين؛ فهو نِعْمَ النَّصيرُ ونِعْمَ المُعِين:

(١) الكافُ الدَّخيلة الاستعماريَّة

أَمَّا تَسمِيتُها دَخيلةً فلا إِشْكالَ فيه؛ لأَنَّها لا توجَدُ في الإنشاءِ العربيِّ الَّذي قبلَ هذا الزَّمان.

وأَمَّا تسميتُها استعماريَّةً؛ فلأَنَّها دخَلتْ في الإنشاءِ العربيِّ معَ دُخولِ الاستعمارِ البُلدانَ العربيَّة، فإنَّ جَهَلةَ المترجمين تَحيَّروا في ترجمةِ كلمَةٍ تجيءُ في اللُّغاتِ الأوربِّيَّةِ قبْلَ الحالِ، وهي في الإنكليزيَّة (As) وفي الفرنسيَّةِ (Comme) وفي الألمانيَّة (Als).

مثالُ ذلك: فلانٌ كَوَزيرٍ لا يَنبغي له أنْ يَتعاطى التِّجارةَ، وفُلانٌ يَشتغل في الجامعةِ كمُحاضِر، وفُلان مشهورٌ ككَاتِب.

وهذا الاستعمالُ دَخيلٌ لا تعرِفُه العرَبُ، ولا يَستسيغُه ذَوقٌ سَليم، وليسَ له في قواعدِ اللُّغةِ العربيَّة موضِعٌ.

ودُونَك البيانَ:

قالَ ابنُ مالكٍ:

شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يَعْنِي، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

(وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا).

تَأتي الكافُ في كلامِ العَربِ لأربعَةِ أُمورٍ:

١ - **التَّشبيه**؛ كقَولِ المتنبِّي في ممدوحِه[1]:

(١) هذه القصيدة تُعرَفُ بـ (القصيدة الدينارية)، يمدح فيها المتنبي علي بن منصور الحاجب، قيل: إنه لم يجزه على قصيدته هذه إلا دينارًا واحدًا، لذلك سميت بـ(الدينارية).
=

كَـالبَحْرِ يَقْـذِفُ لِلْقَرِيـبِ جَـوَاهِرًا   جُـوْدًا وَيَبْعَـثُ لِلْبَعِيـدِ سَـحَائِبَا
كَالشَّمْسِ فِي كَبِدِ السَّماءِ وَضَوْؤُهَا   يَغْشَـى الـبِلَادَ مَشَـارِقًا وَمَغَارِبَـا

وأَرْكانُ التَّشبيهِ أربعَةٌ: المُشبَّه، والمُشبَّهُ بِه، وأَدَاةُ التَّشبيه، ووَجْهُ الشَّبَه.

فالمُشبَّهُ في البَيْتين المذكورَين هو المَمْدوحُ، والمُشبَّهُ بهِ: الشَّمْسُ والبَحْرُ، وأداةُ التَّشبيهِ الكافُ، ووَجْه الشَّبهِ: حصُولُ النَّفعِ للقَريبِ والبَعيد، فالشَّمسُ علَى فَرْطِ بُعْدِها منَ الأرضِ ينتفِعُ أهلُ الأرضِ بضَوْئها ودِفْئها وإِنضاجِها للثِّمار، إلى غيرِ ذلك، فكذلكَ الممْدوحُ؛ يَصلُ إِحسانُه إلى مَن كان بَعيدًا منه، ولا يَقتصِرُ على مَن كان قريبًا منه.

والمشبَّهُ في البيتِ الأوَّلِ هو الممدوحُ، والمُشبَّهُ بِهِ هو البَحْر، وأداةُ التَّشبيهِ هي الكافُ، ووَجْهُ الشَّبهِ: وُصولُ الإِحسانِ إلى القَريبِ والبَعيد، فالقَريبُ يَستخرِجُ الجواهِرَ مِن البَحر، والبعيدُ يَنتفع بمَطَرِ السَّحائبِ النَّاشئةِ مِن البَحر، فكذلك الممدوحُ يُعطي مَن كان حاضِرًا عندَه الجوائزَ والصِّلاتِ، ويَبعث بها إلى مَن كان بعيدًا عنه.

وبهذا تَعْلم أنَّ الكافَ الاستعماريَّةَ لا يجوزُ أنْ تكونَ للتَّشبيهِ -أَلبَتَّةَ- لعدَمِ وُجودِ أركانِه.

٢- **هُوَ التَّعليل،** تجيءُ الكافُ للتَّعليلِ؛ كقولِه -تعالى- في سورةِ البقرة [١٩٨]: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم

= انظر: «ديوان المتنبي شرح العكبري» (١/ ١٣٠)، «الدر الفريد» (٨/ ٣٨٨)، «الصبح المنبي عن حقيقة المتنبي» (٢/ ٣٠٣)، «زهر الآداب وثمر الألباب» (١/ ٧١)، «أبو الطيب المتنبي ما له وما عليه» (١/ ١٠٧)، «المنصف للسارق والمسروق منه» (٥٣٤)، «العقد الفريد» (٥/ ٢٤٠).

مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ أي: واذكروا اللهَ لأنَّه هَداكم.

٣- أنْ تكونَ زائدَةً إذا دخلَتْ على كلمةٍ بمَعْناها، وجُعِلَ منه قولُه -تعالى- في سورة الشُّورى [١١]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾.

فإنْ قُلْتَ: إنْ كانتْ زائدةً لَا فائدةَ في ذِكْرها؛ فلماذا جاءَتْ في القُرآن؟

فالجوابُ: أنَّ فائدَتَها التَّوكيدُ، وإنَّما سُمِّيت زائدةً؛ لأنَّ الكلامَ يتِمُّ بدونِها، كما تُزاد (مِنْ) للتَّوكيدِ كقوله -تعالى- في سورة المائدة [١٩]: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ فـ«مِنْ» هنا زِيدَتْ لتوكيدِ النَّفْي، ولو حُذِفتْ لكان الكَلامُ تامًّا.

٤- أنْ تكونَ اسمًا بمَعْنى «مِثل»؛ كقولِ الشَّاعر[1]:

أَتَنْتَهُونَ؟! وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

الاستفهامُ هنا إنكاريٌّ؛ يقولُ الشَّاعر لأعدائِه: كيفَ تَنْتَهون عن ظُلْمِكم وبَغْيكم، ولن يَنهى ذوِي الظُّلمِ شَيءٌ مثْلُ الطَّعنِ المُبيدِ المُهلكِ الَّذي لا يَترُكُ لهم شيئًا، لا أَنفُسًا ولا أَموالًا، فإنَّ ذهابَ الزَّيتِ والفَتِيلةِ كِنايَةٌ عن الهلاكِ التَّامِّ، وهذا يَنبغي أنْ يُقال للمُستعمرين إذَا كانتِ الرِّماحُ الَّتي يُطعَنُ بها حاضرةً، وهي في هذا الزَّمانِ القَنابلُ المُحرقَةُ الَّتي لا تُبقِي ولا تَذَرُ.

فهذه معاني الكافِ عنْدَ العرَبِ، وما سِوَاها شَاذٌّ لم يجِئْ في الكَلامِ البَلِيغ.

---

(١) هذه القصيدة للأعشى ميمون، الكاف من قوله: «كالطعن» اسمٌ، فاعل «ينهى». انظر: «خزانة الأدب» (٩/ ٤٥٣)، «المقتضب» (٤/ ١٤١)، «الخصائص» (٢/ ٣٦٨)، «سر الصناعة» (١/ ٢٨٣)، «الأشباه والنظائر» (٤/ ١١٥)، «ديوان الأعشى» (٤٨).

وإنَّما وقَع جهلَةُ المُترجمين في هذا الاستعمالِ الفاسدِ لضَعْفهم في اللُّغتَين أو إحداهما، فلا يَستطيعون إدراكَ مَعنى الجملةِ مجتمعَةً لِيَصوغُوا في اللُّغة الأُخْرَى جملَةً تُؤدِّي المعنى المطلوبَ بأَلْفاظٍ جيِّدةِ الاسْتِعمالِ، واقعَةٍ في مَواضعِها الَّتي يَقتضيها النَّظْم الفَصيح، وهذا العَجْزُ هو الَّذي يُلجِئُهم إلى أنْ يُبدِلوا كلَّ مفرَدٍ في إِحدى اللُّغتَين بمُفردٍ آخرَ في اللُّغةِ الأُخرى، فيَجيءُ التَّركيبُ فاسدًا معْوجًّا لا تَستسيغه أذواقُ الفُصَحاء في اللُّغةِ الَّتي يُنقَلُ إليها المعنى، وسَتأتي في هذه المقالاتِ -إنْ شاء اللهُ- أمثلةٌ عديدةٌ توضِّحُ ذلك.

وليسَ المترجِمون العربُ وحدَهم همُ الَّذين يقَعون في أخطاءِ التَّرجمةِ، بلْ يقَعُ فيها كبارُ العلماءِ الأوربِّيِّين، وقد أَحصيتُ الأخطاءَ الموجودةَ في «ترجمةِ (جورج سيل) للقُرآن الكريم بالإنجليزيَّة»؛ فوجدْتُ في الجُزْءِ الأوَّلِ وحدَه -وهو حِزْبان بتجزِئة المغاربة- ستِّين خَطأً[١]، و(جورج سيل) مستشرقٌ إنكليزيٌّ كبيرٌ، وقَد تَبِعه مَنْ بعدَهُ مِن المُترجمين في أَخطائِه، حتَّى الأستاذُ (محمَّد مار ماديوك بكثال) المسلمُ الإنكليزيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تبعَه في أوَّلِ خطأٍ كبيرٍ ارتكبَه، وقد ناظَرْتُه في ذلك مناظرةً طويلةً حتَّى اقتنَعَ ورجَعَ عن خطئِه، وكان ذلك في ترجمةِ قوله -تعالى- في سورةِ البقَرة [١٣]: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ فإنَّهما ترجماها بما معناه: (أَليسوا سفهاء)؟ وسببُ وقوعِهما في هذا الخطأ عدَمُ التَّمييزِ بين (أَلَا) الاستِفْتاحيَّةِ البَسيطة، وَ(أَلَا) المركَّبةِ مِن همزةِ الاستفهام و«لا» النَّافيةِ، فإنَّ (أَلَا) في قوله -تعالى- ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ استفتاحيَّةٌ خالِيَةٌ مِن النَّفي، يجبُ أَنْ تُتَرْجَمَ بلفْظٍ إنكليزيٍّ يدُلُّ على التَّوكيدِ. ومِثالُ

---

(١) أفردها الهلالي في مقالتين نشرهما في مجلته «الضياء» بعنوان: «أغلاط مترجمي القرآن إلى الإنكليزية»، وهما في كتابنا «مقالات الهلالي» (التفسير وعلومه).

المُركَّبةِ -الَّذي أَوردْتُه على الأستاذِ الإنكليزيِّ المذكورِ، فاقْتنعَ بوجودِ الفَرْقِ بينَ الكَلِمتَين-؛ قولُه -تعالى- في سورةِ المُلك [١٤]: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾.

وليسَ كلُّ الكُتَّابِ البُلَغاءِ في العَصْرِ الحاضِرِ يَتورَّطونَ في استعمالِ الكافِ الاستعماريَّة، فإنَّ فيهِمْ طائفَةً مِن عِلِّيَّتِهم لا تَشِين إنشاءَهَا بذلِكَ الاسْتِعْمال.

(٢) فترة

شَاعَ اسْتعمالُ «الفَتْرة» في هذَا الزَّمانِ في وقْتِ العَمل، فيقولون: «فَتْرَةُ الصُّبح»، و«فَتْرةُ الظَّهيرة»، و«فَتْرَةُ المساءِ»، يُريدون بذلك زَمانَ العَمل، قال البَيضاويُّ في قوله -تعالى- في سورة المائدة [١٩]: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ أي: جاءَكُم على حِينِ فُتورٍ مِن الإِرْسالِ، وانْقِطاعٍ مِن الوَحْي[١]. اهـ

قالَ ابنُ مَنظور في «لسانِ العرب»[٢]: والفَتْرة: ما بَين كلِّ نَبيَّين.

وفي «الصِّحاح»[٣]: ما بَين كلِّ رسولَين مِن رُسُلِ اللهِ ﷻ مِن الزَّمانِ الَّذي انقطعَتْ فيه الرِّسالَةُ. وفي الحديث: «**فَتْرَةُ مَا بَيْنَ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ -عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-...**»[٤]. اهـ

ومِن ذلك تعلمُ أنَّ «الفَتْرة» ليسَتْ وقتَ العَمل، بل هي ما بين عمَلين،

---

(١) «تفسير البيضاوي» المسمى «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٢٦١).
(٢) (٥/ ٤٤).
(٣) (٢/ ٧٧٧).
(٤) أخرجه البخاري (٣٩٤٨) من قول سلمان رضي الله عنه.

فالوقتُ الَّذي لا يكون فيه عمَلٌ هو الَّذي يجبُ أنْ يُسمَّى «فَتْرة»، وقَد عكسَه عامَّةُ الكُتَّاب والمُذيعين، ومِن سوءِ الحَظِّ أنَّ أكثرَ النَّاس في هذا الزَّمانِ لا يتعلَّمونَ الإنشاءَ في مدارسِ اللُّغةِ العربيَّةِ ولا في كتُبِ اللُّغةِ العربيَّة، وإنَّما يتَلقَّونَه مِن الإذاعاتِ والصُّحُف، فكلُّ خطأٍ يَشيع في هذين المصدرَيْن تَنطلِقُ به الألسنةُ والأَقلامُ بدونِ تَفْكير ولا تمييز، وربَّما استعملَه بعضُ كبارِ الأَساتذةِ الَّذين يُرْجى منهمُ المحافظَةُ على صِحَّةِ الاستعمالِ وجمالِ اللُّغةِ العربيَّة وتَنقِيَتها مِن المُولَّدِ والدَّخِيلِ الَّذي لا حاجةَ إليه.

(٣) الخَلْق

كثُرَ استعمالُ «الخَلْق» في هذا الزَّمانِ بمَعْنى الإنشاءِ أو الإيجاد. يُقال -مثَلًا-: يجبُ عَلينا أَنْ نَسعى لخَلْقِ نهضةٍ ثقافيَّة. وهو استعمالٌ فاسِدٌ، جاءَ مِن جَهَلةِ المُترجِمين لكلمةٍ -في اللُّغاتِ الأوربِّيَّةِ- مشتركَةٍ تُستَعْمَلُ في إنشاءِ الله -تعالى- المخلوقاتِ، وإيجادِها عَلى غيرِ مثالٍ سابِقٍ، وتُستعمَلُ في تلك اللُّغاتِ -أيضًا- في معنى الإنشاءِ المُطْلَق.

أمَّا في اللُّغةِ العربيَّةِ فإنَّ «الخَلْقَ» بمِعنى الإيجادِ والإنشاءِ خاصٌّ بالله -تعالى-، ومِن أسمائه -سبحانه- الخالِقُ والخَلَّاق. قال -تعالى- في سورة النَّحل [١٧]: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾. وقال -تعالى- في السُّورة نفسِها: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [١٩-٢٠].

وقال -تعالى- في سورة الرَّعد [١٦]: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾.

أمَّا في هذا الزَّمانِ الَّذي اخْتلَّتْ فيه المَوازينُ والمقَاييسُ، وعَمَّتِ الفَوضى في الإنشاءِ العربيِّ، فلمْ يبْقَ «الخَلْقُ» خاصًّا بالله -تعالى-، بل صارَ النَّاسُ كلُّهم خالِقين وخلَّاقين!

قالَ في «لسانِ العرب»[(١)]: خَلَقَ: اللهُ -تَعالَى وَتَقدَّسَ- الخَالِقُ والخَلَّاقُ. وفي التَّنزيل: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]. وفيه: ﴿بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]. وإنَّما قُدِّمَ أوَّلَ وَهْلَةٍ، لأنَّه مِن أسماء الله -تعالى-.

الأزهَريُّ[(٢)]: «ومِن صفاتِ الله -تعالى- الخالِقُ وَالخَلَّاقُ، وَلا تجوزُ هذِه الصِّفةُ بالألفِ واللَّامِ لغيرِ الله عَجَلَّ».

وهو الَّذي أَوجدَ الأشياءَ جميعَها بعد أنْ لم تكُنْ موجودةً. وأَصلُ الخَلْقِ التَّقديرُ، فهوَ باعتبارِ تقديرِ مَا منه وُجودُها، وبِالاعتبارِ للإيجادِ على وَفْقِ التَّقديرِ: خَالِقٌ.

والخَلْقُ في كلامِ العَرب: ابتداعُ الشَّيءِ على مثالٍ لم يُسبَقْ إليهِ. وكُلُّ شيءٍ خلقَهُ الله فهو مُبتدِئُه على غيرِ مثالٍ سبَقَ إليه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤] اهـ.

ويُطلَقُ الخَلْقُ -أيضًا- على التَّقدير، قال في «اللِّسان»[(٣)]: وخَلقَ الأَدِيمَ يخلُقُه خَلْقًا؛ قَدَّرَه لِمَا يريدُ قبلَ القَطْعِ، وقاسَه ليقطعَ منه مَزادةً أو قِرْبةً أو خُفًّا.

---

(١) (١٠/ ٨٥).

(٢) «تهذيب اللغة» (٧/ ١٦).

(٣) (١٠/ ٨٧).

قال زهيرٌ(١) يمدَح رجلًا:

وَلأَنـــتَ تَفْـــرِي مَـــا خَلَقْـــتَ وَبَعْضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لَا يَفْـرِي

يقولُ: أنتَ إذَا قدَّرْتَ أمرًا قطَعْتَه وأَمْضيتَه، وغيرُك يَقْدِرُ ما لا يَقطعُه، لأنَّه ليس بماضي العَزْم، وأنت مُضَاءٌ ما عزَمْتَ عليه. اهـ

أقولُ: وقَد رأيتُ أهلَ الباديةِ في الصَّحراء يدبغون جلدَ البعير ويقطعونه نعالًا، فكلَّما احتاج أحدُهم إلى نعلَين يضَعُ قدمَه اليُمنى على قطعَةٍ كبيرةٍ مِن الجِلْد المذكور، فيأتي الشَّخصُ الَّذي يقطعُ النَّعلَين ويخُطُّ إلى جانبِ القدَمِ دَائرًا بها، وذلك هو الخَلْقُ، ثمَّ يقطَعُ النَّعلَ على ذلك التَّخطيط، وذلك القَطْعُ هو الفَرْيُ، ثمَّ يفعَلُ ذلك بالقَدمِ الأُخرى، فتَجيءُ النَّعلان على قَدْرِ القدَمين بلا زَيدٍ ولا نقْصٍ.

فقولُ الشَّاعر:

وَلأَنـــتَ تَفْـــرِي مَـــا خَلَقْـــتَ وَبَعْضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لَا يَفْـرِي

يريدُ: أنَّ ممدوحَه متى عزمَ على شيءٍ نفذَ عزْمُه، وغيرُه يعزِمُ ويَقْدِرُ ثمَّ لا ينفِّذُ شيئًا، لأنَّه خائرُ العزيمةِ، ضعيفُ الإرادة.

والمعنى الثَّالث للخَلْق: هو الكَذِبُ. قال -تعالى- في سورةِ العنكبوت [١٧]:

---

(١) زهير بن أبي سلمى، وهذا البيت من قصيدة يمدح فيها هَرِمَ بن سنان المُرِّيَّ، قال في أولها:

دَعْ ذَا وَعَدِّ القَوْلَ في هَرِمٍ خَيْرِ البَدَاةِ وَسَيِّدِ الحَضْرِ

والبيت شاهد نحوي في حذف الياء في الوقف من قوله: (يفري)، فيمن سكَّن الراء ولم يطلق القافية للترنم. انظر: «الديوان» (٨٨)، «خزانة الأدب» (٦/ ٣١٩)، «كتاب سيبويه» (٢/ ٢٨٩)، «شرح المفصل» (٩/ ٧٩).

﴿إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا﴾ أي: تكذبون كذبًا. وقال الشَّاعر[1]:

لـــي حيلَــةٌ فـــيمَنْ يَـــنِمُّ	وَلَـــيْسَ في الكَـــذَّابِ حِيْلَـــهْ
مَـــنْ كـــانَ يخْلُـــقُ مـــا يَقُـــو	لُ فَحِيلَتـــي فِيْـــهِ قَلِيلَـــهْ

(٤) بينما

لقدِ اعتدَى عامَّة كُتَّابِ العَصْر على هذه الكلمة، فشوَّهوا جمالَها، وسلَخوها عن معناها الحقيقيِّ، وأَلْبسوها معنىً مكذوبًا، فإنَّهم يستعملونها في معنى «عَلَى حين»، كقول بعضِهم: «كما أنَّ هذه المحاولاتِ قد اتَّخذَتْ أشكالًا مختلفةً، بعضُها اقتصاديٌّ صِرْفٌ، وبعضُها سياسيٌّ صِرف، «بينما» البعضُ الآخرُ اتَّخذ الشِّعارَين معًا».

فهذا الاستعمالُ فاسدٌ مُخْتلَقٌ لا أَصْلَ له في كلامِ العرب، وهو -أيضًا- من جناياتِ جهلة المترجِمين، فإنَّهم ترجموا كلمةَ (While) الإنكليزيَّة فوضعوا مكانها «بينما» فظَلموهما جميعًا، والتَّرجمة الصَّحيحة لهذه الكلمةِ: «عَلَى حينِ»، أو «في حِين».

أمَّا الاستعمال الصَّحيح العربيُّ لـ «بينما»: فإنَّها تكونُ في صدْرِ الكلامِ، ولا بُدَّ لها مِن جُملتَين كأدواتِ الشَّرط، فمِن ذلك ما جاء في «صحيح مسلمٍ» عن عمرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه قال: «بَينما نحنُ جلوسٌ عندَ رسولِ الله ﷺ إذْ طلَع علينا رَجلٌ شديدُ بياضِ الثِّيابِ، شديدُ سوادِ الشَّعْر...»[2]. الحديث.

---

(١) هذا من شعر المحْدَثِين، يُنسَب هذان البيتان لبشار بن برد، انظر: «ديوانه» القصيدة رقم (٨٨٧٤)، وينسب لابنَ قُرَيْعَةَ القاضِي، انظر: «الطيوريات» الرواية رقم (١٠٩٤)، وذكرهما ابن عبد البر في «بهجة المجالس وأنس المجالس» (١/ ٤٠٤) عن منصور الفقيه من قوله.

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٠٢).

وكقولِ الشَّاعر[١]:

وَبينَما المَرْءُ في الأَحياءِ مُغْتَبِطًا ... إِذْ هُوَ في الرَّمْسِ تَعْفُوهُ الأَعَاصِيْرُ
يَبْكِي الغَرِيبُ عَلَيْهِ لَيْسَ يَعْرِفُهُ ... وَذُو قَرَابَتِهِ في الحَيِّ مَسْرُورُ

وشواهدُه في كلامِ العَرب لا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى.

(٥) وتَحدَّثوا لبعْضِهمُ البَعض

هذا -أيضًا- استعمالٌ فاسدٌ ناشئٌ عن فُقدان الملَكة في اللُّغةِ العربيَّة. **والصَّواب**: وتحدَّث بعضُهم إلى بعضٍ، كما قال -تعالى- في سورة القلم [٣٠]: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ﴾.

والَّذي أَوقعَهم في هذا الخطَأ جَهْلُهم بالنَّحو، فإِنَّ مَن كان عالمًا بالنَّحْو في أيِّ لغَةٍ كانَت، يتَّخذُه مِصباحًا يُضيءُ له طريقَ إنشائِه، سواءٌ أكانَ كاتبًا أم متكلِّمًا، فلا يضَعُ قدمَه إلَّا بعدَ أنْ يُبصِرَ مَوطِئَها. أمَّا الجاهلُ بالنَّحْو، فإنَّه يَمشي كالأعمى يضَعُ قدمَه دونَ أنْ يَرى مَوطئها فتَزِلَّ بِهِ القَدمُ ويَسقطَ في حُفَر الأخطاء.

(٦) والأَدْهى مِن ذلك

هذا الخطَأُ -أيضًا- ناشئٌ عن الجَهْل بالنَّحْو، فكُلُّ مَن يَعرِفُ أَحكامَ اسمِ التَّفضيلِ[٢] أَقلَّ معرفَةٍ لا يَقع في هذا الخطأ. قال ابنُ مالكٍ في «الألفيَّة»:

---

(١) في نسبة هذا الشعر خلاف، نُسبت لجبلة العذري عبد المسيح بن بُقَيلة الغساني في: «الحماسة البصرية» (٢/ ٩٢٤) القصيدة رقم (٧٨٨) و«المستجاد» (٢١١- ٢١٢)، ونسبت لحريث بن جبلة في «اللسان» مادة (د هـ ر) و«معجم الأدباء» (٥/ ١٢)، ونسبت لجبلة بن الحارث في: «لباب الآداب» (١٢٤)، ونسبت لعثر بن لبيد العذري في: «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٨٦).

(٢) في الأصل: «التفصيل» بالصاد.

وَأَفْعَــلُ التَّفضِــيلِ صِــلْهُ أَبــدًا تَقْـديرًا اوْ لَفْظًـا، بِمِـنْ إِنْ جُـرِّدَا

قال ابنُ عَقِيل في «شرحِه لألفيَّة ابن مالك»[1]: لا يَخلو أَفعَلُ التَّفضيلِ عن أَحدِ ثلاثة أحوالٍ:

الأوَّل: أنْ يكون مجرَّدًا.

الثَّاني: أنْ يكونَ مُضافًا.

الثَّالث: أنْ يكونَ بالألِف واللَّام.

فإِنْ كانَ مُجرَّدًا، فَلا بُدَّ أنْ تَتَّصِلَ به (مِنْ) لَفظًا أو تَقديرًا جارَّةً للمُفضَّل عليهِ، نحْوُ: «زَيدٌ أفْضَلُ مِن عَمْرٍو»، وَ«مرَرْتُ برجُلٍ أَفضَلَ مِن عَمْرٍو»، وقَد تُحذَفُ (مِن) ومجرورُها للدَّلالةِ عليها، كقوله -تعالى-: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤] أيْ: وَأَعَزُّ نَفَرًا مِنْك.

وفُهِمَ مِن كلامِه: أَنَّ أَفْعَلَ التَّفضيلِ إذا كان (بأَلْ) أَو مُضافًا لا تصحبُه (مِن) فَلا تَقُلْ: «زيدٌ الأَفضَلُ مِن عَمْرٍو»، ولا: «زَيدٌ أَفضَلُ النَّاسِ مِن عمرٍو».اهـ.

فتبيَّن أنَّ قولَهم: (والأَدْهى مِن ذلك) خطَأٌ، لأنَّ أفعَلَ التَّفضيلِ إذا دخلَتْ عليه (ال) لا تلحقُه (مِن). ومِن العَجيبِ أنَّ أفعَل التَّفضيلِ في الإنكليزية والألمانية جارٍ على هذا المُنوالِ.

هذا؛ ومَوعدنا الجزء التَّالي -إن شاء الله-.

الدُّكتور تقيُّ الدِّين الهلالي

---

(١) (٣/ ١٧٦).

تقويمُ اللِّسانين
الحلقة الثَّانية(١)

(٧) قاتَلَ ضِدَّ

هذه العبارَةُ وما أشبهَها مِن المصائب الاستعماريَّة اللُّغويَّة الَّتي تُكتَبُ بها اللُّغة العربيَّة! والأصلُ في ذلك أنَّ «قَاتَلَ» في اللُّغةِ الإنكليزيَّة والألمانيَّة من الأفعالِ اللَّازمة، الَّتي لا يتعدَّى فِعْلُها إلى المفعولِ به إلَّا بحَرف، وهو في الإنكليزيَّة (Against)، وفي كلٍّ مِن الألمانيَّة والفَرنسيَّة لفظٌ يقابلُه يتعدَّى به الفعلُ إلى مَفعولِه، والمترجِمُ الجاهِلُ الَّذي يضَعُ مقابِلَ كلِّ كلمةٍ مِن اللُّغة الَّتي يُترجمُها كلمةً تُقابلُها مِن اللُّغة الَّتي يَنقلُ إليها المعنى، ولم يدْرِ أنَّ (قاتَلَ) في اللُّغةِ العربيَّة فعْلٌ متعدٍّ بنفسِه لا يحتاجُ إلى حَرْف؛ قال -تعالى- في سورة البقرة [١٩٠]: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ﴾.

وقد شاعَ ذلك التَّعبير الفاسدُ كقولهم -مثلًا-: «أمريكا تقاتِلُ ضِدَّ فيتنام الشِّماليَّة». وإذا نظرنا في هذه الجملةِ بعينِ النَّاقدِ البَصير الَّذي يَدري ما يقول، نَجدُها تَدلُّ على ضِدِّ ما يُريدُه قائلُها وتَعكِسُ مُرادَهُ، لأنَّ الضِّدَّ هو العَدوُّ.

قال صاحبُ «اللِّسان»(٢): الضِّدُّ: كلُّ شيءٍ ضادَّ شيئًا لِيَغْلِبَه. اهـ

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد الخامس، ذو الحجة ١٣٨٦هـ - إبريل ١٩٦٧م، (ص ٤٠-٤٤).
(٢) (٣/ ٢٦٣).

وقال عِكرمةُ في قوله -تعالى- في سورة مريم [٨١-٨٢]: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا﴾ أي: أعداءً(١).

فإذا قُلنا: إنَّ أمريكا تقاتِلُ ضدَّ فِيتنام الشِّماليَّة، كان معناه: إنَّ أمريكا تقاتِلُ عدوَّ فِيتْنام الشِّماليَّة، أي: تُقاتِلُ نفسَها. وهذا مَسخٌ لِلُّغة العربيَّة يُدْمي قَلْبَ كلِّ مَن يحبُّها ويَغارُ عَليها، ويُريد لها الانتعاشَ، فالحيَاةَ، فالازْدِهارَ، وأَنْ يُعادَ لها مَجْدُها فتُسايِرَ رَكْبَ الحضارةِ الإنسانيَّة، وتَكتسي حُلَّةَ التَّقدُّمِ في مجالاتِ المدَنيَّة، وتَنالُ الحَظَّ الأَوْفرَ اللَّائِقَ بمكانَتِها مِن التَّعبيرِ عن العلومِ والآدابِ، حتَّى يَستغني النَّاطقون بها عن تكفُّفِ اللُّغاتِ الأَجنبيَّة.

(٨) جمْعُ «الرُّوميّ» على «الرُّومان»

ممَّا هو شائعٌ على أَلْسنة الكُتَّابِ والخطباءِ والمُعلِّمين والأَساتذةِ التَّعبيرُ بلفظِ «الرُّومان» فإذا سأَلْناهم عن مُفردِه؛ وقَف حمارُ الشَّيخِ في العَقَبة! أَو أجابوا بأنَّه جمْعُ «رُوميّ»، وهذا جوابٌ غيرُ صَحيح.

والحقيقةُ أنَّ هذا التَّعبيرَ مَأخوذٌ من اللُّغاتِ الأوربِّيَّةِ كالإنجليزيَّة -مثلًا-، والأَلِفُ والنُّونُ يُقابلان الياءَ في العربيَّة، فـ «رُومان» في هذه اللُّغةِ نسبةٌ إلى «رُومَة» يُقال للواحِدِ، والجمْعُ بزيادةِ سينٍ ساكنةٍ فيه، فاستعملَه جهَلةُ المُترجِمين

(١) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٤/ ٣٢٠).
وأخرجه الطبري في «التفسير» (١٥/ ٦٢٥) من قول الضحَّاك.
وعزاه السيوطي في «الدر» (١٠/ ١١٧) لابن أبي حاتم من قول عكرمة أنه فسَّر (الضد) بالحسرة.

بلفْظِه، ولم يَعلَموا أنَّ ترجمتَه الصَّحيحةَ في المُفرد «رُوميّ» وفي الجمعِ «رُوم»، قال الله -تعالى-: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ١-٤].

والعربُ تُطلِقُ لفظَ الرُّوم على الإغريقيِّين والإيطاليِّين، ومَن إِليهم. قال ابنُ مَنظور في «لسان العرب»[1]: والرُّومُ: جيلٌ مَعروف، واحدُهم روميٌّ، يَنتمون إلى عِيص بنِ إسحاقَ النَّبيِّ ﷺ، وَرومان بالضَّمِّ، اسمُ رَجُل.

قال الفارسيُّ: رُومٌ ورُوميٌّ، مِن بابِ: «زِنْجيٌّ وزِنْج». قال ابن سِيدَه: ومثلُه عِندي «فارِسيٌّ وفُرْسٌ». قال: وليسَ بين الواحدِ والجَمْعِ إلَّا الياءُ المشدَّدة، كما قالوا: تمرَةٌ وتَمرٌ، ولم يكُنْ بينَ الواحدِ والجمْعِ إلَّا الهَاء. اهـ

فـ «رومان» في اللُّغة العربيَّة لا يدلُّ على جيلٍ مِن النَّاس، وإنَّما هو عَلَمٌ يُسمَّى به الرِّجالُ، ورُومانُ أَبو قَبيلة.

قال الفِيرُوزَآبادي في «القاموس»[2]: ورُومانُ بالضَّمِّ مَوضِعٌ، ورُومَانُ الرُّوميُّ، وابنُ نَعجةَ: صَحابيَّان، وأُمُّ رُومان: أمُّ عائشةَ الصِّدِّيقةِ، والرُّوماني موضِعٌ باليمامةِ، ورُومْيَة بلَدٌ بالمدائنِ خَرِبٌ، وبَلَدٌ بالرُّومِ سوقُ الدَّجاج، فيه فَرسخ، وسُوق البُرِّ ثلاثةُ فراسِخَ، وتقِفُ المراكبُ فيه على دكاكينِ التُّجَّار في خليجٍ مَعمولٍ من النُّحاس، ارتفاعُ سورِه ثمانون ذِراعًا في عِرْضِ عِشْرين، فيما نقلَه ابنُ خُرْداذِيه، فإن يك كاذبًا فعليه كذبه. اهـ

وَقَد تبيَّنَ بما ذكرناه أنَّ لفظَ «رُومان» لا وُجودَ له في العربيَّة، وإنَّما يوجدُ

(١) (١٢/ ٢٥٨).
(٢) (ص١٤٤١).

للمُفرَدِ «رُومِيٌّ» وللجمْعِ «رومٌ». وقد توسَّعَ الكُتَّابُ في هذا الزَّمان فقالوا: يُونانيٌّ ويُونان، فكأنَّهم قاسوه على روميٍّ ورُومٍ، وزنجيٍّ وزِنْجٍ. والَّذي في «القاموس»[١] هو: واليُونانيُّون جِيلٌ انقَرضُوا. اهـ

وقولُ الفِيرُزَآبادي: «انقَرضوا»، له في ذلك عُذْرٌ، لأنَّ بلادَ اليُونانيِّين في زمانِه كانت وِلايةً من وِلايات الدَّولةِ العُثمانية[٢]، ووجودُ الشُّعوبِ مُرتَبطٌ باستقلالِ دُوَلها، وما بالعَهدِ مِن قِدَم، ففي الأمسِ القَريب، كنْتُ أنا بنفسي، كلَّما سأَلني سائلٌ في أوربَّا أو في آسيا، وحتَّى في إفريقية، كلَّما سألَني سائل، مِن أين أنت؟ أقول: مِن المغرب. فيُبادر بسؤالٍ آخرَ: أنت مِن المغربِ الإسبانيِّ أو مِن المغربِ الفرنسيِّ أو مِن طِنجَة الدَّوليَّة؟ فأقولُ: المغرِبُ بلدٌ واحدٌ، وهو للمغاربة، فلا يريدُ أنْ يُصدِّقني أحَدٌ، كأنَّ المغرِبَ خلقَه اللهُ يومَ خلقَ السَّمواتِ والأرضَ مجزَّأً ثلاثةَ أجزاء، معَ أنَّ تَقسيمه نشأَ منذُ زمانٍ قريبٍ، ولم يَستمرَّ إلَّا ثلاثًا وأربعين سنة.

وأغربُ مِن ذلك أنِّي لمَّا أردْتُ التَّجنُّس بالجنسيَّةِ العراقيَّةِ سنة ١٩٣٤، قدَّمتُ طلبًا إلى الدَّوائرِ المُختصَّة في البَصرةِ؛ فبقيَتِ الأَوراقُ تنتقَّلُ مِن دائرةٍ إلى دائرةٍ مدَّةَ شهرَين، ثمَّ بُعثتْ إلى بغدادَ العاصمةِ، فسافرْتُ لأتعقَّبها إلى بغداد، وبقيتُ شهرَين أَستنجد وأَتشفَّع، حتَّى وصلَتِ الأوراقُ إلى يدِ مديرِ وِزارةِ الدَّاخليَّة، فأخذَ جوازَ سفري يتأمَّلُه وأنا واقفٌ أمامَه، وإلى جانبي الأستاذُ كمالُ الدِّين الطَّائيُّ مِن كبارِ علماءِ بغدادَ، تفضَّلَ بمُرافقَتي ليُعينني ويشفَعَ لي.

فقالَ المدير -بفظاظة!-: ما هي جِنسيَّتُك؟ فقلتُ: مَغربيّ.

---

(١) (ص١٦٠٢).

(٢) انظر مناقشته فيما سيأتي (ص ٣٧٢).

فاشتاطَ غضبًا! وقال: جنسيَّة هيشي ماكو! -يعني: لا توجَدُ جنسيَّة هكذا-، قل: فرنسي!

فقلتُ: بل هي موجودة؛ فانظُرْ ما هو مكتوبٌ على الجوازِ باللُّغة الفرنسيَّة: أَمبير شريفْيَان؛ أي: الدَّولة الشَّريفيَّة؛ فلم يقتنعْ بذلك.

فقلتُ له: هل كنتَ أنت إنكليزيًّا قبل سنتين -أي: قبلَ المعاهدةِ الأخيرة-؟!

فقال لي: حنا كنا عثمانيِّين، ومن بعد صرنا عراقيين.

فقلت له أنا: ونحن دولة مغربيَّة منذ ما يزيد على ألف سنة، منذ أَسَّس الإمام إدريس بن عبد الله الدَّولة المغربيَّة واستقلَّت عن الدَّولة العبَّاسيَّة. فجذبني الأستاذ كمالُ الدِّين مِن ثيابي، وقال لي: دعْ هذه القضيَّة فأتعقَّبها أنا. لأنَّه رأى أنَّ القضية قد دخلَتْ في طَورٍ خطيرٍ بالجدال مع مدير الدَّاخليَّة؛ فكتب ذلك المدير على أوراقي: الطَّلب مرفوض!

وبذلك أحبطَ لي عملَ أربعةِ أشهر، ولكنَّ الله ﷻ رحِمَ ضَعْفي وغُرْبتي، فسقطَتْ تلك الوِزارة، وكانت إِحدى وزاراتِ جميل المدفعي، ولم تلبَثْ في الحكمِ إلَّا اثني عشرَ يومًا، ولا توجدُ فيما أعلَمُ وزارةٌ عراقيَّةٌ تماثِلُها في قِصَر العُمر.

وجاءَتْ بعدَها وِزارة علي جودة الأيوبي، فأعدْتُ الطَّلبَ وحصلْتُ على الجنسيَّة في ثلاثة أيَّام بمساعدة النَّبيل الشَّهم عارف قفطان العاني، وكان صديقًا حميمًا لعلي جودة الأيُّوبي[١].

وفي سنة ١٣٤١هـ حججت الحجَّة الأولى، ووقع خِصامٌ بيني وبين صاحبِ

---

(١) انظر: «الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة» (ص٣٢٧ - بتحقيقي).

حانوتٍ بمكَّة؛ فعيَّرني، وزعَم أنِّي فرنسي. فقلت له: أنتَ إنكليزي، فنحن في البليَّة سواء. وكان في زمان الشَّريف حسين بن علي(١).

إذن؛ فلا غرابةَ في قول صاحب «القاموس»(٢): إنَّ اليونانيِّين انقرضوا.

والذي يهمُّنا هنا هو أنَّه لا يُقال: يونانيٌّ ويونان، وإنَّما يُقال: يونانيٌّ ويونانيُّون.

ومِن ذلك قولهم: ألمانيٌّ وألمان.

والصَّواب: جَرمانيٌّ وجرمانيُّون، لأنَّ البلادَ الَّتي تسمَّى في هذا الزَّمان: ألمانيَّة، كانت العربُ تسمِّيها: جرمانيَّة. هكذا سمَّاها ابن الفقيه البغداديُّ المتوَفَّى في أواخرِ المئة الثَّالثة للهجرة في كتابِه الَّذي سمَّاه «كتاب البُلدان»، وذكر فيه جغرافيَّة العالَم، وقد ترجمْتُه مع الأستاذِ باول كالي باللُّغة الجرمانية، ولفظ (ألمانية) فرنسي، فإذا أردنا أنْ نتساهلَ ونترك اللَّفظ العربيَّ، ونستعيرَ اللَّفظ الفرنسي وجب علينا أن نقول: (ألمانيٌّ وألمانيُّون)، والأفضل لنا أن نستعملَ اللَّفظ العربيَّ ونُحْييه ونستغني به.

استطراد:

كلُّ مَن يقرأُ مقالاتي يعلَمُ أنَّ الاستطراد محبَّبٌ إليَّ فيما أقرؤُه وفيما أكتبُه، لأنَّ الاستطرادَ كالطَّعام المؤلَّفِ مِن ألوانٍ متعدِّدة، ولذلك رأيتُ أنْ أذكُرَ تفسيرَ أوَّلِ سورةِ الرُّوم تَتْميمًا للفائدةِ وتلوينًا للغذاء.

قالَ البيضاويُّ في «تفسيره»(٣) ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الروم: ١-٣]: «أرضُ العربِ منهم، لأنَّها الأرضُ المعهودَةُ عندَهم، أو في أدنى

---

(١) انظر: «الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة» (ص٣٣٩ - بتحقيقي).

(٢) (١٦٠٢).

(٣) (٢/ ٢١٥).

أرضِهم مِن العرب، واللَّام بدلٌ مِن الإضافة ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ أي: مِن إضافةِ المصدرِ إلى المفعول، وقُرِئ[(١)]: ﴿غَلْبِهِم﴾، وهو لغة كالجَلْب والجَلَب ﴿سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾.

رُوي أنَّ فارسَ غَزوا الرُّوم فوافوهم بأذْرِعات وبُصرى، وقيل بالجزيرة، وهي أَدنى أرضِ الرُّوم مِن الفرس، فغَلبوا عليهم، وبلغَ الخبرُ مكَّةَ ففَرِح المشركون وشمتوا بالمسلمين، وقَالوا: أَنتم والنَّصارى أهلُ كتابٍ، ونحن وفارسَ أمِّيُّون، وقد ظهر إخوانُنا على إخوانِكم، وَلنَظهَرنَّ عليكم، فنزَلتْ.

فقال لهم أبو بكرٍ: لا يُقرَّنَّ اللهُ أعينُكم، فوالله! لَتظهرَنَّ الرُّومُ على فارسَ بعد بِضْعِ سنين. فقال له أبيُّ بنُ خلَف: كذبْتَ! اجعَلْ بيننا أَجلًا أُناحِبُك عليه. فناحبَه على عشرِ قلائِصَ مِن كلِّ واحدٍ منهما، وجعَلا الأَجلَ ثلاثَ سنين، فأخبرَ أبو بكر رسولَ الله ﷺ فقال: «**البِضْعُ مَا بَيْنَ الثَّلاثِ إِلَى التِّسْعِ**». فزايدَه في الخطرِ ومادَّه في الأَجَل، فجعلاه مئةَ قَلُوص إلى تسعِ سِنين، وماتَ أُبيٌّ مِن جُرح رسول الله ﷺ بعد قُفولِه مِن أُحُد.

وظهرَتِ الرُّوم على فارسَ يومَ الحُدَيبية، فأخذَ أبو بكرٍ الخطَر مِن ورثةِ أُبيٍّ، وجاءَ به إلى رسولِ الله ﷺ فقال: «**تَصَدَّقْ بِهِ**»[(٢)]. واستدلَّتْ به الحنفيَّة على

---

(١) قرأ بها علي بن أبي طالب وابن عمر ومعاوية بن قُرَّة ومحمد بن السميفع وأبو حيوة وأبو الدرداء وأبو رجاء وعكرمة والأعمش، انظر: «مختصر ابن خالويه» (١١٦)، «الدر المصون» (٥/ ٣٧١)، «معجم القراءات» (٧/ ١٣٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم -كما في «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٩٨)- وأبو يعلى في «المسند» -كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٨/ ١٣٥)- من حديث البراء بن عازب، **وإسناده ضعيف**، فيه مؤمل بن إسماعيل، وهو سيء الحفظ.

وسيخرجه المصنف من حديث ابن عباس، وليس فيه اللفظ المذكور هنا.

جوازِ العُقودِ الفاسدةِ في دارِ الحَرْب، وأُجيبَ بأنَّه كان قبلَ تحريمِ القِمار[١].

والآيةُ مِن دلائلِ النُّبوَّة، لأنَّها إخبارٌ عن الغَيب. وقُرِئ: ﴿غَلَبَت﴾ بالفتح، و﴿سَيُغْلَبُون﴾ بالضَّمِّ، ومعناه: إنَّ الرُّوم غلبوا على رِيف الشَّام، والمسلمون سيَغلبونهم. وفي السَّنةِ التَّاسعة مِن نزولِه غزاهم المسلمون، وفتحوا بعضَ بلادِهم، وعلى هذا تكونُ إضافةُ الغَلَبِ إلى الفاعِل».

توضيحاتٌ لكلامِ البَيضاوي:

١- قولُه: (واللَّامُ بدَلٌ مِن الإضافةِ) يعني: أنَّ أداةَ التَّعريفِ في (الأرض) بدَلٌ من الضَّمير المضافِ إليه، والتَّقدير: غُلِبَتِ الرُّومُ في أقربِ أرضِهم، وهي أَرضُ العربِ الَّتي كانوا مُستولين عليها، لأنَّ أَذْرِعات وبُصرى هما مِن بلاد الشام، وبلادُ الشَّام ليسَتْ مِلكًا للرُّوم، وإنَّما استَوْلَوا عليها بالتَّسلُّط والقَهر، هذا على القولِ بأنَّ المُرادَ بالأرضِ (بُصرى وأَذْرِعات). وأمَّا على القول بأنَّها الجزيرة: فهي كذلك ليسَتْ للرُّوم، بل هي مِن بلادِ العربِ، لأنَّها واقعَةٌ بين دِجْلةَ والفُرات.

٢- قولُه: (مِن إضافة المصدر إلى المفعول) يَعني: وهمْ مِن بعدِ غلبةِ الفُرسِ لهم سيَغلبون الفرسَ في مدَّةٍ لا تَتجاوزُ البِضْعَ، وهو ما بين ثلاثٍ إلى تِسْعٍ.

٣- قوله: (رُوي أنَّ فارسَ غَزوا الرُّوم) مِن المعلوم أنَّ البيضاويَّ، مع علْمِه بالنَّحْو والصَّرفِ واللُّغة والفقه الشَّافعيِّ والأُصول وعِلم الكلام؛ مُزْجَى البِضَاعةِ في عِلْمِ الحديثِ. ففي «تفسيرِه» أحاديثُ موضوعَةٌ يذكرُها في فضائل السُّور. و«رُوي» بصيغةِ الفعْلِ المبنيِّ للنَّائبِ لا يَستعملُها أهلُ الحديثِ إلَّا إذا

(١) رجَّح ابن القيم في كتابه «الفروسية» (ص١٧١ - بتحقيقي) أنَّ المخاطرة لتوقيح الأبدان، ولمسائل الدين القطعية، يجوز الرهان فيها من غير حرج، من غير محلل بينهما.

كان المرويُّ ضعيفًا، فلذلك أردْتُ أن أُلِمَّ بتخريجِ هذا الحديثِ وبيانِ رُتبتِه.

أمَّا تخريجُه: فقد رواه الإمامُ أحمدُ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ أبي حاتِم وابنُ جرير[١] بطُرقٍ تختلِفُ ألفاظُها، ويتَّفق معناها في الجملةِ، ورواه كذلك سنيد[٢] بن داود في «تفسيرِه»[٣]، وروايته أقرَبُ إلى ما ذكرَه البَيضاويُّ.

وأمَّا رُتبته؛ فقد قال التِّرمذيُّ في بعض طرُقه: حسَنٌ غريبٌ. وفي بعضِها: حسَنٌ صحيح.

٤- قولُه: (أُناحِبُك عليه) أي: أُراهِنُك وأُخاطِرُك. و(القَلُوصُ): الشَّابَّةُ منَ النُّوق.

٥- قوله: (وماتَ أبيُّ بن خلَف مِن جَرْحِ رسول الله ﷺ) قال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «زادِ المعاد» (ج٢ ص٩٣): «أدركَ رسولُ الله ﷺ أبيَّ بن خلَف -يعني: في غزوةِ أُحُد- على جوادٍ له، يُقال لَهُ: العَوْذ، زعمَ عدوُّ اللهِ أنَّه يقتُل رسولَ الله ﷺ ، فلمَّا اقترَبَ منه، تَناولَ رسولُ الله ﷺ الحَرْبةَ مِن الحارثِ بنِ الصُّمَّةَ فطعنَه بها، فجاءتْ في تَرقُوَتِه، فكَرَّ عدوُّ اللهِ مُنهزِمًا. فقال له المشركون: واللهِ! ما بكَ مِن بَأْسٍ. فقال: واللهِ! لو كان ما بي بذِي المَجاز لماتوا أَجمعُون[٤].

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٧٦ و ٣٠٤) والترمذي (٣١٩١ و ٣١٩٣) والنسائي في «الكبرى» (١١٣٢٥) والطبراني في «التفسير» (١٨/ ٤٤٧) وابن أبي حاتم -كما في «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٩٨)- من حديث ابن عباس، **وإسناده صحيح**.

(٢) في الأصل: «سيد»، والتصويب من مطبوع الكتاب.

(٣) كما في «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٩٩) قال: «ومن أغرب هذه السياقات ما رواه سنيد ابن داود...» وساقه مطوَّلًا جدًّا من قول عكرمة، ثم قال ابن كثير على إثره: «فهذا سياق غريب، وبناءٌ عجيب».

(٤) انظر: «السيرة» (٢/ ٨٤) لابن هشام.

وكان يَعلِفُ فرسَه بمكَّةَ ويقول: أقتلُ عليه محمَّدًا. فبلغَ ذلك رسولَ الله ﷺ فقال: «**بَلْ أَنَا أَقْتُلُهُ إِنْ شَاءَ الله -تَعَالَى-**»(١)؛ فلمَّا طعنَه، تذكَّر عدوُّ الله قولَه: أنَا قاتله. فأيقنَ بأنَّه مَقتولٌ مِن ذلك الجُرحِ؛ فمات منه في طريقِه بسَرِف مَرْجِعَه إلى مكَّة». اهـ

٦- قوله: (وظهرَتِ الرُّوم على فارسَ يوم الحديبية... إلخ) الحديبيةُ بصيغةِ التَّصغير وتخفيفِ الياءِ على الصَّحيح عند أهل اللُّغة؛ موضعٌ يَبعدُ عن مكَّةَ بنَحْوِ عشْرةِ أَميال، وقعَ فيه الصُّلح بين النَّبيِّ ﷺ وبين أهلِ مكَّةَ في ذي القَعْدة سنة ستٍّ للهِجْرة.

٧- قوله: (واستدَلَّتْ به الحنفيَّةُ على جوازِ العقودِ الفاسدةِ في دارِ الحَرْب... إلخ) يعني: أنَّ الحنفيَّة استدلُّوا بمراهنَةِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ مع أُبيِّ بنِ خَلَف، وعِلْمُ النَّبيِّ ﷺ بذلك وإقرارُه عليه، وأَمْرُه أبا بكرٍ أنْ يتصدَّقَ بما ربحَه مِن الإبلِ، استدلُّوا بذلك على جوازِ القِمار وغيرِه من العقودِ المحرَّمة؛ معَ أعداءِ الإسلام في دارِ الحَرْب، ومَنعَ ذلك الشَّافعيَّةُ، وأجابوا عن الاحتجاجِ بفِعْلِ أبي بكرٍ أنَّ ذلك كان قبْلَ أنْ يُحرَّمَ القِمارُ، وحينئذٍ لا حُجَّةَ فيه على جوازِ القِمارِ معَ المحارِبين ولا غيرِه مِن المحرَّماتِ كالرِّبى، فلا يجوزُ التَّعاملُ بالرِّبا، لا معَ المسلمين ولا معَ المسالمين، ولا معَ المحارِبين، وهذا هو الصَّحيح،

(١) أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢٠٨٦) و«المصنف» (٥/ ٣٥٦) -ومن طريقه الطبري في «التفسير» (١١/ ٨٧)- عن معمر عن الزهري **مرسلًا**.
ورواه معمر عن عثمان الجزري عن مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس، أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢٠٨٦) و«المصنف» (٥/ ٣٥٦).
وليس فيه النظر المذكور هنا كما هو ظاهر رواية الطبري من طريق عبد الرزاق، والرواية الموصولة فيها عثمان بن عمرو الجزري، **وهو ضعيف**.

لأنَّ المراهنةَ على ما يظهَرُ كانت في مكَّةَ قبلَ الهجرةِ، ويؤيِّدُ ذلك ما جاءَ في بعضِ رواياتِ الحديثِ: أنَّ هَزيمةَ الرُّومِ وقعَتْ بعد المراهنَةِ بسبْعِ سِنين.

ومنَ المعلومِ أنَّ آيةَ تحريمِ القِمارِ، وهي قوله -تعالى- في سورة المائدة [٩٠]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ نزلَتْ بالمدينة. والخمرُ الَّتي حُرِّمتْ معَ القِمار في الآية كانت حَلالًا عندما قدِمَ النَّبيُّ ﷺ المدينةَ، وكانت تُشرَبُ ويُتَّجرُ فيها، ثمَّ حُرِّمتْ بعدَ ذلك أوَّلًا في أوقاتِ الصَّلاة بقوله -تعالى- في سورة النساء [٤٣]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾، ثمَّ حُرِّمتْ بَتَّةً بآية المائدة[١].

٨- قوله: (والآية مِن دَلائلِ النُّبوَّة... إلخ) هذه معجزةٌ باقيةٌ خالدَةٌ يستوي في إدراكِها مَن كان في زمانِ النَّبيِّ ﷺ وشاهدَها بنفسِه، ومَن يأتي بعد ذلك إلى يومِ القيامة، لأنَّ سورةَ الرُّومِ مَكِّيَّةٌ، وكان المسلمون عندَ نزولها في غايةِ القِلَّة والضَّعفِ يَسخَرُ منهم أعداؤُهم ولا يَأبَهُ بهم أَحَدٌ.

وقد أخبرَ اللهُ -سبحانه- في أوَّل هذه السُّورةِ أنَّ الرُّومَ البيزنطيِّين هزَمهم الفُرْسُ شَرَّ هزيمةٍ، وكان الرُّومُ أعظمَ دولةٍ في الغَرْب، والفُرسُ أعظمَ دولةٍ في الشَّرقِ الأَدْنى على الأقلِّ، ولم تَجْرِ العادَةُ أنَّ دولةً عظيمةً تُمْنَى بهزيمَةٍ مُنكرَةٍ تَلمُّ شَعْثَها وتَجمَعُ شَمْلَها، وتُعيدُ الكَرَّةَ في بِضْعِ سِنين فتَهجُمُ على الدَّولةِ التي هزَمَتْها وتَكيلُ لها صاعًا بصَاعٍ.

فلو قال قائلٌ بعدَ هزيمةِ جَرمانْيَة (ألمانيا): إنَّ الدَّولةَ الجَرمانيَّةَ ستعيدُ

---

(١) **الأصح** أن المراهنة أصلٌ في المغالبات، ولا صلة له بالقمار.

الكَرَّة على أعدائِها وتهزمُهم في بِضْع سنين، ثمَّ وقعَ الأمرُ طِبْقَ ما قال ذلك القائلُ لَصدَّقَه جميعُ النَّاسِ في كلِّ ما يقولُ وآمنوا به، فماذا يَقول المنكرون لمعجزاتِ القرآن مِن غُلاةِ أَعدائِه الأجانبِ، وأَذنابِهم مِن الأغمارِ مِن سُكَّان البلاد العربيَّةِ والإسلاميَّةِ في هذه المعجزةِ الخالدة؟! وكم وكَم مِن أمثالها في القرآنِ لمن تدبَّر القرآنَ، وسَلِمت عينُ بصيرتِه من غشاوةِ التَّعصُّب الممْقُوت والجهل والتَّهوُّرِ والطَّيش؟!

٩- قوله: (وقُرِئ: ﴿غَلَبَت﴾ بالفَتح، و﴿سَيُغْلَبُونَ﴾ بالضَّمِّ... إلخ) هذه قراءَةٌ ضعيفةٌ خارجَةٌ عن السَّبع؛ شاذَّة(١). والمعنى على هذه القراءة: غَلبتِ الرُّومُ فارسَ، وسَيغلِبُهم العَربُ المسلمون. وقد غزا المسلمون الرُّومَ قِصاصًا منهم في السَّنةِ التَّاسعة مِن نزوله. والقِراءَةُ الأولى هي المعتمدَة.

١٠- قولُه: (وعلى هذا تكونُ إضافَةُ الغَلَبِ إلى الفاعل) يعني: على القراءةِ الشَّاذة يكونُ المصدَرُ مُضافًا إلى فاعلِه. والتَّقديرُ: مِن بَعْدِ أَنْ غلبَ الرُّومُ الفُرْسَ سيُغْلَبون -بضَمِّ الياءِ وفتح اللَّام- أي: يغلِبُهم المسلمون.

وهذا آخر المقال الثَّاني مِن «تقويمِ اللِّسانَين»، وموعدُنا الجزء التَّالي -بحول الله وقوَّتِه-.

مكناس

تقيُّ الدِّين الهلاليُّ

---

(١) هي قراءة علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن عمر ومعاوية بن قرة والحسن ونصر بن علي، انظر: «معاني القرآن» (٢/ ٣١٩) للفراء، و(٤/ ١٧٥) للزجَّاج، و«تفسير الماوردي» (٤/ ٢٩٨)، و«معجم القراءات» (٧/ ١٣٧).

تقويمُ اللِّسانين
الحلقة الثَّالثةُ[١]

(٩) في أيَّةِ مُناسبة

مِن الأخطاءِ الَّتي شاعَتْ وذَاعَتْ في هذا الزَّمانِ تأنيثُ (أَيّ) إذا أُضيفَتْ إلى مُؤنَّث كقولهم: «يُمكِنُ أَنْ يَجيءَ في أيَّةِ لحْظَة»، و«لم ترِدْ أيَّةُ أَنباء». وهذا الاستعمالُ كثيرٌ يُسمَعُ في كلِّ وقْتٍ من الإذاعاتِ ويُقرَأُ في الصُّحُف، وهو فاسِد، فإنَّ (أيًّا) إذا أُضيفَتْ إلى مُؤنَّثٍ أو مُذكَّرٍ وجَمْعٍ كَيفَما كان تَبْقى على حالها. قال الله -تعالى- في سورة الانفطار [٨]: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾، وقال -تعالى- في سورة غافر [٨١]: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾، وقال -تعالى- في سورة الرحمن [١٣]: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾.

قال الخُضَريُّ في «حاشيتِه على ابن عَقِيل»[٢] في الكلامِ على الحِكَايةِ بعْدَ تقريرِ حُكمِ (أيّ) المَحْكيِّ بها، وبيانِ أنَّها تَتْبَعُ اللَّفظَ الَّذي حُكِي بها في الإعرابِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ والإفرادِ والتَّثنيةِ والجَمْعِ ما نصُّه: «خرجَ المسؤولُ بها ابتداءً فلا يُحكَى بها شيءٌ، بل تكونُ بحسَبِ العوامِلِ، ومُفردَةً مُذكَّرةً لا غَير،

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد السادس والسابع، محرم وصفر ١٣٨٧هـ- إبريل وماي ١٩٦٧م، (ص ٢٦-٣٠).

(٢) انظر: «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢/ ٧٩٣) (باب الحكاية).

مِثْلُ «مَن»، وشَذَّ قولُه(١):

بِـــأَيِّ كِتـــابٍ أَمْ بِأَيَّـــةِ سُـــنَّةٍ تَرى حُبَّهم عَارًا عَليَّ وَتَحْسَبُ»

وقال الصَّبَّان(٢) في «حاشيتِه على الأُشموني» مثلَ ذلك.

وقولُ الخُضَري(٣): (ابتداءً) احتَرزَ بذلك مِن المسؤولِ بها حِكايةً، فإنَّها تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ، فإذا قال لكَ قائلٌ: جاءَني رجلٌ. تَقولُ: أَيٌّ؟ وإذا قال لَك: جاءَتْني امرأَةٌ. تَقول: أَيَّةٌ؟ فـ (أَيٌّ) مَسؤولٌ بها في الحالَين، إلَّا أنَّك إذا سألْتَ بها ابتداءً تَلزَمُ الإِفرادَ والتَّذكير، وإذا سأَلْتَ بها حِكايةً تَجيءُ على حسَبِ المَحْكيّ.

(١٠) نسيتُ أنا الآخر

هذا خطَأٌ شائع في البلاد العربيَّة، يقول شخصٌ -مثلًا-: «نسيَ صَديقي وَعْدَه ونَسيتُ أنا الآخر، أو نَسي هو الآخَرُ». فاستعمالُ «الآخَر» هنا خطَأٌ محْضٌ، و**الصَّواب**: ونسيتُ أنا -أيضًا-.

وهذا الاستعمالُ موجودٌ في اللُّغة العامِّيَّة المصريَّةِ بإبدالِ الهمزةِ راءً، يقولون -مثلًا-: نسيتُ أنا (راخر)، والظَّاهر أنَّ أوَّل مَن ارتكبَ هذا الخطأَ عامَّةُ الكُتَّابِ

(١) القائل هو الكميت بن زيد في قصيدة في حب آل بيت النبي ﷺ، انظر: «القصائد الهاشميات» للكميت (٢٥)، «الشعر والشعراء» (١/ ٥٨١- ٥٨٤)، «المؤتلف» (٢٥٧)، «السمط» (١/ ١١- ١٢)، «الموشح» (٣٠٢- ٣٠٣)، «تاريخ الإسلام» (٥/ ١٢٥)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٨٨- ٣٨٩)، «خزانة الأدب» (٤/ ٣١٤)، «ديوان الحماسة» (١/ ٣٧٣)، «القصيدة» رقم (٢٥٥).

(٢) (٢/ ٤٩).

(٣) (٣/ ١٢٢).

المصريِّين، لأنَّه موجودٌ في لغتِهم العامِّيَّةِ فاستعملوه في الفُصْحى، وتَبِعَهم غيرُهم من عامَّة كُتَّابِ البلادِ العربيَّة والمتكلِّمين بها مِن غيرِ العرب.

(١١) اعتِناقُ الدِّين

قال صاحبُ «اللِّسان»(١): وعانقَه معانقةً وعِناقًا: الْتزَمَهُ، فأَدْنى عُنقَه مِن عُنقِه. وقيل: المُعانقَةُ في المودَّة، والاعْتناقُ في الحَرْب. قال:

يَطْعَنُهمْ مَا ارْتَموا، حَتَّى إذَا اطَّعَنوا ... ضَارَبَ حَتَّى إِذَا مَا ضَارَبُوا اعْتَنَقَا(٢)

وقَد يجوزُ الافْتِعال في موضعِ المُفاعلَة، فإذا خَصَّصتَ بالفِعْلِ واحدًا دونَ الآخَر لم تقُلْ إلَّا عانقَه في الحالَين. قال الأزهري(٣): وقد يجوزُ الاعتناقُ في المودَّة كالتَّعانق، وكلٌّ في كلٍّ جائزٌ. اهـ.

فظهرَ أنَّ المعانقةَ والاعْتناقَ كِلاهما مأخوذٌ مِن إدناءِ العُنق مِن العُنق، والدِّينُ ليس له عُنُق، ولَا يُعانِقُ مَن دخَل فيه، فالفِعل هنا مِن جانبٍ واحدٍ.

والعرَبُ لا تَقول أبدًا: اعتنقَ الإسلامَ، أَو اعتنقَ النَّصرانيَّة، أو اعتَنقَ الفِكرةَ، وإنَّما تقول: أَسْلمَ، وتَنصَّر، واعْتقدَ كذَا وكذا. قال -تعالى- في سورةِ آل عمران [٢٠]: ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾.

---

(١) «لسان العرب» (١٠/ ٢٧٢).

(٢) القائل زهير بن أبي سلمى من قصيدة له عدد أبياتها (٤٨) بيتًا، انظر: «خزانة الأدب» (٧/ ٧٥)، «الشعر والشعراء» (١/ ١٣٨)، «الأغاني» (١٠/ ٢٩٩)، «الحماسة البصرية» (١/ ٦٣)، «القصيدة» رقم (٤٠).

(٣) في «تهذيب اللغة» (١/ ١٦٨).

ومثلُ هذه العباراتِ في الكتابِ والسُّنَّة كثيرةٌ جدًّا. ولا يوجَدُ التَّعبيرُ باعْتناقِ الإِسلامِ في أيِّ مَوضِعٍ. لا يُقال: أنَّ اعتناقَ الإِسلامِ استعارَةٌ. لأنَّا نقولُ: ليسَ كُلُّ استعارةٍ مُستَحْسنةً، ولو كان التَّعبيرُ بالاعْتِناقِ مُسْتحسَنًا لعبَّر به القُرآنُ أو السُّنَّةُ أو فُصَحاءُ العَرَب.

وقال الفِيرُوزَآبادي في «القاموس»(١): وأَسلَمَ: انْقادَ وصَارَ مُسلمًا. اهـ

أقولُ: أَسلمَ في اللُّغة إذا كان لازِمًا معناه: انْقادَ واسْتَسْلَمَ.

وأمَّا في اصطلاحِ الشَّريعة؛ فمعناه: انقادَ إلى ما جاء بِهِ رسول الله ﷺ وَقَبِلَه كُلَّه في الظَّاهِرِ، فإنْ كان قَبولُه له ظَاهرًا وباطنًا؛ فهو مسلمٌ حَقًّا ومُؤمِنٌ، وإنْ كان قد قَبِلَ ما جاءَ به النَّبيُّ ﷺ وانقادَ له في الظَّاهر فقط؛ فهو مُنافِقٌ، تَجري عليه أحكامُ الإسلامِ، وهو في الحقيقةِ كافِرٌ.

قال -تعالى- في سورة الحجرات [١٤]: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾، وإنْ كانَ هذا الفِعْلُ مُتعدِّيًا فمِن مَعانِيه: إخلاصُ التَّوجُّهِ إلى الله -تعالى-.

قال -تعالى- في سورة النساء [١٢٥]: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ﴾.

ومِن معانيه: الإلقاءُ في الهلَكة، قال صاحب «اللسان»(٢): قال ابن الأثير(٣): يقال: أَسلم فلانٌ فلانًا إذا أَلقاه في الهلَكة ولم يحْمِه مِن عَدوِّه، وهو عامٌّ في كلِّ

(١) (ص١٤٤٨) مادة (السَّلم).
(٢) «لسان العرب» (١٢/ ٢٩٤).
(٣) في «النهاية» (٢/ ٣٩٤).

مَن أَسْلمَ إلى شيءٍ، لكنْ دخلَه التَّخصيص، وغلبَ عليه الإلقاءُ في الهَلكة.

ومنه الحديث: «**إِنِّي وَهَبْتُ لِخَالَتِي غُلَامًا، فَقُلْتُ لَهَا: لَا تُسْلِمِيهِ حَجَّامًا وَلَا صَائِغًا وَلَا قَصَّابًا**»(١) أي: لا تُعطيه لمن يعلمُه إِحدى هذه الصَّنائع. اهـ.

أقول: والعجَبُ من ابنِ مَنظور! كيف وقعَ في خطأ عامِّيٍّ، وهو تعديتُه (أعطى) إلى المفعولِ الثَّاني باللَّام، وهو متعدٍّ بنفسِه إلى مفعولَين، يُقال: أَعطاه الله عِلمًا. قال -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]؟ ولكِنْ لِكُلِّ سيفٍ نَبْوَةٌ، ولكلِّ جوادٍ كَبْوة، والكمالُ لله.

ومِن «أَسْلمَ» المُتعدِّي قولُ النَّبيِّ ﷺ: «**المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ**» أي: لا يخذلُه بل يحميه ويدافعُ عنه. والحديث رواه البخاري ومسلم(٢) من حديث عبدالله بن عمر.

وهذا التَّعبيرُ -أيضًا- من استعمَارِ لغةِ الأجانب واستعبادِها للُّغة العربيَّة، فهو في الإنكليزية (embrace)، وقال -تعالى-: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ١-٢] ولم يقل: يَعتنقون دينَ الله.

(١٢) البَساطة

يقال: هذا شيءٌ بسيط، وتكلَّم ببساطة، وهذا لا يعتقدُه إلَّا البُسَطاء، وذلك كلُّه خطأ. قال صاحب «اللِّسان»(٣): ورجلٌ بسيطٌ: مُنبسط بلسانِه، وقد بسطَ

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٣٠) من حديث عمر، **وإسناده ضعيف**.

(٢) البخاري (٢٤٤٢) ومسلم (٢٥٨٠).

(٣) «لسان العرب» (٧/ ٢٥٩).

بساطَه. اللَّيث: البسيطُ المنبسِطُ اللِّسانِ، والمرأةُ بسيط. ورجلٌ بسيطُ اليدَين: مُنبسِطٌ بالمعروف، وبسيطُ الوَجه مُتهلِّل، وجمعها بُسُطٌ. اهـ

أقول: فقد رأَيْتَ أنَّ البسيطَ والبساطةَ لا يدلَّان على ما يريدُ الكُتَّابُ بهما، فإنَّهم يريدون بالبسيط مِن النَّاس الغِرَّ والمُغفَّل، ويريدون بالبسيطِ مِن الأمور: السَّهلَ الهيِّن، وذلك كلُّه بعيدٌ عن استعمالِ العرب، بل هو ضدُّه، لأنَّ البسيطَ في اللُّغة العربيَّة: هو الواسعُ، ومِن أجلِ ذلك سُمِّيتِ الأرضُ: البَسيطة؛ لسَعتِها.

والبَساطةُ -كما تقدَّم- في كلام العرب: طلاقةُ الوَجه، وأصلُ هذا الخطأ آتٍ مِن اصطلاحِ الأطبَّاءِ في تسميتهم الدَّواءَ الَّذي هو مِن مادَّة واحدةٍ: بسيطًا، ويقابلُه: المركَّبُ الذي يتألَّف مِن أجزاء، كلُّ جزءٍ مِن مادَّة.

وقدِ استعملَه الفلاسفةُ -أيضًا- فقسموا الجهلَ إلى قسمَين: جهل بسيطٍ، وجهل مُركَّب، فالجهلُ البسيطُ هو: أنْ يكونَ الشَّخصُ جاهلًا، ويعلمُ أنَّه جاهل. والجهلُ المركَّب: أنْ يكونَ الشَّخصُ جاهلًا، ويجهلُ أنَّه جاهلٌ، فجهلُه مُركَّبٌ مِن جهلَين، قال بعضُ الشُّعراء على لسانِ حمارِ الطَّبيب تُوما(١):

قَالَ حمارُ الحَكيمِ تُومَا ... لَوْ أَنْصَفُوني مَا كُنْتُ أُرْكَبْ
لأَنَّ جَهْلِي غَدَا بَسِيطًا ... وَرَاكِبِي جَهْلُهُ مُرَكَّبْ

وممَّا يُحكَى مِن أخبارِ هذا الطَّبيب أنَّه قرأَ في كتاب: «**الحَبَّةُ السَّوْدَاءُ شِفَاءٌ**

(١) لا يُعرَف قائله، وهو مشهور في الهزل، انظر -مثلًا-: «نهاية الأرب في فنون الأدب» (باب المدح والذم في وصفها) (١/ ١٩٣)، و(توما الحكيم) مشهور في ضرب المثل بحمقه وجهله، انظر -مثلًا-: «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» للتلمساني (٢/ ٥٦٤) قوله:

وتلتبس الأمور عليك حتى ... تصير أضل من توما الحكيم

مِنْ كُلِّ دَاءٍ»(١)؛ فقرأَها خطأً: الحيَّةُ السَّوداءُ شفاءٌ مِن كلِّ داء. فأخذَ حيَّةً سوداءَ وصارَ يُعالِجُ بها المرضى، فكانوا يَموتون مِن سُمِّها.

وليسَ بالكاتبِ حاجةٌ إلى أنْ يتركَ اللُّغةَ الفُصحى ويَستعمِلَ اصطلاحًا طِبِّيًّا لِيُعبِّرَ به عمَّا يريدُه إلَّا إذا كان بَاقليًّا مِنْ أهلِ العِيِّ والحَصَرِ.

وقدِ ارْتقَى الكُتَّابُ مِن ذلك إلى خطأٍ آخرَ، وهوَ استعمالُ «التَّبسيط»، فيقولون: كتابٌ مُبسَّطٌ، يعني: أنَّه أُلِّفَ بلغةٍ سَهلة غيرِ مُعقَّدة. ويقولون: يجبُ تبسيطُ قواعدِ النَّحو، أي: تَسهيلُها وتَيسيرُها، فانتقلوا مِن خطأٍ إلى خطأٍ، لأنَّ التَّبسيطَ هو التَّوسيعُ، فهو بمَعْنى البَسْط، إلَّا أنَّ التَّبسيطَ فيه مُبالغَةٌ كالتَّقتيل بمعنى القَتْل، أي: كَثرتُه. وفعْلُ المضاعَفِ إذا اشترَك مع الثُّلاثيِّ في معنًى واحدٍ دلَّ الرُّباعيُّ على الكَثرةِ والمبالغةِ في اللُّغة العربيَّة، وفي أُختَيْها العِبرانيَّةِ والآراميَّة.

(١٣) نُكرانُ الذَّات

ومِن الأخطاءِ الَّتي جاءتْ معَ الاستعمارِ تعبيرُهم بـ (نُكرانِ الذَّات) عن الإيثارِ، وهذه العبارةُ ترجمةٌ فاسدةٌ لِلفظ الإنكليزي (Self-denial)، والتَّعبيرُ العربيُّ الصَّحيح عن هذا المعنى هو الإيثار، قال -تعالى- في سورةِ الحشر [٩]: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾. وضدُّ الإيثارِ هو: الاستئثارُ، ويُسمِّيه جُهَّال الكُتَّاب: (أَنانيَّة) نسبةً فاسدةً إلى لفْظِ (أَنا)، وهوَ -أيضًا- مِن التَّرجمةِ الفاسدةِ للَّفظِ الإنكليزي (Selfishness) وقد يُعبِّرون عن هذا المعنى -أيضًا- بحبِّ الذَّات، وهو تعبيرٌ فاسدٌ، لأنَّ كلَّ إنسانٍ يحبُّ نفسَه وليسَ ذلك بعيبٍ، وإنَّما يُعابُ عليه أنْ يبالغَ في حبِّ نفسِه إلى حدِّ الاستئثارِ بالطَّيِّباتِ، وغَمْطِ حقوقِ

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٨٨) ومسلم (٢٢١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري (٥٦٨٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

النَّاس، وكذلك لا يَنبغي للإنسان أنْ يُنكرَ نفسَه وَلا يستطيعُ ذلك لو حاولَه.

وكيفَ يُنكِرُ نفسَه، وهو يعلَمُ العِلْمَ الضَّروريَّ أنَّه موجود؟ وإذا أنكرَ الإنسانُ نفسَه، فبِمَنْ يَعترف؟ وهذا كلُّه ناشئٌ عن الجهلِ باللُّغةِ العربيَّة، وعدمِ تعلُّمِها مِن مصادرِها الصَّحيحة.

(١٤) التَّصديرُ والتَّوريد

ومِن الأخطاءِ الشَّائعةِ الذَّائعةِ استعمالُهم لَفْظَ التَّصديرِ فيما تخرِّجُه البلادُ مِن البضائعِ لِيُباعَ في خارجِها، فيقولون -مثلًا-: المغربُ يُصدِّرُ الفُوسفات والحوامض والسَّردين. فدعنا نبحثُ في صِحَّة هذا التَّعبير؛ قال في «اللِّسان»[١]: وصَدَّرَ كتابَه جعلَ له صَدْرًا، وصدَّرَه في المجلسِ فتصدَّرَ. اهـ. **والصَّوابُ** في هذا أنْ يُعبَّرَ بالإِصدار.

ثمَّ قال صاحب «اللِّسان»[٢]: وقد أَصْدر غيرَه وصَدَّرَه، والأوَّلُ أعلى. وفي التَّنزيل العزيزِ: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٣].

قال ابنُ سِيدَه[٣]: فإمَّا أنْ يكونَ هذا على نيَّةِ التَّعدِّي، كأنَّه قال: حتَّى يُصدِرَ الرِّعاءُ إبِلَهم، ثمَّ حذَف المفعولَ، وإمَّا أنْ يكونَ «يُصدِرَ» هاهنا غيرَ مُتعدٍّ لَفظًا وَلا معنىً، لأنَّهم قالوا: «صَدَرْتُ عنِ الماءِ» فَلم يُعَدُّوه. اهـ

وقال البَيضاويُّ[٤] في قوله -تعالى- في سورة القصص [٢٣]: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾: تَصرِفَ الرُّعاةُ مَواشيهم عن الماءِ حذَرًا عن مزاحمةِ الرِّجال،

(١) «لسان العرب» (٤/ ٤٤٦).

(٢) «لسان العرب» (٤/ ٤٤٨).

(٣) في «المحكم» (٨/ ٢٨٤).

(٤) في «تفسيره» (٢/ ١٩٠).

وحُذِفَ المفعولُ، لأنَّ الغرضَ هو بيانُ ما يدلُّ على عِفَّتِهما ويدعوه إلى السَّقيِ لهما، ثمَّة دونَه.

وقرأَ أبو عَمْرو وابن عامر(١): ﴿يَصْدُر﴾ أي: ينصرفَ. اهـ

أقولُ: قولُ البيضاويِّ: «تَصْرِفَ الرُّعاةُ مواشيَهُم» يرجِّحُ الوَجْهَ الأوَّل مِن الوَجهَين اللَّذين نقلَهما صاحبُ «اللِّسان» عن ابن سِيده، وهو أنَّ «يُصدِرَ» فعْلٌ مُتعَدٍّ حُذِفَ مفعولُه، لأنَّ البلاغةَ تَقتضي حذْفَه كما أشارَ إليه البَيضاويُّ، لأنَّ الغرضَ لا يَتعلَّقُ به، وإنَّما المرادُ الدَّلالةُ على عَفافِ ابنتَي شُعيبٍ وكَراهِيَتهما للاخْتلاطِ بالرُّعاةِ.

وعلى قراءةِ ﴿يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾ -بفتْحِ الياءِ- لا يَختلفُ المعنى، لأنَّ الرِّعاءَ لا بُدَّ أن تكونَ معهم مَواشٍ، وإلَّا لم يكونوا رُعاةً. فالمواشي مَفهومَةٌ مِن المقام، إذا قلنا: إنَّ الفِعْلَ الثُّلاثيَّ لازِمٌ، وهو الَّذي رجَّحه ابنُ سِيْدَه.

ويؤيِّدُه قولُه -تعالى- في سورة الزلزلة [٦]: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْاْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾، قال البَيضاويُّ في «تفسيرِه»(٢): ﴿يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ﴾ مِن مخارجِهم مِن القبورِ إلى الموقِف. اهـ

حاصلُه: أنَّ الصَّدَرَ -بفتحتَين- هو الرُّجوعُ مِن الماءِ بعدَ وُرودِه لشُرْبٍ أو سَقْيِ ماشيَةٍ أو غيرِ ذلك، ثمَّ استُعْمِلَ في كلِّ خارجٍ مِن شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ. وفعْلُه ثلاثيٌّ مِن بابِ نصَر، وهو فعْلٌ لازِمٌ على الأصحِّ، فإذا دخلَتْ عليه

(١) وهي -أيضًا- قراءة أبي جعفر وشيبة وعاصم -في رواية- وقتادة وأبي أيوب والحسن واليزيدي، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (٢/ ١٧٢)، «حجة القراءات» (٥٤٣)، «إعراب القراءات السبع وعللها» (٢/ ١٦٩)، «معجم القراءات» (٧/ ٢٧).

(٢) (٢/ ٦١٤).

الهمزَةُ صارَ مُتعدِّيًا، يُقال: أَوردَ الماشيةَ، ثمَّ أَصدرَها؛ أيْ: صرفَها عن الماء. ثمَّ استعملَ الإصدارَ في كلِّ إخراجٍ، **فالصَّواب** أنْ يُقالَ -مثلًا-: إنَّ المملكةَ المغربيَّة تُصْدِرُ الفُوسفات والحوامِضَ والسَّردين؛ بضمِّ التَّاءِ وإسكانِ الصَّاد.

وأمَّا التَّوريد: فقال في «اللِّسان»(١): قال أبو حنيفةَ: الوَرْد نَوْرُ كلِّ شجرةٍ وزَهرُ كلِّ نَبْتة، واحدتُه وردَةٌ. قال: والوَرْدُ ببلادِ العرَبِ كثيرٌ؛ رِيفِيَّةً وبَرِّيةً وجَبَليَّةً.

ووَرَّدَ الشجرُ: نوّر، وَوَرَّدت الشجرة إذا خرج نَوْرُها. ثمَّ قال: ووَرَّدَ الثَّوبَ جعله وَرْدًا، ويقال: وَرَّدَتِ المرأَةُ خدَّها إِذا عالجَتْهُ بصبغِ القطنَةِ المصبوغَة.

ثمَّ قال: تقول: وَرَدَتِ الإِبلُ والطَّيرُ هذا الماءَ وِرْدًا. ثمَّ قال ابن سِيده(٢): وورَدَ الماءَ وغيْرَه وِرْدًا ووُرُودًا. ووَرَدَ عليه: أشرَفَ عليه، دخَله أو لم يدخُلْه. قال زُهير(٣):

فَلَمَّا وَرَدْنَ الماءَ زُرْقًا جِمامُه وضَعْنَ عِصِيَّ الحاضِرِ المُتَخَيِّم

مَعناه: لمَّا بلَغْن الماءَ أَقَمْن عليه. ثمَّ قال: وكلُّ مَن أَتى مكانًا مَنْهلًا أو غيرَه، فقَد ورَدَه.

ثمَّ قال الجوهري(٤): وردَ فلان وُرودًا حضَر، وأَوردَه غيرُه واسْتَوْرَده أَي: أَحْضَره، ثمَّ قال: وفي حديثِ أَبي بكر: أَخذَ بلسانِه وقال: «هذا الَّذي أَورَدَني المَوارِدَ»(٥) أَرادَ المواردَ المُهْلِكةَ. اهـ

(١) «لسان العرب» (٣/ ٤٥٦).
(٢) في «المحكم» (٩/ ٤٢٥).
(٣) البيت من معلَّقة زهير بن أبي سلمى المشهورة.
(٤) في «الصحاح» (٢/ ٥٤٩).
(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٨٢٥) وغيره، **وإسناده صحيح**.

قال البَيضاويُّ[١] في تفسيرِ قوله -تعالى- في سورة القَصص [٢٣]: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾: «وَصلَ إليه، وهو بئرٌ كانوا يَسقون منها ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ﴾ وَجد فوق شفيرِها ﴿أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ جماعةً كثيرة مختلفين ﴿يَسْقُونَ﴾ مواشيهم».

وقال -تعالى- في سورةِ هود [٩٧-٩٨]: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴾.

قال البَيضاوي[٢]: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ أي: مرشِد، أو ذي رُشْد، وإنَّما هو غيٌّ مَحْضٌ وضَلالٌ صَريح ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ إلى النَّار كما يقدِّمُهم في الدُّنيا إلى الضَّلال، يُقال: قَدَمَ بمعنى تَقدَّمَ ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ ذكرَه بلفظ الماضي مبالغةً في تحقيقِه، ونزَّلَ النَّار لهم منزلةَ الماء، فسمَّى إِتْيانها: مَوْرِدًا.

ثمَّ قال: ﴿وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ أي: بئس المَوْرِدُ الَّذي وَردُوه، فإنَّه يُراد لِتَبريدِ الأَكْباد، وتَسكينِ العَطش، والنَّارُ بالضِّدِّ، والآية كالدَّليل على قولِه: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾، فإنَّ مَن كان هذه عاقبتُه لم يكنْ في أمرِه رشدٌ، أو تفسيرٌ له على أنَّ المُراد بالرَّشيدِ ما يكون مأمونَ العاقبةِ حميدَها». اهـ.

حاصلُه: أنَّ التَّوريدَ معناه: أنْ تُخرِجَ الشَّجرةُ وَرْدَها، وأنْ تصبغَ المرأةُ خدَّها بلَوْنِ الوَرْد، **فالصَّواب** أنْ يُقال في جلْبِ البَضائعِ مِن خارجِ البلاد: الإيراد والاستيراد. وفي إخراجِ البَضائع منها: الإصدار.

(١٥) التَّعبيرُ بالعملِ الجنسيِّ عن المباشرة

مِن العباراتِ الأجنبيَّة التي تُزْري بمن يعبِّر بها، وتدلُّ على أنَّه مُزْجى البضاعةِ

---

(١) في «تفسيره» (٢/ ١٩٠).

(٢) في «تفسيره» (١/ ٤٦٩).

في لغةِ الضَّادِّ ترْكُ عباراتِ القُرآن، وهي أجملُ وأبلَغُ، وأوْجَزُ لفظًا، وأوضحُ معنًى، وأبعَدُ عن التَّصريح بما لا يُسْتحسَنُ التَّصريحُ به، والتَّعبيرُ بعبارةٍ أجنبيَّة ثقيلةٍ، مُبهمَةٍ، طويلةِ اللَّفظ، أعجميَّةٍ، لا جرَمَ أنَّه لا يُعبِّر بها إلَّا مَن لا يَعرِفُ القرآنَ وبلاغتَه، وأسرارَ إعجازِه، ومَن لا يَعرِفُ القرآنَ لا يمكنُ أنْ يَعرِفَ اللُّغةَ العربيَّة معرفةً تُمكِّنُه مِن ناصيتِها، سواءٌ أكانَ مُسلمًا أو غيرَ مسلم، فإنَّ الأدباءَ مِن نَصارى العربِ يحرِصُون كلَّ الحِرْصِ على قراءةِ القُرآنِ لا لِيَدينوا بالإسلام، بل ليتَمكَّنوا مِن الفَصاحةِ إذا تَكلَّموا أو كتبوا باللُّغةِ العربيَّة، ومِن الفهمِ الصَّحيح إذا قرؤوا ما كُتب بها، وبعضُهم لم يكتَفِ بقراءةِ القُرآن، بل حَفِظه عن ظهْرِ قَلْب، كالشَّيخ ناصيف اليازَجي والشَّيخ إبراهيم اليازجي، فلذلك جاءَتْ تآليفُهما في الآدابِ[1] العَرَبِيِّ لابسةً حُلَّةً مِن البهاءِ والبلاغةِ تسحرُ الأَلبابَ، نظيفَةً مِن الدَّخيل والمُولَّد، والتَّراكيبِ الأعجميَّة الثَّقيلةِ الباردة.

وقد كان الشَّيخ إبراهيم اليازَجي حريصًا على التعبيرِ بعبارةِ القُرآن كلَّ الحِرص، ولمَّا دعاه النَّصارى ليُرشِدَهم في ترجمةِ الأناجيل كان يختارُ لهم العباراتِ البليغةَ فيَرفُضونها تعصُّبًا، زاعمين أنَّها تُشبه عباراتِ القُرآن. انظر: كتابَه «كَشْفُ المُخبَّا في الرِّحلة إلى أوربَّا»، ومجلَّةَ «الضِّياء» ثمانية مجلَّدات، ومجلَّة «البيان» مجلَّد واحد، و«لغة الجرائد» جزء، و«الواسطة في أخبار مالطة» جزء.

وقد عبَّر القرآن عن هذا المعنى بعباراتٍ مِن أبلغِ الكناياتِ وأجملِها وأدلِّها على المعنى ولم يصرِّحْ قطُّ باللَّفظِ المُخصَّص لهذا الحدَث. قال -تعالى- في سورة البقرة [١٨٧]: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾.

---

(١) كذا هي في الأصل، والصواب: «الأدب»، وهي مصوبة في مطبوعة الكتاب.

وقال -تعالى- أيضًا في سورة البقرة [٢٣٧]: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۚ﴾.

وقال -تعالى- في سورة النساء [٤٣]: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

فهذه ثلاثةُ ألفاظٍ: المباشرةُ، والمَسيسِ، والمُلامسة؛ كلُّها كناياتٌ، وفي اللُّغةِ العربيَّة كناياتٌ أُخرى؛ لأداءِ هذا المعنى لا تُعَدُّ ولا تُحْصى، فما حاجتُنا إلى جلْبِ تلك العبارةِ الأجنبيَّة الرَّكيكة الغامضة، الَّتي تمسَخُ الإنشاءَ العربيَّ وتَخدِشُ وجهَه، وتُسجِّلُ العَجْزَ على لغةِ الضَّادِّ، وتصمُها بما هي منه براءٌ!

على أنَّ لفْظَ الجِماع الَّذي يعبِّر به الفقهاءُ في كتبِ الفقهِ وفي الوَثائق هو -أيضًا- كِناية.

قال في «القاموس»[١]: وجِماعُ الشَّيءِ: جَمْعُه، يُقال: جِماعُ الخِباءِ الأَخْبِية، أي: جَمْعُها، لأنَّ الجماعَ ما جَمَعَ عَددًا. ثمَّ قال[٢]: «والمُجامعَةُ: المباضعَةُ، وجامعَه على أَمْر كذا: اجتمَعَ معه». اهـ

على أنَّ التَّشدُّد في أمرِ الألفاظِ يُنافي طباعَ العَرب، ويُسيء إلى أدَبِ اللُّغة العربيَّة بل وإلى اللُّغةِ نفسِها، فإنَّ العربَ تتساهلُ في التَّعبيرِ والتَّلفُّظ، وإنَّما تتورَّع في الأقوالِ والأفعالِ الَّتي تُعَدُّ محرَّمةً شرعًا، ولا تَرى العربُ أنْ تتأدَّبَ بأدبِ الكنيسةِ النَّصرانيَّةِ وأتباعِها، الَّذين يقول لسانُ حالهم ومَقالهم: اِفْعل كلَّ شيءٍ،

---

(١) (ص٩١٧).

(٢) (ص٩١٨).

ولا تَقُلْ شَيئًا. والعكسُ عندَ العَربِ هو **الصَّواب**.

فالحريريُّ في «مَقاماته» كان عفيفَ النَّفس، ولكنَّه لم يتحرَّج مِن التَّعبير عن المعاني والأشياءِ الواقعةِ التي لا ينفَكُّ النَّاسُ عنها، ومَن يريدُ أنْ يقلِّدَ الكنيسةَ وأَتباعها ويستهجِنَ مخالفتَها، يَلزمُه أنْ يحذِفَ أربعةَ أخماسِ «المقاماتِ الحريريَّة»، ويحذِفَ قِسْمًا كبيرًا من الأدبِ العربيِّ: شِعْرَه ونَثْرَه، وذَلك هو الخُسران المُبين.

وقَد كان ابنُ عبَّاسٍ سَائرًا مُحْرِمًا في طريقِه إلى الحجِّ، فأخذَ ينشدُ بيتًا وهو:

وَهُـنَّ يَهْمِسْـنَ بِنَـا هَمِيسًـا إِنْ تَصْـدُقِ الطَّيْـرُ نَنِـكْ لَمِيسَـا

فقال له رجلٌ: كيف تقولُ هذا وأنتَ مُحْرِمٌ بالحَجِّ؟! وقد قال الله -تعالى-: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]؟! فقال له ابنُ عبَّاس: إنَّما الرَّفثُ ما كان بحَضْرةِ النِّساء(١).

أَكتفي بهذا القَدْر وموعدُنا المقال التالي -بحولِ الله وقوَّته-.

مكناس

الدكتور تقيُّ الدِّين الهلاليُّ

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٣/ ٨٠٦ / رقم ٣٤٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» -كما قال الزيلعي في «تخريج الكشاف» (١ / ١١٥)-، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٢٧٦)، وابن جرير في «التفسير» (٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤)، والبخاري في «تاريخه» (٣ / ٣) -مشيرًا إلى متنه دون ذكره-، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٦٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩ / ٥٤)، و«الاستذكار» (١٣ / رقم ٧٩١٠) من طرق عن ابن عباس، لا تسلم واحدة منها من ضعف، ولكن مجموعها يدل على أن للأثر أصلًا، وبه يصل إلى درجة **الحسن لغيره**، والله أعلم، انظر: «علل ابن أبي حاتم» (١ / ٢٧٧).

«تقويم اللِّسانين» مستقيم،
وقد عدلت في تعديلك عن العدالة
الحلقة الرَّابعة[١]

(١٦) الحياةُ السِّياسيَّة، والحياةُ الثَّقافية، والحياة الاقتصاديَّة

وما أشبهَ ذلك من العباراتِ المأخوذةِ مِن اللُّغاتِ الأوربِّيَّة بعد ترجمتِها ترجمةً فاسدةً قولهم: الحياةُ السِّياسيَّة، والحياةُ الفِكريَّة، والحياةُ الاقتصاديَّة، والحياةُ الزَّوجيَّة، فيكون للشَّخص الواحدِ أنواعٌ مِن الحياة. والحياةُ في كلامِ العربِ واحدةٌ، وهي نقيضُ الموتِ، كما في «لسانِ العرب»[٢] و«القاموس»[٣] وغيرِهما. وتُستعمَلُ في المجازِ على النَّحْو الذي ذكره الرَّاغب في «غريبِ القرآن»[٤] حيث قال:

«الحياةُ تُستعمَلُ على أوجُه:

الأوَّل: للقوَّةِ النَّامية الموجودةِ في النَّباتِ والحيوان، ومنه قِيل: نباتٌ حيٌّ؛ قال ﷻ: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ﴾ [الحديد: ١٧]، وقال -تعالى-:

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد الثاني، رمضان ١٣٨٧هـ - دجنبر ١٩٦٧م، (ص ٤٦-٥٠).
(٢) (١٤/ ٢١١).
(٣) (١٦٤٩).
(٤) «مفردات ألفاظ القرآن» (٢٦٨-٢٦٩).

﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًاۚ﴾ [ق: ١١]، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّۖ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

الثَّانية: للقوَّة الحسَّاسة، وبه سُمِّي الحيَوان حيوانًا، قال ﷻ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُۚ﴾ [فاطر: ٢٢]. وقوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦]. وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩]، فقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا﴾ إشارةٌ إلى القوَّة النَّامية. وقوله: ﴿لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓۚ﴾ إشارةٌ إلى القُوَّةِ الحسَّاسة.

الثَّالثة: للقوَّة العاملةِ العاقلةِ، كقوله -تعالى-: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقول الشَّاعر(١):

وَقَـدْ نَادَيْـتَ لَـوْ أَسْـمَعْتَ حَيًّـا(٢) ... وَلكِــنْ لَا حيــاةَ لمــن تُنــادِي

والرَّابعة: عبارَةٌ عنِ ارتفاعِ الغَمِّ، وبهذا النَّظر قال الشَّاعر(٣):

---

(١) ينسب هذا البيت لغير واحد، نسبه أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» لعبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص الأموي، ونسبه له سليمان بن بنين الدقيقي في كتاب «اتفاق المباني وافتراق المعاني»، ونسبه ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٥/ ٤٢٨) لكثير بن عبد الرحمن الأسود، وعزاه الراغب الأصفهاني في «محاضرات الأدباء» لبشار بن برد، رقم القصيدة (٨٦٤٦).

(٢) كذا في الأصل، والصواب: «وقد أسمعتَ لو ناديتَ حيًّا»، وهو هكذا في «مفردات ألفاظ القرآن»، وفي مطبوع الكتاب: «لقد ناديت لو أسمعت حيًّا».

(٣) الشاعر عديُّ ابن رَعلاء الغسَّاني، شاعر جاهلي، والرَّعْلاء أمه، اشتهر بها، انظر: «أمالي الشجري» (١/ ١٥٢) و(٢/ ٢٤٣)، «ابن يعيش» (١٠/ ٦٩)، «العقد الفريد» (٥/ ٩١)، «حماسة ابن الشجري» (٥١)، «معجم المرزباني» (٢٥٢)، «الأزهية» (٨٠، ٩٤)، «المغني» (١٣٧، ٣١٢)، «العيني» (٣/ ٣٤٢)، «الهمع» (٢/ ٣٨)، =

لَيْسَ مَن ماتَ فاسْتَراحَ بِمَيْتٍ إِنَّما الميْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

وعلى هذا قولُه ﷻ: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٦٩] أي: هم متلذِّذون لما رُوي في الأخبارِ الكثيرةِ في أرواحِ الشُّهداء.

والخامسة: الحياةُ الأُخرويَّةُ الأبديَّة، وذلك يُتوصَّلُ إليه بالحياةِ الَّتي هي العَقلُ والعِلْم؛ قال الله -تعالى-: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤] يعني بها: الحياةَ الأُخرويَّةَ الدَّائمة.

والسَّادسة: الحياةُ الَّتي يُوصَفُ بها الباري، فإنَّه إذا قِيل فيه -تعالى-: هو حيٌّ، فمعناه: لا يَصحُّ عليه الموت، وليس ذلك إلَّا لله ﷻ.

والحياةُ باعتبارِ الدُّنيا والآخرةِ ضربان: الحياةُ الدُّنيا، والحياةُ الآخرة، قال ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ٣٧ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [النازعات: ٣٧-٣٨]، وقال -تعالى-: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٌ﴾ [الرعد: ٢٦] أي: الأعراض الدُّنيويَّة، وقال: ﴿وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾ [يونس: ٧]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] أي: حياة الدُّنيا.

وقولُه ﷻ: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠] كان يَطلُبُ أنْ يريَهُ الحياةَ الأُخرويَّةَ المُعرَّاةَ عن شوائبِ الآفاقِ الدُّنيويَّة.

= «التصريح» (٢/ ٢١)، الأشموني في كتابه «منهج السالك» (٢/ ٢٣١)، «الأصمعيات» (١٥٢)، «خزانة الأدب» (٩/ ٥٨٣).

وقولُه ﷻ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] أي: يرتدعْ بالقصاصِ مَن يريدُ الإقدامَ على القَتل، فيكون في ذلك حياةُ النَّاسِ، وقال ﷻ: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] أي: مَن نجَّاها مِن الهَلاك.

وعلى هذا يكون قولُه مُخبِرًا عن إبراهيمَ: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] أي: أعفُو فيكونُ إِحْياءً». اهـ

فالحياةُ في اللُّغةِ نقيضُ الموت، قال -تعالى- في سورة الملك [٢]: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، قال البَيضاوي(١): «قدَّرَهُما، أو أوجدَ الحياةَ وأزالها حَسْبما قَدَّره، وقدَّم الموتَ لقولِه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]». اهـ

وقال -تعالى- في سورة النَّجم [٤٤]: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾، ومقابلَةُ الموتِ بالحياةِ في الكتاب العزيزِ جاءَتْ في مواضعَ كثيرةٍ.

ومِن الاستعمالِ الفاسدِ قولهم: فلانٌ اعتزَل الحياةَ السِّياسيَّة. يريدون بذلك: اعتزلَ السِّياسة، فيُقحِمون لفظَ الحياةِ تقليدًا للُّغاتِ الأجنبيَّة، وليس في إقحامِه فائدةٌ، ولكنَّه يَخْدِشُ وجهَ البلاغةِ العربيَّة ويمسَخُها، والحاصِلُ أنَّ الإنسانَ ليس له إلَّا حياةٌ واحدَةٌ، مَتى زَالت ماتَ، فيَجبُ على الأديبِ أَنْ يُنزِّه كلامَه مِن ذلك الاستعمالِ، ولا يَستعمِلَ لَفْظَ الحياةِ إلَّا في الموضعِ المناسبِ له، كما جاء في كتابِ الله، وفي لسانِ العرب، سواءٌ أرادَ الحقيقةَ أو المجاز.

---

(١) (٢/ ٥٠٩).

إيضاحٌ لكلامِ الرَّاغِب:

قوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا﴾ [الأنعام: ١٢٢] قال البَيضاوي(١): «مَثَّل به مَن هداهُ اللهُ ﷻ، وأنقذَه مِن الضَّلال، وجعَل له نورَ الحُجَجِ والآياتِ يَتأمَّلُ بها في الأشياء، فيُميِّزُ بينَ الحقِّ والباطِل، والمُحِقِّ والمُبطِلِ». اهـ.

أقولُ: شبَّه اللهُ الضَّالِّين الَّذين لا يَهتدون إلى الحقِّ، ولا يتمسَّكون به بالأموات. وأهلَ الهُدى والاستقامةِ بالأَحياء. فالمُرادُ بالقُوَّةِ العاملةِ العاقلةِ في كلام الرَّاغب: الَّتي تعمَلُ عملًا صالحًا، وتعقِلُ الحقَّ وتميِّزُه مِن الباطلِ.

قوله: (وَقد نادَيْتَ...) البيت يُروَى بعدَه(٢):

وَلَــوْ نَــارًا نَفَخْــتَ بِهَــا أَضَــاءَتْ وَلَكِــنْ أَنْــتَ تَــنْفُخُ في رَمَــادِ

شبَّه الشَّاعرُ مَن يُدْعَى إلى النَّجدةِ وعملِ الخيرِ والإِحسانِ وَلا يَستجيبُ لذلك بالميِّتِ، فنَفى عنه الحياةَ. وشبَّهه في البيتِ الثَّاني بالرَّمادِ الَّذي لم يَبْقَ فيه شيءٌ مِن النَّار. وشبَّه مَن يَدعوهُ إلى فِعْلِ الخَيْرِ والإِحسانِ بمَنْ يَنفُخُ في رَماد، رَاجِيًا أَنْ يُوقِدَ منه نارًا. ومثْلُ ذلك قولُهم: فلانٌ يضرِبُ في حديدٍ باردٍ، قال الشَّاعرُ يَهجو رَجُلًا اسمُه سَعيد، ويَصفُه بالبُخل(٣):

هَيْهَــاتَ تَضْــرِبُ في حَديــدٍ بــارِدٍ إنْ كُنْــتَ تَطْمَــعُ في نَــوالِ سَــعِيدِ

(١) في «تفسيره» (١/ ٣١٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هذا من قول أبي الشمقمق يهجو سعيد بن سلم، انظر: «ديوانه» (ص٣٧ ط. الكتب العلمية)، «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢/ ٢٥)، «رغبة الآمل من كتاب الكامل» للمرصفي (٦/ ١١٢)، «تمثال الأمثال» للعبدري الشيبي (١/ ٣٩٧).

والصَّوابُ أَنْ يُقَال: الشُّؤونُ الاقتصاديَّة، والشُّؤونُ السِّياسيَّة، والشُّؤون المَنزليَّة، والشُّؤونُ الزَّوجيَّة... إلخ، ويُقال: اعتزَلَ التَّمثيلَ، بَدلًا مِن قولهم: اعتزَل الحياةَ التَّمثيليَّة، وهجَر الرِّياضةَ البدنيَّة، بَدلًا مِن قولهم: اعتزَل الحياةَ الرِّياضيَّة.

(١٧) استعمالُهم (الإمكانيَّاتِ) بمعنى الطَّاقة والقُدرة أو الإمكان

وهذا اللَّفظ الدَّخيل ترجمةٌ فاسدة للكلمة الأجنبيَّة (Possibilites) ولا حاجةَ بهم إلى هذا التَّعبير المستعارِ الرَّكيك، فإنَّ فنونَ القولِ في لغةِ الضَّادِ كثيرةٌ طيِّبةٌ لا ضِيقَ فيها، فبدَلَ أنْ يقولَ الشَّخصُ: ليس عندي إمكانيَّات للإقدامِ على هذا العملِ، يسَعُه أنْ يقولَ: لا أَستطيعه، لا طاقةَ لي به، لا يُمكِنُني، لا سبيلَ إليه، إلى غيرِ ذلك مِن الكلماتِ الطَّيِّبة العربيَّة الخالصةِ الأَصِيلة، فإنَّ هذا المعنى موجودٌ منذُ وُجِدَ العَربُ والعَجم، وفي لُغتِهم عباراتٌ تَفِي به على أَحسنِ وَجْه، فما بالُنا نَتركُ جواهرَنا مُهملَةً، ونَستعيرُ أحجارَ الأجانبِ، فمتى نُعيد لِلُغتِنا شبابَها وأَصالَتَها وخُلوصَها، إنْ بَقِينا نَتكفَّف الأَعجميِّين، ونُعرِضُ عن كَنزِنا وتُراثِنا؟!

قال ابنُ منظور في «اللِّسان»(١): قال أبو مَنصور: ويُقال: أَمكنَني الأمْرُ يُمْكِنُني فهو مُمكنٌ، وَلا يقال: أَنا أُمْكِنُه بمعنى أَستطيعُه، ويقال: لا يمكِنُكَ الصُّعودُ إلى هذا الجَبلِ، ولا يُقال: أنت تُمكِنُ الصُّعودَ إليه. اهـ

أقولُ: وَمِن كُتَّابِ هذا الزَّمان مَن يقول: أَمْكَنَ لي ولا يُمْكِن لي. متوهِّمًا أنَّ الفعلَ لازمٌ فيعدِّيه باللَّام، وهو خَطأ.

---

(١) (١٣/ ٤١٤).

(١٨) أجابَ على

ومِن الشَّائعِ في هذا الزَّمانِ قولُهم: أجابَ على سؤالِه، ولا يُمكِنُني الجوابُ عليه، **والصَّوابُ**: تعدِيةُ الفِعل بـ (عن) فيُقال: أجابَ عن سؤالِه.

قال في «اللِّسان»[1]: والإِجابَةُ رَجْعُ الكَلامِ، تَقول: أَجابَه عن سؤالِه. اهـ

وتجيءُ (على) بمَعنى (عَن)، قال القُحَيْفُ[2]:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبني رِضَاهَا

قال ابن هشامٍ في «المغني»[3] بعدَ إِيرادِه هذا البيتَ شاهدًا على مَجيءِ (على) بمَعْنى (عن): «وَيَحتمِلُ أَنَّ «رَضِيَ» ضُمِّنَ مَعْنى «عَطَفَ». وقال الكِسائيُّ: حُمِلَ على نَقيضِه وهو «سَخِطَ»». اهـ

وقال العَيْنيُّ[4] والصَّبَّان[5] مثلَ ما قال ابنُ هشامٍ في تَضمينِ «رَضِيَ» مَعْنى «عَطَفَ»، أيْ: فَلِذلك عُدِّي بـ «على». والشَّاعرُ يَضطَرُّ إلى مثْلِ ذلك، وأمَّا النَّاثرُ

---

(١) (٧/ ٥٦٨).

(٢) «البيت» للقُحَيف العُقَيليِّ يمدحُ بها حكيم بن المسيِّب القُشيريِّ، انظر: «نوادر أبي زيد» (١٧٦)، «المقتضب» (٢/ ٣٢٠)، «الخصائص» (٢/ ٣١١، ٣٨٩)، «المحتسب» (١/ ٥٢، ٣٤٨)، «الأزهية» (٢٨٧)، «ابن الشجري» (٢/ ٢٦٩)، «الإنصاف» (٦٣٠)، «المفصل» لابن يعيش (١/ ١٢٠)، «ضرائر ابن عصفور» (٢٣٣)، «المغني» (١٤٣)، «العيني» (٣/ ٢٨٢)، «التصريح» (٢/ ١٤)، «الهمع» (٢/ ٢٨)، «الأشباه والنظائر» (٣/ ٢١٩)، الأشموني في «منهج السالك» (٢/ ٢٢)، «خزانة الأدب» (١٠/ ١٣٢).

(٣) (ص ٢٠٢ ط فخر الدين قباوة).

(٤) «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» (٣/ ١٢٢٧ ط. دار السلام).

(٥) «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٢/ ٣٣٣).

فلَهُ مندوحَةٌ عنِ استعمالِ النَّادرِ. وهؤلاء الكُتَّابُ الَّذين يَستعملون «على» بعد «أَجابَ» جَاهِلونَ بالنَّحو، لا يَعْرفون أنَّه يَتعدَّى بـ «عَنْ»، وكيفَما كان الأَمْر، فإنَّ هذا الاستعمالَ ليسَ مِن الأخطاءِ الفاحشةِ في النَّثر، أمَّا في الشِّعر فهو جائزٌ لا يُعاب.

(١٩) القِيَمُ الدِّينيَّة والأخلاقيَّة

ومِن المعلومِ أنَّ القِيمَ هنا جمْعُ قِيمةٍ، وَلا مَعْنى لاستعمالها هُنا، قال ابنُ مَنْظور في «اللِّسان»[١]: والقيمَةُ واحدةُ القِيَم، والقِيمَةُ ثمَنُ الشَّيءِ بالتَّقويم. اهـ

وَإِذا قُلنا: القِيَمُ الدِّينيَّةُ أو القِيَمُ الأخلاقيَّة، يكون المعنى: الأثمانُ الدِّينيَّة، والأَثمانُ الأَخلاقيَّة، والدِّينُ والأَخلاقُ لا تَقوِيمَ فيهما ولا بيْعَ ولا شِراء، وهذا الاستعمالُ -أيضًا- مأخوذٌ مِن اللُّغاتِ الأَجنبيَّة، وَلا يَنبغي استعمالُه في العربيَّة، ولا حاجةَ إليه، لأنَّ استعمالَ الأخلاقِ ومَكارمِ الأخلاقِ، والتَّمسُّكِ بالدِّين، وما أشبهَ ذلك يُغني عنه، وليسَ هذا مِن المخترعاتِ حتَّى نبحثَ له عن اسمٍ ونُترجِمَ اللَّفظَ الأَجنبيَّ ونَستعملَه.

(٢٠) الأُسْرة

ومِن ذلك تعبيرُهم عن أهلِ البيتِ الواحدِ بـ (الأُسرة)، وهو مِن استعمالِ جهَلةِ المُترجِمين تَرجموا بِهِ لَفْظَ (Family) الإنكليزي وأخيه الفرنسي، وكانوا يترجمون هذا اللَّفظَ مِن قَبْلُ بـ «عائلة» فعابَ ذلك عليهم النُّقَّادُ؛ لأنَّ العائلةَ في اللُّغةِ العربيَّة هي المرأةُ الفقيرة، قال -تعالى- في سورة الضُّحى [٨]: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ﴾ أي: وجدَك فقيرًا فأَغناك، وقال -تعالى- في سورة التَّوبة [٢٨]:

---

(١) «لسان العرب» (١٢/ ٥٠٠).

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ أي: خِفتُم فَقْرًا، فانتقَلوا إلى ترجمتِه بـ «أُسرة» وهوَ انتقالٌ مِن خَطأٍ إلى خَطَأٍ آخرَ، والعبارَةُ الصَّحيحةُ هي: بَيتٌ أو أَهْلُ بيتٍ، قال -تعالى- في سورة هود [٧٣]: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِۚ﴾، وقال -تعالى- في سورة الأحزاب [٣٣]: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، فأهلُ البيتِ في آية هود: إبراهيمُ وسارَّةُ زوجُه ومَن يكونُ معهما على سبيلِ التَّبعيَّة ونحوِها، والمرادُ بأَهْلِ البيتِ في آيةِ الأحزابِ: النَّبيُّ ﷺ وأزواجُه وأَولادُه والتَّابعون؛ كالمَوالي.

وقال -تعالى- في سورة الذَّاريات [٣٦]: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، والمرادُ بالبَيتِ هنا: لُوطٌ وأَهلُ بيتِه إلَّا امرأَتَه، فإنَّ اللهَ استَثْناها مِن النَّاجين وجعلَها مِن الهالِكين. أمَّا مَعنى الأُسرة فدُونَك ما قاله صاحبُ «اللِّسان»[1]: وأُسْرَةُ الرَّجلِ: عَشِيرتُه ورَهْطُه الأَدْنَون، لأَنَّه يتقوَّى بهم. اهـ

وقال -تعالى- في سورة الدَّهر [٢٨]: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ قال البَيضاوي[2]: «أَحْكَمْنا رَبْطَ مَفاصلِهم بالأَعصاب». اهـ.

فالأَسْرُ هو إِحكامُ الرَّبطِ وقُوَّتُه، ومِن ذلك سُمِّيتْ عَشيرَةُ الرَّجلِ (أُسْرَةً) لأنَّه يَتقوَّى بهم.

وقال الصَّبَّان في «حاشيتِه على الأَشْموني»[3] عند قولِ ابنِ مالكٍ في التَّنازعِ في العَمل مِن «أَلفيَّته»:

---

(١) (٤/ ٢٠).
(٢) في «تفسيره» (٢/ ٥٥٥).
(٣) (٢/ ١٤٨).

.... **وَاخْتَـارَ عَكْسًـا غَيْـرُهُمْ ذَا أُسْـرَةِ**

ما نصُّه: ضبَطه الشَّيخُ خالدٌ بفَتحِ الهمزةِ، وفسَّره الغَزِّيُّ: بالجماعةِ القَوِيَّة، لكن في «القَاموس»[1]: «الأُسْرةُ بالضَّمِّ: الدِّرعُ الحَصِينةُ، ومِن الرَّجلِ الرَّهْطُ الأَدْنَون». اهـ

وقال ابنُ مَنظور في «اللِّسان»[2]: وفي الحديثِ: «**زَنى الرَّجُل في أُسْرَةٍ مِنَ النَّاسِ**»[3]. الأُسرَةُ: عشيرةُ الرَّجل وأهلُ بيتِه. اهـ

وقال في «مَجْمَع البِحار»[4]: «وفيه -أيْ: في الحديث-: «زَنى رَجُل في أُسْرَةٍ مِنَ النَّاسِ»[5]، الأُسرَةُ: عشيرةُ الرَّجلِ وأهلُ بيتِه، لأنَّه يتقوَّى بهم». اهـ والمرادُ بأهلِ بيتِه هُنا هو المرادُ بعشيرتِه الأَقرَبين، لا زوجتُه وأولادُه فقط.

أمَّا قولهم: أُسْرَةُ المدرسةِ. يَعنون: المديرَ والمُدرِّسين فيها، وأُسرَةُ تحريرِ الصَّحيفة. يَعنون: مؤسِّسَها والمحرِّرين فيها، ورئيسَ التَّحرير؛ فلَهُ وَجْهٌ، وهو مَقصودُ ابنِ مالك بقولهِ المتقدِّم:

.... **وَاخْتَـارَ عَكْسًـا غَيْـرُهُمْ ذَا أُسْـرَةِ**

أي: ذَا جماعةٍ قويَّةٍ، شُبِّه المتعاوِنون على أَمْرٍ بالأَقارِبِ، فَاستُعِير لهم لَفْظُ (الأُسرةِ) بجامِعِ التَّعاوُنِ في كُلٍّ.

---

(١) (ص٤٣٨).

(٢) (٤/ ٢٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٥٠) من حديث أبي هريرة، **وإسناده ضعيف**.

(٤) (١/ ٥٦).

(٥) انظر: التخريج السابق.

(٢١) النَّشاطات

ومِن ذلك استعمالُهم النَّشاطاتِ، يُريدون بها الأَعمالَ، وهُو -أيضًا- مأخوذٌ مِن جهَلَةِ المترجمين لكلمةِ (Energy) الإنكليزيَّة، وقد أُولِعَ باستعمالِهِ عامَّةُ الكُتَّابِ حتَّى الَّذين لا يَعرفون شيئًا مِن اللُّغات الأجنبيَّة. ومِن سوءِ الحظِّ أنَّ أكثر الخُطباءِ والكُتَّاب صاروا يأخذون لغتَهم مِن الصُّحفِ والمجلَّات والإذاعة، لا من الدِّراسة والقرآن وكلامِ العرب البُلغاء، كما يجبُ أن يَفعلوا، وكما كان النَّاسُ يَفعلون في زمانِ شبابِ اللُّغة العربيَّة، فإلى الله المُشتكى.

فلفظُ الأسرةِ بمعنى أهلِ البيتِ الواحدِ شاعَ وذاعَ حتَّى صارَ خُطباءُ المساجدِ يستعملونَه في خطبِهم، وهذا ما حَملني على كتابةِ هذه المقالات، راجيًا أنْ ينتفِعَ بها طالبو الحقِّ من المتكلِّمين والكاتِبين بلغة القرآن.

قال ابن مَنظور في «اللِّسان»(١): النَّشاطُ ضدُّ الكسَل، يكون ذلك في الإنسانِ والدَّابَّة، نَشِطَ نَشاطًا فهو نَشِيط ونَشَّطَه هو وأَنْشطَه، الأَخيرة عن يعقوب. اللَّيثُ: نَشِط الإنسانُ يَنْشَط نَشاطًا فهو نَشِيط؛ طيِّبُ النَّفْس للعملِ، والنَّعتُ ناشِطٌ، وتَنَشَّط لأَمْرِ كذا، وفي حديثِ عُبادَة: «بايَعْتُ رسول اللهِ ﷺ على المَنْشَطِ والمَكْره»(٢)، المَنْشَطُ: مَفْعَلٌ مِن النَّشاطِ، وهو الأَمْرُ الَّذي تَنْشَط له، وتَخِفُّ إِليه، وتُؤْثِرُ فِعْلَه، وهو مَصدَرٌ بمعنى النَّشاط. اهـ

فقَدْ رأيتَ أنَّ مَعنى النَّشاطِ ليس هو المعنى الَّذي يَقصدونه، والنَّشاطُ مَصدرٌ لا يُجمَعُ، إذْ لَا حاجَةَ إلى جمْعِه، فإنَّه يدلُّ على القليلِ والكثيرِ، كما قال -تعالى-

---

(١) (٧/ ٤١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٩٩) ومسلم (١٧٠٩).

في سورة الفُرقان [١٤]: ﴿لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾، فلم يقُلِ اللهُ -تعالى-: لا تَدعوا ثُبورًا واحدًا وادْعُوا ثُبورَاتٍ كثيرةً، لأنَّ الثُّبورَ مَصدرٌ يَدلُّ على القَليلِ والكَثير، فإذا أَردنا الكَثْرةَ وصفْنَاه ولم نَجْمَعْه.

قال ابن مَنظور في «اللِّسان»(١): وفي حديث الدُّعاء: «**أَعُوذُ بِكَ مِنْ دَعْوَةِ الثُّبُورِ**»(٢)، هو الهَلاك، وقَد ثَبَرَ يَثْبُرُ ثُبُورًا وثَبَرَهُ اللهُ أَهلكَه إِهلاكًا لَا يَنتعش، فمِن هنالك يَدعو أَهلُ النَّارِ: واثُبُوراه! فيُقال لهم: ﴿لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]. قال الفَرَّاء: الثُّبُورُ مَصدَرٌ، ولذلكَ قال: ثُبُورًا كَثيرًا، لأَنَّ المصادرَ لا تُجْمَعُ. أَلَا تَرى أَنَّك تَقولُ: قعَدْتُ قعودًا طويلًا، وضربتُه ضربًا كثيرًا. اهـ

وَكذلك يُقال في النَّشاطِ -مثلًا-: هؤلاءِ العَمَلَةُ يعملَون بنشاطٍ كثيرٍ. فلا حاجةَ إلى جمْعِ النَّشاطِ، ولَو جُمِعَ لم يُجمَعْ على «نَشاطاتٍ»، بل على «نُشُط» بضمَّتَين، كـ «قَذَالٌ وقُذُلٌ».

(٢٢) وصفُ الجَمْعِ بالمُفرَدِ

ومِن ذلك وَصفُهم الجَمْعَ بالمُفردِ، فيَقولون: راياتٌ بَيضاءُ، وإِبلٌ حمراءُ، والكتبُ الصَّفراء.

والصَّواب: راياتٌ بِيضٌ، وإبلٌ حُمْرٌ، وصَحائِفُ صُفْرٌ. قال الله -تعالى- في سورة فاطر [٢٧]: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾،

---

(١) (٤/ ٩٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤١٩) من حديث ابن عباس، **وإسناده منكر**.

الجُدَدُ جمعُ جُدَّة(١)، بِضَمِّ الجيمِ وفَتْحِ الدَّال، وهي الطَّريقُ في الجَبلِ. والغِربيبُ: شديدُ السَّوادِ، يُقال: أَسْوَدُ غِرْبِيبٌ، بِكَسْرِ الغَينِ والباء، وأَحمَرُ قَانٍ، وأَبيضُ ناصِعٌ، وأَخضَرُ حانِئٌ، وأَصْفَرُ فَاقِعٌ.

وقالَ -تعالى- في سورةِ المرسلات [٣٣]: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾، ولم يَقلْ: صفراء، وقال ابن عقيل(٢) عند قولِ ابن مالك في «الخُلاصة»:

(فُعْلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرَا) ....

ما نصُّه: مِن أَمثلةِ جَمْعِ الكَثْرة: (فُعْلٌ)، وهُو مُطَّرِدٌ في وَصْفٍ يكونُ المذكَّرُ منه على (أَفْعَل)، والمؤنَّثُ منه على (فَعْلاء) نَحْوُ: (أَحْمَرُ وحُمْرٌ)، و(حَمْرَاءُ وَحُمْرٌ).

وقال الخُضَريُّ في «حاشيتِه»(٣): قوله: «(فُعْلٌ) لِنَحْوِ...» إلخ. أي: بضَمٍّ فسُكون، لكنْ يجبُ كَسْرُ فائِه في جمْعِ مَا عَينُه ياء، كـ(بِيْض) في (أَبْيض) و(بَيضاء).

(٢٣) الرُّضوخ

ومِن ذلك تَعبيرُهم عنِ الإذعان (بالرُّضوخ)؛ يقولون: هدَّده فَرَضخَ له. أي: أَذعَن، وهو مِن الأخطاء الفاحشةِ، لأنَّ معنى رَضخَ له أعطاهُ عطاءً قليلاً.

قال ابن منظور في «اللِّسان»(٤): ورَضَخَ له من ماله يَرْضَخُ رَضْخًا؛ أَعطاه، ويُقال: رَضَخْتُ له مِن مالي رَضِيخَةً، وهو القَليل.

---

(١) في الأصل: «جدد»، وعلى الصواب في مطبوع الكتاب.
(٢) «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (٤/ ١١٩).
(٣) (٣/ ١٤٧).
(٤) (٣/ ١٩).

والرَّضيخَةُ والرُّضَاخَةُ: العَطيَّة. وقِيل: الرَّضْخُ والرَّضيخَةُ: العَطيَّةُ المُقارِبة.

وفي الحديث: «أَمَرْتُ له برَضْخٍ»(١)، وفي حديث عمر رضي الله عنه: «أَمَرْنا لهم برَضْخٍ»(٢). الرَّضْخُ: العطيَّة القَليلة. اهـ

(٢٤) السَّابع والأخير

هذه -أيضًا- عبارَةٌ مأخوذَةٌ مِن اللُّغات الأجنبيَّة تقليدًا بلا عِلْم ولا هُدًى، و**الصَّواب**: السَّابع وهوَ الأَخير. لأَنَّا إذا قُلنا: «السَّابعُ والأخير» دلَّ ذلك على اثنين، لأنَّ العطفَ يقتضي المُغايرة.

(٢٥) لِوَحدِه وبِمُفردِه

ومِن ذلك قولهم: ذَهب لوَحدِه، وقاتَلهم بمفردِه. وذلك مِن أفحشِ الخطأ وأقبحِه، وأبعدِه عن لغةِ العربِ الفُصحى، **فالصَّواب** أنْ يُقالَ: ذهبَ وَحْدَه، وقاتَلهم وَحدَه. بفَتْح الدَّالِ مَنصوبًا على الحالِ. قال ابن مالك في «الألفيَّة»:

وَالحَـالُ إِنْ عُـرِّفَ لَفْظًـا فَاعْتَقِـدْ ... تَنْكِيـرَهُ مَعْنًـى كَوَحْـدَكَ اجْتَهِـدْ

قال الأشموني(٣): وَكلَّمتُه فَاهُ إِلى فِيَّ، وأَرسَلَها العِرَاكَ، وجاءُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ. فوَحْدَك، وفَاه، والعِرَاكَ، والجَمَّاءَ؛ أَحوالٌ، وهيَ مَعرِفَةٌ لفظًا، لكنَّها مُؤَوَّلَةٌ بنكِرَة، والتَّقديرُ: اجتهَدَ مُنفردًا، وكلَّمْتُه مُشافهَةً، وأَرْسلَها مُعْتركَةً، وجَاؤُوا جميعًا. وإنَّما التُزِمَ تَنكيرُه لِئلَّا يُتوهَّم كَونُه نَعْتًا، لأَنَّ الغالِبَ كَونُه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٩٤) ومسلم (١٧٥٧) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) هو الحديث السابق، وهذا اللفظ أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/ ٤٦٩)، **وإسناده صحيح**.

(٣) «شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٢/ ٨).

مُشتقًّا، وصاحبُه مَعرفَةٌ. اهـ

قال الأشموني[١] في تفسيرِ: (فَاه إلى فِيَّ) «أي: مُشافهةً»، فيه نَظر! لأنَّ (مشافهةً) مَصدرٌ، والأَوْلى أَنْ يُقدَّر اسمُ فاعِل، أي: مشافِهًا له.

وقولُه: (أَرسلها مُعترِكَةً) يعني: أَرسل الإبلَ مُعترِكَةً، يُزاحِمُ بعضُها بعضًا.

قال الصَّبَّان في «حاشيتِه»[٢] لو قال: (مُعاركةً) كما قال ابنُ الخبَّاز لكانَ أحسَنَ، لأنَّ اسمَ فاعلِ العِراكِ: مُعارِكٌ لا مُعتَرِكٌ. اهـ

أقولُ: وأحسَنُ منهما جميعًا أَنْ يُقال: مُعارِكًا بَعضُها بعضًا، لأنَّنا إذا قُلنا: مُعارِكَةً، بكسْرِ الرَّاء، نَسبْنا العِرَاك إليها كُلِّها. والعِراكُ لَا يقَعُ إلَّا بينَ فريقَين، ولا يقَعُ مِن فريقٍ واحدٍ.

وقال الصَّبَّان[٣] في بيانِ قوله: (الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) أي: الجماعةُ الجَمَّاءُ مِن الجُمومِ وهو الكَثْرة، والغَفِيرُ مِن الغَفْرِ، وهُوَ السَّتْرُ، أي: سَاتِرين لكثرتِهم وَجْهَ الأَرْضِ. اهـ

وهذا آخر هذه الحلقة وموعدنا الجزء التالي -إن شاء الله-.

مكناس

تقي الدين الهلالي

---

(١) (٢/ ٨).

(٢) (٢/ ٢٥٥).

(٣) (٢/ ٢٥٥).

«تقويم اللِّسانين» مستقيم، وَقد عَدلت في تعديلك عَن العدالة

الحلقة الخامسة(١)

كلمةٌ أقدِّمُها بين يدي المقال:

لم أُقْدِمْ على الكتابة في هذا الموضوع حتَّى أيقنتُ أنَّ قُرَّاء اللُّغةِ العربيَّةِ وكُتَّابها والمتكلِّمين بها في أشدِّ الحاجة إليه، وأنَّهم يتلقَّونه بغاية التَّرحيب كما يتلقَّى الظَّمآنُ العَذْبَ الفُراتَ البارِدَ، وقَد صدَق ظَنِّي في ذلك، فجاءَتْني رَسائِلُ عديدةٌ مِن الأقطارِ البعيدةِ والقريبةِ تُصدِّقُ ما ظَنَنْتُ.

ولمَّا وصلْتُ إلى مدينةِ النَّبيِّ ﷺ ثمَّ إلى مكَّة، اجتمعْتُ بوفودِ بيتِ اللهِ مِن جميعِ أقطارِ العالم، وجدْتُ قُرَّاءَ مَقالاتي مِن العلماءِ والأساتذةِ والتَّلاميذِ فوقَ مَا كنتُ أُقدِّر، ووَجدْتُ كثيرًا منهم مُتلهِّفين إلى هذا الموضوعِ الجديدِ (تقويمِ اللِّسانَين)، فزادَني ذلك نشاطًا واغْتِباطًا، وجعَلْتُ قولَ الحَسُود والقَالي والمتعسِّفِ في الموضِعِ اللَّائقِ به مِن الإهمالِ وَالإعْراضِ. فـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

(٢٦) استعمالُ (حيثُ) للتَّعليل

يُقال -مثلًا-: لم يَنْجَحْ فلانٌ في الامتحانِ حيثُ لم يكُنْ مواظبًا على حضورِ

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد السادس والسابع، صفر ١٣٨٨هـ -ماي ١٩٦٨م، (ص ٤٠-٤٤).

الدُّروس. والصَّحيح أنْ يُقال: لأنَّه لم يكُنْ مُواظِبًا... إلخ.

ومِن ذَلك: «حَيثيَّاتُ الحُكْمِ» المستعملَةُ في المحاكِم؛ إذا أرادَ الحاكمُ أنْ يُصْدِرَ حُكمَه يُعلِّلُه بقولِه: «وحيثُ إنَّ المدَّعَى عليه ثبتَتْ براءَتُه بشهادةِ الشُّهود، وحيثُ إنَّ المدَّعِي -بالكسر- لم يأْتِ ببيِّنةٍ تشهَدُ له»، ثمَّ يَستمرُّ على هذا الشَّكل بعَطف «حيثُ» على مثلِها حتَّى يُمِلَّ القَارِئَ والسَّامعَ.

وصوابُ ذلك أنْ يُقال: «ولمَّا ثبتَتْ براءَةُ المُدَّعَى عليه بشهادةِ العُدولِ، ولم يأْتِ المدَّعِي -بالكسْر- ببينة تُثبِتُ دَعواه»، ثمَّ يعطف ما شاءَ بعدَ ذلك على هذا النَّمط، ثمَّ يَقول: حَكمْنا ببراءَته بعدَ انتهاءِ تعليلِ الحُكم.

وبيانُ ذلك أنَّ (حيثُ) ظَرْفُ مَكان. يُقال: اِجْلِس حيثُ يَليقُ بك أَنْ تجلسَ، أيْ: في الموضِعِ الَّذي يَليقُ بكَ أَنْ تجلسَ فيه.

قال الرَّاغِبُ(١): «(حَيْثُ) عبارَةٌ عن مكانٍ مُبهَمٍ يُشرَحُ بالجُملةِ الَّتي بعدَه، نَحْوُ قولِه -تعالى-: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]». اهـ

قال البيضاويُّ(٢) في تفسيرِ قوله -تعالى- في سورة البقرة [١٤٩]: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾: «ومن أيِّ مكانٍ خرجْتَ للسَّفرِ ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩] إذا صلَّيت». اهـ

وقوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ﴾ [البقرة: ١٥٠] أيَّ مَوْضِعٍ كُنْتُم مِن أرضِ الله الواسعةِ تَوجَّهوا بوجوهِكم نَحْوَ البيتِ في صلاتِكم.

---

(١) في «مفردات ألفاظ القرآن» (٢٦٢).

(٢) في «تفسيره» (١/ ٩٤).

وقال البَيضاويُّ(١) في قوله -تعالى- في سورة الأعراف [١٨٢]: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ أي: سنَسْتدنيهم إلى الهلاكِ قليلًا قليلًا، وأَصْلُ الاستدراجِ الاستصعادُ أو الاستِنْزالُ درجَةً بعدَ درجةٍ ﴿مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ ما نريدُ بهم، وذلك أنْ تتواتَرَ عليهم النِّعَم، فيظُنُّوا أنَّها لُطْفٌ مِن الله -تعالى- بهم، فَيزدَادُوا بَطرًا وانْهِماكًا في الغَيِّ حتَّى يحِقَّ عليهمْ كلمةُ العَذَاب. اهـ

أقول: يَقول الله -تعالى-: سَنُقرِّبهم مِن العذابِ، ونأخذُهم بهِ مِن الجهةِ الَّتي لا يتوقَّعونه منها بتكثيرِ النِّعَم عليهم، وتأخيرِ العَذاب عنهم حتَّى يَزدادوا بَطرًا وطُغْيانًا ويَغترُّوا، ويَظنُّوا أنَّ اللهَ ما أكثرَ عليهم تلكَ النِّعمَ إلَّا وَهُو راضٍ عنهم، كما قال -تعالى- في سورة المؤمنون [٥٥-٥٦]: ﴿ أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ بَل لَّا يَشۡعُرُونَ﴾.

وقال -تعالى- في سورة سبأ [٣٧]: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾.

يعني: أنَّ كثْرةَ الأموالِ والأولادِ عند المرءِ لا تدلُّ على أنَّه مِن المُقرَّبين عندَ الله، لأنَّ ذلك قد يكون استدراجًا ومَكْرًا، والَّذي يدلُّ على رِضوانِ اللهِ هو الإيمانُ والعَملُ الصَّالح، فصاحبُه هو الذي يُضاعِفُ اللهُ أجرَ عملِه، ويكونُ يومَ القيامةِ مُنعَّمًا في الغُرفاتِ، آمِنًا مِن عذابِ الله.

وتجيءُ (حيثُ) مَجرورةً بالباء فلا تخرجُ عَنْ سُنَّتها، وهي الدَّالَّةُ على ظَرْفِ المكانِ، قال شاعرٌ يحثُّ بَني العبَّاسِ على الفَتْك ببَني أُميَّةَ بعدَ أَنْ أظفَرَهم اللهُ

---

(١) في «تفسيره» (١/ ٣٦٩).

عليهم(١):

أَنْزِلُوهــا بحيــثُ أَنْزَلَهــا اللَّـــ ـــهُ بــدارِ الهَــوانِ والإِفْــلَاسِ

والضَّميرُ في «أَنزِلُوها» يعودُ على «أُميَّةَ» بمعنى القَبيلة، أي: أَنزلوا بَني أُميَّةَ بالمكانِ الَّذي أنزلَهم اللهُ بهِ مِن الذُّلِّ.

وتَجيءُ -أيضًا- مجرورَةً بـ «إلى» كذلك، كقولِ الأدباءِ إذا سمعوا بهلاكِ إنسانٍ يَكرهونه: «إلى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ»، وذَلك إشارةٌ إلى قولِ زهيرِ بن أبي سَلْمى في المُعلَّقة(٢):

فَشَــدَّ ولــم يُفِــزِعْ بُيوتًــا كَثيــرَةً لَدَى حَيثُ أَلقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ

فَحَمل حُصَينُ بنُ ضَمْضَم على خَصْمِه، ولم يُخِفْ بُيوتًا كثيرةً، أي: لم يَتعرَّض لها في الموضِعِ الَّذي أَلقَتْ فيه رَحْلَها؛ أيْ: نَزلَتْ فيهِ أُمُّ قَشْعَم، وهي المَنيَّةُ، أي: الموتُ؛ أي: هجَم على خَصْمِه في الموضعِ الَّذي حانَ فيه هَلاكُه، فأَرْدَاه قَتِيلًا. وهنا جُرَّتْ «حيثُ» بإضافةِ «لَدَى» إليها، وهي مبنيَّةٌ على الضَّمِّ في اللُّغةِ الفُصْحى، وبعضُ العَربِ يَفتحونَها، وبعضُهم يكسِرون ثَاءَها.

(١) من قصيدة تنسَبُ لسُديف بن ميمون مولى أبي جعفر المنصور السَّفاح، وقد يكون قائل هذه الأبيات شبل بن عبدالله مولى بني هاشم، لكن الرواة نسبوها لسديف لما عرف به من التعصب على بني أمية، فنُسبت لشِبْل في: «الكامل» (٤/ ٨- ٩)، «العقد الفريد» (٤/ ٤٨٦) و(٥/ ٩٠)، ونسبت لسديف في: «الأغاني» (٤/ ٣٤٥)، «طبقات الشعراء» لابن المعتز (٣٩)، «تاريخ اليعقوبي» (٣/ ٩٥- ٩٦)، «المحاسن والمساوئ» للبيهقي (٢/ ٩٣)، «الحماسة البصرية» (١/ ٢٨٤).

(٢) من معلقة زهير بن أبي سلمى في الجزء الذي يتحدث فيه عن الحصين بن ضمضم الذي كان قد امتنع من الاشتراك في الصلح. انظر: «شرح المعلقات وأخبار شعرائها» (٣٨).

ولا تُضافُ إلَّا إلى جملةٍ فِعليَّةٍ نَحْو قوله -تعالى- في سورةِ الأنعامِ [١٢٤]: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، وقوله -تعالى- في سورة الطلاق [٢-٣]: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ أي: مِن الجِهَةِ الَّتي لا يَظنُّ أنَّ الرِّزقَ يَأتيه منها.

أو إلى الجُملةِ الاسميَّةِ نحْوُ: «أَقِمْ حيثُ المُقامُ طَيِّبٌ، واظْعَنْ حيثُ الظَّعْنُ سَهْلٌ». وحيثُ في ذلكَ مُضافَةٌ إلى الجملةِ الفِعْليَّةِ أو الاسميَّة. وقد يُحذَفُ خبرُ المبتدَأ في الجُملة الاسميَّة نحو: «هذا المنزلُ طيِّبٌ مِن حيثُ الكَلَأُ، والبُعْدُ عن طريقِ القَوافلِ، أمَّا مِن حيثُ الماءُ فليسَ بجيِّدٍ». وتقديرُ الخبرِ فيهما: «مَوجودٌ».

وقد تُضاف «حيثُ» إلى مُفردٍ شذوذًا كقَولِ الشَّاعر(١):

أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيلٍ(٢) طَالِعًا ... نَجْمًا(٣) يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لامِعَا

بِجَرِّ سُهَيل.

قال العَينيُّ(٤) وتَبِعه الصَّبَّان(٥): «تَرى» بَصريَّة، و«طَالعًا» مَفعولها، و«حيثُ»

---

(١) البيت مجهول القائل، وقد امتلأت به كتب النحو. انظر: «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل» (٣/ ٢٧) الشاهد رقم (٢٢٦)، «خزانة الأدب» (٧/ ٣) الشاهد رقم (٥٠١)، «شرح شذور الذهب» (١٦٨)، «الدرر» (٣/ ١٢٤)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٣٩٠)، «همع الهوامع» (١/ ٢١٢)، وانظره في المعاجم كـ «تاج العروس» و«المحكم» و«لسان العرب» مادة (ح ي ث).

(٢) ويروى: «حيثُ سهيلٌ» بضم (حيثُ) ورفع (سهيل).

(٣) كذا الصواب، وفي الأصل: «نجم».

(٤) انظر: «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» (٣/ ٣٨٤).

(٥) انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٢/ ٣٨٣).

ظَرْفٌ. ثمَّ قال الصَّبَّان: وقيل: مَفعولُها «حيث»، و«طالعًا» حالٌ مِن «سُهَيل».اهـ.

وهذا الَّذي حكاه بصيغةِ التَّمريضِ هو **الصَّوابُ** الَّذي يَستحِقُّ التَّصدير، أي: أَمَا تَرى مكانَ سُهيل حالَ كونِه طالعًا؟ وقد قلَّد الصَّبَّان العَيْنيَّ، وقلَّده كذلك الخُضَريُّ في «حاشيتِه على ابن عَقيل»[(١)]، والعَينيُّ إمام محقِّقٌ في علومِ العربيَّة، لا في علوم الدِّين، ولكنَّه غيرُ معصومٍ، وخَطؤُه في هذه المسألةِ ظاهِرٌ. وقيلَ: «سُهيلٌ» مرفوعٌ على الابتداء، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: «موجودٌ» فَلا شاهدَ فيه على إضافةِ «حيثُ» إلى المفردِ. وهناك شاهِدٌ آخَرُ على إضافتِها إلى المفردِ لا أُريدُ أَنْ أُطيلَ بذكْرِه.

وجزَم ابنُ هِشام في «المغني»[(٢)] أنَّ «حَيثُ» قَد تَدلُّ على الزَّمان، واحتجَّ على ذلك بقولِ الشَّاعر[(٣)]:

حَيْثُمـا تَسْـتَقِمْ يُقَـدِّرْ لَـكَ اللهُ　　　نَجاحًـا في غَـابرِ الأَزْمَـانِ

أمَّا أئمَّةُ اللُّغةِ فقد جعلوا استعمالَها للزَّمان خَطأً، وخُصَّصوها بالمكان. قال في «القاموس»[(٤)]: ««حَيْثُ» كلِمَةٌ دالَّةٌ على المَكانِ، كـ«حِينَ» [في][(٥)] الزَّمانِ، ويُثَلَّثُ آخِرُه». اهـ وقد تقدم ذلك مبسوطًا.

---

(١) انظر: «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢/ ١٩).

(٢) (١٨٥ - ١٨٧).

(٣) لا يعرف قائله، وهو من شواهد النحو، انظر -مثلًا-: «منحة الجليل» (٤/ ١٥)، «خزانة الأدب» (٧/ ٢٠)، «منهج السالك» للأشموني (٤/ ١١)، «المغني» (١٨٧)، «الهمع» (٢/ ٣٧)، وفي المعاجم مادة (ح ي ث).

(٤) (ص٢١٥).

(٥) ليست في الأصل، وهي في «القاموس المحيط» وفي مطبوع كتاب «تقويم اللسانين».

(٢٧) قولُهم: علمانيٌّ وعقلانيٌّ؛ خطأٌ، والصَّواب: عِلْميٌّ وعَقْليٌّ

وجُهَّالُ هذا العَصْرِ يُطلقون العِلمانيَّ على بَغيٍّ على العِلْمِ مِن العقائدِ والأفكارِ المضادَّةِ للدِّين، فيقولون: دولةٌ علمانيَّة، أي: لا تَنْتَسب إلى أيِّ دينٍ، بل تَعتمِدُ في شؤونِها على العِلْم، وهي جديرةٌ بأَنْ تُسمَّى: جَهْليَّةً، لأنَّ الدِّينَ هو المبنيُّ على العلمِ اليَقيني، ولَسْنا بِصدَدِ انتقادِ هذا اللَّفظِ مِن حيثُ المعنى، فإنَّه ساقِطٌ، وقد تبيَّنَ في مقالاتِ «دواءُ الشَّاكِّين وقامِعُ المشكِّكين»[١] أنَّ السَّوادَ الأَعظَمَ مِن العُقَلاءِ الأَحرارِ الَّذين يَستطيعون أَنْ يُعبِّروا عمَّا يَعتقدون بلا خوفٍ، يؤمِنون بالله وبالدِّين.

أمَّا الشُّعوبُ المغلوبَةُ على أمْرِها فلا يُحكَم عليها بشيءٍ حتَّى تعودَ لها حُرِّيَّتُها في اعتقادِها، وإنَّما ننتقِدُ هذه العبارةَ ونُبيِّن براءةَ اللُّغةِ العربيَّة منها، فالنِّسبةُ إلى العِلْمِ: «عِلميٌّ».

قالَ ابنُ هشامٍ في كتابِه «أوضحُ المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك»[٢] ما نصُّه: بابُ النَّسب. إذا أردْتَ النَّسب إلى شيءٍ فلا بُدَّ لك من عملَين في آخرِه: **أحدهما**: أن تزيدَ عليه ياءً مشدَّدة تصيرُ حرفَ إعْرابِه. **والثَّاني**: أن تكسرَه، فتقول في النَّسب إلى دمشق: دِمشقيّ. اهـ وهكذا فعَلْنا في النَّسب إلى العِلْم، فقد كسَرْنا آخرَ الكلمةِ ليناسِبَ الياءَ وزِدْناه ياءً مَشدودةً، فزيادةُ الألفِ والنُّون في قولهم: عِلمانيّ لا وَجْهَ لها، وإنَّما جاءَتْ مِن الجهلِ بقاعدةِ النَّسب. ولا يُمكِنُهم أنْ يَقولوا: إنَّ هذه نسبةٌ على غيرِ قياس، لأنَّ ما جاءَ من ذلك يُقتَصرُ فيه على السَّماع ولا يُقاس عليه. قال ابنُ مالك في آخر النَّسَب من «ألفيَّته»:

---

(١) نشرناها ضمن (مقالات التوحيد) لتقي الدين الهلالي.

(٢) (٤/ ٣٣١).

وَغَيْـــرُ مَـــا أَسْـــلَفْتُهُ مُقَــرَّرًا عَلَـى الَّـذِي يُنْقَـلُ مِنْـهُ اقْتُصِـرَا

قال الأَشموني في «شرحِه لألفيَّة ابنِ مالك»(١): يعني: أنَّ ما جاءَ مِن النَّسب مُخالفًا لما تقدَّم مِن الضَّوابط شاذٌّ، يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، وبَعضُه أشَذُّ مِن بَعْضٍ، فمِن ذلك قولُهم في النَّسب إلى البصرةِ: بِصريٌّ -بكسْرِ الباء- وإلى الدَّهر: دُهريٌّ -بضمِّ الدَّالِ- وإلى مَرو: مَرْوَزِيٌّ، وإلى الرِّيِّ: رَازِيٌّ، وإلى خُراسانَ: خُرْسيٌّ وخُرَسيٌّ، وإلى جَلُولَاء وحَرُوراء -موضعين-: جَلُوليّ وحَرُوريّ، وإلى البَحرين: بَحْرَانيّ، وإلى أُميَّةَ: أَمَوِيّ -بفَتح الهمزة-، وإلى السَّهلِ: سُهْليّ -بضمِّ السِّين-، وإلى بَني الحُبلى -وهم حيٌّ مِن الأنصارِ؛ منهم: عبدُ الله بن أُبَيٍّ [ابن] سَلُول المنافِقُ، وسُمِّي أبوهمُ: الحُبْلى لِعِظَمِ بَطْنِه-: حُبَليّ -بضمِّ الحاءِ وفتح الباء-، ومنه قولهم: رَقَبَانيّ، وشَعْرَانيّ، وجَمَّانيّ، ولَحْيَانيّ، للعَظيمِ الرَّقَبةِ والشَّعْرِ والجُمَّةِ واللِّحْيَة. وقولُهم في النَّسبِ إلى الشَّام واليَمنِ وتِهَامَة: رَجُلٌ شَامٍ ويَمانٍ وتَهَامٍ، وكلُّها مَفتوحَةُ الأَوَّل. اهـ

قال في «لسانِ العَرب»(٢): «والرِّبِّيُّ والرَّبَّانيُّ: الحَبْرُ، ورَبُّ العِلْمِ، وقِيل: الرَّبَّانيُّ الَّذي يعبُدُ الرَّبَّ، زِيدَتِ الأَلِفُ والنُّون للمبالَغةِ في النَّسَب. وقال سِيبوَيه: زادوا أَلِفًا ونُونًا في (الرَّبَّانيِّ) إذا أَرادوا تَخْصيصًا بِعلْم الرَّبِّ دونَ غيرِه، كأنَّ مَعناه: صاحِبُ عِلم بالرَّبِّ دونَ غيرِه مِن العُلوم.

وهو كما يُقَال: رجلٌ شَعْرانيٌّ وَلَحْيانيٌّ ورَقَبانيٌّ، إذا خُصَّ بكثْرةِ الشَّعر، وطولِ اللِّحيةِ، وغِلَظِ الرَّقبةِ، فإذا نسبوا إلى الشَّعر قالوا: شَعْرِيٌّ، وإلى الرَّقبةِ

(١) (٢/ ١٧).
(٢) (١/ ٤٠٣).

قالوا: رَقَبيٌّ، وإلى اللِّحْيةِ: لَحْيِيٌّ، والرِّبِّيُّ مَنسوبٌ إلى الرَّبِّ، والرَّبَّانيُّ: الموصوفُ بعلْمِ الرَّبِّ. ابنُ الأَعرابيِّ: الرَّبَّانيُّ العالمُ المعلِّمُ الَّذي يَغْذُو النَّاسَ بصغارِ العلمِ قَبْلَ كِبارِه. وقال محمَّد بن عليٍّ -ابن الحنفيَّة- لمَّا ماتَ عبدُ الله بنُ عبَّاس: اليومَ ماتَ ربَّانيُّ هذهِ الأمَّة[1]. ورُوي عن عليٍّ أنَّه قالَ: النَّاسُ ثلاثةٌ: عالمٌ رَبَّانيٌّ، ومُتَعلِّمٌ على سَبيلِ نَجاةٍ، وهَمَجٌ رَعَاعٌ أَتْباعُ كلِّ ناعِقٍ[2].

قال ابنُ الأَثير[3]: هُو منسوبٌ إلى الرَّبِّ بزيادةِ الأَلِفِ والنُّونِ للمُبالغةِ، قال: وقِيل: هو مِن الرَّبِّ، بمَعْنى التَّربية، كانوا يربُّون المتعلِّمين بصِغارِ العُلومِ قَبْلَ كِبَارِها. والرَّبَّانيُّ: العالمُ الرَّاسخُ في العِلْمِ والدِّين، أو الَّذي يَطلبُ بعِلْمِه وَجْهَ اللهِ. وقِيْلَ: العالِمُ العامِلُ المعلِّمُ. وقِيْلَ: الرَّبَّانيُّ: العالي الدَّرجةِ في العِلْم.

---

(١) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٨٤٢)، **وإسناده لا بأس به.**

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٩) - وغيره- **بسندٍ واهٍ.**

وله طرق ذكرتها في «إعلام الموقعين» (٣/ ٤٥٩ - ٤٦٠)، ولذا قال ابن عبدالبر في «الجامع» (٢٠/ ١١٢): «وهو حديث مشهور عند أهل العلم، يستغني عن الإسناد لشهرته عندهم».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٩/ ٤٧): «قد رواه جماعة من الحفاظ الثقات، وفيه مواعظ وكلام حسن، رضي الله عن قائله».

وقال ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٠٣): «والحديث مشهور عن علي»، وطوَّل في شرحه.

وقال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢): «ففيه تنبيهات على صفات العالم المتقن، والعالم الذي دونه والهمج المخلط في دينه أو علمه».

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ١٨١).

قال أَبُو عُبَيد: سمِعْتُ رَجلًا عالمًا بالكُتب يقول: الرَّبَّانيُّون: العُلَماءُ بالحَلالِ والحَرام، والأَمْرِ والنَّهْي. قال: وَالأحبارُ أَهْلُ المعرفةِ بأنباءِ الأُمَمِ وبما كانَ ويَكُون. قال أَبُو عُبَيد: وأَحْسَبُ الكَلِمةَ ليسَتْ بعربيَّة، إنَّما هي عِبْرانيَّة أو سُرْيانيَّة، وذلك أنَّ أَبا عُبيدةَ زعمَ أنَّ العربَ لا تَعْرِفُ الرَّبَّانيِّين. قال أَبو عُبَيد: وَإِنَّما عَرَفَها الفُقَهاءُ، وأَهْلُ العِلْم»(١). اهـ

أقول: للهِ دَرُّ أبي عُبَيدٍ وأَبي عُبَيدةَ فقد أَصابا شَاكلةَ **الصَّواب**. قال كروسمن (Grossmann) في «معجمه(٢) العِبرانيِّ الإنكليزيّ» في تفسيرِ «الرَّبَّانيّ» ما معناه: هُوَ العالمُ المُتَّقي. لكن كُلُّ ما جاءَ في القرآنِ فهو عَربيٌّ، سواءٌ أَكان عربيًّا غيرَ مُشتَرَكٍ، أو خاصًّا باللُّغةِ العربيَّة، أم كان لفظًا مشتركًا بين العربيَّةِ وأَخواتها السَّاميات، أم كان لفظًا غيرَ عربيٍّ في الأَصْل، ولكنَّ العربَ تكلَّمَتْ به فصارَ عربيًّا بالاستعمالِ، ككلمتَيْ: جبريل ومِيكائيل. فكلُّ ما بين دُفَّتي المصحفِ فهوَ عربيٌّ، إلَّا أنَّ عامَّة العربِ لا تَعرِفُ الألفاظَ العِلْميَّة، وإنَّما يَعرفُها علماؤُها كورقةَ بنِ نَوْفل، وأميَّةَ بنِ أبي الصَّلْت.

ومِن ذلك تَعلَمُ أنَّ قولَهم: عِلْمانيّ هو أمرٌ عُدوانيٌّ على اللُّغة العربيَّة، وما أشبَهه مِن السَّخافات، كالعَقلانيِّ والشَّخصانيِّ فهو مِثْلُه، فأَين المجامِعُ العلميَّةُ في بغدادَ ودِمشْقَ والقاهرةِ؟ لماذا لا تَذُبُّ عن اللُّغةِ العربيَّة، وتَسعى في تطهيرِها، وإخراجِ القَذَى مِن طَرَفِها، وترويقِ شرابِها، ليكونَ عَذْبًا سائغًا للشَّارِبين؟!

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (٢/ ٣٥٥)، «لسان العرب» (١/ ٤٧١) مادة (ربب)، «عمدة القاري» (٢/ ٦٤)، «تفسير البغوي» (٢/ ٥٩)، «تاج العروس» (٢/ ٥).

(٢) في الأصل: «مجمعه»، والتصويب من الكتاب المطبوع.

(٢٨) «كم هو جميلٌ» و«كم أنا مسرورٌ» وما أشبهَ ذلك

وهذا مِن التَّراكيبِ الأعجميَّة الخالِصَةِ، فإنَّ الَّذي تستعملُه العربُ في هذا المعنى هو: ما أَجملَه، وأَجْمِلْ به، وهما صِيغتَا التَّعجُّب، ولَا مكانَ لاستعمالِ «كم» هنا، سواءٌ أكانَتْ خبريَّةً أم استِفْهاميَّةً. ويحسُن هنا أَنْ أتكلَّمَ باختصارٍ في الاستعمالِ الصَّحيحِ لـ «كَم»، وإنَّما أترُك الإطنابَ، لأنَّه يستلزِمُ ذِكْرَ اختلافِ النَّحْويِّين، وذلك يُشوِّشُ على كثيرٍ مِن القُرَّاءِ، ويُعسِّرُ عليهم الاستفادةَ، وأَسهَلُ العباراتِ في ذلك وأَجملُها عبارَةُ أبي محمَّد القاسمِ بن عليٍّ الحَريريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المِلْحَة»[١]:

بابُ «كَم» الخَبريَّة:

واجْرُرْ بـ«كَمْ» مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخبِرَا   مُعَظِّمًـــا لِقَـــدْرِهِ مُكَثِّـــرا

تَقُـولُ: «كَـمْ مَـالٍ أَفَادَتْـهُ يَـدِي»   وَ«كَـمْ إِمَـاءٍ مَلَكَـتْ وَأَعْبُـدِ»

قال الحريريُّ في «الشَّرح»[٢]: «اِعلَمْ أنَّ «كَمْ» اسمٌ مَوضوعٌ للعَددِ المُبهَمِ جِنسًا ومِقدَارًا، ولها مَوْضِعان: الاستفهامُ والخَبرُ المُقترنُ بالتَّكثيرِ. ولمَّا كان العَددُ نَوعَين؛ أحدُهما مجرورٌ، والآخَرُ منصوبٌ، شُبِّهَ كُلُّ واحِدٍ من موضِعَيها بأَحدٍ مِن نَوْعَي العَددِ، فنَصبوا مَا بعدَها على التَّمييزِ في الاستفهامِ على ما نُبيِّنه في شَرْحِ نوعِ التَّمييزِ، وجَرُّوا ما بَعْدَها بالإِضافةِ في الإخبارِ.

ويجوزُ أَنْ يقعَ الاسمُ الَّذي بعدَ «كم» الخبريَّةِ واحدًا وجَمْعًا، كقولِك: كَمْ عَبْدٍ ملكْتَ، وكَمْ عَبيدٍ مَلكْتَ؟ كما أنَّ العدَدَ المجرورَ قد يكونُ واحدًا في مثلِ

(١) (ص ٣٠).

(٢) «شرح ملحة الإعراب» (ص ١٤١).

قولِكَ: مئةُ ثوبٍ. ويكون جمعًا في مثلِ قولِك: ثلاثةُ أثوابٍ. إلَّا أنَّ مِن شرطِ جَرِّها الاسمَ: أَنْ يكونَ الاسمُ يَلِيها، فإِنْ فَصلَ بينهما فاصِلٌ؛ انتصبَ على التَّمييزِ كما يَنتصِبُ في الاستفهامِ، فتقولُ في الخبرِ: «كَم لي عبدًا؟»، كما تقولُ في الاستخبار: «كَم عَبْدًا لك؟»».

وقالَ في المنصوباتِ: «بابُ «كَم» الاستفهاميَّة:

وَكَـمْ إِذَا جِئْـتَ بِهَـا مُسْـتَفْهِمًا فَانْصِبْ وَقُلْ «كَمْ كَوْكبًا تَحْوِي السَّمَا»

قَد ذكَرْنا في شرحِ باب الإضافةِ أنَّ «كم» الخبريَّةَ يُجَرُّ ما بعدَها، و«كم» الاستفهاميَّةَ يُنصَبُ ما بعدَها على التَّمييز، تَشبيهًا لها بالعدَدِ المنصوبِ على التَّمييز، ولهذا جاءَ مُفسَّرُها واحدًا، ولم يجئْ جمعًا، كما أنَّ المنصوبَ بعدَ العددِ الَّذي هو أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين لا يكون إلَّا واحدًا، و«كم» الاستفهاميَّةُ قد تقَعُ موقعَ المبتدأ في مثلِ قولِك: «كَم عبدًا لك؟»، فـ «كم»: مُبتدأٌ، و«لكَ»: الخبرُ، ونَصبْتَ «عَبْدًا» على التَّمييز. وقد تقعُ موقعَ المفعولِ به في مثل قولِك: «كم رجلًا رأيتَ؟» وتقَعُ موقعَ الجارِّ والمجرورِ تارةً بحرفِ الجرِّ في مثل قولِك: «بكم درهمًا بِعْتَ؟» وتارةً بالإضافةِ في مثلِ قولِك: «ابنَ كم سنةٍ أَنت؟»». اهـ.

وقد راجعتُ التَّرجمة الإنكليزيَّة لقوله -تعالى- في سورة البقرةِ [١٧٥]: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾، وترجمةِ قولِه -تعالى- في سورة مريم [٣٨]: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا﴾، وترجمة قوله -تعالى- في سورة الكهف [٢٦]: ﴿أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ﴾، وهذه صِيَغُ تعجُّبٍ، وهي مِن الله -تعالى- للتَّعجيبِ، فوجدْتُ المترجِمَ ترجمَها كلَّها بأدواتِ الاستفهام، إِذْ لا يوجَدُ في الإنكليزيَّةِ صيغةُ تعجُّب، ومِن هنا جاء معظَمُ البلاءِ، فإنَّ لغةَ المستعمِرِ الغالبِ

استعمَرتِ اللُّغةَ العربيَّةَ، كما استعمرَتْ أهلَها، فغيَّرت تراكيبَها، وشوَّهتْ مَحاسِنَها، وتَركَتْها جَسدًا بلا رُوحٍ، فالمُفرداتُ عربيَّةٌ، والتَّراكيبُ أعجميَّة.

(٢٩) تعبيرُهم بالتَّمنِّي عن الدُّعاء وإرادةِ الخير

لم يزلِ المسلمون، والعربُ الجاهليُّون قَبْلهم يدعون الله بالخيرِ لمن يحبُّون، ويدعون بالشَّرِّ على مَن يُبغضون إلى زمان الدَّولة العثمانيَّة، فإنَّ الكلمة التي كانت تُكتَبُ قبل التَّوقيع في آخر الرسالةِ (داعيكم) يعنون الدَّاعي لكم، ولمَّا جاء الاستعمارُ، وتغلَّبت لغاتُه؛ ترجموا اللَّفظ الإنكليزيَّ (I wish you) بقولهم: أتمنَّى لكم، وهي ترجمةٌ فاسدَةٌ، لأنَّ الفعلَ الإنكليزيَّ المذكور يعبِّرُ عن الإرادةِ والرَّغبةِ الشَّديدة.

أمَّا التَّمنِّي؛ فهو طلبُ المستحيلِ أو مَا فيه عُسْرٌ، والأَكثَرُ استعمالُه في طلبِ المستحيلِ، قاله الأشموني(١). قالوا: ولا يُستعمَلُ التَّمنِّي فيما هو واجبُ الوُقوع؛ فمثالُ المستحيلِ قولُ الشَّيخِ(٢):

---

(١) (١/ ٢٩٧)، انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٣٩٩).

(٢) نسب هذا البيت لأبي العتاهية، وهو في «ديوانه» (٣٢).

وانظر: «البيان والتبيين» (٣/ ٨٢)، «محاضرات الأدباء» (٢/ ٣٥٧)، «شرح الشواهد الشعرية» (١/ ١٠٢) وبيَّن أنه شاهد للتمثيل لا للاحتجاج.

ونسبه في «الدر الفريد وبيت القصيد» لمسلم بن الوليد (٥/ ٨٩)، ونسبه المبرد في كتاب «الفاضل» لمحمد بن عبدالملك الزيات يشتكي مصابه (٧٧)، ونسبه العبدلكاني الزوزني في كتابه «حماسة الظرفاء» لحاتم الطائي، باب الكبر والشيب (٩٣)، ونسبه صديق حسن خان القنوجي في كتابه «نشوة السكران من صهباء تذكار الغزلان» إلى العلوي الحماني (٩٣).

وهو بلا نسبة في: «شرح قطر الندى» (١٤٨) و«مغني اللبيب» (٣٦١).

أَلَا لَيْــتَ الشَّــبابَ يَعــودُ يَوْمًــا فَــأُخبِرَهُ بمَــا فعَــلَ المَشِــيبُ

وقولُه -تعالى- في سورة النساء [٧٣]: ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾.

وقول الشَّاعر[١]:

لَيْــتَ وَهَــل يَنْفَــعُ شَــيئًا لَيْــتُ لَيْــتَ شَــبابًا بُــوْعَ فَاشْــتَرَيْتُ

قال الأشموني[٢]: وأمَّا قولُه -تعالى- في سورة البقرة [٩٤]: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾ مع أنَّه واجبٌ، فالمُراد: تمنِّيه قبْلَ وقتِه. اهـ يعني: قبلَ الأجلِ المحدودِ، وهوَ مُستحيل.

وقال -تعالى- في سورة البقرة [٩٦]: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ يعني: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ أي: اليهودُ -معَ زعْمِهم أنَّهم أبناءُ اللهِ وأحِبَّاؤه- أحرَصُ النَّاس على طولِ حياةٍ، وأحرَصُ مِن الَّذين أَشركوا، وهمُ المَجوس، فإنَّ أحدَهم يهنِّئُ صاحبَه بقوله: (هزارنو روز ومهرجان) يعني: تعيشُ ألفَ سنة، وتشهدُ ألفَ عيدٍ واحتفال، و(لو) هنا للتَّمنِّي، قاله البَيضاوي[٣]. وهذا -أيضًا- مِن المستحيل.

---

(١) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج.
انظر: «شرح المفصل» (٧/ ٧٠)، «شرح أبيات المغني» (٦/ ٢١٩)، «الهمع» (٢/ ١٦٥)، «منهج السالك» (٢/ ٦٣)، «منحة الجليل» (٢/ ٥٢) رقم الشاهد (١٥٥).
(٢) (١/ ٢٩٧).
(٣) (١/ ٧٧)، قال: «(لو) بمعنى (ليت)، وكان أصله: (لو أعمر)، فأجري على الغيبة، لقوله: ﴿يَوَدُّ﴾، كقولك: حلف بالله ليفعلن».

قال البيضاويُّ(١) في تفسير قوله -تعالى- في سورة النساء [٣٢]: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾: «من الأمور الدُّنيويَّة؛ كالجاهِ والمالِ، فلَعلَّ عدمَه خيرٌ.

والمُقتضي للمَنْع كونُه ذريعةً إلى التَّحاسُدِ والتَّعادي، مُعرِبةً عن عدمِ الرِّضى بما قسَم اللهُ له، وأنَّه تَشَهٍّ لحصولِ الشَّيءِ له مِن غيرِ طلبٍ، وهو مذمومٌ، لأنَّ تمنِّي ما لم يُقدَّرْ له معارَضةٌ لحكمةِ القَدَر، وتمنِّي ما قُدِّرَ لَهُ بكَسْبٍ بَطالَةٌ، وتَضييعُ حَظٍّ، وتمنِّي ما قُدِّر له بغيرِ كَسْبٍ ضائِعٌ ومُحَالٌ». اهـ

وروى أحمدُ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجَه والحاكمُ مِن حديثِ شدَّادِ بن أوسٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**الكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ المَوْتِ، وَالعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَمَنَّى عَلَى اللهِ الأَمَانِي**»(٢).

وقال الشَّاعر(٣):

تَمنَّوا لِيَ المَوتَ الَّذي يَشْعَبُ الفَتى ... وكلَّ امرِئٍ والْمَوتَ يَلتقِيانِ

---

(١) (١/ ٢١٢).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٤) والترمذي (٢٤٥٩) وابن ماجه (٤٢٦٠) والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٧ و ٤/ ٢٥١)، **وإسناده ضعيف.**

(٣) نسب في «المقاصد النحوية» للعيني (١/ ٥٤٣) إلى الفرزدق، وليس في «ديوانه».

وانظر: «خزانة الأدب» (٦/ ٢٨٣)، «منهج السالك» (١/ ٢١٧)، «شرح الشواهد الشعرية» (٣/ ٢٦٣).

وقال آخَرُ[١]:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا ... وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ
فإِنْ حانَ يومٌ[٢] أَنْ يَمُوتَ أَبُوكُما ... فلا تَخْمِشا وَجْهًا ولا تَحْلِقا شَعَرْ
وقُوْلَا: هُوَ المَرْءُ الَّذي لا خَلِيلَهُ ... أَضَاعَ، وَلَا خَانَ الصَّدِيقَ وَلَا غَدَرْ
إِلَى الحَوْلِ، ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما ... وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ

وَكانتِ[٣] المرأَةُ في الجاهليَّةِ تلتزمُ الحِدادَ والبكاءَ على الميِّتِ سنةً كاملةً[٤].

وهذا كلُّه في استعمالِ التَّمنِّي بمعنى طلبِ المستحيل. وأمَّا استعمالُه بمعنى طلبِ الأمرِ العَسير فكقولِ الشَّاعر[٥]:

لَيْتَ هِنْدًا أَنْجَزَتْنَا مَا تَعِدْ ... وَشَفَتْ أَنفُسَنا مِمَّا تجِدْ
وَاسْتَبَدَّتْ مَرَّةً وَاحِدَةً ... إِنَّمَا العَاجِزُ مَن لَا يَسْتَبِدّ

قال في «لسانِ العَرب»[٦]: التَّمنِّي: حديثُ النَّفسِ بما يكونُ ومَا لا يكونُ،

---

(١) الشاعر لبيد بن ربيعة، قال هذه القصيدة لما حضرته الوفاة.
انظر: «خزانة الأدب» (٤/ ٣٣٧)، «الخصائص» (٣/ ٢٩)، «المنصف» (٣/ ١٣٥)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ١٤)، «المقاصد النحوية» (٣/ ٣٧٥)، «الهمع» (٢/ ٤٩، ١٥٨)، «منهج السالك» (٢/ ٢٤٣)، «شرح الشواهد الشعرية» (١/ ٣٨١)، «عيار الشعر» (٣٠)، «أمالي الشجري» (١/ ٧٥ ط الطناحي)، «ديوان لبيد» (٢١٣- ٢١٤).
(٢) في الأصل: «يومًا»، والتصويب من الكتاب.
(٣) في الأصل: «وكان».
(٤) ثبت هذا في «الصحيحين»، أخرجه البخاري (٥٣٣٥) ومسلم (١٤٨٩).
(٥) القائل: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة. انظر: «ديوانه» (٥٤ ط القلم) القصيدة رقم (٩٥).
(٦) (١٥/ ٢٩٤).

والتَّمني: السُّؤالُ للرَّبِّ في الحوائج. وفي الحديثِ: «**إِذَا تَمَنَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَكْثِرْ؛ فَإِنَّمَا يَسْأَلُ رَبَّهُ**»(١)، وفي رواية: «**فَلْيُكْثِرْ**»(٢).

قالَ ابنُ الأَثير(٣): «التَّمنِّي تَشهِّي حُصولِ الأمرِ المرغوبِ فيه، وحديث النَّفس بما يكونُ وبما لا يكون. والمعنى: إِذَا سأَلَ اللهَ حوائجَه وفَضْلَه فليُكْثِر، فإنَّ فضْلَ اللهِ كثيرٌ، وخَزائِنَه وَاسعَةٌ». اهـ.

ويُجمَعُ بين الحديثِ المشار إليه -على فرضِ ثبوتِه- وبين الحديثِ المتقدِّم، على أنَّ التَّمنِّي الَّذي في هذا الحديثِ هو سؤالُ الله، معَ محاسبة النَّفس والعمل الصَّالح، فيرجعُ إلى الدُّعاء وهو المطلوب.

فالصَّواب أَنْ يُقال -مثلًا-: أَرجو أن تكونوا بخيرٍ وعافِيَة، وأَرجو لكم سفرًا سعيدًا.

ويقال للمَريض: أرجو لك شفاءً عاجلًا، أو أَسأَلُ اللهَ لك.

مكناس

محمد تقي الدين الهلالي

---

(١) أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (١٤٩٤) وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٩) والطبراني في «الأوسط» (٢٠٤٠) من حديث عائشة، **وهو معل بالوقف**، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٢٧٤ و ١٣/ ٣٦١) وابن أبي داود في «مسند عائشة» (٩٤) **وهو الصواب**.

وينظر: «علل الدارقطني» (٨/ ١٦٢ ط الريان).

(٢) انظر التخريج السابق.

(٣) في «النهاية» (٤/ ٣٦٧).

«تقويم اللِّسانين» مستقيم

الحلقة السادسة[(١)]

(٣٠) قولهم: تَنَبَّأ بكَذا وَكَذا

يُريدون: أنَّه عَلِم بصدْقِ الغَرابة وقوَّةِ الحَدس ما سَيكون في المُستقبلِ، كما قال الشَّاعر[(٢)]:

اَلْأَلْمَعِيُّ الَّذي يَظُنُّ بكَ الظَّـ ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأى وَقَدْ سَمِعَا

وفي الخبر: «**اتَّقُوا فِرَاسَةَ المُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللهِ**»، رواه البخاري في «التَّاريخ» والتِّرمذيُّ عن أبي سعيدٍ[(٣)]، وبعضُهم يقولُ: تكهَّنَ بكذا وكذا، وهذا شيءٌ لا يُمكن التَّكهُّن به، وسنرى معنى «تنبَّأ» الحقيقيَّ.

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد الثامن، ربيع الأول وربيع الثاني ١٣٨٨هـ - يونيه ويوليوز ١٩٦٨م، (ص ٤٠-٤٤).

(٢) الشاعر هو أوس بن حَجَرٍ الأُسَيديُّ، من بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم، يرثي فضالةَ بن كلَدَة أحدَ بني أسد بن خزيمة.

انظر: «ديوان أوس» القصيدة رقم (٢٦) ص(٥٣- ٥٥)، «التعازي والمراثي» (٣٠)، «الكامل في اللغة والأدب» (٣/ ١٤٠٠)، «الحيوان» (٣/ ٥٩)، «الأغاني» (١٠/ ٨)، «البيان والتبيين» (٤/ ٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٥٤) -وعنه الترمذي (٣١٢٧)-، **وإسناده ضعيف.**

قال في «اللِّسـان»(١): قال سيبويه: ليس أحدٌ مِن العرب إلَّا ويقول: «تنبَّأَ مُسيلمةُ» بالهمز، غيرَ أنَّهم تركوا الهمزَ في «النَّبيِّ»، كما تركوه في «الذُّرِّيَّة» و«البَرِّيَّة» و«الخابية». ثمَّ قال: ويُقال: تنبَّى الكذَّاب إذا ادَّعى النُّبوَّة، وتنبَّى كما تنبَّى مُسيلمة الكذَّابُ وغيرُه مِن الدَّجَّالين المتنبِّين. ثمَّ قال: وتنبَّأَ الرَّجلُ: ادَّعى النُّبوَّة. اهـ.

وقال شاعرٌ أندلسيٌّ في أبي الطَّيِّب أحمد بن الحسين المتنبِّي يخاطِبُ أحدَ أمراءِ الأندلسِ حينَ رآه ينشِدُ شعرَ المتنبِّي(٢):

تَنبَّـأَ عَجَبًـا بـالقَرِيضِ وَلَـوْ دَرَى   بِأَنَّـكَ تَـرْوِي شِـعْرَهُ لَتَأَلَّهَـا

وقَد عرفْتَ أنَّ مَعنى «تَنبَّأَ»: ادَّعى النُّبوَّة، وهي الإِنباءُ عن الله -تعالى- وقصصُ المتنبِّئين مذكورةٌ في «العقد الفريد» وغيرِه مِن كتبِ الأدب. والمتنبِّئُون هم الَّذين ادعَوُا النُّبوَّة. واستعمالُ «تَنبَّأَ» بمعنى أَخبرَ بشيءٍ يقعُ في المستقبلِ؛ استعمالٌ استعماريٌّ، مِن استعبادِ اللُّغاتِ الأوربِّيَّة للُّغة العربيَّة، فإنَّ جُهَّالَ المترجمين يُترجمون الفِعْلَ الإنجليزيَّ (Prophesy) بقولهم: تَنبَّأَ وأَنبأ، ويُترجمون (Prophecy) بالنُّبوَّة، يريدون بذلك الإخبارَ بالشَّيء قبلَ وُقوعه، **والصَّوابُ** أَنْ يُقال: توقَّعَ وتفرَّسَ، وحَدْسي أنَّه يقَعُ كَذا وكذا.

وقال في «معجم أوكسفورد»(٣) في معنى بروفيساي (Prophesy): يتكلَّمُ

(١) «لسان العرب» (١/ ١٦٢).

(٢) انظر: «ديوانه»، «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (٣/ ١٩٤)، «شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٢/ ٣٧٥)، «وفيات الاعيان» (١/ ١٣٥).

(٣) (ص ٩٩٢)، وفيه في معنى (Propheas): «تنبأ بالمستقبل، تكهن بما سيحدث»، وقال في معنى (prophet): «نبي (أنبياء)».

كنَبِيٍّ. وقال في معنى بروفيت (prophet): هو الموحَى إليه المخبِرُ عن الله. فظهرَ لك أنَّ الأُوربِّيِّين يَستعملون «تنبَّأَ» بمعنى يتكلَّمُ كما يتكلَّمُ النَّبيُّ، والنَّبيُّ كثيرًا ما يُخبِرُ بالمُغيَّباتِ، فهذا الاستعمالُ في لغتِهم سائغٌ. وقد توهَّم المترجمون أنَّ كلَّ ما ساغَ في لغتِهم يسوغُ في لُغتِنا، خصوصًا ولغتُهم لغةُ القويِّ القاهِر، ولغتُنا لغةُ الضَّعيف المغلوبِ على أمرِه.

ومعنى (بروفيت) في اللُّغة الإنكليزية لا يختلف عن معناه في اللُّغة العربيَّة، فهو الموحَى إليه المخبِرُ عن الله -تعالى-، وحَقٌّ لغتِنا علينا أَنْ نظِّفَها مِن كل استعمالٍ دَخيلٍ، محافِظين على جمالها ونضارَتِها وبَهجتِها. ويُقال في الكلامِ الفَصيح: صدَقَ حَدْسُه، وتحقَّقَ ظنُّه، والمخطِئون يقولون: صَدقَتْ نبوَّتُه.

(٣١) ينبغي عليه

ومِن الأخطاءِ الشَّائعةِ في هذا الزَّمان في الإذاعات والصُّحف قولُهم: يَنبغي عليه أَنْ يفعلَ كذا وكذا، فيُعَدُّون «ينبغي» بـ «على»، وهذا دليلُ إهمالِ اللُّغةِ، وطَرْح العنايةِ بها جانبًا، وذلك شأنُ الأممِ المخذولةِ المنحطَّةِ، السَّائرةِ إلى الاضْمِحلال، وقد رأَيْنا أَسلافنا كيفَ اعْتَنوا بلُغةِ القرآنِ، وخَدموها أحسنَ خِدمَةٍ، فضَبطوا مخارجَ حُروفِها وصفاتِها، وتجويدِ النُّطقِ بها، وحقَّقوا معاني كلماتِها، وتركيبِ جُمَلها، وجودةِ أسلوبِها وبلاغتِها وتركوها لنا في غايةِ الكمالِ والجمالِ، فلم نكُنْ خيرَ خَلَفٍ لخيرِ سلَفٍ.

ومِن المعلومِ أنَّ القرآنَ هو أوَّلُ كتابٍ ينطقُ بلغةِ العربِ الخالِصَةِ، ولا يستطيعُ أَحَدٌ معرفةَ اللُّغةِ العربيَّةِ وفصاحتِها وبلاغتِها وأسرارِها إلَّا بدراسةِ القرآن، واتخاذِه إمامًا وَمنارًا يُهتدَى به في عُلومِها، هذا بالنِّسبةِ إلى غيرِ المسلمين الَّذين

لا يُهمُّهم مِن القرآنِ إلَّا ما فيه مِن فصاحةٍ وبلاغةٍ، وأنَّه حجَّةٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، فكيف بالمسلمين الَّذين يجبُ عليهم -إن كانوا مسلمين حقًّا- أَنْ يتَّخذوا القرآنَ إمامًا وسراجًا منيرًا، يتَّبعونَه ويَهتدون به في دينِهم، يُحِلُّون حلالَه، ويُحرِّمون حَرامَه، ويَتَّخذونَه حَكَمًا، فيه شَريعتُهم، ومِنهاجُ أَخلاقِهم، وهدايتُهم، وشفاءُ صدورِهم وروحُ أرواحِهم كما قال -تعالى- في سورة الكهف [١-٣]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝٢ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾.

قال ابن كثيرٍ: قد تقدَّم في أوَّل «التَّفسير»[١] أنَّه -تعالى- يحمدُ نفسَه المقدَّسة عندَ فواتحِ الأمورِ وخواتمِها، فإنَّه المحمودُ على كلِّ حال، ولَهُ الحمدُ في الأُولى والآخرة، ولهذا حمِدَ نفسَه على إنزالِه كتابَه العزيزَ على رسولِه الكريم محمَّدٍ -صلوات الله وسلامه عليه-، فإنَّه أعظمُ نعمةٍ أنعمَها على أهلِ الأرضِ، إذْ أخرَجهم به مِن الظُّلمات إلى النُّور، حيثُ جعلَه كتابًا مستقيمًا لا اعْوجاجَ فيهِ، وَلا زَيْغَ، بلْ يَهدِي إلى صراطٍ مُستقيمٍ، وَاضحًا بيِّنًا جَلِيًّا، نَذِيرًا للكافرين، بَشيرًا للمُؤمِنين.

وَلهذا قال: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ أي: لم يجعَلْ فيه اعْوِجاجًا، وَلا زيغًا وَلا ميلًا، بل جعلَه مُعتدلًا مُستقيمًا، ولهذا قال ﴿قَيِّمًا﴾ أي: مستقيمًا، ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ أي: لمن خالفَه وكذَّبه ولم يؤمِنْ به، يُنذِرُ ﴿بَأْسًا شَدِيدًا﴾ عقوبةً عاجلةً في الدُّنيا، وآجلةً في الآخِرَة، ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ أي: مِن عندِ الله الَّذي لا يُعذِّبُ عذابَهُ أَحدٌ، ولا يُوثِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ ﴿وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: بهذا القرآنِ الَّذين

(١) (٩/ ١٠٢).

صَدقوا إيمانَهم بالعملِ الصَّالح ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ أي: مثوبةً عندَ الله جميلةً ﴿مَّٰكِثِينَ فِيهِ﴾ في ثوابِهم عندَ الله، وهو الجنَّة، خالدين فيه أبدًا دائمًا، لا زوالَ له ولا انقضاءَ. اهـ.

قولُه: (وهو الجنَّة) الذي أَراه أنَّ الأجرَ الحسَنَ الذي يمكُثُ فيه المؤمِنُ أبدًا لا يختصُّ بنعيمِ الجنَّة، بل يَنتظِمُ سعادةَ الدُّنيا والآخِرَة، لأنَّ اللهَ وعدَ بذلك في غيرِ ما آيةٍ مِن كتابِهِ العزيزِ لقوله -تعالى- في سورة النحل [٩٧]: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، وحكمةُ الله -تعالى- وعَدْلُه يقتضيانِ ثوابَ الدَّارَين لكلِّ أمَّةٍ صالحةٍ، وعقابُ الدَّارَين لكلِّ أمَّةٍ فاسقةٍ، وأدلَّةُ هذا في القرآنِ كثيرةٌ.

فسببُ ما يُقاسِيه المسلمون في هذا الزَّمنِ مِن الشَّقاءِ هو إهمالُ القرآنِ، وجَعْلُه وراءَ ظهورِهم والخطأُ الَّذي نحنُ الآنَ بصددِ إصلاحِه لا يقَعُ ويشيعُ إلَّا في أمَّةٍ أهملَتِ القُرآن، لأنَّ هذا الفعلَ تكرَّرَ استعمالُه في القرآنِ، فجاءَ في ستَّةِ مواضعَ، أحدِها قوله -تعالى- في سورةِ الفُرقان [١٧-١٨]: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا﴾.

معنى هاتَين الآيتَين: أنَّ اللهَ -تعالى- يسأَلُ المشركِين يومَ القيامةِ الَّذين كانوا يَعبدون الملائكةَ والأَنبياءَ والصَّالحين، كعيسى وأمِّه، وسائرِ مَن عُبِدَ مِن الصَّالحين، فيَقول لهم: أَأَنْتم أَمرتُم هؤلاء أنْ يَعبدُوكم؟ فيتبرَّؤون مِنهم مُنزِّهين اللهَ -تعالى- عن الشَّريكِ قائلِين: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ أَيْ: لا يليقُ أَنْ نَتَّخذَ المشركين أَولياء، أَو نَرضى بعمَلِهم ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ

وَءَابَآءَهُمۡ﴾ بالنِّعَم، ولم تُعَجِّل لهمُ العَذاب، فتَركوا كِتابَك، واتَّبعوا أَهواءَهم، وكانوا في عِلْمِك هالِكين، فحَقَّ عليهمُ العَذابُ.

فِفعْلُ «يَنبغي» لا يَنبغي أنْ يتعدَّى بـ «على»، وإنَّما يَنبغي أَنْ يَتعدَّى باللَّام.

(٣٢) مَنْعُ «أَنباء» و«آراء» ومَا أشبَهما مِن الصَّرف

كلُّ مَن يَستمِعُ إلى الإذاعات يعلَمُ أنَّ بعْضَ المذِيعين يَمنعون صَرْفَ كلِّ جمْعٍ مِن جموعِ التَّكسيرِ جاءَ على «أَفْعال» كـ «أنباء» و«آراء» و«أحزاب»، والَّذي ورَّطهم في ذلك أنَّهم رأَوْا «أَشياء» جمْعَ «شيء» ممنوعةً مِن الصَّرف، فقَاسوا عليها ما يشابهُها في اللَّفظ لجهلِهم، وقدِ اتَّفق النُّحاةُ على مَنْعِ صرْفِ «أَشْياءَ»، واختلفوا في تعليلِه اختلافًا كثيرًا، لو ذكَرْتُه هنا لشوَّشَ على كثيرٍ مِن القُرَّاء، وأَيْأَسهم مِن فَهْمِ المقصودِ، فأَقْتصِرُ على ذِكْرِ القَولِ الرَّاجحِ، وهو قولُ الخليلِ وسِيبوَيْه.

قال صاحِبُ «اللِّسان»(١): «وأشياءُ: لَفْعَاءُ عِنْدَ الخَليلِ وَسِيبَوَيْه. اهـ

وبيانُ ذلك: أنَّ لَامَ الكلمةِ تقدَّمت على فَائِها وعَيْنِها فصارَتْ «لَفْع»، اتَّصلَتْ بها أَلِفُ التَّأنيثِ الممدودة، فصارَتْ «لَفْعَاء» وهوَ وَزْنُ «أَشياء»، باعتبارِ الهمزةِ الأُولى آخرِ الكَلمةِ في الأَصْلِ تقدَّمَ عَلَى أَوَّلها وَثَانيها، فلم يَبْقَ إلَّا المَدُّ والهَمْزة، وذلك ما يُسَمَّى بأَلِفِ التَّأنيثِ الممدودةِ كما في أَصْدقاءَ وَأَغْنياءَ وغيرِهما مِن الجُموع، وكما في خَضْراءَ وحمراءَ وصَحْراءَ وغيرِهنَّ مِن الأسماءِ المُفردة.

والَّذي حمَلهم على هذا التَّأويلِ أنَّها جاءَتْ ممنوعةً مِن الصَّرفِ في القُرآن، قال -تعالى- في سورةِ المائدة [١٠١]: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾.

---

(١) (١/ ١٠٤).

وقالَ ابنُ حَمْدون على «الأَزهري»: «أَشياء: جمْعُ شَيْء، وأَصلُه: شَيْآء، فكَرِهوا اجْتماعَ هَمْزتَين بَينهما حاجِزٌ غيرُ حَصِين، وهو الأَلِف، فقَدَّمُوا الهمزةَ الأُولى -لامَ الكَلِمة- على الفَاءِ والعَين، فصارَ «أَشياء»، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرفِ لأَلِفِ التَّأنيثِ المَمْدودة(١). اهـ

أقولُ: عِلَّة مَنْعِه مِن الصَّرفِ غيرُ مَعْلومةٍ يَقينًا، وتَعليلاتُ النَّحْويِّين حَدْسٌ وتَخيُّلٌ قَلَّ مَا يَثبتُ أمامَ النَّقد، والمَقْصودُ بها تَرسيخُ القَواعدِ في ذِهْنِ الطَّالبِ.

أَمَّا «أَنباء» و«آراء» ومَا أَشبههما فَلا مَعنى لمنْعِها مِن الصَّرف، وقَد أَصبحَ الإِنشاءُ عندَ المتكلِّمين باللُّغةِ العربيَّة لا يُستفادُ مِن المدرسةِ وقراءةِ كلامِ البُلَغاء، وحِفْظِ أشعارِهم، وإنَّما يُؤخَذُ مِن الإِذاعاتِ والصُّحفِ، وذلك دَليلٌ على أنَّ عِلْمَ العَربِ اليومَ بلُغتِهم ضَحْلٌ، وذلك دليلٌ على التَّخلُّفِ، وهم يَرَون الشُّعوبَ المتقدِّمةَ كبريطانيا وجرمانية وفرنسا تَبذلُ الجهودَ والأَموالَ في رفع مستوى لُغَاتها ونَشْرِها في الدُّنيا كلِّها، فأَيْن التَّقدُّم الَّذي يتبجَّحُ به بعضُهم؟!

(٣٣) التَّعبير عن افتتاحِ المدرسةِ ونَحْوِها بالتَّدشِين

يقولون: دَشَّنَ المدرسةَ، أو المصرِفَ، يعنون افْتَتحهما باحتفالٍ، وهذا الفِعلُ لم أَجدْه في شيءٍ مِن مَعاجمِ اللُّغةِ الَّتي عندي إلَّا في «المنجد»(٢)، ولا عبرةَ به، لأنَّه يخلطُ الدَّخيلَ بالأَصِيل.

---

(١) انظر في تفصيل هذه الفائدة: «كتاب العين» (باب الرباعي من الشين)، «المقتضب» (باب ما كان لفظه مقلوبًا)، «المحكم» (باب مقلوبة: ر ج ل)، «لسان العرب» مادة (شيأ).

(٢) (ص٢١٥)، وفيه: «واللقطة معربة عن (دُشُن) الفارسية».

وفي «القاموس»[١]: «دَشَنَ: أعْطَى. وتَدَشَّنَ: أَخَذَ. ودَاشانُ: بلد. والدَّاشِنُ: مُعَرَّبُ الدَّشِنِ، يَعْنُونَ به: الثَّوْبَ الجديدَ لم يُلْبَسْ، والدارَ الجديدةَ لم تُسْكَنْ». اهـ

وفي «اللِّسان»[٢]: «داشِنٌ: معرب من الدَّشْنِ، وهو كلامٌ عراقيٌّ وليسَ مِن كلام أَهل الباديةِ، كأَنَّهم يَعنون به الثَّوبَ الجديدَ الَّذي لم يُلبَسْ أَو الدَّارَ الجديدةَ الَّتي لم تُسكَنْ ولا استُعْمِلَتْ». اهـ

وقولُ صاحبِ «اللِّسان»: «كلامٌ عراقيٌّ، وليسَ مِن كلامِ أهلِ الباديةِ»؛ يؤيِّدُه ما قرأته في «معجم» لعالمٍ عراقيٍّ مَوْصليٍّ نسيتُ اسمَه الآن، ضمَّنَه الكلماتِ السُّريانيَّة الَّتي دَخلت في اللُّغة العراقيَّة، فذكرَ منها «دَشَنَ» الدَّارَ الجديدةَ؛ أي: سكَنَها لأوَّلِ مرَّة. ومِن سوءِ الحظِّ أنَّه ليس عندِي في هذا الوقت «معجم» سُريانيٌّ، ولو كان عندي ما قدرتُ أن أستفيدَ منه لضَعْف بَصَري، وعَدَم وجودِ مَن يعرفُ اللُّغةَ السُّريانيَّة هنا.

وكيفما كانَ الأمرُ فاستعمالُ الفِعْل «دَشَن» وما يشارِكُه في الاشتقاقِ بمعنى افتتاحِ المعرِضِ أو المدرسةِ ليسَ مِن كلامِ العَربِ، ولا حاجةَ إليه، والذَّوقُ السَّليمُ يكرهُه.

(٣٤) جمْعُ النِّيَّة على نَوايا

وممَّا يُحزِنُ ويَسوءُ كلَّ مَن له غيرةٌ على لغةِ القرآنِ أنَّ أكثرَ الخُطَباء والكُتَّاب يَجمعون «النِّيَّةَ» على «نَوَايا» وذلك دليلٌ على إفلاسِهم وجَهْلِهم بقواعدِ اللُّغةِ العربيَّة، لأنَّ النِّيَّة فِعْلَةٌ -بكَسْرٍ فسُكون- وعَيْنُها واوٌ بدليلِ: نَوَى يَنْوِي، فأَصلُها

---

(١) (ص١٥٤٣).

(٢) (١٣/ ١٥٥).

«نِوْيَة» حكمَتْ عليها القاعدَةُ الصَّرفيَّةُ الشَّهيرةُ بقَلْبِ الواوِ ياءً وإدغامِها في مِثْلِها.

والقَاعدةُ هي قولهم: اجْتَمعتِ الياءُ والواوُ، وسُبِقَت إحداهُما بالسُّكون، فقُلِبتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَت في الياء. وقد شبَّه علماءُ الصَّرفِ هذَين الحرفَين عندَ اجتماعِهما وسَبْقِ أَحدِهما بالسُّكونِ: بالحَجرِ والصَّحفةِ مِن الخَزَف، أو الصِّينيِّ والحَجَر؛ فالصَّحْفةُ هي الواوُ، والحَجَرُ هو اليَاءُ، فمَتى وقعَتِ الصَّحْفَةُ على الحَجَر -وهي الواو السَّاكنة-: انكسرَتِ الصَّحْفَةُ، كما في «نِيَّة»، ومَتى وقعَ الحَجَرُ على الصَّحْفةِ -أي سَبقتِ الياءُ الوَاوَ وهي ساكنةٌ- انكسرَتِ الصَّحْفةُ، وهي الواوُ، فالِانكسَارُ خاصٌّ بالوَاوِ، سَواءٌ تقدَّمَتْ أم تأَخَّرَتْ.

ومثالُ تقدُّمِ الياءِ على الواوِ: «سَيِّد»، فإنَّ أَصْلَه: «سَيْوِد». بدَليلِ الفِعْلِ: «يَسُودُ»، حَكمَتْ عليه القاعدةُ المذكورةُ بإِبْدالِ الواوِ ياءً وإدغامِ الياءِ فيها. و«فِعْلَة» بكسْرٍ فسُكونٍ؛ كحِكْمة، وقِرْبة -وهي السِّقاءُ- إنَّما تُجْمَعُ جَمْعَ تَصحيحٍ على «فِعْلَات» كما في الحديث المتَّفقِ عليه: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[(١)]. وتجمَعُ جَمْعَ تكسيرٍ على «فِعَل» -بكسر ففتح- كحِكْمَةٍ وحِكَمٍ، وقِرْبَةٍ وقِرَبٍ، وشِيْمَةٍ وشِيَمٍ، وذلك كثير، ولا تُجْمَعُ أَلبتَّةَ على «فَعائل»، لأَنَّها لَفْظٌ ثلاثيٌّ، والَّذي يُجمَعُ على «فَعائل» هي الكلماتُ الرُّباعيَّة، كـ«بَرِيَّة وبَرَايا»، و«ضَحِيَّة وضَحَايا»، و«فَضِيلة وفَضَائل».

وقَد جُمِعتِ النِّيَّةُ على «نِيّ» -بكَسْرِ النُّون وتَشديدِ الياء-، كـ«سِدرَة وسِدْر»، وهو نادرٌ، قال النَّابغةُ الجَعْديُّ[(٢)]:

---

(١) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) انظر: «ديوان النابغة الجعدي» قصيدة (هل بالدِّيارِ الغَداةَ من صممِ) (١٤٨- ١٥٩ ط المكتب الإسلامي، جمع عبد العزيز رباح).

إِنَّـكَ أَنْـتَ المَحْـزُونُ في أَثَـرِ الْـ حَـيِّ فـإِنْ تَنـوِ نِـيَّهُم تُقِـمِ

قال صاحب «اللسان»[١]: «قِيْلَ في تفسيرِه: نِيٌّ جمع نِيَّة، وهذا نادرٌ،... قال ابنُ الأَعرابيِّ: قلتُ للمُفضَّلِ: ما تَقول في هذا البيت؟ قال: فيه مَعْنَيان؛ **أَحدُهما** يقول: قد نَوَوْا فِراقَك فإِن تَنْوِ كما نَوَوْا تُقِمْ فلا تَطلبْهم. **والثَّاني**: قد نَوَوا السفَرَ فإِن تَنْوِ كما نَوَوْا تُقِمْ صدورَ الإِبل في طلبهم». اهـ.

أقولُ: والمعنى الأوَّلُ هو الظَّاهرُ، وهذا البيتُ مِن بحْرِ المُنسَرِح.

(٣٥) هذَا العمَلُ له ما يُبَرِّرُه

ومِن أَخطائِهم قولهم: لهذا العمل ما يُبَرِّرُه، وكأَنَّهم يريدون بالتَّبريرِ أنْ يُجعَلَ مِن البِرِّ وهو الإحسان. وقد بحثْتُ فلم أجد في «لسانِ العرب»، وهو أكبرُ معجم عند العربِ اليوم: «بَرِرَ» على وزن «فَعِلَ»، كعَلِم، وإنَّما وجدْتُ «بَرَّ» و«أَبَرَ»، وهذا مِن أخطاءِ المترجمين للفظ الإنكليزي (Jastify) **والصواب** أن يقال: لهذا العمل ما يُسوِّغُه، أي يجعله سائغًا، فلا يُعاقَبُ فاعلُه ولا يُلام.

(٣٦) قولهم: يعشَقُ الصَّحافة ويعشقُ العِلم

قال في «القاموس»[٢]: «العِشْقُ والمَعْشَقُ، كمَقْعَدٍ: عُجْبُ المُحِبِّ بمَحْبوبِه، أو إفْراطُ الحُبِّ، ويكونُ في عَفافٍ وفي دَعارةٍ، أو عَمَى الحِسِّ عن إدْراكِ عُيوبِهِ، أو مَرَضٌ وسْواسِيٌّ يَجْلُبُه إلى نَفْسِه بتَسْليطِ فِكْرِهِ على اسْتِحْسانِ بعضِ الصُّوَر». اهـ.

---

(١) (١٥/ ٣٤٧).

(٢) (ص١١٧٤).

قال الحافظ ابن الجوزي في كتابِه «تلبيس إبليس»[١] في أثناءِ انتقاده على بعضِ الصُّوفيَّة استعمالَهُم لفْظَ العِشْق في حبِّ الله -تعالى- قال: «لَا يُعْشَقُ إلَّا مَا يُنْكَحُ»، وكلامُ صاحبِ «القاموس» يؤيِّده، فإنَّ قولَه: «يكونُ في عَفافٍ وفي دَعارةٍ»، يدلُّ على أنَّ العشقَ لا يُستعمل استعمالًا صحيحًا إلَّا في حبٍّ يتعلَّقُ بمن تُمْكِنُ مباشَرَتُه، والشَّخص الَّذي تمكن مباشرتُه -وهو المعشوق- يكون ممتنِعَ الوُصول، فيزيدُ ذلك الامتناعُ في إذكاءِ نارِ العِشق في قَلب العاشق، فإنْ كان تقيًّا عفيفًا صبَرَ وامتنعَ عن طلبِ الوِصال، إيثارًا لما يَبقى على ما يَفْني، أو تجنُّبًا للعار. وإن كان غيرَ عَفيف اندفعَ في طلبِ الوِصال بدونِ مُبالاة، وهذا هو الَّذي عبَّر عنه اللُّغويُّون بالدَّعارة. وكِلْتا الحالَين لا تتَّفق إلَّا مع المعشوق الَّذي تُمكن مباشرتُه.

أمَّا الصَّحافة والعلمُ والمعرفة والرِّياضة وما أشبهَ ذلك، **فالصَّواب** أنْ يعبِّر فيها بالحبِّ، وكذلك حبُّ الله ﷻ، وحبُّ رسولِه والمؤمنين، لا يَنبغي أنْ يعبَّر عنه بالعشق. ويدلُّ على ذلك -أيضًا- قولُ صاحبِ «القاموس»: «أو مَرَضٌ وسْواسِيٌّ يَجْلُبُه إلى نَفْسِه بتَسْليطِ فِكْرِهِ على اسْتِحْسانِ بعضِ الصُّوَر»؛ فإنَّ مَن أحبَّ اللهَ ورسولَه والعلمَ وأهلَه لا يجلبُ لنفسِه مرضًا وسواسيًّا أبدًا، بل يزدادُ عقلُه قوَّةً وصِحَّةً.

وكذلك القولُ بأنَّ العِشْقَ: عمى الحسِّ عن إدراكِ عيوبِ المعشوق، لا يتناسبُ إلَّا مع مَن تمكنُ مباشَرَتُه، ويُروى حديثٌ في العشقِ ذكرَه داودُ الأنطاكي في كتابه «تَزيينُ الأسواق بتفصيلِ أشواقِ العُشَّاق» (ص٦) هذا نصُّه:

---

(١) (ص١٥٣).

عن ابن عبَّاس عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ، فَمَاتَ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[١]، زاد الخطيب عنه: «**فَظَفَرَ**»، ثمَّ أبدل قوله: «**دَخَلَ الجَنَّةَ**» بقوله: «**مَاتَ شَهِيدًا**»، وفي أخرى: «**فَكَتَمَ**».

والحديث بسائر ما ذُكر صحَّحه مُغَلْطاي[٢]، وأعلَّه البيهقيُّ[٣] والجُرجانيُّ[٤] والحاكم في «التَّاريخ»[٥] بضعف سُويدٍ وتفرُّدِه به، ورواه ابن الجوزي[٦] مرفوعًا، وأبو محمَّد بن الحسين[٧] موقوفًا، وأخرج الخطيب[٨] عن عائشة رفعه -أيضًا-.

وحاصل الأمرِ إمَّا صحَّتُه أو حُسْنه. والجواب عن تفرُّد سُويد: المنْعُ بورودِه عن غيرِه وحكايته تحديثًا وكونه قبل عَماه، فلا تدليس. اهـ

والعجبُ مِن هذا الرجل الذي قضى عمرَه في علم الطِّبِّ والفَلسفة كيف تكلَّم على هذا الحديثِ كأنَّه من علماءِ الحديث، ولا غرابةَ في ذلك، فإنَّ المسلمين في زمان عزِّهم وارتقائهم كانت لهم ثقافةٌ جامعةٌ عاليةٌ لا تشبهُها أيُّ ثقافةٍ مِن

---

(١) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٤٤٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٦٦ و٦/ ٣٧٠ و٥٥٤ و١٣/ ١٨٣ و١٥/ ٢٣٩)، **وإسناده باطل**.

(٢) في «الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين» (ص ١٧ ط العلمية).

(٣) في «الخلافيات» (٢٣٩ - بتحقيقي).

(٤) يريد: ابن عدي، ولم أجد الحديث في جميع طبعات «الكامل»، ونقله مغلطاي -في المصدر السابق- وقبله ابن القيم في «زاد المعاد» (٤/ ٢٧٧) وغيرهما.

(٥) كما عند ابن القيم ومغلطاي في المصدرين السابقين.

(٦) في «العلل المتناهية» (١٢٨٦ و١٢٨٧ و١٢٨٨).

(٧) جعفر بن أحمد بن الحسين السراج القارئ في «مصارع العشاق» (١/ ١٠٣)، **وإسناده مظلم**.

(٨) في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٥٠١)، **وإسناده باطل**.

ثقافاتِ العَصْر الحاضر. وإذا أردْتَ أنْ تزدادَ عِلْمًا بذلك فعليك بمطالعةِ كتاب «عيونُ الأَنباء في طبقات الأطبَّاء» لابنِ أبي أُصَيبعة، فإنَّك ترى أولئك الأطبَّاء الذين ترجَم لهم متبحِّرين مُتفنِّنين في علومٍ كثيرةٍ، إذا رأيتَ اطِّلاعَهم في كلِّ علمٍ منها تقول: إنَّهم لا يحسنون غيره، وهذه مَزيَّةٌ خاصَّةٌ بعلماءِ الإسلام(١).

أمَّا المثقَّفون في هذا العصر، فأغلبُهم لا يحسِنُ مِن العلومِ إلَّا ما اختصَّ به، ومِن عجائب ما رأيتُ في ذلك أنِّي كنت أتحدَّثُ في مستشفى العيون التَّابع لجامعة بون بألمانيا مع رئيس المستشفى، وهو أحدُ العلماء العشرة الَّذين يتألف منهم مجلسُ الجامعة الأعلى، وهو الدَّكتور البروفيسور شميت (Schmit) وكان ذلك سنة ١٩٥٤، فوجدته يعتقدُ وجودَ الدَّولة العثمانيَّة واستمرارَ سلاطينِها، مع أنَّه بلغَ الغاية في علم الطِّبِّ، حتَّى إنَّه يُدعى مِن الولايات المتَّحدة ليسافر إلى هناك لإجراء الأعمالِ الجراحيَّة وإلقاء المحاضرات، وقد بلغَ جهلُه بالتَّاريخ إلى ما رأيت.

وهذا الحديث -أيضًا- يدل على أنَّ العشقَ لا يكون إلَّا لمن تُمْكِنُ مباشرَتُه.

ثمَّ راجعت «الجامع الصَّغير»(٢) فوجدتُه ذكرَ حديثَين في هذا الباب:

أحدهما: عن عائشة، ونصُّه: «**مَنْ عَشَقَ فَعَفَّ، ثُمَّ مَاتَ؛ مَاتَ شَهِيدًا**»(٣) رواه الخطيب، وأشار إليه السُّيوطي بعلامة الضَّعف.

---

(١) أفرد الأستاذان الفاضلان عواد خلف وقاسم علي سعد كتابًا خاصًّا في هذا، سمَّياه: «الجامعون بين العلوم الشرعية والعلوم التجريبية»، وهومطبوع عن جائزة دبي للقرآن الكريم، ذكرا فيه (١٠٦٦) عالمًا.

(٢) (رقم ٢/ ١٢٤٧٢).

(٣) مضى تخريجه.

والثَّاني: عن ابن عبَّاس: «**مَنْ عَشَقَ فَكَتَمَ وَعَفَّ فَمَاتَ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ**»(١). رواه الخطيب، وأشار إليه السُّيوطي بعلامة الضَّعف -أيضًا-.

وإنْ صدَق الأنطاكيُّ في نَقلِه صحَّةَ الحديث عن الإمامِ الحافظ علاء الدِّين مغلطاي، فإنَّه حُجَّة في علم الحديث. ويؤيِّد ما ذكرناه أنَّ حُبَّ الله ذُكِرَ في القرآنِ في مواضعَ عديدةٍ، ولم يُعبَّرْ عنه بالعِشْق. وحبُّ الرَّسول ﷺ جاءَ في الحديث: أخرج البخاري من حديث أنس بن مالك أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(٢).

والأحاديثُ الَّتي جاء فيها حبُّ الله ورسولِه، وحبُّ المؤمنين بعضهم بعضًا كثيرة، ولم يَرِدْ في شيءٍ منها التَّعبيرُ بالعِشْق(٣).

---

(١) مضى تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤).

(٣) تجويز إطلاق (العِشْقِ) على الله ﷻ، باطل من حيثُ الأثرُ والمُسْتَنَدُ، ومن حيثُ التوجيهُ والمُعتمدُ.

قال ابن حجر الهيتمي في «الإعلام بقواطع الإسلام» (ص ٢٩٣): «وكذا [من الخطإ]: (أنا أعشق الله ويعشقني)! والعبارة الصحيحة: (أُحِبُّهُ ويُحِبُّني)».

وقال ابن القيم في «طريق الهجرتين» (ص: ٥٣٧) في لفظ (العشق): «لمَّا لم يَرِدْ به سَمْعٌ، فإنه يمتنع إطلاقه عليه -سبحانه-! واللفظ الذي أطلقه -سبحانه- على نفسه وأخبر به عنها: أَتَمُّ من هذا وأَجَلُّ شأنًا، وهو لفظ (المَحَبَّةِ)».

وفصَّل ذلك في «روضة المحبين» (ص ٥٧ - ٥٩)، فقال: «وأما (العِشْقُ) فهو أمَرُّ هذه الأسماء وأخبَثُها! وقَلَّ ما وَلِعَتْ به العربُ! وكأنهم ستروا اسمه، وكَنَوْا عنه بهذه الأسماء، فلم يكادوا يُفْصِحُون به، ولا تكاد تجده في شعرهم القديم، وإنما أُولِعَ به المتأخِّرون! ولم يقع هذا اللفظ في القرآن ولا في السنة، إلا في حديث سُويْدِ بن سعيد، وسنتكلَّم عليه». =

هذا؛ وموعدُنا المقال التَّالي -بحولِ الله-.

مكناس

تقي الدين الهلالي

= وينظر في تأكيد ذلك: «مدارج السالكين» (٣/ ٢٩)، «الفروق» (١١٦) للعسكري، «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٥/ ٨٠)، «شرح القصيدة الطحاوية» (١٦٤-١٦٥)، «التنبيه على مشكلات الهداية» (١/ ١٥٧ - كلام المحقق)، كتابنا «محنة ابن أبي العز الحنفي» (٤٥٩ - ٤٦٣).

تَقويم اللِّسانيْن

الحلقة السَّابعة[١]

(٣٧) قال عنه

مِن البدعِ المُحْدثات في الكلام العربيِّ الَّتي شاعَتْ وذاعَتْ في زمانِ الاستعمار، وكثْرةِ ما يُترجَمُ مِن اللُّغاتِ الأعجميَّةِ حين ضَعفت الشُّعوب العربيَّة، ولم يبقَ لها قولٌ إلَّا ما تنقله من كلامِ المستعمرين المغلبين قولهم: (قال عنه أنَّه كذا وكذا) مدحًا أو ذمًّا، وهذا خطأ، و**الصَّواب** أَنْ يُقال: (قال فيه). والأدلَّة على هذا أكثَرُ مِن أن تحصى، أَقتصر على قليل منها.

قال ابن مَنظور[٢] في مادة (ق و ل): «وفي حديث سعيد بن المسيب حين قيل له: ما تَقول في عثمان وعلي؟ فقال: أقول فيهما ما قوَّلَني الله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠].

وفي حديث عليٍّ عليه السلام: سَمِعَ امرأة تندبُ عمرَ فقال: «أما والله! مَا قالَتْه، ولكن قُوِّلَتْه» أي: لُقِّنَتْه وعُلِّمَتْه وأُلْقِي على لِسَانها، يعني: من جانبِ الإلهام؛ أي: إنَّه حقيقٌ بما قالَتْ فيه». اهـ

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد التاسع والعاشر، جمادى الأولى ١٣٨٨هـ - غشت ١٩٦٨م، (ص ٣٣-٣٧).

(٢) في «لسان العرب» (١١/ ٣٥٢).

الشَّاهد هنا في ثلاثة مواضع، في قولِ سعيد بن المسيب

أوَّلهما: قوله: (أقول فيهما ما قَوَّلني الله -تعالى-).

والثَّاني: في سؤالِ مَن سأله: (ما تقول في عثمان وعلي).

والثَّالث: في خبر علي مع المرأة، وقد فسَّره صاحب «اللِّسان» بقوله: (إنَّه حقيق بما قالَتْ فيهِ). ومعنى (حقيقٌ) هنا: جديرٌ بما قالَت فيه تلك المرأةُ من المدحِ والثَّناء، ومرادُ سعيدِ بن المسيب بتلاوةِ الآية: أنَّه يقول فيهما خيرًا.

وبيانُ ذلك أنَّ الله -تعالى- أَثنى على المهاجرين في سورة الحشر [٨] بقوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾، وأثنى على الأنصار بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، وأثنى على التَّابعين لهم بإحسان بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

ذِكْرُ تفسيرِ الحافظ ابن كثير لهذه الآيات باختصار:

قال ابن كثير(١): يقول -تعالى- مبيِّنًا حال الفقراءِ المستحقِّين لمالِ الفَيْءِ: أنَّهم الَّذين أُخرِجوا مِن ديارِهم وأموالهم يَبتغون فضلًا مِن الله ورضوانًا، أي: خَرَجوا مِن ديارِهم، وخالَفوا قومَهم ابتغاء مرضاةِ الله ورضوانِه ﴿وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ أي: هؤلاء الذين صدَقوا قولَهم بفِعْلِهم، وهم ساداتُ

(١) «تفسير ابن كثير» (١٣/ ٤٨٧).

المهاجرين. الفَيْءُ: كلُّ مالٍ أخذَه المسلمون مِن أعدائهم بدونِ قِتال؛ كأموالِ بني النَّضير، وهي المعنيَّةُ بهذه الآية.

ثمَّ قال -تعالى- مادحًا للأنصارِ، ومبيِّنًا لهم فضْلَهم وشرَفَهم وكرَمهم، وعدمَ حسدِهم، وإيثارَهم مع الحاجةِ، فقال -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أي: سكَنوا دارَ الهجرة مِن المهاجرين، وآمنوا قبلَ كثيرٍ منهم.

قال عمرُ -يعني: في وصيَّته عند موتِه-: وأوصي الخليفة بعدي بالمهاجرين الأوَّلين أنْ يعرفَ لهم حقَّهم، ويحفظَ لهم كرامتَهم(١)، وأوصيه بالأنصارِ خيرًا الذين تبوَّؤُوا الدَّار والإيمانَ مِن قبلُ(٢)، أَنْ يَقبلَ من محسنِهم، وأنْ يعفوَ عن مُسيئِهم(٣). رواه البخاري.

ثمَّ روي عن أحمد بسنده إلى أنسٍ قال: قال المهاجرون: يا رسولَ الله! ما رأَينا مثْلَ قومٍ قدِمْنا عليهم أحسنَ مواساةً في قليل، ولا أحسنَ بَذْلًا في كثيرٍ، لقَد كفَوْنا المَؤُونةَ، وأَشركونا في الهنأ(٤) -الهنأ: ما أتاكَ مِن الرِّزق بلا مشقَّة-، حتَّى لَقد خَشِينا(٥) أَنْ يَذْهبوا بالأَجْرِ كلِّه، قال: «**لَا، مَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِمْ وَدَعَوْتُمُ اللهَ لَهُمْ**»(٦). اهـ

(١) في «صحيح البخاري»: «حرمتهم».

(٢) في «صحيح البخاري»: «من قبلهم».

(٣) أخرجه البخاري (١٣٩٢، ٣٧٠٠، ٤٨٨٨).

(٤) في مطبوع «المسند» (٢٠/ ٣٦١): «المهنأ».

(٥) في مطبوع «المسند»: «حسبنا».

(٦) أخرجه أحمد (١٣٠٧٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١٧) وأبو داود (٤٨١٢) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٨١) والترمذي (٢٤٨٧) وأبو يعلى (٣٧٧٣) والحاكم (٢/ ٦٣) والبيهقي (٦/ ١٨٣)، **وإسناده صحيح**.

ومعناه أنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا آخَى بين المهاجرين والأنصارِ صارَ الأخ الأنصاريُّ يقومُ بالعمل كلِّه في أرضِه ويقاسمُ أخاه المهاجريَّ الغَلَّة والثَّمر. فخاف المهاجرون أنَّ كلَّ ما عَمِلوه مِن عملٍ مقبولٍ عند الله يكون أجرُه لإخوانِهم الأنصارِ الَّذين كفَوهم مَؤُونةَ العَمل، وأَشركوهم في الغَلَّةِ والثَّمرة، فأخبرَهمُ النَّبيُّ ﷺ أنَّ أَجرَهم ثابتٌ لهم، وإنْ كَافَؤُوا إخوانَهم الأنصارَ بالثَّناءِ والشُّكرِ ودَعوا الله لهم. وروى أحمد والترمذي من حديثِ أبي سعيدٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ**»(١).

وروى عن البخاريِّ بسنده إلى يحيى بن سعيد: سمع أنسَ بن مالك حين خرجَ معه إلى الوليدِ قال: دعا النَّبيُّ ﷺ الأنصارَ أن يقطعَ لهم البحرين، قالوا: لا، إلَّا أَنْ تقطَعَ لإخوانِنا مِن المهاجرين مِثلَها، قال: «**إِمَّا لَا، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي؛ فَإِنَّهُ سَيُصِيبُكُمْ أَثَرَةٌ**»(٢). اهـ

قال في «مجمَعِ البحار»(٣): وفي الحديث: «**سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً**»(٤) بفتحتين، اسمٌ مِن آثَرَ يُؤثِرُ إيثارًا؛ أي: أَعطى، أرادَ أنَّه يُستأثَرُ عليكم، فيُفضَّلُ غيرُكم في نصيبِه مِن الفيءِ، والاستئثارُ: الانفرادُ بالشَّيء. اهـ

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٢، ٧٣ - ٧٤) وعبد بن حميد (٨٩٤ - «المنتخب») والترمذي (١٩٥٥) وأبو يعلى (١١٢٢) والطبراني في «الأوسط» (٣٦٠٦)، **وإسناده ضعيف**، فيه عطية العوفي، إلا أن **الحديث صحيح بغيره لشواهده**، منها ما أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٨) وغيره من حديث أبي هريرة، **وإسناده صحيح**.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٩٤).

(٣) (١/ ١٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٩٢) عن أُسيد بن حضير رضي الله عنه.

ثمَّ قال ابن كثير[١]: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ﴾ أي: ولا يجدون في أنفسِهم حسدًا للمهاجرِين فيما فضَّلهم اللهُ به مِن المنزلة والشَّرف والتَّقديم في الذِّكرِ والرُّتبةِ. قال الحسَن البَصْريُّ: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾ يعني: الحسد[٢] ﴿مِّمَّآ أُوتُواْ﴾ قال قتادة: يعني فيما أعطي إخوانهم، وكذا قال ابن زيد[٣].

وممَّا يُستدَلُّ به على هذا المعنى: ما رواه أحمد بسنده إلى أنسٍ قال: كنَّا جلوسًا مع رسول الله ﷺ فقال: «**يَطْلُعُ عَلَيْكُمُ الآنَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ**»، فطلع رجلٌ من الأنصارِ تنطِفُ لحيتُه -أي: تقطُر- مِن وضوئِه، قد علَّقَ نعليه بيدِه الشِّمال. فلمَّا كان الغَدُ قالَ رسول الله ﷺ مثلَ ذلك. فطلعَ ذلك الرَّجل مثلَ المرَّة الأولى. فلمَّا كان في اليوم الثَّالث قال رسول الله ﷺ مثْلَ مقالتِه -أيضًا-، فطلع ذلك الرَّجل على مثلِ حالهِ الأولى.

فلمَّا قام رسول الله ﷺ تَبعه عبدُالله بن عمرو بنِ العاص فقال: إنِّي لاحيتُ أبي -أي: خاصمْتُه- فأقسمْتُ أنِّي لا أدخلُ عليه ثلاثًا، فإنْ رأيْتَ أَنْ تُؤوِيني إليك حتَّى تمضي فعلْتُ. قال: نعم. قال أنس: فكان عبدالله يحدِّثُ أنَّه بات معه تلك الثَّلاثَ اللَّيالي، فلم يرَهُ يقومُ من اللَّيل شيئًا، غيرَ أنَّه إذا تعارَّ -أي: استيقَظ- تقلب على فراشِه، ذكرَ الله وكبَّر، حتَّى يقومَ لصلاةِ الفجر. قال عبدُ الله: غيرَ أنِّي لم أسمَعْه يقولُ إلَّا خيرًا. فلمَّا مضتِ الثَّلاثُ اللَّيالي، وكِدْت أَنْ أحتقِرَ عملَه قلْتُ: يا عبدَ الله! لم يكُنْ بيني وبين أبي غضَبٌ ولا هِجْرَة، ولكن سمعْتُ

---

(١) في «تفسيره» (٨/ ٦٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ٩٤)، **وإسناده صحيح**.

(٣) أخرجه الطبري في «التفسير» (٢٢/ ٥٢٥) عنهما، **وإسناده صحيح** إليهما، وابن زيد هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

رسولَ الله ﷺ يقولُ لكَ ثلاث مرَّات: «**يَطْلُعُ عَلَيْكُمُ الآنَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ**»، فطلعْتَ أنتَ الثَّلاثَ المرَّاتِ، فأردتُ أنْ آوي إليك لأنظرَ ما عمَلُك فأقتديَ به، فلم أرَكَ تعمَلُ كبيرَ عَملٍ، فما الَّذي بلغَ بك ما قال رسول الله ﷺ؟ قال: ما هوَ إلَّا ما رأيتَ. فلمَّا ولَّيتُ دَعاني فقال: ما هوَ إلَّا ما رأيتَ، غيرَ أنِّي لم أجِدْ في نفسي لأحَدٍ مِن المسلمين غشًّا، ولا أحسدُ أحدًا على خيرٍ أَعطاه اللهُ إيَّاه. قال عبدُ الله: فهذه الَّتي بلغَتْ بك، وهي الَّتي لا تُطاق[1]. اهـ.

استفَدْنا مِن الآية والحديث الَّذي رواه عبدالله بن عمرو عن الرَّجل الأنصاريِّ أنَّ العملَ القليلَ مع سلامةِ الصَّدر مِن الحسد والغِلِّ والغشِّ خيرٌ من العملِ الكثير الذي ليس معه تلك السَّلامة، ولكن عندنا هنا إشكالٌ في ادِّعاء عبدالله بن عمرو أنَّه خاصمَ أباه فغضِب عليه، واتَّخذَ ذلك وسيلةً إلى أن يكون ضيفًا عند الأنصاريِّ ليراقبَ عملَه باللَّيل مِن صلاةٍ، وقراءةِ قرآن ودعاء، فهل كان ذلك جائزًا أن يتذرَّعَ المرءُ بالكذبِ البَحْتِ ليتوَصَّلَ إلى خير، وهو ما يسمُّونه في لغةِ أهلِ هذا الزَّمان المأخوذة مِن اللغات الأجنبية: الغايَةُ تُسوِّغُ الواسطة؟

والذي نفهمُه مِن أدلَّة الكتاب والسُّنَّة أنَّ الكذبَ في مثل هذا لا يجوزُ،

(١) أخرجها عبد الرزاق (٢٠٥٥٩) وأحمد (٣/ ١٦٦) وعبد بن حميد (١١٥٩ - «المنتخب») والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٦٩) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧٥٤) والطبراني في «مكارم الأخلاق» (٧٢) والخرائطي غي «مساوئ الأخلاق» (٧٦٤) وقوام السنة التيمي في «الترغيب» (١١٠٨) وابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ١٢١) والبغوي في «شرح السنة» (٦٦٠٥) والبيهقي في «الشعب» (٦٦٠٥) **بسندٍ ظاهره الصحة**، إلا أن الزهري كان يدلس القصة فيرويه عن رجل عن أنس، انظر: كتابي «قصص لا تثبت» (٧/ ٤٧ - ٧٤).

فهي هَفْوة[١] ارتكَبها هذا الصَّحابيُّ النَّاشئ حرصًا منه على الخيرِ، واكتشافِ الأسرارِ ليَعرِفَ ما يقوم به ذلك الأنصاريُّ مِن العبادةِ باللَّيل حتَّى شهد له النبي ﷺ أنَّه من أهل الجنَّة ثلاثَ مرَّاتٍ في ثلاثةِ أيَّام متواليةٍ.

ثمَّ قال ابن كثير[٢]: وقوله -تعالى-: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر:٩] يعني: حاجة، أي: يُقدِّمون المحاويج على حاجةِ أنفسِهم ويبدؤُون بالنَّاس قبلَهم في حال احتياجِهم إلى ذلك.

وقد ثبت في «الصَّحيح» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جهْدُ المُقِلِّ**»[٣]، وهذا المقام[٤] أعلى مِن حالِ الَّذين وصفَ الله بقوله -تعالى-: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨]، وقوله ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] فإنَّ هؤلاء تصدَّقوا وهم يحبُّون ما تصدَّقوا به، وقَد لا يكونُ لهم حاجةٌ إليه ولا ضرورةٌ به، وهؤلاء آثروا على أنفسِهم مع خصاصتِهم وحاجتِهم إلى ما أَنفقوه.

ومن هذا المقام تصدَّق الصِّدِّيق رضي الله عنه بجميعِ مالِه، فقال له رسولُ الله ﷺ: «**مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟**» فقال: أبقيتُ لهم الله ورسوله[٥].

وهكذا الماءُ الَّذي عُرِضَ على عِكْرِمةَ وأصحابِه يوم اليَرموك، فكلٌّ منهم

---

(١) إن صحَّ الخبر! ولكنه **لم يثبت**.

(٢) في «تفسيره» (٨/ ٧٠).

(٣) أخرجه في «المسند» (٢/ ٣٥٨) من حديث أبي هريرة باللفظ المذكور، **وإسناده صحيح**.
وأصله في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة بمعناه.
أخرجه البخاري (١٤١٩١ و ٢٧٧٨ و ٥٩٧١) ومسلم (١٠٣٢).

(٤) في الأصل: «المقال»، وكذا في مطبوع الكتاب!

(٥) أخرجه أبو داود (١٦٨٠) والترمذي (٣٦٧٥) من حديث عمر، **وإسناده لا بأس به**، وعلقه البخاري (بعد ١٤٢٥) مستشهدًا به.

أَمَر بدفْعِه إلى صاحبه، وهو جريحٌ مُثقَلٌ أحوجَ مَا يكون إلى الماءِ، فردَّه الآخر إلى الثَّالثِ حتَّى ماتوا عن آخرهم، ولم يشرَبْه أحدٌ منهم(١) -رضي الله عنهم وأرضاهم-.

وقال البُخاريُّ بسندِه إلى أبي هريرة قال: أَتى رجلٌ رسول الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله! أصابَني الجَهْد. فأرسَل إلى نسائِه فلم يجِدْ عندهُنَّ شيئًا، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَلَا رَجُلٌ يُضِيفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟**»، فقام رجلٌ مِن الأنصار فقال: أنا يا رسولَ الله. فذهب إلى أهلِه فقال لامرأتِه: هذا ضيفُ رسولِ الله ﷺ لا تدَّخريه شيئًا. فقالت: والله! ما عندِي إلَّا قوتُ الصِّبية. قال: فإذا أراد الصِّبْيَةُ العَشاءَ فنوِّميهم وتعالي فأطفئي السِّراج، ونَطْوي بطوننا اللَّيلة. فَفَعلَتْ. ثمَّ غَدا الرَّجل إلى رسول الله ﷺ فقال: «**لَقَدْ عَجِبَ اللهُ** ﷻ -أَوْ: **ضَحِكَ- مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ**»، وأنزل الله -تعالى-: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾(٢). وفي رواية لمسلم تسميةُ هذا الأنصاريِّ بـ(أبي طلحة).

وقوله -تعالى-: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ أي: مَن سَلِمَ مِن الشُّحِّ فقد أَفلحَ وأَنْجح. روى أحمد ومسلم بالسَّندِ إلى جابر بن عبد الله أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ؛ فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُمْ**»(٣).

---

(١) **لم تصح القصة**، أخرجها ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٨٨) بسنده إلى حبيب بن أبي ثابت **مرسلًا**.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٩٨، ٤٨٨٩) ومسلم (٢٠٥٤).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٣٢٣) ومسلم (٢٥٧٩).

وقوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، هؤلاء همُ القسمُ الثَّالثُ ممَّن يستحقُّ فقراؤهم من مالِ الفَيء، وهم المهاجرون ثمَّ الأنصار، ثمَّ التَّابعون لهم بإحسان، كما في آية براءة [١٠٠]: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾، فالتَّابعون لهم بإحسانٍ هم المتَّبِعون آثارَهم الحسنةَ وأوصافَهم الجميلةَ، الدَّاعون لهم في السِّرِّ والعَلانِيَة، ولهذا قال -تعالى- في هذه الآية الكريمةِ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ﴾ أي: قائلين: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا﴾ أي: بغضًا وحسدًا ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾.

وما أحسنَ ما استنبط الإمامُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن هذه الآية الكريمةِ أنَّ الرَّافضيَّ الَّذي يسبُّ الصَّحابةَ ليس له مِن مال الفَيْءِ نصيبٌ لعدمِ اتِّصافه(١) بما مدَح اللهُ به هؤلاء في قلوبِهم ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾[الحشر:١٠](٢).

---

(١) في الأصل: «اتصاله»، والتصويب من مطبوع الكتاب.

(٢) ذكره عن مالك -أيضًا-: البغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٢٩)، والقاضي عياض في «الشفا» (٢/ ٢٦٨)، والقرطبي في «تفسيره» (١٦ / ٢٩٦ - ٢٩٧ و ١٨ / ٣٢)، والشاطبي في «الموافقات» (٤/ ١٩٤)، والسيوطي في «الأمر بالاتِّباع» (ص ٧٦ - بتحقيقي)، وابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (٢٥٢).
وأخرجه عنه مسندًا: ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (رقم ١٩٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٧/ رقم٢٤٠٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٧)، =

وقال ابن أبي حاتم(١) بسنده إلى عائشةَ أنَّها قالت: أُمِروا أَنْ يَستغفروا لهم فسبُّوهم، ثمَّ قرأَتْ هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ ...﴾ الآية [الحشر: ١٠].

وروى البَغويُّ(٢) بسنده إلى عائشة -أيضًا- قالت: أُمِرْتُم بالاستغفارِ لأصحابِ محمَّد ﷺ فسبَبْتُموهم، سمعتُ نبيَّكم ﷺ يقول: «**لَا تَذْهَبُ هَذِهِ الأُمَّةُ حَتَّى يَلْعَنَ آخِرُهَا أَوَّلَهَا**». اهـ.

قال محمَّد تقي الدين: وهذا ما قصده الإمامان سعيد بن المسيِّبِ ومالك، إذ فهما مِن الآيات الثَّلاثِ أنَّ الله قسم المسلمين ثلاثةَ أقسام: المهاجرين والأنصار، والذين جاءوا مِن بعدهم إذا كانوا يحبُّونهم، ويستغفرون لهم ولا يسبُّونهم، فمن سبَّهم فلا حقَّ له في الفَيْءِ، لأنَّه خارِجٌ عن الأصنافِ الثَّلاثة الَّتي استوعبتِ المسلمين. فالمتَّبعون لهم بإحسان كما في سورة التَّوبة لا يقولون فيهم إلَّا خيرًا، ولا يتشيَّعون لبعضهم ويسبُّون غيرَهم ويُبغضونهم.

قال الحافظ شمسُ الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقدِ الرِّجال»(٣): «أبان بن جبلةَ الكوفي أبو عبد الرَّحمن، ضعَّفه

= وابن عبدالبر في «الانتقاء» (٣٥)، والضياء المقدسي في «النَّهي عن سبِّ الأصحاب» (رقم ٣٢، ٣٣ - بتحقيقي)، والخطيب كما قال القرطبي في «التفسير» (١٦/ ٢٩٦ - ٢٩٧)، **وهو صحيح عنه.**

(١) في «التفسير» (١٠/ ٣٣٤٧)، **وإسناده ضعيف.**

وهو ثابت عن عائشة ﵂ دون ذكر الآية.

(٢) في «التفسير» (٨/ ٨٠)، **وإسناده منكر.**

(٣) (١/ ١١٩).

الدارقطني وغيره. قال البخاري: منكَرُ الحديث. ونقل ابن القطَّان أنَّ البخاري قال: كلُّ مَن قلْتُ فيه منكَرُ الحديث فلا تحِلُّ الرِّواية عنه».

ثمَّ قال[١]: «اعلم أنَّ كل مَن أقول فيه: مجهول، ولا أُسندُه إلى قائلٍ، فإنَّ ذلك قول أبي حاتم فيه». اهـ

فقوله: (أقول فيه مجهول)، وقوله: (فإنَّ ذلك قولُ أبي حاتم فيه) مطابقان للاستعمالِ العربيِّ السَّليم. والشَّواهد في هذا الكتاب وفي غيرِه من كتب الجرح والتَّعديل -كـ «تهذيب التَّهذيب» للحافظِ ابن حجر، «ولسان الميزان» له- أكثرُ مِن أنْ تُحصى، ولم يَرد في شيء منها: قال عنه أو قالوا عنه.

وإذا سأَلَ سائلٌ: ماذا يقول النَّصارى في عيسى ابن مريم؟ يكون الجوابُ: يقولون فيه: أنَّه ابن الله، وأنَّه ثالث ثلاثة، وأنَّه الأُقنوم الثَّاني، تعالى اللهُ عن ذلك.
وقال البوصيري في «الهمزية»[٢] في وصفِ امرأةِ أبي لهب وعداوتها للنَّبي ﷺ:

يَوْمَ جاءَتْ غَضْبَى تقولُ أفي مِثـ ... ـلي مِن أَحْمدَ يُقال الهِجَاءُ

تَعني: أفيَّ يُقال الهجاءُ الصَّادرُ مِن أحمدَ ﷺ؟ تعني بالهِجاء سورة ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، فقال: «في مِثلي»، ولم يقل: «عن مثلي».
والقَولُ يُعدَّى بـ «في» في المسائل كذلك. يقال: ما تقولُ في مسألةِ كذا وكذا.
وقال عبدُ الله بنُ مسعود في مسألةٍ سُئِل عنها: «أقولُ فيها برَأْيي، فإنْ كان صَوابًا فمِن الله، وإنْ كانَ خطَأً فمِنِّي ومِن الشَّيطان»[٣].

---

(١) قاله في ترجمة (أبان بن حاتم الأملوكي) (١/ ١١٩).
(٢) بيت رقم (١١٣)، وانظر: «المنح المكية في شرح الهمزية» (٢٥٦).
(٣) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٨٩٨، ١٠٨٩٩، ١١٧٤٥) وأحمد (١/ ٤٤٧)
=

وقد أكثر من ذلك ابن بري في «منظومتِه» [١] كقوله:

القَــوْلُ في التَّعــوُّذِ المُختــارِ وحُكمِــه في الجَهْــرِ والإِسْــرَارِ

كيفَ تستعمَلُ: «قال عنه»

فإنْ قلتَ: قد فهِمنا مِن كلامك أنَّ تعبيرَ عامَّةِ الكُتَّاب: (يُقال عنه في موضوعٍ قال فيه) خطَأ. فأين تُستعمل: «قال عنه»؟

فالجواب: يَستعملها المحدِّثون في الرِّواية، وقد أكثرَ من ذلك البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمِن ذلك قوله في كتاب (العلم) من «صحيحه»[٢]: وقال شقيق: عن عبدالله: سمعت النَّبيَّ ﷺ. وقال أبو العالية: عنِ ابنِ عبَّاس عنِ النَّبيِّ ﷺ. وقال أنسٌ: عنِ النَّبيِّ ﷺ. وقال أبو هريرة: عنِ النَّبيِّ ﷺ. اهـ.

فمعنى «قال» هنا: روى وحدَّث، فهذا هو الفَرْقُ بين «قال فيه» و«قال عنه»، يجبُ عَلينا أَنْ نُميِّزَ بينهما وأَن نَستعمِلَ كُلًّا مِنهما فيما يناسِبُه، واللهُ الموفِّق.

(٣٨) الخَلط والخَبْط في استعمال الغَداء -بالمهملة- واستعمال الغِذَاء -بالمعجمة-

إذا استمعْت إلى الإذاعات، أو قرأت الصُّحف تجدُ أكثرَ المتكلِّمين والكُتَّاب لا يميِّزون بين الغداءِ والغِذاء، ودُونك مَعناهما وضبطُهما:

= وأبو داود (٢١١٦) والترمذي (١١٤٥) والنسائي (٦/ ١٢١ ، ١٩٨) وابن الجارود (٧١٨) وابن حبان (٤١٠٠ ، ١٤٠١) والحاكم (٢/ ١٨٠) والبيهقي (٧/ ٢٤٥ ، ٢٤٦)، **وهو صحيح.**

(١) انظر: «الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع» (باب الاستعاذة)، «النجوم الطوالع على الدرر اللوامع» للشيخ إبراهيم المارغيني (ص٨ ط دار الفكر).

(٢) باب قول المحدِّث: حدَّثَنا أو أخبرنا أو أنبأنا (قبل رقم ٦١).

فالغَدَاءُ -بفتح الغين المعجمة ودال مهملة- ممدودًا: وهو طعامُ الغَدْوَة، وهي أَوَّلُ النَّهار، قال الله -تعالى- في سورة الكهف في قِصَّةِ موسى معَ الخَضِر [٦٢]: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾.

قال البيضاويُّ[١]: «﴿فَلَمَّا جَاوَزَا﴾ مجمع البحرين ﴿قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ ما نَتغدَّى به ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ قيل: لم يَنْصَبْ حتَّى جازَ[٢] الموعِدَ، فلمَّا جاوَزَه وسارَ اللَّيلة والغَدَ إلى الظُّهرِ أُلقِي عليه الجُوعُ والنَّصَبُ». اهـ.

وقال الرَّاغب في «غريب القرآن»[٣]: «(غدا) الغَدوَةُ والغَداةُ مِن أوَّل النَّهار،... والغَداء طعامٌ يُتناوَلُ في ذلك الوقت». اهـ.

وقال صاحبُ «اللِّسان»[٤]: «والغداءُ: الطَّعامُ بعَيْنِهِ، وهو خِلافُ العَشاء. ابن سِيده: الغَداءُ طَعامُ الغُدوَةِ، والجَمْعُ أَغْدِيَة. عن ابنِ الأعرابيِّ. أبو حنيفةَ: الغَداء: رَعْيُ الإبلِ في أَولِ النهارِ وقد تَغَدَّتْ، وتَغَدَّى الرَّجل وغَدَّيْتُه، ورجلٌ غَدْيانُ وامرأَةٌ غَدْيا على «فَعْلى» وأَصلُها الواو ولكنها قُلِبَت اسْتِحْسانًا لا عن قُوَّةِ علّة، وغَدَّيْتُه فتَغَدَّى». اهـ

إذا فهِمْتَ هذا علمْتَ أنَّ تسميَةَ النَّاس اليومَ للطَّعامِ الَّذي يُؤكَلُ بعدَ الظُّهرِ «غداءً» مخالِفٌ لاستعمالِ العرَبِ، لأنَّ العربَ لم يكونوا يأكُلون في وقتِ الظُّهر، وليس في لغتِهم اسمٌ لِطَعامٍ يُؤكَلُ وقتَ الظُّهر. ولم يكونوا يأكلون باللَّيل، ولذلك لا يوجَدُ في لُغتِهم اسمٌ لطعامٍ يُؤكَلُ باللَّيل، وإنَّما كان عندَهم غداءٌ وعشاءٌ،

---

(١) في «تفسيره» (٢/ ١٧).

(٢) في «التفسير»: «جاوز».

(٣) «مفردات ألفاظ القرآن» (٦٠٣).

(٤) (١٠/ ٢٧).

فالغَداءُ تقدَّم بيانُه، والعَشاءُ طعامُ العَشِيِّ.

قال صاحبُ «القاموس»[(١)]: «والعِشْيُ، بالكسر، والعَشاءُ، كسَماءٍ: طَعامُ العَشِيِّ الجمعُ: أعْشِيَةٌ. وَعَشِيَ وتَعَشَّى: أكَلَه، وهو عَشْيانُ ومُتَعَشٍّ، وعَشاهُ عَشْوًا وعَشْيانًا: أطْعَمَه إيَّاهُ، كعَشَّاهُ وأعْشاهُ. اهـ

وفيما سوى هذين الطَّعامَين لا يتقيَّدُ الأكلُ بوقتٍ مُعتادٍ، مَتى جاعَ الإنسان أَكل. ومِن أمثالِ العرب: خيرُ النَّهارِ بواكِرُه، وخيرُ العِشاءِ سَوافِرُه. والبَواكِرُ هي ساعاتُ الإبكار، السَّاعاتُ الأولى مِن الصُّبح. والسَّوافر ساعاتُ العَشيِّ الَّتي لا يزال فيها ضوءُ النَّهارِ موجودًا قبلَ أنْ يجيءَ الظَّلام، ومُرادهم بذلك التَّبكيرُ للأَشغال والأعمال، وتعجيلُ العَشاءِ قبلَ أَنْ يأتي الظَّلام.

ولا يزالُ كثيرٌ مِن العرب عامِلين بذلك إلى يومِنا هذا، فإنِّي كنتُ أسكن بقريةِ الزُّبير بقرب البَصرة، وسكَّانها مِن أهلِ نَجْد، وهم مُحافظون على العاداتِ العربيَّة، فكنْتُ إذا خرجْتُ إلى المسجدِ لصلاةِ المغربِ، ووقَفْتُ في الصَّفِّ أشمُّ رائحةَ الدَّسم تَنبعث عن يَميني وشمالي، وذلك دليلٌ على أنَّهم تعشَّوا قبلَ غروبِ الشَّمس، ولكنَّهم لم يحافظوا على الغَداء في وقتِه الَّذي كانت عليه العرب، فإنَّهم يُفطرون في الصُّبح بما تيسَّر، ويؤخِّرون الغداء إلى أن يصلُّوا الظُّهر.

ولما كنتُ ساكنًا بمدينة الرَّسول ﷺ سنةَ ألفٍ وثلاث مئة وستٍّ وأربعين وسبع وأربعين رأيتُ سكَّان المدينةِ كلَّهم يتغدَّون في الضُّحى، ويتعشَّون بين العصر والمغرب كما كان العربُ الأوَّلون يَفعلون. أمَّا في هذه السَّنة فقد أقمْتُ في المدينة ستَّة عشر يومًا ودعاني كثيرٌ مِن الإخوان إلى الطَّعام، فرأيتُ تلك

(١) (ص ١٦٩١).

العادةَ قد تبدَّلت، وصارَ سُكَّان المدينةِ يأخذون بعادةِ أهلِ المدُن؛ وهي ثلاث أَكْلات في النَّهار: حين يُصبحون، وحينَ يُظهِرون، وحين يُمسون.

وقد تجنَّبتُ ذِكْر الوَجبة التي اعتادَ الكُتَّاب التَّعبيرَ بها عن كلِّ واحدةٍ مِن الأكلاتِ الثَّلاثة المعتادة، لأنَّهم يَستعملونها خطأً.

قال صاحبُ «اللِّسان»(١): «الوَجبةُ: الأَكْلة في اليومِ واللَّيلة. قال ثعلب: الوَجْبة: أَكلَةٌ في اليومِ إلى مِثْلها مِن الغَد». اهـ

والأوربِّيُّون -أيضًا- يعملون بشطرِ المثَلِ العربيِّ، وهو: خيرُ العَشاءِ سوافِرُه، فإنَّهم يأكلون عادةً أعشيتَهم بين السَّاعة السَّادسة والسَّابعة، وتكون الشَّمس في الصَّيف لا تزال مُرتفعةً. ويقول علماءُ الصِّحَّة: إنَّ ذلك خيرٌ مِن تأخيرِ الطَّعام إلى أَنْ يكون قُبيل النَّوم، فإنَّ النَّوم على امتلاءِ المعِدةِ تَنشأُ عنه أمراضٌ، ولا يكون النَّومُ معه هنيئًا. أمَّا إذا تعشَّى الإنسانُ مبكرًا، فإنَّه يتحرَّك بعد العشاء، فلا يأتي وقتُ النَّوم حتَّى يُتِمَّ الهَضْمَ الأوَّل للطَّعام.

مكناس

تقي الدين الهلالي

---

(١) «لسان العرب» (١/ ٧٩٥).

تَقويم اللِّسَانيْن

الحلقة الثَّامنة[١]

(٣٩) مِن الأخطاء الشَّائعة في هذا الزَّمان قولُهم: يَستهدِفُ كذا أو يَهدِفُ إلى كذا

يُريدون: أنَّه يقصِدُه ويتَّخذه هدفًا، ولم تستعمِلْه العرَبُ بهذا المعنى.

قال صاحبُ «اللِّسان»[٢]: الأَزهري[٣]: روى شِمْر بإسنادٍ لَهُ أنَّ الزُّبير وعَمْرَو ابن العاصِ اجْتَمعا في الحِجْرِ، فقال الزُّبير: أمَا واللهِ! لقَدْ كنْتَ أَهْدَفْتَ لِي يَوْمَ بَدْرٍ، ولكنِّي اسْتَبْقَيْتُك لِمثل هذا اليَوْم. فقال عَمْرو: أَنت واللهِ! لقَدْ كُنتَ أَهْدفْتَ لي، وما يَسُرُّني أَنَّ لي مِثْلَك بِفَرَّتي مِنْك.

قال شِمْر: قوله: (أَهْدَفْتَ لي) الإِهدافُ: الدُّنُوُّ منك، والاستقبالُ لَكَ والانتصابُ. يُقال: أهدفَ لي الشَّيء، فهو مُهْدِفٌ، وأَهْدَفَ لكَ السَّحابُ والشَّيءُ إِذا انْتَصَب.

ثمَّ قال[٤]: وفي حديثِ أبي بكر: قال له ابنُه عبدُ الرَّحمن: لقَدْ أَهْدَفْتَ لي

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، شعبان ١٣٨٨هـ - نوفمبر ١٩٦٨م، (ص ٥٧-٦٠).

(٢) (٩/ ٣٤٥، ٣٤٥ - ٣٤٦).

(٣) في «تهذيب اللغة» (٦/ ٢١٢).

(٤) أي: الأزهري في «تهذيب اللغة» (٦/ ٢١٣ - ٢١٤).

يومَ بدْرٍ فَصِفْتُ[١] عنك. فقال أبو بكر: لكِنَّكَ لَو أَهْدَفْتَ لي لم أَصِفْ عنك[٢]. أي: لو لَجأتَ إليَّ لم أَعْدِلْ عنك. وكان عبدُ الرَّحمن وعَمْرٌو يومَ بَدْرٍ معَ المُشركين. وضِفْتُ عنك؛ أي: عَدَلْتُ». انتهى.

ومِن ذلك تَعلَمُ أنَّ استعمالَ العرَبِ للإهدافِ والاسْتِهداف في وَادٍ، واستِعْمالُ المعاصرين لهما في وادٍ آخر. فالعَربُ تقول: أَهدَفَ الشَّيءُ واسْتَهدفَ بمَعْنى قَرُبَ وانْتَصبَ وصارَ أَمامَك، كالهدَفِ الَّذي تتمكَّنُ مِن رَمْيِه إذا كان قَريبًا ومُنتصِبًا أَمامَك. أمَّا استعمالُ المُعاصرين فإنَّهم يريدون به القَصْدَ إلى الشَّيء.

وممَّا يَزيد ذلك وُضوحًا: قَوْلُ العُلماءِ: مَنْ أَلَّفَ فَقدِ اسْتُهْدِفَ[٣]؛ أي: نَصبَ نفْسَه هدَفًا للمُنتقدِين يَرمونَه بسهامِ نَقدِهم وكانَ قبْلَ ذلك مَستورًا. وقولُ أبي بكر ﵁ لابنه عبدالرَّحمن: لكِنْ لو أَهْدَفْتَ لي لم أَضِفْ عنك. أي: لو تمكَّنتُ مِن قتْلِك ما أَبْقَيتُ عليك: دليلٌ على قوَّةِ إيمانِه وتحقيقِه لقوله -تعالى- في سورة التوبة [٢٤]: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، فهذه المحبوباتُ الثَّمانيةُ إذا لم يكن معَها حبُّ اللهِ ورسولِه تُلْقي صاحِبَها في التَّهلُكة، وإذا كان معَها حبُّ اللهِ ورسولِه وقعَ التَّنازعُ بينَ الحِبَّين، الصِّدِّيقون والصَّالحون لا يُبالون بهذه المحبوباتِ وهي المذكورة في الآية

(١) «فضفت»: بالضاء المعجمة في «اللسان»، وبالمهملة في «تهذيب اللغة».
(٢) الذي وقفت عليه مسندًا هو قول عبدالرحمن بن أبي بكر الصدِّيق لأبيه.
أخرجه الدينوري في «المجالسة» (١٠٧٦ - بتحقيقي) بسنده إلى ابن سيرين **مرسلًا**.
(٣) في الأصل: «استهدفت»، والتصويب من مطبوع الكتاب.

وهي: الآباءُ والأَبناءُ والإِخوانُ والأَزواجُ والعشيرةُ والأَموالُ والتِّجارة والمساكنُ الطَّيِّبة، إذا تنافَتْ مع حبِّ الله ورسولِه فيقدِّمون حبَّ الله ورسولِه عليها؛ ولذلك قال الصِّدِّيقُ لابنِه عبدِالرَّحمن: لكنَّك لو أهدفْتَ لي لم أضِفْ عنك[1]. ولا شكَّ أنَّ الصِّدِّيق كان يحبُّ ابنَه عبدالرَّحمن، لأنَّ حبَّ الولدِ مِن طبيعةِ البشرِ وغيرِ البشر، ولكن لمَّا الْتقيا في الحربِ: أبو بكر يَنصرُ اللهَ ورسولَه، وابنُه عبدُ الرَّحمن كان ينصرُ الشِّرك ويوالي أَعداءَ الله، كان أبو بكر عازمًا أنْ يَقتُلَه لو عرَض له وتمكَّن مِن قتلِه؛ تَرجيحًا لحبِّ الله -تعالى- على حبِّ غيرِه. وهذه المحبوباتُ الثَّمانيةُ هي عَقَباتٌ في سبيلِ الإيمانِ الكاملِ الَّذي يفوزُ صاحبُه بِرِضْوان الله -تعالى- ويَسعَدُ السَّعادةَ الأبديَّة. وكم فتنَتْ هذه المحبوباتُ مِن ناسٍ إذا تغلَّبَ حبُّها عندَهم على حبِّ الله ورسولِه والجهادِ في سبيلِه فخسروا وَضلُّوا ضلالًا بعيدًا.

(٤٠) ومِن الأخطاء التي جاءَتنا بها التَّرجمةِ الفاسدة، وهي من استعمارِ اللُّغات الأجنبيَّة لِلُغتِنا العربيَّة: قولهم: فلانٌ يؤدِّي واجبَه نحْوَ اللَّهِ، وواجبَه نحْوَ وطنِه، وواجبَه نحو أبنائِه، وما أشبه ذلك

والصَّوابُ أَنْ يُقال: فلانٌ يؤدِّي حقوقَ اللهِ الواجبةَ عليه، وحقوقَ المواطنين وحقوقَ الأَبناء، وهكذا يُقال في الكلام الفَصيحِ عندَما يَقولُ مَن أحسَنْتَ إليه: لك عليَّ فَضْلٌ، هذا مِن حقِّك علي، هذا واجبٌ لكَ عليَّ، والكَلِمةُ الَّتي أَوقعَتْهم تَرجمتُها في هذا الخطأ: في اللُّغة الإنجليزية -مثلًا- (Toward)، وفي كلٍّ مِن اللُّغة الألمانيَّة والفرنسيَّة كلمةٌ تؤدِّي معناها، وأساليبُ هذه اللُّغةِ هذه اللُّغات ونَظْمُها مُتقارِبٌ في الغالبِ، كما أنَّ نظمَها العربيَّة وأخواتها كالعبرانية

(١) مضى تخريجه قريبًا.

والسُّريانيَّة متقارِبٌ، وسببُ وقوعِ مثلِ هذه الأخطاء أنَّ المترجمَ يكون مُتمكِّنًا مِن اللغة الأجنبيَّة ضَعيفًا في اللُّغةِ العربيَّة يترجمُ كلمةً بكلمة، والمترجِمُ الكامِلُ يقرَأُ الجملةَ مِن اللُّغةِ الَّتي يُترجِمُها ويَستَوْعِبُ مَعناها في ذِهْنِه، ثمَّ يَصوغُ لها جُملَةً فصيحةً في اللُّغة الَّتي يُترجِمُ بها، حتَّى إذا قرأ القارِئُ العربيُّ كتابًا مترجمًا لا يشعرُ أنَّه مترجَمٌ، حتَّى يُخبَرَ بذلك، كما نَرى في ترجمةِ ابن المُقفَّعِ لكتابِ «كليلة ودمنة»، وترجمةِ البُنداريِّ لـ «الشَّاهْنَامَة».

(٤١) ومِن الأخطاءِ الشَّائعةِ: استعمالُهم كلمةَ «بالرَّغْمِ» أو «على الرَّغم» في غيرِ موضعِها

فيقولون -مثلًا-: حضرَ فلان الاحتفالَ بالرَّغمِ مِن كونه مريضًا، أو بالرَّغم مِن كثرة أشغالِه. والآن ندرسُ ما قاله الأئمَّةُ في استعمالِ الكلمة:

قال صاحب «اللِّسان»(١): الرَّغْم مُثلَّثةُ الرَّاء: الكَرْه، والمُرغَمة مِثلُه، قال النَّبيُّ ﷺ: «**بُعِثْتُ مَرْغَمَةً لِلْمُشْرِكِينَ**»(٢). المرغَمةُ: الرَّغْمُ؛ أي: بُعِثْتُ هَوانًا وذلًّا للمُشركين. ثمَّ قال ابنُ الأعرابي: الرَّغمُ: التُّراب. والرَّغْمُ: الذُّلُّ. والرَّغْمُ: القَسْر. وفي الحديث: «**وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ**»(٣). أي: ذَلَّ. وفي حديث مَعقِلِ بن يَسَار:

---

(١) (١٢/ ٢٤٥ - رغم).

(٢) أخرجه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٣٦١ ط المكتب) بسنده إلى أبي إسحاق -وهو الفزاري- عمن حدثه مرفوعًا بلفظ: «**بعثت مرغمة ومرحمة، ولم أبعث تاجرًا ولا زرَّاعًا، وإن شر هذه الأمة التجَّار والزرَّاعون إلا من شحَّ على دينه**»، **وإسناده معضل.**
وليس فيه ذكر «للمشركين» كما ساقه المصنف، ولا ذكره صاحب «اللسان»، وإنما تصرف فيه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٢٧) ومسلم (٩٤) عن أبي ذر رضي الله عنه.

«رَغِمَ أَنْفِي لِأَمْرِ اللهِ»[(١)]؛ أي: ذَلَّ وانقادَ، وتقولُ: فعلْتُ ذلك على الرَّغمِ مِن أنفِه. انتهى

وهذا الاستعمالُ الصَّحيح لهذا اللَّفظِ إذا فعلْتَ شيئًا وهناك مَن يكرَهُه، تقول: فعلْتُ ذلك على رَغْمِ أنفِه. فأمَّا أَنْ يُراد بذلك بقَصْدِ أن أَذلَّه، وعبَّر بالأنفِ لأنَّ المستكبرَ يشمَخُ بأنفِه، أي: يَرفعه عزًّا وتكبُّرًا. انتهى. فخَفْضُ الأنفِ وإلصاقُه بالتُّراب وإذْلالُه ضِدُّ شموخِه وهو رَفْعُه، فلذلك يعبَّر برَغْمِ الأَنفِ عن الذِّلَّة والإهانة والقَسْر والإكراه، وبشُموخِ الأنفِ عن الرِّفعة والتَّكبُّر. أمَّا قوله: حَضر الاحتفالَ برَغْمِ كَثْرة أَشغاله -مثلًا-؛ فهو استعمالٌ فاسدٌ مأخوذ مِن التَّرجمة الفاسدةِ لكلمة (In spite) وفي كلٍّ مِن الفرنسيَّة والألمانية كلمةٌ تشبه هذه الكلمة في المعنى، والاستعمالُ العربيُّ الصَّحيح أَنْ يُقال: فلانٌ حضرَ الاحتفالَ معَ كثرةِ أشغالِه، أو معَ كونه مريضًا. وتُستعمَلُ (على) في موضع (مَع)؛ قال -تعالى- في سورة البقرة الآية [١٧٧]: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ...﴾ الآية؛ أي: أَعْطى المالَ معَ حُبِّه له. ولا يُقال: بالرَّغم مِن حُبِّه له، كما يقولُه مَن يأخذُ إنشاءَه مِن الصُّحف والإذاعات. وقال -تعالى- في سورة الرَّعد الآية [٦]: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾، وقدِ استشهدَ ابنُ هشام في «المغني»[(٢)] بآيةِ البقرة وآية الرَّعد على أنَّ (على) فيهما للمُصاحبة بمعنى (مع). ولا يُقال -ولو في خارجِ القرآن-: وإِنَّ ربَّك لَذُو مغفرةٍ للنَّاس بالرَّغمِ مِن ظُلمِهم. وقد تبيَّن مَعنى (على)، وبقي

---

(١) لم أقف عليه مسندًا، وهو مذكور في كتب غريب الحديث والمعاجم.
وأصله في قصة معقل مع أخته في النهي عن الإعضال، أخرجها البخاري (٤٥٢٩).
(٢) (ص ٢٠٢).

علينا أنْ نذكر تفسيرَ قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾؛ فقد يَتوهُّم متوهِّمٌ أنَّ المعنى أنَّ اللهَ يَغفر للنَّاس معَ إصرارِهم على الظُّلم: ظُلْمِ بعْضِهم لبَعْضٍ. وذلك باطلٌ!

قال الحافظُ ابن كثير في «تفسيره»(١): ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ أي: أنه -تعالى- ذو صَفْحٍ وسَتْرٍ للنَّاس، مع أنَّهم يَظلمون ويُخطِئون باللَّيل والنَّهار. ثمَّ قرنَ هذا الحكْمَ بأنَّه شديدُ العِقَاب ليعتدِلَ الرَّجاءُ والخَوف، كما قال -تعالى-: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٧]. انتهى.

ومثلُ آية البَقرة في قوله -تعالى- في سورة الإنسان رقم [٨]: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ أي: مع حبِّهم له، ولا يُقال في خارج القرآن: فلانٌ يُطعِمُ الطَّعامَ المساكين بالرَّغم مِن حبِّه له، أو بالرَّغم مِن قلَّةِ ما عندَه منه.

(٤٢) ومِن الأخطاءِ الشَّائعة في هذا الزَّمان في الصُّحف والإذاعات وعلى ألسنةِ النَّاس: قولهم: القِطاعُ الزِّراعيُّ والقِطاعُ الصِّناعي، ويضيفون إلى ذلك خطأً آخرَ: فيجمعونه على قِطَاعات

والمصدَرُ الأوَّل لهذه الكلمات هي إذاعةُ لندن، ومنها سمعتُ ما يلي: والملوَّنون في بريطانيا يشكِّلون قِطاعًا كبيرًا مِن عُمَّال النَّقل.

فالقِطاعُ -عندهم- يُطلَقُ على جماعةٍ من النَّاس يجمعُهم عمَلٌ واحِدٌ. ولم تَستعمِلِ العرَبُ القِطاعَ بهذا المعنى أَلْبتَّةَ، وسنرى ما يقولُه أئمَّةُ اللُّغة؛ فقد وجدنا «القِطَاع» -بكسر القاف- يجيءُ مُفردًا ويجيء جَمْعًا. فأمَّا المُفرَدُ،

(١) (٨/ ١٠٨).

فقال فيه ابنُ منظور[١]: «والقِطَاعُ -أي بكسر القاف وفتحها- صِرامُ النخْلِ مِثْلُ الصِّرامِ والصَّرام،- بكسر الصَّاد وفتحها-». انتهى

قال محمَّد تقيُّ الدِّين: وهو مأخوذٌ مِن القَطْع؛ لأَنَّ الصَّارِمَ يَقطَعُ العَكاكيل، وهي في النَّخل بمنزلةِ العناقيد في الكَرْم -وهو شجر العِنَب-.

وأمَّا الجمعُ؛ فقال فيه: إنَّه جمعُ قِطَع -بكسر القافِ وسكون الطَّاء-، وهو السَّهم وما تُقطَعُ مِن الشَّجرة. وقِطَعُ اللَّيل طائفَةٌ منه، والبِساط والطِّنفِسة تكون تحتَ الرَّاكب، وضَربٌ مِن الثِّياب الموَشَّاة، وقطيعُ الغَنم -أيضًا- يُجمَعُ على قِطَاع، إلى غيرِ ذلك مِن المفرداتِ التي تُجمَعُ على هذا الجَمْع. والقِطْعُ والقِطْعةُ والقَطِيعُ والقِطَعُ والقِطاعُ طائفة من الليل تكون من أَوّله إلى ثلثه وقيل للفزاريِّ: ما القِطْعُ من الليل؟ فقال: حُزْمةٌ تَهُورُها. أَي قِطْعةٌ تَحْزُرُها ولا تَدْرِي كمْ هِيَ، والقِطْعُ ظلمة آخر الليل، ومنه قوله -تعالى-: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود: ٨١]، قال الأَخفش: بسَوادٍ مِن اللَّيل.

والصَّوابُ أَنْ يُقالَ بدَل القِطاعِ الزِّراعي والقِطاع الصِّناعي: القِسْمُ الزِّراعيُّ والقِسْمُ الصِّناعيُّ، وأَنْ يُقالَ بدَل قولهم: الملوِّنون في بَريطانيا يُشكِّلون قطاعًا كبيرًا مِن عُمَّال النَّقل: والملوِّنون في بريطانيا يؤلِّفون جماعةً كبيرةً مِن عمَّال النَّقل، والعربُ تعبِّر بالجماعة والطَّائفة والفريقِ والجمع ولا تعبِّر بالقِطَاع، وكذلك تعبِّر بالأُمَّة، قال -تعالى- في سورة الأحزاب [١٣]: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾. والطَّائفة هنا: جماعةُ مِن المنافقين، وقال -تعالى- في سورة الصف [١٤]: ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾.

(١) في «لسان العرب» (٨/ ٢٧٩).

وقال -تعالى- في سورة آل عمران [١١٣]: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾، وقال -تعالى- في سورة الأعراف [٣٠]: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾.

(٤٣) ومِن التَّراكيب الرَّكيكة الفاسدةِ لفظًا ومعنىً، وهي استعماريَّة بلا رَيب، مأخوذةٌ ترجمة حرفيَّة مِن اللُّغات الأجنبيَّة قولهم: منحَتْهم السَّماء كذا وكذا

فإسنادُ المَنْح إلى السَّماء فاسد عقلًا ونقلًا ولغةً. أمَّا عقلًا: فإنَّ السَّماء لا تُعطي ولا تَمْنع، وليسَتْ سببًا في الإِعطاء حتَّى يُقال: إنَّ الإسنادَ إليها مجازٌ عَقليٌّ، كما في قولهم: أنبتَ الرَّبيعُ البَقْلَ وبَنى الأميرُ المدينة، لأنَّ السَّببيَّة في هذين المثالَين ظاهرةٌ. أمَّا قولُهم: مَنحَتْهُم السَّماءُ فليس كذلك، والأوروبِّيُّون ينسِبون الأشياء إلى السَّماء في لغاتِهم ويَدْعونها ويَستنبئون بها، كما يَفعلون مع الله -تعالى- ومعَ المسيح وأمِّه.

ومِن العَجائبِ الَّتي تَستنكرُها عقولُ الموحِّدين وأَذواقهم؛ أنَّهم إذا أصابَهم فزَعٌ يهتفون قائلِين: يا أمَّ الله! ومقصودُهم بذلك: مريمُ الصِّدِّيقة. فإذا قُلنا لهم: إنَّ الله لا أُمَّ له ولا أَبَ، يَشمئزُّون ويغضبون. ولا يصحُّ أَنْ يكون قولُهم: «مَنحتْهُم السَّماءُ» مجازًا عقليًّا بالنِّسبة إلى المسلمِ؛ لأنَّ المسلمَ يعتقدُ أنَّ السَّماءَ لا تَمْنحُ شيئًا، وليسَتْ سببًا للمَنْح، كما في: بَنى الأميرُ المدينةَ، فإنَّ السَّببَ في بنائِها هو الأميرُ لأنَّه أمَر العَمَلةَ ببِنائها، والحقيقةُ العقليَّة هي إسنادُ الفِعلِ أو ما في معناه إلى ما هو له في اعتقادِ المتكلِّم؛ كقولِ المؤمن: أنبتَ الله البَقْلَ وأنزلَ اللهُ المطَر. وكقول الكافرِ: أنبتَ الرَّبيعُ البَقْلَ، وأنزلَتِ السَّماءُ المطَر. وكقولِ النَّصارى في عيسى وأمِّه أنَّهما يُعطيان ويَمنعان. كقول الكافر: شَفى الطَّبيبُ

المريضَ. فهو إسناد حقيقيٌّ؛ لأنَّ الكافرَ يعتقِدُ أنَّ الطَّبيبَ هو الفاعلُ الحقيقيُّ، والنَّصارى يَعتقدون عيسى وأمَّه إلهين. والمجازُ العقليُّ كقولِ المؤمن: أنبتَ الرَّبيعُ البَقل وشفَى الدَّواءُ المريضَ؛ لأنَّه يعتقِدُ أنَّ اللهَ هو الَّذي أنبتَ البَقْل، والرَّبيعُ سَببٌ. وأنَّ اللهَ هو الَّذي شفى المريض، والدَّواءُ سَبب.

ومِن المجازِ العقليِّ: قول الشَّاعر -وهو أبو النَّجم-(١):

قَد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ ... مَيَّزَ عنه قُنْزُعًا عن قُنْزُعِ
مَرُّ اللَّيالي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

والدَّليلُ على أنَّه مجازٌ قولُه بعدَ ذلك(٢):

أَفْنَاه قِيلُ اللهِ للشَّمْسِ اطْلُعِي ... حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي

هذا الشِّعرُ مِن مَشْطورِ الرَّجَز، وهو لأبي النَّجم العِجْليِّ، وأمُّ الخِيارِ زوجُه، وكانَتْ تعيبُ عليه صلعَ رأسِه لكِبَرِ سِنِّه، وكانَت ابنةَ عمِّه، بدليلِ قولِه في موضعٍ

(١) «ديوان أبي النجم» (١٥٠)، «مجاز القرآن» (٢/ ٨٤٠)، «معاني القرآن» (١/ ١٤٠) و(٢/ ٩٥)، «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب» (١٦)، «أوضح المسالك» (٤/ ٤١)، «شرح أبيات سيبويه» (١/ ١٤)، «شرح شواهد المغني» (٥٤٤)، «الأغاني» (١٠/ ١٩٥)، «الكتاب» (١/ ١٢٧)، «خزانة الأدب» (٣/ ٢٠) و(٦/ ٢٧٢، ٢٧٣)، «شرح المفصل» (٢/ ٣٠).

(٢) «ديوان أبي النجم» (١٥١)، «أوضح المسالك» (٤/ ٤١)، «شرح أبيات سيبويه» (١/ ١٤)، «شرح شواهد المغني» (٥٤٥)، «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٢٤)، «الحيوان» (٣/ ٤٧٩).

آخرَ مِن القَصِيدة(١):

يـا ابْنَـةَ عَمَّـا لا تَلُـومي واهْجَعِـي ... لا تُسْـمِعِيني مِنْـكِ مـا لـم أسْـمَعِ

يَمْشِـي كَمَشْـي الأَهْـدَأِ المُكَنَّـعِ ... أَلَـمْ يَكُـنْ يَبْـيَضُّ إِنْ لَـم يَصْـلَعِ

فهي تَعيبُ عليه شَيخوختَه وما يُلازمها مِن الانحناءِ والإكباب، فإنَّ الإهداءَ هو الَّذي يَمشي مُنحنيًا مُكبًّا كأنَّه رَاكعٌ، والمُكَنَّع: المنقبِض. يقول لها: يا ابنةَ عمِّي! لا تَلوميني على كِبَر سنِّي وضَعْفي وصَلَعَ رأسي، فإنَّه لو لم يَصْلَع وبقي فيه شَعْرُه لصارَ أَبيضَ بالشَّيب، وأنتِ تكرهين رؤيةَ الشَّيبِ كما تكرهين الصَّلَع. والشَّاهد في قوله: «مَيَّزَ عنه قُنْزُعًا عن قُنْزُعِ»، «جَذْبُ اللَّيالي» أي: فرَّقَ شعْرَ الرَّأس حتَّى صارَ قَنازعَ مجموعةً، شُعَيراتٍ هنا وأُخرى هناك. «جذْبُ اللَّيالي»: اختلافُها ذَهابًا ومجيئًا، يعني: أنَّ سببَ الصَّلَعِ كثْرةُ اللَّيالي التي مرَّتْ عليه حتَّى طعنَ في السِّنِّ. فإسناد (مَيَّزَ) إلى (جَذبِ اللَّيالي) مِن المجاز العقليِّ، لأنَّ الشَّاعر لا يَعتقد أنَّ شيخوختَه هي التي جعلَتْه أَصلعَ، وإنَّما هي سببُ الصَّلَع، والفاعل الحقيقيُّ هو اللهُ -سبحانه-، بدليل قوله فيما بعد: «أَفْنَاه قِيلُ اللهِ للشَّمْسِ اطْلُعِي» يعني: أفنى شعرَ رأسِه قولُ اللهِ للشَّمس اطْلُعي كلَّ يومٍ. وقوله: «حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي» دليلٌ قاطعٌ على أنَّ العربَ مِن قديمِ الزَّمان -وإنْ لم يَشتهروا بتعاطي العلومِ بل كانوا أمَّةً أُميَّةً- أكثرُهم لا يكتبون ولا يَقرؤون، كانوا يعرفون أنَّ الأرضَ كُرَة، وأنَّ الشَّمس حين تَغيب عن قومٍ تكونُ مُشرقةً عندَ قومٍ آخرين،

(١) «ديوان أبي النجم» (١٥٣)، «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٢٤)، «أوضح المسالك» (٤/ ٤١)، «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٤٤٠)، «الكتاب» (٢/ ٢١٤)، «خزانة الأدب» (٣/ ٢٠) و(٦/ ٢٧٢، ٢٧٣)، «شرح المفصل» (٢/ ١٢).

لأنَّها لم تَنعدِمْ، وإنَّما ستَرها أُفقٌ؛ أي: جانِبٌ مِن الأَرض، وأنَّ اللهَ هو الَّذي أمرَها بذلك، كما كانوا يَعلمون أنَّ المطر ينشَأُ سحابًا مِن البحرِ حتَّى إذا علا السَّحابُ في الجوِّ وبردَ، ساقَتْه الرِّياحُ إلى الأرضِ الَّتي يريدُ اللهُ أنْ يُنزِلَ فيها المطَر، فيَنزِلُ المطرُ بقدرةِ اللهِ بذلك، على ذلك قول شاعرهم[1]:

شَـرِبنَ بمـاءِ البحـرِ ثـم تَرَفَّعَـتْ مَتـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نئِـيجُ

قال الخضري في «حاشيته على شرحِ الألفيَّة لابن عقيل»[2] ما نصُّه: قوله: (شَرِبْن... إلخ) ضمَّنه مَعنى (رُوِيْنَ) فعدَّاه بالباءِ، أو هي بمعنى (مِن) التَّبعيضيَّة. و(اللُّجَج) جمع لُجَّة -بالضَّمِّ- وهي معظمُ الماء. و(نَئِيج) -بنونٍ فهمزةٍ فياء فجيم- كصَهيل؛ أي: صوتٍ عالٍ، وجملةُ (لهُنَّ نَئِيج): حالٌ مِن نونِ (شربْنَ) العائدِ للسَّحاب، لزَعْم العرَبِ والحكماءِ أنَّها تَدنو مِن البحر المِلْحِ في أماكنَ مخصوصَةٍ، فتمتَدُّ منها خراطيمُ عظيمَةٌ كخراطيمِ الإبل، فتَشربُ مِن مائِه بصَوتٍ مزعِجٍ، ثمَّ تصعَدُ في الجوِّ، فيلطفُ ذلك الماءُ ويَعذُبُ بإذنِ الله -تعالى- في زمنِ صعودِها في الهواءِ، ثمَّ تُمطرُه حيثُ شاء الله -تعالى-. انتهى

وحكايةُ الخراطيمِ الَّتي ذكرَ للسَّحاب، وأنَّها تدنو من البحر في أماكنَ مخصوصةٍ فتشربُ بصوت عالٍ، تدلُّ على أنَّ الخضريَّ لم يفهَمْ قول الحكماءِ، والذي قاله الحكماء: هو أنَّ ماءَ البحر يتبخَّر بحرارةِ الشَّمس فيصعدُ في الجوِّ

(١) الشاعر: أبو ذؤيب الهذلي، انظر: «خزانة الأدب» (٧/ ٩٧)، «الخصائص» (٢/ ٨٥)، «المحتسب» (٢/ ١٤)، «الاقتضاب» (٤٤٧)، «ابن يعيش» (٢/ ٢٧٠)، «المغني» (١٠٥، ١١١، ٣٣٥)، «المقاصد النحوية» (٣/ ٢٤٩)، «التصريح» (٢/ ٢)، «الهمع» (٢/ ٣٤)، «منهج السالك» للأشموني (٢/ ٢٠٥، ٢٢١)، «ديوان الهذليين» (١/ ٥١).
(٢) (٢/ ٣).

بخارًا، فإذا بلغَ أعالي الجوِّ برَدَ ثمَّ نزلَ مطرًا كما تقدم. وقول الخُضريِّ: (يلطف ويعذُبُ) يريدُ: أنَّه صُفِّيَ مِن الأملاحِ فيصيرُ ماءً عَذْبًا صالحًا للشُّرب ولسقيِ الأشجارِ والنَّباتات، وقد أخبرني بعضُ الإخوانِ في الكويتِ أنَّ الماءَ الَّذي يُصفَّى في معاملِ التَّصفية يصيرُ عَذْبًا كماءِ المطر، ولكنَّه لا يصلحُ لسَقْيِ الزَّرع والأشجار إلَّا إذا مُوزِجَ بماءِ الآبار.

وهذا -إنْ صحَّ- يدلُّنا على السِّرِّ الكامِنِ في تصفيةِ الله -تعالى- والفرقِ بينها وبين تصفيةِ الإنسانِ بالآلةِ والصَّنعة، أمَّا العذوبةُ فهي كماءِ المطَر ولا فرق، وقد شربْتُ الماءَ المُصفَّى بالآلاتِ في مطار الظَّهران بالمملكة العربيَّة السعودية فوجدْتُه كما ذكرت، ولله في خلقِه شُؤون.

بقلم الدكتور محمد تقي الدين الهلالي

تَقويمُ اللِّسَانيْن

الحلقة التاسعة[1]

(٤٤) تأشيرةُ السَّفر

ومِن الأخطاءِ الشَّائعة الفاضحة: التَّعبيرُ بالتَّأشيرة في جواز السَّفر بمعنى الإذن الَّذي تُعطيه سفارةُ دولةٍ مَن يريد السَّفر إلى بلادها، فهذا اللَّفظ بهذا المعنى لا أساسَ له في اللُّغة العربيَّة، وسببُ استعماله أنَّ بعض البلدان العربيَّة يَستعملون في لغتهم العامِّيَّة: «أَشَّرَ» بفتح الهمزة وتشديد الشِّين مفتوحةً بمعنى: أشار، فيقولون: يُؤشِّر له بيدِه؛ أي يُشير له. فاستعملَ بعضُ جهلةِ الكُتَّاب «التَّأشير» بمعنى «الإشارة»، يريدُ بذلك: سِمَة الدُّخول إلى بلادِ دولةٍ مِن الدُّول، وتَبِعه أمثالُه في ذلك، وانتشرَتْ هذه الكلمةُ عند العامَّة واستعملَتْها الخاصَّةُ تبعًا لهم بدونِ مُبالاة، والَّذين لا يَعرفون اللُّغاتِ الأجنبيَّةَ منهم يَظنُّون أنَّها مقتبسةً منها، وأنَّها شيءٌ محتَّمٌ لا بُدَّ منه ولا غِنى عنه، فيُذْعنون له كما يُذعنون إلى غيرِه من الألفاظِ الدَّخيلة والمُولَّدة، وبذلك يُخدَشُ وجهَ اللُّغة العربيَّة وتَزول محاسنُها ويُقضى عليها، حتَّى إذا قابلَ العالِمُ بها إنشاءَ أهلِ هذا الزَّمان بإنشاءِ أسلافِهم، يصيبُه مِن الدَّهشة مثلُ ما يُصيبه إذا قابلَ هِمَمهم بهِمَمِهم وأعمالَهم بأعمالِهم، فينشِد قول الشَّاعر[2]:

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الثانية عشرة، العدد السادس، صفر ١٣٨٩هـ - ماي ١٩٦٩م، (ص ٢٦-٣٠).

(٢) هذا من شعر لبيد بن ربيعة العامري، لكنه بلفظ: «ذهب الذين يُعاشُ في أكنافهم».

=

ذَهَـبَ الرِّجَـالُ المُقتَـدَى بِفِعَـالِهم وَبَقيتُ فِي خَلْـفٍ كَجِلْـدِ الأَجْـرَبِ

وقول الآخر[١]:

ذَهَـبَ الرِّجـالُ المُقْتَـدَى بِفِعَـالِهم وَالمُنكِـرُونَ لِكُـلِّ أَمْـرٍ مُنْكَـرِ

وَبَقِيْـتُ فِي خَلْـفٍ يُـزَيِّنُ بَعْضُـهُم بَعْضًـا لِيَسْـكُتَ مِعْـوَرٌ عَـن مِعْـوَرِ

المعْوَرُ الَّذي فيه خَلَلٌ.

والتَّأْشيرُ في كلامِ العرب غير مُهمَلٍ، ولكِنْ له معنىً غيرُ ذلك. قال صاحب «اللِّسان»[٢]: «تَأْشِيرُ الأَسْنان: تحْزيزُها وتَحْديدُ أَطرافِهَا... وقد أَشَرَتِ المرأَة أَسْنانها تأْشِرُها أَشْرًا وأَشَّرَتْها -بتشديد الشين-: حَزَّزتها..»

= انظر: «ديوان لبيد» (١٥٣) (١٥٧)، «البيان والتبيين» (١/ ٢٦٧) و(٢/ ١٧٠)، «الكامل» (١٣٩٤)، «تاج العروس» (١/ ٩٧)، «تهذيب اللغة» (٧/ ٨٤، ٣٩٤)، «إصلاح المنطق» (١٣، ٦٦)، «الأغاني» (١٧/ ٧١)، «فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب» (١/ ٢٦)، «شرح القصائد السبع الطوال» (٤٠٢) و(٥١١)، «العقد الفريد» (٢/ ١٨٧) و(٦/ ١٢٤)، «أمالي القالي» (١/ ١٠٦)، «شرح المعلقات» للزوزني (١٦٦)، «محاضرات الأدباء» (٢/ ٢٩)، (٢/ ٤٠٦)، «الدر الفريد وبيت القصيد» (٦/ ٢٦٦)، «خزانة الأدب» (٢/ ٢٤٩).

(١) ينسب البيت لأبي الأسود الدؤلي. انظر: «الكشكول» (١/ ١٥٤)، «المجتنى» لابن دريد (١/ ٦٩)، «الصداقة والصديق» (١/ ٢٣٠)، «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور» (١/ ١٤٣)، «عيون الأخبار» (٢/ ١٣٨)، «محاضرات الأدباء ومحاورات الشعر والشعراء» (٢/ ٣٠)، «التذكرة الحمدونية» (٥/ ٧٢)، «الدر الفريد وبيت القصيد» (٤/ ٦٨) -ونسبه لِغُدَةَ الأصفهاني (٦/ ٢٦٣)-، «المستطرف» (١/ ٣١٢).

(٢) «لسان العرب» (٤/ ٢١).

ثمَّ مَضى إلى أنْ قالَ: «والتَّأْشِيرة ما تَعَضُّ به الجَرادةُ والتَّأْشِير شوك ساقَيْها». اهـ المرادُ منه.

والصَّواب أنْ يُقالَ بدل التَّأشيرة: «السِّمَة» -بكسرِ السِّين وفتح الميم مخفَّفةً-، وهذا اللَّفظُ مُستعمل فعلًا في العِراق؛ يُقال: فلان مُنِحَ سِمَةَ الدُّخولِ إلى البلاد العراقيَّة أو المرور بها، وهو استعمالٌ صحيحٌ.

(٤٥) سلامٌ حارٌّ، وشُكرٌ حارٌّ

هذا ممَّا أخذَه المستعمَرون -بفتح الميم- مِن المستعمِرين -بكسرها-، والسَّلامُ عند العربِ لا يُوصَفُ بالحرارة، بل بالكَثْرةِ والطِّيبِ والزَّكاة؛ فيقال: أَزْكى السَّلام وأَطْيبَه. ويُشبَّه السَّلامُ عند العرب بالنَّسيم الذي يهبُّ على الرَّوضِ فيَحمل أطيبَ روائحِه إلى المحبوبِ، قال بعضُهم[١]:

سَلَامٌ عَلَى الأَحْبَابِ فِي الْقُرْبِ وَالبُعْدِ ... سَلَامٌ كَمَا هَبَّ النَّسِيمُ عَلَى الوَرْدِ

لَا يُقال: هذا اقْتِباسٌ حسَنٌ يقتبسُه الكاتبُ العربيُّ مِن الكاتبِ الأُوربِّي، لأنَّا[٢] **نقولُ**: إنَّ إنشاءَ العربيِّ سبقَ الإِنشاءَ الأوروبِّي، وبلغَ أَوْجَ الكمالِ، فلا حاجةَ بهِ إلى أَنْ يقتبسَ مِن الآدَابِ الأُوروبِّيَّة شيئًا سبقَهم إليه وعلَّمهم إيَّاه، وليس هذا مِن المُخترعاتِ وَلا مِن المُكتشفاتِ الَّتي كانَتْ مجهولةً، حتَّى يَقتبسَها العربُ مِن مُخترِعيها ومُكتشفِيها. اهـ.

---

(١) لا يعرف صاحبه.

(٢) في الأصل: «لا أن».

(٤٦) اللَّيلةَ الماضيةَ أو ليلةَ أَمْس

ومِن الجهل باللُّغة العربيَّة تعبيرُهم باللَّيلةِ الماضيةِ أو ليلةِ أمس كما تعبِّر به الإذاعات، ويَقتدي به المتكلِّمون، **والصَّواب** أَنْ يُقالَ: البارِحةَ. قال صاحبُ «اللِّسان»(١): «والبارِحَةُ أَقرَبُ ليلَةٍ مَضَتْ، تقولُ: لَقيتُه البارِحةَ ولَقيتُه البارِحَةَ الأُولى... وقَال ثَعْلَبُ: تقول مُذْ غُدْوَةٍ إِلى أَنْ تزولَ الشَّمسُ: رأَيت اللَّيلةَ في مَنامي. فإِذا زالَتْ قُلْتَ: رأَيتُ البارِحَة.... ومِن أَمْثالِ العرَب: مَا أَشْبَه اللَّيلَة بالبارِحَة. أَي: مَا أَشْبهَ اللَّيلةَ الَّتي نحن فيها باللَّيلةِ الأُولى الَّتي قَد بَرِحَتْ وزَالتْ ومَضَتْ» اهـ كلام صاحبِ «اللِّسان». وقد ضَمَّن بعضُهم هذا المثَلَ فقالَ في ذمِّ أصدقائِه(٢):

كُلَّ خَلِيلٍ كُنْتُ خَالَلْتُهُ ... لا تَرَكَ اللهُ لَهُ وَاضِحَهْ
كُلُّهُمُ أَرْوَغُ مِن ثَعْلَبٍ ... مَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بالبَارِحَهْ

يقولُ: إنَّ أَصدقاءَهُ يُشْبِهُ بعضُهم بعضًا في الخِيانةِ والغَدْر، ويَدعو عليهمْ بأَنْ لا يَترُكَ اللهُ لأحدِهم واضحَةً. أي: سِنًّا.

أقولُ: البارِحةُ الأولى: هي اللَّيلةُ الَّتي قبْلَ البارِحَة، وهذه العبارَةُ لا تَزالُ مُستعملَةً عندَنا في سِجِلماسة (تافيلالت)، وقَد غُيِّرَ لَفْظُها إلى أَنْ صارَ هكَذا: (البارحتلولي).

---

(١) «لسان العرب» (٢/ ٤١٢).

(٢) هذا من شعر طرفة بن العبد.

انظر: «ديوانه» (٤) و(٧)، «الشعر والشعراء» (١/ ١٩٠)، «عيون الأخبار» (٢/ ٥)، «مجمع الأمثال» (١/ ٣١٧)، «الذخائر والعبقريات» (٢/ ١٥٤).

(٤٧) أَمَّا عَن كذا وكذا...

وهو مِن التَّعابيرِ المأخوذةِ مِن لُغاتِ المستعمرين، ولا تَزالُ طريَّةً يَعرِفُها كلُّ مَن يعرِفُ اللُّغاتِ الأجنبيَّة واستعمارَها للعربيَّة، وطُغيانَها عليها ومَسْخَها لجمالها، و**الصَّواب** أَنْ يُقال: «أمَّا»، ويُؤتَى بالكَلمةِ المقصودةِ مَرفوعةً، إِنْ كانتْ عارِيةً عن العواملِ الَّتي تُوجِبُ نَصْبَها نَحْو:

ولـم أَرَ كـالمَعْرُوفِ؛ أَمَّـا مَذاقُـهُ فحُلْـوٌ وأَمَّـا وَجْهُـهُ فجَمِيـلُ(١)

وأمَّا إِنْ كانت في مُتناوَلِ عامِلٍ ينصِبُها فيُؤتَى بها مَنصوبةً كقوله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠].

وأمَّا إِنْ كانَتِ الكَلِمةُ جارًّا ومَجرورًا فيُؤتَى بها بعْدَ (أمَّا) نَحْو: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

وأمَّا هؤلاء الكُتَّابِ المُخطِئون فإِنَّهم جَعلوا كلَّ كلمةٍ تأتي بَعْدَ (أمَّا) مجرورةً بـ «عَنْ»، فيقولون -مثلًا-: أَمَّا عَن فلانٍ فقَد فعَل كَذا وكذا. فيُقحِمون «عن» بدون معنًى لموافقةِ جَهلة المُترجِمين، ولو سَأَلْتَ أحدَهم: لماذا عبَّرتَ بهذه

(١) اختلف في القائل، فهو: في «ديوان أبي العيناء» (٤٥)، ولهذيل بن ميسر الفزاري في «نسخ أمالي القالي» (١/ ٣٨ - الهامش)، ونسب لمبشر بن هذيل الفزاري في «ديوان المعاني» (١/ ٩٠)، وبلا نسبة في «لسان العرب» (١٢/ ٢٣٠)، ولبعض الفزاريين في غيرها من المصادر.
انظر: «البيان والتبيين» (٣/ ٢٤٤)، «الحماسة» (٢/ ٣٩)، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١/ ٨٣١)، «البصائر والذخائر» (٩/ ١٦٤)، «شرح حماسة أبي تمام» للفارسي (٣/ ٤٠)، «محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء» (١/ ٦٦٠)، «الدر الفريد» (٣/ ١٠٦)، «المستطرف» (١/ ٤٣)، «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٨٤).

العبارةِ؟ لقَال لك: سمِعْتُ كُتَّابًا مُحترِمين وخُطباءَ ومُذيعين يُعبِّرون بها؛ فهل يجوزُ أَنْ يكونَ هؤلاء كلُّهم مُخطِئون؟! ولو سأَلْتَ أولئك الكُتَّاب والخطباءَ لما كان جوابُهم أفضَلَ مِن جوابِ مقلِّدِهم! وهذا مَضربُ المثَل: «تمسَّكَ غريقٌ بِغَرِيْقِ!»، «أَعْمى يَقُودُ أَعمى!».

ومَا المانِعُ أَنْ يكونوا[1] مُخطئين؛ فهل هم معصومون؟!

فالمعصوم مِن الخطأ عند علماء هذا الشَّأن هو القرآنُ، وما صَحَّ مِن كلام العربِ الخُلَّصِ إلى آخرِ عَهْدِ بَني أميَّةَ قبلَ أنْ يَفْشُوَ اللَّحْنُ والخطَأُ وتختَلَّ اللُّغةُ، ويرجِعَ كذلك إلى قواعدِ اللُّغة، ومَن نظَرَ في كتابِ الله وكلامِ العربِ يَتبيَّنُ لَه لأوَّلِ وَهلةٍ جَهْلَ هؤلاءِ المُركَّبِ، فإنَّهم يجهَلون ويجهلون أنَّهم يجهلون، ومَا أَكثرَ هذا الجهلَ المُركَّبَ في البُلدانِ المتأخِّرةِ الَّتي اختلَطَ حابِلُها بنَابِلِها، وَالْتَبس حقُّها بباطِلِها.

(٤٨) لم تَرضَخْ للاستعمارِ

مِن الأَفعالِ الشَّائعةِ الاستعمالِ في الصُّحف والمجلات والخُطَبِ وكلامِ النَّاسِ والإذاعاتِ استعمالُ «رَضخَ لَهُ» بمعنى: «خَضَعَ»، وَهُو استعمالٌ مُخترَعٌ مَكذوبٌ لَا أَصلَ له؛ فإنَّ الرَّضخَ إذا تَعدَّى بنفسِه؛ فمَعناه: الكَسْر، وإِذَا تعدَّى باللَّام؛ فمَعناه: العَطاءُ القَليلُ، يُقال: «رَضَخَ رأسَ الحيَّة» أي: كَسَره، و«رضَخَ له مِن مالِه» أَي: أَعطاه شيئًا قليلًا، ورضخَتِ المرأَةُ النَّوى بالمرضخةِ؛ أي: كسَرتْه لِتجعلَه عَلَفًا للمَواشِي.

ومَن لا يَزِنُ كلامَه بقِسْطاسٍ مُستقيمٍ بل يَأخُذُ إنشاءَهُ مِن كلامِ كُلِّ مَن

(١) في الأصل: «يكون»، والتصويب من مطبوع الكتاب.

هَبَّ ودَبَّ؛ فإنَّه يقعُ في أخطاءٍ لا تُعَدُّ ولا تُحصَى، ولا نَتعجَّب مِن العامَّة إذا فعلوا ذلك، وإنَّما نتعجَّبُ مِن الخاصَّة الَّذين يُرجَى منهم أَن يَسهرُوا على تحقيقِ اللُّغةِ وإصلاحِ الخطَأ، فإذا بهم يَرتكبون الأخطاءَ ولا يُبالون، ورُبَّما يَغضبون إذا نُبِّهوا ويتعصَّبون، وهذا مَضربُ المثل: «بالملحِ يصلُحُ ما فَسَد؛ فكيفَ إذَا الملْحُ فَسَد؟!»؛ فلسانُ اللُّغةِ العربيَّة يُنشِدُهم:

إِذَا رُمْــتُمُ قَتْلــي وَأَنْــتُمْ أَحِبَّتِــي　　　إِذَنْ فَالْأَعَادِي وَاحِـدٌ وَالحَبَائِـبُ[1]

(٤٩) ومِن مساوِئ استعمارِ -بلِ استعبادِ- اللُّغاتِ الأُوروبِّيَّة للُغةِ القُرآنِ! تَسمِيتُهم الرَّجُلَ العَظيمَ: «شَخصِيَّة»، والرِّجالَ العُظَماء: «شَخصِيَّات».

وقد راجعت كتُبَ اللُّغة -على سبيلِ الاحتياط-؛ فلم أَزْدَدْ إلَّا يَقينًا بفسادِ هذا الاستعمالِ!

والصَّوابُ: أَنْ يُقالَ بَدل «الشَّخصِيَّة»: رَجُلٌ عَظيمٌ أو نَبِيلٌ أو سَرِيٌّ.

و«الشَّخصيَّة»: لَفْظٌ مُؤنَّثٌ؛ ففيهِ نَقْصٌ وذَمٌّ لمَن وُصِفَ به؛ فكَيف يكون تَعظيمًا؟! وفي «لسانِ العرب»[2] ما نصُّه: «والشَّخِيصُ: العَظيمُ الشَّخصِ، وَالأُنثى: شَخِيصَة، وَالاسْمُ: الشَّخاصَة. قال ابنُ سِيْدَه[3]: وَلم أسمَعْ له بفِعْل؛ فأقولُ: إنَّ الشَّخاصَةَ مَصْدَرٌ. أَبو زيد رَجلٌ شَخِيصٌ إِذَا كانَ سَيِّدًا، وقيلَ: شَخِيصٌ إذا كان ذَا شَخْصٍ وخُلُقٍ عَظِيمٍ بيِّنِ الشَّخاصَة، وشَخُصَ الرَّجلُ -بالضَّمِّ-؛ فهو شَخِيصٌ؛ أي: جَسِيمٌ». اهـ.

---

(١) مجهول النسبة، انظر: «الدر الفريد وبيت القصيد» (٢/ ٤٣٨)، «زهر الأكم» (١/ ٢٥٠)، «خزانة الأدب وغاية الأرب» (١/ ١٣٦).

(٢) (٧/ ٤٥).

(٣) في «المحكم» (٥/ ١٧).

قال محمَّد تقي الدين: يرحم الله ابنَ سِيده ما أشدَّ حِرْصه على سلامةِ اللغةِ العربيَّة والمحافظةِ عليها مِن الاختلالِ، فحيَّا الله ذلك الزَّمان الَّذي كان فيه لِلُّغة العربيَّة حُماتَها وأَنصارَها، يَذودون عن حِماها ويَصونونها مِن العابِثين والجاهِلين، فإنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يَستطِعْ أَنْ يَقيسَ فيُوجِدَ لهذه الصِّفةِ فِعْلًا؛ لأنَّه لم يَسمَعْه مَرويًّا عن العربِ مع أنَّه قِياسٌ وَجيهٌ، فإِنَّ «فَعِيلًا» يَأتي في الغالِب مِن «فَعُلَ» -بِالضَّمِّ- كعَظُمَ فهو عَظِيم، وجَمُلَ فهو جَميلٌ، وكَرُمَ فهو كَرِيمٌ، وقَد ذَكر بعد ذلك صاحبُ «اللِّسانِ» الفِعْلَ فإنْ لم يَسمَعْهُ ابنُ سِيْده فقد سَمِعه غيرُه وأَثبتَه وتَبيَّن ممَّا نَقلْتُه مِن كلامِ «اللِّسان» أنَّه يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: رَجُلٌ شَخِيصٌ؛ بمعنى: سَيِّدٌ نَبيلٌ، فيكونُ بديلًا عنِ اللَّفظ الأَعجميِّ الأَصْلِ وهو الشَّخصيَّة، فيُقال: «شَخِيصٌ» و«شَخْصاءُ» بَدل «شَخْصيَّة» و«شَخْصيَّات»، و«شَخِيصٌ» أجملُ لَفْظًا معَ كونِه مَرْويًّا، وليسَ فيه تَأنِيثٌ فَيصِحَّ أَنْ يكونَ تَرجمةً لِذلك اللَّفظ الإنكليزي إذا احْتِيج إليه.

وأَقبَحُ مِن ذلك لَفْظٌ تحيَّرتْ في معناه الأَلباب، اختَرَعه شَخْصٌ جاهل فنشرَتْه مجلَّة «دعوة الحقِّ» الغرَّاء بدونِ تَعليق، مع أنَّه تكرَّر في مقالاتٍ هرَفَ بها ذلك الشَّخص، وَلا نَقول: إنَّه شخيص، وقَد تعجَّب أحدُ كبار العلماء المصريِّين -وهو صاحبُ الفضيلةِ الشَّيخُ عبدُ الرَّحمن الوَكيل- مِن هذا اللَّفظ حين كتبَ إليه ذلك الشَّخص كتابًا خاصًّا واستعملَ فيه ذلك اللَّفظَ المُخترعَ المكذوب على اللُّغةِ العربيَّة، أَلا وهُو «الشَّخصانيَّة»، ثمَّ وَلَّدَ لَفْظًا آخَرَ وهو «التَّشَخْصُن»؛ فصارَ ابنًا للشَّخصانيَّة! ومثْلُ هذا يُزْري بمجلةِ «دَعوةِ الحقِّ»، وهي مجلَّةٌ لها مَقام سامٍ في النَّوادي الأدبيَّة في أنحاءِ العالم؛ فعسَى أَن يَتنبَّه سيادةُ رئيسِ التَّحرير لذلك، وما نقلْتُه مِن تعجُّبِ الأستاذِ الوَكيل وتحيُّره في ذلك اللَّفظ نشَرَه في مجلَّةِ «الهَدْي

النَّبوِيِّ» الَّتي كان يصدِرُها في القاهرة إلى أَنْ توقَّفت بعد حربِ يُونيو.

(٥٠) ومِن التَّعابيرِ الَّتي شاعَتْ في هذا الزَّمنِ قولُهم: ساعَدَتْه الظُّروفُ، أو حالَتِ الظُّروفُ بينَه وبينَ ما يُرِيد

وهو كثيرٌ في كلام الخاصَّة والعامَّةِ، وهو استعمالٌ غيرُ عربيٍّ، ولْنبدَأْ بمعرفةِ معنى «الظَّرف» و«الظُّروف» لِننظُرَ: هل يصِحُّ إسنادُ الفِعْلِ إليها على سبيلِ المجازِ العَقْليِّ كما يُسنَدُ إلى الزَّمنِ والدَّهرِ واللَّيلِ والنَّهارِ، أو لَا يَصِحُّ؟

أمَّا إسنادُ الفعلِ إلى الدَّهرِ على سبيلِ المجازِ العَقليِّ فهو شَائِعٌ في كلامِ العربِ، فمِن ذلك قَولُ وَزيرٍ عَزلَهُ مَلِكُه مِن الصَّباحِ إلى الزَّوالِ ثمَّ رَضي عنه ورَدَّه إلى مكانتِه -مِن مطلع (البسيط)-[(١)]:

عَـــادَانِيَ الـــدَّهْرُ نِصْـــفَ يَـــوْمٍ   فَانْكَشَـــفَ النَّـــاسُ لـــي وَبَـــانُوا
يَـــا أَيُّهَـــا المُعْرِضُـــون عَنِّـــي   عُـــودُوا فَقَـــدْ عَـــادَ لـــيَ الزَّمَـــانُ

وَذلك أَنَّه حين عُزِلَ تنكَّرَ النَّاسُ له وتَغيَّروا، فقال لهم: ارجعوا إلى ما كنتُم عليه مِن التَّملُّق والتَّعظيمِ والتَّعلُّق، فإنَّ الزَّمانَ الَّذي عاداني وأَعرضَ عنِّي فاقتديتُم به، قد عادَ إليَّ وأَقبل عليَّ، فعُودوا أَنتم -أيضًا-، فأسندَ العَداوةَ إلى الدَّهرِ والعَودَ إلى الزَّمنِ على سبيلِ المجازِ، والزَّمنُ لم يعادِه في الحقيقةِ ولم يُقبِلْ عليه.

---

(١) القائل هو: الوزير ابن مقلة، غضب عليه السلطان وأمر بقطع يده لما بلغه أنه زوَّر عنه كتابًا إلى أعدائه وعزله، وكان هذا مِن فعل يهودي توصل لدُرج ابن مقلة عن طريق جاريته، فكتب اليهودي الكتاب لأعداء الدولة، وأوصل الرسالة إلى الخليفة، ثم إن السلطان ظهر له في بقية يومه أنه بريء؛ فخلع عليه ورد إليه وظائفه. انظر: «المستطرف» (١/ ١٣٥).

ومثْل ذلك قولُ آخَرَ[(١)]:

رَأَيْتُ الدَّهْرَ في خَفْضِ الأَعَالي   وَفي رَفْعِ الأَسَافِلَةِ اللِّئَامِ
فَقِيْهًا صَحَّ في فَتْواهُ قَوْلٌ   بِتفْضِيلِ السُّجودِ عَلى القِيَامِ

والدَّهر لم يَرْفَعْ أحدًا ولم يخفِضْه، بلِ الخَافِضُ الرَّافِعُ هوَ اللهُ -تعالى-، وإنَّما ذلك مجازٌ أُسنِدَ الفِعْلُ فيه إلى مُلابسِه وهو زمانُه الَّذي وَقَع فيه. فقولُه: (عَادانيَ الدَّهْرُ) أَيْ: عَادَاني النَّاسُ أو السُّلطانُ في الدَّهْرِ. و(عادَ ليَ الزَّمان) أي: عَادَ لي الحَظُّ في الزَّمانِ. ومثْلُ ذلك إسنادُ الفِعْلِ إلى الدُّنيا، والعَرب تفعَلُ ذلك كثيرًا، قال ابن الوَرديِّ في «لامِيَّتِه»[(٢)]:

أُتْرُكِ الدُّنيا فَمِنْ عَادَتِهَا   تَخْفِضُ العَالي وَتُعْلِي مَن سَفَلْ

وقال غَيرُه[(٣)]:

سَأَلْتُ عَنِ الدُّنيا الدَّنيَّة قِيْلَ لي   هِيَ الدَّارُ فِيْها الدَّائِرَاتُ تَدُورُ
إِذَا أَقْبلَتْ وَلَّتْ وَإِنْ أَحسَنَتْ أَستْ   وَإِنْ عَدَلَتْ يَوْمًا فَسَوْفَ تَجُورُ

وإسنادُ الفِعْلِ إلى الدُّنيا كإسنادِه إلى الزَّمان، لأنَّ الدُّنيا في الأصلِ صفةُ الحياةِ، وبذلك جاءَ القُرآنُ في غيرِ موضِعٍ.

والمرادُ بالدُّنيا: القُربى؛ فُعْلَى مِن الدُّنُوِّ، وتُقابِلُها الحياةُ الأُخرَى، وإسنادُ

---

(١) هذا من شعر محمد بن أحمد بن علي البهوتي، الفقيه الحنبلي المعروف، وفيه إشارة منه إلى الخلاف الواقع بين الفقهاء في أيهما أفضل: كثرة السجود أم طول القيام.

(٢) «لامية ابن الوردي» (٣٥ - مع «تخميس الملاح»)، وأول البيت فيها: «اطرح»، وفي «الكنز المدفون»: «فاقطع».

(٣) «جواهر الأدب» (٢/ ٤٨٣).

الأفعالِ إلى الظُّروفِ يُقصَدُ به ما قُصِدَ بإسنادِها إلى الزَّمان والدَّهرِ؛ فالظَّاهر أنَّهم أَخَذوا ذَلك مِن تَعبيرِ النُّحاةِ بظَرْفِ الزَّمانِ.

فإنْ قِيْلَ: فَهِمْنَا مِن كَلامِكَ أنَّك لا تُنْكِرُ إسنادَ الفِعْلِ إلى الزَّمانِ على سَبيلِ المجازِ، وقَدِ اعْتَرَفْتَ بأنَّ مُرادَ المعبِّرين بالظُّروفِ: الأزمنةُ والأوقاتُ، فلماذا حَملْتَ عليهم هذه الحملَةَ الشَّديدة؟!

فالجوابُ: إنَّ هناك فَرْقًا كبيرًا بين إسنادِ الفِعْل إلى الزَّمانِ، وإسنادِه إلى الظَّرْفِ مُفردًا أو مجموعًا؛ لأنَّ تَعبيرَ النُّحاةِ اصطلاحٌ وليسَ بحقيقةٍ لُغَويَّةٍ؛ فإنَّ العربَ لم تُسمِّ الزَّمانَ ظرفًا ولا الأوقاتِ ظُروفًا، قال صاحبُ «اللِّسان»[1]: «وظَرْفُ الشَّيءِ: وِعاؤُهُ، ومِنْه ظُروفُ الأَزْمنةِ والأَمْكنةِ. اللَّيثُ: الظَّرفُ وِعاءُ كلِّ شيءٍ حتَّى إنَّ الإبريقَ ظَرْفٌ لما فيه، والصِّفاتُ في الكلامِ الَّتي تكونُ مواضعَ لغيرِها تُسمَّى ظروفًا، مِن نَحْو: أمامَ وقُدَّام وما أَشبه ذلك، تقول: خَلْفَك زيدٌ، إنَّما انتصَبَ؛ لأنَّه ظَرْفٌ لما فيهِ وهو موضِعٌ لغيره. وقال غيرُه: الخليلُ يسمِّيها: ظُروفًا، والكِسائيُّ يسمِّيها: المَحالَّ، والفَرَّاءُ يُسمِّيها: الصِّفات؛ والمعنى وَاحدٌ». اهـ

فالظَّرفُ -كما قُلنا-: اصطلاحٌ لِبَعض النُّحاةِ يشملُ الزَّمانَ والمكانَ، ولا يجوزُ أَنْ يُعبَّر في اللُّغة عن الزَّمانِ؛ فَلا يقال: أَقمتُ في المدينةِ الفلانيَّة ظرفًا طويلًا أو قَصيرًا، وإنَّما يُقال: أَقمْتُ زَمانًا.

وأمَّا قول الشَّاعر: «رَأَيتُ الدَّهر في خَفْضِ الأَعَالي...»؛ فإنَّه يشيرُ إلى خلافٍ جارٍ بين الفقهاءِ فيما هو أَفضَلُ: أَطُولُ القِيامِ في صلاةِ النَّوافلِ أم كَثْرةُ السُّجود -أي: السَّجدات-؟

---

(١) «لسان العرب» (٩/ ٢٢٩).

فقال قومٌ: كثْرَةُ السُّجود أفضَلُ، واحتجُّوا بما رواه مسلم عن ربيعة بن مالك الأسلمي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**سَلْ**»، فقلت: أسأَلُك مرافقَتَك في الجنَّة. فقال: «**أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ؟**». قلت: هو ذاك. قال: «**فَأَعِنِّي على نفسِك بكَثْرةِ السُّجودِ**»[١].

وقال آخرون: طُولُ القيامِ أفضَلُ مِن كثرة السُّجود، واستدلُّوا بحديثٍ ورَد في ذلك[٢]. اهـ.

(٥١) ثَلاثِينات أو الثَّلاثينيَّات

ومِن التَّقليد الفَرديِّ ما يُعبِّرُ به المذيعون في إذاعةِ لُندن وغيرِها إِذَا أرادُوا أَنْ يؤرِّخوا حادثةً مِن الحوادثِ أنَّهم يَقولون: وقَع ذلك في حدودِ الثَّلاثيناتِ أَو الثَّلاثِينيَّاتِ أو الأَربعيناتِ مِن القرنِ التَّاسعَ عشر -مثلًا-. وهذِهِ العبارَةُ ترجمةٌ لفظيَّةٌ للتَّعبيرِ الإنجليزي، وهي في غايةِ الفَساد؛ لأنَّ القَرن الواحِدَ لا تتعدَّد فيه أربعون وَلا ثلاثون ولا عشرون؛ فلا حاجةَ إلى جَمْعها، ولا مَعنى له!

(٥٢) بياناتٌ وخلافاتٌ وقَرارات وما أَشبه ذلك

ومِن الأخطاءِ الَّتي شاعَتْ وذاعَتْ في هذا الزَّمان جمعُ كثيرٍ من الأسماءِ المذكورةِ مِن مصادرِ غيرِها بالأَلِف والتَّاء، فيقولون في جمْعِ بيان: بيانات، وفي جمع قرار: قرارَات، وفي جمع خلافٍ: خلافات، وفي جمع جوازِ السَّفر: جوازات، وهذا مِن أَبْين الخطَأ؛ لأنَّ المفرداتِ الَّتي تُجمَعُ هذا الجمعَ معروفةٌ ولا تجوزُ

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩).

(٢) يريد: ما أخرجه مسلم (٧٥٦) عن جابر قال: سئل رسول الله ﷺ: أيُّ الصلاة أفضل؟ قال: «**طول القنوت**» أي: القيام.
والصواب التفصيل: هيئة السجود أفضل، وذكر القيام أحسن.

الزِّيادة عليها إلَّا ما سُمِع مِن العرب، وقد جَمعها بعضُهم في قوله[1]:

وقِسْهُ في ذِي التَّا وَنَحْوُ ذِكْرَى وَدِرْهَمٌ مُصَغَّرًا وسِحْرَا
وَزَيْنَبٌ وَوَصْفُ غَيْرِ العَاقِلِ وَغَيْرُ ذَا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ

فالأَوَّلُ ذو التَّاءِ، يَعني: تاء التَّأنيث، كغُرفَة وغُرُفاتٍ، وصَلاةٌ وصَلَواتٌ، وكَاتِبَةٌ وكَاتِبَاتٌ، وفاطِمَةٌ وفَاطِماتٌ، وَلو كان مُذكَّرًا كطَلْحة وطَلْحات.

والثَّاني: مَا كان آخِرُه أَلِفَ التَّأنيث المقصورةَ نَحْو: ذِكْرى وذِكْرَيات، وبُشْرى وبُشْرَيات، وحُبْلَى وحُبْلَيَات.

والثَّالث: الاسْمُ إِذَا صُغِّر وكانَ لِمُذكَّرٍ ولِمَا لَا يَعْقِلُ، كَدُرَيْهم ودُرَيْهِمات، وغُزَيِّل وغُزَيِّلات.

الرَّابع: أَلفُ التَّأنيثِ الممدودة، كحمراء وحَمْرَوَات، وصَفراء وصَفْروَات.

[**الخامس**:][2] كلُّ اسمٍ عَلَمٍ مؤنَّثٍ وإِنْ لم يكُنْ فيه التَّاء كزَينب وزَينَبات، وهِنْد وهِنْدات.

السَّادسُ: وَصفُ غيرِ العَاقلِ كقوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]؛ فإِنَّ «مَعْلُومات» جمع «مَعلوم»، و«مَعْدودات» جمع «مَعدود».

هذهِ سِتَّةٌ يُقاس فيها الجمْعُ بالألف والتَّاء، وقد سمع من العربِ جمعُ «الحمامِ» على «حمامات» وجمع «السُّرادِقِ» على «سُرادِقَات»، قال في «اللِّسان»: «السُّرادِقُ ما أحاطَ بالبناء، والجَمع سُرادِقات، قال سيبويه:

(١) نظمها الشاطبي. انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (١/ ١٣٧)
(٢) ليست في الأصل، وهي في مطبوع الكتاب.

جَمعوه بالتَّاء، وإِنْ كان مُذكَّرًا حِينَ لم يُكسَّر، وفي التنزيل: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩] في صفة النار أعاذنا الله منها». وقال ابنُ كثيرٍ في «تفسيره»(١): وقال ابنُ جُريج: قال ابنُ عبَّاس: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَاۚ﴾ قال: حائِطٌ مِن نَار(٢). اهـ

فإِنْ قلْتَ: فكيف نَجْمَع هذه الألفاظَ؟

أقولُ: أمَّا «القرارُ» فيُسْتغْنَى بجَمْع «المقرَّر» عن جمعِه، فيُقَالُ: «المُقرَّرات»، وهو داخلٌ في القِسمِ السَّادسِ ممَّا تقدَّم، وأمَّا «البَيانُ» فيُجمَعُ على «أَبْيِنَة»، لأَنَّ «فِعَالًا» يُجْمَعُ على «أَفْعِلَة»، وأَمَّا «الخِلَافُ» فَهُو مَصدَرٌ لا حاجَةَ إلى جَمْعه فإِذا أَرَدْنا كَثْرتَه نقولُ: «خِلَافٌ كَثِير»، أمَّا «جوازُ السَّفر» فيُجمع على «أَجْوِزَة»، وكلُّ اسمٍ يُرَادُ جمعُه يُنظَرُ في قواعدِ جموعِ التَّكسيرِ ويَجْري عَلَيها.

المدينة المنورة

الدكتور محمد تقي الدين الهلالي

---

(١) (٥/ ١٥٤ ط طيبة).

(٢) أخرجه الطبري في «التفسير» (١٥/ ٢٤٦)، **وإسناده ضعيف منقطع.**

تقويم اللِّسانين

الحلقة العاشرة[١]

(٥٣) فلانٌ يُريد مقابلَةَ الرَّئيس

مِن العباراتِ الَّتي شاعَتْ وذَاعت في هذا الزَّمان وهي مِن الكلماتِ المُولَّدة الَّتي لم تَستعْمِلها العَربُ، قولُهم: فلانٌ يريدُ مقابلةَ الرَّئيس. على صيغةِ المَصْدر. ويَستعملونه -أيضًا- فِعْلًا، كقَابَلْتُه وأُقابِلُه، أَو: إنَّ الرَّئيسَ لا يُقابِلُ أَحدًا في هذا اليوم، وكلُّ ذلك استعمالٌ فاسدٌ ولا حاجةَ إليه، و**الصَّوابُ** أَنْ يُقالَ: فُلانٌ يُريدُ لِقَاءَ الرَّئيس، أو الاجتماعَ بهِ، وما أَشبه ذلك. قال صاحب «اللِّسان»[٢]: «واستَقْبَل الشَّيءَ و قابَله: حَاذاه بِوَجْهِه»، وقالَ في مَوضعٍ آخَرَ[٣]: «ويُقَالُ: فلان جلس قُبَالته؛ أَي: تُجاهه»، ثمَّ قال: «ومُقابَلةُ الكتابِ بالكتابِ وقِبالُهُ بِهِ[٤]: مُعارَضته، وتَقابلَ القَوْمُ: اسْتقبَلَ بعضُهم بعضًا، وقولُه -تعالى- في وَصْف أَهلِ الجنَّة: ﴿إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] جاء في التَّفسير: أَنَّه لا يَنظُر بعضُهم في أَقْفاءِ بعضٍ». ثمَّ قال: «المقابلَةُ: المُواجهَةُ، والتَّقابُل مِثْلُه».

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الرابعة عشرة، العدد الخامس، ربيع الأول ١٣٩١هـ- ماي ١٩٧١، (ص ٦٤-٦٧).

(٢) (١١/ ٥٣٧).

(٣) «لسان العرب» (١١/ ٥٣٧).

(٤) في الأصل: «في» بدل «به»، وهي على الجادة في مطبوع الكتاب.

قال محمَّد تقيُّ الدِّين: نفهَمُ مِن كلِّ ما تقدَّم أنَّ المقابلةَ: المواجهةُ بين إنسانَين أو شَيئيين غيرِهما، والتَّقابل: التَّواجُه، وهو أَنْ يَستقبِلَ الوَاحدُ الآخَرَ وَجْهًا إلى وَجْه سواءٌ أكانَ قريبًا أم بعيدًا، وهذا المعنى وَإِن كان يمكِنُ تأويلُه باللِّقاءِ وَالاجتماعِ فإنَّه لم تجْرِ به عادَةُ العرَبِ الفُصحاءِ في تخاطبِهم، وإنَّما هي عامِّيَّة مصريَّة أَدخلَها الكُتَّاب المصريُّون فيما يَكتُبونه مِن الفصيحِ، فتبعهم غيرُهم مِن الكُتَّاب كما تقدَّم في النَّقد العاشرِ مِن هذه المجموعة مِن قولِ المصريِّين: «نسيتُ أَنا الآخر»، أو «غابَ هوَ الآخَر»، فهي عامِّيَّةٌ مصريَّة -أيضًا-. والمصريُّون لهم فضلٌ وتقدُّم في الأدبِ العربيِّ وغيرِه مِن العُلوم، فلا يَنبغي لأحدٍ أَن يَستنكِفَ مِن الاقتداءِ بهم في صوابِهم، ولكنَّهم -مع ذلك- كغيرِهم غيرُ معصومين مِن الخطأ، فلا يجوزُ تقليدُهم تقليدَ الأَعْمى، بل يجبُ على الكاتبِ أَنْ يكونَ بصيرًا بما يكتُبُ وبما يتكلَّم به ويقرؤُه، ويجعَلُ الحُكْمَ للدَّليل.

(٥٤) ويقولون -مثلًا-: في مُنتصفِ شوَّال أو مارس القادم

يريدون: الشَّهرَ الآتي، والشَّهرُ لا يُوصَفُ بالقُدومِ إلَّا على سبيلِ التَّشبيه بالمُسافر، والتَّشبيهُ لا يَحسُن في كلِّ مَوضِعٍ. وقَد صارَ دَيْدنُ الكُتَّاب أَلَّا يَقولوا في الغالبِ إلَّا: «العامَ القادِمَ»، وذلك تعبيرٌ يَشِين وَجْهَ اللُّغةِ العربيَّة، وأَظنُّهم أَخذُوه مِن اللغة الإنجليزية؛ لأنَّها -لِضِيقها- ليس لها أَلفاظٌ بإزاءِ كلِّ مَعنًى مِن المعاني، فليس لها لَفْظٌ خاصٌّ بمَجِيءِ المسافرِ، ولَفْظٍ خَاصٍّ بمجيءِ السَّنةِ أو العامِ، فليس لها إلَّا لَفْظٌ واحِدٌ تَستعمِلُه لِكُلِّ آتٍ. والقُرَّاءُ الَّذين يَعرفون الإنجليزيَّة يَفهمون هذا حقَّ الفَهْم، وليسَ عندي الآن مَن يكتبُه بالإنجليزيَّة إذا أَمليتُه عليه، فلذلك تركْتُه واكتفَيْتُ بالإشارةِ، «وَكُلُّ لبيبٍ بالإِشارَةِ يَفْهَمُ».

الدَّليلُ على ما قلتُه: قال الفِيْرُوزَآبادي في «القاموس المحيط»[(١)] ما نصُّه: «وَقَدِمَ مِن سَفَرِه -كَعَلِمَ- قُدُومًا وَقِدْمانًا، بالكسر: آبَ، فهو قادِمٌ»، ومِنْهُ تعلَمُ أنَّ القُدومَ لا يُستَحْسَنُ استعمالُه للعامِ والسَّنة والشَّهر، بَل يُقال: «الشَّهْرُ الآتي»، و«السَّنَةُ القَابِلَة»، و«العَامُ القَابِلُ». ولوِ استغنَيْتَ بالوَصْفِ فقُلْتَ -مثلًا-: لم أَستطِعْ أَنْ أَزُورَكَ في هذا العامِ وسأَزُورك في القَابِلِ -إنْ شاءَ الله-، لجازَ ذلك وكان فَصِيحًا، أمَّا الشَّهر فيُقال فيه: «الآتي».

وأمَّا قولُه ﷻ في سورة هود رقم (٩٨) حكايةً عن فِرعون: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ فهوَ مِن «قَدَمَ» -بفَتْحِ الدَّالِ في الماضي، وضَمِّها في المضارع-، بمَعْنى: يَتقدَّمُهم؛ يَسيرُ أَمامَهم إلى جهنَّم حتَّى يُورِدَهم النَّار؛ أي: يُدخِلُهم إيَّاها. وشُبِّهَتِ النَّارُ بالمَورِدِ وهو الماءُ الَّذي يُقصَدُ للشُّربِ والاسْتِقاءِ، أَي: أَخذُ الماءِ والتَّزوُّدِ منه، فعبَّر الكِتَابُ العزيزُ بـ«أَوْرَد»، وأَمَّا: «قَدِمَ» المسافِرُ؛ فهو بكَسْرِ الدَّالِ في الماضي وفَتْحها في المضارعِ، كما أشارَ إليه صاحِبُ «القاموس» بقوله: «كعَلِمَ».

(٥٥) ومِن ذلك قولهم: «جَلسةُ الأَمْس»

يَعنون بذلك الجَلسةَ الَّتي وَقعَتْ في نهارِ اليومِ الَّذي قبل يَومِك الَّذي أنتَ فيه، وهذا خطَأٌ سببُه الجَهْلُ باللُّغة، وعدَمُ التَّفريقِ بين مَعنى «الأمسِ» بالألِفِ واللَّام و«أَمْسِ» بدونهما، وبين اللَّفظين بَوْنٌ بعيدٌ تَضِلُّ فيه القَطَا، فإنَّه إذا جاءَ بالألف واللام معناه: الزَّمان الَّذي قبْلَ زمانِك دون تَعيين يومٍ قريبٍ أو بَعيد، وأمَّا «أَمْسِ» بدون الأَلِف واللَّام فمَعناه: نهارُ اليومِ الَّذي قَبْلَ يومِك، أمَّا اللَّيلةُ

---

(١) (١٤٨١).

الَّتي قَبْلَ يومِكَ فتُسمَّى: «البَارِحَة».

وأكثرُ الكُتَّابِ لا يُميِّزون بين «أَمْسِ» و«البَارِحَة»، فيَظُنُّونهما سواءً، قال سُليمان بن عمر الملقَّبُ بالجَمَل في «حاشيتِه على تفسير الجلالَين»(١) عند قوله -تعالى- رقم (٢٤) من سورة يونس: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ ما نصُّه: قولُه ﴿بِٱلْأَمْسِ﴾ المرادُ به الزَّمنُ الماضي لا خُصوصُ اليومِ الَّذي قبْلَ يومِك، وأمَّا «أَمْسِ» الَّذي هو اسمٌ لنهارِ اليومِ الَّذي قبْلَ يومِك الَّذي أَنت فيه، ففيه لُغَتان للعربِ: لغةُ الحجازِ ولغَةُ تميمٍ، أَمَّا أهلُ الحجازِ فهو مَبْنيٌّ عندَهم على الكَسْرِ في حالِ الرَّفْعِ والنَّصبِ والجَرِّ، تَقول: مَضَى أَمْسِ. بِكَسْر السِّين، فهو فاعِلٌ مَبنيٌّ على الكَسْرِ في محلِّ رَفْع. وتَقول في النَّصب: فعَلْتُ ذلك أَمْسِ. فأَمْسِ ظَرفٌ مَبنيٌّ على الكَسْرِ في مَحلِّ نَصْب. وتَقول: ما رأَيتُه مُذْ أَمْسِ. فـ «مُذْ»: حرفُ جرٍّ، وأَمْسِ: مبنيٌّ على الكَسْرِ في مَحلِّ جرٍّ. وفي كلِّ هذه الأحوالِ تُكسَرُ السِّين مِن «أَمْسِ» بدون تَنْوين.

أمَّا لُغَةُ تميم فإنَّهم يَجرُّونَه على إعرابِ مَا لا يَنصرِف، تقول على لغتِهم: «مَضَى أَمْسُ» بالرَّفع بدون تنوينٍ، فـ «أَمْسُ» فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعِه الضَّمَّة الظَّاهرة في آخره. وتقول في النَّصب: «فعَلْتُ ذلك أَمْسَ» بدون تَنوينٍ، فـ «أَمْسَ» ظرفُ زمانٍ منصوبٌ وعلامَةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرة في آخره. وتقول في حالِ الجرِّ: «ما رَأيتُه مُذْ أَمْسَ» فـ «مُذْ» حرف جرٍّ، و«أمْسَ» مجرورٌ وعلامة جرِّه الفتحةُ الظَّاهرة في آخرِه لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، وعلى هذه اللُّغة قول الشَّاعر(٢):

---

(١) «الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية» (٣/ ٣٥٠).

(٢) «الرجز» لغيلان بن حريث الربعي. انظر: «شرح شواهد الإيضاح» (٥٩٨)، «الكتاب» (٣/ ٤٥) و(٣/ ٢٨٥).

=

لَقَــدْ رَأَيْــتُ عَجَبًــا مُــذْ أَمْسَــا   عَجَــائِزًا مِثْــلَ السَّــعالي خَمْسَــا
يَــأْكُلْنَ مَــا فِي رَحْلِهِــنَّ هَمْسَــا   لَا تَـــرَكَ اللهُ لَهُـــنَّ ضِرْسَـــا

فقَولُه: «مُذْ أَمْسَ» الأَلِفُ زائدةٌ لإطلاقِ القَافية، و«أَمْسَ» مجرورٌ وعلامةُ جرِّه الفتحَةُ النَّائبة عن الكسرةِ لأَنَّه اسمٌ لا يَنصرف، و«السَّعالي» جمعُ سِعْلاةٍ، قال صاحبُ «القَاموس»[1]: «السِّعْلاةُ والسِّعْلاءُ، بكسر السِّين فيهما: الغُولُ، أو ساحِرَةُ الجنِّ..»، وتُشبَّهُ المرأة العجوزُ عند إرادةِ ذمِّها بالسِّعلاةِ، قال الشَّاعر[2]:

= وبلا نسبة في «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٥٩٦)، «الخصائص» (٢/ ٦٢)، «الدرر» (٦/ ٢٤٣)، «لسان العرب» (١/ ٥٦٩)، «الهمع» (١/ ٢٠٩) و(٢/ ١٥٧).
وانظر: «نوادر أبي زيد» (٥٧، ٢٥٧)، «الجمل» المنسوب للخليل (٢٩١) أو (١٨٢)، «شرح الجمل» (٢/ ٤٠١)، «أوضح المسالك» (٤/ ١٣٢)، «خزانة الأدب» (٧/ ١٦٧).
وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٧/ ١٧٣): «وقال ابن المستوفى: وجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحوٍ قديم للعجاج بن أبي رؤبة، وأراه بعيدًا من نمطه».

(١) (١٣١١) مادة (سعل).

(٢) هذا البيت من قول عِلْباء بن أَرْقَم وروايته:

يَــا قَـــبَّحَ اللهُ بَنِـــي السِّـــعلاةِ   عَمْـرو بـنَ يَرْبُـوع شِـرارَ النَّـاتِ
لـيسُـوا أَعِفَّـاءَ ولا أَكْـياتِ

ولم أجد فيه رواية بـ«زيد بن عمرو مِن» كما هو في الأصل.
انظر: «لسان العرب» (٢/ ١٠١) مادة (س ي ن)، وبلا نسبة (٦/ ١١) مادة (أ ن س)، «نوادر أبي زيد» (١٠٤)، «الإنصاف» (١/ ١١٩)، «جمهرة اللغة» (٨٤٢)، «الحيوان» (١/ ١٨٧) و(٦/ ١٦١)، «الخصائص» (٢/ ٥٣)، «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٥٥)، «سمط اللآلي» (٧٠٣)، «شرح شافية ابن الحاجب» (٣/ ٢٢١)، «شرح المفصل» (١٠/ ٣٦، ٤١)، «الصاحبي في فقه اللغة» (١٠٩)، «الممتع في التصريف» (١/ ٣٨٩)، «نوادر أبي زيد» (١٤٧)، «المخصص» (٣/ ٢٦) و(١٣/ ٢٨٣).

يـــا قَـــبَّحَ اللهُ بَنـــي السِّـــعْلاةِ زيـد بـن عمـرو مِـن شِـرارِ النَّـاتِ

قالَه يهجو بني زيدِ بن عَمْرو وشبَّه أمَّهم العجوزَ بالسِّعْلاةِ. وقولُه في آخر البيت: «مِن شرارِ النَّات» يعني: مِن شرارِ النَّاسِ بإبدالِ السِّينِ تاءً.

وقال أَبو حيَّان في «تفسيره» المسمَّى بـ «البحر»[1] (المجلَّد الخامس) صفحة (١٤٤) في تفسير الآية المتقدِّمة ما نصُّه: وقوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] مبالغةٌ في التَّلَفِ والهَلاكِ حتَّى كأَنَّها لم تُوجَدْ قَبْلُ، ولم يقُمْ بالأَرْضِ بهجَةُ خُضْرةٍ نَضِرَةٍ تَسُرُّ أهلَها، وهو مِن «غَنِيَ» بِكَذا؛ أقامَ به، قال الزَّمخشريُّ[2]: و«الأَمْس» مَثَلٌ في الوَقْتِ كأنَّه قِيل: كأَنْ لم تَغْنَ آنِفًا. اهـ

وليس «الأَمس» عبارَةً عن مُطلَقِ الوَقْتِ ولا هُو مرادِفٌ لقولِه: «آنفًا»؛ لأنَّ آنفًا معناه السَّاعة، والمعنى: كأَنْ لم يَكُنْ لها وُجودٌ فيما مَضَى مِن الزَّمان». انتهى كلام أبي حيَّان.

وهو واضحٌ في أنَّ «الأمس» تَدلُّ على الزَّمان الماضي قبلَ النُّطق بها مِن غيرِ تَعيينٍ ليوم بعينِه، وقد خطَّأَ أبو حيَّان الزَّمخشريَّ في التَّعبير عن ذلك الوقتِ الماضي بقوله: «آنفًا»؛ لأنَّ مَضى آنفًا: وَقتٌ قريبٌ جدًّا مِن وَقتِ النُّطقِ، فلذلك عبَّروا عنه بالسَّاعة؛ أي: في هذه السَّاعة وهذا اللَّفظ بمعناه الَّذي أشار إليه أبو حيَّان موجودٌ في سورة القِتال رقم (١٦)، قال -تعالى-: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾.

معناه: ومِن المنافقين مَن يَستمِعُ إليك يا محمَّد وأنت تحدِّث النَّاس، حتَّى

---

(١) (٦/ ٣٩).

(٢) في «الكشاف» (٢/ ٣٤١).

إذا خرجوا مِن عندك قال المنافقون للمؤمنين الَّذين آتاهم اللّهُ العلْمَ بكتابِه وسنَّةِ رسولِه: ماذا قال محمَّدٌ آنفًا؟ أي: في هذه السَّاعة حين كنَّا عندَه.

ولقَد صدَقَ أبو حيَّان في تخطئةِ الزَّمخشريِّ؛ فإنَّ الأَمْسِ تدلُّ على وقتٍ مِن الزَّمان الماضي غيرَ معيَّن.

وقال الإمامُ ابن جرير الطَّبَريُّ في «تفسيره»(١) (الجزء الحادي عشر) الصفحة (٧٢) ما نصُّه: قوله: ﴿أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤] يقول: جاء الأرضَ أمرُنا -يعني: قضاؤُنا- بهلاك ما عليها مِن النَّباتِ، إمَّا ليلًا وإمَّا نهارًا ﴿فَجَعَلۡنَٰهَا﴾ يقول: فجعلنا ما عليها ﴿حَصِيدًا﴾ يعني: مَقطوعًا مَقلوعًا مِن أصوله، وإنَّما هي «محصودةٌ» صُرِفَت إلى «حَصيد» ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ﴾ يقول: كأَنْ لم تكن تلك الزُّروعُ والنَّباتُ على ظهرِ الأرضِ، نابتةً قائمةً على الأرضِ قبلَ ذلك بالأمسِ، وأصلُه مِن «غَنِي» بكسر النون، فلان بمكانِ كذا يَغْنَى -بفتح النُّون- به إذا أَقام به، كما قال النَّابغةُ الذُّبْيانيُّ(٢):

غَنِيَتْ بِذَلِكَ إِذْ هُمُ لَكَ جِيرَةٌ   مِنْهَا بِعَطْفِ رِسَالَةٍ وَتَوَدُّدِ

يقولُ: فكذلك يأتي الفناءُ على ما تتباهَون بهِ مِن دُنياكم وزَخارِفِها، فيُفنيها

---

(١) (١٢/ ١٥٠ - ١٥١ ط هجر)، وفي الأصل: «تفسير».

(٢) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» (٤٧ ط دار القلم، شرح عمر الطباع و٧٨ شرح عباس عبدالساتر)، «أشعار الشعراء الستة الجاهليين، اختيارات من الشعر الجاهلي، اختيار أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بـ(الأعلم الشنتمري) (ت٤٧٦)» (١/ ١٨٦)، «النابغة الذبياني شاعر المدح والاعتذار» (٢٤٤) إعداد د. علي نجيب عطوي.

ويهلكَها كما[١] أَهلكَ أَمْرُنا وقَضاؤُنا نباتَ هذه الأرضِ بعدَ حُسْنها وبَهجتها، حتَّى صارت ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ﴾ كأَنْ لم يكُنْ قبْلَ ذلك نباتٌ على ظهرِها. انتهى ابن جرير.

وعبارةُ البَغويِّ[٢] والخازنِ[٣] موافقَةٌ لما نقَلْنا عن الإمام ابنِ جرير.

ثمَّ تأمَّلْت كلامَ النَّسفي في «تفسيرِه»[٤] فوجدْتُه قدِ اقتدى بالزَّمخْشري، فأخذ كلامَه بلَفْظه، وقد رأيتُ ما ردَّ به أبو حيَّان عليه.

وقال صاحبُ «المصباح»[٥] في «أَمْسِ»: اسْمُ عَلَمٍ عَلَى اليَومِ الَّذِي قَبْلَ يَومِك، وَيُستَعْمَلُ فِيما قَبْلَهُ مَجَازًا، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسرِ، وَبَنُو تَمِيمٍ تُعْرِبُهُ إعرابَ ما لا يَنصَرِفُ، فَتَقُولُ ذَهَبَ أَمْسُ بِمَا فِيهِ -بِالرَّفْعِ-، قَالَ الشَّاعِرُ[٦]:

لَقَــدْ رَأَيْــت عَجَبًــا مُــذْ أَمْسَــا ... عَجَــائِزًا مِثْــلَ السَّــعَالَى خَمْسَــا

انتهى كلام «المصباح».

وقال ابن هشامٍ في «القَطْر»[٧] ص (٢٠): «وأمَّا (أَمْسِ): إِذَا أَرَدْتَ به اليومَ الَّذي قبلَ يومِك؛ فأَهْلُ الحجازِ يَبْنونه على الكَسْر، فيقولون: مَضَى أَمْسِ،

(١) في الأصل: «كم»، وفي مطبوع الكتاب على الجادة.
(٢) (٤/ ١٢٨، ١٢٩).
(٣) (٢/ ٤٣٧).
(٤) (٢/ ١٦).
(٥) (١/ ٢٢).
(٦) سبق تخريجه.
(٧) «قطر الندى» (ص ١٥).

واعتكفْتُ أَمْسِ، ومَا رَأَيْتُه مُذْ أَمْسِ. بالكَسْرِ في الأَحوالِ الثَّلاثة.

قال الشَّاعر(١):

مَنَـعَ البَقَـاءَ تَقَلُّـبُ الشَّـمْسِ   وطُلوعُها مِـن حَيْـثُ لا تُمْسِـي
وطُلوعُهـا بَيضـاءَ صـافِيَةً   وَغُروبُهـا صَـفْراءَ كَـالوَرْسِ
اليـومَ أَعلَـمُ مَـا يَجـيءُ بِـهِ   وَمَضـى بفَصْـلِ قَضَـائِهِ أَمْـسِ

انتهى كلام ابن هشام.

ثمَّ ذكرَ بعدَ ما نقلْتُ عنه ما تقدَّم في كلام «المصباح» أنَّ بَني تميمٍ يُعرِبُونها إِعْرابَ مَا لا يَنصرِفُ، إلَّا أنَّه ذكرَ تَفصيلًا في ذلك لم أَرَ نَقْلَه، فراجِعْه إِنْ شِئْتَ. وقَد يَدخل الأَلِفُ واللَّام على «أَمْسِ» الَّذي يُرَادُ به نهارُ اليومِ الَّذي قبْلَ يومِكَ، الَّذي أنتَ فيه لضرورةِ الشِّعْر.

قال زُهَيرُ بنُ أَبي سَلْمى في «مُعَلَّقتِه»(٢):

---

(١) اختلف في نسبة هذه الأبيات: نسبها في «البيان والتبيين» لأَسقُف نجْران (٣/ ٣٤٣)، وكذا نسب في «الحيوان» (٣/ ٨٨)، ونُسب في «العقد الفريد» إلى عابد نجران (٢/ ١٢٢)، وفي «معجم المرزباني» إلى القمقام بن العباهل (٣٣٩) وهو تُبَّع الثاني أو الثالث ملك حضرموت واليمن، ونسبه في «معاهد التنصيص» (٢/ ١٢١) و«الصناعتين: الكتابة والشعر» إلى بعض ملوك اليمن (٢٠١ ط البابي الحلبي) أو (١٥٠ ط الآستانة) ولم يسمِّه، فإن كان كذلك، فهو تُبَّع الأقرن، انظر: «ربيع الأبرار ونصوص الأخيار» (١/ ١٠٧).
انظر: «لسان العرب» (٦/ ٩) مادة (أ م س)، «الشذور» (٩٨)، «الهمع» (١/ ٢٠٩)، «المقاصد النحوية» للعيني (٤/ ٣٧٣)، «زهر الآداب وثمرة الألباب» (٣/ ٨٢١)، وانظر خبرًا متعلقًا بالشعر في: «زهر الآداب» (٣/ ١٨٣) و«أمالي القالي» (٣/ ٢٩).
(٢) «معلقته» المشهورة، «خزانة الأدب» (٧/ ٥٠٦)، «عروس الأفراح في شرح تلخيص الاقتراح» (١/ ٥٨٢)، «الطراز لأسرار البلاغة في شرح تلخيص المفتاح» (١/ ٥٨٢)، =

وأَعْلَـمُ مَـا فِي اليَـوْمِ وَالأَمْـسِ قَبْلَـهُ وَلَكِنَّنِـي عَـنْ عِلْـمِ مـا فِي غَـدٍ عَـمِ

وَمِن استعمالِ «الأَمْسِ» بمعنى الزَّمان الماضي قولُ بعضِ المحْدَثين:

إِنَّ الوُجُوهَ الَّتي قَـدْ كُنْـتَ تَعْرِفُهَـا بِالأَمْسِ كَانُوا هُنَا وَاليَوْمَ قَـدْ رَحَلُـوا

يعني أَنَّ الأحبَّةَ كانوا هنا فيما مَضى مِن الزَّمان، واليوم لا يوجَدونَ[1]، وخيرُ مَا يُحتَجُّ به في هذا المقامِ قولُ الله -تعالى- المتقدِّمُ ذِكْرُه في سورةِ يونس [٢٤]: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾، ولا يصحُّ بوجْهٍ أَنْ يُرادَ بهِ: كَأَنْ لم يكُنْ قبْلَ يومٍ واحدٍ؛ كما رأَيْتَ نصوصَ الأئمَّةِ في ذلك.

إذا تقرَّرَ هذا؛ فاعْلَم أنَّ صاحبَ «لسانِ العرب»[2] وصاحب «القاموس»[3] ذَكَرا كَلامًا مُفصَّلًا في أحكامِ «أَمْس» اللَّفظيَّة، ولم يُحقِّقا مَعناه إذا كان بالألفِ واللَّامِ وإِذَا كان بدونها.

وإذا أُريد بـ «أَمْس»: يومٌ مِن الأيَّامِ الماضيةِ؛ فإنَّه يُعرَبُ ويُنوَّنُ. تَقول: لم يقَعْ ذلك في أيِّ أَمسٍ مِن الأُموسِ. أَيْ: لم يقَعْ هذا الأَمْرُ في أيِّ يومٍ مِن الأيَّامِ الماضِيَة.

ومِن ذلك تعلَمُ أنَّ «أَمْسِ» إِذا كان نكرةً يُجْمَعُ على «أُمُوس» في جمعِ الكَثْرة، و«آمُس» بضَمِّ الميمِ، كـ «فَلْس وأَفْلُس» في جمْعِ القِلَّة، ويَظْهَرُ لي أنَّ

= «الدر الفريد» (١/ ٢٨٦) و(١٠/ ١٠٦)، «تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر» (١/ ١٨٧)، «شرح القصائد العشر» (١/ ٢٢٤)، «الصناعتين» (١/ ٤٤٥).

(١) في الأصل: «يجدون»! وعلى الصواب في مطبوع الكتاب.

(٢) (٦/ ٨، ١٠).

(٣) (ص ٦٨٣).

أداةَ التَّعريفِ تَدخلُ على «أَمْسِ» النَّكرة، ولا تَدخلُ على «أَمْسِ» إِذَا كانَتْ معرفةً إلَّا لِضَرورةِ الشِّعرِ كما تقدَّم مثالُه.

(٥٦) ومِن ذلك قولُهم في الشَّيءِ الَّذي هو في غايةِ الكمالِ أو الجمالِ: «مُمْتاز»

وهو مأخوذٌ مِن اللُّغةِ الأَجنبيَّة؛ لأنَّ العربَ لا تقولُ في الاستحسانِ والتَّفوُّق «ممتاز» بل تقول: «حَسَن»، «جَميلٌ جدًّا»، «فَائِق»، «بَلَغَ الغايَةَ في الكَمال»، ونحْوُ ذلك. أمَّا «المُمْتاز» فهُوَ الَّذي يتميَّزُ عن غيرِه؛ قال -تعالى- في سورة يس رقم [٥٩]: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾. جاء في «تفسير الجلالين»[١] في هذه الآيةِ ما نصُّه: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨] ﴿سَلَٰمٞ﴾ مُبتدَأٌ، ﴿قَوۡلٗا﴾ أي: بالقَولِ؛ خَبرُه. ﴿مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ بهم. أَي: يَقولُ لهم: سَلَامٌ عَلَيكُم. ﴿وَ﴾ يقولُ ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] أي: انفردوا عنِ المؤمنين عندَ اختلاطِهم بهم. اهـ.

قال محمَّد تَقيُّ الدِّينِ: في إعرابِ قوله -تعالى- ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ وجوهٌ:

أحدُها: مَا ذكرَه، وأَحسَنُ منه أَنْ يُقالَ: ﴿سَلَٰمٞ﴾ مُبتدَأٌ، وَسوَّغَ الابتداءُ بالنَّكرةِ أمورٌ، مِنها: العُمومُ. و﴿قَوۡلٗا﴾: مَفعولٌ مُطلَقٌ لِفِعْلٍ مُقدَّرٍ تقديرُه: سَلامٌ يُقالُ لهم قولًا. والجُمْلَةُ الفِعْليَّةُ في مَحلِّ رَفْعِ خبرِ المُبتدَأ.

أمَّا المعنى؛ فهو أنَّ اللهَ ﷻ يَقولُ لِلمؤمنين السُّعداءِ: سَلامٌ عَلَيكم، تَكريمًا لهم وهُم في دارِ كرامتِه. ويُقالُ لِلْمُجرمِين الكافرين والمنافِقين: امْتازُوا اليومَ أَيُّها المُجرمون، انْفَرِدوا وتَميَّزوا عنِ المؤمنين لِتَنالوا العَذَابَ المُهين، فالمجرمون

---

(١) (ص ٥٨٤).

مُمتازون عن المؤمنين، وليسَ ذلك مِن المَدْحِ في شَيءٍ، فقَد يَتميَّزُ الإِنسانُ أو الشَّيءُ عن غيرِه بالحُسْنِ أو القُبْح، أو السَّعادةِ أو الشَّقاء.

فإِطلاقُ «ممتاز» للاستحسانِ؛ مِن غَزْوِ اللُّغاتِ الأوربِّيَّة لِلُغةِ القُرآن، نَسأل اللهَ أنْ يأخذَ بيدِها ويَرُدَّ لها شَبابَها وجَمالَها. وقال صاحبُ «القاموس»[1]: «وتميَّزَ القَوْمُ وَامْتازوا: صَارُوا في ناحِيَة. وفي التَّنزيل العزيز: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] أي: تميَّزوا، وقِيل: انْفَرِدوا عنِ المُؤمِنين».

(٥٧) ومِن الأَخطاءِ الشَّائِعَة عندَ المُذيعين وَالمُعلِّمين -إلَّا قَليلًا منهم- كَسْرُ الجِيم مِن «جُدَّة» وهي بضَمِّ الجيم

مدينةٌ مَعروفة على ساحلِ البَحْر الأَحْمر، وهي فَرضةُ مكَّةَ -شرَّفَها اللهُ-، قال صاحبُ «القَاموس»[2]: «والجُدُّ بالضَّمِّ ساحلُ البَحر بمَكَّة، كالجدَّة، وجُدَّة: مَوضعٌ بعينِه منه». اهـ

نفهَم منه أَنَّ الجُدَّ بضَمِّ الجيمِ، والجُدَّة بالضَّمِّ -أيضًا- اسمٌ لساحِلِ البَحْر، بِقُرْبِ مكَّة. وجُدَّة: مَوضِعٌ بعينِه مِن ذلك السَّاحل وهذه.

قال محمَّد تَقي الدِّين: وهذه الكلمَةُ مِن مُثلَّثات اللُّغة العربيَّة الَّتي هي بحْرٌ زاخِرٌ بالألفاظِ والمعاني، والمُراد بالكلمةِ المثلَّثةِ: هي الَّتي يتغيَّرُ معناها بِتغيُّرِ حركةِ الحَرْفِ الأَوَّل منها، فيكونُ لها إذا فُتِحَ الحَرْفُ الأَوَّلُ فيها مَعْنىً، وإِذَا ضُمَّ يكونُ لها معنىً ثانٍ، وإِذا كُسِرَ يكونُ لها مَعْنىً ثالثٌ. فالجَدَّةُ بفَتْح الجيم: أمُّ الأَبِ وأُمُّ الأُمِّ. والجُدَّةُ -بضَمِّ الجيم-: ساحِلُ البَحر بقُرْبِ مكَّةَ، والجِدَّةُ بكَسْر

---

(١) هذا الكلام في «لسان العرب» (٥/ ٤١٢) وليس في «القاموس».
(٢) (ص ٣٤٦).

الجِيم: ضِدُّ البِلَى والقِدَم. وفي لغةِ القُرآنِ مِن هذهِ المثلَّثاتِ شَيءٌ كثيرٌ خَصَّه بالتَّأليف إمامُ النَّحْوِ قُطْرُب، فنظَمَ قصيدَةً ضمَّنَها كَثيرًا مِن المُثلَّثاتِ؛ مِنها قولُه[1]:

الغَمْــــــرُ مـــــاءٌ غَـــــزُرَا   والغِمْـــــرُ حِقْـــــدٌ سُـــــتِرَا

وَالغُمْـــــرُ ذُو جَهْـــــلٍ سَـــــرَى   مِـــــنْ عُجْـــــمٍ أَوْ عَـــــرَبِ

أَفادَ بِذلك أَنَّ «الغَمْرَ» بِفَتْحِ الغَيْن هُوَ الماءُ الكَثير، و«الغِمْرُ» بِكَسْرِها هُوَ الحِقْدُ الكَامِنُ في الصَّدْر، و«الغُمْرُ» بضَمِّ الغَيْنِ هو الجَاهِلُ الَّذي لا يُميِّزُ بين الحَقِّ والباطِلِ والحالي والعَاطِل. وهكذا كُلُّ أبياتِ هذهِ القَصِيدة.

ويُوجَدُ كتابٌ أوسَعُ مِن ذلك وأشمَلُ للمُثَلَّثات، وهو «مُثلَّثاتُ العَرَب» لِبَعْضِ المُتأخِّرين، واسمُه حَسَن قويدِر.

وإلى الجُزء التَّالي -بحَوْلِ اللهِ وقوَّتِه-.

المدينة النَّبويَّة

الدكتور محمَّد تقيُّ الدِّين الهلاليُّ

(١) «مثلث قطرب» (١٤).

تقويم اللسانين

الحلقة الحادية عشرة(١)

(٥٨) ومِن الأَخطاءِ الشَّائعةِ في هذا الزَّمنِ في الإذاعةِ وعلى أَلْسنةِ النَّاس: استعمالُ «التَّصليحِ» في مَعنى «الإِصلاحِ»

ولم نَجِدْ ذلك في كتُبِ اللُّغة، ولَا في القُرآنِ الكريمِ الَّذي هو أَساسُ اللُّغةِ العربيَّة. أمَّا القرآنُ فقد قال -تعالى- في سورة النِّساء [١١٤]: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾، وقال -تعالى- في سورة الحُجُرات [١٠]: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، وهو كثيرٌ في القُرآن، وكلُّه مِن «أَصْلَح».

وأَمَّا كتُبُ اللُّغة؛ فقَد قال صاحبُ «القاموس»(٢): ««الصَّلاحُ»: ضِدُّ الفَسادِ كـ «الصُّلوح»، صَلَحَ كمَنَعَ وكَرُمَ وهو صِلْحٌ بالكسر وصالِحٌ وصَليحٌ. وأَصْلَحَه: ضِدُّ أَفْسَدَه». اهـ

(٥٩) ومِن العباراتِ المَأخوذةِ مِن اللُّغاتِ الأَجنبيَّةِ (الأُوربِّيَّةِ): التَّعبيرُ عن علماءِ الدِّين بـ(رجالِ الدِّين)

وهو تَعبيرٌ ظاهِرُ الفسادِ؛ لأَنَّ كُلَّ مَن كان لَهُ دينٌ يَدِينُ بهِ، سواءٌ أَكان مِن

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الرابعة عشرة، العدد العاشر، ذو الحجة ١٣٩١هـ- يناير ١٩٧٢م، (ص ٥٦-٥٩).

(٢) (٢٩٣).

العلماءِ بالدِّين أَمْ لم يكُنْ منهم فهُوَ مِن رجالِ الدِّين، ورِجالُ الدِّين عندَ النَّصارَى هُم أصحابُ الرُّتَب الدِّينيَّة، وهي مُتفاوِتةٌ عندَهم كَتَفاوُتِ رُتَبِ قُوَّادِ الجيش، فكما أَنَّ رُتَبَ قادةِ الجيشِ تَبْتدِئُ مِن مُلازِمٍ وتَنْتَهي في رُتْبةِ مُشير، فكذَلك رُتَبُ رجالِ الدِّين عندَ طوائفِ النَّصارى، فعِنْد الكاثوليكيِّين: تَبتدِئُ مِن أَدْنى قَسِّيس يجوزُ لَهُ أَنْ يَؤُمَّ النَّاس في كَنيسة، وتَنْتهي في رُتبةِ البَابَا، وعند البُروتِسْتانتيِّين الَّذين لا يُؤمنون بالبابا لهم رُتَبٌ مَعلومَةٌ عندَهم، أمَّا الإسلامُ فليسَ فيه رهبانيَّةٌ ولا رُتَبٌ دينيَّة، ولكن يَنقسِم المسلمون إلى علماءَ بالكِتابِ والسُّنَّة وعُلومِهما، تَرجِعُ إليهمُ العامَّة في الاستفتاءِ والقَضاءِ وإمامةِ الصَّلاة، وليسَ في الإسلامِ رُتَبٌ دينيَّةٌ ولا بابَويَّةٌ ولا رَهبانيَّةٌ، ولا مَجْمَعٌ يمنَحُ الرُّتبَ الدِّينيَّة ويَسلبُها.

فالصَّوابُ إذن: التَّعبيرُ بعلماءِ الدِّين، قال -تعالى- في سورةِ المجادلة [١١]: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ﴾.

(٦٠) ومِن الأَخطاءِ الشَّائعةِ الَّتي يَأسَفُ لها مَن كان عندَه أدنى شَيءٍ مِن محبَّة اللُّغةِ العربيَّةِ، والغَيرةِ عليها: جَمْعهم «المُدير» -وهو الَّذي يُدير شُؤونَ مَصلحَةٍ مِن مَصالحِ الدَّولةِ- على «مُدَراء»

تَوهُّمًا منهم أنَّه مِن باب «فَعِيل» -بِفَتح الفَاءِ وكَسْر العَين- الَّذي يُجمَعُ على «فُعَلاء» -بضَمِّ الفاءِ وفتْحِ العَين- كـ «حَكِيم» و«حُكَماء»، و«كَرِيم» و«كُرَماء»، و«بَخِيل» و«بُخَلاء»، وبينهما بَوْنٌ شَاسِعٌ، لا يَلْتَبِسُ أَحَدُهما بالآخَرِ إلَّا على مَن ليسَ له مِن عِلْمِ اللُّغةِ العَربيَّةِ أَدْنى نَصيب، فإنَّ «المُدِير» وَزنُه «مُفْعِل» مِن «أَدارَ، يُديرُ» الرُّباعيُّ.

فالصَّوابُ جَمْعُه جَمْعَ مُذكَّرٍ سالمٍ على «مُدِيرين»، كـ «مُقِيم» -مِن «أَقَامَ»- يُجْمَعُ على «مُقِيمين». قال اللهُ -تعالى- في سورةِ الحَجِّ رقم [٣٤-٣٥] بعدَ قولِه

-تعالى-: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّـٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

قال ابنُ مالك في «الألفيَّة»:

ولـ «كَـرِيْمٍ» و«بَخِيـلٍ»: «فُعَـلَا» كَـذَا لِمَـا ضَـاهَاهُمَا قَـدْ جُعِـلَا
وَنَـابَ عَنْـهُ «أَفْعِـلَاءُ» فِي المُعَـلّ لَامًـا، وَمُضْـعَفٍ، وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلّْ

قال ابنُ عَقيل(١) في شرح هذَين البَيتين: «مِن أَمثلةِ جمعِ الكَثْرةِ «فُعَلَاء»، وهوَ مَقيسٌ في «فَعِيل» بمَعْنى «فَاعِل» صِفةٌ لمذَكَّرٍ عاقِلٍ غيرِ مُضاعَفٍ وَلَا مُعتَلٍّ، نَحْوُ: «ظَرِيف وَظُرَفاء»، و«كَرِيم وكُرَماء»، و«بَخِيل وبُخَلَاء»، وَأشارَ بِقَولِه: «كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا» إِلى ما شابَهَ «فَعِيلًا» في كَونِه دالًّا عَلَى مَعنًى وهو كالغريزةِ، يُجمَعُ على «فُعَلَاء»، نَحو: «عَاقِلٌ وَعُقَلَاء»، و«صَالِحٌ وَصُلَحَاء»، و«شَاعِرٌ وَشُعَرَاءُ»، وَينوبُ عَن «فُعَلاء» في المُضاعَفِ والمُعْتَلِّ «أَفْعِلَاءُ»، نَحْو: «شَدِيدٌ وَأَشِدَّاءُ» وَ«وَلِيٌّ وَأَوْلِياءُ»، وَقَد يَجِيءُ «أَفْعِلَاء» جمعًا(٢) لغيرِ مَا ذُكِر نَحو: «نَصِيبٌ وَأَنْصِباءُ» وَ«هَيِّنٌ وَأَهْوِنَاءُ»، والقِياسُ «نُصَبَاءُ» وَ«هُوَنَاءُ»».

توضيحٌ لكلامِ ابن عَقِيل:

رُبَّ قائل يقول: إنَّ كلامَ ابنِ عَقيل واضحٌ لا يَحتاج إلى تَوضيحٍ، وتَوضيحُ الوَاضحاتِ مِن الفَاضحاتِ.

فأَقولُ: عَلى رِسْلِك! إنِّي أُحبُّ أَنْ يستفيدَ مِن هذه المقالاتِ القُرَّاءُ كلُّهم أو أكثرُهم، وأنا أعلمُ أنَّ فيهم ضُعَفاءُ يَصعبُ عليهم أَنْ يَفهموا كلامَ ابنِ عَقيل فهمًا

(١) في «شرح الألفية» (٤/ ١٣٠).
(٢) في الأصل: «وَقَلَّ مَجِيءُ «أَفْعِلَاء» مَجِيءَ جمعًا»! وفي مطبوع الكتاب على الجادة.

تامًّا، ولذلك يدرَّسُ في الجامعاتِ والمعاهد، ولو كانَتْ قراءَتُه تكفي ما احتاجَ الطَّلبةُ إلى مدرِّسٍ يُوضِّحُه لهم، فأقول في توضيحِه:

فيه مسائلُ:

الأُولى: أنَّ هذا الجمْعَ وهو «فُعَلاء» وأَخوه «أَفْعِلَاء» مِن جموعِ الكَثْرة، وقد تَقدَّم ذِكْرُ جموعِ القِلَّةِ في هذا البابِ مِن كلامِ ابنِ مَالك و«شرحِه» لابنِ عَقِيل وهي أَرْبعة.

الثَّانية: أَنَّ كلَّ «فَعِيل» بمَعْنى «فَاعل» احترزَ به مِن «فَعِيل» بمَعْنى «مَفْعول»، كـ«قَتيل» بمَعْنى «مَقْتول»، و«جَرِيح» بمَعْنى «مَجْروح»، و«كَحِيل» بمَعْنى «مَكْحول»، و«كَسِير» بمَعْنى «مَكْسُور»؛ فَقَد تقدَّم ذِكْرُ جمعِها، فـ «بَخِيل» إِذَا وُصِفَ بِهِ شَخصٌ فهو فَاعِلُ البُخْل وهو المتَّصفُ به، و«كَرِيم» وهو فاعِلُ الكَرمِ المتَّصفِ به، وهكذا يُقال في «ظَرِيف» و«شَرِيف» و«عَظِيم»، ومَا أَشْبهَ ذلك.

الثَّالِثة: احترزَ بقولِه: «صِفَة» مِن «فَعِيل» اسمًا؛ كـ «قَضِيب» فَلا يُجمَعُ على «فُعَلاء». واحترَزَ بقولِه: «مُذكَّر»[١] كـ «شَرِيفة» المؤنَّث، فإنَّه يُجمَعُ على «شَرائف» و«شَرِيفات». واحترَزَ بقوله: «عاقِل» مِن «فَعِيل» صِفَةً لِغيرِ العَاقِل، كـ «مَكانٌ فَسِيحٌ» أي: مُتَّسعٌ، فَلا يُجمَعُ على «فُعَلَاء»، بَلْ يُجمَعُ على «فُسُح» بضمَّتَين. واحترزَ بقوله: «بمعنى فاعِل» مِن «فَعِيل» بمَعنى «مَفعول»؛ كـ «قَتِيل»، وقد تقدَّمتِ الإشارَةُ إليه. واحترزَ بقولِه: «غَيْرُ مُضاعَفٍ» مِن المُضاعَفِ، كـ «شَديد» و«خَلِيل»، فَإِنَّهما يُجمعَان على «أَفْعلاء» -كَما سَيأتي قَرِيبًا-. واحتَرزَ بقَولِه: «غَير مُعتَلِّ اللَّام» مِن مُعتَلِّ الآخرِ، كـ«وَليّ» و«غَنِيّ» فإنَّهما يُجمَعان على «أَفْعِلَاء».

---

(١) في الأصل: «مؤنث»! وفي مطبوع الكتاب على الجادة.

الرَّابعة: أَنَّ ما شابَه «فَعِيلًا» المذكورَ في معناه، وإِنْ خالفَه في لفظِه، يُجمَعُ كذلك على «فُعَلَاء» إِذَا كان دَالًّا على مَعنى هو كالغريزة؛ أي: لازمٍ لمن اتَّصف به لا يَنفكُّ عنه، كـ «عاقل وعُقَلاء»، و«صَالِح وصُلَحاء»، ومَا أشبهَ ذلك. فـ «عَاقِل» و«صَالِح» يُشبهان «بَخِيلًا» و«كَرِيمًا» في المعنى، لأنَّهما يَدلَّان على صفةٍ لازمةٍ للمَوْصوف. بخلافِ «آكِل» و«ضَارِب» فإنَّهما صِفتان لا تُلازِمان الموصُوفَ، وإنَّما يُتَّصَفُ بهما في بعض الأَحيان.

الخامِسَة: إِذَا كان «فَعِيل» مُضاعَفًا، أَعني: أَنَّ عَيْنَه وَلامَه حَرْفٌ واحِدٌ مُتكرِّرٌ، كـ «شَديد» و«خَليل» و«جَليل»، فإنَّه يَنوب عن «فُعَلاء» أَخوه «أَفْعِلَاء»، فتَقول: «أَخِلَّاء» وَ«أَشِدَّاء» و«أَجِلَّاء»، وكذلك إِذَا كان مُعْتَلَّ اللَّام، كـ «وَليّ» و«غَنِيّ» و«سَخِيّ»، فإنَّه يُجمَعُ على «أَفعِلَاء»، كـ «أَوْلياء» و«أَغْنياء» و«أَسْخِياء».

السَّادسة: جاءَ جَمْعُ «فَعِيل» على «أَفْعِلَاء» لِغَيرِ مَا ذُكِر بقِلَّةٍ فيما لم توجَدْ فيه الشُّروطُ المتقدِّمةُ، كـ «نَصِيب» و«أَنْصِبَة»، فإِنَّ «نَصِيبًا» اسمٌ وليسَ بصفةٍ. و«هَيِّن» و«أَهْوِنَة» فإنَّه ليسَ «فَعِيلًا» وهو صِفةٌ ليسَتْ خاصَّةً بالعُقَلاء.

(٦١) ومِن المصائبِ -الَّتي جاءَ بها الاستعمارُ- الأجنبيةِ: لفظُ «العَمَلِيَّة»

استعمَلُوها أَوَّلًا في الجراحاتِ الطِّبِّيَّة، فأَخذوا يَقولون: فلان أُدْخِلَ المستشفى فأُجرِيت له عمليَّةٌ جِراحيَّة، ثمَّ توسَّعوا فيها فصاروا يُعبِّرون بها عن كثيرٍ مِن الأَعمالِ فيَقولون عمليَّةُ التَّفتيش، وعمليَّة إِنزال البَضائع مِن الباخرة، فيُقحمونها قَبْلَ مصدَرٍ يدلُّ على المعنى المطلوبِ، فتكونُ عَبثًا وَتكثيرًا للكلامِ بلا فائدة، وهذا الاستعمالُ مأخوذٌ مِن اللُّغات الأجنبيَّة، ترجمَ بها جهَّالُ

المترجمين كلمةً بالفرنسيَّة (Opération) وبالإنكليزيَّة «ميشن»[(١)] ولم تستعملها العربُ ولا مَن جاء بعدَهم مِن الكُتَّابِ والشُّعراء والمؤلِّفين. فاستعمالها يخدِشُ وَجْهَ اللُّغة العربيَّة ويَشينُها. فينبغي للأديبِ الذي يحافظُ على جمالِ لغةِ القُرآنِ وفصاحتِها أَلَّا يَستعمِلَها في إنشائِه، فإنْ كان وَلا بُدَّ فَلْيَقُلْ: عِلاجٌ جِراحِيٌّ أو عَملٌ جِراحِيٌّ، أمَّا عمليَّةُ التَّفتيش أو عمليَّةُ إنزالِ البَضائعِ مِن الباخرة، ففي مثلِ ذلك يحذفُها ويعبِّرُ بالتَّفتيشِ أو إنزالِ البَضائع بدون ذكْرِ العمليَّة، وبالله التوفيق.

(٦٢) ومِن الكلماتِ الدَّخيلةِ الَّتي جاء بها هذا العَصر: «التَّبسيط»

يُقال: شرحَ الكِتابَ شَرْحًا مُبسَّطًا. ويُقال: يجبُ تَبسِيطُ كتبِ النَّحو. يُريدون بذلك: التَّسهيل، أُخِذَ ذلك مِن لَفْظِ «بسيط»، وقَد تقدَّم انتقادُ استعمالِه في نَقْد استعمالِ البساطةِ للتَّعبير عن السُّهولةِ في النَّقد الثَّاني عشر (١٢) من «تقويم اللِّسانين»[(٢)].

وهذا -أيضًا- ممَّا أُخِذ مِن اللُّغاتِ الأجنبيَّة بلا عِلْمٍ ولا هُدًى، قال صاحب «القاموس المحيط»[(٣)]: «بَسَطَه نَشَرَه، كبَسَّطَه بالتشديد». اهـ.

فَالبَسْطُ والتَّبسِيطُ مَعناهما: التَّوسيعُ والنَّشر، قال الله -تعالى- في سورةِ الشُّورى [٢٧]: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾.

وقال -تعالى- في سورة القصص (رقم ٧٩) في قصَّة قارون لمَّا رآه الَّذين

---

(١) في الأصل: «بيشن».

(٢) (ص٥٠).

(٣) (٨٥٠)، وسقطت منه «بالتشديد».

يُريدون الحياةَ الدُّنيا وزِينتَها حين خرجَ عليهم بزِينتِه وأموالِه: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [القصص: ٧٩]؛ فردَّ عليهم الَّذين أُوتوا العلمَ والإيمانَ بقولهم: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [القصص: ٨٠] ممَّا أُوتي قارونُ مِن بَهْجةِ الحياةِ الدُّنيا وزينتِها، فلمَّا رأَوا ما حَلَّ به مِن الهلاكِ حين خسَف اللهُ به وبدارِه الأرضَ، نَدِموا على ما فرطَ منهم، كما حَكى الله عنهم بقوله: ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

فقوله -سبحانه-: ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ أَي: يوسِّعُه لمن يشاءُ مِن عبادِه ﴿وَيَقْدِرُ﴾ أي: يُضيِّقُه على مَن يشاءُ مِن عبادِه.

وقولُهم شيءٌ بسيطٌ هو ترجمَةٌ للكلمةِ الأجنبيَّة (Simple) يُرادُ به: شيءٌ سَهْلٌ غيرُ مُركَّبٍ، غيرُ مُعقَّد، وأَخذوا منهم بِجهلِهم «بَسَّط -بتشديدِ السِّين- الشَّيءَ»؛ جَعَلَه بسيطًا، أَي: سَهلًا غَيْرَ مُعقَّد، قليلًا أو حَقيرًا، وكلُّ ذلك ضَلالٌ مُبين.

(٦٣) ومِن الأمثالِ العربيَّةِ قولُهم: «ليسَ الخَبرُ كالعِيان» بكسْرِ العين

ومعناه: لا يَستوي ما سمعْتَه وأُخْبِرْتَ بِهِ ومَا رأيتَه بِعَينك، وقَد نظَم هذا المعنى شاعرٌ فَقال(١):

يَـابْنَ الكِـرَامِ أَلَا تَـدْنُو فَتُبْصِـرَ مَـا   قَـدْ حَـدَّثُوكَ فَمَـا رَاءٍ كَمَـنْ سَـمِعَا

(١) لا يعرف قائله، فهو بلا نسبة.

انظر: «شرح شذور الذهب» (٣٩٨)، «منهج السالك» للأشموني (٣/ ٣٠٢، ٥٦٣)، «شرح التصريح» (٢/ ٢٣٩)، «شرح قطر الندى» (٧٤)، «المقاصد النحوية» (٤/ ٣٨٩)، «همع الهوامع» (٢/ ١٢)، «شرح ابن عقيل» (٤/ ٨) رقم الشاهد (٣٢٦).

فـ «العِيان» -بكَسْر العَين- هو المعاينَةُ والمشاهَدةُ؛ أَي: الرُّؤيَةُ بالعَيْن. وكثيرٌ مِن المتكلِّمين بالعربيَّة يَفتَحُ العينَ في «العِيَان» فتُعمَّى الكَلمةُ؛ أي: تفسُد. فإبصارُها في كَسْرِها وعَماها في فَتْحها. ومَن كان عِنْدَه عِلْمٌ بقواعدِ العربيَّة يدرِكُ ذلك؛ لأنَّ «العِيَانَ» بكَسْرِ العَينِ مَصدَرُ «عَايَنَ» ومثلُه «المُعايَنة»، كـ «قَاتَلَ قِتالًا ومُقاتلةً»، و«جَادَلَ جِدَالًا وَمُجَادَلَةً»، و«حَاسَبَهُ حِسَابًا وَمُحَاسَبَةً»، قالَ ابنُ مالك في «الألفيَّة»:

لـ «فَاعَلَ»: «الفِعَالُ» و«المُفَاعَلَهْ» وَغَيْــرُ مَــا مَــرَّ السَّــمَاعُ عَادَلَــهْ

(٦٤) ومِن الأَخطاءِ الشَّائعةِ بينَ المُذيعِين والقُرَّاء قولُهم: «كسِبَ فلانٌ المعركةَ أو السِّباقَ» بكَسْرِ سِين «كَسَبَ»

والصَّوابُ فَتحُها في الماضي وكَسرُها في المضارِع.

قال -تعالى- في سورة البقرة [١٣٤]: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ بفتح السِّين، وقال -تعالى- في سورة النِّساء [رقم ١١١]: ﴿وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾؛ فقوله سُبْحَانَهُ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ أي: لكلِّ نفسٍ جزاءُ ما عَمِلتْ مِن خيرٍ وعَليها عِقَابُ ﴿مَّا ٱكْتَسَبَ﴾ [النور:١١] مِن شَرٍّ، وقال صاحبُ «القاموس»[(١)]: «كَسَبَهُ -بفتح السِّين- يَكْسِبُهُ -بكَسْرِها- كَسْبًا وكِسْبًا، وتَكَسَّبَ واكْتَسَبَ: طَلَبَ الرِّزْقَ، أو كَسَبَ: أصابَ، واكْتَسَبَ: تَصَرَّفَ». اهـ.

وبإِنْعَامِ النَّظر في ما نقلْتُه هنا يظهَرُ لك خطأٌ آخَرُ وهو استعمالُهم «كسَبَ» بمعنى «رَبِحَ»، كأَنَّه يُقابِلُ «خَسِرَ»، فيَقولون: ليسَ في هذه الصَّفقة كَسْبٌ، بل فِيها خَسارةٌ. وَقد عرَفْتَ فسادَ ذلك.

---

(١) (١٦٧)، وفيه بعد «تصرف»: «واجتهد».

(٦٥) ومنَ الأخطاءِ الَّتي يقعُ فيها كثيرٌ مِن المُذيعين والقُرَّاءِ: كَسْرُ الذَّال مِن «كَذَبَ»

وهذا الفِعْلُ لفْظُه مشهورٌ جِدًّا، مذكورٌ في القُرآن، وهو بفَتْح الذَّالِ مِن البابِ الثَّاني مِن الفِعْل الثُّلاثيِّ، كـ «ضَرَب يَضْرِبُ» بفتح العينِ في الماضي وكسرِها في المضارع، ومِن ضعفِ اللُّغة العربيَّة في هذا الزَّمن؛ أنَّ أكثرَ المدرِّسين والطَّلبةِ المتخرِّجين في الجامعاتِ لا يَعرِفون الأبوابَ السِّتَّة الَّتي:

أَوَّلها: «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفَتحِ العينِ في الماضي وضَمِّها في المضارِع.

وثانيها: «فعَلَ يَفعِلُ» بفَتْحِ العَين في الماضي وكسرِها في المضارع؛ كـ «ضرَب يضرِبُ» و «كَسَبَ يَكْسِبُ».

وثَالِثُها: «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفَتْحِ العَين في الماضي والمضارع؛ كـ «نَصَحَ ينصَحُ» و «قَطَعَ يَقْطَعُ».

وهذا البابُ لا بُدَّ أَن يكون عينُه -أي: الحرف الثَّاني منه- أو لامُه -الحرف الثَّالث منه- حرْفَ حَلْقٍ، ولم يَشِذَّ عن هذه القَاعدةِ إلَّا فِعْلٌ واحِدٌ وهو: «أَبَى يَأْبَى»، فإنَّ عينَه -وهي الباءُ- مفتوحةٌ في الماضي والمضارِع، مع أنَّ عَينَه وَلامَه لَيْستَا مِن حروفِ الحَلْقِ، فهذا البابُ محصورٌ في كونِ عينِه أَو لامِه حرْفَ حَلْقٍ إلَّا ما استُثني، غيرَ أنَّ الأَفعالَ الَّتي عَينُها أَو لَامُهَا مِن أَحْرفِ الحَلْقِ لا تَنحصِرُ في هذا الباب، بل تكونُ فيه وفي غيرِه، كـ «دَخَلَ يَدْخُلُ»، فإنَّه مِن باب «نَصَرَ»، و «صَحِبَ يَصْحَبُ» فإنَّه مِن البابِ الرَّابعِ الَّذي سنذكره بعد. وكنتُ أُشبِّه ذلك في زمنِ الاستعمار حين أقرِّرُ هذه القاعدةَ للطَّلبةِ بالدَّولةِ المستعمِرَةِ -بكسر الميم- والشَّعبِ المستعمَر -بفتحِها-؛ فـ «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتْحِ العَين في الماضي

والمضارعِ شبيهٌ بالشَّعبِ المُستعمَر، لَا يجوزُ له أَنْ يخرجَ عن الحَلْقي، فإنَّ الشَّعبَ الَّذي تَستعمِرُه فَرنسا -مثلًا- لا يجوزُ لأحدٍ مِن أهلِه وإِنْ كان مَلِكًا أَنْ يتَّصِلَ بدولةٍ غيرِ فرنسا، والشَّعبُ الَّذي تَستعمِرُه بَريطانيا لا يجوزُ لأحدٍ مِن أهلِه وإِنْ كان مَلِكًا أَنْ يتَّصل بدولةٍ أُخرى كفرنسا -مثلًا-.

وقَد وقع لي مثل ذلك حينَ كنتُ ضَيفًا على مَلِكة بَهوبال في زَمنِ الاستعمارِ الإنكليزيِّ في الهند، فقد جاءَها بعضُ المتعصِّبين المُبغِضين لأهلِ الحديثِ -نضَّر اللهُ وجوهَهم في الدُّنيا والآخرةِ، وبالخصوصِ أُستاذي العالم المحدِّثُ الشَّيخ محمَّد بن حسين بن محسن الحديدي الأنصاريُّ اليَمني- إلى الملكةِ وقالَ لها: إنَّ هذا الشَّخصَ الَّذي في ضيافتِك وهو محمَّد تقيُّ الدِّين الهلاليُّ، ليسَ عَربيًّا مِن جزيرةِ العربِ كما أخبرَكِ به شيخُه، ولكنَّه مِن عربِ المغرِب، ومِن شروطِ الحمايةِ البَريطانيَّة الَّتي يجبُ عليك الْتِزامُها أَنْ لا تتَّصلي بدولةٍ أجنبيَّةٍ ولا برَعاياها. فراجَتْ هذه المَكيدةُ على الملكةِ وأرسلَتْ إليَّ تَعتذِرُ، وأمرَتْ رئيسَ الضِّيافةِ الكولونيل عبد القيُّوم خان، أَنْ يَنقُلني مِن دارِ الضِّيافةِ الملَكيَّةِ إلى بيتِه ويُكرِمني، فلم يَأْذن له في ذلك شيخُنا المذكور رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونَقَلني إلى ضيافتِه -تغمَّده اللهُ برحمتِه-[(١)].

أمَّا الأَفعالُ الَّتي يوجَدُ فيها حرفُ الحَلْقِ عَينًا أَو لامًا؛ فهي كالدَّولةِ المستعمِرةِ، حرَّةٌ تخالِطُ أهلَ مُستعمَراتها وتُخالِطُ مَن تشاءُ مِن الدُّوَل.

الرَّابع: «فَعِلَ يَفْعَلُ» بكسْرِ العَين في الماضي وفَتْحها في المضارعِ، وهذا قياسٌ مُضْطَرِدٌ سواءٌ أَكان الفِعلُ مُتعدِّيًا كـ «عَلِمَ يَعلَم»، أو لازمًا كـ «فَرِحَ يَفْرَحُ».

---

(١) الحادثة في كتاب الهلالي «الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة» (ص٤٠٧- بتحقيقي).

الخامِسُ: «فَعُلَ يَفعُل» بضَمِّ العَين في الماضي والمضارع معًا، كـ «حَسُنَ يَحْسُنُ» و«عَظُمَ يَعْظُمُ» و«كَرُمَ يَكْرُمُ».

السَّادِس: «فَعِلَ يَفْعِلُ» بكَسْرِ العَين في الماضي والمضارع معًا؛ كـ «وَرِثَ يَرِثُ» و«وَلِيَ يَلِي»، وعدَدُ هذا القِسْمِ لا يَزيدُ على ستَّةِ أَفعال، وهي على هذا التَّرتيبِ في الكَثْرةِ والقِلَّةِ في كلامِ العرب، والبابُ الأوَّلُ والثَّاني سماعيَّان لا يَنضَبطان إلَّا بالحِفْظ، والثَّالثُ كثيرٌ في كلامِ العرَبِ يَقرُب أنْ يكونَ قياسيًّا، أمَّا الرَّابعُ والخَامِسُ فهما قياسيَّان، والسَّادسُ قليلٌ عددُه، سَهْلٌ حِفْظُه.

فإنْ قيل: هذه الأفعالُ غيرُ القياسيَّة الَّتي تحتاجُ إلى الحِفْظ هي ممَّا جعَل اللُّغة العربيَّةَ صعبةَ التَّعليم، وجعلَ الشَّباب يُعرِضُ عنها ويُقْبِلُ على اللُّغةِ الأُوربِّيَّة!

أَقول في جوابه: مَن جهِلَ شيئًا عاداه! إنَّ اللُّغةَ العربيَّةَ أَسهَلُ مِن اللُّغاتِ الأُوروبِّيَّة الشَّائعة؛ فالفرنسيَّةُ فيها أَفعالٌ وتصاريفُ خارجَةٌ عن القياسِ تَزيد على الأَلْف، وفيها صُعوباتٌ أُخرى ليس هذا مقام بَسْطِها، واللُّغةُ الإسبانيَّةُ مثلُها في صعوبةِ معرفةِ الأفعالِ، واللُّغة الألمانيَّةُ فيها صعوباتٌ كثيرةٌ جدًّا في أفعالها وأسمائِها، ومعرفةُ المبنيِّ والمُعرَبُ مِن الأسماءِ، وإعرابُها أَصعَبُ مِن إعرابِ اللُّغةِ العربيَّة؛ لأنَّ المُعرَباتِ في اللُّغةِ العربيَّة إذا وَقفْتَ على أحدِها تُسْكِنُه فتَسْتَريح.

أمَّا المُعرَبات في اللُّغةِ الألمانيَّة؛ فلا يتغيَّرُ إعرابُها لا في الوَقْفِ ولا في الوَصْل، وفيها صعوباتٌ أُخرى ليس هذا محَلُّ بَسْطِها.

وأمَّا الإنكليزيَّة؛ فإنَّ أَكثَرَ كلماتِها تُكتَبُ بخلافِ ما تُقرَأُ، وقَد عكَفَ أحدُ كبارِ العُلماء البَريطانيِّين على دراسةِ هذه المسألة، فخرجَ بنتيجةٍ وهي أنَّ التِّلميذَ الإِنكليزيَّ لو كتبَ اللُّغةَ الإنجليزيَّة كما ينطِقُ بها لوَفَّر ذلك عليه سنتين كاملتَيْن

يتفرَّغُ فيهما لدراسةِ علومٍ أُخرى، وطرحَ بحْثَه أمامَ مجلسِ العمومِ الإنجليزيِّ، فاختلَفَ النُّوَّابُ، فأُخِذَتِ الآراءُ، وذلك ما يُسمَّى بالاقتراعِ أو أخذِ الأصوات، فكانَ أكثرُ الآراءِ معَ المانعِين لِتغييرِ كتابةِ اللُّغة الإنجليزيَّة القائلين: نكتُبها كما كَتبَها أَسلافُنَا، وإِنْ كانتْ معرفةُ الكلماتِ على ما هي عليه يكلِّفُ أبناءَنا دراسَةَ سَنتَين كامِلَتَيْن.

والحقُّ أنَّ السَّببَ الَّذي بغَّضَ النَّاسَ في اللُّغةِ العربيَّة ليس إعرابُها ولا صعوبةُ قواعدِها، ولكنْ خِذْلانُ أهلِها لها، وعدَمُ شعورِهم بواجِبِ خِدْمَتِها؛ فضيَّعوها كما ضيَّعُوا غيرَها مِن الوَاجباتِ!

وإلى اللِّقاء في المقال التَّالي -بعون الله-.

المدينة المنورة

د. محمد تقي الدين الهلالي

تقويم اللِّسانيْن

الحلقة الثَّانية عشرة[١]

(٦٦) شاعَ في هذا الزَّمنِ قولهم: «تأكَّدْتُ مِن الشَّيءِ» و«أَنا مُتأَكِّدٌ منه»، وهو خطأ!

فقال في «اللِّسان»[٢]: «أَكَّدَ العَهْدَ وَالعقدَ، لغَةٌ في وَكَّدَه، وقِيل: هو بَدلٌ، والتَّأْكيدُ لغةٌ في التَّوكيد».

قال صاحب «القاموس»[٣]: «أكَدَ الحِنْطَةَ: داسَها، وأكَّدَهُ تأكيدًا: وكَّدَهُ. والْأَكِيدُ: الوَثيقُ».

وقال صاحبُ «المنجد»[٤]: «أَكَّدَ وَوَكَّدَ العَهْدَ أو السَّرجَ: شَدَّه وأَوْثقَه، تَأَكَّد وتَوكَّد: تَوثَّق واشتَدَّ، الأَكيدُ: المُحكَمُ الوَثِيق». وقال -أيضًا-: «أَكَّدَ ووَكَّدَ الشَّيءَ: قَرَّره، تَأَكَّدَ وَتوكَّدَ: تَقرَّرَ، الأَكِيد: الثَّابت». اهـ.

وقالَ البيضاويُّ[٥] في تفسيرِ قوله -تعالى- في سورة النحل [٩١]: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾، ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾: بعد تَوثِيقها بذكر الله -تعالى-،

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الثالثة عشرة، العدد الأول، شعبان ١٣٨٩هـ - نوفمبر ١٩٦٩م، (ص ٧٤-٧٧).

(٢) (٣/ ٧٤).

(٣) (ص ٣٣٩).

(٤) (ص ١٥).

(٥) (١/ ٥٥٥).

ومنه أَكَّدَ بقَلْبِ الواوِ همزةً. اهـ.

وقال الأَشموني في «شرح الألفيَّة»[١]: «التَّوكيدُ هو في الأَصْل مصدر، ويُسمَّى به التَّابع المخصوص، ويُقال: أَكَّد تأكيدًا ووَكَّدَ تَوْكِيدًا، وهو بالواوِ أكثر».

شرح ما تقدَّم:

قولُ صاحبُ «اللِّسان»[٢]: «أَكَّدَ العَهْدَ وَالعقدَ، لغَةٌ في وَكَّدَه» نفهمُ منه أَنَّ «التَّوكيدَ» أَصلُه بالوَاو، و«التَّأكيد» بالهمْزةِ لغَةٌ فيه، وقال بعضُهم: ليسَ هو لغةً، وإِنَّما أُبدِلَتِ الواوُ همزَةً، يُقال: «أَكَّدْتُ العَهْدَ واليَمينَ ووَكَّدتُهما تَوكيدًا وتَأكيدًا، فهما مُوَكَّدان ومُؤَكَّدان». وقولُ صاحبِ «القاموس»[٣]: «أَكَدَ الحِنْطَة: داسَها» أي: دَرسَها لِيتمَّيزَ حبُّها مِن تِبْنِها، والحِنْطَةُ هي البُرُّ -بالضَّمِّ- وتُسمَّى: القَمْحَ، فالحنطةُ مَأْكودَةٌ. و«أَكَّدَه تَأكيدًا»: أَكَّدَ العَهْدَ أو اليمينَ يُؤَكِّدُ تَأكيدًا، وَوَكَّدَه كذلك، فهو مُوَكَّدٌ ومُؤَكَّدٌ، وَوَكَدَه بالتَّخفيفِ ثُلاثيًّا، وأَكَّدَه فهو مَوْكُودٌ وأَكِيدٌ، و«فَعِيلٌ» هنا بمَعْنى «مَفْعول»، والتَّوكيدُ التَّوثيق.

وقولُ صاحبِ «المنجد»[٤]: «أَكَّد ووَكَّد العهدَ أو السَّرج: شَدَّه وأَوْثقَه»، نَفهَمُ منه أَنَّ تَوكيدَ العهدِ واليمينِ تَوثيقٌ مَعنويٌّ، وتَوكِيدُ السَّرجِ تَوكيدٌ حِسِّيٌّ، و«تَأَكَّدَ» العهدُ أو السَّرجُ مِطاوِعُ «أَكَّدَ»، وعليه نقول: «أَكَّدْتُ العَهْدَ والخبَرَ والسَّرجَ» -مثلًا-، فَـ«تَأَكَّدَ» أي: تَوثَّقَ وصارَ مُحْكَمًا. والعجَبُ مِن صاحبِ «اللِّسان» وصاحبِ «القاموس» إِذْ أَهْملَا فِعْلَ المُطاوعةِ وهوَ «تَأَكَّدَ».

---

(١) (٢/ ٣٣٤).

(٢) (٣/ ٧٤).

(٣) (ص ٣٣٩).

(٤) (ص ١٥).

ومِن دَواعِي الأَسفِ! أنَّه لا يُوجَدُ عندي الآنَ مِن كتُبِ اللُّغةِ إلَّا الثَّلاثةَ المذكورة، وسائرُ كلامِه واضِحٌ.

وقولُه -تعالى-: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] دَليلٌ على أنَّ التَّوكيدَ بالواوِ واضحٌ مِن التَّأكيدِ بالهمزة، سواء أَقُلنا: قُلِبَ الواوُ همزةً أَم قلنا: إنَّها بدَلٌ منه، وإِطلاقُ التَّوكيدِ في كتُبِ النَّحو على التَّابع مجازٌ مِن بابِ إِطلاقِ المَصدرِ وإرادَةِ اسمِ الفَاعِلِ، لأنَّ التَّابعَ مُؤكِّدٌ -بكَسْرِ الكافِ- للمَتْبوعِ، فإذا قُلنا: جاءَ زَيدٌ نفسُه، أَو عينُه، لَدُفعِ احتمالُ أَنْ يكونَ المُرادُ: جاءَ كتابُه أو رَسولُه، فإنَّ النَّفسَ والعَيْن، مُؤكِّدَتان لمجيءِ زَيدٍ حقيقةً لا مَجازًا، وكلامُ الأَشموني وَاضِحٌ.

نفهَمُ مِن ذلك كلِّه أنَّ العَهْدَ واليَمينَ والخَبرِ وما أَشْبَه ذلك يتَأَكَّد أو لا يَتأَكَّد، أَمَّا المُتكلِّم فلا يُؤكِّد ولا يَتأكَّد، فَلا يُقال: «أَكَّدْتُ فُلَانًا فَتأَكَّد» حتَّى يَستطيعَ هو أَنْ يقولَ: «أَنا مُتأكِّد».

بَقي أَنْ يُقال: إِذا كانَ قولُ الكاتِب أو المتكلِّمِ: «أَنا مُتأَكِّدٌ مِن ذلك الأَمْرِ» خطَأً فما هو الصَّواب؟ علِّمْنا يَرحمْك الله.

فالجَوابُ: إنَّه يجبُ أَنْ يَقول: أَنا مُستيقِنٌ هذا الخبَر، أَو أَنا مُستيقِنٌ لهذا الخبَر، قال -تعالى- في سورة النَّمل رقم (١٣-١٤): ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَٰتُنَا مُبۡصِرَةٗ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾؛ فالضَّميرُ في ﴿وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ﴾ يعودُ على الآياتِ المبْصِرة؛ أي: البيِّنةُ المذكورَةُ قبْلَ هذا. وقال -تعالى- في سورة الجاثِية [٣٢] حكايةً عن الكافِرين المكذِّبين بالبَعْث: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا قُلۡتُم مَّا نَدۡرِي مَا ٱلسَّاعَةُ

إن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾، وقال صاحبُ «اللِّسان»(١): «اليَقينُ: العِلْم وإزاحةُ الشَّكِّ وتحقيقُ الأَمْر. وقَد أَيقَنَ يوقِنُ إيقانًا، فهو مُوقِنٌ، ويَقِنَ يَيْقَنُ يَقَنًا، فهو يَقِنٌ، واليَقِين نَقيضُ الشَّكِّ، والعِلْمُ نقيضُ الجهلِ، تَقولُ عَلِمْتُه يَقينًا، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الحاقة: ٥١] أَضافَ الحَقَّ إِلى اليَقِين، وليسَ هُوَ مِن إِضَافَةِ الشَّيءِ إِلى نَفْسِه، لأَنَّ الحَقَّ هُو غَيرُ اليَقِين؛ إنَّما هوَ خالِصُه وَأَصَحُّهُ فَجَرى مَجْرَى إِضَافةِ البَعْضِ إِلَى الكُلِّ. وقوله -تعالى-: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر: ٩٩] أَيْ: حتَّى يَأْتِيَك الموْتُ، كما قالَ عيسى ابن مريم -على نبيِّنا وعليهِ الصَّلاةُ والسَّلام-: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، وقَالَ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ وَإِنْ لم تكُنْ عِبَادَةٌ لغيرِ حَيٍّ؛ لأَنَّ مَعناه: اعْبُدْ ربَّك أَبدًا وَاعْبُدْه إِلى المَماتِ، وَإِذَا أَمر بِذَلك فقَدْ أَمَر بالإِقامَةِ على العِبَادة.

و(يَقِنْتُ الأَمْرَ) بالكَسْر، ابن سِيده(٢): يَقِنَ الأَمرَ يَقْنًا ويَقَنًا وأَيْقَنَه وأَيْقَنَ به وتَيَقَّنَه واسْتَيْقَنه واسْتَيْقَن به وتَيَقَّنْت بالأَمر واسْتَيْقَنْت به، كُلُّه بمَعْنًى واحدٍ، وَأَنا عَلَى يَقِين مِنْه، وإِنَّما صارَتِ الياءُ واوًا في قولِك: «مُوقِنٌ» للضَّمَّةِ قَبْلَها، وَإِذَا صَغَّرْتَه رَدَدْتَه إِلى الأَصْل، وقُلْت: «مُيَيْقِنٌ»، وربَّما عبَّروا بالظَّنِّ عن اليَقينِ وباليقينِ عن الظَّنِّ، قال أَبو سِدْرَة الأَسدِيُّ -وَيُقَالُ: الهُجَيْمِيُّ(٣)-:

---

(١) (١٣ / ٤٥٧ - ٤٥٨).

(٢) في «المحكم» (٦ / ٥١١).

(٣) كذا الصواب، وفي الأصل: «الهجيوي»، وسقطت من مطبوع الكتاب!
انظر: «خزانة الأدب» (٢/ ١١٦، ١١٨)، «سمط اللآلي» (٥٣٩)، «الكتاب» (١/ ٣١٥)، «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٢٦١)، «شرح المفصل» (١/ ١٢٢)، «الكتاب» (١/ ٣١٥، ٣١٦)، «لسان العرب» (١/ ٣١٧) مادة (ح س ب)، «نوادر أبي زيد» (١٨٩).

تَحَسَّبَ هَوّاسٌ وأَيْقَنَ أَنَّني بها مُفْتَدٍ[١] من واحدٍ لا أُغامِرُه

يَقُول: تَشَمَّمَ الأَسَدُ نَاقَتي يَظُنُّ أَنَّني أَفْتَدِي بِهَا مِنْه وَأَسْتَحْمِي نَفسِي فأَتركَها له، وَلَا أَقْتَحِمُ المَهَالِكَ بِمُقاتَلتِه، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الأَسَدُ هَوَّاسًا لأَنَّهُ يَهُوْسُ الفَرِيسَةَ؛ أَيْ: يَدُقُّهَا.» اهـ

(٦٧) وممَّا شاعَ في هذا الزَّمن استعمالُهم قولَهم: «عَاشَ أَحداثَها»

أي: أَحداثَ الأَيَّامِ أَو أَحداثَ الحَرْبِ، وهذا استعمالٌ غيرُ صَحيح، لأنَّ «الأحداثَ» ليسَتْ ظرْفَ مكانٍ ولا زَمانٍ حتَّى تُنصَبَ بتقديرِ (في)، يُقال عاشَ مئةَ سَنة. فـ«مئة» مَنصوبٌ على أنَّه ظرْفُ زَمان، قالَ الحَريريُّ في «مِلْحة الإعراب»[٢]:

الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمارِ (في) فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِذَاكَ وَاكْتَفِ
تَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَا وَغَابَ ظُهْرًا[٣] وَأَقَامَ عَامَا

فهذِه ظروفُ زمانٍ مَنصوبَةٌ بتقديرِ: (في)، وتَقول في ظرفِ مكانٍ: جَلسْتُ أَمامَ زَيدٍ أَو خَلْفَه، وجَلسْتُ تحتَ الشَّجرةِ، وفَوْقَ السَّطحِ، فهذه ظروفُ مكانٍ مَنصوبةٌ بِتَقدير: (في)، أمَّا «الأَحْداثُ» فليسَتْ ظَرْفَ زمانٍ ولا مَكانٍ، فلا يصحُّ أن تكونَ منصوبةً بإضمارِ حرفِ الجرِّ، ولا يَصحُّ أَنْ تكونَ مَفعولًا به لِـ «عَاشَ» لأنَّه فِعْلٌ لازِمٌ. لا يُقال: إِذا كانت الأحداثُ مضافةً إلى الأَيَّام يَجوزُ أَنْ تَقومَ

---

(١) في مطبوع الكتاب: «مفتقد»!
(٢) (ص٤٠)، وأوله:
والظرف نوعان فظَرف أَزْمِنَهْ يجري مع الدهر وظَرْفُ أَمكِنَهْ
والكل منصوب........................ ....
(٣) في مطبوع «الملحة»: «شهرًا».

مَقامَها فتكتسِبَ الظَّرفِيَّةَ بإِضافَتِها إِليها، كما وَقعَ في مئةِ سنةٍ وألفِ سَنةٍ، كما قال -تعالى- في سورة العنكبوتِ الآية (١٤): ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾، وتقول: أقمْتُ في البلدِ سبعةَ أيَّام. فأنتَ ترى أنَّ العددَ لَمَّا أُضِيفَ إِلى الظَّرفِ اكتسَبَ الظَّرفيَّة منه، فلماذا لا تكسبُ الأحداثُ الظَّرفيَّةَ إِذا أُضِيفتْ إلى ظَرْفٍ كقولِهم: «عاشَ أَحداثَ تلك الأيَّام»؟ لأنَّا نَقول أنَّ هناك فَرْقًا شَاسِعًا بين إِضافة العددِ إلى الظَّرفِ المعدودِ وبينَ إضافةِ غيرِه إليه، لأنَّ «مئة» هي السِّنون نفسُها وليسَتْ أجنبيَّةً عنها، وكذلك الألفُ والسَّبعة، بخلاف الأحداثِ؛ فإِنَّها مغايرةٌ للأيَّام بل هي مظروفةٌ والأيَّام ظَرفُها، فإِنَّ الأَحداثَ واقعةٌ في الأيَّام، فلا يصحُّ أَنْ تقومَ مَقامَها، أمَّا قولهم: عاشَ أَحداثَ تلك الحربِ فهو أَبعَدُ مِن الظَّرفيَّة، وإنَّما جاءَ هذا الاستعمال الفاسد مِن اقتباسِ المترجِمين مَعاني الألفاظِ الأعجميَّة واستعمالها في اللُّغة العربيَّة ظنًّا منهم أنَّ ما جازَ في لغةٍ يجوزُ في لغةٍ أخرى، وهذا في غايةِ الفَساد، فإنَّ المُترجِمَ لو تَرجَمَ كلامًا عجميًّا بكلام عربيٍّ بدون مُراعاةٍ لطبيعة كلٍّ مِن اللُّغتَين وأُسلوبهما وقواعدِهما، بل أبدلَ كلَّ كلمةٍ أعجميَّةٍ بكلمةٍ عربيَّةٍ لجاءَتْ عبارَتُه في غايةِ الرَّكاكة والقُبح، وبعضُها لا يَكادُ يُفهَم. وقد أشرْتُ إلى هذا المعنى فيما سلَف، فلا حاجةَ إلى إعادتِه.

فإِنْ قِيل: فما هو الصَّواب الَّذي يجبُ التَّعبير به بدلًا من قولهم: «عاشَ أحداثَ تلك الحرب أو أحداث تلك الأيَّام»؟

فالجوابُ: أنَّه يَنبغي أَنْ يُقال: شاهَدَ أحداثَها. فهو شاهِدُ عيانٍ لها.

(٦٨) ومِن الألفاظِ الدَّخيلة قول بعضِهم: بَذَلَ فلانٌ كلَّ الجهودِ لبَلْوَرةِ الشَّخصيَّة الإِفريقيَّة

وهو مصدرُ قولهم: «بَلْوَرَ» المُختَرع، واختَرَعوا له -أيضًا- فِعْلًا مطاوعًا وهو: «تَبَلْوَر». وهذه الألفاظُ لا وُجودَ لها في اللُّغة العَربيَّة الَّتي يَعرفُها العرب، وهي مأخوذةٌ مِن اللُّغة الإنكليزيَّة يقينًا، وهذا نصُّ ما في «المعاجم» الإنكليزيَّة:

To crystalize: بَلْوَرَ، To be crystalized: تَبَلْوَر، Crystal glass[(١)]: الزُّجاجُ، Flint glass[(٢)]: بلور صخري.

وقال صاحب «المنجد»[(٣)]: «تَبلَّرَ وتَبَلوَرَ، صار شبيهًا بالبِلَّور، البِلَّور والبَلُّور نوعٌ مِن الزُّجاج، جوهرٌ أبيضُ شفَّاف (فارسيَّة)».

وقد ظهرَ أنَّ هذه الألفاظ الثَّلاثة: البِلَّورة، وفِعلها: بَلْوَرَ، والتَّبَلْوُر، وفِعلُه: تَبَلْوَرَ؛ هذه الألفاظُ الأربعة لم تستعملها العرَبُ -في ما نَعلم مِن كلامِهم-، **ويمكنُ أَنْ يُقال**: إنْ سَلَّمنا لَك أنَّ العَرَب لم تَستعمِلْها؛ تكونُ دخيلةً أو مُولَّدة؟ والدَّخيل والمُولَّدُ كثيرٌ في استعمالِ المُحدِّثين، وإِنْ لم تَستعمِلْه العرَبُ فما المانعُ مِن استعماله؟

والجَواب: إنَّ الأشياءَ الَّتي حدَثتْ بعدَ زمانِ العربِ مِن الأعيانِ والمعاني يجبُ علينا أَنْ نبحثَ لها عن ألفاظٍ تدلُّ عليها ممَّا يناسبُها مِن لغةِ العرب، أو نقبلُ أسماءَها الأعجميَّة ونمزجُها بالألفاظِ العربيَّة، كما فعلَ العربُ الأوَّلون

(١) انظر: «قاموس ورتبات» (ص ٣٧)، «قاموس أكسفورد» (ص ٢٩٣)، «قاموس إلياس العصري» (ص ٧٣).

(٢) انظر: «قاموس أكسفورد» (ص ٤٥١).

(٣) (ص ٤٨).

حين أدخلوا كثيرًا مِن الألفاظ اليونانيَّة والرُّومانيَّة والفارسيَّة.

أمَّا الأشياء الَّتي كانت موجودةً في زمانِ العرب ولها ألفاظٌ تدلُّ عليها في لغتِهم فلا يجوزُ أَنْ نعدِلَ عنها إلى ألفاظٍ تُترجم ترجمةً حرفيَّة، ونشوِّه بها لغةَ القرآن حتَّى تفقدَ جمالها وبلاغتَها، فما المرادُ بالشَّخصيَّة الإفريقيَّة؟ وما المرادُ ببَلْورتها؟ هذان لفظان مُبهمان لا يُمكن فهمُهما إلَّا إذا رجَعْنا إلى اللُّغة الأجنبيَّة الَّتي أُخِذا منها، وقد رَجعنا فِعلًا إلى اللُّغة الأجنبيَّة فوَجدنا معنى «بَلْوَرة» الشَّيءِ أن يُجعَل شبيهًا بالبِلَّور، والبِلَّور من الجِواهر.

ولكنَّا تحيَّرنا في معنى الشَّخصيَّة الإفريقيَّة مع معرفتِنا لأصلِها باللُّغة الأعجميَّة وهو: Personality.

والظَّاهر أنَّ الكاتبَ يريد بالشَّخصيَّة: القوَّة والعظمة والشَّرف وعلوَّ المنزلةِ في أعين الدُّول الأخرى. ويريد بالبَلْورَةِ: الرِّفعةَ والتَّرقِيةَ والتَّقويةَ والسَّعي في سُموِّ المنزلةِ وعُلوِّ المكانةِ، والأَلفاظُ التي تَدلُّ على هذه المعاني وافرةٌ في العربيَّة، فلا حاجةَ بنا إلى استعمالِ ذَينِك اللَّفظَين المُولَّدَين اللَّذَين على ما فيهما مِن الرَّكاكةِ معناهما غامِضٌ لا يُعرَفُ إلَّا بمراجعةِ اللُّغة العجميَّة.

(٦٩) «عَلى مَا أَعتقِد»

هذه العبارةُ مأخوذةٌ مِن اللُّغة الإنكليزيَّة بترجمةٍ فاسدة، فإنَّ لفظةَ Believe تدلُّ تارةً على الاعتقادِ وتارةً على الظَّنِّ، والقرينةُ هي الَّتي تميِّزُ بينهما، فذِكْرُ هذه الكلمةِ إذا تجرَّدتْ عن القرينةِ لا تَدلُّ إلَّا على الظَّنِّ الغالبِ، أو المستوي الطَّرَفين، ولا تَدلُّ على اليَقين. وقَد أَخذَها عامَّةُ الكُتَّابِ فأَساؤُوا استعمالَها، فإِنَّ لَفْظةَ «أَعتقِدُ» في اللُّغةِ العربيَّة، تدلُّ على الجَزمِ؛ فتقول -مثلًا-: أَنا أَعتقِدُ

صِحَّةَ هذا الخبَرِ، وأَعتقِدُ أنَّ الإسلامَ حَقٌّ، وأَنَّ اللهَ واحِدٌ، ومِن ذلك سُمِّي ما يُؤمن به المرءُ ممَّا يجبُ لله -تعالى- مِن صفاتِ الكمال، وما يَجِبُ للرُّسلِ -عليهم الصَّلاة والسَّلام- مِن الصِّدقِ والتَّبليغ والأَمانةِ والتَّنزيه عن النَّقائص الَّتي لا تَليق بمَقامهم العالي، سُمِّي كلُّ ذلك عقيدةً، وأظنُّ أنَّها «فَعِيلة» بمعنى «مَفعُولة»، كالذَّبيحة والنَّطيحة بمعنى المذبوحة والمنطوحة، لأنَّ القلْبَ قد عقدَها وأَحكمَ توثيقَها.

فإن قِيل: عَهدناك في مثل هذه المعاني تفزع إلى «لسانِ العرب» و«القاموس»، وتحتَجُّ بنصوصِهما، فما بالك عدلْتَ عنهما في هذا الحرف؟

فالجواب: إنَّني لم أجد فيهما نصًّا على ما أُريده، وهذا من العَجب! وسأسوق هنا نص «اللِّسان»[1] ثمَّ أحاول ربطَه بالمعنى المقصود:

«العَقْد نقيض الحَلِّ، عَقَدَه يَعْقِدُه عَقْدًا وتَعْقادًا وعَقَّده». ثمَّ قال: «واعتَقَدَه كعَقَدَه». ثم قال: «وَعُقْدَة النِّكَاحِ وَالبَيْعِ: وُجُوبُهمَا، قال الفارسي: هُو مِن الشَّدِّ والرَّبط... وانعَقدَ النِّكاحُ بينَ الزَّوجَين، والبَيعُ بينَ المُتبايعَين، وعُقْدَةُ كلِّ شيءٍ إبرامُه». ثمَّ قال: «وَاعْتَقَدَ الشَّيءُ: صَلُبَ وَاشْتَدَّ».

وقال البيضاويُّ[2] في سورة البقرة [٢٣٥] ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾: ذكرَ العَزْمَ مبالغةً في النَّهي عن العَقْد؛ أي: وَلا تعزموا عَقْدَ[3] النِّكاح. وقيل: معناه: ولا تَقطعوا عُقْدةَ النِّكاحِ، فإنَّ أَصْلَ العَزْمِ القَطْع.

---

(١) (٣/ ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩).

(٢) في «تفسيره» المسمى: «أنوار التنزيل» (١/ ١٢٦).

(٣) بعدها في مطبوع «التفسير»: «عقدة».

وقال القاسميُّ في «تفسيرِه»[١]: قال الرَّازي[٢]: أصلُ العَقْدِ الشَّدُّ، وسُمِّيتِ العهودُ والأنكحةُ عُقودًا لأنَّها تُعْقَدُ كما يُعقَدُ الحَبل.

وقال البيضاوي[٣] في تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ﴾ [المائدة: ٨٩] بما وثقتُم[٤] الأَيمان عليه بالقَصْد والنِّيَّة. والمعنى: ولكِنْ يؤاخِذُكم بما عَقَّدتم إذا حَنِثتم أو بنكْثِ ما عَقَّدْتُم؛ فحُذف للعِلْم به. وقَرأ حمزة والكسائي وابن عيَّاش عن عاصم: ﴿عَقَدْتُم﴾ بالتَّخفيف[٥]. وابن عامر برواية ابن ذكوان[٦]: ﴿عَاقَدْتُمْ﴾ وهو من فاعل بمعنى فعل. اهـ

وقال[٧] -أيضًا- في تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]: «ومن شر النُّفوس أو النِّساء السَّواحر اللَّاتي يَعقِدْنَ عُقَدًا في خيوطٍ ويَنفثْنَ عليها، والنَّفْثُ: النَّفخُ مِن رِيق».

بيان وجهِ الاحتجاجِ بما تقدَّم:

حاصلُه أنَّ العقدَ هو الشَّدُّ والرَّبط والإِبرام والتَّوثيق، وضِدُّه الحَلُّ والنّكْثُ

---

(١) المسمى بـ «محاسن التأويل» (٢ / ١٥٩).
(٢) في «التفسير الكبير» (٢ / ٤٧٣).
(٣) في «تفسيره» (١ / ٢٨١).
(٤) كذا الصواب، وفي الأصل: «وثقهم».
(٥) قال ابن جرير: «وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ بتخفيف القاف»، واختارها أبو عبيد، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب: ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ بتشديد القاف للتكثير، وانظر: «معجم القراءات» (٢/ ٣٣٤).
(٦) انظر: «السبعة» (٢٤٧)، «النشر» (٢/ ٢٥٥)، «حجة القراءات» (٢٣٥).
(٧) في «تفسير البيضاوي» (٢ / ٦٣٢).

والنَّقْضُ، وعَقَدَ واعْتقَدَ معناهُما واحِدٌ، ويكونُ في الحِسِّيات كـ «عَقد الخيط والحبل»، وفي المعنويات كـ «عَقد النِّكاحَ والبيع واليمين والعهد». والاعتقادُ الَّذي نحن بصددِهِ مِن القسم الثَّاني وهو المعنوي، فاعتقادُ الإنسان أمرًا من الأمور: جَزمُه وتصديقُه وإيمانه، فكأنَّه عقَد الإيمانَ والتَّصديق بذلك الأمر بقلبِه حين جزَم به، فلو كفَر به لكان كُفْرُه حلًّا لما عَقَد ونقضًا له، وذلك يَتنافى مع الظَّنِّ المرجوحِ والمستوي الطَّرفين، والغالبِ -أيضًا-، لأنَّه متى داخلَه شكٌّ في أمرٍ مِن الأمور لا يصحُّ أَنْ يُقال: إنَّه يَعتقِدهُ إلَّا معَ البيان، كقولِه: اعتقادًا غيرَ جازم.

فإنْ قيل: فماذا يَنبغي أنْ يُقال بدلَ ذلك؟

فالصَّواب: يَنبغي أَنْ يُقال: أَظنُّ؛ لما تقدَّم مِن قوله -تعالى- حكايةً عن الكُفَّار ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]. ولِما جاء في الخبرِ الصَّحيح مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ**»(١)، وقوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨].

الدكتور محمد تقي الدين الهلالي

(١) أخرجه البخاري (٥١٤٢ و ٦٠٦٦ و ٦٧٢٤) ومسلم (٢٥٦٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

تقويمُ اللِّسانَين

الحلقة الثَّالثة عشرة(١)

كنتُ قَد نَشَرْتُ مقالاتٍ بهذا العُنوان في مجلَّة «دعوة الحقِّ» الَّتي تصدُر في وزارةِ الأوقافِ بالمغربِ الأَقصى، وجمعْتُ ما تيسَّرَ لي جمعُه مِن تلك المقالاتِ، فبلغَ ذلك جزءًا، وأهلُ الغيرةِ على لغةِ القرآنِ الَّذين يحرِصون على بقائِها بأسلوبِها الجميلِ وفَصاحتِها وبلاغَتها، ويتأَلَّمُون لكلِّ ما يصيبُ وَجْهَهَا الجميلَ مِن خدوشٍ تَذهبُ بمحاسِنِها، وأقذاءٍ تكدِّرُ صفاءَ مَعِينها يَحرِصُون كلَّ الحِرْصِ على قِراءةِ مِثْلِ هذه المقالاتِ، الَّتي تنبِّهُ على العباراتِ الدَّخيلةِ والأَخطاءِ المفسدةِ، وعسى اللهُ أَن يُيسِّرَ نَشْرَ هذا الجزءِ ليَعُمَّ نفعُه، وعندِي مِن العباراتِ الَّتي تحتاجُ إلى الإصلاحِ شيءٌ كثيرٌ، لم أنشَطْ للكتابةِ والتَّأليفِ فيه لموانعَ مُتعدِّدة، منها صعوبةُ النَّشر.

جعَلْتُ هذا مقدِّمةً لإصلاحِ خَطأ فاحشٍ جَرى على أَلْسِنة الخاصَّةِ والعامَّة في هذا الزَّمانِ، نسمعُه في الإذاعاتِ والخُطَب والمُحادَثات والتَّدريس، وكلَّما سمعْتُ شيئًا منه أَتأَلَّمُ وأتكلَّم، ولكِنْ قَلَّ مَن يَستمِعُ، وقَلَّ مَن يُعين.

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حيًّا ... وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي

وَلَو نَارٌ نَفَخْتَ بِهَا أَضَاءَتْ ... وَلَكِنْ أَنْتَ تَنفُخُ فِي رَمَادِ(٢)

(١) أضاف الهلالي هذه الحلقة بعد جمعه للمقالات المتقدِّمة في كتاب مستقل (ص١٣٩ – ١٤٦)، ومنه أخذنا المثبت هنا.

(٢) يُنسَب لعمرو بن معدي كرب، وهو في «ديوانه»، وكثر اقتباس البيت الأوَّل: «لقد أسمعت =

والشُّعوب المعاصرةُ كالبريطانيِّين والفرنسيِّين والجرمانيِّين والأمريكيِّين يبذُلون جُهودًا وأَموالًا عظيمةً في المحافظة على سلامةِ لُغاتِهم ونَشْرِها في أَرجاءِ الدُّنيا، أمَّا المتكلِّمون بالعربيَّةِ فلا تهمُّهم لغتُهم، ولا يعبؤون بحياتِها ومَوْتها، وصِحَّتها وسَقمها، فإلى اللهِ المُشتكى.

وَسأَقْتَصِر هنا على ذِكْر الخطأ المُشارِ إليه، والدَّعوةِ إلى إصلاحِه، وهذا الخطَأُ مقصورٌ على التَّحدُّثِ والنُّطقِ، وهو:

(٧٠) حَذْفُ تاءِ التَّأنيثِ المتحرِّكة، والاقتصارُ على حركةِ ما قبلَها، وهي الفتحة

فبعضهم يمدُّها، فينشَأُ عنها ألفٌ، وأكثرُهم لا يَمدُّها، فمِن ذلك قولُهم المملكة العربيَّة السعودية: (المملكا العربيا السعوديا)، ومِن ذلك قولهم: (الأجهزَا الإعلاميَّة)، ومن ذلك: (الأسمدَا الكيماويَّة)، (الطَّاقَا البشريَّة)، (الأممُ الدَّاخلَ في الإسلام)، وهذا -في نظري- فسادٌ عظيمٌ بدأَتْ به العامَّةُ الجهَّالُ، وشاعَ وذاعَ، وأَلِفَتْه الأَسماعُ فاقتدَتْ بهم الخاصَّةُ، ويمكِنُنا أَنْ نُخفِّف اللَّومَ على العامَّةِ لجَهْلِهم بقواعدِ اللُّغةِ العربيَّة، فإذا قالوا -مثلًا-: (الأُممُ الدَّاخلةُ في الإِسلام)، يَلزمُهم إعرابُ: (الدَّاخلة)، والنُّطقُ بها إِمَّا مرفوعَةً أو منصوبةً أو مجرورةً، حسبَ ما يَقتضيه العامِلُ، فيَخافون أَن يُخطؤوا في إِعرابها، فيحذفون التَّاءَ ويَستريحون،

=لو ناديتَ حيًّا» على ألسنة الشعراء، مثل: بشار بن برد، وهو في «ديوانه» ، وانظر: «محاضرات الأدباء» (١/ ٦٤٧)، ودريد بن الصمة في «ديوانه»، وكثير عزة في «ديوانه»، ومهيار الديلمي في «ديوانه» ذكر العجز وللبيت عنده صدر آخر، وعبد الرحمن بن الحكم ابن أبي العاص في «ديوانه»، وانظر: «شرح لامية العجم» (٩٨)، وينسب لأبي منصور الخوافي، انظر: «الدر الفريد» (٧/ ٤٥٤)، وغيرهم، وهو بلا نسبة في «تاج العروس» (حيي) و«قشر الفسر» (١/ ٨٧).

فهؤلاء لهم شيءٌ مِن العُذر لجهلِهم، أمَّا الخاصَّةُ العامِلون بالنَّحوِ فلا عُذْرَ لهم، **وهم مَلومون مِن وجهَين**:

الأوَّلُ: تعمُّدهم لإفسادِ لغةِ القرآنِ.

الثَّاني: اقتداؤهم بالجُهَّال.

والعجبُ كلُّ العَجب! أنَّ هذا الفسادَ قد سبقَ إليه العبرانيُّون والسُّريانيُّون منذ آلافِ السِّنين، فإن الرأي الصَّحيح الَّذي عليه المحقِّقون مِن علماءِ هذا الشَّأن أنَّ اللُّغةَ العربيَّة هي الأصلُ، وسائرُ اللُّغاتِ السَّامية تفرَّعت عنها، كما تفرَّعت العامِّيَّة عن الفُصحى، ومِن العجبِ أنَّ التَّطوُّرَ الَّذي وقعَ في اللُّغة العِبرانيَّة واللُّغةِ السُّريانيَّة هو بعينِه الَّذي وقعَ في اللُّغةِ العامِّيَّة، فإنَّ العبرانيَّة والسُّريانيَّة كان فيهما إعرابٌ في الأَصل، ولا تزالُ بقاياه في اللُّغة العبرانيَّة، ولمَّا كَثُرَ الجهلُ بالقواعدِ فيهما أَخذ الإعرابُ يَزول شيئًا فشيئًا، حتَّى صارَ معدومًا بالمرَّة.

وَلْنضربْ لذلك مثلًا: المرأةُ في اللُّغةِ العبرانيَّة اسمُها (اشه) وأَصلها (اسة) فتقول -مثلًا-: (ما اشه طوبه) فمعناه: المرأةُ الطيبة، و(ها) هي أداةُ التَّعريفِ بمنزلةِ الألفِ واللَّامِ في العربيَّة، فالأصْلُ: (ها اشة طوبة)، فلمَّا وقعَ الفسادُ، وتغيَّرت اللُّغةُ عن أَصلها، وانحرفَتْ عنه، حُذِفت هاءُ التَّأنيث في الكلمتَين وأُبدلَتْ بألفِ مَدٍّ، كما يُقال في العامِّيَّة: (الغُرْفا العاليا)، وعربيَّتُها في الأصل: (الغُرفةُ العاليَةُ)، والدَّليل على ذلك أنَّك إذا أضفْتَ كلمةَ: (اشه) يظهر الأصل، فتقول: (اشه خاطوبة) معناه: امرأتُك طيِّبة، ولذلك اشتدَّ أَلمي وعظُمَت حَسْرتي، لأنَّنا إذا سِرْنا في هذا الطَّريق يَزول الإِعرابُ كلُّه مِن لغةِ القُرآن، وتَبعُد عن أَصلِها كلَّ البُعْد، كَما بعدَتْ أُختَاها.

فإنْ قِيل: إنَّ المُتكلِّمين لا يُريدون حذْفَ هاء التَّأنيثِ، وإنَّما يَقِفون على الكلمةِ، ومعلومٌ أنَّها عندَ الوقفِ تُبدَلُ هاءً.

فالجَوابُ: أنَّ للوقفِ مواضعُه، ونحن نَسمعُهم صباحَ مَساءَ لا يَنطقون بالهاءِ أصلًا، بل يَكتَفُون بالحَركةِ الَّتي قَبْلَها، وهي الفَتحة، ولو نَطقوا بها ما سَلِمُوا مِن الخَطأ، لأنَّ الجَمْعَ بين الوَقفِ والوَصْلِ لا يجوزُ كما هو مُقرَّرٌ في كتبِ عِلْمِ التَّجويد، فإذا وَقفَ المتكلِّمُ على كلمةٍ مختومةٍ بهاءِ التَّأنيثِ لا بُدَّ أَنْ يَنطِقَ بهاءٍ ساكنةٍ، ولا يقِفَ إلَّا حينَ يَحسُنُ الوَقْف، وحدُّ الوَقفِ عندَ علماءِ التَّجويدِ أَنْ يسكُتَ القارئُ بقَدْرِ ما يتنفَّسُ، سواءٌ تنفَّس أم لم يتنَفَّس.

وفي الختامِ أدعو إِخواني المعلِّمين والطَّلبةَ أَنْ يتنبَّهوا لهذا الخطأ الفاحشِ، وأَنْ يُنزِّهوا قراءَتَهُم وكلامَهم منه، ولا يَتسامحوا معَ تلامذتِهم إِذَا فعلوا ذلك، وبهذا وأمثالِه نحافظُ على صِحَّةِ لغةِ القرآنِ وحياتِها وجمالها وكمالها، **فإنَّ مَن يُعظِّم القرآنَ لا بُدَّ أنْ يعظِّم لغتَه**، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

(٧١) ومن ذلك تسميتُهم القوَّةَ النَّاشئةَ عن النِّفط أو الكهرباءِ أو الغاز: «طاقَةً»

وأكثرُ ذلك الطَّاقَة -خُصوصًا في هذه الأيَّامِ- الَّتي منعَ العربُ نفطَهم عن بعضِ الدُّول، ونَقَصوه وأَغْلَوا ثمنَه على الدُّولِ الأوربِّيَّة وغيرِها، وقد بحثْتُ في معنى الطَّاقةِ فوَجدْتُ الفِيروزَآبادي يقولُ في «القاموس»[1]: «الطَّوق والطَّاقة: الوُسْع»، وقالَ بعدَ ذلك: «الإِطاقةُ القُدرَةُ على الشَّيء»[2]، وقال ابن منظور في

(١) (١١٦٨).

(٢) (ص ١١٦٩).

«لسانِ العرب»[١]: «الطَّوقُ والإطاقةُ: القُدرَةُ على الشَّيء»، وقال الجمل في «حاشية الجلالين»[٢] عند قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]: «الطَّاقةُ: القُدرةُ على الشَّيء» اهـ.

قال محمَّد تَقي الدِّين: «والطَّاقةُ اسمُ مصدر، مِن أَطاق، يُطيقُ؛ إِطاقةً، كالعَون مِن الإعانة، والطَّاعةِ مِن الإطاعة، ومِن ذلك يظهَرُ لك أنَّ تسميةَ الوَقودِ أو ما يَنشَأُ عنه مِن قوَّةٍ «طاقة»، هو استعمالٌ مُولَّدٌ.

والصَّوابُ أَنْ يُقالَ في النِّفط والغازِ ونحوِهما: «وَقود»، لأنَّ كلَّ ما تُوقَدُ النَّارُ بِهِ فهوَ وَقُود، ويُقال للقُوَّةِ النَّاشئةِ عن الوَقودِ: «قوَّة»، فيُقال -مثلًا-: هذه المركبةُ تسيرُ بقُوَّةِ الكهرباء، أو بقوَّةِ النَّفط، لكنِ الطَّاقةُ إنَّما تُقال فيمَن له قدرةٌ كالإنسان. اهـ

(٧٢) ويقولون: «إنَّهم يبحثون تَسْوِيةً حَوْلَ هذا الموضوع»

وهوَ خطَأٌ، لأَنَّ «سَوَّى» يَتعدَّى بنفسِه، فذِكْرُ «حولَ» في هذا الموضوع جهْلٌ. قال الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾[السجدة: ٩]، قال الجلالُ[٣]: «أي قوَّمَه بتصويرِ أَعضائِه على ما يَنبغي». اهـ

وقال الجملُ في «حاشيتِه»[٤]: قال أبو السُّعود[٥]: «سَوَّاه؛ أي عدَّلَه بتكميلِ أَعضائِه في الرَّحِم وتصويرِها على ما يَنبغي». اهـ

---

(١) (١٠ / ٢٣٢).
(٢) (١ / ٣٦٤).
(٣) كذا فيه، والعبارة في «تفسير البيضاوي» (٢/ ٢٣٤)، ولقبه: ناصر الدين.
(٤) (٨/ ٢٦١).
(٥) في «تفسيره»: «إرشاد العقل السليم» (٩/ ١٢١).

وقدِ اختلفَ المفسِّرون في مرجعِ ضميرِ «سَوَّاه»، فقال بعضُهم إلى الإنسان الأوَّلِ، وهو آدمُ، وقال بعضُهم: يرجِعُ إلى نَسْلِه، وقال الجملُ في «حاشيتِه»[1] عندَ قولِه -تعالى- في سورةِ الانفطار [٦-٧]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ قال البيضاويُّ[2]: «التَّسويةُ جَعْلُ الأَعضاءِ سليمَةً مُسوَّاةً مُهيَّأَةً لمنافِعِها». اهـ

قال محمَّد تَقي الدِّين: لغةُ الإذاعةِ والصُّحفِ في هذا الزَّمانِ تُستعمَلُ فيها التَّسويةُ للخلافِ والنِّزاعِ؛ يُريدون إزالةَ الخلافِ، فإِنْ صَحَّ هذا التَّعبيرُ وَجبَ تأويلُ التَّسويةِ هنا بإِصلاحِ ذاتِ البَيْن، وعلى كلِّ حالٍ؛ التَّسويةُ متعدِّيةٌ بنفسِها كما رأَيْت.

(٧٣) ويقولون: «الألمان» جمعُ «ألمانيّين»، و«الإسبان» جمعُ «إسبانيِّين»

وهو خَطأٌ، فالألمانيُّ يجبُ أَن يُجمَعَ على أَلمانيِّين، وكذلك الإِسبانيُّ يجب أَنْ يُجمعَ على إِسبانيِّين، وكأَنَّهم شبَّهوه بجمعِ «روميٍّ» على «روم»، قال -تعالى-: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الروم: ١-٣]، وهذا ممَّا لا يُقاس عليه، بل يُقتَصر فيه على السَّماعِ، على أنَّ العربَ لم يُسمُّوا البلادَ الَّتي تُسمَّى اليومَ «ألمانية» بهذا الاسم، وإنَّما سمَّوها «جرمانية»، والنِّسبةُ إليها جرمانيُّون، وهكذا تُسمِّيها الشُّعوبُ السَّاميةُ الأخرى، انظر كتابَ «البُلدان» لمحمَّد بن الفقيه البَغدادي المتوفَّى في أَواخر القرنِ الثَّالث الهجريِّ. اهـ

---

(١) (٨/ ٢٦١).

(٢) (٢/ ٥٧٥).

(٧٤) ومِن أخطاءِ إذاعةِ صوت أَمريكا أنَّ المذيعين فيها لا يُريدون أن يَقولوا -مثلًا-: (حوالَي عشرة آلاف)

أي: قريبًا مِن عشرةِ آلاف، بفتحِ اللَّام وسكونِ الياء، وهو **الصَّواب**، ومَعناه: ما يحيطُ بالشَّيءِ، قال النَّبيُّ ﷺ لمَّا شكَا النَّاس له مِن كثرةِ المطرِ: «**اللهمَّ! حَوالَيْنا وَلا عَلَينا**»[1]، يعني -عليه الصَّلاة والسَّلام-: اللهمَّ اجعل المطرَ يستمرُّ نزولُه حولَ المدينة، لا فوقَها، أمَّا إذاعةُ صوتِ أَمريكا فتجعله (حَوالَى) بفتح اللَّام المقصورة.

(٧٥) ومِن ذلك تعبيرُ الإذاعةِ المتقدِّم ذِكْرُها بالحياتيِّ والحياتيَّة، نسبةً إلى الحياةِ

وهذا خطأٌ، لأنَّه يجبُ حذفُ التَّاء وقَلْبُ الألفِ واوًا، ثمَّ الإتيانُ بياءِ النَّسَب، فيُقال: الحيَويُّ والحَيويَّةُ، قال ابن مالك في «الألفيَّة»[2]:

يَـاءً كَيَـا الْكُرْسِـيِّ زَادُوا لِلنَّسَـبْ ... وَكُـلَّ مَـا تَلِيْـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ
وَمِثْلَـهُ ممَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا ... تَأْنِيْـثٍ اوْ مَدَّتَـهُ لا تُثْبِتَـا

قالَ ابنُ عَقِيل[3] في شرح البَيْتين: إذا أُريد إضافةُ شيءٍ إلى بلدٍ أو قَبيلةٍ أو نحوِ ذلك، جعَل آخرَه ياءً مُشدَّدة مكسورًا ما قبلَها، فيُقال في النَّسَب إلى دِمشق: دِمشقيّ، وإلى تميم: تميميّ، وإلى أَحمد: أَحمديّ.

شرحُ البيتِ الثَّاني: يعني أنَّه إذا كان في آخرِ الاسمِ ياءٌ كياءِ الكُرسيِّ في

(١) أخرجه البخاري (٩٣٣) ومسلم (٨٩٧) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٢) (ص٦٩).
(٣) في «شرح الألفية» (٤/ ١٥٢).

كونها مشدَّدةً واقعةً بعدَ ثلاثةِ أَحرُفٍ فصاعدًا وجبَ حَذْفُها وَجَعْلُ ياءِ النَّسبِ مَوْضِعَها، فيُقَال في النَّسَب إلى الشَّافعيِّ: شافعيٌّ.

وكذلك إذا كان آخرُ الاسمِ تاءَ التَّأنيثِ وَجبَ حَذفُها للنَّسب، فيُقال في النَّسبِ إلى مكَّةَ: مَكِّيّ. اهـ

(٧٦) ومِن ذلك استعمالُهم «المبادرةَ» في الدَّعوةِ إلى مُفاوضَةٍ أو عَرْضِ أَمْرٍ

وهذهِ لا تَزال طريةً لم يمرَّ عليها زمَنٌ طويلٌ، فإنَّ هذه اللُّغةَ الشَّريفةَ الَّتي نُكِبَتْ بأهلِها وكانتْ لهم خيرَ لغةٍ، وكانوا لها شرَّ أهلٍ، لا تَزال اللُّصوصُ تهجمُ عليها، وتقتحِمُ مَعْقِلَها، وتَسطو على الألفاظِ والتَّراكيبِ الأصليَّة النَّبيلة، فتُميتها وتَحُلُّ محلَّها ألفاظٌ دَخيلةٌ ذَميمةٌ سَمجةٌ ثَقيلةٌ، وقَد قَلَّ ناصرُها، وكَثُر في أهلِها المقلِّدون الإمَّعَات الَّذين لا يسمعون كلمةً مِن الإذاعةِ، أو يَقرؤُون كلمةً في الصُّحفِ إلَّا بادروا إلَيها، وفَرِحوا بها، وطفِقُوا يَستعملونها دونَ أَنْ يَضعُوها في الميزانِ، ليَتبيَّنَ خالصُها مِن الزَّيف، ونحنُ قد عاهَدَنا اللهُ -تعالى- على أَنْ نُدافعَ عن لغةِ القرآنِ، ونصونَها ونحافظَ على جمالها وكمالها، وسحرِها الحَلال، إلى أَنْ نَلقى اللهَ -تعالى- ولا نُبالي بمَنْ بدَّلَ وغيَّرَ، ولو بَقينا وحدَنا، وسنرى الآن معنى «المبادرةِ» في لغةِ القرآنِ ليُعرفَ الحقُّ مِن الباطل، والحالي مِن العاطل، قال في «القاموس»[(١)]: «وَبَادَرَهُ مُبادَرةً وَبِدَارًا وَابْتَدَرَهُ وبَدَرَ غيرَهُ إليه: عاجَلَهُ» [وقال في «اللسان»[(٢)]][(٣)]: «وَقولُ أبي المُثَلَّم:

(١) (ص ٤٤٣).

(٢) (٤/ ٤٨).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

فَيَبْـــدُرُها شَــــرائِعَها فَيَرْمـــــي مَقاتِلَهـــا فَيَسْـــقِيها الزُّؤَامَـــا[١]

أَرادَ: إِلى شرائعِها، فحذفَ وأَوصل، وبادَرَهُ إِليه: كَبَدَرَهُ، وبَدَرَني الأَمرُ وبَدَرَ إِليَّ: عَجِلَ إِليَّ واستبق، واسْتَبَقْنا البَدَرَى؛ أَي: مُبادِرِينَ». اهـ

نستفيدُ مِن كلامِ «القاموس» و«اللِّسان» أنَّ ذلك الاستعمالَ غيرُ صحيحٍ، ونستفيدُ شيئًا آخرَ وهو أنَّ صاحبَ «القاموس» يأخذُ ألفاظَ «اللِّسانِ» بعَيْنِها، وقد جرَّبت ذلك في مواضعَ، فكأنَّه يختصر «لسانَ العرب» إلَّا أنَّه يزيدُ في بعضِ الموادِّ أشياءَ ليسَتْ في «اللِّسان»، ومِن ذلك الأعلام؛ فإنَّ صاحبَ «اللِّسان» لا يَعتني بها كما يفعلُ صاحبُ «القاموس».

(٧٧) ومِن ذلك فَتْحهم خاء «الخَدمات» جمع «خِدْمة» بكسر الخاء

وممَّا يُؤسَفُ له أنَّ أكثرَ المُتكلِّمين بالعربيَّة لا في الإذاعة وحدَها بل في المدارسِ والجامعات -أيضًا- يقعون في هذه الزَّلَّة الَّتي هي مِن الكبائرِ بالمعنى اللُّغويِّ، ودونَك الدَّليلَ على أنَّ «الفِعْلة» بالكسر إنَّما تُجمَعُ على «فِعَلات» بكسرٍ ففَتْحٍ، لا «فَعَلات» بفَتْحتين، هذا إذا لم تجمَعْها جمعَ تكسير، فإنْ جمَعْتها جمعَ تكسيرٍ قلتَ: «خِدَم» بكسرِ الخاء وفتْحِ الدَّال، فالخاءُ مكسورةٌ في المفرد والجمعين، قال ابن عَقيل في «شرح الألفيَّة»[٢]:

وَنَحْوِ «كُبْرَى» وَلِـ «فِعْلَةٍ»: «فِعَلْ» وَقَـدْ يَجِـيءُ جَمْعُـهُ عَلَـى «فُعَـلْ»

---

(١) نُسب البيت لأبي مثلم الهذلي في «لسان العرب» (١/ ٣٤٠) مادة (بدر)، ولصخر الهذلي في «شرح أشعار الهذليين» (٢٨٨).

(٢) (٤/ ١٢١).

«ومَن أَمْثلةِ جمعِ الكَثْرةِ (فِعَل)، وهو جمْعٌ لاسْمٍ على (فِعْلَة)، نَحْوُ: (كِسْرَةٍ وكِسَر) و(حِجَّةٍ وحِجَج) و(مِرْيَةٍ ومِرَى)، وقَد يَجئُ جمْعُ (فِعْلَةٍ) على (فُعَل)، نَحْو: (لِحْيَةٍ وَلُحَى) و(حِلْيَةٍ وَحُلَى)». اهـ

قال محمَّد تَقي الدِّين: استفَدْنا مِن هذا النَّقل أنَّ (فِعْلة) -بكَسْر الفاءِ وسكونِ العينِ- تُجمَعُ على (فِعَل) -بكسْرِ الفاء وفتحِ العَين-، وجاءَ جمْعُها قَليلًا على (فُعَل) -بضمِّ الفاءِ وفتحِ العَين-، كـ(حِلْيَةٍ وحُلَى) و(لِحيةٍ وَلُحَى)، وأمَّا جمعُ (خِدْمة) جمْعَ تصحيحٍ، أي: جمعَ مؤنَّث سالمٍ؛ ففيهِ ثلاثةُ أَوجُه:

الأوَّل: كَسْرُ الدَّال والخاءِ، فتقول: (خِدِمات)، بكسرتَين، **والثَّاني**: كَسْرُ الخاءِ وفَتْحُ الدَّالِ للتَّخفيف؛ فتقول: (خِدَمات)، بكسْرٍ ففَتْح، **والثَّالث**: كَسْرُ الخاءِ وسكونُ الدَّالِ، فتقول: خِدْمات، بكسْرٍ فسُكون، قال ابنُ مالكٍ في «الألفيَّة»[1]:

والسَّالِمَ العَينِ الثُّلاثيْ اسْمًا أَنِلْ ... إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

إِذَا جُمِعَ الاسمُ الثُّلاثيُّ الصَّحيحُ العينِ، السَّاكِنُهَا، المؤنَّثُ، المختومُ بالتَّاءِ، أو المجرَّدُ عنها بأَلِفٍ وتَاءٍ، أُتبعَتْ عينُهُ فاءَهُ في الحركةِ مُطلقًا، فتَقولُ في «دَعْد»: «دَعَدَات»، وفي «جَفْنَة»: «جَفَنَات»، وفي «جُمْل» وَ«بُسْرَة»: «جُمُلَات» وَ«بُسُرات» بضمِّ الفاءِ والعَين، وفي «هِنْد» و«كِسْرَة»: «هِنِدَات» و«كِسِرَات» بكَسْرِ الفَاءِ والعَين، ويجوزُ في العينِ بعدَ الضَّمَّة والكَسرةِ: التَّسكينُ والفَتحُ؛ فتَقول: «جُمْلات» و«جُمَلات» و«بُسْرات» و«بُسَرات» و«هِنْدَات» و«هِنَدَات» و«كِسْرَات» و«كِسَرَات»، ولَا يجوزُ ذلك بعدَ الفَتْحة، بل يجبُ الإِتْبَاعُ.

---

(١) (ص٦٥).

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[١]

فضَرورةٌ، يعني: أنَّ الشَّاعرَ سكَّنَ الفاءَ لضرورةِ الوزنِ، ولولَا ذلك لقَالَ: «زَفَرات» بفَتح الزَّاي والفاء.

---

(١) هذا البيت لعروة بن حزام، أحد بني عذرة، من قصيدة له يقولها في ابنة عمه عفراء.
انظر: «منحة الجليل» الشاهد رقم (٣٥٤)، «خزانة الأدب» (٣/ ٣٨٠)، «الدرر» (١/ ٨٦).
ونُسِبَ لأَعرابي من بني عذرة في: «شرح التصريح» (٢/ ٢٩٨)، «المقاصد النحوية» (٤/ ٥١٩).
وبلا نسبة في: «ضرائر الشعر» (٨٦)، «أوضح المسالك» (٤/ ٣٠٤)، «شرح الأشموني» (٣/ ٦٦٨)، «شرح ابن عقيل» (٤/ ٥١)، «همع الهوامع» (١/ ٢٤).

باب البحث والتَّنقيب: مَن عزَّ بزَّ(١)

لحضرة اللغوي المحقِّق الأستاذ محمد تقي الدين الهلالي المغربي

هذا مَثَلٌ عربيٌّ شهيرٌ معناه: مَن غَلبَ سَلَب، وهو مِن أصدقِ الأمثالِ المطَّردةِ الَّتي لا تختلفُ أبدًا، فما رأَيْنا أمَّةً عزَّت أمَّةً في ماضي الزَّمانِ وحاضرِه إلا بزَّتْها كلَّ شيءٍ، ولم تَترك لها إلَّا الصُّورةَ البشريَّة، ولو قدِرَتْ على سَلْبِها هذه الصُّورة -أيضًا- لسلَبَتْها إيَّاها ومسخَتْها على صورِ بعضِ الدَّوابِّ، فإنَّه لا يَبقى للأمَّة المغلوبةِ دَينٌ مَتين ولا شَرفٌ مَصُون ولا مَالٌ ولا عُقولٌ ولا لُغةٌ ولا أَدبٌ إلَّا صار نهبًا مُقَسَّمًا وبقِيتْ فقيرةً في كلِّ شيءٍ، فانظر نظرةً في لغاتِ المغلوبِين بَلْهَ أديانِهم وسلطانِهم وأموالِهم تجدْها مختلَّةً قد تَسلَّطتْ عليها لغةُ الغالِب، فلم تزَلْ تُميت مُفرداتِها وتَهدِمُ قواعدَها وتُشَوِّه وجهَ بلاغتِها ولا تَستثني مِن ذلك أمَّةً مِن الأممِ المغلوبِين.

وإذا أردْتَ شاهدًا على ذلك، فانظُر إلى اللُّغةِ العربيَّةِ وبَهجتِها ونَضارتها وسَعةِ مَواردِها ومتانةِ أصولِها وقواعدِها وعلوِّ فصاحتِها وآياتِ بلاغتِها؛ تَرَ مِن ذلك ما يُحيِّرُ العقولَ ويملؤهَا روعةً وارتياحًا، ثمَّ انظر إليها في زمانِ الضَّعف والعبوديَّة، كيف نضبَ مَعِينها وذَوَتْ أزهارُها واخْتَلَّت أُصولها وماتَ أَكثرُ مُفرداتِها وقُبِرَ في بطونِ الدَّفاترِ وخالطَتْها الرَّطانَة والأَعجميَّةُ فمسخَتْها وذهبَتْ برَوائِها، ومِن العجيبِ أنَّ أكثرَ كُتَّابها لا يَزالون مُنقادِين لِمَا أَحدَثْته لغاتُ الغالِبين مِن الأغلاطِ،

---

(١) نشرت في مجلة «الضياء» الهندية، المجلد الثاني، الجزء الثامن، شعبان ١٣٥٢هـ - ديسمبر ١٩٣٣م، (ص ٣٠١-٣٠٦)، آثرتُ ضمَّها لـ «التقويم» لصلتها بها كما سترى.

إذا دُعوا لا يَسمعون، وإذا ذُكِّروا لا يَتذكرون، وإذا أُوقظوا لا يَستيقظون، ولم يَقتصِرِ الأَمرُ على العامَّة بل امتدَّ إلى الخاصَّة، لأنَّ أكثرَ ما يَقرؤه هؤلاء ممَّا سطَّره العوامُّ وشَحنوه بالأَوهام، فَعَلِق بعضُ تلك الأوهامِ بأذهانِهم وصارَ يخرجُ مِن أَقلامِهم، فاشتدَّتِ الحاجَةُ إلى مُصلِحين يُنبِّهون على ما يقعُ للخَواصِّ مِن هذه الأغلاط، إذ لا يُمكِنُ إِحصاءُ ما يقعُ للعوامِّ منها، لأنَّه يَفوقُ الحَصْرَ، ولا يَنبغي أَن يفُتَّ في عضدِنا ويَصرفنا عن قصدِنا عدمُ الْتِفات الجمهورِ إلى هذا النَّوع مِن الإِصلاحِ كغيرِه، فإنَّ اللهَ لا يُضيع عملَ عامِلٍ، ولكلِّ مجتهدٍ نصيبٌ ناقص أو كامل.

ولمَّا كان القصدُ بإنشاءِ هذه المجلَّة خدمةُ هذه اللُّغةِ المحمَّديَّة الكريمةِ، أردْتُ أَن أُدرِجَ في بابِ البَحثِ والتَّنقيبِ منها بعضَ ما أَقِفُ عليه مِن ذلك غيرَ آمِنٍ مِن العِثَارِ في هذا الطَّريقِ الوَعر، فرَحِم اللهُ مَن وجد خطأً فأصلَحه وعثرةً فأَقالَها، وأَرجو مِن سادةِ العلماءِ الأفاضلِ والأُدباءِ الأَماثلِ ألَّا يعدُّوا هذا منِّي تطاولًا على مقاماتِهم العاليةِ وانتقاصًا لأقدارِهم السَّامية، فإنِّي -عَلِمَ اللهُ- ما أَقصِدُ إلَّا خِدمتَهم والنَّصيحةَ للعامَّة، وإنَّما الأعمالُ بالنِّيَّات، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نَوى.

الغَلطة الأولى: (رومان) صوابُها (روم)، و(روماني) صوابُها (رومي)، وكذا (أميركي) لا (أميركاني)، وقد مرَّ الكلام عليه مفصَّلًا في «الضِّياء» (م١، ج٧) (١)؛ فليُرَاجَعْ.

الثَّانية: (رُوما) أو (رومة) صوابُه (رومية) كما في كُتبِ اللُّغةِ والحديثِ،

(١) مقالة بعنوان: «الجمع بين النسبتين»، انظرها في: جمعنا لـ «مقالاته» (العلم والثقافة والأدب واللغة والطب والتربية)، وسبق الكلام على هذا الخطأ في «التقويم» (ص٣٥).

قال في «القاموسِ»: «وروميَّةُ: بلدٌ بالرُّومِ، سُوقُ الدَّجاجِ فيه فَرْسَخٌ، وسُوقُ البُرِّ ثلاثةُ فراسِخَ، وتَقِفُ المراكِبُ فيه على دَكاكينِ التُّجَّارِ في خَليجٍ مَعْمولٍ من النُّحاسِ، ارْتِفاعُ سُورِه ثمانونَ ذِراعًا في عَرْضِ عشرين، فيما ذَكَرَه ابنُ خُرْداذِيه، فإن يَكُ كاذِبًا، فعليه كَذِبُه»(١). اهـ.

أقول: أمَّا خبرُ وقوفِ المراكبِ على دكاكين التُّجَّار في خليجٍ فهو صحيحٌ، فقد ذكرَتْه كتبُ التَّاريخ الإفرنجيَّة، وهو مشهورٌ، وأمَّا سائرُ ما ذُكر، فتَبقى العُهدَةُ فيه على الرَّاوي.

الثَّالثة: لفظة «احتلال»، يقول اليوم العامَّة والخاصَّة: «احتلَّ الجندُ البلدَ» يُريدون بذلك: فَتْحه، وهي بدعةٌ مرغوب عنها؛ لأنَّ التَّعبيرَ العربيَّ الواردَ في القرآن ودواوينِ التَّاريخ واللُّغة إنَّما هو «الفتح»، قال اللهُ -تعالى-: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ﴾ [الأنفال: ١٩]، وقال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١]، وقال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، قال في «القاموس»: «والفَتْحُ: الماءُ الجاري، والنَّصْرُ، كالفتاحَةِ، وافْتِتاحُ دارِ الحَرْب»(٢)، وهذا أمرٌ مشهورٌ لا يَحتاج إلى الاستدلالِ والاستشهادِ، وأمَّا الاحتلالُ فإنَّه لا يدلُّ على الفتح، وإنَّما يدلُّ على النُّزول بمكانٍ، قال في «القاموس»: «حَلَّ المكانَ، وبه يَحُلُّ ويَحِلُّ حَلًّا وحُلولًا... نَزَلَ به، كاحْتَلَّهُ، وبه فهو حالٌّ»(٣)، فأنت تَرى أنَّ الاحتلالَ إنَّما هو النُّزولُ بمكانٍ، ولا يدلُّ على معنى الفَتح، ولعلَّ هذه اللَّفظة كأكثرِ الأَلفاظِ العربيَّة الَّتي تُستعمَلُ في غيرِ ما وُضعَتْ له في هذا العَصر، عَصر الخَلطِ والخَبطِ

(١) انظر: «القاموس» مادة (روم) (١١١٦).
(٢) انظر: «القاموس» مادة (فتح) (٢٣٢).
(٣) انظر: «القاموس» مادة (حلل) (٩٨٦).

في كلِّ شيءٍ مِن اختراعاتِ المترجمين الجاهِلين باللُّغة العربيَّة، وهم أصلُ البَلاءِ في هذا البابِ، فإنَّهم يتعلَّمون اللُّغاتِ الأجنبيَّة ولا يحفَلون باللُّغة العربيَّة، فيكون علمُهم بها أَبتر، فإذا أَرادوا أَن يُترجموا مِن الإنكليزيَّة أو الفرنسيَّة -مثلًا- إلى اللُّغة العربيَّة جاؤوا بالعجائبِ والغرائبِ مِن المفرداتِ والتَّراكيب، فإذا قرأَها العامَّة وبعضُ الخاصَّة -أيضًا- قلَّدوهم فيها وتَركوا الفَصيحَ المحقَّقَ، متوهِّمين أنَّ هذه اللَّفظةَ الَّتي استعملَها الدكتور فلان أو المحامي فلان لا بدَّ أن تكون في غايةِ الجزالةِ والشَّرف والرُّقيِّ والتَّجدُّدِ، ويظنُّون لجهلِهم أنَّ استعمال القُحِّ الخالصِ مِن اللُّغة العربيَّة يُعَرِّضُهم إلى الرَّمي بالرَّجعيَّة والجمودِ، وهي سَخافةٌ عجيبةٌ!

الرَّابعة: تأنيث «الرَّأس»، «الرَّأس» في كلام العربِ مُذكَّر، والشَّواهدُ عليه كثيرةٌ، وأَكثرُ الكُتَّاب يُؤَنِّثُه وخصوصًا كُتَّابُ مِصْرَ، وهو خَطأٌ قَبيحٌ يجبُ تجنُّبه والانتباهُ لَهُ.

الخامسة: «التَّضحية»، قال في «القاموس» ما مَعناه: «وضَحَّيْتُ الرَّجلَ تَضْحِيَةً: أَطْعَمْتُهُ في وقتِ الضُّحَى، وضَحَّيتُ بالشَّاةِ: ذَبَحْتُها في الضُّحَى»[(١)]، فأين هذا المعنى ممَّا يَستعملُه العامَّة والخاصَّة، فيقولون: «ضحَّى فلان بمنصبِه»، ويقولون: «ضَحِّ مِن أجلِ ذلك كلَّ مُرتخصٍ وغالٍ» يُريدون بذلك: معنى البَذْلِ والإيثارِ، وهذه الكلمةُ مُترجَمَةٌ لَفظيًّا مِن الإنكليزية مِن لفظة (سَكْريفايس)، وقد صارَت في اللُّغة الإنكليزيَّة حقيقةً لُغويَّة تدُلُّ على بَذْلِ النَّفسِ أو النَّفيس، وأمَّا في العربيَّة، فليسَتْ كذلك، ربَّما يدَّعي مدَّعٍ أَنَّها تُستعمَلُ اليومَ على سَبيلِ الاستعارةِ ويَستأنِسُ بقولِ الشَّاعر:

---

(١) انظر: «القاموس» مادة (ضحا) (١٣٠٤).

ضَحَّوا بِأَشْمَطَ عُنْوَانُ السُّجودِ بِهِ   يُقطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنَا[(١)]

وبقولِ الأميرِ خالدٍ القَسري وهو على المنبرِ بخطبةِ العيد:

أيُّها النَّاس! ضحُّوا تقبَّل اللهُ ضحاياكم، أمَّا أنا فإنِّي مُضَحٍّ بالجعدِ بن درهم -وكان الجعْدُ بنُ درهم شيخًا ضالًّا فنزلَ وذبحَه-.

فيُقال في جوابِه: أمَّا دعوى الاستعارةِ فباطلةٌ لأنَّ النَّاس اليومَ لا يَستعملونها استعمالَ الاستعاراتِ بل استعمالَ الحقائقِ، حتَّى إنَّهم لا يُعبِّرون عن هذا المعنى بغيرها، ومعلومٌ أنَّ الحقيقةَ والاستعارةَ ضِدَّان، ولكلٍّ مِنهما منهاجٌ، فلا يُمكِن -مثلًا- لِلفظة «الأسد» المستعارةِ للرَّجل الشُّجاع أَنْ تَنسخ لفظةَ «الشُّجاع» وتَحُلَّ محلَّها، ولا للفظةِ «البحر» أَن تنسخَ لفظةَ «الجواد»، ولا لفظةِ «الشَّمس» أَنْ تنسخَ لفظَ «الحسناء»، ومَتى أُلغِيت الحقيقةُ وحَلَّ محلَّها المجازُ؛ لا يُقال فيه بعدَ ذلك أنَّه مجازٌ، بل يُقال: حقيقةٌ عرفيَّةٌ كالفاعلِ والمفعولِ في اصطلاحِ النُّحاة، والزَّكاة والصَّلاة في عُرْفِ الشَّرع، وما أَشبه ذلك، والمدلولاتُ اللُّغويَّة لا يجوز فيه النَّسخُ أَلبتَّة، بخلافِ الاستعارةِ والمجازِ والكنايةِ فإنَّها جائزةٌ ومُستملَحةٌ إذا أَصابتِ الغرَضَ، وحَلَّت مَحلَّها، ورَضيَها الذَّوقُ السَّليمُ والطَّبعُ المستقيم، وأمَّا الاستئناسُ بالبيتِ الَّذي أَنشدناه وبكلامِ خالدٍ الَّذي رَويناه، فليس بشيءٍ، لأنَّ التَّضحيةَ في كِلَيهما قدِ استُعمِلت في حقيقتِها، وهي الذَّبح في

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، انظر: «ديوانه» (٢١٦)، «تهذيب اللغة» (١/ ١١١)، «شواهد المغني» (٢/ ٥٨٧)، «ثمرات الأوراق في المحاضرات» (٢/ ١٢١)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٩٢)، «الاقتضاب» (١/ ١٩٠)، «العمدة في محاسن الشعر» (١/ ٢٧٦)، «اللامع العزيزي» (١/ ٣٢٠، ٤٤٠)، «العقد الفريد» (٣/ ٢٣٨) و(٤/ ٢٤١) و(٥/ ٣٦)، «البيان والتبيين» (١/ ١٨٩) و(٣/ ١٧٤).

وقتِ الضُّحى، وقد جاءَ في القرآنِ الجهادُ بالمالِ والنَّفس في غيرِ موضع، فأدَّى المعنى على أتمِّ وجهٍ وأَحسنِ حالٍ، ولم يُعبِّر عنه بالتَّضحية، وإنَّما يَنسجُ مَن جدَّ على مُنوالِه ويَقتدي بأُسلوبه ويَهتدي بأنوارِه، ولا حاجةَ بنا إلى الإطالةِ في هذا المعنى؛ فالأَمرُ واضِح.

السَّادسة: «الاستهتار»، يقولون: «استهترَ بكرامَتِهم أو بحقوقِهم»، وهي بدعةٌ حديثةٌ جدًّا، ابتُدِعَتْ في السِّنين الأخيرةِ واستُعمِلت في غيرِ معناها، قال في «القاموس»: «والمُسْتَهْتَرُ بالشيءِ، بالفتح: المُولَعُ به، لا يُبالي بما فُعِلَ فيه وشُتِمَ له، والذي كثُرَتْ أباطِيلُهُ. وقد اسْتُهْتِرَ بكذا على ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ»[1]، فالاستِهتارُ بالشَّيءِ: الوُلوعُ به، وعدمُ المبالاةِ بما قِيل فيه لذلك، وعليه يَصحُّ أَنْ يُقال: «فلانٌ مُستهترٌ بالدِّين أو بالسِّياسةِ أو بالعلمِ أو بالقمار أو بالسُّكر، أي: مُولَعٌ به لا يَكترثُ بعيبِ العائِبين فيه ولا بشَتمِ الشَّاتِمين، **فهذا هو الاستعمالُ الصَّحيحُ** لهذه الكلمة، وهو مُباينٌ لاستعمال الكُتَّاب الآنَ في الصُّحفِ السَّيَّارة لأَنَّهم يقولون: «استهترَ بكرامَتِهم» أي: احتقَرهم ولم يعبَأْ بهم، وهذا كما تَرى استعمالٌ فاسدٌ، واللَّفظُ يدلُّ على عكس ما يُريدون، لأنَّنا إذا قلنا: استهتَر فلانٌ بكرامةِ الأُمَّة، فمعناه: أُوْلِعَ بالمحافظَةِ عليها، وبذَلَ غايةَ جُهدِه في ذلك، لا يَخافُ فيه لومةَ لائِم.

السَّابعة: «كَم أَنا مَسرور»، هذا التَّركيبُ أَجنبيٌّ، وهو مترجَمٌ بالحَرفِ مِن الإنكليزيَّة والفرنسيَّة، مثلًا في الإنجليزيَّة يُقال: «هَوْ مَجْ آي امْ بليزد» وهو مطابقٌ للعبارةِ المذكورةِ، وإنَّما قُلنا إنَّه أَجنبيٌّ لأنَّ «كم» في اللُّغةِ العربيَّة تكونُ للاستفهامِ، نحْوُ: «كَم بَريدًا قطعْتَ؟» و«كَم يَومًا صُمْتَ؟»، وللتَّكثيرِ نحْوُ:

---

(١) انظر: «القاموس» مادة (هتر) (٤٥٩).

«كم قَاسَيْتُ»، و«كَم سَفِيهٍ نَالَ الزَّعَامَةَ الفارغةَ في هذا الزَّمانِ العَبوس»، وفي كِلا المعنَيْين تَدخُل على اسمٍ يكونُ منصوبًا بعدَ الاستفهاميَّة، ويجوزُ جرُّه بـ (مِن) مُضمرَةً إِنْ دَخلَ حرفُ جرٍّ على «كم» نحوُ: «بكَمْ دِرهَمٍ اشتَريْتَ هذا الثَّوبَ؟»، فإِنْ لم يَدخُلْ عليها حرفُ جَرٍّ وجبَ نصبُه، والجمهورُ على أَنَّ مميِّزَ «كم» لا يكونُ إلَّا مُفردًا، فلا تَقول: «كم رِجالًا عِنْدَك؟»، وأَجازَه الكوفيُّون، وأمَّا بعدَ الخبريَّة، فيكون مجرورًا، وربَّما نُصِبَ كقولِ الشَّاعر:

كَـمْ عَمَّـةً لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـةٍ فَدْعَاءَ قَد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَـارِي[1]

في روايةِ النَّصب، قال صاحب «القاموس»: «وقَد يُرفَعُ، تَقول: كَم رجلٌ كريمٌ قَد أَتاني؟»[2]، وأمَّا إِدخالُ «كَم» على جملةٍ اسميَّة صَدْرُها ضميرٌ، كقولِهم: «كَمْ أَنا مَسرورٌ»، فإنَّه كمَا تَرى مخالفٌ للاستعمالِ العربيِّ الصَّحيح، لأنَّ القائلَ يريدُ تكثيرَ السُّرور، والسُّرور مِن المعاني لا مِن الذَّوات حتَّى تُستعملَ «كم» لتكثيرِه! **والَّذي يؤدِّي هذا المعنى على وجهٍ عربيٍّ صحيحٍ** أَن تقولَ: «مَا أَعظمَ سُرورِي»، و«مَا أَكثرَ سُروري» ونحو ذلك، وقَد شاعَ هذا الاستعمالُ الأَجنبيُّ حتَّى وقَعَ فيه أَكابرُ الكُتَّاب، وأَنا أَعلَمُ أَنَّني لا أَعدِمُ مُتمهِّلًا يَركبُ لتجويزِه الصَّعبَ والذَّلولَ، والوَجهُ ما ذَكرْتُ لكَ فاحْفَظ.

---

(١) البيت للفرزدق يهجو جريرًا، والفدعاء: هي المرأة التي اعوجت أصبعها من كثرة الحلب. انظر: «ديوانه» (١/ ٣٦١)، «الكتاب» (١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥)، «شرح المفصل» (٤/ ١٣٣)، «المقاصد النحوية» (١/ ٥٥٠)، «همع الهوامع» (١/ ٢٥٤)، «خزانة الأدب» (٦/ ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥)، «شرح أبيات المغني» (٤/ ١٦٥)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٥١١)، «شرح ديوان الحماسة» (١/ ٤٠١).

(٢) «القاموس المحيط» مادة (كم) (١١٥٦).

الثَّامنة: «البُوْسَلة»، هذه الكلمةُ يَستعمِلُها الكُتَّاب في التَّعبيرِ عن الآلةِ الَّتي تُعرَفُ بها الجهاتُ الأَربع، وهي كلمةٌ أجنبيَّةٌ، والعرَبُ هم المختَرِعون لها، وسمَّوها: «بيتُ العَبْرَة» وبهذا يجِبُ أَن تُسَمَّى.

التاسعة: «يُبَرِّر»، شاعَ في استعمالِ الكُتَّاب قولُهم: «ليسَ هُنالِك مُبَرِّرٌ لهذا العَمَل» أو «مَا يُبرِّرُ هذا العَمَل» بمعنى: يجعلُه برًّا أو جائزًا، وقد طالعتُ مادَّة «ب ر ر» في «القاموس» و«اللِّسان» فلم أَجدْ فيها (بَرر) أَصلًا، وعليه يمكنُنا أَنْ نقولَ على لُغتِهم: ليسَ هُنالِك مُبرِّرٌ لاستعمالِ هذا اللَّفظ بهذا المعنى، ونَرجو مِن كُتَّابِنا الأفاضلِ أَنْ يُقْلِعوا عَنه.

العاشرة: «حملةٌ مُغرضة»، يقولون: «فلان مُغرِض» و«حملَ عليه حملةً مُغرِضة»، بمَعنى: أنَّ صاحبَها ذو غرضٍ يريدُ دَركه مِن وراءِ تلك الحملةِ، وأنَّه غيرُ مُخلِصٍ في عملِه، ولم نجِدْ ما يدُلُّ على صحَّةِ هذا الاستعمالِ فيما بأَيدِينا مِن كتبِ اللُّغة، و«أَغْرَضَ» لها معانٍ؛ منها: ملأَ الإناءَ والعجين ... إلخ، وليس مِن بينها معنى ما يُريدون، **والصَّوابُ أَنْ يُقال**: «فلان ذو هونٍ وصاحبُ غرضٍ، ولأمرٍ ما فعل ذلك»، ونحوِها مِن العِبارات.

الحاديةَ عَشْرة: «الميزانيَّة»، يَستعملون هذا اللَّفظ في نقضٍ معدودٍ قد أُعِدَّ للنَّفقةِ في زمانٍ معيَّن، فيَقولون: «ميزانيَّة الدَّولة في هذه السَّنة كذا وكذا ألف»، ولا تَعرف العربُ ذلك، فهو مِن مُحْدثاتِ هذا العَصْر، **والمناسِبُ أَنْ يقولَ بدلَه**: «خَرْج الدَّولة في هذه السَّنة كذا وكذا».

الثَّانيةَ عشَر: «الواحدَةُ والعشرون»، يَقولون: «فتًى في الواحدةِ والعشرين مِن عُمرِه»، وهو خطأٌ، **والصَّواب أَنْ يُقال**: «الحاديةُ والعشرون مِن عُمره».

الثَّالثةَ عشرةَ: «معَ بَعضِهمُ البَعْض»، يَقولون: «هُم متَّفقُون معَ بعضِهم البَعضِ» أو «مُتحابُّون معَ بَعضِهم البَعْض»، وهو خطأٌ؛ لأنَّ «بعْض» لا تَدخُل عليها «اَل» في الكلامِ الفَصِيح، **والصَّوابُ أَنْ يُقال:** «يحبُّ بعضُهم بَعضًا» و«يَقتُل بَعضُهم بَعْضًا»... إلخ.

الرَّابعةَ عَشْرة: «الأُسْرة» (١)، هذه الكلمةُ تُستعمَلُ اليومَ في ما يُقابِلُ «فيملي» بالإفرنجيَّة، وكان الكُتَّابُ قَبْلَ الآن يَستعملون بدلَها «العائلةَ»، فانتقدَها بعضُ العُلماءِ وبيَّنوا أَنَّها لا وُجودَ لها في معاجمِ اللُّغةِ، وبَحثوا عن كلمةٍ تَفِي بِمَعناها فوضعَ بعضُهم لفْظَ «الأسرة»، وشاعَ استعمالُه منذُ سِنين، وهو غيرُ صَحيح، لأنَّ «الأُسرةَ» في اللُّغةِ هي: رَهْطُ الرَّجلِ الأَدْنَون، كما في «القَاموس»، ومعلومٌ أنَّ رَهْطَ الرَّجلِ عادةً يَشتمِلُ على عدَّةِ بُيوت، فبقِيتِ الحاجَةُ ماسَّةً إلى لفْظٍ عربيٍّ فصيحُ يؤدِّي هذا المعنى، وذلك اللَّفظُ هو «بيتٌ» أو «أَهلُ بيتٍ»، قالَ اللهُ -تعالى- في قصَّة مجيءِ الملائكةِ إلى إبراهيمَ عليه السلام: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣] أي: أَهلُ بيتِ إبراهيمَ، وقال -تعالى-: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٦]، فلَفْظُ ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ في الآيةِ الأُولى و﴿بَيْتٍ﴾ في الثَّانية يُقابِلُ مَعنى «فيملي» بالإفرنجيَّة، وقد ورَد في غيرِ حديثٍ بهذا اللَّفظِ، وفي كلامِ العربِ والمؤلِّفين كقولِهم: «بَيتُهم أَشرفُ بيتٍ في مدينةِ كذا» أو «بيتُهم مِن البيوتاتِ الشَّريفةِ»، وقال صاحبُ «القاموس» عاطفًا على مَعاني البيت: «وعِيالُ الرَّجل»، وقَد يَشتهي بَعضُهم أَن يجعَلَ في مُقابِلِ كلِّ كلمةٍ إفرنجيَّةٍ لفظًا مفردًا عربيًّا ويرغَبُ عن كونِه مركَّبًا مِن كلمتَين،

---

(١) سبق كلامه عليها في «التقويم» (ص ٦٧).

وهذا الاشتهاءُ ليس له محلٌّ مِن الاعتبارِ، فإِنَّ في اللُّغاتِ الإفرنجيَّة مئاتٍ مِن المعاني يعبِّرون عنها بألفاظٍ مركَّبةٍ لا مِن كلمتَين فقط، بل مِن ثلاثِ كلماتٍ أو أربعِ كلماتٍ -أيضًا-، والحالُ أنَّها في اللُّغة العربيَّة واردةٌ بلفْظٍ واحدٍ، نَاهِيك أَنَّ الفرنسيِّين ليس في لُغتِهم لَفظٌ واحدٌ يؤدِّي معنى «سَبعين» بل يَقولون: «سواصانت ديس» أي: سِتُّون وعشرة، وليس في لغتِهم لَفظٌ واحدٌ لثمانين، وإنَّما يَقولون: «كاترفان» يَعني: عشرون أربع مرات، وليس في لغتهم لفظٌ واحدٌ لتسعين، وإنما يقولون: «كاترفان ديس» أي: عشرون أربع مرَّات وعشرة، وهذه الألفاظُ الثَّلاثة: سبعون وثمانون وتِسعون موجودةٌ في اللُّغة العربيَّة والإنكليزيَّة وغيرهما بألفاظٍ مفردةٍ، ولكن الفرنسيِّين لا يُفكِّرون ألبتَّة في أَنْ يَستبدلوا أَلفاظَهم بألفاظٍ أُخرى مِن أيِّ لغةٍ كانَتْ، وهكذا يوجَدُ في الإنجليزيَّة مركَّباتٌ كثيرةٌ هي في الفرنسيَّة والعربيَّة مُفردات، ولكن الإنجليز لا يَبغون بألفاظِهم بدلًا.

واللُّغات كالدُّول، إنَّما تقومُ على العصبيَّاتِ لا على الشَّهواتِ والتَّحكُّم، فكلُّ لغةٍ أسعدَها الزَّمان برجالٍ أقوياءَ، شُمِّ الغَرانِين صِيدٍ، يَحْمُون حقيقَتَها ويَبذُلون مُهجَهم فِداءً لها؛ فهي لغةٌ شريفَةٌ نبيلةٌ، عذبةُ المذاقِ، طيِّبةُ الأصولِ والأعراق، وإِنْ كانَتْ أثقَلَ على الألسنةِ مِن الجبالِ، وأضيقَ مِن أرضِ فلسطين بعدَما تَراكم عليها الطَّغامُ الأنذال.

تقويم اللسانين

مستقيم

وقد عدلت في تعديلك عن العدالة

للعلامة تقي الدين الهلالي

- رحمه الله -

جمعها وقرأها وعلّق عليها

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

دار الإمام مسلم

مركز سطور للبحث العلمي

«تقويم اللِّسانين» مستقيم وَقد عَدلت في تعديلك عَن العدالة الحلقة الأولى(١)

مِن أدعيةِ النَّبيِّ ﷺ هذا الدُّعاء: «آمَنْتُ بِاللهِ، وَاعْتَصَمْتُ بِحَوْلِ اللهِ، وَتَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ»(٢).

وبهذا الدُّعاء أَفتتح الرَّدَّ على هذا المنتقدِ الذي حادَ عن منهجِ النَّقد المستقيم، وتنكَّر، وتنقَّب، كأنَّه يَعلم أنَّه مُلِيم.

وقبل ذلك أشكرُ الأستاذ الأديبَ رئيس تحرير «دعوة الحق» على الكلماتِ الَّتي أثنى بها على مقالاتِ «تقويم اللِّسانين»(٣).

ثمَّ أُعيد ذِكْر ما قدَّمتُه في فاتحةِ هذه المقالات، ونصُّه: وقد بدا لي أَن أكتبَ مَقالاتٍ في هذا الموضوع، أَداءً لواجب لغةِ الضَّاد، وَصونًا لجمالها مِن الفساد،

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد الثامن، ربيع الأول ١٣٨٧هـ - جوان ١٩٦٧م، (ص ٢٨-٣٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٢٧) والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٦٨) و«الكبرى» (٧٩٢١، ٧٩٢٢، ٩٩١٥) والحميدي (٣٠٣) وعبد بن حميد (١٥٣٦ - «المنتخب») من طرق عن منصور بن المعتمر عن الشعبي عن أم سلمة، **وإسناده ضعيف لانقطاعه**، انظر: «نتائج الأفكار» (١/ ١٦٠) لابن حجر.

(٣) انظر: «تعقبات على تقويم اللسانين» (ص ٣٦٢).

راجيًا أَنْ ينفَع اللهُ بما أكتبُه تَلامِذَتي في الشَّرقِ والمغرب وفي أوربَّا، وأنا على يقينٍ أنَّهم يتلقَّون ما أكتبُه بشَوقٍ وارتياح، وكذلك رُفَقائي الكُتَّابُ المحافظون سيستحسنون ذلك.

أمَّا الكُتَّاب الذين يكرهون التَّحقيق، ويُرخون العَنانَ لأقلامِهم بدونِ تَبصُّر ولا تَمييزٍ بين غَثٍّ وسَمين، وكَدَرٍ ومَعينٍ، فإنَّهم سيستثقلون هذا الانتقادَ، وقد يَعدُّونه تَكلُّفًا وتَنطُّعًا، وتَقييدًا للحُرِّيَّة -بزَعْمِهم-؛ فلهؤلاء أقول: إنِّي لم أكتبْ لكم، فما عليكم إلَّا أنْ تمرُّوا على ما أكتبُ مرورَ الكرام، وتدعوه لغيرِكم الذين يُقدِّرونه حقَّ قدره. اهـ

فكأنَّ هذا الرجل رأى نفسَه مِن الكُتَّاب الَّذين يُرخون العنانَ لأقلامِهم، ويكرهون التَّحقيق، فأخذَه المقيمُ المقعِدُ، وفقَد رُشْدَه، فأخذَ يلتمسُ العيوبَ للبرآء!

فَإِنْ يَخْلُقْ لِيَ الأَعْداءُ عَيْبًا فَقَوْلُ العَائِبينَ هُوَ المَعِيبُ[1]

ومَا أُبرِّئ نفسِي من الخطأ، فالكمالُ لله، والعِصمةُ للأَنبياء، ولا أَكره الانتقادَ المستقيمَ الَّذي يريدُ به صاحبُه الإصلاحَ والبناءَ، ويَشهدُ اللهُ أنِّي ما تَصدَّيتُ لكتابةِ هذه المقالاتِ إلَّا أداءً للواجِب، ونُصحًا للأمَّة، وغَيرةً على لُغةِ القُرآنِ الَّتي هجَمت عليها لغاتُ المستعمرين في عُقْرِ دارِها، فأتَتْ بنيانَها مِن القواعِد، وهدَمت أَركانَها، وذهبَتْ ببهائِها وجمالها، ولم أشكَّ أنَّ دُعاةَ الإِصلاحِ يُرحِّبون بهذا المجهودِ ويُؤازِرونه، كما أَنَّني أعلَمُ أنَّ دعاةَ الهدْمِ والفَوضى -أُكرِّرها مرَّة

(١) البيت للبوصيري في «ديوانه» (ص ٨٤).

أخرى، على رغم أنفِ المتنطِّع- سيَشْرَقون بهذا الإصلاحِ ويَغصُّون به، ولكِنْ:

إِذَا رَضِـيَتْ عَنِّـي كِـرَامُ عَشِـيرَتي   فَـلَا زَالَ غَضْـبانًا عَلَـيَّ لِئَامُهَـا[١]

ودونكم أيُّها القرَّاء الأعِزاءُ ما كتب به إليَّ الأستاذ المؤلِّف الذَّائع الصِّيت أبو الحسن علي الحسَني النَّدوي مِن لكناو في الهند في التَّرحيبِ بهذه المقالات.

قال -حفظه الله-: «استفَدْنا كثيرًا مِن مقالكم القيِّمِ في العددِ الأخيرِ من مجلَّة «دعوة الحقِّ» في موضوع «عَثرات الأقلام، وغَلطات اللِّسان، في كتاباتِ المعاصرين»، وأَرجو أن تتفسحوا في هذا الموضوع، فكلُّنا في حاجَةٍ مِثلِ هذه التَّوجيهات الَّتي تصدُر مِن ضَليعٍ محقِّقٍ مثلِكم. أَبقاكم الله طويلًا لتلاميذكم الكثيرين في الشَّرق والغرب.

تلميذكم الصَّغير

أبو الحسن علي بن العلَّامة السَّيِّد عبد الحيِّ الحَسني(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ

٢-٢-١٣٨٧هـ»

---

(١) قال هذا البيت: أبو العيناء، لما قال له المتوكل الخليفة العباسي: (ما بقي أحد إلا اغتابك). انظر: «زهر الآداب وثمر الألباب» (١/ ٣٢٧)، «محاضرات الأدباء» (١/ ٤٧١)، «الدر الفريد» (٢/ ٤٣٥) و(١٠/ ٣٧٦)، «المستطرف» (١/ ٢٥٦)، «الذخائر والعبقريات» (٢/ ١٨٩).

(٢) هو أبو الحسن النَّدوي، الكاتب المسلم الهندي، كان تلميذًا للهلالي، انظر: كتابي «مراسلات الهلالي» (٢/ ٩٣٢)، وقد سقت -ولله الحمد- مدحه ومدح جماعة من الكبار الكبار في العربية وعلومها للهلالي في مقدمة تحقيقي لكتاب «مرقاة المبتدي» للهلالي.

أَمَّا هنا في المغرب؛ فقد رحَّب بها غيرُ واحدٍ مِن القُرَّاءِ مكاتبةً ومشافهةً، ولا يظنَّنَّ هذا المنتقِدُ(١) أنَّ الجوَّ خَلا له، حتَّى يَبِيض ويُصَفِّرَ، وينقِّر ما شاءَ أنْ يُنَقِّر، فإنَّ بين قُرَّاء هذه المجلَّة العالميَّة فُحولًا لا يُقعْقَعُ لهم بالشَّنآن، ولا يُخدَعون بالمغالطاتِ والرَّوَغان، يَزِنُون الأَقْوالَ بالقِسطاسِ المُستقيم، ويُميِّزون بين الصَّحيح والسَّقيم، وسيَحكمون بَيني وبين هذا المعترِض الَّذي نصَب نفسَه حَكَمًا، وتَوهَّم أنَّ حُكمَه لا يَنتقِض.

وقبلَ أَنْ أخوضَ معه غِمارَ المعركةِ مستعينًا عليه بالله الَّذي يُحِقُّ الحقَّ ويُبطِلُ الباطِلَ، أذكُرُ للقُرَّاءِ الأَعِزَّاء بعضَ ما أَعرِفُه مِن أخبارِه، وأَترك سائِرَها إلى أَنْ يحينَ أَوانُه.

كانَ هذا الرَّجل يدرسُ في فرنسا، وكان مُبتلًى بهذا التَّنطُّع مِن أوَّلِ أمرِه، فوجَّه انتقادًا إلى أميرِ البيان الزَّعيمِ العربيِّ الأوحد الذي:

حَلَفَ الزَّمانُ لَيَأْتِيَنَّ بِمِثْلِهِ ... حَنِثَتْ يَمِينُكَ يا زَمانُ فَكَفِّرِ(٢)

أَلا وهو الأمير شَكيب أَرْسلان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكنتُ أَنا إِذْ ذاك أدرسُ في جَرمانْيَة، وأُحاضِرُ في اللُّغةِ العربيَّة بجامعةِ (بُنْ)، فكتب إليَّ الأميرِ شَكيب المسائلَ الَّتي انتقدَها عليه المعترِضُ(٣) والْتمَسَ منِّي الحُكم، فنظرتُ فيها، فوجدْتُ الحقَّ

---

(١) هو مصطفى جواد، الكاتب الشيعي العراقي.

(٢) البيت بلا نسبة في: «شرح عقود الجمان» (١/ ٤٨)، «النكت العصرية في أخبار الوزراء المصرية» (١/ ٧٣، ٨٢)، «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» (١/ ١٤٩)، «المستطرف» (١/ ١٥٦، ٣١٢).

(٣) هو الأستاذ مصطفى جواد.

في أكثرِها مع الأميرِ شَكيب(١)، ووجدْتُ اعتراضَ المعترِضِ ساقطًا إلَّا في النَّادر.

---

(١) ذكر في كتابه «السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة» في مواطن عديدة، منها (١١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٩٣، ٣٩٥، ٥٤٨ - ٥٤٩ ، ٧٢٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٦) العلامة التقي الهلالي، وقال عنه: «سألت صاحبنا السيد الهلالي -وهو الغاية البعيدة في النحو واللغة- عن هذه المسألة...»، وجعله حكمًا بينه وبين رشيد رضا في مسائل كثيرة.

وقال فيه (ص٥٤٧) عن مصطفى جواد:

«الشاب النابغة المحقق الأستاذ مصطفى جواد العراقي من سلاطين الأذكياء وأساطين اللغة في هذا العصر، سبق له أن انتقدني وانتقد السيد رشيدًا وخطَّأ كثيرين من الكتَّاب، مما يدل على طول باع وحدة ذهن، وقد كان في اعتراضاته هذه يخطئ كما كان يصيب. وما أحسن قول من قال:

ومن ظنَّ ممن يلاقي الحرو ... ب أن لا يصاب فقد ظنّ عجزا»

وقاله بمناسبة كتابة رشيد رضا له، قال بعد كلام:

«وما ذكرته فيه من علمك بأن المنتقد عليك هو مصطفى جواد، وقد رأيت انتقاده للجزء التاسع من «تفسير المنار»، وكان سبب انتقاده ما فيه من المخالفة للشيعة، حتى فيما ليس له به من علم ولا يبلغه ما أُوتيه من فهم، كمسائل العقائد وعلم الكلام، وأشد ما آذاه منه إنكار المهدي المنتظر والجزم بأن أحاديثه كلها من وضع دعاة الشيعة، وإنما استنكر هذا واستكبره لذاته، وذكر ما أنكره من الكلم والتعبير فيه انتقامًا له، وهو رأيه الذي يمارسه... (إلى أن قال): ولا أذكر الآن مما أنكره وجزم بعدم جوازه من اللغة إلا تكرار الإضافة، وهو متفق على جوازه، خلافًا لما زعمه، وقد نص عليه في أشهر كتب البلاغة كـ «مطول السعد» و«مختصره»، وفي القرآن شيءٌ منه، وربما أرجع إلى انتقاده إذا وجدت فراغًا».

قلت: والزعم بأن أحاديث المهدي كلها من وضع دعاة الشيعة، ليس بصواب، فمنها الصحيح والحسن والضعيف.

وَابْـنُ اللَّبُـونِ إِذَا مَـا لُـزَّ فِي قَـرَنٍ   لَم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيْسِ[1]

ولكنَّ الأميرَ شَكِيبًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان عندَه مِن الإنصافِ والتَّواضع، ومكارمِ الأخلاق، ما يندرُ وجودُه في هذا الزَّمان، فلذلك لم يُرِدْ أَنْ يجيبَه حتَّى يعلَم رَأْيي فيما انتقدَه عليه، ثمَّ عرفْتُ المعترَض بعدَ ذلك معرفةً تامَّةً، وكان يجمَعُنا بيتٌ واحِد، نشتغِلُ فيه جميعًا، وهو مِن الكُتَّاب المشهورين في النَّثر، وله نَظمٌ لا يَبلغُ حدَّ الجودةِ، ولكنْ لا بَأْسَ به.

وقَد طرقَ هذا الباب الَّذي طرقتُه أنا اليوم مِن قَبْلُ في الصُّحفِ العراقيَّة وفي الإذاعة، ولم ينجَحْ فيه؛ بل كان عامَّةُ القرَّاءِ يستهزِئون به، ولم أتعرَّض قطُّ إلى نقدِه، مع أنِّي وجدْتُ في ما كتبَه ثغراتٍ وأخطاءً، لأنِّي أعلَمُ أنَّه مِن الأساتذةِ القليلين الَّذين يكتبون إنشاءً حسنًا ويتكلَّمون كلامًا قليلَ الخطأ، فغَضُّ الطَّرفِ عن هَفوات هؤلاء -عندي- هو **الصَّواب**، والسَّعيُ في هَدْم ما بنَوه مِن الفساد.

وأنا لا أطمعُ أنْ يكونَ له مِن أصالةِ الرَّأي وسدادِه ما يحمِلُه على أَنْ يعامِلَني بمثْلِ ما عامَلْتُه به، لأنَّ طَبْعه لا يَسمَحُ له بِذلك، وحسبي أَن يكون انتقادُه معتدلًا خاليًا مِن الجور وأماراتِ سوءِ القَصْد، ولكنَّ الأمرَ كما قِيل:

---

(١) البيت لجرير في: «ديوانه» (١٢٨)، «الأغاني» (٥/ ٣٢٠)، «الدر الفريد» (١/ ٤٧١)، (٩/ ٤٩٩، ٥٠٠)، «جمهرة اللغة» (١٣٠)، «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٤٥٩)، «شرح شواهد المغني» (١/ ١٦٧)، «الكتاب» (٢/ ٩٧)، «الصناعتين» (٢٤)، «لسان العرب» (٥/ ٤٠٥) مادة (لزز) و(٦/ ١٧٨) مادة (قعس) و(٦/ ١٨٤) مادة (قنعس) و(١٣/ ٣٧٥) مادة (لبن)، و«المقتضب» (٤/ ٤٦).
وبلا نسبة في: «الرد على النحاة» (٧٤)، «شرح المفصل» (١/ ٣٥)، «مغني اللبيب» (٥٢).

.... وَكُـلُّ إِنَـاءٍ بالَّـذِي فيـهِ يَرشَـحُ[١]

١- «بدون»: فالمعترض قال في مقالته: ««ويُرخون العنانَ لأقلامِهم بدونِ تبصُّر ولا تَمييز»[٢]، ثمَّ قال: «وإنَّما سمِّيت زائدةً، لأنَّ الكلامَ يتمُّ بدونها»[٣].

فأنا أقول له: مَن استعملَ كلمةَ «دون» مِن فصحاءِ الأمَّة العربيَّة هذا الاستعمال ولهذا المعنى؟ إنَّ معنى «بدونها» هو: بأقل منها».

المجيبُ: يا للهِ العجبُ! مِن جهْلِ هذا المعترضِ بقواعدِ النَّقد، كيف يحتجُّ بكلام المؤلِّفين مِن الفقهاء، كأنَّ كلامَهم قرآنٌ، أو حديثٌ نَبويٌّ، أو شعرُ امرِئِ القَيس أو النَّابغةِ الذُّبيانيّ، ومَن قال لك أنَّ كلامَ الفُقهاءِ حجَّةٌ في اللُّغةِ العربيَّة يُرجَعُ إليه ويُعتمَدُ في الحكمِ عليه؟ كان يجبُ عليك قبلَ أنْ تتصدَّى للاعْتراضِ أنْ تعلَمَ أنَّ الحُجَّة إنَّما هي في ما صحَّ عن العربِ في جاهليَّتهم، وفي دولةِ النَّبيِّ ﷺ والخلفاءِ، ودولة بني أميَّة، قبل أن يختلطَ العربُ بالأعاجم، وتفسدَ ألسنتُهم. أمَّا كلام المولَّدين، ولو كانوا مِن فحول الأدباء والشُّعراء، كابن الرُّومي والبُحتريِّ والمتنبِّي، بل بشار بن بُرد -أيضًا- لا يُحتَجُّ بشعرِه، مع قربِه مِن العصرِ الأمويِّ، فهذه حجَّتك التي جئتَ تَصولُ بها؟!

---

(١) من قول (كشاجم)، وهذا العجز، وصدر البيت: «ويأبي الذي في القلب إلا تَبيُّنا».
انظر: «محاضرات الادباء» (١/ ٤٥٢) (٢/ ١٠)، «زهر الآداب وثمر الألباب» (٤/ ١١٣٤)، «مجمع الأمثال» (٢/ ١٦٢، ١٩٥)، «المستقصى» (٢/ ٢٢٤) -وفيه: «يترشَّحُ»-، «تمثال الأمثال» (٥٢٢)، ونقل العبدري في «تمثال الأمثال» قصة حوله عن «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٦٤).
وبلا نسبة في: «كنز الكتاب ومنتخب الأدب» (١/ ٣٣٨).

(٢) «التقويم» (ص٢٢).

(٣) «التقويم» (ص٢٥).

معنى «دون»:

قال الرَّاغبُ في «غريب القرآن»[(١)]: «يُقال للقاصرِ عن الشَّيء (دون)، قال بعضُهم: هو مقلوبٌ مِن الدُّنوِّ، والأَدون الدَّنيء. وقوله -تعالى-: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] أي: ممَّن لم يَبْلغ منزلتُه منزلتكم في الدِّيانة، وقيل: في القَرابَة. وقوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] أي: «ما كان أقلَّ مِن ذلك»، وقيل: «ما سِوَى ذلك»، والمعنيان يَتلازمان. وقوله -تعالى-: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] أي: غيرَ الله، وقيل معناه: إلهَين متوصَّلًا بهما إلى الله» انتهى.

فانظر إلى قول الرَّاغبِ: «وقيل: ما سِوى ذلك»، يعني: أنَّ بعضَ اللُّغويِّين فسَّروا ﴿مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ بـ «سِوَى ذلك»، ثمَّ قال: «والمعنيان مُتلازمان»، فبأيِّهما عبَّرتَ يُفهَمُ المعنى الآخر. ثمَّ انظر إلى قولِه فيما حكى الله -تعالى- عن عيسى ابن مريم في آخر سورة المائدة [١١٦]: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: «أي: غيرَ الله». فقد استُعمِلت هنا «دون» بمعنى «غير» بغيرِ اختلاف، فما هو جوابُ المعترِض؟

وقال صاحبُ «لسان العرب»[(٢)] بعد ما ذكر تسعة معانٍ لـ «دون» وقال -يعني: الفرَّاء[(٣)]- في قوله -تعالى-: ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]: دون الغَوص، يريد: سِوى مِن البناء. اهـ.

---

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» (ص ٣٢٣ - ٣٢٤).

(٢) (١٣ / ١٦٦).

(٣) في «معاني القرآن» (٢/ ٢٠٩).

فهذا مِن استعمال «دون» بمعنى «سِوَى»، فماذا يقول المعترِضُ في تفسيرِ الفَرَّاء؟

وقال الفِيرُوزَآبادي في «القاموس»(١): «دون بالضَّم: نقيضُ فوق، ويكونُ ظَرفًا، وبمعنى أَمام، ووراءَ، وفوق؛ ضِدٌّ، وبمَعنى «غير» قيل: ومنه: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ**»(٢) أي: في غيرِ خمسِ أَواقٍ. قيل: ومنه الحديث: «أَجَازَ الخُلْعَ دُونَ عِقَاصِ(٣) رَأْسِهَا»(٤) أي: بما سِوى عِقاصِ رَأْسِها، أو معناه: بكلِّ شيءٍ حتَّى عِقَاصِ رَأْسِها». اهـ

أقول: فقد رأيتَ نقلَ الفِيرُوزَآبادي عن أئمَّة اللُّغةِ أنَّ (دون) تُستعمَلُ بمعنى (غير) لكنَّ الاحتجاجَ على ذلك بالحديثَين غيرُ صَحيح، إذْ يَحتمل (دون) أن يكون في كلٍّ منهما بمعنى: (أَقلّ)، ولذلِك حكَاه بصيغةِ التَّمريض.

ومعنى الحديث الأوَّل: أنَّ الزَّكاةَ لا تجب في أقلَّ مِن خمسِ أَوَاقٍ مِن الفِضَّة، والأوقيَّة أَربعون درهمًا، فالمقدارُ الَّذي تجبُ فيه الزَّكاة مِن الفِضَّة لا يقلُّ عن مِئتي درهم.

---

(١) (١٥٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٠٥، ١٤٥٩) ومسلم (٩٧٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) في «القاموس»: «بعقاص».

(٤) علق البخاري في «صحيحه» (كتاب الطلاق: باب الخلع وكيف الطلاق منه) قبل رقم (٥٢٧٣): «وأجاز عثمان الخلع دون عِقاص رأسها».
ووصله ابن بشران في «أماليه» والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣١٥) **بإسناد حسن**، قاله ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٤٦١).
وله شاهد في «الموطأ» (٢/ ٥٦٥) (كتاب الطلاق: باب طلاق المختلعة) رقم (٣٣).

ومعنى الحديث الثَّاني: أنَّ المرأةَ النَّاشِزَ الَّتي طلبَتْ فراقَ زوجِها كراهيةً له، يجوزُ أَنْ تَفتدِي نفسَها بكُلِّ ما تملِكُ، إلَّا ضفائرَ رأسِها، هذا معنى الحديث. وقدِ اختلف الأئمَّة في هذه المسألة، وليس هذا محلُّ ذِكْرِ الخِلاف.

وقال صاحِبُ «مَجمَعِ بحارِ الأَنوار»(١): «وفيه -أي: في الحديث- الحاكمُ يحكمُ بقتل على مَن وجبَ عليه».

وقال -تعالى- في سورة الأنعام [١٤]: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُۗ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

المعنى: قُلْ يا محمَّد: أَغيرَ الله أَتَّخذ وليًّا، أتوجَّهُ إليه في جَلبِ الخيرِ ودفْعِ الضُّرِّ، واللهُ خالِقُ السَّمَواتِ وَالأرضِ، وغيرُه لا يخلُق شَيئًا، بل هو نفسُه مخلوقٌ، والمَخلوقُ لا يَستحِقُّ أَنْ يُتَّخَذَ وَلِيًّا؛ أي: إلَهًا، واللهُ يُطعِمُ كلَّ طَاعِمٍ، ولا يَحتاجُ إلى مَن يُطعِمُه، وكلُّ طاعِمٍ -أي: آكِلٍ- مُحتاجٌ إلى اللهِ، والمُحتَاجُ لا يكونُ إلهًا.

قُلْ يا محمَّد لجميعِ النَّاس: إنَّ اللهَ أمرَني أَنْ أكونَ أوَّلَ مَن أسلمَ وجهَهُ إليه، ووحَّدَه في ربوبيَّته وعبادتِه. ثمَّ قال -تعالى-: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ خطابٌ للنَّبيِّ ﷺ أو لكلِّ مَن يصلُح للخِطاب.

وقال -تعالى- في سورة الشُّورى [٦]: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾.

وقال -تعالى- فيها -أيضًا- [٩]: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وأمثالُ هاتين الآيتَين كثيرةٌ جدًّا في القُرآن.

---

(١) (٢/ ٢١٢).

والمُرادُ بلَفْظِ ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ في آيتي الشُّورى هو بعينِه المُراد بغيرِ الله في آيةِ الأَنعام، فهذا تفسيرُ القُرآنِ بالقُرآنِ، فماذا يقولُ فيه المعترِضُ؟

وقال -تعالى- في سورة النَّجم [٥٧-٥٨]: ﴿أَزِفَتِ ٱلْأَزِفَةُ ﴿٥٧﴾ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ الآزِفةُ: القِيامَة.

قال القاسميُّ في «تفسيرِه»(١): أي: ليسَ لِقِيامها غيرُ اللهِ مُبيِّنٌ لوَقْتِه كقولِه: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. و﴿كَاشِفَةٌ﴾ صفةُ محذوف، أي: نفسٌ كاشِفةٌ، أو حالٌ كاشفَةٌ، أو التَّاء للمبالَغة، أو هو مصدرٌ بُني على التَّأنيث، و﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بمعنى: غيرِ الله. اهـ.

أقول: يَنبغي أَنْ أُمسِكَ عَنانَ القلمِ بعدما تبيَّن الحقُّ في هذه المسألةِ، ورجعَ المعترض يجرُّ أذيالَ الهزيمة، نادمًا على قَفْوِه ما ليسَ له بِهِ عِلْمٌ.

قولُه: وهو فقيهٌ، ولعلَّه درس في الفِقه (زواجَ المرأة بدون مهرِها) أي: بأقلَّ من مهرها... إلخ.

أرجو أَنْ أكون -كما قال- فقيهًا عند الله، وعندَ عبادِه المؤمنين، فقد قال النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ**». ذكره البخاري تعليقًا في كتاب العلم من «صحيحِه»(٢). والعبارةُ التي ذكرَها المعترِض، ونسبَها إلى كتبِ الفقهِ فاسدةٌ، لم أرَها في شيء من كتبِ الفقه التي اطَّلعتَ عليها مِن كتب أهل السُّنَّة، فإِنْ كانت موجودةً في فقه الشِّيعة الذين يُنسَبُ إليهم المعترِضُ، فَلْيذكُرْ لنا أين وجدَها، وعلى فَرْض وجودِها؛ لا يصحُّ الكلامُ إلَّا بتأويلٍ، إِذْ ليسَ للمرأة مَهرٌ

(١) «محاسن التأويل» (٩/ ٨٤).

(٢) في (باب العلم قبل القول والعمل) قبل (رقم ٦٨)، ووصله فيه بالأرقام (٧١، ٣١١٦، ٧٣١٢) ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.

مُعيَّن عند أهل الحديثِ، بدليل: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**»[١]. وبدليل: «**أَمْلَكْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**»[٢]. رواه البخاري وغيره. وحدَّه بعض الفقهاء برُبعِ دينارٍ، ولكن الفقهاءَ يقولون: إذا لم يُسمِّ لها مهرًا -أي: صَداقًا- فلها صدَاقُ أمثالها. فإنْ صَحَّتْ العبارة التي نَسب إلى الفقهِ، كان الكلامُ على حَذْفِ مُضافٍ -أي: بدونِ مهرِ نَظيراتها مِن النِّساء-.

وأَنا لا أُنكر أَنَّ (دون) تُستعمَلُ بمعنى (أَقَلَّ)، بل كلامي لا يَأباه، لأنَّ «(دُونَ) الكافِ الاستعماريَّة» هو أقلُّ منها، أي: ناقصٌ عنها، ولكن ضلالَه كان في حصرِه معنى (دون) في (أَقَلّ)، وجهله أنَّها تكون بمعنى (غَير)، وسائر كلامِه ساقط لا يَحتاجُ إلى جَوابٍ.

٢- **واعتراضُه على قولي:** «لِعَدمِ وُجودِ أَرْكانِه»[٣] بقولِه: «لأَنَّ الوُجودَ لا يُعدَم، وإنَّما الَّذي يُعدَمُ هو المَوجودِ» تنطُّعٌ وتَفَلْسف[٤] عقيمٌ.

قال في «اللِّسان» و«القاموس»[٥]: «وُجِدَ مِن العدم[٦] فهو مَوجود». اهـ

وقال الرَّاغب في «غريب[٧] القرآن»: «وقال بعضُهم: الموجوداتُ ثلاثةُ أضرُبٍ: موجودٌ لا مبدأَ له ولا مُنتهى، وليس ذلك إلَّا الباري -تعالى-.

(١) أخرجه البخاري (٥١٣٥) ومسلم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري (٥١٢٦) ومسلم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد، وفيه الحديث السابق.
(٣)«التقويم» (ص ٢٤).
(٤) في الأصل: «تفلست»، والتصويب من مطبوع الكتاب.
(٥) (ص ٤١٤).
(٦) بعدها في «القاموس»: «كعُني».
(٧) «مفردات ألفاظ القرآن» (ص ٨٥٥).

وموجودٌ له مبدأٌ ومُنتهى، كالنَّاسِ في النَّشأة [الأولى، وكالجواهر الدنيوية، وموجود له مبدأ، وليس له منتهى، كالناس في المنشأة][(١)] الأخيرةِ» انتهى.

وقال الرَّاغب[(٢)] -أيضًا-: «الوجودُ أَضرب: وُجودٌ بإِحدى الحَواسِّ الخمْسِ، نحو: وَجدْتُ زيدًا، ووجدْتُ طَعْمَه، ووجدْتُ صوتَه، ووجدْتُ خشونتَه. ووجودٌ بقوَّة الشَّهوة، نحو: وَجدْتُ الشِّبَع. ووجودٌ بقوَّة الغضبِ: كوُجودِ الحُزْن والسَّخَط. ووجودٌ بالعَقلِ أو بواسطةِ العَقْل، كمَعرفة الله -تعالى-» انتهى.

ومِن ذلك تَعلَمُ أنَّ وُجودَ الشَّيءِ في نفسِه هو ضِدُّ عدمِه، ووجودُ النَّاسِ له، هو غيرُ وجودِه في نفسِه، فإذا نفينا وجودَه فقلنا: لا وجودَ له، انتفى باللَّازم وجودُ النَّاس له، أيْ: إِدراكُهم إيَّاه.

وأَركان التَّشبيه في الكافِ الاستعماريَّة لا وجودَ لها في نفسِها، ولا يدركُها أحدٌ، فوجودُ النَّاسِ لها معدومٌ، ولعلَّ المعترِض لا يَفهم هذا المعنى، وهو مُتلهِّف إلى الطَّعنِ، فتوهَّم أنَّه وَجدَ مطعنًا، فارتدَّ طَعْنُه عليه في هذه كما وقَع له في الأُولى.

فَـلَا تَحفِـرَنَّ بِئْـرًا تُرِيـدُ بِهَـا أَخًـا ... فَإِنَّـكَ فِيهَـا أَنْـتَ مِـنْ دُوْنِـهِ تَقَـعْ
كَذَاكَ الَّذي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا ... تُصِبْهُ عَلَى الرَّغْمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ[(٣)]

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته من «مفردات ألفاظ القرآن».

(٢) «مفردات ألفاظ القرآن» (ص ٨٥٤).

(٣) البيتان من قول سابق البربري.
انظر: «الدر الفريد وبيت القصيد» (١٠/ ٤٥٠)، وانظر: «سابق البربري والاتجاه الإسلامي في شعره» (رسالة ماجستير) (١٤٨).
وذكر غير منسوب في: «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (٥/ ٤٣٢).

قوله: «إنَّ الفُصحاء لم يَستعملوا كلمةَ (عدم) هذا الاستعمال...» إلخ.

دعوى بلا دليل، رَغِمَ، وَمَتى نصبَك الفُصحاءُ قاضيًا، ووَضعوا زِمامَ الفَصاحةِ في يَدَيْك، ووَكَلوا أمرَها إليك، تثبتُها لمن تشاءُ وتنفيها عمَّن تَشاء؟ أَلَا يحقُّ لي أَنْ أَتمثل في حكمِك هذا بالشَّطر الأوَّل مِن قول الشَّاعر العربيِّ القُحِّ:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُه(١) ....؟

وأمَّا الشَّطر الثَّاني؛ فأترُكه تكرُّمًا.

٣- **قالَ المعترض:** «وقد خالفَ الفَصاحةَ العربيَّةَ باستعمالِه جمْعَ القِلَّة المُنكَر: «أَنفُسًا»(٢) مع أنَّ مُقتضَى الحالِ يوجِبُ استعمالَ «النُّفوس»، أعني: جَمْعَ الكَثْرة، فذَوُو الظُّلم كثيرون، أو كثير؛ على الأَفصح، وإنَّما قلتُ: «المُنكَّر» لأنَّ المُعرَّفَ بـ«ال» أَو الإِضافة مِن هذا الجميعِ يجوزُ أَنْ يُستعمَل للكَثْرة...»إلخ.

يا أيُّها النَّاس! اِقرؤوا واسمعوا وتعجَّبوا مِن المعترض الَّذي يُصْدِرُ الأَحكام، واحدًا بعدَ واحدٍ بدونِ دَليلٍ ولا بُرهان، ولا استنادٍ إلى قاعدةٍ، ولا عَزْوٍ إلى إمام، فكأَنَّه يظُنُّ أنَّ القُرَّاء أطفالٌ في المدرسةِ الابتدائيَّة، يتقبَّلون منه كلَّ مَا حدَّثهم به.

---

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: «ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل»، وهو للفرزدق.
انظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٢١)، «جواهر الأدب» (٣١٩)، «خزانة الأدب» (١/ ٣٢)، «الدرر» (١/ ٢٧٤)، «شرح التصريح» (١/ ٣٨، ١٤٢)، «شرح شذور الذهب» (٢١)، «لسان العرب» (٦/ ٩) (أمس) و(١٢/ ٥٦٥) (لوم).
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» (١/ ٢٠)، «الجنى الداني» (٢٠٢)، «رصف المباني» (٧٥، ١٤٨)، «شرح الأشموني» (١/ ٧١)، «شرح ابن عقيل» (١/ ٧١) الشاهد رقم (٣٠)، «همع الهوامع» (١/ ٨٥)، «تهذيب اللغة» (٣/ ١١٩) و(١٥/ ٤٦٢).
(٢) «التقويم» (ص ٢٥).

ودونكم ما قاله الأئمَّةُ في جمعِ القِلَّة وجمْعِ الكَثْرة، ونيابةِ أحدِهما عن الآخر وَضْعًا أوِ استعمالًا:

قال الأَزْهريُّ في «التَّصريح»(١) (ج٢ ص٣٠٠) ما نصُّه: «وَلهُ -أي: لجمع التَّكسير الَّذي يتغيَّرُ فيه بناءُ مُفردِه لَفْظًا- سبعةٌ وعِشرون بناءً، منها أربعَةٌ موضوعَةٌ للعددِ القَليلِ، وهو مِن الثَّلاثة إلى العَشرة، بدُخول العشرةِ على القولِ بدخول الغايةِ في المُغَيَّا -ولو قَال: وهو الثَّلاثةُ والعشرة وما بينهما؛ لكان أَولى-، وهي: «أَفْعُل» -بضَمِّ العَين- كَـ«أَكْلُب» جَمْع «كَلْب»، و«أَفْعال» كـ«أَجْمَال» -بالجيم- جمْعُ «جَمل»، و«أَفْعِلَة» -بكسْرِ العَين- كـ«أَحْمِرَة» جمعُ «حمار»، و«فِعْلَة» -بكَسْرِ الفاءِ وسكونِ العَين- كـ«صِبْيَة» جمعُ «صَبِي»، وخُصَّت هذه الأَوْزانُ الأَربعَةُ بالقِلَّة، لأنَّها تُصغَّر على لفظِها نحو: «أُكَيْلِب» و«أُجَيْمَال» و«أُحَيْمِرَة» و«صُبَيَّة»، بخلافِ غيرِها مِن الجُموع، فإنَّها تُرَدُّ إلى واحدِها في التَّصغيرِ، وتَصغيرُ الجَمْعِ يَدلُّ على التَّقليل، وإليها أَشارَ النَّاظم بقولِه:

«أَفْعِلَـةٌ» «أَفْعُـلٌ» ثُـمَّ «فِعْلَـهْ»   ثُمَّـتَ «أَفْعَـالٌ» جُمُـوعُ قِلَّـهْ

وليس مِن جُموعِ القِلَّةِ «فُعَل» -بضَمِّ الفَاءِ وفَتْح العين- كـ«غُرَف»، ولا «فِعَل» -بكَسْر الفاءِ وفَتْح العَين- كـ«نِعَم»، ولا «فِعَلَة» -بكسر الفاء وفتح العين- كـ«قِرَدَة»، خِلافًا للفَرَّاء.

وثلاثةٌ وعِشرون موضوعَةٌ للعَددِ الكثير، وهو ما تجاوزَ العَشرة. وقد يُستغنَى ببعضِ أَبنيةِ القِلَّة عن بناءِ الكَثْرةِ وَضعًا أو استعمالًا، اتِّكالًا على القرينة. قاله

---

(١) «التصريح بمضمون التوضيح في النحو» لخالد بن عبدالله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري (ت ٩٠٥هـ) (٢/ ٥٢٠ ط دار الكتب العلمية).

في «التَّسهيل»[١].

قال الشَّاطبيُّ[٢]: وحقيقةُ الوَضع أَنْ تكونَ العَربُ لم تضَعْ أَحدَ البِناءَيْن استغناءً عنه بالآخَر، والاستعمالُ أَنْ تكونَ وَضعَتْهما معًا، ولكنَّها استَغْنَتْ في بعضِ المواضعِ مِن أحدِهما بالآخَر. انتهى

فالأوَّلُ: كـ «أَرْجُل» جمعُ «رِجْل» بسكون الجيم، و«أَعْناق» جمع «عُنُق»، و«أَفْئِدَة» جمْعُ «فُؤَاد»، قال اللهُ -تعالى-: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢]، ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، فَاستُغْنِي فيها ببناءِ القِلَّة عن بناءِ الكَثْرة، لأَنَّها لم يُستَعْمل لها بناءُ كَثْرة.

والثَّاني: كـ «أَقْلام» جمْعُ «قَلَم»، قال اللهُ -تعالى-: ﴿مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، والمقامُ مَقَامُ[٣] مبالغةٍ وتَكثيرٍ قَطْعًا، وقدِ استُعْمِل فيه وَزْنُ القِلَّةِ، معَ أَنَّه سُمِعَ له وَزْنُ كَثْرةٍ، وهو «قِلَام»، وقَد يُعكَس، فيُستَغْنى ببعضِ أَبنِيَة الكَثْرةِ عن بناءِ القِلَّةِ وَضْعًا أَوِ استعمالًا اتِّكالًا على القَرينة.

فالأوَّل كـ «رِجَال» جمْعُ «رَجُل» بضَمِّ الجِيم، و«قُلُوب» جمْعُ «قَلْب»، و«صِرْدَان» -بكَسْر الصَّاد- جَمْع «صُرَد» -بضمِّها وفَتْح الرَّاء- اسمًا لطائِر. تقول: خمسةُ رِجال بخَمْسة قلوب، معهم خمسةُ صِرْدَان. فيُستَغْنى بجَمْعِ الكَثْرة عن جَمْع القِلَّة لعَدمِ وَضْعِه.

وليس منه -أي: مِن هذا القسم، وهو ما لم تضَعِ العَربُ له بناءَ قِلَّة- ما مثَّل

(١) (ص ٢٦٨).

(٢) «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» (٧/ ١٨).

(٣) في الأصل: «المقام»، والتصويب من مطبوع الكتاب.

به النَّاظم وابنُه مِن قولِهم في جَمْعِ «صَفَاةٍ» وهي الصَّخْرةُ المَلْساءُ: «صُفِي» بضَمِّ الصَّادِ وكَسْر الفاءِ وتَشديد الياءِ، لِقَولهم في جمْعِ قِلَّتِها: «أَصْفاء»، حكاهُ الجَوهريُّ[١] وغيرُه. بل هو مِن القِسْم الثَّاني، وهو ما وَضعَتِ العرَبُ له بناءَ قِلَّة، ولكنَّها استَغْنت ببناءِ الكَثْرةِ عنه كقولِه -تعالى-: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ ففسَّر «ثلاثَة» بجَمْعِ الكَثْرة مع وجودِ جَمْعِ القِلَّة، كقولِه ﷺ: «دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ»[٢]، وعلى ذلك يُحْمَل قولُ النَّاظم:

وَبَعْـضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْـعًا يَفِـي ... كَـ «أَرْجُلٍ» وَالعَكْسُ جاءَ كَـ «الصُّفِي»[٣]

انتهى.

وقَدْ طالَعْتُ مَا عِندي مِن شروحِ «الأَلفيَّة» كـ «الأشموني بحاشية الصَّبَّان»، و«ابن عَقيل بحاشيةِ الخُضَري»، و«أَلْفيَّة ابن بونا[٤]» بـ «حاشيتِه»، فوجدْتُهم لا يَختلفون فيما نقلتُه عنِ «التَّصريح»، واختَرْتُ كلامَه، لأنَّه أوسَعُ وأوضَحُ.

ومنه تَعلَمُ أنَّ ما زعمَه المُعترِضُ من أنَّ جَمْعَ القِلَّةِ لا يُستعمَلُ في موضعِ جَمْعِ الكَثرةِ إلَّا إذا كان مضافًا أو مُعرَّفًا بالألفِ واللَّام، لا وُجودَ له في كلامِ أولئك الأعلام، ومُحَالٌ أَنْ يُهْملوه لو كان ثابتًا في القواعدِ الصَّحيحة المُسَلَّمة.

فنحنُ نطالِبُه بتصحيحِ النَّقْل، إنْ كان ناقلًا، وإنْ لم يكُنْ ناقلًا، فقد كذَب على النُّحاةِ، واخترَع قاعدةً مِن عِنْدِيَّاتِه، فإنْ جاءَ بالنَّقل عن بعْضِ علماءِ اللُّغةِ قابَلْنا نَقْلَه بتلك النُّقول، وهي أَكثَرُ، فيسقُط نقْلُه، أو يكون مرجوحًا، ولو ثبتَتِ

(١) في «الصحاح» (٦/ ٢٤٠١).
(٢) أخرجه البخاري (رقم ٣٢٥) ومسلم (٣٣٣) عن عائشة رضي الله عنها.
(٣) البيت لابن مالك في «ألفيته» (ص ٦٥).
(٤) في الأصل: «بنا».

القاعدَةُ الَّتي ادَّعاها ما أَغْنَتْه شيئًا، لأنَّ جَمْع القِلَّة المُنكَّرَ قد استُعمِلَ في مَوضوعِ جمعِ الكَثْرة في أَفصحِ الكلامِ وأَبلغِه، وهو كتابُ الله؛ قال -تعالى- في سورة لقمان [٢٧]: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾، والمقامُ يَقتضي استعمالَ جمعِ الكَثْرة، ومعَ ذلك، عدَلَ عنه إلى التَّعبيرِ بجَمْعِ القِلَّة، اكتفاءً بالقَرِينة، هذا مع أَنَّ «القَلَم» جُمِعَ كَثْرةً على: «قِلَام».

قالَ ابنُ منظور في «لسانِ العرب»[1]: «القَلَمُ»: الَّذي يُكتَبُ به، والجَمْعُ: «أَقْلَامٌ» و«قِلَام»، قال ابن برِّي: وجَمْعُ «أَقلام»: «أَقَالِيم»، وَأَنْشد ابنُ الأَعرابي[2]:

كأَنَّني حِينَ آتِيها لتُخْبِرَني ... وما تُبَيِّنُ لي شَيْئًا بِتَكْلِيمِ
صَحِيفةٌ كُتِبَتْ سِرّاً إلى رَجُلٍ ... لم يَدْرِ ما خُطَّ فيها بالأَقالِيمِ

وقالَ[3] -أيضًا- في مادَّة «ط ل ح»: «وطَلْحَةُ الطَّلَحات: طَلْحَةُ بن عبيد الله ابن خلف الخُزاعي»، ثم نقل عن «ابن الأعرابي في طلحة هذا أَنَّه إنما سمِّي طَلْحة الطلحات بسببِ أمِّه، وهي صفيَّةُ بنتُ الحارِثِ بن طلحةَ بنِ أبي طلحَةَ -زاد الأزهريُّ[4]: ابن عبد مناف-، قال: وأَخوها -أيضًا- طلحَةُ بن الحارِث، فقَدْ تكنَّفَه هؤلاءِ الطَّلحاتُ كما تَرَى، وقَبْره بِسِجِسْتَان، وفيه يقول ابن قَيسِ

---

(١) (١٢/ ٤٩٠).

(٢) هو بلا نسبة في «لسان العرب» (١٢/ ٤٩٠).

(٣) في «لسان العرب» (٢/ ٥٣٣).

(٤) في «تهذيب اللغة» (٤/ ٢٢٢).

الرُّقَيَّاتِ(١):

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمًـــا دَفَنُوهـــا   بسِجِسْـتانَ طَلْحَـةَ الطَّلَحـاتِ»

انتهى.

قولُه: «أَعْظُمًا دَفَنُوهَا» يريدُ: عظامَ طَلحةَ الطَّلَحَاتِ المذكورَ، وهو مِن استعمالِ جمْعِ القِلَّةِ في موضعِ جمْعِ الكَثْرة، لأَنَّ عِظامَ الجِسمِ كثيرةٌ، وجمْعُ القِلَّة يدلُّ على تسعةٍ أو عشرة، فأينَ ما زعمَه المعترِضُ مِن أنَّ جمْعَ القِلَّة إذا كان نكرةً لا يُستعمَلُ في موضعِ جمْعِ الكَثْرة؟

وقال -تعالى- في سورة القيامة [٣]: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾؛ فعبَّر بجَمْعِ الكَثْرة؛ لأَنَّ عِظامَ الإِنسانِ كثيرةٌ، وعبَّر الشَّاعرُ بجَمْع القِلَّةِ لوجودِ القَرينةِ الدَّالَّةِ على أنَّه يريدُ الكَثْرة، فما يقولُ المعترِضُ في هذه النُّصوصِ القاطعةِ، وهذه القواعدُ المُحكمَة؟

قوله: «وكأنَّني بالدّكتور -وقد قرأَ هذا الاعتراضَ- يلجأُ إلى ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]».

أقولُ في جوابِه: أنَا لا ألجأُ إلى ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، وإنَّما تلجأُ إليها النِّساءُ المُطلَّقات، وأشباههنَّ مِن الرِّجالِ الَّذين يُقاتلون مِن وراءِ جُدُر، وقد أقمْتُ الدَّليلَ على بطلانِ ما ادَّعاه دونَ أَنْ ألتجِئ إلى ما توهَّمه.

---

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي طلحة بن عبد الله الخزاعي.
انظر: «ديوانه» (٢٠)، «الإنصاف» (٤١)، «شرح المفصل» (١/ ٤٧)، «الهمع» (٢/ ١٢٧)، «خزانة الأدب» (٤/ ٤١٤) و(٨/ ١٠) برواية: (نضَّر الله)، «الحيوان» (١/ ٢٢٠).
وبلا نسبة في: «ضرائر الشعر» (١٦٥)، «الاقتضاب» (٣/ ٣٥١).

٤- قولُه: فما معنى (القنابل) في اللُّغة العربيَّة؟

أقولُ في جوابِه:

جَـاء شَـقيقٌ عَارضًـا رُمْحَـهُ ... إِنَّ بَنِـي عَمِّـكَ فِـيهمُ رِمـاحْ[1]
وَمَـنْ قَدَّمَتْـهُ نَفْسُـهُ دُوْنَ غَيْـرِهِ ... رَأَى غَيْرَهُ التَّأخيرَ ذَاكَ التَّقـدُّمَا[2]

أتظنُّ أنَّه لا يعرِف معنى القنابلِ والقَنابرِ في الدُّنيا أحدٌ غيرُك؟! لقد كذَّبَتْك نفسُك! أنا ما جاريتُ جهلةَ المترجمين، بل أنتَ جاريتَهم، وأجلَبْتَ بخيلِك العِجَافِ، ورَجِلِكَ الضِّعافِ، لِتُصحِّح أخطاءَهم، وتقفَ في طريقِ المُصلِحين النَّاصحين لقومِهم، لتكتسبَ بذلك شُهرةً، وما نقلتَ عن أولئك المؤرِّخين، ولم تسمِّ أحدًا منهم مِن استعمالهم «القُنْبرَ» و«القَنَابر» -بالرَّاء- لا يساوي عند علماءِ اللُّغة جَناحَ بَعُوضة، لأنَّهم ليسوا مِن العربِ، وكلامُهم ليس بحُجَّة.

فالعربُ لم تعرِفْ هذه الأشياءَ المتفجِّرة التي تسمَّى في ذلك الزَّمان «قنابل»، وليس مِن واجباتها أَنْ تضعَ لها لفظًا، بل ذلك مِن واجباتِنا نحن، وأنت تعلَمُ أنَّه ليس للمتكلِّمين بالعربيَّة دائرةُ معارف، ولا موسوعةٌ -كما يسمُّونها- متَّفقٌ عليها تجمَعُ شتاتَ ما يَحتاجون إليه مِن الكلماتِ الَّتي حدثَتْ بعدَ زمانِ العرب،

---

(١) البيت من قول «حجل بن نضلة القيسي» بشأن ابْنِ عَمِّهِ «شقيق».
انظر: «البيان التبيين» (٣/ ٣٤٠)، «شرح ديوان الحماسة» (١/ ٤١٣)، «دلائل الإعجاز» (٢١٣)، «عروس الأفراح» (١/ ١٢٣)، «شرح عقود الجمان» (١/ ٣٩).
وبلا نسبة في: «الطراز لأسرار البلاغة» (٢/ ١٠٨، ٢٠٣)، «المصباح» (١١)، «الإيضاح» (٢٤)، «التلخيص» (١١).

(٢) البيت للصَّحابيِّ حُمَيد بنِ ثورٍ الهلالي رضي الله عنه من ميميته المشهورة التي بلغت (١١٩) بيتًا، له «ديوان» حققه عبد العزيز بن عبدالكريم الميمني، وحققه -أيضًا- شفيق البيطار.

فليس أمامَنا إلَّا طريقان لا ثالِثَ لهما في ترجمةِ ما نحتاج إليه؛ إمَّا أَنْ تستعملَ اللَّفظَ الَّذي اصطلحَ عليه جماهيرُ الكُتَّاب والقُرَّاء، ليكونَ كلامُنا مفهومًا عند قُرَّائنا. وإمَّا أَنْ يخترعَ كلُّ واحدٍ منَّا ما يعجبُه مِن الألفاظ، فلا يفهَمُه أحدٌ سِواه، فكأَنَّه يكتبُ لنفسِه، لا لقُرَّاء كتابِه أو مجلَّتِه. ولا شكَّ أنَّ **الصَّواب** هو اختيارُ الطَّريقِ الأوَّل.

وما المانِعُ لنا مِن أَن نضعَ لفْظَ «القَنْبَلة» -بفتح فسكون ففتح- الذي عبَّرتْ به العربُ عن الطَّائفةِ مِن النَّاس ومِن الخيلِ لِمَا يُسمَّى بالإنجليزيَّة (Bomb) وبالفرنسيَّة (Bombe) ولا سيَّما وقد شاعَ استعمالُ هذا اللَّفظ بين المتكلِّمين بالعربيَّةِ مِن عربٍ وغيرِهم، فيكون بالنِّسبة إلى أهلِ زمانِنا يدلُّ على المعنيَيْن كِلَيهما؟!

وما الَّذي يجعَل لَفْظ «القُنْبُر» أولى بالتَّعبير مِن «القُنْبُلةِ»[1] و«القُنْبل»؟ هل عندَكَ شاهد من القرآن أو مِن كلام العربِ الَّذين يُحتَجُّ بكلامِهم على صِحَّة ما زَعمْتَ؟

أمَّا «القُنْبُر» في لغةِ العَرب، فدونَكم معناه أيُّها القُرَّاء الأعزَّاء:

قال ابن منظور في «لسانِ العَرب»[2]: «والقُبَّرُ والقُبَّرة والقُنْبُرُ والقُنْبَرة والقُنْبَراء: طائرٌ يُشبِهُ الحُمَّرةَ. الجوهريُّ[3]: «القُبَّرة واحدةُ القُبَّر، وهو ضَرْبٌ مِن الطَّير»،

(١) «ابن الأَعرابي: القُنْبُلة مِصْيدة يُصاد بها النُّهَسُ، وهو أَبو بَراقِش، وقَنْبَل الرجلُ إِذا أَوقد القُنْبُل وهو شجر». «لسان العرب» (١١/ ٣١٣)، واعتماد هذا المعنى هنا أولى من «القَنْبَلة» و«القَنْبَل» التي هي الطائفة من الناس ومن الخيل، والله أعلم.

(٢) (٥/ ٦٩).

(٣) في «الصحاح» (٢/ ٧٨٥).

قال طَرَفَةُ -وكان يصطادُ هذا الطَّيرَ في صِباه-:

يَـا لَـكِ مِـنْ قُبَّـرةٍ بمَعْمَـرِ خَلا لَكِ الجَوُّ فَبِيضِي وَاصْفِرِي
وَنَقِّـرِي مَـا شِـئْتِ أَن تُنَقِّـرِي قَدْ ذَهَبَ الصَّيَّادُ عَنْكِ فابْشِرِي
.... لَا بُدَّ مِن أَخذِكِ يَوْمًا فَاصْبرِي[1]

انتهى

ومثلُه -باختصارٍ- في «القاموس»[2].

وفي «حياةِ الحيوان»[3] للدَّمِيري مَا نصُّه: «القُبَّرةُ -بضمِّ القافِ وتَشديدِ الباء الموحدة- واحدَةُ القُبَّر. قال الجوهري[4]: وقد جاءَ في الشِّعر «قُنْبُرة» كما تقوله

(١) اختلف في نسبته: هل هو لكليب بن ربيعة التغلبيِّ أو لطرفة.
فهو في «ديوان طرفة بن العبد» (٤٩)، ونُسِبَ له في: «أدب الكاتب» (٣٧٦)، «الاقتضاب» (٣٨٢)، «الرسائل الأدبية» للجاحظ (١/ ٣٤٣ ط الخانجي) أو (١/ ٣٧١ ط مكتبة الهلال)، «الحيوان» (٣/ ٣٠) و(٣/ ٦٦) و(٥/ ٢٢٧)، «جمهرة اللغة» (٧٩٥)، «لسان العرب» (عمر) (٩/ ٣٩٣) و(قبر) (١١/ ١٠) و(نقر) (١٤/ ٢٥٧)، «الشعر والشعراء» (١/ ١٩٤)، «تاج العروس» (١٣/ ١٣٠) (عمر) و(١٤/ ٢٧٧) (نقر) و(٣٧/ ٣٨١) (جوو) و(٤٠/ ٥٦٠) (الياء)، «تهذيب اللغة» (٢/ ٣٨٤) و(١١/ ٢٢٨).
ونُسِبَ لكليب بن ربيعة التغلبيِّ في: «لسان العرب» (١١/ ١٠) (قبر)، «التنبيه والإيضاح» (٢/ ١٨٤).
وبلا نسبة في: «جمهرة اللغة» (٧٧٢)، «الخصائص» (٣/ ٢٣٠)، «رصف المباني» (٢٢١)، «العقد الفريد» (٣/ ١٢٧) و(٤/ ٣٤)، «المنصف» (١/ ١٣٨) و(٣/ ٢١)، «المخصص» (١٢/ ٣٩).
(٢) (ص ٥٩٠).
(٣) (٢/ ٣٢٥).
(٤) «الصحاح» (٢/ ٧٨٥).

العامة. وقال البَطَلْيُوسِيُّ في «شرح أدب الكاتب»(١): «و«قُنْبُرة» -أيضًا- بإِثبات النُّون». قال: «وهي لغةٌ فصيحةٌ، وهو ضَرْب من الطَّير يشبهُ الحُمَّر. وكنيةُ الذَّكر منه: أَبو صابر وأَبو الهيثم، والأُنثى: أُم العِلَل، وأَنشد أبياتِ طرفةَ المتقدِّمة». انتهى

فظهرَ ممَّا تقدَّم أنَّ استعمالَ «القُنبر» فيما يسمِّيه الأوربِّيُّون (Bomb) ليس مِن اللُّغة العربيَّة في قَبِيل وَلا دَبِير.

وأقول لك أيُّها المعترِض الكريم: إنَّ احتجاجَك بكلام غيرِ العرب باطلٌ، فالكلمة الَّتي نبحث فيها لم تسمِّها العرب لا قُنْبَرَةً، ولا قُنْبلة، ولنا أَنْ نَصطلح على تسميتِها بما نشاء، وليس ما يشتهيه بعضُنا حجَّةً على غيرِه.

وأنا لا أَعيب على المترجِمين إلَّا خطأَهم فيما عرَفتْه العرَبُ وتكلَّمت به، ومنعَهم جَهْلهم مِن معرفتِه، فعبَّروا عنه بعباراتٍ فاسدةٍ، لا مُستندَ لها، أمَّا آلافُ المُحدَثات مِن الأَجْرام، والأعمالِ، والآلاتِ، والمكتشفات، فلا أتعرَّض لها، إذ لا يستطيع أن ينشرَها إلَّا جماعة مِن العلماء اللُّغويين تنتخبهم الأمَّة العربيَّة، وتتلقَّى ما يضعونه من الكلمات بالقَبول والاستعمال، ولا يستطيعُ شخصٌ واحد أَنْ يقومَ بهذا العملِ، فدع المغالطة، واستقِمْ واقتصِرْ على هذا القَدْر، وموعِدُنا الجزء التَّالي -إن شاء الله-.

الدكتور تقيُّ الدِّين الهلالي

(١) (٢/ ١٨١ط دار الكتب المصرية).

«تقويم اللِّسانين»

مستقيم

وقد عدلت في تعديلك عن العدالة

الحلقة الثَّانية(١)

٥- قال المعترِض الفاضل والنَّاقد العادل: «وقال: وعمَّت الفوضى في الإنشاءِ العربيِّ»(٢) فما هذه الفوضى؟ ومَن استعملها هذا الاستعمال مِن فصحاءِ الأمَّة العربيَّة؟ إنَّها مِن استعمال جهلةِ المترجمين الذين عابَ عليهم الدّكتور استعمالهم كَلِماتٍ(٣) عربيَّةً في غير مواضعِها، إنَّها ترجمة كلمة (Amarchie).

قال الأب بلو (Belot) في ترجمتها: «عدمُ الحكمِ في الشَّعب، أَمرٌ فوضيٌّ»، فالرَّجلُ على كونِه غيرَ عربيٍّ استعمل (الفوضى) صفةً لا اسمًا كما استعملها الدّكتور، (فالفوضى) صفة كـ (الشَّتَّى)، فالصَّواب: «وعمَّتِ الحالَ الفوضى». وكأنِّي بالدكتور يقول: قد حذفنا الموصوفَ واتَّخذنا الصِّفة اسمًا، فنقول له: ليسَتْ هذه بقاعدةٍ مطَّردةٍ، وأنت تَدعو إلى اتِّباع كلامِ الفُصحاء وأقوالهم، وهذا ليس بذاك ولا هناك، ثمَّ ليس هذا موضع التَّدقيق والتَّحقيق، فنقول: إنَّ

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد التاسع والعاشر، ربيع الثاني وجمادى الأولى ١٣٨٧هـ - يوليوز وغشت ١٩٦٧م، (ص ٢٦-٣١).
(٢) «التقويم» (ص ٢٩).
(٣) في الأصل: «كلما»، والتصويب من مطبوع الكتاب.

الفوضى أَصلُها «الفَضَى»، كـ «شَتَّى» جمْعُ «شَتِيت»، وهي مشتقَّةٌ مِن الفعل (فَضَّه يَفضُّه فَضًّا) أي: فرَّقه تفريقًا، ثمَّ أُبدلتْ إِحدى الضَّادَين واوًا[١]، والتَّفرقة هي المعنى المرادُ بالفَوضى، فالفَوضى جمعٌ كـ «الشَّتَّى»، تُستعمَلُ للجَمْع أو لما يُمْكن أَنْ يتجزَّأ، وإنْ كان مفردًا، فكيف جوَّزَ استعمالها اسمًا جامدًا مع لزومِ الوصفيَّة الجمعيَّة لها؟». اهـ

قال محمد تقي الدين: أيُّها المعترض الكريم! متى اصطفاك فصحاء الأمَّة العربيَّةِ نقيبًا لهم؟! وفوَّضوا إليك النَّقضَ والإبرامَ في الفَصيحِ مِن لغتِهم وغيرِ الفَصيح؟ لقد ارتقَيتَ مُرتقًى صعبًا، وطِرْتَ في غيرِ مطارِك، وأخافُ عليك السُّقوط، إنَّ ميزانَ الفَصاحة ليس هو فهمُك ولا ذَوقُك، وإنَّما هو قواعدُ وضعَها الأئمَّةُ يُرجَعُ إليها ويُعتمَدُ في النَّقدِ عليها، وسأضعُ نقدَك في الميزان، ليرى القُرَّاء: أَيثقُل فتكونَ مِن المُفلحين! أم يخفُّ فتكونَ مِن الخاسرين!

وسنرى: هل استعمالي لهذه الكلمةِ مِن استعمال جهلةِ المترجمين، أم نقدُك أنت ينتمي إلى جهلةِ المنتقدين؟

أنا لم آخذ هذه الكلمةَ مِن معاجمِ آبائك الأجانب، لا مِن «معجم بلو» ولا مِن غيره، وإنَّما أخذْتُها من كلامِ العربِ الأَقْحاح، ومَعاذ الله! أَنْ أكونَ في لغةِ قومي عالةً على الأجانب، فاسمَعْ ما يقولُه أئمَّةُ اللُّغةِ العربيَّة:

---

(١) **قلت:** هذه الدعوى من العجائب! الضاد حرف هجاء، وهو حرف مَجْهُور، وهو أَحد الحروف المُسْتَعْلية يكون أَصلًا لا بدلًا ولا زائدًا، والضاد للعَرَب خاصة، ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل، ولذلك قال أبو الطيب: «وبِهِمْ فَخرُ كلِّ مَنْ نَطَقَ الضَّادَ»، ولو كانت دعوى هذا الإنسان صحيحة في قلب الضاد واوًا، لصارت كلمة «فَضَّه يَفضُّه فَضًّا»: «فَوْضَه يَفُوضُه فَوضًا»! فبأي لغة يتحدث؟! فباب «فضَّ» هو: «فَضَضَ»، وباب «فَوَضَ» هو: «فَ وَ ضَ».

قال ابن منظور في «لسان العرب»(١) في مادَّة (ف و ض) ما نصُّه: «وقَوْمٌ فَوْضَى: مُخْتَلِطُون، وقيل: هم الذين لا أَميرَ لهم ولا مَن يجمعهم. قال الأَفْوَهُ الأَوْدِي(٢):

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لا سَراةَ لَهم ... ولا سَــراةَ إِذا جُهّــالُهُم ســادُوا

وصار النَّاسُ فَوْضَى؛ أَي: متفرِّقين، وهو جماعةُ الفائضِ، ولا يُفْرَدُ كما يُفْرد الواحد من المتفرِّقين، والوَحش فَوْضى: متفرِّقةٌ تتردَّد». اهـ

ومثلُه في «القاموس»(٣) للفِيرُوزَآبادي في مادَّة (ف وض)، ثمَّ قرأتُ مادَّة (ف ض ض) في «القاموس»، فلم أَجِد فيها أثرًا لِما زعمَه المعترضُ مِن أَنَّ أصل (الفَوضى): فَضَى، كـ «شَتَّى» و«شَتِيت»! ولم يذكر للفَوضى مُفردًا، ومقتضى كلامِه أَنْ يكون فضيضًا، وذلك ضُلٌّ بتَضْلالٍ(٤).

والفَوضى مِن مادَّة (فَ وَ ضَ)، ومفرَدُها (فائض) كما تقدَّم مِن كلام «لسان العرب»، ومِن المعلوم أنَّ الهمزةَ في (فائض) مُنقلبةٌ عن واو.

قوله: «وكأَنِّي بالدّكتور يقول: قد حذَفنا الموصوفَ واتَّخذنا الصِّفة اسمًا...» إلخ.

---

(١) (٧/ ٢١٠).

(٢) «ديوانه» (١٠)، «تاج العروس» (١٨/ ٤٩٦) (فوض)، وكذا في: «لسان العرب» (٧/ ٢١٠)، «الدر الفريد» (٤/ ٢٣٠) و(٥/ ٤٥٧) و(١١/ ٢٤٠)، «أمالي القالي» (٢/ ٢٢٤، ٢٢٥)، «العقد الفريد» (١/ ١١) و(٦/ ١٥٨).
وبلا نسبة في «أساس البلاغة» (٣٥٠).

(٣) (ص ٦٥١).

(٤) يُقال للباطل: «ضُلٌّ بتَضْلالٍ»، انظر: «الصحاح» و«لسان العرب» مادة (ض ل ل).

هذا كلامُ رجلٍ لم يدرسْ علْمَ النَّحو(١)، فهو يخبِطُ خَبْطَ عشواء، أوَكلَّما حذفنا الموصوفَ وجب علينا أن نتَّخذ الصِّفةَ اسمًا؟! من قال هذا مِن أئمَّة النَّحو؟! فهل درسْتَ «ألفيَّةَ ابنِ مالك» أو ما يُساويها مِن كتب النَّحْو؟ الظَّاهر أنَّك لم تدرس شيئًا من ذلك، فكيف تتصدَّرُ وتنصبُ نفسَك حَكَمًا وإمامًا في علومِ الأدب، وأنت لا تعرِفُ ما في «الألفيَّة»؟ اسمع ما يقوله ابن مالك:

وَمَا مِنَ المنعوتِ، والنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُه، وفي النَّعْتِ يَقِلّْ

قال ابن عقيل في «شرحه»(٢) -وهو أسهل شروحِ «الألفيَّة»- في شرح البيت السَّابق: «يجوزُ حذْفُ المنعوتِ وإقامةُ النَّعت مُقامَه إذا دلَّ عليه دليلٌ، نحو قوله -تعالى-: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعًا سابغاتٍ، وكذلك يُحذَفُ النَّعتُ إذا دلَّ عليه دليلٌ، لكنَّه قليلٌ، ومنه قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: البيِّن، وقوله -تعالى- ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي: النَّاجين». اهـ

وقال الأشموني في «شرحه لألفيَّة ابن مالك»(٣) -الشَّرح ممزوج بالمتن- ما نصُّه: «وَمَا مِن المنعوتِ وَالنَّعتِ عُقِلْ» أي: عُلم «يجوزُ حَذْفُه» ويكثرُ ذلك في المنعوتِ، «وفي النَّعْتِ يَقِلّْ» فالأوَّلُ شرطُه، أمَّا كونُ النَّعتِ صالحًا لمباشرةِ العامِلِ نَحْو: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ أي: دُروعًا سابغاتٍ، أو كونُ المنعوت بعضَ اسمٍ مخفوضٍ بـ «مِنْ» أو «في»، كقولهم: «مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَام» أي: منَّا فريقٌ

---

(١) قال الهلالي في مصطفى جواد: «كان ناقصًا في علم النحو»، وسيأتي.

(٢) (٣/ ٢٠٥).

(٣) انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٣/ ١٠٢).

ظعَنَ، ومنَّا فريقٌ أقامَ. وكقوله(١):

لَـوْ قُلْـتَ مَـا في قَوْمِهَـا لَـمْ تِيـثَمِ   يَفْضُـــلُهَا في حَسَـــبٍ وَمِيسَـــمِ

أصلُه: لو قلتَ: ما في قومِها أحدٌ يَفضُلها؛ لم تَأْثم، فحذفَ الموصوفَ وهو «أَحدٌ»، وكسرَ حرفَ المضارعة مِن «تَأثم»، وأَبدل الهمزةَ ياءً، وقدَّم جوابَ «لَو» فاصلًا بين الخبرِ المُقدَّم، وهو الجارُّ والمجرور، والمبتدَأُ المؤخَّر، وهو «أحدٌ» المحذوف، فإنْ لم يصلُحْ ولم يكنِ المنعوتُ بعضَ ما قبلَه من مجرورٍ بـ «مِن» أو «في»، امتنعَ ذلك، أي: إقامةُ الجملةِ وشبهِها مُقامَه، إلَّا في الضَّرورة، كقولِه:

....   لَكُم قِبْصُهُ مِن بينِ أَثْرَى وَأَقْتَرا(٢)

....   تَرْمِي بِكَفَّي كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ(٣)

---

(١) اختلف في القائل، فهو أبو الأسود الحماني في «شرح التصريح» (٢/ ١١٨)، ونُسب لحكيم بن مُعَيَّةَ الرَّبعي في «خزانة الأدب» (٥/ ٦٢، ٦٣، ٦٤)، وهو راجز إسلاميٌّ كان في زمن العجاجِ وحُميدٍ الأرقط، وشكَّ في «الدرر اللوامع» في نسبته لحكيم أو لحُميد الأرقط (٦/ ١٩).
وبلا نسبة في: «المفصل»، «الأشموني» (٢/ ٤٠٠)، «الخصائص» (٢/ ٣٧٠)، «الكتاب» (٢/ ٣٤٥)، «همع الهوامع» (٢/ ١٢٠)، «المخصص» (١٤/ ٣٠)، «تاج العروس» مادة (أثم)، «أمالي القالي» (٢/ ٢١٠)، «ضرائر الشعر» (١/ ١٧١).

(٢) القائل هو الكميت بن زيد يمدح بني أمية، وصدر البيت: «لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ والحَصَى».
انظر: «الصحاح» مادة (ثرا)، «لسان العرب» مادة (قبص)، «شرح الأشموني» (٣/ ٧٠) الشاهد رقم (٨١٩)، «الإنصاف» (٧٢١)، «ضرائر الشعر» (١٧٢).

(٣) صدره: «ما لك عندي غير سوط وحَجَرْ»، ولا يعرف قائل هذا الرجز، مع أنه لم يخل منه كتاب في النحو، أي: ترمي بكفَّي رجلٍ...
انظر: «شرح الاشموني» الشاهد رقم (٨٢٠)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٦١).

وقوله:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيشٍ يُقَعْقَعُ بَينَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ[١]

انتهى.

فظهرَ ممَّا نقلْتُه مِن كلام النَّحْويِّين أنَّه يجوز حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصِّفة مُقامه بكثرة، بشرطِ أن تصلحَ الصِّفة الَّتي حُذِف موصوفُها لمباشرة العامل، بأَنْ لا تكون جملةً ولا شبْهَ جملةٍ، معَ كون الموصوفِ فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو مبتدأً؛ لأنَّ الجملةَ لا تَصلحُ لذلك. قاله الخُضريُّ في «حاشيته على ابنِ عَقيل»[٢].

وهذا الشَّرط ينطبق أتمَّ الانطباق على عبارتي الَّتي انتقدَها المعترضُ جهلًا وتهوُّرًا، فإنَّنا نقول: «عمَّتِ الفوضى» أي: «الأحوالُ الفوضى»، لا «الحالُ» كما قدَّره المعترِض، لأنَّ «الحالَ» مفردٌ، و«الفَوضى» صفةٌ للجمعِ كما تقدَّم في كلام «لسانِ العرب»، وهو كقوله -تعالى- في سورة سبأ [١٠-١١]: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾.

---

(١) البيت من قصيدة النابغة الذبياني يلوم فيها عيينة بن حصن الفزاري، لأنه أراد أن يعين بني عبس في أمر، مع أنه كان محالفًا لبني ذبيان في هذه القضية.
انظر: «ديوان النابغة» (٧٩)، «شرح الأشموني» (٣/ ٧١) الشاهد رقم (٨٢١)، «خزانة الأدب» (٥/ ٦٧)، «شرح المفصل» (١/ ٦١) و(٣/ ٥٩، ٦٠)، «الكتاب» (١/ ٣٧٥)، «المقتضب» (٢/ ١٣٨)، «الدر الفريد» (١/ ٤٥٤)، (٨/ ٤٢٣)، «ضرائر الشعر» (١/ ١٧١)، «الاقتضاب» (٣/ ٦٩)، «مجمع الأمثال» (٢/ ٢٦١).

(٢) انظر: «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (باب النعت: وما من المنعوت والنعت عُقل...) (٢/ ١٣٠).

يخبر الله -تعالى- أنَّه أَلان الحديد، أي: جعلَه ليِّنًا لداوودَ قائلًا له: اعمَلْ دروعًا واسعاتٍ. ففي كلامي حُذفت «الأحوال» وهي (فاعل) وأقيمت صفتُها مُقامَها، وفي كلام العليِّ العظيم: حُذفت «دروعًا» وهي مفعولٌ به، وأُقيمت «سابغات» مُقامها. وحذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصِّفةِ مُقامَه يُقال فيه: حَدِّث عن البحرِ ولا حَرج، يَستعملُه النَّاس كلَّ يومٍ في كتاباتهم وكلامِهم بالعربيَّة الفُصحى وبالعامِّيَّة، ولا يَكادُ أحدٌ يَستغني عن استعمالِه، قال الله -تعالى- في سورة المائدة [٣٨]: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ أي: الرَّجل السَّارق والمرأةُ السَّارقة.

وقال -تعالى- في أول سورة النور [٣]: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ أي: الرَّجل الزَّاني لا ينكحُ إلَّا امرأةً زانيةً أو مشركةً. وقال -تعالى- في سورة البقرة [٢٨٠]: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ أي: إن وُجِدَ شخصٌ مَدينٌ ذو عُسرةٍ لا يجدُ ما يؤدِّي به دَيْنَه، فلا تُضيِّقُوا عليه وأَمهِلوه إلى أَنْ يتيسَّر له قضاؤه.

فكيف يزعمُ هذا المعترضُ المتخبِّطُ أنَّ حذْفَ الموصوفِ وإقامةَ الصِّفةِ مُقامَه ليس مِن كلام الفُصحاء؟! يا هادي الطَّريق ضَلَلْتَ:

يَـا أَيُّهـا الرَّجُـلُ المعَلِّـمُ غَيْـرَهُ ... هَـلَّا لِنَفْسِـكَ كَـانَ ذَا التَّعْلِـيْمُ
تَصِفُ الدَّواءَ لِذِي السَّقامِ وَذِي الضَّنَى ... كَيْمَـا يَصِـحَّ بِـهِ وَأَنْـتَ سَـقِيْمُ[1]

---

(١) قاله أبو الأسود الدؤلي، انظر: «ديوانه» (١٣٠)، «شرح المفصل» (٢/ ١٥)، «شذور الذهب» (٢٣٨)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٠٧)، «شرح أبيات المغني» (٦/ ١١٢)، وقبله:

لا تنـه عـن خلـق وتـأتي مثلـه ... عـار عليـك إذا فعلـت عظـيم

=

أمَّا إذا كانتِ الصِّفةُ جملةً أو شِبْهَ جملةٍ، فيُشترَطُ لحذْفِ الموصوفِ بها أَنْ يكونَ بعضَ اسمٍ مجرورٍ بـ «مِن» أو «في». مثال المجرورِ بـ «مِن» قول العربِ: «مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَامَ» أي: مِنَّا فريقٌ ظعنَ -أي: سافَر- ومنَّا فريقٌ أقامَ. فـ «فريقٌ» الَّذي هو موصوفٌ؛ محذوفٌ، وهو بعضُ ما يدُلُّ عليه الضَّمير «نا» المجرور بـ «مِن»، ومثالُ المجرورِ بـ «في» قولهم: «فينا سَلِمَ، وفِينا هَلَكَ» أي: فينا فريقٌ سَلِمَ وفَريقٌ هَلَك، وفيما سوى ذلك لا يجوز الحذْفُ.

قوله: «لَو قُلْتَ مَا في قَوْمِها...» البيت، قاله أبو الأسود الحِمَّاني يصفُ امرأةً بالحسَبِ والجَمال، والموصوفُ المحذوفُ هنا تقديره: «أَحَدٌ» أي: لو قلتَ أيُّها المعجَبُ بجمالها وكمالها: ما في قومِها أحدٌ مِن النِّساء في الحسَبِ -وهو مفاخرُ الآباء- والمِيسَم -بكسر الميم، وهو الجَمال-؛ لم تأْثَمْ، لأنَّك صادقٌ في قولِك. والمحذوفُ هنا -وهو «أحد»- بعضُ اسمٍ مجرورٍ بـ (في).

قوله: «لَكُم قِبْصُهُ» البيت، وصدرُه:

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ والحَصَى[1] ....

= وينسب هذا البيت للأخطل، نسبه له سيبويه، ونسبه الحاتمي لسابق البربري، ونقل السيوطي عن «تاريخ ابن عساكر» للطرمَّاح، ونسبه في «البصائر والذخائر» (٥/ ١٣١) لابن السماك، وفي «الدر الفريد» (١١/ ٣٦٣) نسبه لأبي بكر الفزاري، ونسبه الزمخشري في «المستقصى» للمتوكل الكناني، قال اللخمي في «شرح أبيات الجمل»: «الصحيح أنه لأبي الأسود، فإن صحَّ ما ذكر عن المتوكل، فإنما أخذ البيت من شعر أبي الأسود الدؤلي». وانظر: «الكتاب» (٣/ ٤٠) و«خزانة الأدب» (٨/ ٥٦٦).

(١) سبق تخريجه.

والحصَى: العَددُ الكثير، و«قِبْصُه» بكسر القاف -أيضًا- العدَدُ الكثيرُ مِن النَّاسِ، والشَّاهد في قوله: «مِنْ بَيْنِ أَثْرَى»، والتَّقدير: مِن بينِ رجلٍ أَثْرَى؛ أَي: كَثُر مالُه، ورجلٍ أَقْتَر؛ أي: قَلَّ مالُه، فحذفَ الموصوف، وأَقام الصِّفة مُقامَه، معَ أنَّ الموصوف ليس بعضَ اسمٍ مجرورٍ بـ «مِن» أو «في» لضرورةِ الشِّعر.

أقول: إِنْ كانتِ القصيدةُ الَّتي مدحَ بها الكُمَيت بني أمَيَّة كلها مثل هذا البيت ولم يُعاقبوه عليها، فإنَّهم كانوا حُلماء، لأنَّ البيتَ ركيك جدًّا.

وقوله: «تَرْمي بِكَفَّي...» البيت. التَّقدير: ترمي بكفَّي رجلٍ كانَ مِن أَرْمى البَشرِ، فحذفَ الموصوف وهو «رجل» وأقام الصِّفةَ مَقامه، وهي جملةُ «كان»، وإنَّما فعلَ ذلك للضَّرورة، كالذي قبلَه.

قوله: «كأَنَّكَ مِن جِمَالِ بَني أُقَيشٍ...» البيت. بنو أُقَيْش بصيغة التَّصغير: حيٌّ من العَرب، وزعمَ بعضُهم أنَّهم حيٌّ مِن الجنِّ، وإبلُهم وحشيَّةٌ شديدةُ النُّفور، وزعموا أنَّها كانت هي -أيضًا- من الجِنّ. و«الشّنُّ»: القِربةُ اليابسة، و«يُقعقَعُ»: يُصوَّتُ، وجِمالُ هذه القبيلةِ تَنفرُ بدون سببٍ، فكيف إذا صوَّتَ مصوِّتٌ بين أَرجلِها بضربةِ قربةٍ يابسةٍ؟! وأراد الشَّاعر ذمَّ المهجُوِّ ووصفَه بسرعةِ الغَضب، والشَّاهدُ في حذفِ الموصوف للضَّرورة، والتَّقدير: كأنَّك جملٌ مِن جمالِ بَني أُقَيش.

فإنْ قلتَ: وما الَّذي يَضطرُّنا إلى تقديرِ هذا الموصوف، مع أنَّ الكلامَ يتمُّ بدونه؟

أقول: لو لم نقدِّرْه لم يكن في البيتِ ما يعودُ عليه ضميرُ «رِجْلَيه»، ولا بدَّ له مِن شيء يعودُ عليه.

أيُّها المعترضُ الكريم! أظنُّك أدركتَ زمان الإمام العلَّامة السَّيِّد محمود شكري الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولم تكن مِن تلاميذه، بل حُرِمْتَ الاستفادةَ مِن بحر علمه الغزيرِ، ولم يصحَبْك التَّوفيقُ الَّذي صحِبَ تَلامِذَته، كالأستاذ محمَّد بهجة الأثري، وشاعر العرب معروف الرَّصافي وغيرهما، ولو أنَّك كنتَ مِن تلامذتِه لم تَهْذُ إلينا هذا الهذَيان، متوهِّمًا أنَّه من جواهرِ البيان.

وقول المعترض: «إنَّ «الفوضى» أصلها الفَضى، كـ «شَتَّى» جمع شَتيت، وهي مشتقَّة مِن الفعل: «فَضَّه يفُضُّه فضًّا» أي: فرَّقه تفريقًا، ثمَّ أُبدلت إحدى الضَّادين واوًا، والتَّفرقة هي المعنى المراد بالفوضى، فالفوضى جمع كـ «الشَّتَّى»...» إلخ.

إنْ كان جمعًا فما هو مفرده؟ على مُقتضى زعمِك يكونُ مُفردُه: فضيضًا، فإنْ كنتَ ناقلًا، فعليك بتصحيحِ النَّقل، فإنِّي لم أجد في كتب اللُّغة أحدًا أشار إلى شيءٍ ممَّا ذكَرْتَ، وقد تقدَّم أنَّه مِن مادَّة (فَ وَ ضَ)، وإنْ كنتَ مخترِعًا لهذا الاشتقاق الفاسدِ، وظننتَ أنَّك تستطيع أنْ تُروِّجَه على قُرَّاء «دعوة الحق» أجمعين، فقد بلغَ بك الغرورُ كلَّ مَبْلَغ.

واعلم أيُّها القارئ العزيز أنَّني لم أستفِدْ لفظَ «الفَوضى» مِن كلام المترجمين الجاهلين، أو العالمين كما هو شأن المعترض الَّذي اتَّخذ القسِّيس أنسطاس الكرملي إمامًا معصومًا في علوم اللُّغة العربيَّة، ولم يأتِ علومَها من أبوابِها كما فعل غيرُه مِن أدباء العراقِ النُّبلاءِ، فكأنَّ الشَّاعرَ عَناه بقوله:

إِذَا مَـا أَتَيْـتَ الأَمْـرَ مِـن غيـرِ بَابِـهِ ضَلَلْتَ، وَإِن تَدخُلْ مِن البابِ تَهْتَدِ[١]

وإنَّما أخذتُ ذلك اللَّفظ من شعر الأفوهِ الأَوْديّ، أنشده بعض المؤلِّفين في علم العروض فقال[٢]:

لَا يُصْلِحُ النَّاسَ فَوْضَى لَا سَرَاةَ لهُم وَلَا سَـراةَ إِذَا جُهَّـالُهم سَـادُوا
والبَيـتُ لَا يُبْتَنَـى إِلَّا بِأَعْمِـدَةٍ وَلَا عَمُـودَ إِذَا لَـم تُـرْسَ أَوْتَـادُ
فَـإِنْ تَجَمَّـعَ أَوْتَـادٌ وَأَعْمِـدَةٌ وَسَاكِنٌ بَلَغُوا الأَمْرَ الَّذي كَادُوا

وليتَ شعري! ما معنى قوله: ثمَّ ليس هذا موضع التَّدقيق والتَّحقيق؟ ما المراد بهذا: أهو لفظ (الفوضى)؟ أم حذف الصِّفة وإقامة الموصوف مُقامها؟ وأيّهما قصدُه؛ لم يكن لكلامه معنًى.

وقوله: فالفوضى جمعٌ كالشَّتَّى، تُستعمل للجمع، أو لما يُمكنُ أن يتجزَّأَ... إلخ.

أمَّا كونها صفةَ جَمْع، فمُسلَّمٌ، ولكن إذا عرف ذلك، فكيف قدَّر موصوفها مفردًا في تصحيحِه الفاسد بقوله: فالصَّواب: وعمَّت الحالُ الفوضى؟!

---

(١) البيت في: «ديوان قيس بن الخطيم» (١٣٠)، «الدر الفريد وبيت القصيد» (٣/ ١٥١) و(١٠/ ٣٥٩)، «التذكرة الحمدونية» (١/ ٢٤٨)، وذكره غير منسوب في «المستطرف» (١/ ٣٨).

(٢) سبق تخريجه.

يُصِيبُ وَمَا يَدْرِي وَيُخْطِي وَمَا دَرَى ... وَكَيْفَ يَكونُ النُّوكُ إِلَّا كَـذلِكَا(١)

ثمَّ إنَّ ادَّعاءَه أنَّ هذا اللَّفظ يكون صفةً للجَمْع، أو لما يُمكن أنْ يتجزَّأَ، وإنْ كان مفردًا، وما هو هذا الشَّيء الذي يتجزَّأُ وهو مُفرد: أهو جنَّة تتجزَّأ إلى أشجار؛ فتقول: شجرة مِن جنَّة، أم روضةٌ تتجزَّأُ إلى أزهار؛ فتقول: زهرةٌ مِن روضة، أم ماذا؟ وهل هذا الادِّعاء نقل أو اختراع؟ فإِنْ كان نقلًا فليصحِّحْه، بأَنْ ينسبَه إلى قائله من الأئمَّة، وإِنْ كان اختراعًا فهو مِن تخيُّلاتِه الفاسدة، وبناتِ غيرِه، فلا يساوي قُلامَةَ ظُفْرٍ عند المحقِّقين.

ثمَّ أَقول له: والحالُ الَّتي قَدَّرتها محذوفَةً، وجعلْتَ الفَوضى صفَةً لها، والأمرُ الذي نقلْتَه مِن كلام أبيك «بلو» وأُعْجِبْتَ به كلَّ الإِعجاب: هل هما

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر: «الدر الفريد وبيت القصيد» (١١/ ٣٦٦)، وذكر في سببه قصة جرت له مع نعيم بن مسعود النهشلي والحصين بن الحر، كتب لهما كتابين، فامتثل ذلك نعيم بن مسعود، ورمى الحصين بن أبي الحر بكتاب أبي الأسود وراء ظهره، فعاد الرجل فأخبره، فقال أبو الأسود للحصين:

حسبت كتابي إذ أتاك تعرضًا ... لسيبك، لم يذهب رجائي هنالكا
وخبرني من كنت أرسلت أنما ... أخذت كتابي معرضًا بشمالكا
نظرت إلى عنوانه فنبذته ... كنبذك نعلًا أخلقت من نعالكا
نعيم بن مسعود أحق بما أتى ... وأنت بما تأتي حقيق بذلكا
يصيب وما يدري...................... .... البيت

ونسبه الزمخشري في «ربيع الأبرار ونصوص الأخيار» (٢/ ٤١) والعسكري في «الأوائل» (١٢٥) للفرات بن حيان في هجاء حسان، وقيل: لأبي سفيان بن الحارث، وقبله:

أبوك أب سوء وخالك مثله ... ولست بخير من أبيك وخالكا

وذكره بلا نسبة في «محاضرات الأدباء» (١/ ٦٤).

مِن المفرد الذي يتجزَّأُ؟ فكيف تُجزِّئهما؟ أثلاثًا أو رُباعًا أو خُماسًا؟ أو أجزاءَ لا يُعرَفُ عددُها؟ هل فكَّرت في هذا الأمرِ قبلَ أَنْ تكتبَه وتُرسِلَه مِن بغدادَ إلى الرِّباط هديَّةً ثمينةً إلى أدباءِ المغربِ وأدباءِ العالم؟ ما أَخالُ أنَّ أدباءَ العراقِ يَرضون بخطَّتِك هذه، ويعتبرونها شيئًا مشرِّفًا، وقد يعتبرونك كبَراقِشَ الَّتي كانت تَجْني على أهلِها، ونحن نُنزِّه أدباءَ العراقِ المحقِّقين عن مثل هذه السَّفاسف المرتجلة.

ثمَّ إنَّ تمثيلَ الإمامِ ابنِ عَقيل لحذْفِ النَّعت -أي: الصِّفة- بقولِه -تعالى- في سورة البقرة [٧١]: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾ أي: البيِّن، فحُذفَتِ الصِّفةُ وهي «البيِّن»، تمثيلٌ غيرُ صَحيح، لأنَّ مُوسى قال لهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]. فلم يكنْ بنو إسرائيلَ يعتقدون أنَّ مُوسى أَجابهم في أوَّلِ الأمرِ بالحَقِّ المُبهَم، وفي آخرِ الأمرِ بالحقِّ المُبين، بل ظنُّوا أنَّه يتَّخذهم هزؤًا، وفهِمَ موسى ذلك مِن كلامهم، فاستعاذَ بالله منه، وعدَّه مِن الجهل، وهو السَّفَه.

وكذلك تمثيلُه بقوله -تعالى- في سورة هود [٤٦]: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾ أي: النَّاجين، لا حاجةَ إلى تقدير هذا النَّعت، لأنَّ نوحًا عليه السلام حين قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ [هود: ٤٥] لم يُرِدْ بذلك أَنْ يخبرَ أنَّ الابن الهالكَ مِن ذرِّيَّتِه، وإنَّما أرادَ أنْ يقولَ: إنَّه مِن أهلِه الَّذين يَستحقُّون الرَّحمةَ والعَفْوَ لقُرْبه مِن رسولِ الله نوحٍ أحدِ أُولي العَزْم، فأخبرَه اللهُ أنَّ ذلك الابنَ ليس مِن المؤمنين بما جاء به أَبوه، فلا يَستحِقُّ النَّجاة ولا الرَّحمة بالقَرابةِ المُجرَّدة، فإنَّها لا قيمةَ لها عندَ الله. قال -تعالى- في سورة الطور [٢١]: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾.

وقال -تعالى- في سورة الأنعام [٨٧-٨٨] بعد ذكر الرُّسل: ﴿وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾؛ فمَن أشرك مِن ذرِّيَّة الرُّسل حَبِطَ عملُه واستحقَّ الخلودَ في العذاب، ولم تُغْنِ عنه قَرابتُه مِن الرَّسول شيئًا.

والصَّواب ما مثَّل به الأشموني حيث قال: والثَّاني كقوله -تعالى-: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ. وقوله:

.... **فَلَـم أُعْـطِ شَـيئًا وَلـم أَمْنَـعِ**(١)

أي: شيئًا طائلًا. وقوله(٢):

---

(١) البيت للعباس بن مرداس في: «ديوانه» (٨٤)، «الدرر» (٦/ ٢٥)، «شرح التصريح» (٢/ ١١٩)، «شرح شواهد المغني» (٢/ ٩٢٥)، «شرح عمدة الحافظ» (٥٥١)، «الشعر والشعراء» (٢/ ٧٥٢)، «لسان العرب» (١/ ٧٢) مادة (درأ)، «المقاصد النحوية» (٤/ ٦٩).
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» (٣/ ٣٢٢)، «شرح الأشموني» (١/ ٤٠١)، «مغني اللبيب» (٢/ ٦٢٧)، «همع الهوامع» (٢/ ١٢٠)، «خزانة الأدب» (١/ ١٥٣).

(٢) البيت للمُرَقَّش الأكبر، واسمه: عَمْرو بن سعد بن مالك اليشكري، وكان يعشق ابنة عمِّهِ أسماء بنت عوف بن مالك لأنه رَبِيَ معها وهو غلام، فماتَ ولم يصل إليها، وفيها قال قصيدة منها هذا البيت. ووقع في الأصل: «منعمة» بدل «مُهَفهفة»، والتصويب من المصادر.
انظر: «شرح التصريح» (٢/ ١٩٩)، «شرح اختيارات المفضل» (٩٩٨)، «شرح عمدة الحافظ» (٥٥٢)، «المقاصد النحوية» (٤/ ٧٢)، «شرح الأشموني» (٣/ ٧٢) الشاهد رقم (٨٢٣)، «المفضليات» (٢٢٤).
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» (٣/ ٣٢٥).

ورُبَّ أَسِـــيلةِ الخَـــدَّيْنَ بِكْـــرٍ مُهَفْهَفَـــةٍ لهـــا فَـــرْعٌ وجِيـــدُ

أي: فَرْعٌ فاحمٌ، وجيدٍ طَويل.

٦- **قال المعترض:** «وقال: ربَّما استعمله بعض كبارِ الأساتذة الذين يرجى منهم المحافظة على صحَّة الاستعمال»[١] أراد بالبعض هنا: غير واحد منهم، مع أنَّ (بعضًا) لم تكرَّرْ في الجملة حتَّى تدلَّ على غيرِ الواحد، فالمكرَّرة كالقول الذي قاله الدكتور في نقده هذا: «تحدَّث بعضُهم إلى بعض»[٢]، وكما في الآية الكريمة الَّتي اتَّخذها شاهدًا، وهي ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ﴾ [القلم: ٣٠]. فإذا لم تُكرَّر، وكان المُضافُ إليه الَّذي أُضيفَتْ إليه ذا أَجزاءٍ مُنفصلةٍ، أو ممكنٍ فصْلُها؛ دَلَّت على واحدٍ أو واحدةٍ.

أقولُ في جوابه بالعامِّيَّة العراقيَّة: (يا باه! شاباش)! وبالعامِّية المصريَّة: (عفارم)! ما هذا العلم الغَزير، والتَّحقيق البديع؟ والآن أضع في الميزان هذا النَّقد، ليعرف القرَّاء الأعزَّاء قيمتَه.

ادَّعى المعترضُ أنَّ لفظَ (بعض) إذا كُرِّرَ دلَّ على أكثر من واحد، وإذا لم يكرَّرْ، وكان المضاف إليه ذا أجزاءٍ مُنفصلة، أو ممكنٍ فصلُها؛ دلَّ على واحدٍ أو واحدة.

أقول: مَن وضع هذه القاعدة؟ إنْ كنتَ ناقلًا، فلِمَ لَمْ تَعْزُ ما نقلْتَ إلى قائلِه، وتذكرْ فيه الخلافَ أو الإجماع، إنْ كنتَ من المحقِّقين -كما تَزعُم-؟

وإنْ كنتَ مخترِعًا؛ فما أنتَ عليٌّ، ولا أبو الأسودِ، ولا الخَليل، ولا سيبويه،

(١) «التقويم» (ص ٢٨).

(٢) «التقويم» (ص ٣٢).

ولا مَن هو دونهم مِن النُّحاةِ واللُّغويِّين، فما تضعُه مِن القواعدِ هوَسٌ لا قيمةَ له، وما أحسَنَ ما قال بعضهُم في أمثالك[١]:

تَصــدَّرَ للتَّــدريسِ كُــلُّ مُهــوَّسٍ سَــفِيْهٍ تَسَــمَّى بِالفَقيــهِ المُــدَرِّسِ
فَحُــقَّ لأَهْــلِ العِلْــمِ أَنْ يَتَمَثَّلُــوا بِبَيْتٍ قَـدِيْمٍ شَاعَ فِي كُلِّ مَجْلِسِ
لَقَدْ هَزُلَتْ حَتَّى بَدَا مِنْ هُزَالِهَا كُلَاهَا وَحَتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسِ

اسمَعْ ما يقولُه الأئمَّةُ في (بعض): قال ابن منظور في «لسان العرب»[٢]: «بعضُ الشَّيءِ: طائفَةٌ منه، والجَمْعُ: أَبْعاضٌ، قال ابنُ سِيْده[٣]: حكاه ابنُ جِنِّيْ، فلَا أَدري! أَهُو تَسمُّحٌ أَم هو شَيءٌ رَوَاه؟ واستَعمل الزَّجَّاجيُّ (بعضًا) بالألفِ واللَّام فقال: وإنَّما قُلنا: البَعْضُ والكُلُّ؛ مجازًا، وعلى استعمالِ الجماعةِ له مُسامَحةٌ، وهو في الحقيقةِ غيرُ جائزٍ، يعني: أنَّ هذا الاسمَ لا يَنفصِلُ مِن الإضافَةِ.

قال أبو حاتم: قلتُ للأَصمعيِّ: رأَيْتُ في «كتابِ ابنِ المُقَفَّعِ»: العِلْمُ كثيرٌ، ولكنَّ أَخْذَ البَعْضِ خَيرٌ مِن تَرْكِ الكُلِّ. فأَنكرَه أَشدَّ الإنكارِ، وقال: الأَلِفُ واللَّامُ لا يَدخلان في «بَعْضٍ» و«كُلٍّ».

ومَضَى إلى أَنْ قال: وقوله -تعالى-: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] بالتأنيثِ في قراءَةِ مَن قرَأَ به[٤]، فإنَّه أَنَّث، لأَنَّ «بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ»: «سَيَّارَةٌ»، كقولهم:

(١) أوردها ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، ونسبها لـ «علي بن أحمد بن سلكٍ الفالي» -بالفاء-، ووردت في «معجم الأدباء» في ترجمة شخص آخر، وهو أبو علي الآمدي اللغوي، وهو خطأ، وأوردها السيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٥٣٣) في ترجمة الآمدي.
(٢) (٧/ ١١٩).
(٣) في «المحكم» (١/ ٤١٤).
(٤) وهي قراءة: الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء وابن أبي عبلة، وذكرها ابن خالويه =

ذهبَتْ بعْضُ أَصابعِه، لأَنَّ بَعْضَ الأَصابِعِ يكونُ أُصْبُعًا وأُصْبُعَين وأَصَابع». اهـ.

تأمَّل قولَ ابنِ منظور في بيان قول العرب: «ذهبَتْ بعضُ أصابعِه»: «لأنَّ بعضَ الأصابعِ يكونُ أُصْبُعًا وأُصبُعَين وأَصَابعَ»، وكذلك «بعض الأساتذة» يكون أستاذًا وأستاذين وأَساتذة، ولا فرقَ، فبَطل بذلك ما زعمَه المعترضُ مِن أَنَّ «بعضًا» إِذَا لم يُكرَّرْ يَدُلُّ على واحدٍ أو واحدةٍ فَقط.

قوله: «وشاهدنا كتابَ الله العزيز ففيه ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾...» إلخ.

أقول: نعم؛ الشَّاهد كتابُ الله، ولا حجَّة لكَ فيه، لأنَّ لفظَ «بعض» مذكَّرٌ ومُفرَدٌ، والضَّميرُ يَعودُ عليه مُفردًا حَسْبَ لفظِه، فليس فيه دليلٌ على ما زعمْتَ، لأنَّنا نقول كما قال ابن منظور: إنَّ «بعضًا» إِذَا أُضيفَ إلى جمْعٍ يدُلُّ على واحدٍ أو اثنين أو أكثر، فنحنُ لا ننكِرُ أنَّه يدلُّ على واحدٍ في بعضِ الأحيانِ، ولكنَّا نُنكِرُ ما ادَّعيتَ مِن أنَّه لا يَدلُّ إلَّا على واحد أو واحدةٍ بالشَّرطِ الَّذي ذكَرْتَه مِن مخترعاتِك.

وقولُه: «وقَالوا لَولا أُنْزِلَ عَلى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ».

أَيُّها المعترضُ المسكين! لقد استُهدفْتَ ونصبْتَ نفسَك للرِّماح دريئة، نحن نعلم أنَّ اللهَ حرَمك مِن حفظ القرآن، ولكنَّه لم يحرِمْك مِن مصحف يوجد في خزانةِ كتبك، فهلَّا راجعْتَه قبل أنْ تحرِّفَ كتاب الله وتغيِّره؟! ففي أيِّ سورةٍ وجدْتَ هذا اللَّفظ؟ وفي أيِّ آية؟ لقد خانَتْك ذاكرتُك الواهمة، وأظنُّك تريدُ قوله -تعالى- في سورة الشعراء [١٩٨-١٩٩]: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾.

وغاية ما في الآيتين أنَّ «بعض» هنا تدلُّ على واحد، وأنا لا أُنكره، ولا حجَّةَ

= لابن كثير، وهي رواية سليم عن حمزة، انظر: «معجم القراءات» (٤/ ١٨٨).

لك فيه. وكذلك يُقال في آية التَّحريم[١].

وأمَّا قول الشَّاعر[٢]:

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

فلَا أُسلِّمُ أنَّ «بَعْض» هنا يدلُّ على واحدٍ فقط، والقرينةُ والواقع يحتِّمان أنَّه يدلُّ على أكثر مِن واحد.

أمَّا الواقع: فإنَّ الذين يرسمون الخططَ لعملٍ من الأعمال ويعزِمون على تنفيذِه فريقان: فريق ذَوُو عزائمَ ماضيةٍ وهممٍ عاليةٍ، يُنفِّذون كلَّ ما رسموا له خطَّةً. وفريقٌ ذوو عزائمَ واهيةٍ، وهممٍ سافلةٍ، يقولون ما لا يفعلون، ويعزِمون ولا يُنفذون، ولا يمكن أن يَنحصروا في واحد.

وأمَّا القرينة: فإنَّ الشَّاعر يريد أنَّ ممدوحه من ذوي الهممِ العالية الذين إذا قالوا فعلوا وإذا وَعدوا أنجزوا، وكثيرٌ مِن النَّاس تقصُر هِمَمُهم عن التَّخلُّق بهذا الخُلُق. وعلى تأويل المعترِض: يكون النَّاس كلُّهم ينجزون وُعودهم ويوفون بعهودِهم، وينفِّذون ما رسموا مِن الخططِ إلَّا واحدًا، فلا يكون فيه مدْحٌ، وقد ظهر أنَّ هذا البيتَ حجَّةٌ عليه لَا له.

وأمَّا بيت أبي دِلامَةَ وبيتِ بشَّار، فمعَ تَسليمي لدَلالة «بعض» فيهما على واحدٍ **أقول**: لا حجَّة في كلامِ أحدٍ مِن المُولَّدين، وبشَّار بن بُرْد كان مجوسيًّا عجميًّا، وكان يُزمزِمُ على الطَّعام قبل أَنْ يظهرَ إسلامَه، ومع ذلك هو مِن فحول الشُّعراءِ المحْدَثين، ولا حجَّةَ في كلامِه.

---

(١) يقصد قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ ...﴾ [التحريم: ٣].

(٢) سبق تخريجه.

وأمَّا قَول لَبِيد:

.... أَوْ يَعْتلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا[١]

فقدِ اختلفوا في دِلالة «بعض» هنا، والصَّحيح أنَّها تدلُّ على واحدٍ، ولا حجَّةَ للمعترِض فيه، لأنَّ الخِلافَ بيني وبينه ليس في صحَّة دلالتِها على واحد.

وقال -تعالى- في سورة الزُّخرف [٦٣]: ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾.

قال الرَّاغب في «غريب القرآن»[٢]: قال أبو عبيدة[٣]: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ [الزخرف: ٦٣] أي: كلَّ الَّذي[٤]، كقول الشَّاعر:

---

(١) انظر: «ديوان لبيد بن ربيعة» (٣١٣)، وفي رواية: «أو يرتبط» بدل: «أو يعتلقْ»، وصدرُ البيت: «تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَم أَرْضَهَا».
انظر: «الخصائص» (١/ ٧٤)، «ضرائر الشعر» (٩٠)، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٧٧٢)، «شرح القصائد العشر» (١٦٠)، «شرح شواهد الشافية» (٤١٥)، «شرح المعلقات السبع» للزوزني (١٩٢)، «الصاحبي في فقه اللغة» (٢٥١)، «شرح ديوان الحماسة» (٥٤٨)، «مجالس ثعلب» (٦٣، ٣٤٦، ٤٣٧)، «المحتسب» (١/ ١١١)، «حماسة الخالديين - الأشباه والنظائر» (٥٣).
وبلا نسبة في: «خزانة الأدب» (٧/ ٣٤٩) و«الخصائص» (٢/ ٣١٧، ٣٤١).
(٢) «مفردات ألفاظ القرآن» (ص ١٣٤ - ١٣٥).
(٣) في «مجاز القرآن» (٢/ ٢٠٥).
(٤) قال ثعلب: أجمع أهل النحو على أن (البعض) شيء من أشياء، أو شيء من شيء، إلا هشامًا فإنه زعم أن قول لبيد: (أو يعتلق بعض النفوس حمامها)، فادَّعى وأخطأ أن (البعض) ههنا جمع، ولم يكن هذا من عمله، وإنما أراد لبيد بـ «بعض النفوس» نفسه، كذا في «اللسان» مادة (بعض).

.... **أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا**(١)

وفي قولِه هذا قصورُ نظرٍ منه، وذلك أنَّ الأشياءَ على أربعةِ أَضرُب: **ضَربٌ في بيانِه مَفْسدةٌ**، فلا يجوز لصاحبِ الشَّريعة أَنْ يبيِّنه، كوقت القيامة، ووَقْت الموت، **وضربٌ مَعْقول**، يمكنُ للنَّاس إدراكُه مِن غير نبيٍّ، كمعرفةِ الله ومعرفتِه في خلق السَّموات والأرض، فلا يلزمُ صاحبَ الشَّرع أَنْ يبيِّنه، أَلا ترى أَنَّه كيف أَحال معرفتَه على العقولِ في نَحْو قوله: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ [يونس: ١٠١]، وبقوله: ﴿ أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْۗ ﴾ [الأعراف: ١٨٤] وغير ذلك مِن الآيات؟ **وضَربٌ يجبُ عليه بيانُه** كأصولِ الشَّرعيَّات المختصَّة بشَرْعِه. **وضرْبٌ يمكِنُ الوقوفُ عليه** بما بيَّنه صاحِبُ الشَّرع، كفُروعِ الأَحكام.

وإذا اختلفَ النَّاس في أمرٍ غيرِ الَّذي يختصُّ بالنَّبيِّ بيانُه؛ فهو مُخيَّر بين أَنْ يُبيِّن، وبين أَنْ لا يُبيِّن، حسبما يَقتضي اجتهادُه وحكمَتُه. فإذَنْ قوله -تعالى-: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ﴾ [الزخرف: ٦٣] لم يُرِد كلَّ ذلك، وهذا ظاهرٌ لمَن أَلقى العصبيَّة عن نفسِه. اهـ

قال محمَّد تَقي الدِّين: قولُ الرَّاغب «ضربٌ في بيانه مفسدة...» إلخ خطأ؛ لأنَّ صاحبَ الشَّريعة لا يعرفُ وقتَ القِيامة؛ لقوله -تعالى- في سورة الأعراف [١٨٧]: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ ﴾، وقوله -سبحانه- في سورة لقمان [٣٤]: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ﴾.

وقوله: «وضرْبٌ مَعقول، يمكنُ للنَّاس إدراكُه...» إلخ جَرى في ذلك على مذهبِه الاعتزاليِّ أنَّ العقلَ وحدَه كافٍ لمعرفةِ الله، والحقُّ أنَّ العقلَ وحدَه

(١) سبق تخريجه.

لا يَكْفي في ذلك، فلا بُدَّ مِن بيانِ الرُّسل، وسائرُ كلامِهِ لا إشكالَ فيه.

وعلى ما زعمَه المعترضُ يكون معنى قوله -تعالى-: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ [الزخرف: ٦٣]: ولأُبيِّن لكم مسألةً واحدةً من الذي تختلفون فيه، وكَفى بقولٍ يُفضي إلى هذا فسادًا.

ومِثْلُ هذه الآية قوله -تعالى- في سورة آل عمران [٥٠]: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

قال القَنوجي في «فتح البيان»[(١)]: عن الرَّبيع قال: كانَ الَّذي جاء به عيسى أَلْين ممَّا جاء بهِ موسى، وكان قد حُرِّمَ عليهم فيما جاءَ به موسى: لحومُ الإبلِ والثّروب، فأَحلَّها لهم على لسانِ عيسى، وحرَّم عليهم الشُّحومَ فأُحِلَّت لهم فيما جاء بهِ عيسى، وفي أشياءَ مِن السَّمك، وفي أشياءَ مِن الطَّير، وفي أشياءَ أُخرى حرَّمها عليهم، وشدَّد عليهم فيها، فجاءَهم عيسى بالتَّخفيف منه في «الإنجيل». اهـ

فعَلى قولِ المعترضِ لا يمكنُ أَنْ يُحِلَّ عيسى لبني إسرائيلَ إلَّا شيئًا واحدًا، وقد أَحلَّ لهم أشياءَ عديدةً كما رأيْتَ أَيُّها القارئُ الكَريم.

وهذه نصوصُ القرآن الَّتي زعَم أنَّها تنصُره، فإذا بها تَخذُله، لأنَّه ليس مِن أهل القرآن، لا حِفْظًا، ولا عملًا وإيمانًا[(٢)]، فإنَّ القرآنَ يقول في سورةِ البقرة [١٨٥]: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وهو يأكلُ ويشربُ في رمضان جهارًا

(١) (٢/ ٢٤٣).

(٢) فيه إشارة إلى مسلك المردود عليه، انظر تفصيله في «هكذا عرفتهم» (٣/ ٧١ - ١٥٨) ففيه ترجمة مظلمة له، وهو يؤكد كلام الهلالي الآتي.

على أعينِ النَّاس، وهو شاهدٌ غيرُ مُسافر.

والقرآنُ يقول في غيرِ ما آية: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، وهو لا يُقيم الصَّلاة، ولا يؤتي الزَّكاة.

ويحتجُّ عليَّ بنصوصِ الفقه في مسألةٍ لغويَّة لا علاقةَ لها بالفقه، والمبتدئون مِن تلاميذ الأدب -فكيفَ بالعلماء؟!- يعلمون أنَّ أقوالَ الفقهاء ليسَتْ حجَّةً في اللُّغة!

وهل سمعْتُم بفقيهٍ لا يصلِّي، ولا يصوم، ورأسُه منذ عشرين سنة أبيضُ كالثَّغامة، يسوء الغانِيات إذا رَأَيْنه؟

وهذا آخر هذا المقال، وموعدنا الجزء التَّالي -بحول الله وقوَّته-.

مكناس

تقي الدين الهلالي

«تقويم اللِّسانين»
مستقيم
وقد عدلت في تعديلك عن العدالة
الحلقة الثالثة(١)

٧- **قال المعترض:** وقال: «فإِنَّ مَن كان عالمًا بالنَّحو في أيِّ لغةٍ كانت يتَّخذه مصباحًا»(٢).

وهذا التَّعبير كان أولى مِن غيره بـ «تقويم اللِّسانين»؛ فإِنَّ مُراده: مَن كان عالمًا بنَحْو لغةٍ مِن اللُّغات يتَّخذه مصباحًا، (أيًّا) هذا الاستعمال الغريب، وظنَّ أنَّ الضَّمير في (كان) يعودُ إلى اللُّغة، فألحقَ به تاء التَّأنيث، مع أنَّ الفعل يَنبغي أنْ يكون للعَلم المفهوم مِن اسم الفاعل. وبيانُ ذلك: مَن كان عالمًا بنَحْو لغةٍ كائنًا ما كان هذا العلم بالنَّحو، فإذا أراد اللُّغة وجبَ تقديمُها، فيُقال: مَن كان عالمًا بلغةٍ أيِّ لغةٍ كانت، فالفعلُ الَّذي يأتي بعد (أيّ) يعودُ ضميرُه إلى الاسمِ الَّذي قبلها، وهذه أدنى مراتبِ الصِّحَّة أو دُنياها. اهـ

أقول:

قولي: «في أي لغةٍ كانت» جارٌّ ومجرور، في محلِّ نصبٍ متعلِّق بمحذوف حالٍ مِن النَّحو. وكانت: فعلٌ تامٌّ، وفاعلُه ضميرٌ مستتر جوازًا، تقديره: هي، يعودُ على

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة الحادية عشرة، العدد الأول، شعبان ١٣٨٧هـ - نوفمبر ١٩٦٧م، (ص ٣٢-٣٧)، وبها ينتهي ما وافق مادة كتاب «تقويم اللسانين» للدكتور الشيخ تقي الدين الهلالي.

(٢) «التقويم» (ص٣٢).

اللُّغة، وهذه الجملةُ في محلِّ جرٍّ صفةٍ للُّغة. وهذا كلامٌ مُستقيم لا إشكالَ فيه.

وما قدَّره وزعمَ أنِّي أردْتُه؛ باطلٌ لم أُرِدْه.

وقوله: «فإذا أرادَ اللُّغة وجبَ تقديمُها فيقال: (مَن كان عالمًا بلغةٍ أيِّ لغةٍ كانت).

أنا لم أردِ العِلْم باللُّغة، وإنَّما أردْتُ العلمَ بنَحْوها، ولو أردتُ العلْمَ بها لما وجبَ تقديمُ الموصوفِ مذكورًا، فقد تقدَّم ما يشفي العليل، ويروي الغليل في جوازِ حذْفِ الموصوف وإقامةِ الصِّفة مُقامه بكثرة، وتقدَّمت الشَّواهد على ذلك. فمعنى كلامي: مَن كان عالمًا بالنَّحو في أيِّ لغةٍ كيفما كانت، وهو واضح لكلِّ ذي قلبٍ سَليم.

٨- **قال المعترض**: «وقال: «يَنتفع أهل الأرض بضوئِها ودفْئِها وإنضاجِها للثِّمار إلى غير ذلك»(١). فكيف نصِل (إلى غير ذلك) بالجملة، وهي لا تحتاج إلى (إلى) التي هي مُنتهى لابتداءِ الغاية، فلو قال: (من ضوئها ودفئها إلى غير ذلك)، لصحَّ التَّعبير، فالصَّواب: العَطف (وغير ذلك) فتكون الجملة: (بضوئِها ودفئها وإنضاجِها للثِّمار إلى غير ذلك)». اهـ

أقول: ومَن قال أنَّ (إلى) محصورةٌ في انتهاءِ الغاية؟! ولو درسْتَ كتابًا مِن كتبِ النَّحو المتوسِّطة لعرفْتَ أنَّ لها مَعانيَ أخرى غير انتهاءِ الغاية؛ فدونك ما قاله الأشموني في «شرحه لألفيَّة ابن مالك»(٢) في معاني (إلى):

قال الأشموني: وأمَّا (إلى) فلها ثمانية مَعانٍ:

---

(١) «التقويم» (ص٢٤).

(٢) (٢/ ٧٣).

الأوَّل: انتهاءُ الغاية مطلقًا -كما تقدم-.

الثَّاني: المُصاحبة، نحو ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [النساء: ٢].

الثَّالث: التَّبيين، وهي المبيِّنةُ لفاعليَّة مجرورِها بعدَ ما يفيدُ حبًّا أو بغضًا مِن فعلِ تعجُّبٍ أو اسمِ تَفضيل، نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

الرَّابع: موافقة اللَّام، نحو: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [النمل: ٣٣]، وقيل: لانتهاءِ الغاية؛ أي: مُنتهٍ إليك.

الخامس: موافقةُ «في»، نحو ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، وقوله[(١)]:

فَــلا تَتْرُكَنِّــي بِالوَعِيــدِ كَــأَنَّنِي ... إلى النَّاسِ مَطْليٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

السَّادس: موافقة «مِن»، كقوله[(٢)]:

---

(١) البيت للنابغة الذبياني يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر اللخمي في شيء اتُّهِم به عنده، فهرب منه إلى الغسانيين بني جفنة، واعتذر إليه بعدَّة قصائد.

انظر: «ديوانه» (٧٣)، «أدب الكاتب» (٥٠٦)، «الاقتضاب شرح أدب الكتاب» (٢/ ٢٦٧) و(٣/ ٣٤٠)، «ضرائر الشعر» لابن عصفور (٢٣٥)، «الأزهية» (٢٧٣)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٦٠٨)، «الجنى الداني» (٣٨٧)، «شرح نقائض جرير والفرزدق» (٢/ ٤٣٣)، «خزانة الأدب» (٩/ ٤٦٥)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٢٦٨)، «الدرر» (٤/ ١٠١)، «شرح شواهد المغني» للسيوطي (١/ ٢٢٣)، «شرح أبيات المغني» لعبد القادر البغدادي (٢/ ١٢٣)، «الدر الفريد» (٦/ ١٠١) و(٨/ ٤٩)، «لسان العرب» (١٥/ ٤٣٥) مادة (إلى).

وبلا نسبة في: «جمهرة اللغة» (٧٩٨)، «رصف المباني» (٨٣)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٩)، «مغني اللبيب» (٧٥)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٠).

(٢) البيت لعمرو بن أحمر، قالها حين هرب من يزيد بن معاوية، وكان وصل إليه أنه هجاه، فطلبه ففرَّ.

=

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَهَا ... أَيُسقى فَلا يُروى إلى ابْنِ أَحْمَرَا

السَّابع: موافقَةُ «عندَ»، كقوله(١):

أَمْ لَا سَبيلَ إلى الشَّباب وذِكْرِه ... أَشْهَى إليَّ مِن الرَّحيقِ السَّلْسَلِ

الثَّامن: التَّوكيد، وهي الزَّائدة، أثبتَ ذلك الفرَّاءُ مُستدِلًّا بقراءةِ بعضِهم(٢): ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الوَاو. وخرجَتْ على تَضْمينِ (تَهوى) مَعنى (تميل)». اهـ

= انظر: «ديوانه» (٨٤)، «أدب الكاتب» (١١٥)، «الاقتضاب في شرح الكتاب» (٣/ ٣٥٧)، «شرح أبيات المغني» (٢/ ١٢٩)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٢٢٥)، «الجنى الداني» (٣٨٨)، «ضرائر الشعر» (٢٣٦)، «الدرر» (٤/ ١٠٢).
وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٩) و«مغني اللبيب» (٧٥) و«همع الهوامع» (٢/ ٢٠).

(١) البيت لأبي كبير الهذلي شاعر صحابي.
انظر: في «أدب الكاتب» (٥١٢)، «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» (٣/ ٣٥٧)، «الجنى الداني» (٣٨٩)، «المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي» (٥/ ٩)، «الدرر» (٤/ ١٠٢)، «شرح أشعار الهذليين» (٣/ ١٠٦٩)، «شرح أبيات المغني» (٢/ ١٣٦)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٢٢٦)، «لسان العرب» (١١/ ٣٤٣) مادة (سلسل).
وبلا نسبة في: «الأشباه والنظائر» (٥/ ٢٣٧)، «الاشتقاق» (٤٧٩)، «مغني اللبيب» (١/ ٧٤)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٠).

(٢) هي قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي ومحمد بن السميفع اليماني وجعفر بن محمد ومجاهد، فهو مضارع من (هَوِي) بمعنى: أحب، وعدِّي بـ (إلى) لتضمنه معنى النزوع، والأصل فيه أن يتعدى بنفسه، وأن يقال: (تهواهم).
انظر: «المحتسب» (١/ ٣٦٤)، «معجم القراءات» (٤/ ٥٠١).

وقال ابن منظور في «لسان العرب»[١]: «وتكونُ (إلى) بمعنى (مع) كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] معناه: مع أموالِكم. وكقولهم: الذَّودُ إلى الذَّودِ إِبل. وقال الله ﷻ: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله. وقال ﷻ: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]. اهـ

فظهرَ أنَّ استعمالي لـ (إلى) بمعنى (مع) صحيحٌ مُستقيم، وأنَّ انتقادَ المعترضِ سَقيم.

٩- **قال المعترِض:** «وقال: «وَرَنقَتْ صَفْوَ زلالِه المعين ممَّا يسوءُ كلَّ طالبِ علم»[٢] فـ (مِن) هنا للبيان والتَّفسير، فكيف يكونُ الزُّلال المعين ممَّا يسوءُ كلَّ طالب؟ وإذا عدَدْناها للتَّعليل يكون ترنيقُ الصَّفو بسبب ما يسوءُ كلَّ طالب علم، وهو غيرُ مُراد الكاتب، فالصَّواب: وذلك ممَّا يسوءُ كلَّ طالبِ عِلْم، على الابتداءِ والإخبار».

أقول: لم أَقصد بـ (مِن) بيانًا ولا تَعليلًا، وإنَّما قصدْتُ أنَّ تَرنيق الصَّفو ممَّا يسوءُ كلَّ طالبِ علم... إلخ، فهي هنا للتَّبعيض، والمبتدأُ محذوفٌ، التَّقدير: وهو -أي: التَّرنيق- ممَّا يسوء... إلخ. وهكذا يَفهم أولوا الألباب أجمعون.

١٠- **قال المعترض:** «وقال في الكاف الَّتي سمَّاها استعمارية: (وهذا الاستعمالُ دخيلٌ لا تعرفُه العرب) [٣] أراد: لم تعرفْه العُرْب. وإلَّا فإنَّ العربَ عارفةٌ به، فالمُراد نفي الماضي لا المستقبل. جاء في «الصِّحاح»[٤]: (لا) حرفُ نفيٍ لقولِك:

---

(١) (١٥/ ٤٣٤).
(٢) «التقويم» (ص٢١).
(٣) «التقويم» (ص٢٣).
(٤) (٦/ ٢٥٥٣).

يَفعل، ولم يقَع الفعل، إذا قال: هو يفعلُ غدًا، قلت: لا يَفعل غدًا، ولا تَنفي الماضي إلَّا إذا كرِّرت، أو عُوِّض عن تَكرارها، وليس هذا موضعَ الجدال، لأنَّ الفعل في الجملة المنقودة مضارع جعلَتْه (لا) للاستقبال، مع أنَّ المرادَ نفيُ معرفة العربِ قديمًا». اهـ

أقول: مِن الشَّائع الذَّائعِ في كتبِ النُّحاة، وعلى ألسنتهم: العربُ لا تبدأُ بساكن ولا تقفُ على متحركٍ، فهل معناه: لن تبدأَ ولَن تقف؟ بل المرادُ أنَّه ليس مِن عادتها ولا مِن شأنِها أَنْ تفعلَ ذلك، فالمعنى غيرُ مقيَّد بالمُضِيِّ، ولو قُلنا: لم تَبدأْ ولم تقِفْ؛ لم يحصُلِ المراد. وكلام «الصِّحاح» قد ساءَ فهْمُ المعترضِ له، فإنَّ قوله: (لا يفعل غدًا) لا يدلُّ على أنَّ (لا) هي الَّتي عيَّنتِ الفعلَ للاستقبال، بل القرينة (غدًا) هي الَّتي عيَّنَتْه له. قال ابن بونا في «ألفيَّته»[(١)]:

وَاجْعَلْ فِي الِاستقبالِ الأَمْرَ وَاقِعًا وَقُلْ بِهِ وَالحَالُ فِيما ضَارَعَا

قال النَّاظم نفسُه في شرح هذا البيت: أي: المضارعُ، ولو نُفِي بـ (لا) خلافًا لمن خصَّصها بالمستقبل. ومِن وُرودِهِ مع (لا) للحالِ قوله -تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٨]. اهـ

فهذه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، وهي تُحكَى بالمُضارع كما رأيتَ شاهِدَه في كتابِ الله، ولكِنْ فَهْمُ المعترِضِ منحصرٌ في دائرةٍ ضيِّقةٍ لأنَّه لم يأتِ البيوتَ مِن أبوابها.

وقال ابن منظور في «لسان العرب»[(٢)] في الكلام على (لا) ما نصُّه: «قال

(١) (ص ١٨).
(٢) (١٥ / ٤٦٤).

اللَّيث: العربُ تطرَحُ (لا) وهي مَنْويَّة، كقولك: واللهِ! أَضْرِبُكَ[١]. تُريد: والله! لا أَضْرِبُكَ، وأَنشد:

وآلَيْتُ آسَى على هالِكٍ ... وأَسْأَلُ نائحةً ما لَها[٢]

ا.هـ

فقول اللَّيث -وهو من أئمَّة اللُّغة-: «والعربُ تطرح (لا)» هو كقولي أنا: «لا تعرفُه العرب»، إلَّا أنَّ الفعْلَ في كلامِه مثبت، وهو في كلامي مَنفي بـ (لا)، وقد تقدَّم أنَّ (لا) لا تُعيِّنه للاستقبالِ، فبطلَ كلامُ المعترِض.

وقال ابن منظور[٣] -أيضًا-: «التَّهذيب»[٤]: قال الفرَّاء: والعرَبُ تجعَلُ (لا) صلَةً إذا اتَّصلَتْ بجَحْدٍ قبلَها، قال الشَّاعر:

ما كانَ يَرْضَى رسولُ اللهِ دِيْنَهُمُ ... والأَطْيَبانِ أَبو بَكْرٍ ولا عُمَر[٥]»

ا.هـ

ومثْلُ هذا في أقوالِ أئمَّة اللُّغة كثيرٌ.

وقوله: «وإلَّا فإنَّ العربَ عارِفةٌ به» مِن أعجب العجب! هل يستطيعُ أَنْ يأتينا

(١) في الأصل: «واللهِ! لا أَضْرِبُكَ»، وهي على الجادة في مطبوع الكتاب.

(٢) البيت للخنساء، أَرادت: لا آسَى ولا أَسأَلُ. انظر: «ديوانها» (٨٠).

وبلا نسبة في: «لسان العرب» (لا) (١٥/ ٤٦٥)، «تهذيب اللغة» (١٥/ ٤١٦)، «تاج العروس» (لا)، «كتاب العين» (٨/ ٣٤٩).

(٣) في «لسان العرب» (١٥/ ٤٦٥).

(٤) «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٠٠).

(٥) أَرادَ: والطَّيِّبانِ أَبو بكر وعمر. والبيت بلا نسبة في: «رصف المباني» (٢٧٣) و«لسان العرب» (١٥/ ٤٦٥) مادة (لا).

بدليلٍ على أنَّ العرب كانت تعرف الكافَ الاستعمارية وتستعملها في كلامِها؟ فأنا أتحدَّاه أن يأتي بشاهدٍ واحد عن العرب، بل لا يستطيعُ أنْ يأتيَ بدليلٍ مِن كلام المولَّدِين الَّذين جاؤوا بعد العرب، ولا يجدُه أبدًا قبلَ هذا الزَّمان النَّحس، زمانِ الاستعمارِ الماديِّ والسِّياسيِّ واللُّغوي، والَّذي يؤسِفني أنَّ هذا المعترِض يعلَمُ يقينًا أنَّ هذه الكاف هي ترجمةُ (Comme) بالفرنسيَّة، و(As) بالإنكليزية، [و] (Als) بالجرمانية، وأنَّ هذه الكلمات تأتي في هذه اللُّغة قبل الحال، وقد تأتي قبلَ غيرِها، وتأتي للتَّشبيه -أيضًا-، فاستعملَها المترجمون استعمالًا فاسدًا، وهو يعلمُ فسادَه، ويجادلُ بالباطل عمدًا ليغمِطَ غيرَه ويبخسَه حقَّه، وينصِبَ لنفسِه عرشًا يجلسُ عليه، ولم يدْرِ أنَّ مَن رام أنْ يرتفعَ بالباطل خفضَه الحقُّ، ولو أنَّه لم يجادِلْ إلَّا فيما لا يعرفُه، وقصرَ عنه فَهْمُه لهانَ الخَطْب.

وما أحسنَ ما قال ذو الأصبع العدوانيّ[(١)]:

اللهُ يَعْلَمُنِـــي واللهُ يَعْلَمُكُـــمْ ... واللهُ يَجْـزِيكُمُ عَنِّـي ويَجْزِينِـي

قوله: «ولا تنفي الماضي إلَّا إذا كُرِّرت» باطلٌ، فقد جاء الفعلُ الماضي في كلام العرب منفيًّا بـ (لا) غير متكرِّرة، قال الشَّاعر:

رُدُّوا فَــواللهِ لا ذُدْنَـاكُمُ أَبَـدًا ... مَـا دَامَ فِي مَائِنَـا وِرْدٌ لِـوَرَّادِ[(٢)]

(١) قالها في ابن عم له كان ينافسه، انظر: «خزانة الأدب» (٧/ ١٨٤)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٣١)، «الدر الفريد» (٢/ ٣٩)، «الممتع في صنعة الشعر» للقيرواني (٢٨٦)، «حماسة الخالديين - الأشباه والنظائر» (٨٢)، «أمالي القالي» (١/ ٢٥٦).

(٢) كذا الصواب، وفي الأصل: «لواردِ»، والبيت بلا نسبة في: «الدرر» (١/ ٧٩) و(٤/ ٢١٩)، «همع الهوامع» (١/ ٩) و(٢/ ٤١).

قال العلَّامةُ المحقِّق أحمد بن أمين العلوي الشَّنقيطي في «الدُّرر اللَّوامع شرح شواهدِ هَمْعِ الهَوامع للسُّيوطي» بعد إيرادِ البيتِ المتقدِّم: استشهدَ به على تعيينِ الماضي المنفيِّ بـ (لا) للاستقبال.

ذُدْناكم: كَفَفْناكم، وهو بالذَّال لا بالزَّاي، ولم أَعثر على قائلِه. اهـ.

واستشهدَ به -أيضًا- على ذلك ابن بُونا في «حاشية ألفيَّته».

واعلم أيُّها القارئُ الكريم أنَّ المضارعَ في كلام العربِ يأتي بمعنى الماضي في مواضعَ، وأنَّه يأتي للحالِ وللاستقبالِ بشروطٍ وقرائنَ ذكرَها السُّيوطيُّ في «همع الهوامعِ شرح جَمع الجوامع» له، وذكرَها ابن بونا في «ألفيَّته»، وأظنُّ أنَّ المعترض لم يسمَعْ بهذين الكتابَين، فضلًا عن أن يدرسَهما، وحسبُه ما كتبَه القِسِّيس أنسطاس الكرملي والقسيس بلوت الفرنسي، فبهما يصول ويجول، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

١١- **قال المعترض:** «وقال: «بينَ غَثٍّ وسَمِين، وكدَرٍ ومَعِين»[(١)] ظانًّا أنَّ المعين هو الصَّافي والرَّائق مع أنَّه الجاري، وقد يكون الجاري رائقًا أو كدرًا بحسب أرضِه وجَرْيته ومنبعِه وعينه وما يحدث فيه». اهـ

أقول: صدقَ المعترض؛ فإنَّ المعين هو الَّذي تراه العين، كما قال البَيضاوي، وهو الماءُ الجاري، ولكنَّ أكثرَ الماءِ الجاري -وهو البحرُ- يكون صافيًا على الدَّوام ولا يتكدَّر، فإنْ قيل: إنَّ البحرَ غيرُ جارٍ، نقول: بَلى، بدليلِ قولِ النَّبي ﷺ في الدُّعاء الذي كان يقولُه إذا رأى قريةً: «**اللَّهُمَّ! رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الأَرَضِينَ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينَ وَمَا أَضْلَلْنَ، وَرَبَّ البِحَارِ وَمَا جَرَيْنَ،**

(١) «التقويم» (ص٢٢).

وَرَبَّ الرِّيَاحِ وَمَا ذَرَيْنَ...»[١] الحديث، وإذا علمْتَ أنَّ ثلاثةَ أرباع الأرض يغطِّيها البحر، وأن الأنهارَ في أغلب الأوقاتِ صافيةٌ، وكذلك العيون جارية، ولا تكدَّر إلَّا عند نزولِ الأمطار وسيلان الأودية، تعلَم أنَّ الجريان يلازم الصَّفاء، والتَّعبير باللَّازم وإرادة الملزومِ شائعٌ في كلام البُلغاء، والقرينةُ لا تُبقي شكًّا في أنِّي أريدُ الصَّافي، وكذلك قول الشَّاعر:

إِنَّ حَمَّامَنَا الَّذي نحنُ فيْهِ ... أَيُّ مَاءٍ بِهِ وَأَيَّةُ نَارِ
قَد نَزَلْنا بِهِ عَلى ابنِ مَعِينٍ ... وَرَوِيْنا فيه صَحِيحَ البُخَارِ[٢]

قولُه: (على ابن معين) فيه توريةٌ، فالمقصودُ هو الماءُ المعين الصَّافي في الحمَّام، والمعنى الذي رُوي به هو الإشارةُ إلى الإمام الحافظِ أحد أئمَّة الجرْح والتَّعديل يحيى بن معين. وفي قوله: «صحيح البخاري» توريةٌ أخرى، فإنَّ المقصودَ بخارُ الحمَّام، والتَّوريةُ بصحيحِ الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. ومن المعلوم أنَّ ماء الحمَّام غيرُ جارٍ، ولكنَّه عبَّر باللَّازم وأراد الملزوم، والمناقشة في مثل هذه الصَّغائر مِن الشَّطط، وَالْتِماس العيوبِ للبُرآء.

١٢- **قال المعترض:** «وقال: «وستأتي في هذه المقالات -إن شاء الله- أمثلة عديدة توضح ذلك»[٣]، أراد بـ«عديدة»: (كثيرة) مع أنَّ العديدة هي المعدودة، قليلةً كانت أو كثيرة، واستعمل (أمثلة) جمع القلَّة مع إرادته الكَثْرة، فالصَّوابُ:

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٧٧٥) من حديث صهيب الرومي، **وإسناده صحيح**.
(٢) ورد غير منسوب في: «مطالع البدور» (٢/ ١٠)، «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (٣/ ٣٥٢).
(٣) «التقويم» (ص٢٦).

«مُثُلٌ كَثيرةٌ»...» إلخ.

أقول: صدقَ المعترض في قوله: إنَّ «العديدة» يراد به المعدودة، سواء أكانت قليلةً أم كثيرة، إلَّا أنَّ القرينةَ التي فَهِم بها هو الكثرة كافية لجَعْل القارئ يَفهم الكثرة، واستعمال اللَّفظ في أحدِ مدلولَيْه مع القرينةِ الصَّارفة عن إرادةِ المدلولِ الآخرِ شائعٌ في كلام البُلغاء جارٍ على الأصولِ، لا سبيلَ إلى إنكارِه فلا يُعَدُّ عيبًا ولا خَطأً.

على أنَّ ابنَ منظور في «لسان العرب»[١] قال ما نصُّه: «والعديدُ: الكثرة». اهـ وإذا كان العديدُ هو الكَثْرة؛ فلتكُنِ العديدة كذلك.

وعلى ذلك أقول: لو كان اعتراضُ هذا المعترض كلُّه مثل هذَين الاعتراضين الأخيرَين لتلقَّيتُه بكلِّ سرور، ولكن أكثرَه كان الباعث عليه القصور وسوءُ الفهم، أو إرادةُ السُّوء والغشُّ المتعمَّد للقُرَّاء.

وأمَّا قوله: إنَّ (أمثلة) جمعُ قِلَّة؛ فقد تقدَّم الكلامُ عليه مستوفًى في الجوابِ عن النَّقد الثَّالث.

١٣- **قال المعترِضُ**: «نعودُ إلى الكافِ الاستعمارية الَّتي جرى استعمالُها في قول القائل: «فلانٌ كوزير لا ينبغي له أَنْ يَتعاطى التجارة»[٢]، لأنَّه استعمالٌ دَخيل، مع أنَّه ذكرَ مِن معاني الكاف (التَّعليل)، فإذا قُلنا: فلانٌ لأنَّه وزيرٌ لا ينبغي أنْ يتعاطى التِّجارة، كان المرادُ مضمونًا والمعنى واضحًا». اهـ

أقول: إنَّني لا أُحسِنُ استعمالَ هذه الكاف، ولله الحمد؛ لأنَّ طَبعي يَأْباها

---

(١) (٣/ ٢٨٢).

(٢) «التقويم» (ص٢٣).

كما يَأْباها طَبْعُ كلِّ كاتبٍ تعزفُ نفسُه عن استعمالِ الألفاظ الدَّخيلة الاستعماريَّة التي غزَت لغةَ الضَّاد، وأَفْقدتها جمالها وفصاحَتها، وأنا لا أعتقدُ أنَّ المعترِضَ يجهل هذا، ولكنَّه ركبَ رأسَه وحادَ عن سواء السَّبيل بقصدِ أنْ يهدِمَ ما بنيتُه مِن صروح الإصلاحِ فهدَم نفسَه، كما قال المتنبِّي(١):

وربَّ مُريدٍ ضرَّهُ؛ ضرَّ نفسَهُ … وهَادٍ إِلَيْهِ الجَيْشَ أَهْدَى وَمَا هَدَى

وَزعْمه أنَّ الكاف الاستعمارية تُؤوَّلُ على أنَّها للتَّعليل؛ زَعْمٌ عَلِيل، فقولُنا: فلانٌ كَوزير لا يجوزُ له أَنْ يَتعاطى التِّجارة، لا يَفهم منه أَحدٌ أَنَّ الكافَ للتَّعليل إلَّا إذا كان فهمُه عليلًا، فاسمَعْ أَيُّها المعترِضُ ما يقولُه ابن هشامٍ في «المغني»(٢):

«الكافُ المُفردَة» جارَّةٌ وغيرها، والجارَّةُ: حرفٌ واسم، والحرفُ له خمسةُ مَعانٍ:

أحدُها: التَّشبيه، نحو: زيدٌ كالأَسد.

والثَّاني: التَّعليل، أَثبت ذلك قومٌ ونفاه الأَكثرون، وقَيَّد بعضُهم جوازَه بأَنْ تكونَ الكافُ مكفوفةً بـ(ما)، كحكايةِ سِيبويه(٣): كما أنَّه لا يعلم؛ فتجاوزَ اللهُ عنه.

والحقُّ جوازُه في المجرَّدة مِن (ما) نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] أي: أعجَبُ لعدَمِ فلاحِهم، وفي المقرونةِ بـ(ما) الزَّائدة كما في المثالِ، وبـ(ما) المصدريَّة نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ...﴾ الآية [البقرة: ١٥١]، وقال الأَخفشُ(٤):

(١) «ديوان المتنبي»، «شرح معاني شعر المتنبي» للإفليلي (٢/ ١٩١)، «قشر الفسر» (١١٣).
الهاء في (ضره) لسيف الدولة، وفي (نفسه) للمريد، و(هاد) من قولهم: هديته الطريق، و(الجيش) نصب بـ(هاد)، و(ضره) بـ(مريد)، و(أهدى): من الهدية.
(٢) (٢٤٢ - ٢٤٣).
(٣) في «الكتاب» (١/ ٤٧٠).
(٤) انظر: «معاني القرآن» (١/ ١٥٣).

أي: لأجلِ إِرسالي فيكم رسولًا منكم فاذكروني، وهو ظاهرٌ في قوله -تعالى-: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٨].

وأجابَ بعضُهم بأنَّه مِن وَضْعِ الخاصِّ موضِعَ العامِّ، إذِ الذِّكرُ والهدايةُ يَشتركان في أمرٍ واحد، وهو الإحسانُ؛ فهذا في الأصل بمنزلة: ﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾ [القصص: ٧٧]، والكاف للتَّشبيه، ثمَّ عُدلَ عن ذلك للإعلامِ بخصوصيَّة المطلوب.

وما ذكرناه في الآية[(١)] مِن أنَّ «ما» مصدريَّة، قاله جماعةٌ وهو الظَّاهر.

وزعمَ الزَّمخشريُّ[(٢)] وابنُ عطيَّة[(٣)] وغيرهما[(٤)] أنَّها كافَّة، وفيه إخراجُ الكاف عمَّا ثبتَ لها مِن عملِ الجرِّ لغيرِ مُقتضٍ، واختلِف في نحوِ قوله:

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ ... كَمَا يَحْسَبُوا أن الهَوَى حيثُ تَنْظُرُ[(٥)]

---

(١) في مطبوع «المغني»: «الآيتين».

(٢) في «الكشاف» (١/ ٢٤٦).

(٣) في «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٤٤).

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة في: «ديوانه» (١٠١)، «خزانة الأدب» (٥/ ٣٢٠)، «الدرر» (٤/ ٧٠).

ولجميل بن بثينة في: «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٩٨)، «شرح أبيات المغني» (٤/ ١١٧).

وللبيد أو لجميل في: «المقاصد النحوية» (٤/ ٤٠٧).

وبلا نسبة في: «ضرائر الشعر» (١٤١)، «الإنصاف» (٢/ ٥٨٦)، «الجنى الداني» (٤٨٣)، «خزانة الأدب» (٨/ ٥٠٢) و(١٠/ ٢٢٤)، «رصف المباني» (٢١٤)، «شرح الأشموني» (٣/ ٥٥٠)، «مغني اللبيب» (١٧٧)، «همع الهوامع» (٢/ ٦).

فقال الفارسي[١]: الأَصلُ: «كَيْما»؛ فحَذف الياء، وقال ابن مالك[٢]: هذا تكلُّف، بل هي[٣] كافُ التَّعليل، و«ما» الكافَّة، ونُصِبَ الفِعل بها لشَبَهِها بـ «كي» في المعنى، وزَعم أبو محمَّد الأسود[٤] في كتابه المسمَّى بـ «نزهة الأديب» أنَّ أبا عليٍّ حرَّف هذا البيت، وأنَّ **الصَّواب** فيه[٥]:

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيكَ غَيرَنا   لِكَيْ يَحْسَبُوا........... البيت

شرحُ الغامضِ على بعضِ القُرَّاء مِن كلام «المغني»

قوله: «جارَّة وغيرها» أي: الكافُ المفردة: منها كافٌ جارَّة، ومنها كافٌ غيرُ جارَّة.

قوله: «كما أنَّه لا يَعلم فتجاوزَ اللهُ عنه» المعنى: تجاوزَ اللهُ عنه، لأنَّه لا يَعلم، أيْ: غفرَ له لعدَمِ عِلْمِه، أنَّ ما فعَله ذَنْبٌ.

قوله: «كما في المِثال»؛ يعني المتقدِّم مِن حكايةِ سِيبويه، وهو «كما أنَّه لا يَعلم فتجاوز الله عنه»، فالكافُ للتَّعليل، و«ما» زائدَة، والمصدَرُ المؤوَّلُ مِن «أنَّ» ومَا بعدَها فاعل لفعْلٍ محذوفٍ تقديرُه: «ثبَت»، هكذا أَعربَه الأمير في «حاشيته على المغني»[٦]. والتَّقدير: لِثُبوتِ عدمِ عِلْمه سامحَه اللهُ فتجاوزَ عنه، والَّذي

(١) في الأصل: «الفاسي»، والتصويب من «المغني».
(٢) في «شرح التسهيل» (٣/ ١٧٣).
(٣) في الأصل: «هو»، والتصويب من «المغني».
(٤) هو الحسن بن أحمد الأعرابي الغُندجاني، عالم باللغة، نسابة، عالم في أيام العرب، توفي في منتصف القرن الخامس الهجري، انظر: «تحفة الأديب» (٨٧).
(٥) انظر: «شرح شواهد المغني» (١/ ١٧٥).
(٦) (١/ ١٥٢).

حملَه على هذا التَّكلف أنَّ ما بعد الفاءِ لا يعمَلُ فيما قبلَها، ولو اعتبَرْنا الفاءَ زائدةً لم نَحْتج إلى هذا التَّقدير كلِّه، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ متعلِّقًا بما بعدَه، وهو تجاوز.

قوله: «قال الأخفش: أيْ لأَجل إِرسالي... إلخ» فيه إِعمالُ ما بعدَ الفاءِ فيما قبلَها، وقد سكَت عنه الأميرُ، وهذا يدلُّ على ما رجَّحته أنا في إعرابِ المثال المتقدِّم.

قوله: «وقال بعضُهم... إلخ» يعني: أَنَّ بعضَهم جعلَ الكافَ في ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾ [البقرة:١٥١] للتَّشبيهِ، كما في: ﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾ [القصص:٧٧] لا للتَّعليل.

ومُرَادُه بالخاصِّ إرسالُ الله الرَّسول، وذِكْرُ النَّاسِ لله وشُكْرُهم له يشملُهم الإحسان، فالإِرسال إحسَانٌ مِن الله إلى عبادِه، والذِّكْرُ والشُّكْرُ إحسانٌ منهم في طاعتِه وعبادتِه، وبذلك يُشبِهُ قوله -تعالى- في سورة القصص [٧٧]: ﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾.

قوله: «وطرفك... إلخ» هذا البيتُ لعمر بن أبي ربيعة، قاله السُّيوطيُّ في «حاشيتِه على المغني»[(١)]. المعنى: أنَّ المحبوبة قالَتْ للشَّاعر -بزعْمِه-: إنْ جئتَنا فاحبِسْ طرفَك عنِّي، وانظر إلى غيرِي ليظنَّ النَّاسُ أنَّني لسْتُ محبوبتَك، وأنَّ محبوبَتك حيثُ تنظُر، وبذلك يَبقى حبُّنا مستورًا.

فهكذا تُستعمَلُ كافُ التَّعليل أيُّها المتعرض.

قوله: «ثمَّ إنَّه لمَّا عاب على القائلِ قولَه؛ لم يذكُرْ له القَوْلَ الصَّحيح، فَلْنحسِب

(١) (١/ ٤٩٨).

أنَّ القَول المذكورَ دَخيلٌ، فما وجهُ الصَّواب؟ فالبراعةُ ليسَتْ في التَّخطئةِ وحدَها، بل فيها وفي ذِكْرِ الوَجْه الصَّحيح». انتهى

أقول: أنا لا أُعامِلُ الكُتَّابَ كما يعامِلُ معلِّمُ الإنشاءِ في المدرسة الابتدائيَّة تلاميذَه كما تفعلُه أنت، ثمَّ إنَّ الكافَ الاستعماريَّة تُستعمَلُ ضروبًا من الاستعمالِ الفاسد، وقد نقلْتُ عن الأئمَّة معاني الكاف، واستعمالها بأمثلة موضحةٍ مِن كلام العرب، لا تُبْقي لَبْسًا ولا إبهامًا، فإذا راعَوْا تلك القواعدَ، وتجنَّبوا الكافَ الاستعماريَّة التي لا مَعنى لها، ولا يَنطبق عليها كلامُ الأئمَّة، فليختاروا ما شاؤوا مِن العبارات، لأنَّ باب التَّعبير واسعٌ، وضروبُ القولِ كثيرة، ومَن تجنَّب الخطأَ أدركَ الصَّواب. فقولهم -مثلًا-: «حضرَ فلانٌ المؤتمرَ كمُراقبٍ» فاسدٌ؛ لأنَّه مِن باب تشبيهِ الشَّيءِ بنفسِه، ولا يصحُّ أَنْ تكونَ الكافُ للتَّعليل، كما زَعم المعترضُ، إذ يَنبغي أَنْ يُقال: «لِيُراقِبَ»، بلامِ التَّعليل، لأنَّ استعمالَ القرآنِ والمثالَ الَّذي حكاه سيبويه كلُّ ذلك يأبى أَنْ نقول: حضرْتُ المؤتمرَ كمُراقب، ويراد بذلك: لأنِّي مراقب.

١٤- قال المعترض: «ونعودُ -أيضًا- إلى جَذْبه قول القائل: (يجب علينا أن نسعى لخَلْق نهضة ثقافيَّة)[(١)]... إلخ».

أقول في ردِّه: الَّذي منعَ استعمال الخَلْق بمعنى الإيجاد والإنشاء، وخصه بنفسِه -سبحانه- هو الله، والقرآنُ أكبرُ حجَّةٍ في اللُّغة العربيَّة على المؤمن به والكافر به.

قال -تعالى- في سورة النحل [١٧]: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾

(١) «التقويم» (ص٢٨).

فالذي يخلقُ هو الله، والذي لا يخلُق هو غير الله، فمن زعمَ أنَّ غيرَ الله يخلُق، وكان ينتسِبُ إلى الإسلامِ فقد كذَّب القرآن، وإنْ كان لا يَنتسِبُ إلى الإِسلامِ، فهو جاهِلٌ باللُّغة العربيَّة، فهما خُطَّتا خَسْف.

وقال -تعالى- في سورة النَّحل [٢٠-٢١]: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾ وَمِن المعلومِ أنَّ الآلهةَ التي اتَّخذوها مِن دونِ الله: منها مَن يعقل كالملائكة وعيسى وأمِّه، والصَّالحين، ومنها تماثيلُهم الَّتي يزعُمون أنَّ أرواحَهم لا تُفارِقُها، وهي الأَصنامُ وَالأوثانُ، وقوله -تعالى-: ﴿ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ ﴾ يصدقُ على جميع ذلك، فمَن كان مآلُه الموتُ فهو ميتٌ، كما قال -تعالى- في سورة الزُّمر [٣٠]: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾، وقال -تعالى- في سورة الفرقان [٣]: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗ لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا وَلَا يَمۡلِكُونَ مَوۡتٗا وَلَا حَيَوٰةٗ وَلَا نُشُورٗا ﴾، وقال -تعالى- في سورة فاطر [٣]: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾.

فهذه الآياتُ ناطقةٌ بأنَّ الخَلْقَ لا يُسنَدُ إلى غيرِ الله أَلبتَّة، لا فِعلًا ولا اسمًا، معرفًا أو نكرة. وقال -تعالى- في سورة لقمان [١١]: ﴿ هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾؛ فالخلقُ لا يُسنَدُ إلى غيرِ الله -تعالى- إلَّا إذَا كان بمَعْنى التَّقدير، كما في البيتِ الَّذي أنشدْتُه مِن قَبْل، وهو قول الشَّاعر(١):

وَلَأَنْـتَ تَفْـرِي مَـا خَلَقْـتَ وَبَعْـ ... ـضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرِي

(١) سبق تخريجه.

أو بمعنى الكذِب؛ كقوله -تعالى- في سورة العنكبوت [١٧]: ﴿إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ﴾.

وأمَّا قوله -تعالى- في سورة آل عمران [٤٩] حكايةً عن عيسى عليه السلام: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ﴾.

كتبتُ ما تقدَّم قبل أن أُراجع «غريب القرآن» للرَّاغب؛ فوجدْتُ كلامَه مطابقًا لما قلْتُه، ولِمَا كنتُ أُريد أَنْ أقولَه(١)، ولله الحمد.

قال الرَّاغب(٢): «الخَلْق: أَصلُه التَّقدير المستقيم، ويستعمَلُ في إبداعِ الشَّيءِ مِن غيرِ أصلٍ ولا احتِذاء؛ قال: ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾(٣) [غافر: ٥٧]، بدلالةِ قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [البقرة: ١١٧]، ويُستعمَلُ في إيجادِ الشَّيء(٤) نحوُ قوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [النساء: ١]، ﴿خَلَقَ(٥) ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٖ﴾ [النحل: ٤]، ﴿خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ﴾ [المؤمنون: ١٢]، ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ﴾ [الأعراف:١١]، ﴿وَخَلَقَ ٱلۡجَآنَّ مِن مَّارِجٖ﴾ [الرحمن: ١٥].

وليس الخَلْقُ الَّذي(٦) هو الإبداعُ إلَّا لله، ولهذا قال في الفَصْل(٧) بينَه -تعالى- وبين غيرِه: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]. وأمَّا

(١) في الأصل: «قوله»! والتصويب من مطبوع الكتاب.
(٢) في «مفردات ألفاظ القرآن» (٢٩٦ - ٢٩٧).
(٣) بعدها في «المفردات»: «أي: أبدعهما».
(٤) بعدها في «المفردات»: «من الشيء».
(٥) في الأصل: «وخلق».
(٦) ليست في الأصل، ولا بد منها، وهي كذلك في «المفردات».
(٧) بعدها في «المفردات»: «الذي».

الَّذي يكونُ بالاستحالةِ فقد جعلَه اللهُ -تعالى- لغيرِه في بعضِ الأحوالِ كـ«عيسى» حيثُ قال: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠]، والخَلْقُ لا يُستعمَلُ في كافَّة النَّاسِ إلَّا على وَجْهَين:

أحدُهما: في معنى التَّقدير، كقول الشَّاعر(١):

وَلَأَنْـتَ تَفْـرِي مَـا خَلَقْـتَ وَبَعْـ ... ـضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرِي

والثَّاني: في الكذبِ، نحو قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]. اهـ

أقولُ: وبنقْلِ هذا الكلامِ يُقال: «قطعَتْ جهيزَةُ قولَ كلِّ خَطِيبِ»، ودارَتِ الدَّائرَةُ على المعترِض.

قال المعترِض: «واحتجاجُه بأنَّ الإيجادَ والإنشاءَ خاصٌّ بالله -تعالى-، وكذلك الخالقُ، وهذا احتجاجٌ غريبٌ، فاللهُ -تعالى- المُحيي، وعلى قوله لا يجوزُ أَنْ تقول: إحياء مآثرِ العرب وتراثهم... إلخ».

أقول: أَنا ما احتجـجْتُ قطُّ بأنَّ استعمالَ الإيجادِ والإنشـاءِ خاصٌّ باللهِ -تعالى-، وكذلك الإحياءُ، فهذا افتراءٌ عليَّ، وإنَّما قلْتُ: إنَّ استعمالَ الخَلْق هو الخاصُّ بالله -تعالى-، فَلْيراجَع كلامي، ليعلمَ أنَّه يقوِّلُني ما لم أَقُلْه، ثمَّ يردُّ ما تقوَّله عليَّ، بل الذي أَرتضيه وأَدعو إليه هو استعمالُ الإيجادِ والإنشاءِ، وتركُ استعمال «الخَلْق» فيما يفعلُه غيرُ الله -تعالى-، فيُقال: فلان أحدَث، أو أوجدَ نهضةً أدبيَّة في قومِه، وكذلك فلان أحيَى سنَّة النَّبيِّ ﷺ ومآثرَ السَّلفِ الصَّالح، وفي الحديث: «**مَنْ أَحْيَى سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي؛ فَلَهُ أَجْرُ مِئَةِ**

(١) سبق تخريجه.

شَهِيدٍ»(١)، وفي كتب الحديث (إحياءُ الموات): «**ومَن أَحيى أَرْضًا مَواتًا فَهِي لَه**»(٢).

أَمَّا قوله: «يَنبغي أَنْ نلعَن البديعَ الهمداني...» فهو في غايةِ السَّخافة، فنحن لَسْنا بصدَدِ لَعْن أحدٍ، وإنَّما نحن بصدَدِ اختيارِ العباراتِ الصَّحيحة ونبذِ العباراتِ الفاسدةِ، فأينَ يذهَبُ بكَ أَيُّها المعترِض؟

قوله: «ولنا معَ الدَّكتور موعد آخر -إن شاء الله-» تقدَّم الجوابُ عنه في آية الأنفال [١٩]: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ﴾، ولولا الحياءُ والإبقاءُ لأنشدْتُه:

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والظاهر أنه مركب من حديثين:
الأول: أخرجه الترمذي (٢٦٧٧) وابن ماجه (٢٠٩ و٢١٠) من حديث بن عوف المزني: سمعت رسول الله ﷺ: «**من أحيا سنة من سنتي قد أُميت بعدي؛ فإن له من الأجر مثل أجر من عمل بها من الناس، لا ينقص من أجور الناس شيئًا...**».
وإسناده واهٍ؛ فيه كثير بن عبدالله المزني، وهو متروك يروي المناكير.
وثبت معناه فيما أخرجه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبدالله البجلي مرفوعًا بلفظ: «**من سنَّ في الإسلام سنة حسنة؛ فله أجرها وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء...**» الحديث.
وأخرجه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة نحوه.
أما الثاني: فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٤١٤) -وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٠٠)- من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**المستمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد**»، **وإسناده منكر**.
وله شاهد من حديث ابن عباس بلفظ: «... **فله أجر مئة شهيد**».
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٥٢٣)، **وإسناده واهٍ**.

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم في (الحرث والمزارعة: باب من أحيى أرضًا مواتًا) قبل (٢٣٣٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

إِنْ عَـادَتِ العَقْـرَبُ عُـدْنَا لَهـا   وَكَانَـتِ النَّعْـلُ لَهـا حَاضِـرَهْ[١]

كتب في مكناس بالمغرب:

الدكتور تقي الدين الهلالي

(١) البيت للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، يهجو عقرب بن أبي عقرب، وهو تاجر في المدينة كان مشهورًا بالمطل، حتى قيل فيه المثل: (أَتْجَرُ من عَقرب، وأَمْطَل مِن عقرب)، وكان الفضل أشدَّ الناس اقتضاء، وذكر أنه لزم بيت عقرب أيامًا فلم يعطه شيئًا. فقال فيه أبياتًا هذا منها. انظر: «ديوان الفضل» (٢٥)، «الحيوان» (٤/ ٣٦٦)، «التنبيه والإيضاح» (١/ ١٢٠)، «زهر الآداب» (٤/ ١١٠٦)، «الدر الفريد» (٤/ ٣٦٠)، و«تاج العروس» (٣/ ٤٢٧) مادة (عقرب)، «لسان العرب» (٩/ ٣١٩).

تقويم اللسانين مستقيم

والطعن فيه سقيم

(ذيل على «تقويم اللسانين»)

للعلامة تقي الدين الهلالي

- رحمه الله -

جمعها وقرأها وعلّق عليها

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

مركز سطور للبحث العلمي

دار الإمام مسلم

«تقويم اللِّسانين»

مستقيم

والطَّعن فيه سقيم

الحلقة الأولى(١)

نشرَتْ صحيفة «العلَم» الغرَّاء في جزئِها الَّذي عدده ١١٥٤٩ وتأريخه الأحد ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ الموافق ٨ مارس سنة ١٩٨٢ مقالًا للدكتور سعيد علي، انتقدَ فيه اثنين وخمسين لفظًا مِن كتابي «تقويم اللِّسانين»، لا بقَصْد إصلاحِ الأخطاءِ وخدمة اللُّغة العربيَّة، بل انتقامًا للدّكتور مصطفى جواد العراقي ثمَّ البغدادي(٢)، والدّكتور مُصطفى جواد هذا مِن أدباءِ العراق المشهورين، وكان أستاذًا في دارِ المعلِّمين العالية في قسم علوم اللُّغة العربيَّة، وأَنا -أيضًا- كنت أستاذًا في ذلك القِسم، وكنَّا نجلسُ في مكانٍ واحدٍ كلَّ يومٍ مِن أيَّام العَمل، وكان الدّكتور مصطفى جواد يَنشر مقالات تحت هذه التَّرجمة: «قُل ولا تَقل»(٣) بقَصْد إصلاحِ أَخطاء الكُتَّابِ والمؤلِّفين والمعلِّمين، ولم يخطُرْ ببالي انتقادٌ لتلك المقالات، ولو أَردْتُ انتقادَها لفَعلْتُ، لأنَّه **كان ناقصًا في علم النَّحو**، ولكنَّني

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، العدد (٢٢٣)، رمضان وشوال ١٤٠٢هـ - يوليوز ١٩٨٢م، (ص ١٢٢-١٢٦)، ولم ينشر هذا المقال وما بعده في الكتاب الذي أخذ من «المقالات» بطبعتيه.

(٢) له ترجمة مظلمة في «هكذا عرفتهم» (٣/ ٧١ - ١٥٨)، وذكر جعفر الخليلي فيه ذكرياته معه في الحانات والراقصات!!

(٣) نشره عام ١٩٨٨م، ثم ٢٠٠١م عن دار المدى في سوريا في مجلدين.

لم أَتعرَّض قطُّ لانتقادِه لأنَّه يريدُ الإصلاحَ، وبعدَما رجعْتُ أنا إلى المغربِ بعدَ أَنْ قضيتُ في العراقِ خمسًا وثلاثين سنةً، وتجنَّسْتُ بالجِنسيَّة العراقيَّة، ولم يكن يخطُرْ لي الرُّجوع إلى المغربِ على بالٍ لولا ثَورَةُ عبدِالكريم قاسم الَّتي نشَرْت الرُّعبَ والخَوْفَ في العِراق، وأطلقَتِ العنانَ للشُّيوعيِّين يَفعلون ما شاؤوا بعد أَنْ كانوا مَسجونين في زمانِ الحُكمِ الملكيِّ(١).

وبعدَما رجعْتُ إلى المغربِ جعلْتُ أكتُب مقالاتٍ كانَتْ تنشرُ في مجلَّة «دعوة الحقّ» تحتَ ترجمةِ «تقويم اللِّسانين»، وأصابَتْ هذه المقالاتُ إقبالًا مِن القُرَّاء عظيمًا: مِن تلامِذَتي وغيرِهم في أوربَّا والهند وبلاد العرب، فحسدني مُصطفى جواد على ذلك، وأَخذ يكتب مَقالات في إفسادِ ما أصلَحْته مِن الأخطاءِ واضطرَرْت أَنْ أردَّ عليه، وكان الرَّدُّ عليه صحيحًا ومُقنعًا للقُرَّاء، فانهزَم في المعركةِ ولم يعِشْ بعدَ ذلك إلَّا قليلًا، وليس معنى هذا أنَّ الهزيمةَ كانَتْ سببًا في موتِه، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «**لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا وَأَجَلَهَا**»(٢).

---

(١) انظر: «الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة» (ص٣٣٤ - بتحقيقي).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (١ / ٢٩٨) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٤ / ٣٠٤ / رقم ٤١١٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ١٨٥ / رقم ١١٥١)-: ثنا هشيم: أبنا إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد اليامي عمن أخبره عن ابن مسعود به.

وإسناده صحيح لولا الرجل الذي لم يُسَمَّ.

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥ / رقم ٤١١٣) من طريق أبي أسامة عن إسماعيل عن زُبيد وعبدالملك بن عمير عن ابن مسعود به، ورجاله ثقات، **وهو مرسل.**

وأخرجه -أيضًا- (١٤ / ٣٠٣ - ٣٠٤ / رقم ٤١١١) من طريق أبي حمزة عن إسماعيل =

وكنْتُ أريدُ أَنْ لا أَرُدَّ على طَعْنِ الدّكتور سعيد علي؛ لأنَّ أكثرَ ما انتقدَه ظاهرُ البُطلانِ، ولكنَّ تلامِذَتي ألحُّوا عليَّ في الرَّدِّ عليه؛ فأَجبْتُهم إلى طَلبِهم، وهذا أَوانُ الشُّروعِ في المقصودِ -بعون الملك المعبودِ سبحانه-.

= عن رجلين أحدهما زبيد عن ابن مسعود به، وهو كسابقه، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤) من طريق آخر عن ابن مسعود، وفيه سعيد بن أبي أمية الثقفي، وهو مجهول، وبقية رجاله ثقات.

وللحديث شواهد كثيرة، بها يصل إلى درجة الصحة، منها:

حديث جابر بن عبدالله: أخرجه ابن ماجه في «السنن» (رقم ٢١٤٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم ٤٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (رقم ١١٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥ / ٢٦٥) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر.

وابن جريج وأبو الزبير مدلسان، ولم يصرِّحا بالتحديث.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٥٦ - ١٥٧ و ٧ / ١٥٨) من طريق حبيش بن مبشِّر: ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن محمد بن المنكدر به.

وإسناده صحيح، وقال أبو نعيم عقبه: «غريب من حديث شعبة، تفرد به حبيش عن وهب».

وأخرجه ابن حبان في «الصحيح» (رقم ٣٢٣٩ ، ٣٢٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤)، وأبو الفضل الرازي في «المشيخة» (رقم ٤٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٦٤) و«الشعب» (رقم ١٠٥٠٥) من طريق عبدالله بن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن محمد بن المنكدر به. **وإسناده حسن.**

ولفظ حديث جابر: «**لا تستبطئوا الرزق، فإنه لن يموت العبد حتى يبلغه آخر رزق هو له، فأجملوا في الطلب: أخذ الحلال وترك الحرام**».

الإجمال في الطلب: مباشرة الأسباب المشروعة، مع ترك المبالغة والزيادة في الحرص، لئلا يؤدِّي إلى الوقوع في محظور.

انتقادُ ما في المقدِّمة مِن الأخطاء:

بدأَ الدّكتور سعيد علي مقالَه بالثَّناء عليّ وبلَغ فيه إلى حدِّ الإطْراء، ثمَّ شرعَ بالانتقادِ بقَصْد أخْذِ الثَّأْرِ لمتبوعِه الدّكتور مصطفى جواد، وسترى أيُّها القارئ الكريم انتقادَه والرَّدَّ عليهما فتَحْكُمَ عليهما بما يَستحقَّان، وقد وَجدْتُ في مقدِّمةِ الرَّدِّ عليَّ أخطاءً، وَالْتَمَس منِّي أَنْ ألتزِمَ التَّسامحَ في الرَّدِّ وأتجنَّبَ الألفاظَ الجارحةَ فأَجبْتُه إلى ذلك.

الخطأ الأوَّل: عابَ عليَّ جمْعَ المصدرِ الَّذي ظنَّ أنَّه (اعتراضٌ) على (اعتراضات)، ولم أقصد ذلك، وإنَّما قصدْتُ جمْعَ (اعتراضة)، وقد أجمعَ النُّحاةُ على جوازِ جمْعِ المصدرِ إذا كان يُراد به العَدد، واختلفوا في النَّوعي فمنعَه بعضُ النُّحاةِ منهم سِيبويه، ورجَّحه أبو عليٍّ الشُّلُوبِين، وأجازَه بعضُهم، ثمَّ وقَع فيما عابَه عليَّ فجمَع المَجْدَ على (مُجُود)، والمجدُ مصدرٌ يوصَفُ بالكَثْرةِ أو القِلَّة، فلا حاجةَ إلى جمعِه ولا يريد به النَّوع.

الخطأ الثَّاني: قال: (وكانت مجودُهُمْ في ما انضمُّوا عليه من مروءة).

وهو تعبيرٌ ركيكٌ، و**الصَّواب** أنْ يقول: في ما جُبِلوا عليه مِن مروءة.

الخطأ الثَّالث: قال: (فالنَّفط قَيْءُ الطَّبيعة).

أقول: والطَّبيعةُ لا وُجودَ لها. **فالصَّواب** أَنْ يقول: (قَيْءُ الأَرض)، إذا أرادَ تحقيرَه، على أنَّ النَّفط ليس بحقيرٍ، والذي يَنبغي أَنْ يُعاب مُلَّاكه الذين لم يَبذلوا ثَروتهم في قتالِ عدوِّهم واستردادِ حقوقِهم، ورضُوا بالهزيمةِ أمامَ عدوِّهم مع أنَّه قليلُ العددِ وعددُهم كثير.

الخطأُ الرَّابع: قال: (والدَّنانير حوب كبير).

أقول: الدَّنانير في نفسِها ليسَتْ حُوبًا، وإنَّما الحُوب إنفاقُها في غيرِ ما يجلبُ المجدَ والعِزَّ والنَّصر على الأعداء.

الخطأ الخامس: قال: (ولو فطن العربُ لهذا.. لجعلُوه في كلِّ مدرسةٍ ومكتبة).

أقول: المكتبةُ لا وجودَ لها في لغةِ العَرب، وإنَّما تُسمَّى خزانةَ الكتبِ أو دارَ الكتب، كما يعبِّر به المصريُّون، فدارُ الكتبِ المصريَّة عندَهم في القاهرةِ مكانٌ لمطالعةِ الكُتب واستعارتها، ولم يسمُّوها مكتبة.

وفي المقدمة أخطاءٌ أُخرى تركْتُ ذِكْرَها، ومثْلُ هذه الأخطاءِ يمكنُ التَّغاضي عنها؛ لأنَّها خفيفة سهلة.

وقوله: «إنَّني شتمْتُ علَّامة العرب مصطفى جواد»، فإنَّما أغلظْتُ له القولَ لأنَّه استفزَّني ولم يُرِدْ بما كتبَه إلَّا الشَّرَّ والبَحث عن عيوبِ البُرآء، وها أنذا أَسلُك في الرَّدِّ عليك أَنت مسلكًا مخالفًا لذلك معَ أَنَّ ذنبَك شبيهٌ بذنبِه، وقصدَك مِن جنس قصدِه.

انتهى الكلام في المقدمة.

والآن أجيبُ عمَّا انتقدَه الدّكتور سعيد عليَّ من العبارات الَّتي جاءت في «تقويم اللِّسانين»، وأحاول جَهْدي أَنْ أُلِينَ القَوْلَ نزولًا عندَ رغبتِه.

الانتقادُ الأوَّل: ادَّعى أنَّني قلت: (طبع على نفقة) في الصَّفحة الأولى، وهذا اللَّفظ لم أَقُلْه ولا يوجَدُ في الصَّفحة الأولى ولا غيرِها، فهو مِن بناتِ غَير، فلا حاجةَ إلى الجوابِ عنه.

الثَّاني: قال: إنَّ قولي (مِن أهل هذا العصر) (١) (ص ٧) خطأ.

(١) لعله قوله في «التقويم» (ص٢٧): «الكتَّاب البلغاء في العصر الحاضر»، أو (ص٣١): «عامَّة كُتَّاب العصر».

أقول: هذا ادِّعاء باطلٌ لا يوافِقُ عليه أحدٌ مِن أهلِ العلم، ولم يُبيِّن الخطأَ ولا ذَكر على تخطئتِه دليلًا مِن كتبِ اللُّغةِ أو مِن كتبِ النَّحو، كأنَّه يخاطِبُ صِبيانًا في المكتب.

أَوْرَدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِلْ ... مَا هَكَذَا يَا سَعْدُ تُورَدُ الإِبِلْ[1]

ما هكذَا يكون انتقادُ أهلِ العِلْمِ المحقِّقين.

الثَّالث: ادَّعى أنِّي جمعْتُ (الاعتراضَ) جمْعَ مؤنَّثٍ سالمٍ بالألفِ والتَّاء، وهذه غَفلةٌ منه، لأنَّني إنَّما جمعْتُ (اعتراضَةً) لا (اعتراضًا)، وجمعُها بالألف والتَّاء لا غُبارَ عليه.

قال ابن مالك في «الخُلاصَة»:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

قال الأشموني في «شرحِه»[2] لهذا البيت ما نصُّه:

---

(١) الرجز للنوار زوجة مالك بن زيد مناة في: «لسان العرب» (٤/ ٢٣٣) (خنطل).
ولمالك بن زيد مناة في: «جمهرة الأمثال» (١/ ٩٣)، «أمثال أبي عبيد» (٢٤٠)، «فصل المقال» (٣٤٧)، «مجمع الأمثال» (١/ ٨٦)، (٢/ ٣٦٤)، «الدرة الفاخرة» (١/ ٧٢).
ولعلي بن أبي طالب في: «الأوائل» للعسكري (٢٠٨)، «مجمع الأمثال» (٢/ ٤٠٧)، «تاج العروس» (٨/ ٢٠٣) (سعد).
وبلا نسبة في: «العقد الفريد» (٣/ ٤٦)، «تهذيب اللغة» (١/ ٤٢٦)، «الأمثال» لزيد بن عبدالله بن رفاعة الهاشمي (٥٦)، «المعاني الكبير في أبيات المعاني» (٢/ ١٠٩٠) «تاج العروس» (٢١/ ٢٦٧) (شرع)، «كتاب العين» (٦/ ٢٦٦)، «أساس البلاغة» (شمل).
وانظر: «المستقصى» (١/ ٤٣٠) و«نكتة الأمثال» (١٥١).
(٢) (١ / ٤٧١ - ٤٧٢).

«ومَا سِيق من المصدرِ لتوكيدٍ فوَحِّدًا أبدًا، لأنَّه بمنزلةِ تكريرِ الفعل، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يجمع. (وثَنِّ وَاجمَعْ غَيْرَه) أي: غيرَ المؤكِّد، وهو المبيِّن (وَأَفْرِدا) لِصَلاحِيَتِهِ لذلك، أمَّا العدديُّ فباتِّفاق، نحْوُ: (ضَربْتُه ضربةً وضَربتَين وضَرباتٍ)، واختُلِفَ في النَّوعيِّ؛ فالمشهورُ الجَوازُ، نظرًا إلى أنواعِه». انتهى

فظهرَ أنَّ جَمْعِي (اعتراضة) على (اعتراضاتٍ) صحيحٌ باتِّفاق النُّحاة، ومِن المعلوم أنَّ المصدرَ إذا أُريد به المرَّةُ الواحدَةُ تلحقُ به تاءُ التَّأنيث، سواءٌ أكان ثلاثيًّا أو زائدًا عليه، كما قال ابن مالك[1]:

فِي غَيْـرِ ذِي الـثَّلاثِ بالتَّـا المَـرَّهْ ... وَشَـذَّ فِيْـهِ هَيْئَـةٌ كَـ (الخَمْـرَهْ)

ولمَّا كان (اعتراض) مذكَّرًا لَمْ[2] يجُزْ جمعُه جمعَ المؤنَّثِ السَّالم، أمَّا (اعتراضة) بالتَّاء للمرَّة فيُجمع جمعَ مؤنَّث سالم، فتقول: اعترضْتُ عليه اعتراضةً واعتراضَتَين واعتراضاتٍ.

الرَّابع: ادَّعى أنَّ قولي: (ملوك ورؤساء المسلمين) (ص ٧): خطأ.

وذلك غفلَةٌ منه عن قواعدِ النَّحو:

قال ابنُ مالك في «الخُلاصة»[3]:

وَيُحْـذَفُ الثَّـاني، فَيَبْقَـى الأَوَّلُ ... كَحَالِـــهِ[4] إِذَا بِـــهِ يَتَّصِـــلُ
بِشَـــرْطِ عَطْـفٍ وَإِضَـافَةٍ إِلَـى ... مِثْـلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَـفْتَ الأَوَّلَا

---

(١) في «ألفيَّته» (ص٤١).
(٢) كذا الصواب، وفي الأصل: «لهم».
(٣) (ص٣٨).
(٤) كذا الصواب، وفي الأصل: «كَما لَهُ»!

قال الأشموني[١] في شرحِه للبَيتين: «(ويُحْذَفُ الثَّاني) وهو المُضاف إليهِ ويَنوي ثُبوتَ لفظِه (فَيبقى) وهو المضافُ (كَحالِه إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فَلَا يُنوَّنُ ولا تَرِدُ إليه النُّون إنْ كان مثنًّى أو مجموعًا، لكن لا يكونُ ذلك في الغالِبُ إلَّا:

بِشَــرْطِ عَطْــفٍ وَإِضَــافَةٍ إِلَــى ... مِثْــلِ الَّــذي لَــهُ أَضَــفْتَ الأَوَّلَا

لأنَّ بذلك يَصيرُ المحذوفُ في قوَّة المنطوقِ به وذلك كقولهم: (قطعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قالها)، الأصل: (قَطعَ اللهُ يدَ مَن قالها، ورِجْلَ مَن قالَها)، فحذفَ ما أُضيف إليه (رجل) عليه، وكقوله:

يَــا مَــنْ رَأَى عارِضًــا أُسَــرُّ بِــهِ ... بَــيْنَ ذِراعَــيْ وَجَبْهَــةِ الأَسَــدِ[٢]

أي: بينَ ذِراعَي الأسدِ، وجَبهةِ الأَسد.

وقولُه:

(١) (٢/ ١٧٧ - ١٧٨).

(٢) القائل هو الفرزدق، انظر: «ديوانه» (٢١٥ ط الصاوي)، «خزانة الأدب» (٢/ ٣١٩) و(٤/ ٤٠٤) و(٥/ ٢٨٩)، «شرح شواهد المغني» (٢/ ٧٩٩)، «ضرائر الشعر» (١/ ١٩٤)، «شرح المفصل» (٣/ ٢١)، «الكتاب» (١/ ١٨٠)، «المقاصد النحوية» (٣/ ٤٥١)، «المقتضب» (٤/ ٢٢٩).
وبلا نسبة في «الأشباه والنظائر» (١/ ١٠٠) و(٢/ ٢٦٤، ٣٩٠)، «تخليص الشواهد» (٨٧)، «خزانة الأدب» (١٠/ ١٨٧)، «الخصائص» (٢/ ٤٠٧)، «رصف المباني» (٣٤١)، «سر صناعة الإعراب» (٢٩٧)، «شرح الأشموني» (٢/ ٣٣٦)، «شرح عمدة الحافظ» (٥٠٢)، «لسان العرب» (١/ ٤٤٣) (بعد) و(١٥/ ٤٦٩) (يا)، «مغني اللبيب» (٢/ ٣٨٠، ٦٢١).

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَها[١] ....

أي: سَهْلَها وَحَزْنَها». اهـ

فماذا يقول الدّكتور سعيد علي ومَن اغترَّ بانتقادِهِ في هذه الشَّواهد العربيَّة الخالصة؟ إِنْ كان غافلًا يندمُ على ما فرط منه.

الخامس: ادَّعى أنَّ قولي: (في لبنان) (ص ٧): خطأ. والصَّواب أَن يقال: (بلبنان)، وذكر أمثلة مِن القرآن نابَتْ فيها الباءُ عن (في).

قال ابن مالك في «الخلاصة»[٢]:

وزِيْدَ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِـ «بَا» وَ«في»، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا
بـ «البَا» اسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ «مَعْ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» بِهَا انْطِقِ

قال الأشموني[٣] في شرحِ البَيتين: «تأتي في كل واحدٍ من (الباء) و(في) لمعانٍ، أمَّا (في) فلها عشرةُ معانٍ ذكرَ منها هنا مَعْنيين:

الأوَّل: الظَّرفيَّة: حقيقة ومجازًا، نحو: (زيد في المسجد)، ونحو: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٩٤].

الثَّاني: السَّبِبيَّة، نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]، وفي

---

(١) هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه لقائل، وعجزه: «فَنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرعِ والضَّرْعِ». وفي الأصل: «الأراضين»، والصواب ما أثبته، والشاهد قوله: «سهلها»، فحذَفَ ما أُضيفَ إليه (سهل) لدلالة ما أضيف إليه (حزن) عليه.
وهو بلا نسبة في: «شرح الأشموني» (٢/ ٣٢٦) و«المقاصد النحوية» (٣/ ٤٨٣).

(٢) (ص٣٥).

(٣) (٢ / ٨٤ - ٩٠).

الحديثِ: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا**»[١]، وتسمَّى: التَّعليليَّة -أيضًا-.

الثَّالث: المصاحَبة، نحو: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [الأعراف: ٣٨].

الرَّابع: الاستعلاءُ، نَحْو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١] وقولُه:

بَطَــلٍ كَــأَنَّ ثِيَابَــهُ في سَــرْحِهِ[٢] ....

الخامسُ: المُقايَسةُ، نَحْو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

السَّادس: مُوافقة (إلى)، نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

السَّابع: موافقة (مِن) كقوله[٣]:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٦٥، ٢٣١٨، ٣٤٨٢) ومسلم (٢٢٤٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) البيت من قول عنترة، وهذا صدره، وعجزه: «يُحْذَى نِعالَ السِّبت ليس بتوأمِ».
انظر: «ديوانه» (٢١٢)، «أدب الكاتب» (٥٠٦)، «الاقتضاب شرح الكتاب» (٢/ ٢٦٣، ٢٦٦)، «الدر الفريد» (٨/ ١٣)، «الأزهية» (٢٦٧)، «زهر الآداب» (٢/ ٤١٢)، «جمهرة اللغة» (٥٢١، ١٣١٥)، «شرح المعلقات السبع» للزوزني (١/ ٢٦٠)، «خزانة الأدب» (٩/ ٤٨٥- ٤٨٨، ٤٩١)، «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (١/ ٣٢٠)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٧٩، ٤٨١)، «شرح أبيات المغني» (٢/ ٦٥)، «المنصف» (٣/ ١٧)، «الصناعتين الكتابة والشعر» (٢٠٣)، «لسان العرب» (٦/ ٢٣١) (سرح)، «حماسة الخالديين» (٤٦).
وبلا نسبة في: «الخصائص» (٢/ ٣١٢)، «رصف المباني» (٣٨٩)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩٢)، «شرح المفصل» (٨/ ٢١)، «مغني اللبيب» (١/ ١٦٩).

(٣) القائلُ هو امْرُؤُ القَيْس ابن حجر الكندي.
انظر: «ديوانه» (٢٧)، «جمهرة اللغة» (١٣١٩)، «خزانة الأدب» (١/ ٦٠، ٦٢، ٣٢٨، ٣٣٢) و(٢/ ٣٧١) و(١٠/ ٤٤)، «العقد الثمين» (١٠١)، «الدرر» (٥/ ١٩٢)، «شرح
=

أَلَا عِـمْ صَـبَاحًا أَيُّهَـا الطَّلَـلُ البَـالي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالي

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلَاثِـيْنَ شَـهْرًا في ثَلَاثَـةِ أَحْـوَالِ

أي: من ثلاثة أحوال.

الثَّامن: موافقةُ (الباء)، كقوله[١]:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فيها فِوَارِسٌ ... بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى

التَّاسع: التَّعويض، وهي الزَّائدة عوضًا مِن أخرى محذوفة، كقولك: (ضربت فيمن رغبت). تريد: ضربْتُ مَن رغبت فيه. أجازَ ذلك النَّاظِمُ قياسًا على قوله[٢]:

= شواهد المغني» (١/ ٣٤٠)، «أمالي ابن الشجري» (١/ ٤١٩)، «الكتاب» (٤/ ٣٩)، «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» (٣/ ٣٨٤)، «تاج العروس» (طول)، «شعراء الجاهلية» (٥٨).

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» (١/ ١٤٨)، «الحيوان» (١/ ٢١٦)، «خزانة الأدب» (٧/ ١٠٥)، «شرح الأشموني» (١/ ٦٩) و(٢/ ٢٩٢)، «شرح أبيات مغني اللبيب» (٤/ ٧٧)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٨٥)، «مغني اللبيب» (١/ ١٦٩)، «همع الهوامع» (٢/ ٨٣).

وانظر: «الشعر والشعراء» (٥٤).

(١) في الأصل: «يوم الروع منها»، والصواب ما أثبته، والبيت من أبيات تسعة لزيد الخيل الطائي، رواها أبو زيد في «نوادره» (٨٠)، وأبو علي القالي في «ذيل الأمالي» (٣/ ٢٤)، «أدب الكاتب» (٤٠٠)، «الاقتضاب شرح أدب الكتاب» للبطليوسي (٢/ ٢٦٧)، «الجواليقي» (٣٥٧)، «خزانة الأدب» (٩/ ٤٩٣)، «شرح أبيات المغني» (٤/ ٧١)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٨٥)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٦٠٧).

(٢) البيت لسالم بن وابصة -من التابعين، وكان والي الرقة ثلاثين سنة-.

انظره في: «شرح شواهد المغني» (٢/ ٤١٩)، «شرح أبيات المغني» (٣/ ٢٤٣)، =

وَلَا يُؤَاتِيْكَ فيمَا نَابَ مِن حَدَثٍ ... إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أي: فانظُرْ مَن تَثِقُ بِه.

العاشِر: التَّوكيد، وهي الزَّائدة لغيرِ تعويض، أجازَ ذلك الفارسيُّ في الضَّرورة، كقوله:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا ... يُخَالُ في سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا(١)

وأجازَه بعضُهم في قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤١].

وأمَّا الباء: فلها خمسةَ عشرَ معنًى، ذكر منها عشرةً:

الأوَّل: البدَل، نحو: ما يسرُّني بها حمرُ النَّعم(٢). وقولُه:

= «الدر الفريد وبيت القصيد» (٧/ ٢٤٥)، «المؤتلف والمختلف» (١٩٧)، «نوادر أبي زيد» (١٨١).

ونسبت في «الشعر والشعراء» (٢/ ٥٦١) إلى العرجي.

وبلا نسبة في: «الدرر» (٤/ ١٠٧)، «البرهان في وجوه البيان» لأبي الحسين الكاتب (١٤٥)، «شرح الأشموني» (١/ ٢١٩، ٢٩٢)، «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (١/ ٢٥٠)، «مجالس ثعلب» (١/ ٣٠٠)، «الدر الفريد» (١١/ ٢٦٥) «مغني اللبيب» (١/ ١٤)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٢)، «تاج العروس» مادة (با).

(١) الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري.

انظره في: «ديوانه» (١٧)، «الدرر» (٤/ ١٥٠)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٨٦)، «ضرائر الشعر» (٦٦).

وبلا نسبة في: «جواهر الأدب» (٢٣٠)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩٣)، «مغني اللبيب» (١/ ١٧٠)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٠)، «خزانة الأدب» (٦/ ١٢٥).

وانظر: «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٨٦). واليرندج: جلد أسود، وهي كلمة فارسية.

(٢) في الأصل: «المنعم»! والصواب ما أثبته.

فَليْـتَ لِـي بِهِـمُ قَوْمًـا إِذَا رَكِبُـوا   شَـنُّوا الإِغـارَةَ رُكْبانًـا وفُرْسـانَا[١]

الثَّاني: الظَّرفيَّة، نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، و﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

الثَّالث: السَّببيَّة، نحو: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

الرَّابع: التَّعليل، نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

الخامس: الاستعانة، نحو: كتبتُ بالقَلم.

السَّادس: التَّعدية، وتُسمَّى باءَ النَّقل، وهي المعاقبةُ للهمزةِ في تَصييرِ الفاعلِ مَفعولًا، وأكثرُ ما تُعدِّي الفِعْلَ القاصر، نحو: ذهبتُ بزيدٍ. بمعنى أَذهبتُه.

---

(١) البيت لقريط بن أنيف، شاعر إسلامي، أغار عليه ناس من بني شيبان، فأخذوا له ثلاثين بعيرًا، فاستنجد قومه فلم يُنْجدوه، فأتى مازنَ تميم فركب معه نفرٌ فأطْرَدوا لبني شيبان مائةَ بعيرٍ فدفعوها إليه، فقال هذه الأبياتَ التي افتتح بها أبو تمام حماسته:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مـازنٍ لَـمْ تَسْتَبِحْ إِبلِـي   بَنـو الشَّـقيقةِ مِـنْ ذُهْـلِ بـنِ شَـيْبانا

انظر: «شرح حماسة أبي تمام» (٢/ ٢١)، «خزانة الأدب» (٦/ ٢٥٣)، «الذخائر والعبقريات» (٢/ ٢٨٥)، «الدرر» (٣/ ٨٠)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٦٩)، «المقاصد النحوية» (٣/ ٧٢، ٢٧٧).

ونسب في «لسان العرب» للعنبري (٥/ ٢٩٥) (ركب)، ونُسِب للحماسي في «همع الهوامع» (٢/ ٢١).

وبلا نسبة في: «العقد الفريد» (٢/ ٣٣١)، «الجنى الداني» (٤٠)، «الدرر» (٤/ ١٠٣)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩٣)، «شرح شواهد المعني» (١/ ٣١٦)، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٨٥) الشاهد (١٦٤)، «مغني اللبيب» (١/ ١٠٤)، «همع الهوامع» (١/ ١٩٥).

ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقُرِئ: ﴿أذهبَ الله نورهم﴾(١).

السَّابع: التَّعويض، نحْوُ: بعْتُ هذا بأَلْف. وتُسمَّى: باءَ المُقابلة -أيضًا-.

الثَّامن: الإلصاق حقيقةً ومجازًا، نحو: أَمسكْتُ بزيدٍ. ونحْوُ: مَرَرْتُ به. وهذا المعنى لا يُفارقها، ولهذا اقتصَرَ عليه سِيبويه.

التَّاسع: المُصاحبة، نحو: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨] أي: معَه.

العاشر: التَّبعيض، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

وقوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٢)

الحادي عشر: المجاوزةُ، كـ«عَن»، نَحْو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠].

وإلى هذه الثَّلاثةِ الإشارةُ بقوله:

(١) وهي قراءة اليماني، انظر: «البحر المحيط» (١/ ٨٠) و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ١٢).

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: «الأزهية» (٢٠١)، «الأشباه والنظائر» (٤/ ٢٨٧)، «خزانة الأدب» (٧/ ٩٧ - ٩٩)، «الخصائص» (٢/ ٨٥)، «الدرر» (٤/ ١٧٩)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٦١٣)، «سر صناعة الإعراب» (١٣٥، ٤٢٤)، «شرح أشعار الهذليين» (١/ ١٢٩)، «الاقتضاب في شرح الكتاب» (٢/ ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٠) و(٣/ ٣٧٢)، «شرح شواهد المغني» (٣١٨)، «لسان العرب» (٧/ ٦٤) (شرب) و(١٣/ ١٩، ٤٦) (متى) (مخر)، «المحتسب» (٢/ ١١٤)، «المقاصد النحوية» (٣/ ٢٤٩). وبلا نسبة في: «أدب الكاتب» (٥١٥)، «الأزهية» (٢٨٤)، «أوضح المسالك» (٣/ ٦)، «الجنى الداني» (٤٣، ٥٠٥)، «رصف المباني» (١٥١)، «شرح الأشموني» (٢٨٤)، «شرح ابن عقيل» (٣٥٢)، «شرح عمدة الحافظ» (٢٦٨)، «شرح قطر الندي» (٢٥٠)، «الصاحبي في فقه اللغة» (١٧٥)، «مغني اللبيب» (١٠٥)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٤).

.... وَمِثْلَ «مَعْ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» بِهَا انْطِقِ

هذا ما ذكرَه في هذا الكِتاب.

الثَّاني عشَر: مُوافقَةُ «على»، نحْوُ: ﴿إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، بدليل: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤].

الثَّالث عشَر: القَسَم، وهي أَصْلُ حروفِه. ولذلك خُصَّت بذِكْرِ الفِعْلِ معها نحو: أُقسِمُ بِالله. والدُّخولِ على الضَّمير نَحْو: بِكَ لَأَفْعَلَنَّ.

الرَّابع عشر: مُوافقة «إلى»، نَحْو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] أَي: إِليَّ، وقِيل: ضَمَّنَ «أَحسَنَ» مَعنى «لَطُفَ».

الخامسَ عشَر: التَّوكيد وهي الزَّائدة، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، بحَسْبك درْهَمٌ، ليسَ زيدٌ بِقائمٍ». انتهى

ثمَّ راجعْتُ معاني «الباءِ» و«في» في كتاب «المغني»[(١)] لابنِ هشام، فوجدْتُه قد ذَكر لهما مِن المعاني مِثْلَ ما قاله الأَشمونيُّ تقريبًا؛ إلَّا أنَّه أوسعُ وأكثَرُ، فلم أنقُلْه اتِّقاءً لمَلل القُرَّاء؛ إلَّا أنِّي وجدْتُه ذكرَ أنَّ أوَّل معاني «في» الظَّرفيَّة[(٢)]، أمَّا «الباء» فذكر الظَّرفيَّة وجعلَها السَّادسةَ من معانيها[(٣)]، وذلك يشيرُ إلى أنَّ «في» أكثرَ ظَرفيَّةً مِن «الباء»، أمَّا ابنُ مالك[(٤)] والأشمونيُّ[(٥)] فسوَّيَا في الظَّرفيَّة بين «الباء» و«في»، وكيفَما كان الأَمْرُ؛ لم يذكر أحدٌ منهم أنَّ «الباءَ» تختَصُّ بالمدُنِ

(١) (١٤٨، ٢٣١).

(٢) «المغني» (٢٣١).

(٣) «المغني» (ص ١٥١).

(٤) في «الألفية» (٣/ ٢١).

(٥) في «شرحه» (٢/ ٨٨).

أو القُرى، كما ادَّعى المعترض، وادِّعاؤه باطلٌ وهو تحكُّمٌ بلا دَليل.

وهكذا كان صاحبُه مصطفى جواد الذي خاضَ هذه المعركة للدِّفاع عنه، ومصطفى جواد هو البادِئُ بالطَّعن، بعثَه مِن بغداد إلى المغرب، وأنا مُدافع فقط ،وقد كان ينشرُ مقالاتٍ في بغداد في انتقادِ الكُتَّاب والخُطباء، ترجَم لها بـ «قل ولا تَقُل»[1]، وكنْتُ أقرَؤُها فأَجد فيها أخطاءً، ولم يخطُرْ ببالي أَنْ أَرُدَّ عليه، وفي المثل: «الخَيْرُ بالخَيرِ والبَادِئُ أَكْرم، والشَّرُّ بالشَّرِّ والبادئُ أَظْلم»، و«أَفْعَل» هنا ليسَ للتَّفضيل؛ بل بمعنى «فاعِل».

وهذا المنتقِدُ أمْرُه عجيبٌ؛ يخطِّئُ غيرَه بلا دليلٍ، كأنَّه واحدٌ مِن العرب الفُصَحاء قبلَ أَن يختلِطوا بالعَجم فتفسُدَ لغتُهم، ويحتاجُ كلُّ واحدٍ منهم إذا أرادَ أَنْ يُخطِّئ غيرَه إلى كتبِ النَّحو ليُخرج منها الدَّليل، وإلى شواهدَ مِن كلامِ العرب الَّذين يُحتَجُّ بكلامِهم، وآخرُ أزمنتِهم زمانُ بَني أميَّة.

وماذا يقولُ النَّاقد في قوله -تعالى-: ﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِيٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [٤٠] من سورة طه. أليسَ هذا مثْلُ قولِنا: (في لبنان)؟

وماذا يَقول في قوله -تعالى-: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ﴾ [التوبة: ٢٥]، أليسَ هذا كقولِنا: (في لبنان)؟

وماذا يقولُ النَّاقد في قوله -تعالى- في سورة الأحزاب [٦٠]: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

يتبع

(١) طبع في مجلدين، وتقدم بيانه.

«تَقْوِيمُ اللِّسَانَيْنِ»
مستقيم
والطعن فيه سقيم
الحلقة الثانية(١)

السَّادس: قوله: أنَّ قولي (بواسطة رئيسِنا) (ص ٨) لحْنٌ والصَّواب: (بوِساطة رئيسِنا).

أقول: لم يأْتِ على تخطئتِه بدليلٍ لجهْلِه بقواعدِ النَّحو، وقد اختلفَ النُّحاة في ذلك؛ قال ابن مالك في «الخُلاصة»(٢):

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدْ

قال الأشمونيُّ في «شرحه للألفيَّة»(٣): «إِذَا جاءَ مِن كلامِ العَرب ما يوهِمُ جوازَ ذلك، وجبَ تأويلُه، فمِمَّا أَوْهَم إضافةَ الشَّيءِ إلى مُرادفِه قولهم: جاءَني سَعيدُ كُرْزٍ. وتأويلُه: أَنْ يُرادَ بالأوَّلِ المُسمَّى، وبالثَّاني الاسم، أي: جاءني مُسمَّى هذا الاسم، وممَّا أوهَمَ إضافةَ الموصوفِ إلى صفتِه قولهم: حبَّةُ الحَمْقاءِ، وصلاةُ الأُولى، ومَسجِدُ الجامعِ، وتأويلُه أَنْ يُقدَّر مَوصوفٌ: أَي حبَّةُ البَقلةِ الحمقاءِ، وصلاةُ السَّاعةِ الأُولى، ومسجدُ المكانِ الجامعِ، وممَّا أوهَم إضافةَ

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، العدد (٢٢٤)، شوال وذو القَعْدة ١٤٠٢هـ - غشت وشتنبر ١٩٨٢م، (ص ١٣١-١٣٤)، ولم ينشر هذا المقال في الكتاب الذي أخذ من «المقالات» بطبعتيه.
(٢) (ص٣٦).
(٣) (٢ / ١٤١).

الصِّفة إلى الموصوف قولهم: جَرْدُ قطيفةٍ، وسُحْقُ عِمَامَةٍ، أي: شَيءٌ جَرْدٌ مِن جنسِ القَطيفة، وشيءٌ سُحْقٌ مِن جنسِ العمامَة.

تنبيه:

أجازَ الفَرَّاء إضافةَ الشَّيءِ إلى ما بِمَعناه، لاختلافِ اللَّفظَين، ووافقَه ابنُ الطَّراوة[١] وغيرُه، ونقله في «النِّهاية» عن الكوفيِّين وجَعلوا من ذلك نحو ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، و﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، و﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، و﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وظاهر «التَّسهيل»[٢] و«شرحه»[٣] موافقتُه[٤]». اهـ

فأنت تَرى أَيُّها القارِئُ الكريم أنَّ هذه المسألةَ خلافيَّة، والأئمَّة الذين قالوا بجوازِ هذه الإضافة لا يمكنُ الاستخفافُ بآرائِهم وهم: الفَرَّاء، وابن الطَّراوَة، والكوفيُّون، وظاهرُ «التَّسهيل» لابن مالك و«شرحه» للدَّماميني الموافقة على ذلك، واستشهدوا بشواهدَ لا يُمكن ردُّها من كلام الله -تعالى- ومِن كلام العرب، وبهذا تصيرُ تخطئتُه خطأً واعتراضُه مردودًا.

السَّابع: قوله: أنَّ قولي: (البحوث العلمية) (ص ٨) خطأ، والصَّواب -بزعمِه-: (بحوث العلم)... إلى آخر كلامه. وهو تحكُّم لم يأْتِ عليه بدليل، ورأيُه لا قيمةَ له، ولا يوافقُه عليه أحد إلَّا مَن كان مثله في الجهل.

الثَّامن: ادَّعى أنِّي ضمَمْتُ تاء (تَشِين)[٥]، وهي مفتوحَةٌ لأنَّ فِعْلَها ثلاثيٌّ.

---

(١) «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» (ص ١٣٦).
(٢) (ص ١٥٥، ١٥٦).
(٣) (٣/ ٩٤، ٩٥).
(٤) انظر -أيضًا- في هذه الفائدة: «فقه اللغة» (فصل في إضافة الشيء إلى صفته).
(٥) «التقويم» (ص٢١).

فأينَ ادِّعاؤُه أنَّني جِهْبذ وفِطَحْلٌ، وهذه لا تخفى على أحدٍ مِن أهل العلم؟ وإنَّما ضمَّ التَّاء المصحِّحُ أو الطَّابع لأنَّني أنا لا أُشكِّلُ الكَلمات ولم أُنصِّصْ عليها، ولم أَقلْ بضَمِّ التَّاء حتَّى يُنسبَ ذلك إليَّ ولا عِلْم لي به، فاعتراضُه ساقطٌ.

التَّاسع: قوله: وقال: (أداء لما للغة الضَّاد)[١] (ص ١)، وفي العبارة فساد، والصَّحيح -بادِّعائه-: (أداء لغة الضَّاد عليَّ من واجب).

يَا عَجبًا! لهذا المتهوِّرِ يُصوِّبُ ويُخطِّئُ ادِّعاءً ما، كَأَنَّه يخاطِبُ أطفالًا مُبتدِئين، وما الدَّليلُ على أنَّ عبارَتَك صحيحةٌ وعبارَتي خَطَأ؟ هذا مِن جنسِ التَّحكُّم وَلا يَستحِقُّ الجوابَ، وقَد ذكَّرني هذا الاعتراضُ السَّخيف بحكايةٍ يحْكونها عن شخصٍ جاهِلٍ لمَّا سألَه رجلٌ قائلًا: ما فعلَ أَبوك بالحمار؟ فأجابَه: باعِه! يعني: باعَه، فقالَ له: هذا خطَأٌ. فأجابَ الجاهلُ: باؤُك تجُرُّ وبائِي لَا تَجُرُّ؟! ولهذا كنتُ عازمًا على عدمِ الرَّدِّ عليه؛ لأنَّ أكثرَ ما انتقدَه لا يستحقُّ الرَّدَّ.

العاشرُ: قوله: أنَّ قولي: (بدونِ تبصُّر)[٢] (ص١٠) لحْنٌ، والصَّواب -بادِّعائه-: (بِلا تبصُّر) أو (بغير تبصُّر) لأنَّ (دون) معناها: (أقلّ).

أقول في جوابِه:

وَقُـلْ لِمَـنْ يَـدَّعِي بِـالعِلْمِ مَعْرِفَـةً ... عَلِمْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ[٣]

هَلَّا نَظَرْتَ في كتبِ اللُّغة وفي القرآن العظيم قَبْل أَنْ تخطِّئَ غيرَك؟! ولكنَّ

---

(١) في مقالة الدكتور سعيد علي: «أداء لواجب لغة الضاد»، وستأتي.

(٢) «التقويم» (ص٢٢).

(٣) البيت لأبي نواس، وهو في «ديوانه» (٦٣)، وانظر: «الدر الفريد» (٨/ ٣٤٣)، «المنصف للسارق والمسروق منه» (٥٥٨)، وليس من شواهد الشعر، وقد ذكره البغدادي في «معرض الرد على بعضهم» (٥/ ٣٧٨).

الغُرورَ الَّذي ابتُلِيتَ به، وحَمِيَّةَ الجاهليَّةِ الَّتي دفعَتْك إلى كتابةِ هذا المقالِ، يمنعانِك من ذلك.

فاسمعْ ما قاله علماءُ اللُّغة وما قاله الله -تعالى- في القرآن العظيم.

وقال [الفيروزآبادي في «القاموس المحيط»][1]: «دُونُ -بالضَّمِّ- نَقيضُ فَوْقَ، ويكونُ ظَرْفـًا، وبمعنى [أمامَ][2]، ووراءَ، وفوقَ؛ ضِدٌّ، وبمعنَى: غيرٍ».

وقال ابن منظور[3] في «لسان العرب»[4] في هذه المادَّة نقلًا عن الفراء[5] في قوله -تعالى-: ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأنبياء: ٨٢] «دونَ الغَوْص، يُرِيد: سِوَى الغَوص».

وقال -تعالى- في سورة العنكبوت [١٧]: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾.

قال ابنُ كثير[6]: «أي: ثم أخبر -تعالى- أن الأصنام [التي][7] يَعبدونها لا تضرُّ ولا تَنفع، وإنَّما اختلقْتُم أنتم لها أسماءَ فسمَّيتموها آلهةً، وإنَّما هي مخلوقةٌ مثلُكم. هكذا رواه العَوفي عن ابن عبَّاس[8]»، فـ (دون) هنا معناها: (غير).

---

(١) كذا الصواب، وفي الأصل: «ابن منظور في «لسان العرب»»!! انظر: «القاموس» (١٥٤٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) كذا الصواب وفي الأصل: «منذور».

(٤) (١٣ / ١٦٦).

(٥) في «معاني القرآن» (٢/ ٧٠٨ ط دار السلام).

(٦) في «تفسيره» (١٠ / ٥٠٠).

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) الذي رواه العوفي -وهو عطية بن سعد- عن ابن عباس ما أخرجه الطبري في «التفسير» =

وقال -تعالى-: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

قال الرَّاغب في «غريب القرآن»: «أي: غير الله»[١].

وقال -تعالى- في سورة الشورى [٩]: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾، وإعْدَاد بلفظ: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ هنا هو بعينِه المرادُ في آية المائدة.

ومثلُ هذا التَّعبير كثيرٌ في القرآن، وقد تَبيَّن بما لا شكَّ فيه أنَّ (دون) تأتي بمعنى (غير) في لغةِ العرب.

وأنا لا أنكرُ أنَّ (دون) تُستعمَلُ بمعنى (أقلَّ)، بل كلامي لا يأباه، لأنَّ (دون) هو الأقلُّ منها، أي: ناقصٌ عنها، ولكنَّ ضلالَه كان في حصرِه معنى (دون) في (أقلّ)، وجهله أنَّها تكون بمعنى (غير).

الحادي عشر: ادَّعى أنَّ قولي: (أن تمروا على ما أكتب مرور الكرام)[٢] (ص١٠) و(على) خطأ، والصَّواب: (أن تمرَّ[٣] بما أكتب) فـ«على» للمُشارَّة[٤] والـ(باء) للملاصقة، وهذا جهل منه.

أمَّا مَعاني «باء» الجرِّ فقد تقدَّمت، وأمَّا معاني «على» فقال ابن مالك في

= (١٨ / ٣٧٤) بسنده إلى ابن عباس: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ يقول: «وتقولون إفكًا». **وإسناد آل العوفي واهي**.

وأخرج الطبري (١٨ / ٣٧٣) **بسند حسن** إلى ابن عباس أنه فسَّرها: «تصنعون كذبًا»، واختاره الطبري.

(١) «مفردات القرآن» (٣٢٤).

(٢) «التقويم» (ص٢٢).

(٣) في مقالة الدكتور سعيد علي: «تمروا».

(٤) كذا في الأصل.

«الخلاصة»[١]:

«عَلَى» لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى «فِي» و«عَنْ» — بِـ «عَنْ» تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِيْ مَوْضِعَ «بَعْدَ» وَ«عَلَى»[٢] — كَمَا «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَا

قال الأشموني في «شرحه للخُلاصة»[٣] ما نصُّه:

«أي: تجيءُ (على) الحرفيَّةُ لمعانٍ عشرة: ذكر منها هنا ثلاثةً:

الأوَّل: الاستعلاءُ، وهي الأَصلُ فيها، ويكون حقيقةً ومجازًا، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [غافر: ٨٠]، ونحو ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الثَّاني: الظَّرفية، كـ (في)، نحو: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥].

الثَّالث: المجاوزة؛ كـ (عن)، كقوله:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ — لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رِضاها[٤]

الرَّابع: التَّعليل؛ كـ (اللَّام)، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

الخامس: المصاحبة؛ كـ (مع)، نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] و﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

السَّادس: موافقة (مِن): ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].

السَّابع: موافقة الباء؛ نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]. وقد قرأ

---

(١) (ص٣٥).

(٢) كذا الصواب، وفي الأصل: «وقد تجيء (على) الحرفية لمعانٍ عشرة»!

(٣) (٢ / ٩٠ - ٩٣).

(٤) البيت للقُحَيف العُقَيليِّ يمدحُ بها حكيم بن المسيِّب القُشيريِّ، وقد سبق تخريجه.

أُبيٌّ بالباء[١].

الثَّامن: الزِّيادةُ للتَّعويض مِن أخرى محذوفة، كقوله:

إنَّ الكَريمَ وأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يَجِدْ يومًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[٢]

أَي: مَن يَتَّكلُ عَلَيه.

التَّاسع: الزِّيادة لغيرِ تعويض، وهو قَليلٌ، كقوله:

أَبى اللَّهُ إلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ ... على كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَروقُ[٣]

---

(١) وهي قراءة ابن مسعود والأعمش -أيضًا-، انظر: «معاني القرآن» للفرَّاء (١ / ٣٨٦) و(٢ / ٨٩)، «إعراب القراءات السبع وعللها» (١ / ١٩٧)، «الدر المصون» (٣ / ٣١٦).

(٢) الرَّجز بلا نسبة في «الكتاب» (٣/ ٨١)، وقال سيبويه: «وهو لبعضِ الأعراب».
وانظر: «لسان العرب» (٩/ ٤٠٠) (عَمِلَ)، «الأشباه والنظائر» (١/ ٢٩٢)، «العقد الفريد» (٥/ ٣٩٢)، «الجنى الدَّاني» (٤٧٨)، «خزانة الأدب» (١٠/ ١٤٦)، «الخصائص» (٢/ ٣٠٥)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ١٦٨)، «شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٢٠٥)، «الزجاجي» (٢٣٤، ٢٣٥)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩٤)، «شرح التصريح» (٢/ ١٥)، «شرح شواهد المغني» (١٤٣)، «المحتسب» (١/ ٢٨١)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٢)، «كتاب العين» (٢/ ١٥٣)، «مقاييس اللغة» (٤/ ١٤٥)، «ديوان الأدب» (٢/ ٤١٦)، «أساس البلاغة» (عمل) و(وجد)، «تاج العروس» (عمل) و(علا).

(٣) السرحة هي العضاهة، والعضاهة: الشجرة العظيمة، وجمعها (عِضاء) بكسر العين في المفرد والجمع. (منه).
والبيت لحُمَيْدِ بنِ ثَور في: «ديوانه» (٤١)، «أدب الكاتب» (٥٢٣)، «الاقتضاب» (٢/ ٣٠٥)، (٣/ ٣٩٧)، «كنز الكتاب ومنتخب الأدب» (١/ ٣٩٥)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٩)، «أساس البلاغة» (١٨٥) (روق)، «المخصص» (١٤/ ٧٠)، «الجنى الداني» (٤٧٩)، «ضرائر الشعر» (١/ ٦٦)، «الدرر» (٤/ ١٣٧)، «شرح التصريح» (٢/ ١٥)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٢١)، (٢/ ٧٧٧)، «لسان العرب» (٦/ ٢٣٠) (سرح)، «مغني اللبيب» (١/ ١٤٤)، «شرح أبيات المغني» (٣).

=

وفيه نَظَر.

العاشر: الاستدراكُ والإضراب، كقوله:

بِكُـلٍّ تَـداوَينا فَلَـمْ يَشْـفِ مَـا بِنَـا عَلى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

عَلـى أَنَّ قُـرْبَ الـدَّارِ لَـيْسَ بِنـافعٍ إِذا كانَ مَنْ تَهْواهُ لَيْسَ بِذي وُدِّ[(١)]»

وَهَاأنذا أسوقُ البرهان القاطعَ مِن كلام الله -تعالى-، ومِن كلام العربِ الَّذين يُحتَجُّ بكلامِهم على أنَّ الفِعْلَ «مَرَّ» يتعدَّى بـ «عَلَى»:

قال -تعالى- في سورة الصَّافات [١٣٧-١٣٨]: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، وقال -سبحانه- في سورة يوسف [١٠٥]: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾.

= وبلا نسبة في: «خزانة الأدب» (٢/ ١٩٤) و(١٠/ ١٤٤، ١٤٥)، «العمدة في محاسن الشعر» (١/ ٣١١)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩٤).

(١) اختلف في نسبته، فهو ليزيد ابن الطثرية في: «ديوانه» (٦٨) و«ذيل الأمالي» (١٠٤)، وللمجنون في «ديوانه» (١١٢، ١١٣)، ولعبد الله ابن الدمينة في: «ديوانه» (٨٥) و«حماسة أبي تمام» (١٢٩٩)، ومطلعها:

أَلا يا صَبا نَجْدٍ مَتى هجْتِ مِن نَجْدِ لَقَـدْ زَادَني مَسْـرَاكِ وَجْـدًا عَلَـى وَجْـدِ

«شرح حماسة أبي تمام» للفارسي (٣/ ١٠٢)، «شرح أبيات مغني اللبيب» (٣/ ٢٥٩)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٢٥)، «الدر الفريد» (٥/ ١٩٩).

وبلا نسبة في: «كنز الكتاب ومنتخب الأدب» (٢/ ٦٨٧)، «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٤٥٤)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩٤)، «مغني اللبيب» (١/ ١٤٥)، «الحيوان» (٣/ ١٠٣).

وانظر: «خزانة الأدب» (٥/ ٤١٣).

وقال الشاعر[١]:

أَمُــرُّ عَلَــى الــدِّيَارِ دِيَــارِ لَيْلَــى أُقَبِّــلُ ذَا الجِــدَارِ وَذَا الجِــدَارَا
وَمَــا حُــبُّ الــدِّيَارِ شَــغَفْنَ قَلْبِـي وَلَكِــنْ حُــبُّ مَــنْ سَــكَنَ الــدِّيَارَا

وقال الشَّاعر -أيضًا-[٢]:

وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَـى اللَّئِـيْمِ يَسُـبُّنِي فَمَضَـيْتُ ثُمَّـتَ قُلْـتُ لَا يَعْنِيْنِـي

وقد تهدَّمَ بهذا كلُّ ما بناه المعترِض على شَفَا جُرُفٍ هَارٍ.

الثَّاني عشر: ادَّعى أنَّ قولي: (وأَن تَدَعوه لغيركم الَّذين يُقدِّرُونه حَقَّ قَدْرِه)[٣] (ص١٠) فيه فسادٌ، والصَّحيح -بزَعْمه-: (وَأَنْ تَدَعوه للَّذين...) بحذف (لغيركم)، فإنَّ كلمةَ (غيركم) لا تُوصَف.

---

(١) البيتان لقيس العامري مجنون ليلى، وهما بيتان لَا ثَالِث لَهما.
انظر: «الخزانة» (٤/ ٢٢٧، ٣٨١)، «شرح أبيات المغني»(٧/ ١٠٣)، «الدر الفريد» (٤/ ٢٣٧).

(٢) اختلف في نسبة البيت، نسبه في «الدرر» لرجل من سلول (١/ ٧٨)، وكذا في: «شرح التصريح» (٢/ ١١)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٣١٠)، «الكتاب» (٣/ ٢٤)، «البصائر والذخائر» (٨/ ١١١)، «المقاصد النحويَّة» (٤/ ٥٨)، ونُسِب لشمر بن عمرو الحنفيِّ في «الأصمعيّات» (١٢٦)، ونُسِبَ لعميرة بن جابر الحنفي في «حماسة البحتري» (١٧١).
وبلا نسبة في: «أمالي ابن الشجري» (٣/ ٤٨)، «الأزهية» (٢٦٣)، «الاقتضاب» (٣/ ٢٤١)، «الأشباه والنظائر» (٣/ ٩٠)، «الأضداد» (١٣٢)، «أمالي ابن الحاجب» (٦٣١)، «أوضح المسالك» (٣/ ٢٠٦)، «خزانة الأدب» (١/ ٣٥٧، ٣٥٨) و(٣/ ٢٠١) و(٤/ ٢٠٧، ٢٠٨) و(٥/ ٢٣، ٥٠٣) و(٧/ ١٩٧) و(٩/ ١١٩، ٣٨٣)، «الخصائص» (٢/ ٣٣٨) و(٣/ ٣٣٠)، «الدرر» (٦/ ١٥٤)، «شرح شواهد الإيضاح» (٢٢١)، «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٤١)، «شرح ابن عقيل» (٤٧٥)، الصاحبي في «فقه اللغة» (٢١٩)، «لسان العرب» (٢/ ١٣٢) (ثمم) و(١٣/ ٢٠٥) (مني)، «مغني اللبيب» (١/ ١٠٢) و(٢/ ٤٢٩، ٦٤٥)، «همع الهوامع» (١/ ٩)، (٢/ ١٤٠).

(٣) «التقويم» (ص٢٢).

الجواب: هذا مردودٌ مِن وجهَين:

الأوَّل: أنَّه لم يأتِ عليه بدليلٍ صحيح.

والثَّاني: أنَّ الصِّفةَ ليست لـ (غيركم) لأنَّ (غيركم) نفسها صفةٌ؛ بل الصِّفةُ للاسمِ الموصوفِ بـ «غيركم»، والدَّليل على أنَّ (غيركم) صفةٌ قول الله -تعالى-: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] فـ «غيرُ» صفةٌ لـ «الَّذين».

فـ«الَّذين» في كلامِي صفةٌ للمَوْصوف بـ «غيركم» تقديرُه: «لقومٍ غيرِكم»، وبهذا يُعلَم بطلانُ اعتراضِه.

الثَّالث عشر: ادَّعى أنَّ قولي: (أمَّا تسميتُها دخيلةً فلا إِشكال فيه)[1] (ص١٠) خطأ، والصَّواب: (فيها)؛ لأنَّ الضَّمير يعودُ إلى تسميتِها وهي مؤنَّثة.

أقول في جوابِه مرَّةً أُخرى:

وَقُـلْ لِمَـنْ يَـدَّعِي بِـالعِلْمِ مَعْرِفَـةً   عَلِمْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ[2]

قالَ الأشمونيُّ[3] في شرحِ قول ابن مالك في «الخُلاصة»:

وَكُلُّهَـا يَلْـزَمُ بَعْـدَهُ صِـلَهْ   عَلَـى ضَـمِيرٍ لَائِـقٍ مُشْـتَمِلَهْ

«**تَنْبيه**: الموصولُ إذا طابق لفظُه معناه فلا إشكالَ فيه، وفي العائدِ وَجْهان: مُراعاة اللَّفظِ وهو الأَكثر، ومراعاةُ المعنى كما سبقَتِ الإشارةُ إليه».

فقولي: (فلا إشكال فيه) الضَّميرُ يعود على معنى التَّسمية لا على لفظِها؛ أي: فلا إشكال في هذا التَّعبير أو في هذا الكلام.

---

(١) «التقويم» (ص٢٣).

(٢) البيت لأبي نواس، وقد سبق تخريجه.

(٣) (١ / ١٤٧).

الرَّابع عشَر: ادَّعى أنَّ قولي: (الإنشاءُ العربي الَّذي قبل هذا الزَّمان)[١] (ص١٠) فيه فسادٌ، والصَّحيح -بزعْمِه-: (الذي كان قبل هذا الزَّمان). فلا بدَّ لظَرْفِ الزَّمان مِن فعْلٍ ماضٍ يعتمدُه في السِّياق.

أقول: ليس فيه فسادٌ، وإنَّما الفسادُ في فهمِك المبني على الخيالِ بلا عِلْم، ولا دليل، كأنَّك تخاطبُ الصِّبيان في مدرسة ابتدائيَّة!

قال ابنُ مالك في «الخُلاصة»[٢]:

وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الَّـذِي وُصِـلْ … بِهِ كَـ «مَنْ عِنْدِي الَّذي ابْنُهُ كُفِـلْ»

قال الأشموني[٣] في شرحِه هذا البيت: فـ «عِندي» ظرفٌ تامٌّ صِلةُ «مَنْ»، و«ابنُهُ كُفِل» جملةٌ اسميَّةٌ صلَةُ «الَّذي»، وإنَّما كان الظَّرفُ والمجرورُ التَّامَّان شَبيهين بالجُملة؛ لأنَّهما يُعطيان معناها لوجوبِ كونهما هنا متعلِّقَين بفعْلٍ مسنَدٍ إلى ضميرِ الموصول، تقديره: «الَّذي استَقَرَّ في الدَّار» و«الَّذي استقَرَّ عِندَك». اهـ

وقال -تعالى- في سورة الزُّمر [٦٥]: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ فقوله -تعالى-: ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ جارٌّ ومجرورٌ هو صِلةٌ للمَوْصول يتعلَّق بمَحْذوف؛ أي: «الَّذين كانوا مِنْ قَبْلَك».

وقال -تعالى- في سورة الحاقة [٩]: ﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾؛ فـ ﴿قَبْلَهُۥ﴾ ظرفُ زمانٍ وهو صِلَةُ الموصولِ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: «ومَن كَان قَبْلَه»، فهَل كلامُ اللهِ -أيضًا- خَطأ؟! ولكنَّ الأَمْر كما قال الشَّاعر[٤]:

---

(١) «التقويم» (ص٢٣).
(٢) (ص١٥).
(٣) (١ / ١٤٨).
(٤) هو أبو تمام، والبيت في «ديوانه» (٢/ ٣١١).
=

إِذَا لَـمْ تَخْـشَ عَاقِبَـةَ اللَّيَـالِي وَلَـمْ تَسْـتَحْيِ فَاصْـنَعْ مَـا تَشَـاءُ
فَـلَا وَاللهِ مَـا فِي الـدِّينِ خَيْـرٌ وَلَا الـدُّنْيَا إِذَا ذَهَـبَ الحَيَـاءُ

الخامس عشر: ادَّعى أنَّ قولي (استعماريَّة)[1] و(استعمار) (ص١٠) مِن كلامِ العامَّة إذ (لا استعمار) في لغةِ العَرب يقال: (استعمرَه في المكانِ استعمارًا)؛ أي[2]: جعلَه يعُمُره، ورَدَ في القرآن ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]؛ أي: جعلَكم عُمَّارَها. اهـ

أقولُ: هذا اعتراضٌ سَخِيف لا يَلجأُ إليه إلَّا المُفلِسُ؛ فإنَّ كلمةَ (استعمار) و(مستعمرين) و(مستعمرات) أَلفاظٌ اصطلحَ عليها كُتَّاب هذا العَصْر ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح، وكان عليه أَنْ يُخبِرَنا بالصَّواب وبِلُغتِه الخاصَّة عندَه، على أنَّ مَعْناه في اللُّغة صحيحٌ، فكلُّ أرضٍ ضَعُفَ أهلُها على استعمارِها واستخراجِ ما فيها مِن الكنوزِ والمنافع، يُسلِّطُ الله عليهم دولةً قويَّةً يستعمرُها اللهُ في تلك البلادِ، فتُخرِجُ ما فيها مِن الكنوزِ والمنافِع، الَّتي يعمُّ نفعُها الغزاةَ والمَغزُوِّين.

أقولُ هذا؛ وأَنا مِن المحاربين للاستعمارِ الأجنبيِّ، وقَد نفاني الفرنسيُّون نَفْيًا مؤبَّدًا مِن المغربِ والجزائرِ وتونس لمَّا أَسمعْتُهم مِن إذاعةِ بَرْلين ما أَزعجَهم، وحَبسني الإسبانيُّون، وإِنْ كان هذا التَّعبيرُ لغةَ العامَّة وجبَ عليه أَنْ يقبلَه لأنَّه نفسُه مِن العامَّة.

= وبلا نسبة في: «الدر الفريد» (٣/ ١٢٥)، «التذكرة الحمدونية» (٢/ ١٨٥)، «محاضرات الأدباء» (١/ ٣٤٩)، «اللطائف والظرائف» (١٤٢)، «أحسن ما سمعت» لأبي منصور الثعالبي (٨٧)، «البصائر والذخائر» (٨/ ١٨١)، «لسان العرب» (٧/ ٤٢٣) (صنع)، «تهذيب اللغة» (٢/ ٤٠).

(١) «التقويم» (ص٢٣).

(٢) كذا في مقالة الدكتور سعيد، وفي الأصل: «إن».

«تَقْوِيمُ اللِّسَانَيْن» مستقيم والطعن فيه سقيم الحلقة الثالثة(١)

السَّادس عشر: ادَّعى أنَّ قولي «لعدمِ وجود أركانِه»(٢) (ص ١١)، هو(٣) قولٌ عامِّيٌّ، والصَّوابُ -بادِّعائِه-: «لعدمِ أَركانِه» وذلك بأنَّ الوجودَ لا يعدَمُ.

الجوابُ: أقولُ قد سبقَه إلى هذا الاعتراضِ صاحبُه مصطفى جواد؛ فردَدْتُ عليه ردًّا مفحمًا(٤)، وهذا هو نصُّ ما قلْتُه:

قال في «اللِّسان»(٥) و«القاموس»(٦): «وُجِدَ مِن العَدمِ فهو مَوْجودٌ». اهـ

وقال الرَّاغبُ في «غريبِ القرآن»(٧): «وقالَ بعضهم: المَوْجُودَات ثلاثةُ أَضْرُبٍ: مَوْجُودٌ لا مَبْدَأَ له ولا مُنْتَهَى، وليس ذلك إِلَّا البارِي -تَعالَى-، ومَوْجُودٌ

---

(١) نشرت في مجلة «الإحياء» الصادرة عن رابطة علماء المغرب، المجلد الثاني، الجزء الأول، محرم - رجب ١٤٠٣هـ/ ماي - أكتوبر ١٩٨٢م، (ص٢٣٠ - ٢٤٥).

(٢) «التقويم» (ص٢٤).

(٣) في الأصل: «وهو».

(٤) سبق (ص٢١٨).

(٥) (٣/ ٤٤٦).

(٦) (ص ٣٢٤).

(٧) «مفردات ألفاظ القرآن» (٨٥٥).

له مَبْدَأٌ ومُنْتَهًى[١] كالجَوَاهِرِ الدُّنْيَوِيَّة، وموجودٌ له مَبْدَأٌ وليس له مُنْتَهًى كالنَّاسِ في النَّشْأَةِ الآخِرةِ». انتهى

وقال الرَّاغب[٢] -أيضًا-: «الوُجُودُ أَضْرُبٌ؛ وُجُودٌ بِإِحْدى الحَوَاسِّ الخَمْسِ، نحو: وَجَدْتُ زَيْدًا، وَوَجَدْتُ طَعْمَه، ووجدتُ صَوتَه، ووجدتُ خُشُونَتَه، ووجُودٌ بِقُوَّةِ الشَّهْوَةِ، نحو: وَجَدْتُ الشِّبَع، ووجودٌ بقوَّةِ الغَضب؛ كوجود الحُزن[٣] والسَّخَطِ، ووُجُودٌ بالعَقْل، أَو بِوسَاطَة العَقْلِ، كمَعْرِفَة الله -تعالى-». اهـ

ومِن ذلك تعلَمُ أنَّ وجودَ الشَّيءِ في نفسِه هو ضدُّ عدمِه، ووجودُ النَّاسِ له هو غيرُ وجودِه في نفسِه، فإذا نَفَينا وجودَه فقُلْنا: لا وُجودَ له، انتفَى باللَّازم وجودُ النَّاسِ له، أيْ: إدراكُهم إيَّاه.

وأركانُ التشبيهِ في الكافِ الاستعماريَّة لا وجودَ لها في نفسِها، ولا يُدركها أحد، فوجودُ النَّاسِ لها معدومٌ، ولعلَّ المعترِضَ لا يفهمُ هذا المعنى، وهو متلهِّفٌ إلى الطَّعن، فتوهَّمَ أنَّه وجدَ مَطعنًا، فارتدَّ طعْنُه عليه في هذهِ، كما وقعَ في الأولى.

فَلَا تَحْفِرَنَّ بِئْرًا تُرِيْدُ بِهِ أَخًا ... فَإِنَّكَ فِيْهَا أَنْتَ مِنْ دُوْنِهِ تَقَعْ
كَذلكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا ... تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبِ مَا صَنَعْ[٤]

قوله: «إنَّ الفُصحاء لم يَستعملوا كلمةَ (عدم) هذا الاستعمال...» إلخ، دعوى بلا دليلٍ، رَغِمَ، وَمَتى نصبَك الفُصحاءُ قاضيًا، ووَضعوا زِمامَ الفَصاحةِ

---

(١) بعدها فيه: «كالناس في النشأة الأولى».
(٢) في «المفردات» (٨٥٤).
(٣) في الأصل: «الحرب»، والتصويب من كتاب الراغب.
(٤) البيتان من قول سابق البربري، وقد سبق تخريجه.

في يَدَيْك، ووَكَلوا أمرَها إليك، تثبتُها لمن تشاءُ وتنفيها عمَّن تَشاء؟ أَلَا يحقُّ لي أَنْ أَتمثل في حكمِك هذا بالشَّطر الأوَّل مِن قول الشَّاعر العربيِّ القُحِّ:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُه[١] ....؟

وأمَّا الشَّطر الثَّاني؛ فأترُكه تكرُّمًا.

السَّابع عشر: ادَّعى أنَّ قولي «الكاف» في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] زائدة تفيد التوكيد[٢] (ص١٢)، ادَّعى أنَّ الحق ليسَ كذلك، وهو خطأ في التَّفسير. اهـ

أقول: ما مقصودُه بالتَّفسير؟ أهوَ تفسيرُ القرآنِ؟ فهو بعيدٌ منه، وأمَّا التَّفسير المُطلَق فهو جاهلٌ بالنَّحو، فمِن أين له العلمُ به؟! وسوف نرى مَن هو مخطئٌ ومَن هو مصيب.

قال ابن مالك في «الخلاصة»[٣]:

شَــبِّهْ بِكَــافٍ وبِهَــا التَّعْلِيــلُ قَــدْ   يُعْنَــى وَزَائِــدًا لِتَوْكِيْــدٍ وَرَدْ

قال الأشموني[٤] في شرحِه لهذا البيتِ ما نصُّه:

---

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: «ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل»، وهو للفرزدق.
انظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٢١)، «جواهر الأدب» (٣١٩)، «خزانة الأدب» (١/ ٣٢)، «الدرر» (١/ ٢٧٤)، «شرح التصريح» (١/ ٣٨، ١٤٢)، «شرح شذور الذهب» (٢١)، «لسان العرب» (٦/ ٩) (أمس) و(١٢/ ٥٦٥) (لوم).
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» (١/ ٢٠)، «الجنى الداني» (٢٠٢)، «رصف المباني» (٧٥، ١٤٨)، «شرح الأشموني» (١/ ٧١)، «شرح ابن عقيل» (١/ ٧١) الشاهد رقم (٣٠)، «همع الهوامع» (١/ ٨٥)، «تهذيب اللغة» (٣/ ١١٩) و(١٥/ ٤٦٢).
(٢) «التقويم» (ص٢٥).
(٣) (ص٣٥).
(٤) (٢/ ٩٧).

«أي: تجيءُ الكافُ لمعانٍ، وجملتُها أربعةٌ، اقتصَر منها في النَّظمِ على ثلاثةٍ:

الأوَّل: التَّشبيه، وهو الأَصل فيها، نحو: زيدٌ كالأَسَد.

الثَّاني: التَّعليل، نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايَتِكم، وعبارَتُه هنا وفي «التَّسهيلِ» تَقتضى أَنَّ ذلك قَليلٌ، ولكنَّه قالَ في «شرحِ الكافيَةِ»(١): وَدَلالتُها على التَّعليل كثير.

الثَّالث: التَّوكيد، وهي الزَّائدة نحوُ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] الكافُ زائدةٌ، لأَنَّه -تعالى- لا مِثْلَ لَهُ».

قال الصَّاوي في «شرحِه على الجلالَين»(٢): «قولُه: الكافُ زائدةٌ، أيْ: للتَّأكيدِ، وهذَا أحدُ أجوبةٍ عن سؤالٍ مُقَدَّرٍ، وهوَ أنَّ ظاهرَ الآيةِ يوهِمُ بثبوتِ المثْلِ لهُ -تعالى-، وهو مُحالٌ لأنَّه يَصيرُ التَّقديرُ: «لَيْسَ مثل(٣) مِثْلَهُ شَيْءٌ».

فظهرَ أنَّ المعترِضَ مخطئٌ وخاطئ.

الثَّامنَ عشر: ادَّعى أنَّ قَولي: «مِنْ» في قولِه -تعالى-: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ﴾ [المائدة: ١٩] زائدةٌ، لَو حُذِفَتْ لكانَ الكلامُ تامًّا(٤)، (ص١٢) خطَأٌ -بادِّعائِه-، فحرفُ الجَرِّ «مِنْ» أَصْلٌ في الآيةِ، لعدَمِه معنًى، ولوجودِه مَعنًى آخر. اهـ

أقول في جوابِه: قالَ ابنُ مالكٍ في «الخُلاصَة»(٥) في حروفِ الجَرِّ:

وَزِيْـدَ في نَفْـيٍ وَشِـبْهِهِ فَجَـرّْ … نَكِـرَةً كَـ «مَـا لِبَـاغٍ مِـنْ مَفَـرّْ»

(١) (١/ ٣٦٥).
(٢) (٥/ ١٨٦٥).
(٣) سقطت من الأصل، والمثبت من «حاشية الصاوي».
(٤) «التقويم» (ص٢٥).
(٥) (ص ٣٥).

قال الأشمونيُّ(١) في شرحِه لهذا البيت:

«(وَزِيْدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرَّ نكِرَةً) وَلا تكونُ هذهِ النَّكرةُ إلَّا مبتدأً؛ كـ «مَا لباغٍ مِن مَفَرٍّ»، أَو فَاعلًا؛ نحوُ: «لَا يَقُمْ مِن أَحدٍ»، أو مَفْعولًا به؛ نحو: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك:٣]، والَّتي لِتنصيصِ العُمومِ هي الَّتي معَ نكرةٍ لَا تختَصُّ بالنَّفي، والَّتي لِتَأْكِيدِهِ هِيَ الَّتِي مَعَ نكِرَةٍ تَخْتَصُّ بِهِ، كـ«أَحد» و«دَيَّار»، وَذَهبَ الكُوفيُّون إلى عدَمِ اشْتراطِ النَّفي وشِبْهِهِ، وَجعلُوهَا زائدةً في نحْوِ قولِهم: «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ»، وذهبَ الأَخْفشُ إلى عدَمِ اشتراطِ الشَّرطَيْن معًا؛ فأَجازَ زيادَتها في الإِيجابِ جارَّةً لمعرفةٍ، وجعَلَ مِن ذلك قولَه -تعالى-: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]». اهـ

و«مِنْ» في الآية: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] دخلَتْ علَى فاعلِ «جَاءَ»، وقَد تقدَّمَها النَّفْيُ، فاعتراضُ هذا الجاهِلِ عجيبٌ، وإلَّا فأَين فاعِلُ «جاءَ»؟! وهذا عصْرُ العجائِبِ! وكلُّ مَن لَهُ أَدنى مِسْكةٍ مِن العقْلِ والحياءِ يَستحِي أَنْ يفضَحَ نفسَه بمِثْلِ هذا الاعتراضِ، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣].

التَّاسِعَ عشَر: ادَّعى أنَّ قولي: «أمثلةٌ عديدة»(٢) (ص ١٣)، وهو يريد «كثيرة»، وهو لَحْنٌ؛ لأنَّ «عديدة» على وزنِ «فَعِيلة» بمعنى «مَفعولة» أي: «معدودة». اهـ

أقول: لمَّا راجعْتُ «تقويمَ اللِّسانَين» وجدْتُ هذا المعترِض قَد أخذَ الاعتراضاتِ مِن المعترضِ الأَوَّل، وهو مصطفى جواد، بعدَ ما رأَى أجوبتَها المفحمةَ، ليفضَح نفسَه، مقتدِيًا بسلفِه في الطَّعنِ بالجهل، وهذا ما أَجبتُ بِهِ سلفَه في «تقويمِ اللِّسانَين»(٣) أَنقلُه هنا:

---

(١) (٢/ ٧١).

(٢) «التقويم» (ص٢٦).

(٣) (ص٢٦١).

أقول: صدقَ المعترض في قوله: إنَّ «العديدة» يُرادُ به «المعدودة»، سواءٌ أكانت قليلةً أم كثيرةً، إلَّا أنَّ القرينةَ الَّتي فَهِم بها هو الكثرةُ كافية لجَعْل القارئ يَفهم الكثرة، واستعمال اللَّفظ في أحدِ مدلولَيْه مع القرينةِ الصَّارفة عن إرادةِ المدلولِ الآخرِ شائعٌ في كلام البُلغاء جارٍ على الأصولِ، لا سبيلَ إلى إنكارِه فلا يُعَدُّ عيبًا ولا خَطأً، [إلَّا عند الذي أصيبت عين بصيرته بالحَوَل، ونُكِب عن الصِّراط لمرَضٍ في قلبِه، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]][(١)].

على أنَّ ابنَ منظور في «لسان العرب»[(٢)] قال ما نصُّه: «والعديدُ: الكثرة». اهـ وإذا كان العديدُ هو الكَثْرة؛ فلتكُنِ العديدة كذلك.

وقال صاحبُ «القاموس»[(٣)] في مادَّة (ع دَ دَ): «والعِدُّ؛ الماءُ الجارِي الَّذي لَهُ مَادَّةٌ لَا تَنقطِعُ، كَمَاءِ العَيْنِ، والكَثْرَةُ في الشَّيءِ». اهـ

وبهذا يَظهَرُ خطأُ المُعترِضِ وتقوُّلُه الأَقاويلَ البَاطلَةَ.

العشرون: ادَّعى أنَّ قولي «في ترجمة جورج سيل للقُرآن الكريم»[(٤)] (ص١٣) لا وَجْهَ لِـ «اللَّام» «الدَّاخلة على لفظ القرآن» والصَّواب -بزعمِه- إسقاطُها. اهـ

ولم يذكرْ دليلًا على ما ادَّعاه كعادتِه، كأنَّه عليُّ بن أبي طالبٍ، أو أبو الأَسود الدُّؤليّ، فلا يجبُ عليَّ الجوابُ عن هذا الاعتراض، ولكنِّي أتبرَّع به، **فأقولُ**:

قال ابنُ مالك في «الخُلاصة»[(٥)]:

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة على ما ذكره في «التقويم».
(٢) (٣/ ٢٨٢).
(٣) (ص ٣٨٠)، وهو زيادة على ما ذكره في «التقويم».
(٤) «التقويم» (ص٢٦)، وللهلالي مقالة بعنوان: «تعصب النصارى وعدوانهم على المسلمين» أشاد بترجمته، انظرها في: (الأديان والفرق والمذاهب) من (التوحيد) في «مقالاته».
(٥) (ص٣٥).

«وَالـــلَّامُ لِلْمِلْـــكِ وَشِـــبْهِهِ وَفِيْ تَعْدِيَـــةٍ أَيْضًـــا وَتَعْلِيْـــلٍ قُفِـــيْ
وَزِيْدَ....»

قال الأشموني[١]: أي تَأتي اللَّامُ الجَارَّةُ لمعانٍ، جُملَتُها أَحدٌ وعِشرون مَعْنًى:

الأَوَّل: انتهاءُ الغايةِ. وقَد تَقدَّم.

الثَّاني: المِلْكُ، نحْوُ: «المالُ لِزَيدٍ».

الثَّالث: شِبْهُ المِلْكِ، نحْوُ: «الجلُّ للدَّابَّة»، ويُعبَّرُ عَنْها بِلامِ الاستحقاقِ -أيضًا-، لكنَّهُ غايرَ بينَهما في «التَّسهيل»[٢]، وجعَلها في «شرحِه»[٣] الواقعةَ بين معنًى وذاتٍ، نحْوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، وقَدْ يُعبَّرُ عنِ الثَّلاثِ بلامِ الاخْتِصَاصِ.

الرَّابع: التَّعدِية، ومثَّلَ لَهُ في «شَرْح الكافِيَة»[٤] بقَولِه -تعالى-: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]، لكنَّه قالَ في «شَرح التَّسْهيل»[٥]: إنَّ هذهِ اللَّامَ لشِبْهِ التَّمْليكِ، قال في «المُغني»: والأَوْلَى عندِي أَنْ يُمثِّل للتَّعدِيةِ بـ «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو» و«مَا أَحَبَّهُ لِبَكْرٍ»[٦].

الخامس: التَّعليل، نَحْوُ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٥] وَقَوله:

---

(١) (٢/ ٧٧).

(٢) (ص ١٤٥).

(٣) (٣/ ١٤٤).

(٤) (١/ ٣٦١).

(٥) (٣، ١٤، ١٥).

(٦) انظر: «شرح الأشموني» (٢/ ٧٧).

وإنِّـــي لَتَعْــرُوني لِــذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(١)

السَّادس: الزَّائدَة، وهي إمَّا لمجرَّدِ التَّوكيدِ كقَوْلِه:

وَمَلَكْـتَ مَـا بَـيْنَ العِـرَاقِ وَيَثْـرِبٍ مِلْكًـا أَجَـارَ لِمُسْـلِمٍ وَمُعَاهَـدِ(٢)

وإمَّا لِتقوَيةِ عامِلٍ ضَعُفَ بالتَّأخيرِ، أو بكونِه فرعًا عن غيرِه، نحو: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ونَحْو: ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. اهـ

هو كقولي أَنا في «ترجمةِ جورج سيل للقرآن»، غيرَ أنَّه عبَّر باسمِ الفاعلِ، وأنا عبَّرتُ بالمصدرِ، فهذه اللَّام مُقوِّيةٌ للعامِلِ، ويجوزُ حَذْفُها وتعديةُ المصدرِ واسمِ الفاعِلِ بنفسِه، فيُقال: «ترجمةُ جورج سيل القرآنَ»، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، و﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩] في غيرِ القُرآن، ولكِنَّ هذا المعترِضَ جاهلٌ بعلومِ اللُّغة العربيَّة يُخطئ بلا دليلٍ ويُصوِّبُ بلا دليل.

يُصِيْبُ وَمَا يَدْرِي وَيُخْطِئُ وَمَا دَرَى وَكَيْفَ يَكُونُ النَّوكُ إِلَّا كَـذَلِكَا(٣)

والنَّوْكُ: الحماقةُ، وكذلك: بضمِّ الكاف، يريدُ: كذلِكُم، وهي لغةٌ لبعضِ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت لابن ميادة من قصيدةٍ مدحَ بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، وكان في المدينة المنورة.
انظر في: «الأغاني» (٢/ ٢٨٨)، «الدر» (٤/ ١٧٠)، (٦/ ٢٥٠)، «شرح التَّصريح» (٢/ ١١)، «شرح شواهد المغني» (٢/ ٥٨٠)، «المقاصد النَّحوية» (٣/ ٢٧٨).
وبلا نسبة في: «الجنى الدَّاني» (١٠٧)، «مغني اللبيب» (١/ ٢١٥)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٣، ١٥٧).

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وسبق تخريجه.

العربِ، وهذا شاهدٌ في شَرْح الألفيَّة.

الحادي والعشرون: ادَّعى أنَّ قولي: وربَّما استعملَه بعضُ كبارِ الأساتذةِ[١] (ص١٤) فيه لحْنٌ عظيمٌ، فإنَّ كلمةَ «بعض» تدلُّ على واحدٍ لا عَلى جماعةٍ، والصَّوابُ -بزعْمِه- إنْ أرادَ الجمْعَ: «فَريقٌ»، والصَّحيحُ إنْ أرادَ المفرد: «بعض كبارِ الأَساتذةِ الَّذي»، وردَ في القرآن: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ١٩٨ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم﴾ [الشعراء: ١٩٨-١٩٩]، قال: ﴿فَقَرَأَهُۥ﴾، ولم يقُلْ: «فَقَرؤُوه عَليه»، وورد[٢]: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾ [التحريم: ٣] قَال: ﴿نَبَّأَتْ﴾ ولم يقُلْ: «نَبَّأْنَ». اهـ

أقول: سبقَه إلى هذا الاعتراضِ متبوعُه مُصطفى جواد، وهذَا مَا أَجبتُه بِهِ[٣]:

أقولُ في جوابه بالعامِّيَّة العراقيَّة: (يا باه! شاباش)! وبالعامِّيَة المصريَّة: (عفارم)! ما هذا العلم الغَزير، والتَّحقيق البديع؟ والآن أضع في الميزان هذا النَّقد، ليعرف القرَّاء الأعزَّاء قيمتَه.

ادَّعى المعترضُ أنَّ لفظَ (بعض) إذا كُرِّرَ دلَّ على أكثر من واحد، وإذا لم يكرَّرْ، وكان المضاف إليه ذا أجزاءٍ مُنفصلة، أو ممكنٍ فصلُها؛ دلَّ على واحدٍ أو واحدة.

أقول: مَن وضع هذه القاعدة؟ إنْ كنتَ ناقلًا، فلِمَ لَمْ تَعْزُ ما نقلْتَ إلى قائلِه، وتذكرْ فيه الخلافَ أو الإجماع، إنْ كنتَ من المحقِّقين -كما تَزعُم-؟!

وإنْ كنتَ مخترعًا؛ فما أنتَ عليٌّ، ولا أبو الأسودِ، ولا الخَليل، ولا سيبويه، ولا مَن هو دونهم مِنَ النُّحاةِ واللُّغويِّين، فما تضعُه مِن القواعدِ هوَسٌ لا قيمةَ له،

---

(١) «التقويم» (ص٢٨).

(٢) كذا في مقالة الدكتور سعيد، وفي الأصل: «ورد».

(٣) سبق (ص٢٤٤).

وما أحسَنَ ما قال بعضهُم في أمثالك[١]:

تَصــدَّرَ للتَّــدريسِ كُــلَّ مُهــوَّسٍ ... سَــفِيْهٍ تَسَــمَّى بِالفَقيــهِ المُــدَرِّسِ
فَحُــقَّ لأَهْــلِ العِلْــمِ أَنْ يَتَمَثَّلُــوا ... بِبَيْتٍ قَـدِيْمٍ شَاعَ في كُلِّ مَجْلِسِ
لَقَدْ هَزُلَـتْ حَتَّـى بَدَا مِنْ هُزَالِهَـا ... كُلَاهَـا وَحَتَّـى سَامَهَا كُـلَّ مُفْلِسِ

اسمَعْ ما يقولُه الأئمَّةُ في (بعض):

قال ابن منظور في «لسان العرب»[٢]: «بعضُ الشَّيءِ: طائفَةٌ منه، والجَمْعُ: أَبْعاضٌ، قال ابنُ سِيْده: حكاه ابنُ جِنِّيْ، فلَا أَدري! أَهُو تَسمُّحٌ أَم هو شَيءٌ رَوَاه؟ واستَعمل الزَّجَّاجيُّ (بعضًا) بالألفِ واللَّام فقال: وإنَّما قُلنا: البَعْضُ والكُلُّ؛ مجازًا، وعلى استعمالِ الجماعةِ له مُسامَحةٌ، وهو في الحقيقةِ غيرُ جائزٍ، يعني: أنَّ هذا الاسمَ لا يَنفصِلُ مِن الإضافَةِ.

قال أبو حاتم: قلتُ للأَصمعيِّ: رأَيْتُ في «كتابِ ابنِ المُقَفَّعِ»: العِلْمُ كثيرٌ، ولكنَّ أَخْذَ البَعْضِ خَيرٌ مِن تَرْكِ الكُلِّ. فأَنكرَه أَشدَّ الإنكارِ، وقال: الأَلِفُ واللَّامُ لا يَدخلان في «بَعْضٍ» و«كُلٍّ»».

ومَضَى إلى أَنْ قال: «وقوله -تعالى-: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] بالتأنيثِ في قراءَةِ مَن قرَأَ به[٣]، فإنَّه أَنَّث، لأَنَّ ﴿بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾: «سَيَّارَةٌ»، كقولهم: «ذهبَتْ بعْضُ أَصابعِه»، لأَنَّ بَعْضَ الأَصابعِ يكونُ أُصْبُعًا وأُصْبُعَين وأَصَابع». اهـ

تأَمَّل قولَ ابنِ منظور في بيان قول العرب: «ذهبَتْ بعضُ أصابعِه»: «لأنَّ بعضَ الأصابعِ يكونُ أُصْبُعًا وأُصبُعَين وأَصَابِعَ»، وكذلك «بعض الأساتذة» يكون

(١) سبق تخريجها.
(٢) (٧/ ١١٩).
(٣) سبق تخريجها.

أستاذًا وأستاذين وأَساتذة، ولا فرقَ، فبَطل بذلك ما زعمَه المعترِضُ مِن أَنَّ «بعضًا» إِذَا لم يُكرَّرْ يَدُلُّ على واحدٍ أو واحدةٍ فَقط.

قوله: «وشاهدنا كتابَ الله العزيز ففيه: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾...» إلخ.

أقول: نعم؛ الشَّاهد كتابُ الله، ولا حجَّة لكَ فيه، لأنَّ لفظَ «بعض» مذكَّرٌ ومُفرَدٌ، والضَّميرُ يَعودُ عليه مُفردًا حَسْبَ لفظِه، فليس فيه دليلٌ على ما زعمْتَ، لأَنَّنا نقول كما قال ابن منظور: إنَّ «بعضًا» إِذَا أُضيفَ إلى جمْعٍ يدُلُّ على واحدٍ أو اثنين أو أكثر، فنحنُ لا ننكِرُ أنَّه يدلُّ على واحدٍ في بعضِ الأحيانِ، ولكنَّنا نُنكِرُ ما ادَّعيتَ مِن أنَّه لا يَدلُّ إلَّا على واحد أو واحدةٍ بالشَّرطِ الَّذي ذكَرْتَه مِن مخترعاتِك.

وقولُه: «وقَالوا لَولا أُنْزِلَ عَلى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ».

أيُّها المعترِضُ المسكين! لقد استُهدفْتَ ونصبْتَ نفسَك للرِّماح دريئة، نحن نعلم أنَّ اللهَ حرَمك مِن حفظ القرآن، ولكنَّه لم يحرِمْك مِن مصحف يوجد في خزانةِ كتبك، فهلَّا راجعْتَه قبل أنْ تحرِّفَ كتاب الله وتغيِّره؟! ففي أيِّ سورةٍ وجدْتَ هذا اللَّفظ؟ وفي أيِّ آية؟ لقد خانَتْك ذاكرتُك الواهمة، وأظنُّك تريدُ قوله -تعالى- في سورة الشعراء [١٩٨-١٩٩]: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾.

وغاية ما في الآيتين أنَّ «بعض» هنا تدلُّ على واحد، وأنا لا أُنكره، ولا حجَّةَ لك فيه. وأمَّا قول الشَّاعر(١):

وَلَأَنْـتَ تَفْـرِي مَـا خَلَقْـتَ وَبَعْـ ... ـضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرِي

---

(١) سبق تخريجه.

فلَا أُسلِّمُ أنَّ «بَعْض» هنا يدلُّ على واحدٍ فقط، والقرينةُ والواقع يحتِّمان أنَّه يدلُّ على أكثر مِن واحد.

أمَّا الواقع: فإنَّ الذين يرسمون الخططَ لعملٍ من الأعمال ويعزِمون على تنفيذِه فريقان: فريق ذَوُو عزائمَ ماضيةٍ وهممٍ عاليةٍ، يُنفِّذون كلَّ ما رسموا له خطَّةً. وفريقٌ ذوو عزائمَ واهيةٍ، وهممٍ سافلةٍ، يقولون ما لا يفعلون، ويعزِمون ولا يُنفذون، ولا يمكن أن يَنحصروا في واحد.

وأمَّا القرينة: فإنَّ الشَّاعر يريد أنَّ ممدوحه من ذوي الهممِ العالية الذين إذا قالوا فعلوا وإذا وَعدوا أنجزوا، وكثيرٌ مِن النَّاس تقصُر هِمَمُهم عن التَّخلُّق بهذا الخُلُق. وعلى تأويل المعترض: يكون النَّاس كلُّهم ينجزون وُعودهم ويوفون بعهودِهم، وينفِّذون ما رسموا مِن الخططِ إلَّا واحدًا، فلا يكون فيه مدْحٌ، وقد ظهر أنَّ هذا البيتَ حجَّةٌ عليه لَا له.

وأمَّا بيت أبي دِلامَةَ وبيتِ بشَّار، فمعَ تَسليمي لدَلالة «بعض» فيهما على واحدٍ؛ **أقول**: لا حجَّة في كلامِ أحدٍ مِن المُولَّدين، وبشَّار بن بُرْد كان مجوسيًّا عجميًّا، وكان يُزمزِمُ على الطَّعام قبل أَنْ يظهرَ إسلامَه، ومع ذلك هو مِن فحول الشُّعراءِ المحْدَثين، ولا حجَّةَ في كلامِه.

وأمَّا قَول لَبِيد:

.... **أَوْ يَعْتلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا**[(١)]

فقدِ اختلفُوا في دِلالة «بعض» هنا، والصَّحيح أنَّها تدلُّ على واحدٍ، ولا حجَّةَ للمعترِض فيه، لأنَّ الخِلافَ بيني وبينه ليس في صحَّة دلالتِها على واحد.

---

(١) انظر: «ديوان لبيد بن ربيعة» (٣١٣)، وسبق تخريجه.

وقال -تعالى- في سورة الزُّخرف [٦٣]: ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدۡ جِئۡتُكُم بِٱلۡحِكۡمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ﴾.

قال الرَّاغب في «غريب القرآن»(١): قال أبو عبيدة(٢): ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ﴾ [الزخرف: ٦٣] أي: كلَّ الَّذي، كقول الشَّاعر:

.... أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا(٣)

وفي قولِه هذا قصورُ نظرٍ منه، وذلك أنَّ الأشياءَ على أربعةِ أَضرُب: **ضَربٌ في بيانِه مَفْسدةٌ**، فلا يجوز لصاحبِ الشَّريعة أَنْ يبيِّنه، كوقت القيامة، ووَقْت الموت، **وضربٌ مَعْقول**، يمكنُ للنَّاس إدراكُه مِن غير نبيٍّ، كمعرفةِ الله ومعرفتِه في خلق السَّموات والأرض، فلا يلزمُ صاحبَ الشَّرع أَنْ يبيِّنه، أَلا ترى أنَّه كيف أَحال معرفتَه على العقولِ في نَحْو قوله: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [يونس: ١٠١]، وبقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْ﴾ [الأعراف: ١٨٤] وغير ذلك مِن الآيات؟ **وضَربٌ يجبُ عليه بيانُه** كأصولِ الشَّرعيَّات المختصَّة بشَرْعِه. **وضرْبٌ يمكِنُ الوقوفُ عليه** بما بيَّنه صاحِبُ الشَّرع، كفُروعِ الأَحكام.

وإذا اختلفَ النَّاس في أمرٍ غيرِ الَّذي يختصُّ بالنَّبيِّ بيانُه؛ فهو مُخيَّر بين أَنْ يُبيِّن، وبين أَنْ لا يُبيِّن، حسبما يَقتضي اجتهادُه وحكمَتُه. فإذَنْ قوله -تعالى-: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ﴾ [الزخرف: ٦٣] لم يُرِد كلَّ ذلك، وهذا ظاهرٌ لمَن أَلقى العصبيَّة عن نفسِه. اهـ

---

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» (١٣٤) مادة (بعض).

(٢) في «مجاز القرآن» (٢/ ٢٠٥).

(٣) سبق تخريجه.

قال محمَّد تَقي الدِّين: قولُ الرَّاغب «ضربٌ في بيانه مفسدة...» إلخ خطأ؛ لأنَّ صاحبَ الشَّريعة لا يعرفُ وقتَ القِيامة؛ لقوله -تعالى- في سورة الأعراف [١٨٧]: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ﴾، وقوله -سبحانه- في سورة لقمان [٣٤]: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ﴾.

وقوله: «وضرْبٌ مَعقول، يمكنُ للنَّاس إدراكُه...» إلخ.

جَرى في ذلك على مذهبِه الاعتزاليِّ أنَّ العقلَ وحدَه كافٍ لمعرفةِ الله، والحقُّ أنَّ العقلَ وحدَه لا يَكْفي في ذلك، فلا بُدَّ مِن بيانِ الرُّسل، وسائرُ كلامِه لا إشكالَ فيه.

وعلى ما زعمَه المعترضُ يكون معنى قوله -تعالى-: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ۖ﴾ [الزخرف: ٦٣]: ولأُبيِّن لكم مسألةً واحدةً من الذي تختلفون فيه، وكَفى بقولٍ يُفضي إلى هذا فسادًا.

ومثْلُ هذه الآية قوله -تعالى- في سورة آل عمران [٥٠]: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ﴾.

قال القَنوجي في «فتح البيان»(١): «عن الرَّبيع قال: كانَ الَّذي جاء به عيسى أَلْين ممَّا جاء بهِ موسى، وكان قد حُرِّمَ عليهم فيما جاءَ به موسى: لحومُ الإبلِ والثّروب، فأَحلَّها لهم على لسانِ عيسى، وحرَّم عليهم الشُّحومَ فأُحِلَّت لهم فيما جاء بهِ عيسى، وفي أشياءَ مِن السَّمك، وفي أشياءَ مِن الطَّير، وفي أشياءَ أُخرى حرَّمها عليهم، وشدَّد عليهم فيها، فجاءَهم عيسى بالتَّخفيف منه في «الإنجيل»». اهـ

فعَلى قولِ المعترضِ لا يمكنُ أَنْ يُحِلَّ عيسى لبني إسرائيلَ إلَّا شيئًا واحدًا،

---

(١) (٢/ ٢٤٣).

وقد أَحلَّ لهم أشياءَ عديدةً كما رأيْتَ أيُّها القارئُ الكَريم.

وهذه نصوصُ القرآن الَّتي زعَم أنَّها تنصُره، فإذا بها تَخذُله، لأنَّه ليس مِن أهل القرآن، لا حِفْظًا، ولا عملًا وإيمانًا، فإنَّ القرآنَ يقول في سورةِ البقرة [١٨٥]: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾، وهو يأكُلُ ويشربُ في رمضان جهارًا على أعينِ النَّاس، بلا مرضٍ ولا سَفرٍ، وكنَّا في دارِ المُعلِّمين العالية نجتمِعُ تحتَ سَقْفٍ واحدٍ، ومَا كان يُصلِّي ركعةً واحدةً طولَ حياتِه، مع أنَّ رأسَه مِن عشرين سنة كان أبيضَ كالثَّغامَةِ، ويَرضى أَنْ يُسمَّى دكتورًا مع أنَّه ليس له شهادةٌ، وقَد كان يدرسُ في باريس، ولمَّا دخلَ امتحانَ الدكتوراة رسَب فيه، ورجعَ كمَا ذهبَ بِخُفَّيْ حُنَين، ولم أُفْشِ الأَسرارَ مِن قَبْلُ، ولَكِنَّ هذا المُعترِضَ الجاهلَ المُسمَّى «سعيد علي» تسبَّبَ في إفشائِها فعلَيْه تَبِعتُها[١].

الثَّاني والعِشْرون: ادَّعَى أنَّ قَوْلي: «وَصارَ النَّاسُ فَوْضَى في الإِنشاءِ العربيِّ»[٢] (ص١٥) لحنٌ، إِذْ لا فَوْضى بمَعنى الاختلاطِ في العربيَّة، يقال: قومٌ فَوْضى[٣] أي: مُتَساوون. اهـ

أقول: وقَدِ اعترَضَ متبوعُه هذا الاعتراضَ نفسَه؛ فأجبتُ عنه جوابًا شافيًا كافيًا، أَلْقَمهُ حَجَرًا، ومعَ ذلك عادَ إليه، وهذا ما قُلْتُ في الجوابِ عنهُ[٤]:

أَيُّها المعترض الكريم! متى اصطفاك فصحاء الأمَّة العربيَّةِ نقيبًا لهم؟! وفوَّضوا إليك النَّقضَ والإبرامَ في الفَصيحِ مِن لغتِهم وغيرِ الفَصيح؟ لقد ارتقَيتَ مُرتقًى

(١) حذف الهلالي أشياء، وزاد أخرى بعد قوله: «بلا مرض ولا سفر».

(٢) «التقويم» (٢٩).

(٣) كذا في مقالة الدكتور سعيد، وفي الأصل: «فقال قوم: فوضى».

(٤) سبق (ص ٢٣١).

صعبًا، وطِرْتَ في غيرِ مطارِك، وأخافُ عليك السُّقوط، إنَّ ميزانَ الفَصاحة ليس هو فهمُك ولا ذَوقُك، وإنَّما هو قواعدُ وضعَها الأئمَّةُ يُرجَعُ إليها ويُعتمَدُ في النَّقدِ عليها، وسأضعُ نقدَك في الميزان، ليرى القُرَّاء: أَيثقُل فتكونَ مِن المُفلحين! أم يخفُّ فتكونَ مِن الخاسرين!

وسنرى: هل استعمالي لهذه الكلمةِ مِن استعمال جهلةِ المترجمين، أم نقدُك أنت ينتمي إلى جهلةِ المنتقدين؟

أنا لم آخذ هذه الكلمةَ مِن معاجمِ آبائك الأجانب، لا مِن «معجم بلو» ولا مِن غيره، وإنَّما أخذْتُها من كلامِ العربِ الأَقْحاح، ومَعاذ الله! أَنْ أكونَ في لغةِ قومي عالةً على الأجانب، فاسمَعْ ما يقولُه أئمَّةُ اللُّغةِ العربيَّة:

قال ابن منظور في «لسان العرب»[1] في مادَّة (ف و ض) ما نصُّه: «وقَوْمٌ فَوْضَى مُخْتَلِطُون، وقيل: هم الذين لا أَميرَ لهم ولا مَن يجمعهم، قال الأَفْوَهُ الأَوْدِي[2]:

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لا سَراةَ لَهم ... ولا سَــراةَ إِذا جُهّــالُهُم ســادُوا

وصار النَّاسُ فَوْضَى؛ أَي: متفرِّقين، وهو جماعةُ الفائضِ، ولا يُفْرَدُ كما يُفْرد الواحد من المتفرِّقين، والوَحش فَوْضى: متفرِّقةٌ تتردَّد.» اهـ

ومثلُه في «القاموس»[3] للفِيرُوزَآبادي في مادَّة (ف و ض)، ثمَّ قرأتُ مادَّة (ف ض ض) في «القاموس»، فلم أَجِد فيها أثرًا لِما زعمَه المعترِضُ مِن أَنَّ أصل (الفَوضى): فَضَى، كـ «شَتَّى» و«شَتِيت»! ولم يذكر للفَوضى مُفردًا، ومقتضى

---

(١) (٧/ ٢١٠).

(٢) «ديوان الأفوه الأودي» (١٠)، وسبق تخريجه.

(٣) (ص ٨٣٩).

كلامِه أَنْ يكون فضيضًا، وذلك ضُلُّ بتَضْلالٍ.

والفَوضى مِن مادَّة (فَ وَ ضَ)، ومفرَدُها (فائض) كما تقدَّم مِن كلام «لسان العرب»، ومِن المعلوم أنَّ الهمزةَ في (فائض) مُنقلبةٌ عن واو.

قوله: «وكأنِّي بالدّكتور يقول: قد حذَفنا الموصوفَ واتَّخذنا الصِّفة اسمًا...» إلخ.

هذا كلامُ رجلٍ لم يدرسْ علْمَ النَّحو، فهو يخبِطُ خَبْطَ عشواء، أوَكلَّما حذفنا الموصوفَ وجب علينا أن نتَّخذ الصِّفةَ اسمًا؟! من قال هذا مِن أئمَّة النَّحو؟! فهل درسْتَ «ألفيَّةَ ابنِ مالك» أو ما يُساويها مِن كتب النَّحْو؟ الظَّاهر أنَّك لم تدرس شيئًا من ذلك، فكيف تتصدَّرُ وتنصبُ نفسَك حَكَمًا وإمامًا في علومِ الأدب، وأنت لا تعرِفُ ما في «الألفيَّة»؟ اسمع ما يقوله ابن مالك:

وَمَا مِنَ المنعوتِ، والنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُه، وفي النَّعْتِ يَقِلّْ

قال ابن عقيل في «شرحه»[(١)] -وهو أسهل شروحِ «الألفيَّة»- في شرح البيت السَّابق: «يجوزُ حذْفُ المنعوتِ وإقامةُ النَّعت مُقامَه إذا دلَّ عليه دليلٌ، نحو قوله -تعالى-: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعًا سابغاتٍ، وكذلك يُحذَفُ النَّعتُ إذا دلَّ عليه دليلٌ، لكنَّه قليلٌ، ومنه قوله -تعالى-: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: البيِّن، وقوله -تعالى- ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي: النَّاجين». اهـ

وقال الأشموني[(٢)] في «شرحه لألفيَّة ابن مالك» -الشَّرح ممزوج بالمتن- ما نصُّه: «وَمَا مِن المنعوتِ وَالنَّعتِ عُقِلْ» أي: عُلم «يجوزُ حَذْفُه» ويكثرُ ذلك

(١) (٣/ ٢٠٥).
(٢) (٢/ ٣٢٨).

في المنعوتِ «وفي النَّعْتِ يَقِلّ» فالأوَّلُ شرطُه، أمَّا كونُ النَّعتِ صالحًا لمباشرةِ العامِلِ نَحْو: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ: ١١] أي: دُروعًا سابغاتٍ، أو كونُ المنعوت بعضَ اسمٍ مخفوضٍ بـ «مِنْ» أو «في»، كقولهم: «مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَام» أي: منَّا فريقٌ ظعَنَ، ومنَّا فريقٌ أقامَ. وكقوله(١):

لَوْ قُلْتَ مَا في قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ   يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أصلُه: لو قلتَ: ما في قومِها أحدٌ يَفضُلها؛ لم تَأْثم، فحذفَ الموصوفَ وهو «أَحدٌ»، وكسرَ حرفَ المضارعة مِن «تَأثم»، وأَبدل الهمزةَ ياءً، وقدَّم جوابَ «لَو» فاصلًا بين الخبرِ المُقدَّم، وهو الجارُّ والمجرور، والمبتدَأُ المؤخَّر، وهو «أحدٌ» المحذوف، فإِنْ لم يصلُحْ ولم يكنِ المنعوتُ بعضَ ما قبلَه من مجرورٍ بـ «مِن» أو «في»، امتنعَ ذلك، أي: إقامةُ الجملةِ وشبهِها مُقامَه، إلَّا في الضَّرورة، كقولِه:

....   لَكُم قِبْصُهُ مِن بينِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا(٢)

....   تَرْمِي بِكَفَّي كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ(٣)

وقوله:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيشٍ   يُقَعْقَعُ بَينَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ(٤)

انتهى.

---

(١) اختلف في القائل؛ فنسب لأبي الأسود الحماني ونُسب لحكيم بن مُعَيَّةَ الرَّبعي، وسبق تخريجه.

(٢) القائل هو الكميت بن زيد يمدح بني أمية، وسبق تخريجه.

(٣) صدره: «ما لك عندي غير سوط وحَجَرْ»، ولا يعرف قائل هذا الرجز، وسبق الكلام عليه.

(٤) البيت للنابغة الذبياني، وسبق تخريجه.

فظهرَ ممَّا نقلْتُه مِن كلام النَّحْويِّين أنَّه يجوز حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصِّفة مُقامه بكثرة، بشرطِ أن تصلحَ الصِّفة الَّتي حُذِف موصوفُها لمباشرة العامل، بأَنْ لا تكون جملةً ولا شبْهَ جملةٍ، معَ كون الموصوفِ فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو مبتدأً؛ لأنَّ الجملةَ لا تَصلحُ لذلك. قاله الخُضريُّ في «حاشيته على ابنِ عَقيل»[(١)].

وهذا الشَّرط ينطبق أتمَّ الانطباق على عبارتي الَّتي انتقدَها المعترِضُ جهلًا وتهوُّرًا، فإنَّنا نقول: «عمَّتِ الفوضى» أي: «الأحوالُ الفوضى»، لا «الحالُ» كما قدَّره المعترِض، لأنَّ «الحالَ» مفردٌ، و«الفَوضى» صفةٌ للجمعِ كما تقدَّم في كلام «لسانِ العرب»، وهو كقوله -تعالى- في سورة سبأ [١٠-١١]: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾.

يخبر الله -تعالى- أنَّه أَلان الحديد، أي: جعلَه ليِّنًا لداوودَ قائلًا له: اعمَلْ دروعًا واسعاتٍ. ففي كلامي حذفت «الأحوال» وهي (فاعل) وأقيمت صفتُها مُقامَها، وفي كلام العليِّ العظيم: حذفت «دروعًا» وهي مفعولٌ به، وأُقيمت «سابغات» مُقامها. وحذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصِّفةِ مُقامَه يُقال فيه: حَدِّث عن البحرِ ولا حَرج، يَستعملُه النَّاس كلَّ يومٍ في كتاباتهم وكلامِهم بالعربيَّة الفُصحى وبالعامِّيَّة، ولا يَكادُ أحدٌ يَستغني عن استعمالِه، قال الله -تعالى- في سورة المائدة [٣٨]: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ أي: الرَّجل السَّارق والمرأةُ السَّارقة. وقال -تعالى- في أول سورة النور [٣]: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ أي: الرَّجل الزَّاني لا ينكحُ إلَّا امرأةً زانيةً أو مشركةً. وقال -تعالى-

---

(١) (٢/ ١٣٩).

في سورة البقرة [٢٨٠]: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ أي: إن وُجِدَ شخصٌ مَدينٌ ذو عُسرةٍ لا يجدُ ما يؤدِّي به دَيْنَه، فلا تُضيِّقُوا عليه وأَمهِلوه إلى أَنْ يتيسَّر له قضاؤه.

فكيف يزعمُ هذا المعترضُ المتخبِّطُ أنَّ حذْفَ الموصوفِ وإقامةَ الصِّفةِ مُقامَه ليس مِن كلام الفُصحاء؟! يا هادي الطَّريق ضَلَلْتَ:

يَــا أَيُّهــا الرَّجُــلُ المعَلِّــمُ غَيْــرَهُ ... هَــلَّا لِنَفْسِــكَ كَــانَ ذَا التَّعْلِــيْمُ[(١)]

تَصِفُ الدَّواءَ لِذِي السَّقامِ وَذِي الضَّنَى ... كَيْمَــا يَصِــحَّ بِــهِ وَأَنْــتَ سَــقِيْمُ

أمَّا إذا كانتِ الصِّفةُ جملةً أو شِبْهَ جملةٍ، فيُشترَطُ لحذْفِ الموصوفِ بها أَنْ يكونَ بعضَ اسمٍ مجرورٍ بـ «مِن» أو «في». مثال المجرورِ بـ «مِن»: قول العربِ: «مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَامَ» أي: مِنَّا فريقٌ ظعنَ -أي: سافَرَ- ومنَّا فريقٌ أقامَ. فـ «فريقٌ» الَّذي هو موصوفٌ؛ محذوفٌ، وهو بعضُ ما يدُلُّ عليه الضَّمير: «نا» المجرور بـ «مِن»، ومثالُ المجرورِ بـ «في» قولهم: «فينا سَلِمَ، وفِينا هَلَكَ» أي: فينا فريقٌ سَلِمَ وفَريقٌ هَلَكَ، وفيما سوى ذلك لا يجوز الحذْفُ.

قوله: «لَو قُلْتَ مَا في قَوْمِها...» البيت، قاله أبو الأسود الحِمَّاني يصفُ امرأةً بالحسَبِ والجَمال، والموصوفُ المحذوفُ هنا تقديره: «أَحَدٌ» أي: لو قلتَ أيُّها المعجَبُ بجمالها وكمالها: ما في قومِها أحدٌ مِن النِّساء في الحسَبِ -وهو مفاخرُ الآباء- والمِيسَم -بكسر الميم، وهو الجَمال-؛ لم تأثَمْ، لأنَّك صادقٌ في قولِك. والمحذوفُ هنا -وهو «أحد»- بعضُ اسمٍ مجرورٍ بـ «في».

قوله: «لَكُم قِبْصُهُ» البيت، وصدرُه:

---

(١) قاله أبو الأسود الدؤلي، ونُسِب لغيره، وسبق تخريجه.

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ والحَصَى[(١)] ....

والحصَى: العَددُ الكثير، و«قِبْصُه» بكسر القاف -أيضًا-: العدَدُ الكثيرُ مِن النَّاسِ، والشَّاهد في قوله: «مِنْ بَيْنِ أَثْرَى»، والتَّقدير: طمِن بينِ رجلٍ أَثْرَى» أي: كَثُر مالُه، ورجلٍ أَقْتَر. أي: قَلَّ مالُه، فحذفَ الموصوف، وأَقام الصِّفة مُقامَه، معَ أنَّ الموصوفَ ليس بعضَ اسمٍ مجرورٍ بـ «مِن» أو «في» لضرورةِ الشِّعر.

أقول: إِنْ كانتِ القصيدةُ الَّتي مدحَ بها الكُمَيت بني أمَيَّة كلها مثل هذا البيت ولم يُعاقبوه عليها، فإنَّهم كانوا حُلماء، لأنَّ البيتَ ركيك جدًّا.

وقوله: «تَرْمي بِكَفَّي» البيت. التَّقدير: «ترمي بكفَّي رجلٍ كانَ مِن أَرْمى البَشرِ»، فحذفَ الموصوف وهو «رجل» وأقام الصِّفةَ مَقامه، وهي جملةُ «كان»، وإنَّما فعلَ ذلك للضَّرورة، كالذي قبلَه.

قوله: «كأَنَّكَ مِن جِمَالِ بَني أُقَيشٍ» البيت. بنو أُقَيْش بصيغة التَّصغير: حيٌّ من العَرب، وزعمَ بعضُهم أنَّهم حيٌّ مِن الجنِّ، وإبلُهم وحشيَّةٌ شديدةُ النُّفور، وزعموا أنَّها كانت هي -أيضًا- من الجِنِّ. و«الشّنُّ»: القِربةُ اليابسة، و«يُقعقَعُ»: يُصوَّتُ، وجِمالُ هذه القبيلةِ تَنفرُ بدون سببٍ، فكيف إذا صوَّتَ مصوِّتٌ بين أَرجلِها بضربةِ قربةٍ يابسةٍ؟! وأراد الشَّاعر ذمَّ المهجُوِّ ووصفَه بسرعةِ الغَضب، والشَّاهدُ في حذفِ الموصوف للضَّرورة، والتَّقدير: كأَنَّك جملٌ مِن جمالِ بَني أُقَيش.

فإنْ قلتَ: وما الَّذي يَضطرُّنا إلى تقديرِ هذا الموصوف، مع أنَّ الكلامَ يتمُّ بدونه؟

أقول: لو لم نقدِّرْه لم يكن في البيتِ ما يعودُ عليه ضميرُ «رِجْلَيه»، ولا بدَّ له

---

(١) سبق تخريجه.

مِن شيء يعودُ عليه.

أيُّها المعترِضُ الفاضل! أظنُّك أدركتَ زمان الإمام العلَّامة السَّيِّد محمود شكري الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم تكن مِن تلاميذه، بل حُرِمْتَ الاستفادةَ مِن بحر علمه الغزيرِ، ولم يصحَبْك التَّوفيقُ الَّذي صحِبَ تَلامِذَته، كالأستاذ محمَّد بهجة الأثري، وشاعر العرب معروف الرَّصافي وغيرهما، ولو أنَّك كنتَ مِن تلامذتِه لم تَهْذُ إلينا هذا الهذَيان، متوهِّمًا أنَّه من جواهرِ البيان.

وقول المعترض: «إنَّ الفوضى، أصلها الفَضى، كـ «شَتَّى» جمع شَتيت، وهي مشتقَّة مِن الفعل: «فَضَّه يفُضُّه فضًّا» أي: فرَّقه تفريقًا، ثمَّ أُبدلت إحدى الضَّادين واوًا، والتَّفرقة هي المعنى المراد بالفوضى، فالفوضى جمع كالشَّتَّى...» إلخ.

إِنْ كان جمعًا فما هو مفرده؟ على مُقتضى زعمِك يكونُ مُفردُه: فضيضًا، فإنْ كنتَ ناقلًا، فعليك بتصحيح النَّقل، فإنِّي لم أجد في كتب اللُّغة أحدًا أشار إلى شيءٍ ممَّا ذكَرْتَ، وقد تقدَّم أنَّه مِن مادَّة (فَ وَ ضَ)، وإنْ كنتَ مخترِعًا لهذا الاشتقاق الفاسدِ، وظننتَ أنَّك تستطيع أنْ تُروِّجَه على قُرَّاء «دعوة الحق» أجمعين، فقد بلغَ بك الغرورُ كلَّ مَبْلغ.

واعلم أيُّها القارئ العزيز أنَّني لم أستفِدْ لفظَ «الفَوضى» مِن كلام المترجمين الجاهلين، أو العالمين كما هو شأن المعترض الَّذي اتَّخذ القسِّيس أنسطاس الكرملي إمامًا معصومًا في علوم اللُّغة العربيَّة، ولم يأتِ علومَها من أبوابِها كما فعل غيرُه مِن أدباء العراقِ النُّبلاءِ، فكأنَّ الشَّاعرَ عَناه بقوله:

إِذَا مَا أَتَيْتَ الأَمْرَ مِن غيرِ بَابِهِ ... ضَلَلْتَ، وَإِن تَدخُلْ مِن البابِ تَهْتَدِ[1]

(١) البيت في «ديوان قيس بن الخطيم» (١٣٠)، وسبق تخريجه.

وإنَّما أخذتُ ذلك اللَّفظ من شعر الأفوهِ الأَوْديّ، أنشده بعض المؤلِّفين في علم العروض فقال(١):

لَا يُصْلِحُ النَّاسَ فَوْضَى لَا سَرَاةَ لهُم ... وَلَا سَـــراةَ إِذَا جُهَّـــالُهم سَـــادُوا

والبَيـــتُ لَا يُبْتَنَـــى إِلَّا بِأَعْمِـــدَةٍ ... وَلَا عَمُـــودَ إِذَا لَـــم تُـــرْسَ أَوْتَـــادُ

فَـــإِنْ تَجَمَّـــعَ أَوْتَـــادٌ وَأَعْمِـــدَةٌ ... وَسَاكِنٌ بَلَغُوا الأَمْرَ الَّذي كَـادُوا

وليتَ شعري! ما معنى قوله: ثمَّ ليس هذا موضع التَّدقيق والتَّحقيق؟ ما المراد بهذا: أهو لفظ (الفوضى)؟ أم حذف الصِّفة وإقامة الموصوف مُقامها؟ وأيّهما قصدُه؛ لم يكن لكلامه معنًى.

وقوله: فـ «الفوضى» جمعٌ كـ «الشَّتَّى» تُستعمل للجمع، أو لما يُمكنُ أن يتجزَّأَ.

أمَّا كونها صفةَ جَمْع، فمُسلَّمٌ، ولكن إذا عرف ذلك، فكيف قدَّر موصوفها مفردًا في تصحيحِه الفاسد بقوله: فالصَّواب: وعمَّت الحالُ الفوضى؟!

يُصِيبُ وَمَا يَدْرِي وَيُخْطِي وَمَا دَرَى ... وَكَيْفَ يَكونُ النُّوكُ إِلَّا كَـذلِكَا(٢)

ثمَّ إنَّ ادَّعاءَه أنَّ هذا اللَّفظ يكون صفةً للجَمْع، أو لما يُمكن أنْ يتجزَّأَ، وإنْ كان مفردًا، وما هو هذا الشَّيء الذي يتجزَّأُ وهو مُفرد: أهو جنَّة تتجزَّأ إلى أشجار؛ فتقول: شجرة مِن جنَّة؟ أم روضةٌ تتجزَّأُ إلى أزهار؛ فتقول: زهرةٌ مِن روضة؟ أم ماذا؟ وهل هذا الادِّعاء نقل أو اختراع؟ فإِنْ كان نقلًا فليصحِّحْه، بأَنْ ينسبَه إلى قائله من الأئمَّة، وإِنْ كان اختراعًا فهو مِن تخيُّلاتِه الفاسدة،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وسبق تخريجه.

وبناتِ غيرِه، فلا يساوي قُلامَةَ ظُفْرٍ عند المحقِّقين.

ثمَّ أَقول له: والحالُ الَّتي قَدَّرتها محذوفَةً، وجعلْتَ الفَوضى صفَةً لها، والأمرُ الذي نقلْتَه مِن كلام أبيك «بلو» وأُعْجِبْتَ به كلَّ الإعجاب: هل هما مِن المفرد الذي يتجزَّأُ؟ فكيف تُجزِّئهما؟ أثلاثًا أو رُباعًا أو خُماسًا؟ أو أجزاءَ لا يُعرَفُ عددُها؟ هل فكَّرت في هذا الأمرِ قبلَ أَنْ تكتبَه وتُرسِلَه مِن بغدادَ إلى الرِّباط هديَّةً ثمينةً إلى أدباءِ المغربِ وأدباءِ العالم؟ ما أَخالُ أنَّ أدباءَ العراقِ يَرضون بخطَّتِك هذه، ويعتبرونها شيئًا مشرِّفًا، وقد يعتبرونك كبَراقِشَ الَّتي كانت تَجْني على أهلِها، ونحن نُنزِّه أدباءَ العراقِ المحقِّقين عن مثل هذه السَّفاسف المرتجلة.

ثمَّ إنَّ تمثيلَ الإمامِ ابنِ عَقيل لحذْفِ النَّعت -أي: الصِّفة- بقولِه -تعالى- في سورة البقرة [٧١]: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ أي: البيِّن، فحُذفَتِ الصِّفةُ وهي «البيِّن»، تمثيلٌ غيرُ صَحيح، لأنَّ مُوسى قال لهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]. فلم يكنْ بنو إسرائيلَ يعتقدون أنَّ مُوسى أَجابهم في أوَّلِ الأمرِ بالحَقِّ المُبهَم، وفي آخرِ الأمرِ بالحقِّ المُبين، بل ظنُّوا أنَّه يتَّخذهم هزؤًا، وفهِمَ موسى ذلك مِن كلامهم، فاستعاذَ بالله منه، وعدَّه مِن الجهل، وهو السَّفَه.

وكذلك تمثيلُه بقوله -تعالى- في سورة هود [٤٦]: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ أي: النَّاجين، لا حاجةَ إلى تقدير هذا النَّعت، لأنَّ نوحًا عليه السلام حين قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥]، لم يُرِدْ بذلك أَنْ يخبرَ أنَّ الابن الهالكَ مِن ذرِّيَّتِه، وإنَّما أرادَ أنْ يقولَ: إنَّه مِن أهلِه الَّذين يَستحقُّون الرَّحمةَ والعَفْوَ لقُرْبه مِن رسولِ الله نوحٍ أحدِ أُولي العَزْم، فأخبرَه اللهُ أنَّ ذلك الابنَ ليس مِن المؤمنين بما جاء به

أَبوه، فلا يَستحِقُّ النَّجاة ولا الرَّحمة بالقَرابةِ المُجرَّدة، فإنَّها لا قيمةَ لها عندَ الله. قال -تعالى- في سورة الطور [٢١]: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾.

وقال -تعالى- في سورة الأنعام [٨٧-٨٨] بعد ذكر الرُّسل: ﴿وَمِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ وَإِخۡوَٰنِهِمۡۖ وَٱجۡتَبَيۡنَٰهُمۡ وَهَدَيۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾؛ فمَن أشرك مِن ذرِّيَّة الرُّسل حَبِطَ عملُه واستحقَّ الخلودَ في العذاب، ولم تُغْنِ عنه قَرابتُه مِن الرَّسول شيئًا.

و**الصَّواب** ما مثَّل به الأشموني[1] حيث قال: والثَّاني كقوله -تعالى-: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ. وقوله:

.... فَلَـم أُعْـطِ شَـيئًا وَلـم أَمْنَـع[2]

أي: شيئًا طائلًا. وقوله:

ورُبَّ أَسِـيلةِ الخَـدَّيْنَ بِكْـرٍ مُهَفْهَفَـةٍ لهـا فَـرْعٌ وجِيـدُ[3]

أي: فَرْعٌ فاحمٌ، وجيدٍ طَويل.

---

(١) (٢/ ٣٣١).

(٢) البيت للعباس بن مرداس، وسبق تخريجه.

(٣) البيت للمُرَقَّش الأكبر، وسبق تخريجه.

«تقويم اللِّسانين»
مستقيم
والطعن فيه سقيم
الحلقة الرابعة[١]

(٢٣) زَعم أنَّ قولي: (أَردْتُ التَّجنُّس بالجنسيَّة العراقية سنة ١٩٣٤)[٢] (ص٢٢) خطأ، والصَّواب -بزعمه- (في سنة)؛ لأنَّ كلمة (سنة) ليسَتْ ظرفًا، إنْ هي إلَّا اسم متمكِّنٌ تامٌّ. اهـ

أقول: يا عجبًا مِن هذا المعترض! ما أجهلَه بالأُصول والفروع! وما دليلُك على أنَّ هذا خطأ؟ هل أنت مِن أَئمَّة اللُّغة أو مِن أئمَّة النَّحو؟!

وَالـدَّعَاوَى مَـا لـم يُقِيْمُـوا عَلَيْهَـا ... بَيِّنَـــاتٍ أَبْنَاؤُهَـــا أَدْعِيَـــاءُ[٣]

فـ «سنة» ظرفٌ مِن الظُّروفِ المتصرِّفة؛ قال ابن مالك في «الخُلاصة»[٤]:

وَمَـا يُـرَى ظَرْفًـا وَغَيْـرَ ظَـرْفِ ... فَـذَاكَ ذُوْ تَصَـرُّفٍ فِـي العُـرْفِ

وَغَيْـرُ ذِي التَّصَـرُّفِ الَّـذِي لَـزِمْ ... ظَرْفِيَّـةً أَوْ شِـبْهَهَا مِـنَ الكَلِـمْ

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، العدد (٢٢٦)، صفر ١٤٠٣هـ - دجنبر ١٩٨٢م، (ص٢٦-٣٤)، ولم يرقِّم الاعتراضات عليه كما فعل في الحلقات السابقة، فقمنا بترقيمها.

(٢) «التقويم» (ص ٣٧).

(٣) البيت للبوصيري في قصيدته «الهمزية»، انظر: «الإشادات الربانية بالفتوحات الإلهية على متن الهمزية في مدح خير البرية» (٢٥٠).

(٤) (ص ٣٠).

قال ابنُ عَقيل في «شَرحه للألفيَّة»(١): «ينقسمُ اسمُ الزَّمانِ واسمُ المكانِ إلى مُتصرِّفٍ وغيرِ متصرِّف، فالمتصرِّفُ مِن ظرفِ الزَّمانِ أو المكان: ما استُعمِلَ ظرفًا وغيرَ ظرف كـ «يوم» و«مَكان»، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُستعمَلُ ظرفًا، نَحْو: «سِرْتُ يَومًا» و«جَلسْتُ مَكَانًا»، ويستعملُ مُبتدأً؛ نَحْو: «يَومُ الجمعةِ يَومٌ مبارَكٌ» و«مَكانُكَ حَسَنٌ»، وفاعلًا؛ نحو: «جاءَ يَومُ الجمعةِ» و«ارتفَعَ مَكانُكَ».

وغيرُ المتصرِّفِ هو: مَا لا يُستعمَلُ إلَّا ظَرْفًا أو شبهَه، نَحْو: «سَحَرَ» إِذَا أَرَدْتَه مِن يوم بعَيْنِه، فإِنْ [لم](٢) تُرِدْه مِن يومٍ بعينِه فهو مُتصرِّفٌ؛ كقولِه -تعالى-: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، و(فوق)؛ نَحْو: «جلسْتُ فوقَ الدَّار»؛ فكلُّ واحدٍ مِن «سَحَر» و«فَوْق» لا يكونُ إلَّا ظَرْفًا.

والَّذي لزِمَ الظَّرفيَّةَ أو شِبْهِها «عِنْدَ» وَ«لَدُنْ»(٣)، والمرادُ بشبهِ الظَّرفيَّةِ: أنَّه لا يَخرجُ عن الظَّرفيَّة إلَّا باستعمالِه مجرورًا بـ «مِنْ»، نَحْو: «خَرجْتُ مِن عندِ زيد»، ولا تُجَرُّ «عِنْدَ» إلَّا بِـ «مِن»؛ فَلا يُقال: «خَرجْتُ إلى عِنْده»، وقولُ العامَّة: «خرجْتُ إلى عندِه» خَطأٌ».

ويظهَرُ مِن كلامِ المعترِض أنَّه جاهِلٌ كلَّ الجهلِ بهذه القاعدةِ الَّتي ذكرَها ابنُ مالك في هذَين البَيْتين، وشَرحها ابنُ عَقيل، والسَّحَر: هو السَّاعة الَّتي قُبيل طلوعِ الفَجْر، تَقول: «سافرْتُ ليلةَ الجمعة سَحَرَ» بالنَّصبِ بلا تَنْوين، وإِذَا دَخل عليه حرْفُ الجرِّ وهو «في» أو «الباء» جُرَّ ونُوِّنَ، كما تقدَّم في قوله -تعالى-: ﴿نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

---

(١) (٢ / ١٩٨ - ١٩٩).

(٢) ليست في الأصل، وهي في «شرح ابن عقيل».

(٣) تكررت الواو في الأصل.

وتعليلُه لحكمِه الخاطئ يدلُّ على جهْلٍ آخرَ، **وذلك قوله**: «أنَّ «سنة» ليسَتْ ظَرْفًا، إنْ هي إلَّا اسمٌ متمكِّنٌ تامٌّ». اهـ

فلا مَعنى لذِكْر الاسمِ المتمكِّن هنا، وإنَّما يذكرُ في الممنوعِ مِن الصَّرف.

قال ابن مالك في «الممنوع من الصَّرف»:

الصَّـــرْفُ تَنْـــوِينٌ أَتَـــى مُبَيِّنَـــا مَعْنًـــى بِـــهِ يَكُـــونُ الِاسْـــمُ أَمْكَنَـــا

قال ابنُ عَقِيل[١] في شَرْح هذا البيت: «الِاسمُ إنْ أَشبهَ الحَرْفَ سُمِّيَ: مَبْنيًّا[٢]، وغيرَ متمكِّنٍ وإنْ لم يُشبهِ الحَرْفَ سُمِّي: مُعْربًا، ومتمكِّنًا، ثمَّ المعرَبُ على قسمَيْن:

أحدِهما: مَا أَشبَهَ الفِعْل، ويُسمَّى غيرَ مُنصرِفٍ، ومُتمكِّنًا غيرَ أَمْكن.

والثَّاني: ما لم يُشبهِ الفِعْل، ويُسمَّى مُنصرِفًا، ومُتمكِّنًا أَمْكنَ. وعلامَةُ المُنصرِف: أَنْ يُجرَّ بالكسرةِ معَ الألفِ واللَّام، والإضافة، وبدونِهما. وأَنْ يدخلَهُ الصَّرف -وهو التَّنوين- الَّذي لغير مُقابَلة أو تعويضٍ، الدَّالِّ على مَعنًى يَستحقُّ به الاسمُ أنْ يُسمَّى «أَمْكن»، وذلك المعنى هو عدمُ شَبهه الفِعْلَ، نحو: «مَرَرْتُ بغلامٍ» و«غُلامِ[٣] زَيدٍ» و«الغُلَامِ».

واحتُرِز بقوله: «لِغَيرِ مُقابَلَةٍ» مِن تَنوينِ «أَذْرِعَاتٍ» ونحوه؛ فإنَّه تنوينُ جمعِ المؤنَّث السَّالم، وهو يصحَبُ غيرَ المُنصرِف: كـ«أَذرِعَاتٍ» و«هِنْدَاتٍ» -علم امرأة-، وقد سبقَ الكلامُ في تَسميتِه «تَنوينَ المقابَلة».

واحتُرِزَ بقولِه: «أَو تعويضٍ» مِن تنوينِ «جَوَارٍ» وَ«غَوَاشٍ» وَنحوِهما، فإنَّه عِوَضٌ مِن الياءِ، والتَّقديرُ: «جَواري» و«غَوَاشي»، وهو يصحَبُ غيرَ المُنصرِف،

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٣/ ١٤٤).
(٢) في الأصل: «مبينًا»، والتصويب من «شرح ابن عقيل».
(٣) تكررت في الأصل، وهو خطأ.

كهذَين المثالَين، وأمَّا المُنصرِفُ فَلا يَدخل عليه هذا التَّنوين، ويُجَرُّ بالفتحةِ إنْ لم يُضَف، أو لم يدخُل عليه «ال» نحْوُ: «مرَرتُ بأحمَدَ»، فإِنْ أُضِيف أو دخلَتْ عليه «ال» جُرَّ بالكسرةِ، نحو: «مرَرْتُ بأَحمَدِكُم» و«بالأَحْمَدِ»».

فَالأسماءُ المبنيَّة كالضَّمائرِ لا تُوصَفُ بأنَّها «مُتمكِّنةٌ»، ولا تُوصَفُ بأنَّ الواحِدَ منها «أَمكَنَ»، و«المتمكِّنُ غيرُ الأَمكنِ» هو الممنوعُ مِن الصَّرف، كأحمدَ وإبراهيمَ وفاطمةَ، أمَّا «المُتمَكِّنُ الأَمْكَنُ» فهُوَ المُعْرَبُ المنصَرِف.

(٢٤) زعم أنَّ قولي: «ثمَّ بُعثت الأوراقُ إلى بغداد»[١] (ص٢٢) فيه لحْنٌ، والصَّواب -بزعمِه-: «ثمَّ بُعِثَ[٢] بالأوراقِ». والمحذوفُ المقدَّرُ في العبارةِ الصَّحيحة، هو: «ثمَّ بعثَ البريدُ بالأوراق». أي: إنَّ كلمة «البريد» محذوفة لاشتهارها، ورد في القرآن: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل: ٣٥]. قالت: ﴿بِهَدِيَّةٍ﴾ ولم تقُل: «هديَّةً». وتفسير ذلك: أنَّ العاقلَ متحرِّك مختارٌ لا يحتاج إلى مَن ينقله مِن مكان إلى مكان، والمحتاجُ إلى مَن ينقلُه هو غيرُ العاقلِ مِن حيوان وجماد، وهو الأسيرُ -أيضًا-، لأنَّه لا يملك الاختيار، والـ«باء» تصاحِبُ ما عُدِمَ الاختيارَ وتفارق مَن ملَكه. اهـ

أقول: قال الفِيروزآبادي في «القاموس»[٣]: «بَعَثَه كَمنعه: أرسلَه» اهـ

وقال ابن منظور في «لسانِ العرب»[٤]: «بعَثَه[٥] يَبْعَثُه بعثًا: أرسله وحده، وبعث به: أرسله مع غيره. اهـ

---

(١) «التقويم» (ص ٣٧).

(٢) كذا في مقالة الدكتور سعيد، وفي الأصل: «بُعِثت».

(٣) (ص ٢١١).

(٤) (٢ / ١١٦).

(٥) في الأصل: «بعث»، والتصحيح من «اللسان».

قال الأشموني في «شرحه للألفيَّة»(١) في قول ابنِ مالك:

وَعَـدِّ لَازِمًـا بِحَـرْفِ جَـرِّ(٢)   وَإِنْ حُـذِفْ فَالنَّصْـبُ لِلْمُنْجَـرِّ
نَقْلًا ....

وذلك على نوعَين: **الأوَّلُ** واردٌ(٣) في السَّعة، نحو: «شَكَرْتُه» و«نصحْتُه»، «وذَهَبَ الشَّامَ»، **والثَّاني** مخصوصٌ بالضَّرورة، كقوله:

آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ(٤)   ....

أي: عَلى حَبِّ العِرَاقِ.

وقول الشَّاعر:

---

(١) (١/ ٤٤١).
(٢) في الأصل: «جد»! والتصحيح من «الألفية».
(٣) في الأصل: «واراد»! والتصحيح من «شرح الأشموني».
(٤) البيت للمتلمس جرير بن عبد المسيح، في ديوانه (٩٥)، وعجز البيت: «والحَبُّ يأكلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ»، يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة، وكان الشاعر قد هجاه مع ابن أخته طرفة في القصة المشهورة التي قتل فيها طرفة، ونجا المتلمس، وهرب إلى الشام، ثم كلموا عمرو بن هند في رجوع المتلمس، فحلف ألا يذوق حَبَّ العراق ما عاش عمرو بن هند، فقال يذكره، ويقول له: إن بالشام في الحبّ ما يغني عن حبِّ العراق.
انظر: «تخليص الشواهد» (٥٠٧)، «خزانة الأدب» (٦/ ٣٥١)، «جمهرة أشعار العرب» (١١٣)، «شرح التصريح» (١/ ٣١٢)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٢٩٤)، «شرح أبيات المغني» (٢/ ٢٥٩)، «الكتاب» (١/ ٣٨)، «المقاصد النحوية» (٢/ ٥٤٨)، «الجنى الداني» (٤٧٣).
وبلا نسبة في: «مغني اللبيب» (١/ ٩٩)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ١٣٤)، «الشعر والشعراء» (١/ ١٨٠)، «أوضح المسالك» (٢/ ١٨٠)، «شرح الأشموني» (١/ ١٩٧)، «الأغاني» (٢٣/ ٥٤٥ و ٥٥٣)، «مختارات شعراء العرب» لابن الشجري (١/ ٣٢).

تَمُــرُّون الــدِّيارَ ولَــمْ تَعُوجُــوا كَلامُكُـــمُ علـــيَّ إِذًا حَـــرَامُ[(١)]

أي: تمرُّون بالديار.

قلتُ: الحاصلُ أنَّ «بعَثَ» و«أرسلَ» يتعدَّيان إلى المفعولِ بأنفسهما، وإلى ما بعدَ المفعول بالباء، والتَّعبير بالباء هو الأفضل؛ ولكنَّه يدخل في القسمِ المذكور الَّذي يقع في السَّعة: حذفُ الجارِّ فيه نحو: «ذهبْتُ الشَّامَ»، وأمَّا ما ذكرَه المعترضُ مِن التَّعليل فهو مُعْتَلٌّ ومُختَلٌّ، ولا يوجَدُ في كتبِ اللُّغة ولا في كتبِ النَّحو، وهذه عادتُه؛ يخترعُ تعليلاتٍ ويحتجُّ بها كأنَّه الخليلُ أو سيبويه، على أنَّ هذا الاعتراضَ بالنِّسبة إلى غيرِه هيِّن.

(٢٥) وزعمَ أنَّ قَولي: «وَأَنا واقِفٌ أمامه»[(٢)] (ص٢٢) لَحْنٌ، والصَّواب بزعمه: «حِياله» أو «قُدَّامه» أو «تُجَاهه». اهـ

وهذا هَوَس! فإنَّ «قُدَّامَ» و«أَمامَ» لا فرْقَ بينهما.

قال الفِيْرُوزَآبادي في «القاموس»[(٣)]: «والأَمامُ نَقيضُ الوَراءِ كَقُدَّام يكونُ اسمًا وَظَرْفًا». اهـ

وبهذا تعلَمُ أيُّها القارئُ الكريمُ أنَّ هذا المعترضَ مُهَوَّسٌ، يتقوَّلُ على العربِ وأئمَّة اللُّغة بلا حَياء، فإِنْ كان مُدرِّسًا فأنا أتأسَّفُ على تلامذتِه وأنشد فيه بحقٍّ:

---

(١) القائل هو جرير بن عطية بن الخطفي، وهي في «الديوان» (٥١٢ - ٥١٥).

انظر: «الأمالي» (١/ ١٢٠)، «اللآلي» (٣٥٥)، «الكامل» (١/ ٥٠)، «طبقات الشعراء» (٣٥٣)، «أمالي المرتضى» (١/ ٥٤١) و(٢/ ٢٥٦)، «ابن عقيل» (١/ ٤٥٦) الشاهد رقم (١٥٩)، «الهمع» (١/ ٨٣)، «الخزانة» (٩/ ١١٨)، «الدرر» (١/ ١٠٧).

(٢) «التقويم» (ص ٣٧).

(٣) (ص ١٣٩٢).

تَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيسِ كُلُّ مُهَوَّسٍ ... بَلِيدٍ يُسَمَّى بِالفَقِيْهِ المُدَرِّسِ
فَحُقَّ لأَهْلِ العِلْمِ أَنْ يَتَمَثَّلُوا ... بِبَيْتٍ قَدِيمٍ شَاعَ فِي كُلِّ مَجْلِسِ
لَقَدْ هَزُلَتْ حَتَّى بَدَا مِنْ هُزَالِهَا ... كُلَاهَا وَحَتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسِ(١)

(٢٦) زَعم أنَّ قَولي «تفضَّلَ بمُرافقتي»(٢) (ص٢٢) خطأ، والصَّواب -بزعمِه-: «أكرمَني» أو «جادَ عليَّ»، فإنَّ «تفضَّلَ» وهي على «تَفعَّلَ» دالَّةٌ على التَّكلُّف، وردَ في القرآن: ﴿يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] ويتفضَّلُ(٣): يتكلَّف الفَضْل ويدَّعيه. اهـ.

أقول: قال الفِيرُوزَآبادي في «القاموس»(٤): «وتَفَضَّلَ تَمَزَّى(٥)أو تَطَوَّلَ،

(١) صاحب هذه الأبيات أبو الحسن المؤدِّب، علي بن أحمد بن علي بن سلَّك الفالي -بالفاء-، كما أسنده عنه ابن الجوزي في «المنتظم»، انظر: أحداث سنة (٤٤٨) (٨/ ١٧٤ ط دار صادر)، «تاريخ الإسلام» للذهبي، ووهم ابن كثير فجعله القالي صاحب «الأمالي»، والصواب أنه الفالي -بالفاء- كما في «النجوم الزاهرة» و«الكامل» لابن الأثير (٩ / ٦٣٢)، انظر: «البداية والنهاية» (١٢/ ٨٧ ط إحياء التراث)، ونسبه في «الوافي بالوفيات» (١٢ / ٢٢٨) وياقوت في «معجم الأدباء» (٣/ ١٠٦٢) والسيوطي في «بغية الوعاة» (١ / ٥٣٣) إلى أبي علي الآمدي الحسين بن سعد بن الحسين، وهذه النسبة خطأ! على أن ياقوت نسبها مرة أخرى لعلي الفالي أبي الحسن عند ترجمته (٤/ ١٦٤٦).

(٢) «التقويم» (ص ٣٧).

(٣) في الأصل: «يفضل».

(٤) (ص ١٣٤٨).

(٥) في الأصل: «تمدى»، والتصويب من «القاموس المحيط»، وتَمزَّى: من التمازي أو التَّمييز. وقوله -تعالى-: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] قيل: تأْويله أَنَّ الله فضَّلهم بالتمييز.

كأَفْضَلَ عليه أَوِ ادَّعَى الفَضْلَ عَلى أَقْرَانه». اهـ.

وقال ابن منظور في «لسانِ العَرب»[(١)]: «وَتَفَضَّل عليه: تَمَزَّى[(٢)]، وفي التَّنزِيل العزيزِ: ﴿يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، معناه: يُريد أَنْ يكونَ لَهُ الفَضْلُ عَلَيكم في القَدْرِ وَالمنزِلَة، وَليسَ مِن التَّفَضُّلِ الَّذي هُوَ بِمَعنى الإِفْضالِ والتَّطوُّل» اهـ

أقول: ثبتَ بهذا أنَّ التَّفضُّل ثبت[(٣)] لَه مَعْنيان، **أَحدُهما**: التَّكبيرُ، **والثَّاني**: الإِفضال، وهو الإحسانُ إلى المتفضَّل عليه، ولجَهْلِه حصرَ «تفضَّل» في معنًى واحد، ونَفى الآخرَ دونَ أَنْ يُراجِع شيئًا مِن كتُبِ اللُّغة، ففي مثله ينشد:

جَهِلْتَ وَمَا تَدْرِي بِأَنَّكَ جَاهِلٌ ... وَمَن لي بِأَنْ تَدْرِي بِأَنَّكَ لا تَدْرِي[(٤)]

وهذا ما يُسمَّى بالجَهْل المُركَّب، والجهْلُ معَ الاعترافِ به يُسمَّى في الاصطلاح: جَهلًا بَسيطًا، فمَن كان جهلُه غيرَ مركَّب مِن جَهْلين يُرجَى له العِلْم، ومَن كان جَهْله مركَّبًا لا يُرجَى له العلم. وفي هذا المعنى قال الشَّاعر:

قَالَ حمارُ الحَكيمِ تُومَا ... لأَنَّ جَهْلي غَدَا بَسِيطًا
لَوْ أَنْصَفُوني مَا كُنْتُ أُرْكَبْ ... وَرَاكِبِي جَهْلُهُ مُرَكَّبْ[(٥)]

ويُحكَى مِن أخبارِ هذا الطَّبيب أنَّه قرأَ: «**الحَبَّةُ السَّوْدَاءُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ**»[(٦)]

---

(١) (١١ / ٥٢٤).
(٢) في الأصل: «تحذى»، والتصويب من «لسان العرب».
(٣) كذا في الأصل.
(٤) مجهول النسبة. انظر: «المستطرف» (٣١).
(٥) لا يُعرَف قائله، وسبق الكلام عليه.
(٦) سبق تخريجه.

قرأَهَا: الحيَّةُ السَّوداءُ شفاءٌ مِن كلِّ داء. فاصطادَ حيَّةً وقتلَها وصارَ يُداوِي بها المرضى، فَيصير دواؤُه دَاءً جديدًا. اهـ

(٢٧) زَعم أنَّ قَولي: «بالجِدال مع مديرِ الدَّاخليَّة»[١] (ص٢٢) لحْنٌ، والصَّواب -بزَعْمه-: «بمُجادلةِ مُديرِ الدَّاخليَّة»، يُقال: جادَلَه، وَلا يُقال: جَادَل معَه.

أَقول: هذا الاعتراضُ كالَّذي قَبْله، فإِنَّ الجِدالَ والمجادلةَ مَعناهما واحِدٌ.

قال ابنُ مالك في «الخُلاصة»[٢]:

لِـ «فَاعَلَ»: «الفِعَالُ» وَ«المُفَاعَلَهْ» وَغَيْـرُ مَـا مَـرَّ السَّـمَاعُ عَادَلَـهْ

قال الأشموني[٣] في شرح هذا البيت:

«(لِـ «فَاعَلَ»: «الفِعَالُ» وَ«المُفَاعَلَهْ») نحو: «خاصَمَ، مُخاصَمَةً، وَخِصَامًا»، وعاقَبه عِقَابًا ومُعاقبةً، لكِنْ يَمتنِعُ «الفِعَالُ»، ويتعيَّنُ «المُفاعَلَةُ» فيما فَاؤُه يَاءٌ، نحو: «يَاسَرَ مُيَاسَرَةً» و«يَامَنَ مُيَامَنَةً»، وشَذَّ «يَاوَمَهُ يِوَامًا» لا «مُيَاوَمَةً». اهـ

وأَنا ما قلت: «جادَلَ معَه» أو «يُجَادِلُ معَه»، وإِنَّما استعمَلْتُ المفعولَ المُطلَق، ومعلومٌ أنَّ استعمالَ المصدرِ غيرُ استعمالِ الفعلِ، يُقال: معَ مَن كانَ جِدالُك؟ فيكون الجَوابُ. فيكونُ: كانَ مع فلان، ولا يُقال: «معَ مَن جادَلْت أو مع مَن تَجادَل؟».

قال ابن منظور في «لسان العرب»[٤]: «والجَدَلُ: اللَّدَدُ في الخُصومةِ والقُدرَةُ عَلَيها، وقَد جادَلَهُ مُجادَلَةً وَجِدالًا». اهـ

(١) «التقويم» (ص ٣٨).
(٢) (ص ٤١).
(٣) (٢ / ٢٣٧).
(٤) (١١ / ١٠٥).

وقال -تعالى- في سورة البقرة [١٩٧]: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾.

(٢٨) زَعم المعترضُ أنَّ قولي: «يأبَهُ بهم أَحَدٌ»(١) (ص٢٢) خطأ، والصَّواب -بزعمه-: «لا يَأْبَه لهم أَحَدُ». اهـ

أقولُ: هذا ليسَ بخطأ، والمخطِئُ فيه خَاطئ، قال الفِيرُوزَآبادي في «القاموس»(٢): «وَأَبَه لَه وَبِهِ، كَمَنَعَ وفَرِحَ» اهـ.

وبهذا تعلَمُ بُطلانَ ما ادَّعاه المعترض.

(٢٩) زعَم أنَّ قَولي: «على الأَقَلِّ»(٣) (ص٢٨) خطأ، والصَّواب -بزَعْمِه-: «في الأَقلِّ».

أقولُ: هذا ليس بخطأ عندَ مَن يعقِلُ ما يَقول، ولم يأْتِ على التَّخطئةِ بدَليلٍ، فلا قيمةَ لاعتراضِه، وإذا نظرْتَ في كتبِ المؤلِّفين تجدُهم يُعبِّرون بهذه العبارةِ فيقولون: «عَلى أَقَلِّ تقدير» على أنَّ «في» تتعاقَبُ مع «على» قال -تعالى-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عَليها، قال الأشموني(٤) في معاني «على»: الثَّاني: الظَّرفيَّة كـ «في»، نحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥].

(٣٠) زَعم أنَّ قولي: «ومثْلُ هذه العباراتِ كثيرةٌ جدًّا» (ص٣١) خطأ، والصَّواب: «كثيرٌ»(٥) بالتَّذكير. اهـ

أقول: إنَّما أُتِيَ هذا المعترِضُ مِن جهلهِ بقواعدِ النَّحو، قال ابن مالك في

(١) «التقويم» (ص ٤٤).
(٢) (١٦٠٣).
(٣) «التقويم» (ص ٤٤).
(٤) (٢ / ٩٠).
(٥) «التقويم» (ص ٤٩).

«الخلاصة»[١]:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيْثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوْهَلَا

قال الأشموني[٢]: ««وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ» مِن المتضايفَين، وهو المضافُ إليه «أوَّلًا» منهما وهو المضافُ «تأنيثًا»[٣] أو تَذكيرًا «إِنْ كَانَ» الأوَّلُ «لحذْفٍ مُؤهلًا» أي: صالحًا للحذْف والاستغناءِ عنه بالثَّاني. فمِن الأوَّل: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]. وقوله:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ[٤] ....

(١) (ص ٣٦).
(٢) (٢/ ١٣٦).
(٣) في الأصل: «ثانيًا» .
(٤) هذا صدر بيت لعنترة، وعجزه: «فتَرَكْنَ كُلَّ حَديقَةٍ كَالدِّرْهَمِ».
انظر: «ديوانه» (١٩٦)، «شرح القصائد العشر» (١٨٥)، «شرح المعاقات» للزوزني (٢٤٩)، «جمهرة اللغة» (٩٧،٨٢)، «الدرر» (٥/ ١٣٦)، «أمالي القالي» (٢/ ٢٩٦)، «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٨١)، «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» (٣١٢)، «مغني اللبيب» (١/ ١٩٨)، «شرح أبيات المغني» (٤/ ٢٢١)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٨٠) و(٢/ ٥٤١)، «لسان العرب» (٢/ ٩١) (ثرر) و(٣/ ٨٧) (حدق) و(٣/ ١١٨) (حرر) بلفظ: «جادَتْ عليهَا كلُّ بكرٍ حُرَّةٍ»، «المقاصد النحوية» (٣/ ٣٨٠)، «تهذيب اللغة» (٣/ ٤٣٣)، «الحيوان» (٣/ ٣١٢).
وبلا نسبة في: «خريدة القصر وجريدة العصر» (٢٩٤)، «جمهرة اللغة» (٤٢٥)، «شرح الأشموني» (٢/ ٣١٠)، «همع الهوامع» (٢/ ٧٤)، «المخصص» (٩/ ١٠٠) و(١٠/ ١٣٢).

وقولُهم: «قطعْتُ بعضَ أصابِعه»، وقراءةُ بعضِهم[(١)]: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]. وقوله:

طُوْلُ اللَّيالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي[(٢)] ....

(١) سبق الكلام عليها.

(٢) عجزه: «نَقَضْنَ كُلِّي ونَقَضْنَ بَعْضِي» أو «حَنَيْنَ طُوْلي وَطَوَيْنَ عَرْضِي».

واختلف في نسبته: هل هو للعجَّاج أو للأغلب العجليِّ؟ والغالبُ أنَّه للأَغْلب، قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ٣٩٥): «البيتان للأغلب العجلي، وكان من المعمرين»، وأورد الأول بلفظ المصنف، والثاني:

حنـــين طـــولي وطـــوين عرضـــي ....

وفي «شرح سيبويه» للزمخشري: «هذا الرجز للأغلب، وقيل: للعجاج»، وأوَّله:

أصـبحت لا يحمـل بعضـي بعضـي ... منفّهًـــا أروح مثـــل الـــنّقض

طـول اللّيــالي أســرعت في نقضــي ... طــوين طــولي وحنــين عرضــي

ثــمّ انتحــين عــن عظـامي مخضـي ... أقعــدنني مــن بعــد طــول نهضــي

وفي «الأغاني» (١٨/ ١٦٤): «هذا الرجز للأغلب العجلي، وهو الأغلب بن جشم، أحد المعمرين، عمّر في الجاهلية عمرًا طويلًا وأدرك الإسلام فأسلم، وحسن إسلامه، وهاجر، وتوجه الى الكوفة مع سعد بن أبي وقاص، واستشهد في وقعة نهاوند، يقال: إنه أوّل من رجز الأراجيز فجعلها قصائد وتبعه الناس».

وانظر: «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٨١)، «سيبويه» (١/ ٢٦)، «شرح التصريح» (٢/ ٣١)، «الخصائص» (٢/ ٤١٨)، «الأشموني» (٢/ ٢٤٨)، «الأغاني» (٢١/ ٣٠)، «خزانة الأدب» (٤/ ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦)، «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٣٦٦)، «شرح التصريح» (٢/ ٣١)، «المقاصد النحوية» (٣/ ٣٩٥).

وله أو للعجاج في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٨١)، وللعجاج في «الكتاب» (١/ ٥٣)، وهو في ملحقات «ديوانه» (٨٠) و«المخصص» (١٧/ ٧٨).

=

وقوله:

.... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القنَاةِ مِنَ الدَّمِ(١)

وقوله:

أَتْـيُ الفَـوَاحِشِ عِنْـدَهُمْ مَعْرُوفَـةٌ وَلَـدَيْهِمُ تَـرْكُ الجَمِيْـلِ جَمِيْـلُ(٢)

= وبلا نسبة في: «الأشباه والنظائر» (٢/ ١٠٦)، «البيان والتبيين» (٣/ ٢٨٤)، «أوضح المسالك» (٣/ ١٠٣)، «الخصائص» (٢/ ٤١٨)، «شرح الأشموني» (٢/ ٣١٠)، الصاحبي في «فقه اللغة» (٢٥٢)، «مغني اللبيب» (٢/ ٥١٢)، «المقتضب» (٤/ ١٩٩، ٢٠٠).

(١) هذا عجز بيت للأعشى، يخاطب عمير بن عبد الله بن المنذر، وكان بينهما مهاجاة، وصدره: «وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قد أذَعْتَهُ».
انظر: «ديوان الأعشى» (١٧٣)، «الأشموني وعليه العيني» (٢/ ٢٤٨)، «الأزهية» (٢٣٨)، «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٨٢)، «شرح أبيات المغني» (٧/ ١٤٠)، «الأشباه والنظائر» (٥/ ٢٥٥)، «خزانة الأدب» (٥/ ١٠٦)، «الدرر» (٥/ ١٩٥)، «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٥٤)، «الكتاب» (١/ ٥٢)، «لسان العرب» (٧/ ٢٩٩) (صدر) و(٧/ ٩٧) (شرق)، «المقاصد النحوية» (٣/ ٣٧٨).
وبلا نسبة في: «الأشباه والنظائر» (٢/ ١٠٥)، «الخصائص» (٢/ ٤١٧)، «مغني اللبيب» (٢/ ٥١٣)، «المقتضب» (٤/ ١٩٧، ١٩٩)، «همع الهوامع» (٢/ ٤٩).

(٢) نسبَ العينيُّ البيتَ للفرزدق يذمُّ به قومَ الأخطل. انظر: «المقاصد النحوية» للعيني (٣/ ٣٦٨)، وليس في «ديوانه».
وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» (٢/ ٢٤٨) و«شرح عمدة الحافظ» (٥٠٥) ورواية العجز فيه: «ويرون فعل المكرمات حراما».

وقوله:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيْهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسِيْمِ[(١)]»

وقد تبيَّن بكلِّ وضوحٍ أنَّ قَولي: «وَمثلُ هذهِ العِباراتِ كثيرةٌ جِدًّا» صحيحٌ لا غُبارَ عليه.

(٣١) زعمَ المعترضُ أنَّ قولي: «ومَن يريدُ أَنْ يقلِّدَ الكنيسةَ... يَلزمُه»[(٢)] خطأ، والصَّواب -بزعمه-: «ومَنْ يُرِدْ... يَلْزَمْهُ». اهـ

أقول: أَلا تعلمُ أيُّها المسكين أنَّ «مَن» في كلام العرب تكون تارةً مِن الأسماءِ الموصولةِ، وتارةً تكون مِن الأسماء الشَّرْطيَّة، وتارةً اسمَ استفهام؟ فمَن

---

(١) البيت لذي الرّمة غيلان بن عقبة. انظر «ديوانه» (٧٥٤)، يقول: إنّ هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل، فهنّ يحاكين رماحًا - أي: غصونًا - مرت بها ريح فأمالتها. (أعاليها) مفعول به لـ (تسفهت)، (مَرُّ): فاعل، والشاهد قوله: «تسفهت. مَرُّ الرياح» حيث أنَّث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكَّر وهو قوله: «مَرُّ»، والذي جلب له ذلك إنَّما هو المضاف إليه وهو «الرياح»، حيث يمكن الاستغناء عن «مَرُّ» بـ «الرياح» فنقول: «تسفهت الرياحُ أعاليها».
انظر: «الكتاب» (١/ ٥٢، ٦٥)، «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٥٨)، «الأشموني» (٢/ ٢٤٨)، «شرح الشواهد الشعرية» (٣/ ٤٩)، «المقاصد النحويَّة» (٣/ ٣٦٧)، «اللسان» (سفه) (٦/ ٢٨٩) و(صدر) (٧/ ٢٩٩) و(عرد) (٩/ ١٢٣) و(قبل) (١١/ ١٨)، «مجمل اللغة» (٣/ ٧١)، «مقاييس اللغة» (٣/ ٧٩)، «خزانة الأدب» (٤/ ٢٢٥)، «المحتسب» (١/ ٢٣٧).
وبلا نسبة في: «الأشباه والنظائر» (٥/ ٢٣٩)، «الخصائص» (٢/ ٤١٧)، «شرح ابن عقيل» (٣٨٠) الشاهد رقم (٢٢٣)، «شرح عمدة الحافظ» (٨٣٨)، «المقتضب» (٤/ ١٩٧).
(٢) «التقويم» (ص ٥٩).

أخبرَك أنِّي قصدْتُ الشَّرطيَّة ورفعْتُ بعدَها الفعل؟ ولماذا لا تكونُ موصولةً بمعنى (الَّذي) فلا تجزِمُ الفِعْل؟

قال -تعالى- في سورة البقرة [٨]: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾، وقال -تعالى- في سورة الرعد [١٩]: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، وهذا كثيرٌ في القرآنِ وفي كلامِ العَرب، ولكِنْ مَن أسَرَّ سريرةً أَلْبسَه اللهُ رِداءَها، فهذا يجادلُ بغيرِ علمٍ ليشفي ما في قلبِه مِن الغِلِّ، والله ﴿لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٨١-٨٢].

(٣٢) زعمَ أنَّ قَولي: «الحياة الأُخرويَّة»[١] (ص٤٢) لحْنٌ، والصَّواب -بزَعْمه-: «الحياة الآخرة». اهـ

أقول: هذا ليس بخطأ، يُقال: الحياةُ الدُّنيا والدُّنيويَّة والحياة الأُخرى والأخرويَّة، قال ابن مالك في «الخُلاصة»[٢]:

وَإِنْ تَكُـنْ تَرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَنْ ... فَقَلْبُهَـا[٣] وَاوًا وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ

ومثَّلَ الشَّارحُ لها بالحُبْلى، وهي على وَزْن الأُخْرى، فبطَل زعمُه.

(٣٣) زعم أنِّي قلْتُ: «أمَّا أئمَّةُ اللُّغةِ فقد[٤] جَعلوا»[٥] (ص٥٧): خطأ، والصَّواب: فَجعلوا.

---

(١) «التقويم» (ص ٦٢).
(٢) (ص ٦٩).
(٣) في الأصل: «فقبلها»، والتصحيح من «الخلاصة».
(٤) سقطت من الأصل.
(٥) «التقويم» (ص ٨٠).

أقول: وهذا مِن ظنِّ السُّوء، فإنَّ هذا الخطأَ صدرَ مِن المطبعة ولم يصدر منِّي، فَلْيعلَمْ هذا المعترِضُ -إنْ كان لا يَعلَمُ- أنِّي كنتُ أُدرِّسُ «ألفيَّةَ ابنِ مالك» في «كلِّيَّة الملكةِ عالِيَة» الَّتي سمِّيتْ بعدَ الثَّورة: «كلِّيَّة التَّحرير»، ثمَّ نُقِلْتُ إلى دار المعلِّمين العالية، وبقيتُ أُدرِّسُ فيها «الألفيَّة» وأختمُها في كلِّ سنةٍ، أُدرِّسُ رُبْعَها في السَّنة الأولى، ورُبعها في السَّنة الثَّانية، ورُبْعَها في السَّنة الثَّالثة، وأَختمُها في الفَصل الرَّابع، ولي تلاميذ وتلميذات يعرفون النَّحو، لا تبلغُ أنت في معرفتِه منزلةَ أدناهم، ولا يَزال هؤلاء التَّلاميذ والتِّلميذات أحياءُ يُرزَقون، وأنت بنفسِك أَطْريتني في أوَّل مقالك حتَّى تجاوزْتَ الحدود، ثمَّ نزلْتَ بي إلى أسفلِ سَافِلين، وهذا تناقضٌ لا يُستغرَبُ مِن أمثالك، والله يُحِقُّ الحقَّ ويَزهَقُ الباطِلَ.

(٣٤) زعم أنَّ قولي: «هذا بالنِّسبة إلى غيرِ المسلمين»[1] (ص٦٩) مِن كلام العوامِّ، والصَّحيح -بزعمه-: «هذا بالقياس إلى غيرِ المسلمين».

أقول: أنت بنفسِك مِن جهَلة العوامِّ، وإلَّا فما الفرقُ بينك وبينهم وأنتَ لم تتعلَّم كتابًا في النَّحو أصلًا، ولا معرفةَ لكَ بقواعدِ اللُّغة كما دلَّت عليه الأخطاءُ السَّابقة الَّتي ارتكبْتَها جَهْلًا؟ فغيرُك يَعيب العوامَّ. وقولي: «بالنِّسبة إلى غيرِ المسلمين» صحيحٌ؛ فإنَّ النِّسبةَ تكون بين اثنين لأحدِهما علاقةٌ بالآخر، كما تقولُ: «أمِّي» نسبةً إلى الأمِّ، لمَنْ لا يُحسن القراءةَ والكتابةَ، لأنَّه باقٍ كما ولدَتْه أمُّه. قال صاحب «القاموس»[2]: «وَالرَّبَّانيُّ: المُتألِّهُ العارِفُ باللهِ عَجَّلَ».

وقال -تعالى-: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة:٦٣]، فهؤلاءِ نُسِبُوا إلى الرَّبِّ لأنَّهم عارفون به ومُطيعون له، كما يُنسَبُ

---

(١) «التقويم» (ص ٩٤).

(٢) (ص ١١) مادة (الرّب).

الشَّخصُ إلى بلدِه وإلى وطنِه للعلاقة بينهما، أمَّا ما زعمْتَ مِن قولِك: الصَّواب أَنْ يُقال: «هذا بالقياسِ إلى غيرِ المسلمين»، فهو قياسٌ فاسِد. وقد راجعْتُ كتبَ اللُّغة في مادَّة (ق ي س) فلَم أجدْ لِما زعمْتَ وَجهًا، وأنتَ وأنا لَسْنا مِن العربِ الَّذين يُحتَجُّ بكلامِهم؛ لأنَّ زمانَنا بعيدٌ مِن زمانِ العربِ الَّذين لم تفسُدْ لغتُهم بمخالطةِ العَجم، فليسَ كلامُك حجَّةً عليَّ ولا كلامي حجَّةٌ عليك، وإنَّما الحجَّة في قواعدِ اللُّغة وقواعدِ النَّحو. وجَعْلُك التَّعبير «بالقياس إلى» حجَّةً عليَّ؛ دليلٌ على جَهْلك بالأصولِ والفروعِ، فَاعرفْ قَدْرك، فإنْ جَهِلتَه فإنَّ النَّاسَ يَعرفونه، وحَسْبُك الفضائِحُ الَّتي فُضِحْتَ بها في هذا المقال.

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب:٤].

(٣٥) زعم أنَّ قولي: «كنتُ أتحدَّث مع رئيس المستشفى»[١] (ص٧٧) سوقي، والفصيح -بزعمه-: «كنت أُحادث رئيسَ المستشفى» ولا تعرفُ العربيَّةُ «أتحدَّثُ معَ». اهـ

أقول: إنَّ هذا المعترضَ اختصرَ كلامي ليجِدَ مَطْعنًا، وهو المطعون بيده، الجاني على نفسِه، وهذا ما قلْتُه أنا: «وَمن عجائبِ ما رأيتُ في ذلك: أنَّني كنتُ أتحدث في مستشفى العيونِ التَّابع لجامعة بون بألمانيا مع رئيسِ المستشفى».

ففي هذا الكلام فعلان «كنت» و«أتحدَّث»، وفيهِ جارٌّ ومجرورٌ، وظرفٌ وهو «معَ»، والظَّرفُ «مع» يحتمِلُ أَنْ يتعلَّق بالفعلِ «كنتُ»، ويحتملُ أَنْ يتعلَّق بالفعل «أتحدَّثُ»، ولا يتحتَّم أَنْ يتعلَّق الظَّرفُ «معَ» بـ «أتحدَّثُ» فقط، ولو فَرضْنا أنَّه تعلَّقَ به، فما دليلُك على أنَّه سُوقي؟ وأنتَ بنفسِك سُوقي؛ لأنَّ كلَّ مَن قرأَ انتقادَك لكلامي واطَّلع على أَجوبتي؛ يعلَمُ يَقينًا أنَّك جاهلٌ بقواعدِ النَّحو

---

(١) «التقويم» (ص ١٠٤).

وبعلومِ اللُّغةِ العربيَّة، وأنَّك طِرْتَ في غيرِ مَطارِك، فيُقال لَك: «لَيْسَ بِعشِّكِ فَادْرُجِي»، أم ظننْتَ أنَّ الجوَّ خلا لك، وأنَّه لم يبقَ أحدٌ في العرب يميِّزُ الحقَّ مِن الباطل، والحالي مِن العَاطِل، فأخَذْتَ تَهْذُو هَذَيانَ المَحموم.

خَلا لَكِ الجَوُّ فَبِيضِي وَاصْفِرِي
وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَن تُنَقِّرِي
لَا بُدَّ مِن أَخذِكِ يَوْمًا فَاصْبِرِي[1]

فالتَّخطِئةُ بلا دَليلٍ شَأنُ الجاهلين المغرورين، وقولُك: فالعربُ لا تعرفُ: «أَتحدَّث مع»، هل كنتَ مع العربِ وسمِعْت كلامَهم فعلمْتَ أنَّهم لا يقولون ذلك؟ وأنت في القرن الرَّابع عشر، بينَك وبين العرب قرون، فحكمُك على العربِ كحُكم قَراقوش، فيَالَيْتَك كنْتَ مِن علماءِ اللُّغة العربيَّة فقط ودرسْتَ قواعدَها، واحتجَجْتَ بها على عُدوانك، أمَّا العربُ فأنت بعيدٌ عنهم.

(٣٦) زعمَ أنَّ قولي: «يُسافر لإلقاءِ المحاضرات»[2] (ص ٧٧) هو تعبيرٌ عامِّيٌّ، والصَّحيح -بزعمِه-: «يُسافر للحديث»؛ ذلك بأنَّ «المحاضرات» هي المجالدَةُ والمجاثاةُ عند السُّلطان. اهـ

أقول في ردِّه: مَتى اصطفاك علماءُ اللُّغة العربيَّة نقيبًا؟ وما دليلُك على ما زعَمْت؟ وبعدَ ما كتبتُ ما تقدَّم؛ راجعْتُ كتبَ اللُّغة فوجدْتُ ما قاله المعترِضُ صحيحًا، وعُذري في استعمال المحاضرةِ في التَّعبير عن درسٍ يلقيه أستاذ على

---

(١) اختلف في نسبته: هل هو لكليب بن ربيعة التغلبيِّ أو لطرفة؟ فهو في «ديوان طرفة بن العبد» (٤٩)، ونُسِبَ لكليب بن ربيعة التغلبيِّ في «لسان العرب» (١١/ ١٠) (قبر)، وسبق تخريجه.

(٢) «التقويم» (ص ١٠٤).

تلامذته ويُجيبهم عن أَسئلتِهم: إنَّ أساتذةَ هذا العصر اصطلحوا على تسميةِ ذلك محاضرة، وفي الحديث الصَّحيح: «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَفْهَمُونَ**»(١)، وقد اصطلحَ النُّحاة على ألفاظٍ كالمبتدأ والخبرِ والفاعل والمفعول به والحالِ والتَّمييزِ وما أشبه ذلك، فالاعتراض عليَّ في ذلك ساقطٌ للعُذر المذكور، ولا مشاحَّة في الاصطلاح، ومِن سوءِ حظِّ العربِ في هذا الزَّمان أنَّهم ليس لهم مجمَعٌ علميٌّ واحدٌ يوحِّدُ كلامَهم ويضَعُ لهم كلمةً بدلها.

(٣٧) زعم أنَّ قولي: «وقد لا يكون لهم حاجة»(٢) خطأ، ولم يذكر الصفحة التي نقل منها هذا الكلام، وزعم أنَّ الصَّواب: «وربَّما لا يكون» لأنَّ «قد» للتَّقليل، و«لا» للنَّفي، ولا يجوز الجمع بين تَقليل ونفي. اهـ.

أقول: مَن وضع هذه القاعدة مِن أئمَّة النَّحو؟ فما زعمْتَ مردودٌ عليك حتَّى تأتي بشاهدٍ مِن كتبِ النَّحو وأقوال الأئمَّة، وقد وجَدْنا أنَّ عامِلَ النَّصب يعمَلُ في الفعل المضارع المنفيِّ بـ «لا».

قال الله -تعالى-: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء: ٣]، فكما أنَّ وجودَ «لا» لم يمنَعِ العاملَ مِن العمل، فكذلك «قد» الَّتي هي للتَّقليل لا يمتنعُ دخولها على الفعل المضارعِ المنفي بـ «لا»، وإنْ أَتيتني بدليلٍ اتَّفق عليه النَّحْويُّون، فإنَّ الرُّجوعَ إلى الحقِّ حَقٌّ، لا أَستنكِفُ عنه أبدًا -إن شاء الله-. وأظنُّك لا تعلمُ أنَّ «رُبَّ» -أيضًا- قد تكونُ للتَّقليل كما قال أحدُ الأئمَّة:

خَلِيْلَـيَّ لِلتَّكْثِيـرِ «رُبَّ» كَثِيْـرَةٌ ... وَجَـاءَتْ لِتَقْلِيْـلٍ وَلَكِنَّـهُ يَقِـلّْ

(١) أخرجه البخاري (١٢٧) في (كتاب العلم: باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا) عن عليٍّ قوله، ولم يرفعه للنبي ﷺ.

(٢) «التقويم» (ص ١١٣).

وَتَصْـدِيْرُهَا شَـرْطٌ وَتَـأْخِيْرُ عَامِـلٍ   وَتَنْكِيْـرُ مَجْـرُوْرٍ بِهَـا هَكَـذَا[١] نُقِـلْ

مثال ذلك: «رُبَّ بَخيلٍ جَادَ»، ولعلَّ هذه الأجوبةَ تردُّك إلى الصَّواب فلا تُنكِرْ على أحدٍ شيئًا إلَّا بدليلٍ، ولا تنصِبْ نفسَك حكمًا وخصمًا في وقتٍ واحد ومسألة واحدة.

(٣٨) زعم أنَّ قولي: «إنَّ الله قسم المؤمنين ثلاثة أقسام»[٢] (ص٨٦) خطأ، والصَّواب -بزعمِه-: «على ثلاثة أقسام»، قال الجاحظ: «وبعضُ النَّاس يقسم الجنَّ على قسمَين فيقول[٣]: هو جُنٌّ وحِنٌّ»، «الحيوان» (٧/ ١٧٧- طبعة عبد السَّلام هارون). اهـ

أقول في الرَّدِّ عليه: خطَّأْتَ غيرَك جهلًا وسفاهةً وأنت المخطئ، فهل راجعْتَ كتبَ اللُّغة قبل أَنْ تُخطِّئَ غيرَك وتحكمَ بالجهلِ على العلم وأهله؟ وأظنُّك لا تحسِنُ أَنْ تستخرجَ كلمةً مِن كتبِ اللُّغة، وإلَّا لما غدرتَ بنفسِك وفضَحْتَها، فاسمَعْ ما يقول الفيرُوزآبادي في «القاموس»[٤]: «وهذا ينقسِمُ قَسمَين -بالفتح- إذا أُرِيد المصدر، وبالكسر إذا أُريد النَّصيبُ أو الجزءُ مِن الشَّيءِ[٥] المقسوم».

وأمَّا احتجاجُك بكلام الجاحظِ فهو برهانٌ على جهلك بأصولِ اللُّغة العربيَّة، وقد وافقْتَ في هذا الجهل متبوعَك مصطفى جواد الَّذي لأجلِه كتبتَ هذا المقال ظانًّا أنَّك تنصرُه به، فكان خذلانًا له ولك.

---

(١) كذا الصواب، وفي الأصل: «كهذا».

(٢) «التقويم» (ص ١١٦).

(٣) كذا في مقالة الدكتور سعيد، وفي الأصل: «نقول».

(٤) (ص ١٤٨٣).

(٥) العبارة في الأصل: «... إذا أريد المصدر، بالكسر إذا أريد النصيب، واوًا لجزء من الشيء»، والتصويب من «القاموس».

وهل الجاحِظُ مِن العرب الذين يُحتَجُّ بأقوالهم؟ فقد أجمعَ أهل اللُّغة على أنَّ الجاحظَ[١] ومَن كان في زمانِه لا يُحتَجُّ بكلام أحدٍ منهم، لأنَّ العربيَّة في زمانِه دخَلها الفسادُ لاختلاطِ العربِ معَ الأعاجِم، وإنَّما يحتجُّ بكلامِ أهل الجاهليَّة الذين كانوا قبلَ البعثةِ النَّبويَّة وبكلام العرب في صدرِ الإسلام كزَمان النَّبيِّ ﷺ وزمانِ الخلفاء الرَّاشدين وأوَّلِ زمان بني أميَّة. وهذا لا خِلاف فيه عند علماءِ اللُّغة.

(٣٩) زعم المعترِضُ أنَّ قولي: «وفيما سوى هذين الطَّعامين»[٢] (ص٨٩) فساد. اهـ

أقولُ: ما هو الفساد؟ وما دليلُك عليه؟ بل الفسادُ في عقلِك وتفكيرِك، ونتركُ الحكم في هذا للعلماءِ مِن القرَّاء.

(٤٠) زعمَ أنَّ قولي: «إذا تنافَتْ مع حبِّ الله»[٣] (ص٩٢) خطأ، والصَّواب -بزعمِه-: «إذا نافَتْ حبَّ الله».

أقول: هذا -أيضًا- تهوُّرٌ مِن هذا المعترض وجهلٌ بطرقِ النَّقدِ، فاسمعوا ما يقولُه ابنُ مَنظور في «لسانِ العرب»[٤] في مادَّة «ن ف ي»، قال: «هذا يُنافي ذلك، وهما يتنافَيان»، وزعْم أنَّ الصَّواب: «إذا نافت» يُفهَم منه أنَّ «تَفاعَل» غيرُ موجودٍ في هذه المادَّةِ، وقَد رأَيْتَ أيُّها القارئُ خطأَه في تخطئتِه غيرَهُ.

وَمَــنْ قَدَّمَتْــهُ نَفْسُــهُ دُونَ غَيْــرِهِ ... رَأَى غَيْـرُهُ التَّـأْخِيرَ ذَاكَ التَّقَـدُّمَا[٥]

---

(١) في الأصل: «الحافظ»!
(٢) «التقويم» (ص ١٢٠).
(٣) «التقويم» (ص ١٢٤).
(٤) (١٥ / ٣٣٧).
(٥) البيت للصَّحابيِّ حُمَيد بنِ ثورٍ الهلالي رضي الله عنه من ميميته المشهورة التي بلغت (١١٩) بيتًا، له «ديوان» حققه عبد العزيز بن عبدالكريم الميمني.

(٤١) زعم أنَّ قولي: «ويُضيفون إلى ذلك خطَأً آخر»[(١)] (ص٩٥) لحْنٌ -بزَعْمِه-، ولم يذكُرِ الصَّواب في ذلك، وهذا غايَةٌ في قِلَّة الحياء، وأيُّ خطأ فيما قلت؟! وما دليلُه؟! فإنَّ الخطأَ **الأوَّل**: التَّعبيرُ بالقِطَاع، **والخطأُ الثَّاني**: جمعُ القِطَاع على قِطَاعات بالألف والتَّاء وهو مُذكَّر، وقد قالتِ العرَبُ: النَّاقد بصيرٌ، وهذا ناقِدٌ أَعْمى، وفي مثله يَنبغي أَنْ يُنشَد[(٢)]:

فَلَوْ أَنِّي بُلِيتُ بِهَاشِمِيٍّ ... خُؤُولَتُهُ بَنُو عَبدِ المَدَانِ
لَهَانِ عَلَيَّ مَا أَلْقَى وَلَكِنْ ... تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنِ ابْتَلَانِي

ولعلَّ هذا النَّقْدَ الَّذي نشأَ عن حقْدٍ وجَهْلٍ وتهوُّرٍ تكون فيه فوائدُ للقُرَّاء.

(٤٢) زعمَ أنَّ قولي: «يَتبيَّنُ له[(٣)] لأَوَّلِ وَهْلة»[(٤)] (ص١٠٤) خطأ، والصَّواب -بزَعْمه-: «أَوَّل وَهْلة» بحذفِ اللَّام، لأنَّه لا وَجْهَ لها، وردَ في القرآن: ﴿فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١]. اهـ

---

(١) «التقويم» (ص ١٢٧).

(٢) القائل: زياد بن عبيد الله بن عبد المدان الحارثي، خال أبي العباس السفاح، وكان ولاه المدينة فعزله المنصور عنها وعذبه، انظر: «الشكوى والعتاب» (٦٩) و«المستطرف» (٢١٩).
وتنسب هذه الأبيات لدعبل الخزاعي، وهي في: «ديوانه» (٤٢٩) و«الذخائر والعبقريات» (٢/ ١٤).
وتنسب لشريك بن الاعور الحارثي، انظر: «الوافدين على معاوية» و«الدر الفريد وبيت القصيد» (٨/ ٧٠).
وهو بلا نسبة في: «حماسة الخالديين» (٦٨)، «المنتحل» (١٣٦)، «مجمع الأمثال» (٢/ ١٧٤).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) «التقويم» (ص ١٣٩).

أقولُ: الجواب: لا شَكَّ أنَّك لم تدرسْ شيئًا مِن كتب النَّحو ولا تعلم معاني لامِ الجرِّ. قال الأشموني في «شرح ألفيَّة ابن مالك»[(١)]: «تأتي اللَّام الجارَّةُ لمعانٍ جملتُها أحد وعشرون معنًى»، وذكر مِن معانيها موافقةَ «في»، ومثَّل له بقوله -تعالى-: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وبقوله -تعالى-: ﴿لَا [(٢)]يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقولهم: «مَضَى لِسَبيلِه» أي: في يوم القِيامة، وفي وَقتِها، وفي سبيلِه، فكذلك نقول: إنَّ مَعنى «لأَوَّلِ وَهْلةٍ»: في أوَّلِ وَهْلةٍ، وذكرَ -أيضًا- مِن معانيها أنَّها تأتي بمَعْنى «مِن»، ومثلُه يقول الشَّاعر[(٣)]:

لَنَا الفَضْلُ في الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ... وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي: ونَحن يومَ القيامةِ أفضَلُ منكم.

(٤٣) زَعم أنَّ قولي: «فإذا بهم يَرتكبون الأخطاءَ»[(٤)] (ص١٠٤) خطأ، والصَّحيح -بزَعْمه-: «فإذَا هم»، فالمبتدأُ في هذا أَبلَغُ مِن جارٍّ ومجرورٍ يتعلَّقان بخبرٍ محذوفٍ، فلهذا معنًى ولِذَلك معنًى.

أقولُ في جوابِه: هذا قصورٌ منه تكرَّر في هذا الرَّدِّ المتهوِّر، وما المانعُ أَنْ تكونَ العبارتان كِلْتاهما صَوابًا: «فإذا هم وَإذا بهم»؟ وهذا شَأْنُ مَن يردُّ على غيرِه بالحَزْرِ والخَرْصِ دونَ مراجعةٍ للقواعِد، جاء في «تفسيرِ ابن كثير»[(٥)] لأوَّلِ

(١) (٢/ ٧٧).
(٢) سقطت من الأصل.
(٣) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وذكر ما أوقعه الجحَّاف ببني تغلب.
انظر: «ديوانه» (٤٥٦)، «خزانة الأدب» (٩/ ٤٨٠، ٤٨٥)، «شرح شواهد المغني» (١/ ١٧٧) و(٢/ ٥٧٠).
(٤) «التقويم» (ص١٤٠).
(٥) (٥/ ٢٤).

سورةِ الإسراء: رَوى البيهقيُّ في «دلائلِ النُّبوَّة» عن النَّبيِّ ﷺ حديثًا في صفةِ الإسراءِ وفيه ما نصُّه: «**ثُمَّ إِنِّي رُفِعْتُ إِلَى الجَنَّةِ فَاسْتَقْبَلَتْنِي جَارِيَةٌ، فَقُلْتُ: لِمَنْ أَنْتِ يَا جَارِيَةُ؟ قَالَتْ: لِزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَإِذَا بِأَنْهَارٍ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ**»(١).

فظهرَ أنَّ دخولَ الباءِ على المبتدأ الَّذي يجيءُ بعْدَ «إِذَا» الفُجائيَّة صحيحٌ، فتكون الباءُ زائدةً، والتَّقدير: فإذا أنهارٌ مِن ماءٍ، وهي كالباء في «بِحَسْبِك دِرْهَمٌ» وهو تعبيرٌ صحيح، فسقَط الاعتراض.

(٤٤) زعمَ النَّاقد أنَّ قولي: «فيكون بديلًا عن اللَّفظ الأعجميِّ»(٢) (ص١٠٦) خطأ، والصَّواب: «من اللفظ». اهـ

وهذا قصورٌ منه، فإنَّ «مِن» و«عَن» كِلْتاهما تَجيئان للبَدلِ، قال الفيرُوزَآبادي في «القاموس»(٣): «و«عن» بالتَّخفيف(٤) على ثلاثةِ أَوجه: تكونُ حرفًا جارًّا، ولها عَشْر معانٍ:

(١) للمُجاوزة، نحو: سافر عن البلد. (٢) البَدل، نحوُ قوله -تعالى-: ﴿لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨]. (٣) الاستعلاء، نحْوُ قوله -تعالى-: ﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [محمد :٣٨]. (٤) التَّعليلُ نحْوُ قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ﴾ [التوبة: ١١٤]. (٥) مرادفة «بعد»، نحو قوله -تعالى-: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. (٦) الظَّرفية: كقول الشَّاعر:

---

(١) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢ / ٢٩٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣ / ٥٠٩) من حديث أبي سعيد الخدري، **وإسناده واهٍ**؛ فيه أبو هارون العبدي متروك وكُذِّب.
ورواه مرةً بلفظ آخر، انظر: تعليقي على «المجالسة» (١١٠٢) للدينوري.

(٢) «التقويم» (ص ١٤١).

(٣) (ص ١٥٧١).

(٤) في «القاموس»: «مخففة».

.... وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا[(١)]

بدَليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. (٧) مرادفة «مِن»، نحو قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]. (٨) مردافةُ «البَاء»، نحو قوله -تعالى-: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]. (٩) الاستعانة، نحو: رميتُ عن القوسِ. أي: به؛ قاله ابن مالك. (١٠) الزَّائدة للتَّعويض عن أُخرى محذوفة، كقول الشَّاعر:

أَتَجْـزَعُ إن نَفْـسٌ أَتَاهَـا حِمَامُهـا فَهَلَّا الَّتي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَـدْفَعُ[(٢)]

---

(١) البيت للأعشى ميمون، ضمن قصيدة تشتمل على نصائح وأمر بمكارم الأخلاق، صدره: «وَآسِ سَرَاةَ الحَيِّ حَيْثُ لَقِيْتَهُم»، وأولها:

ذرينــي لــك الــويلات آتــي الغوانيــا متــى كنــت زرّاعًــا أســوق السّــوانيا

ورويت هذه القصيدة عن طريق أبي عمرو الشيباني، وقطع شارح «ديوان الأعشى» على أنها ليست لأعْشَى ميمون، وأنَّها لأعشى آخر، وهي في «ديوانه» (٣٢٨ - ٣٣١)، والرَّباعَةُ: ما ناب من نائبة، وهو شاهد على أن «عن» فيه بمعنى «في»، وفي القصيدة أبيات ذات معان إسلامية خالصة، مع أن الشاعر جاهلي، يقال: إنه همّ بالإسلام فردَّته قريش فمات كافرًا، ولم يسمَع القرآن. وجاء في القصيدة:

وإيــــاك والميتــــات لا تقربنّهــــا كفــــى بكــــلام الله عــــن ذاك ناهيــــا

انظر: «الدرر» (٤/ ١٤٥)، «مغني اللبيب» (١/ ١٤٨)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٣٤)، «شرح أبيات مغني اللبيب» (٣/ ٢٩٨).
وبلا نسبة في: «الجنى الداني» (٢٤٧)، «جواهر الأدب» (٣٢٤)، «شرح الأشموني» (٢٩٥)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٠)، «تاج العروس» مادة (عنن).

(٢) البيت للملوّح الحارثي، زيد بن رزين بن الملوح، من بني مرّ، يعزّي ابنَ عمٍّ له في ولدِه.
انظر: «جواهر الأدب» (٣٢٥)، «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٣٦)، «ذيل أمالي القالي» (١٠٥) -قال: «له أو لرجل من محارب»-، «ذيل سمط اللآلي» (٤٩).
وبلا نسبة في: «الجنى الداني» (٣٤٨)، «خزانة الأدب» (١٠/ ١٤٤)، «تاج العروس» مادة (عنن)، «الدرر» (٤/ ١٠٧)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩٥)، «شرح التصريح» (٢/ ١٦)، «المحتسب» (١/ ٢٨١)، «مغني اللبيب» (١/ ١٤٩)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٢).

فحُذِفَت «عَن» مِن أَوَّلِ الموصولِ وزِيدَتْ بعدَه».

فظهر أنَّ تخطئتَه خطأٌ ناشئٌ عن قصور، وسقط الاعتراض.

(٤٥) قال النَّاقد: إنَّ قولي: «فعسى أَنْ يتنبَّه[١] سيادَةُ رئيس التَّحرير لذلك»[٢] (ص ١٠٦) خطأ، والصَّواب «على ذلك».

أقول: هذا الانتقاد غيرُ صحيح، قال الفِيرُوزآبادي في «القاموس»[٣]: «وَمَا نَبِهَ لَهُ كَفَرِحَ: مَا فَطِنَ». اهـ، وقال ابن منظور في «لسان العرب»[٤]: «وما نَبِهَ له نَبَهًا؛ أي: ما فَطِنَ». ولا فرْقَ بين «نَبِهَ» كفَرِحَ، و«انْتبَه»، فكلاهما يتعدَّى باللَّام.

(٤٦) قال النَّاقد: إنَّ قولي: «يريدون الشَّهر الآتي»[٥] (ص١١٢) لحْنٌ، والصَّواب: «الشَّهر الَّذي سيأتي»، والآتي هو الَّذي أتى، ولام العهدِ تَدخُل على اسمِ الفاعل فتقرُّه في ما مضى. اهـ

أقول: إنَّ التَّعبير بالشَّهر الآتي صحيح فصحيح[٦]، وهذا التَّعليل الَّذي علَّل به انتقادَه جاء به من عنده، ولم ينسبه إلى أحدٍ مِن النُّحاة، فلا قيمةَ له، والحكمُ لله ثمَّ للقرَّاء. قال الله -تعالى-: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢]، فهل الآخرة معناها الَّتي تأخَّرت؟ ومثل هذا في كلام الله وكلام النَّاس كثير.

(٤٧) قال النَّاقد: إنَّ قولي: «يأسف لها»[٧] (ص١٢٢) خطأ، والصَّواب:

---

(١) في الأصل: «يتبنّه».

(٢) «التقويم» (ص١٤١).

(٣) (١٦١٨).

(٤) (١٣ / ٥٤٦).

(٥) «التقويم» (ص١٤٩).

(٦) كذا في الأصل، ولعله: «فصيح».

(٧) «التقويم» (ص١٦٢).

«يأسف عليها»، وعلَّةُ ذلك أنَّ الفعل «أسِف» يقعُ مِن الآسف باشتمالِ مَن يقَعُ عليه، فالأسفُ إنَّما يكونُ مِن المأسوفِ عليه ولا يكون له، وردَ في القرآن: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]. اهـ

أقول: لا شكَّ أنَّ «أَسِفَ» يتعدَّى بـ «على»، و«اللَّام» في قولي: «لها» ليسَتْ للتَّعدية بل للتَّعليل، ومجيءُ اللَّام للتَّعليل واقع في كلامِ العرب الفصحاء، قال الأشموني في «شرح الألفيَّة»[(١)]: تأتي اللَّام لمعانٍ؛ جملتُها أحدٌ وعشرون معنًى»؛ ذكر منها: التَّعليل، واستشهد بقول الله -تعالى-: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٥]. وبقول الشَّاعر:

وَإِنِّـــي لَتَعْرُونِـــي لِـــذِكْرَاكِ هَـــزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[(٢)]

ويمكنُ أنْ تجمعَ بين «على» و«اللَّام» فتقول: أسفْتُ على فلان للمُصيبةِ الَّتي أصابَتْه.

(٤٨) قال النَّاقد: إنَّ قولي: «الجامعات والمعاهد»[(٣)] (ص١٢٣) خطأ،

---

(١) (٢/ ٧٧).

(٢) البيت لأبي صخر الهذليِّ.
انظر: «أمالي القالي» (١/ ١٤٩)، «الإنصاف» (٢٥٣)، «شرح شواهد المغني» (٦٢)، «شرح المفصل» (٢/ ٦٧)، «الشذور» (٢٢٩)، «المقاصد النحوية» (٣/ ٦٧)، «الهمع» (١/ ١٩٤)، «شرح الأشموني» (٢/ ١٢٤)، «خزانة الأدب» (٣/ ٢٥٤)، «الأغاني» (٥/ ١٦٩، ١٧٠، ٢٥٥)، «الدرر» (٣/ ٧٩)، «شرح أشعار الهذليين» (٢/ ٩٥٧)، «شرح التصريح» (١/ ٣٣٦)، «لسان العرب» (٥/ ٣٠٨) (رمث).
وبلا نسبة في: «الأشباه والنظائر» (٧/ ٢٩)، «أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٦٤٦، ٦٤٨)، «أوضح المسالك» (٢/ ٢٢٧)، «شرح شذور الذهب» (٢٩٨)، «شرح ابن عقيل» (٣٦١) الشاهد (٢٠٧)، «المقرب» (١/ ١٦٢)، «همع الهوامع» (١/ ١٩٤).

(٣) «التقويم» (ص ١٦٤).

والصَّواب: «الجوامع». و«المعاهد» ومفرَدُها مَعهدٌ، لفْظٌ غيرُ محدودٍ ولا مقصودٍ، فهو لا يدلُّ على مكانِ الدَّرس. اهـ

أقول: إنَّ لفظَ «الجامعةِ» يُجْمَعُ جمْعَ تأنيثٍ لوجودِ التَّاء فيه بإجماعِ النُّحاةِ، ويُجمَعُ جمْعَ تكسيرٍ على «جوامع»، فإنكارُه جمعَ التَّأنيثِ عَجيبٌ، وأمَّا المعاهدُ فهو اصطلاحٌ عندَ أهل هذا العَصر، ولا مشاحَّة في الاصطلاح، وهو تخصيصُ لفْظٍ بأحدِ المعاني الَّتي يدلُّ عليها، فبطلَ الانتقاد.

(٤٩) قال النَّاقد: إنَّ قولي: «سنذكره بعد»[١] (ص١٢٨) خطأ، والصَّواب: «نذكره بعد» إذْ لا يجوزُ الجمعُ بين حرفِ التَّنفيس وظرْفِ الزَّمان، وأحدُهما يُغني عنِ الآخَر، لأنَّ أحدَهما هو الآخر، وردَ في القرآن: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. قال: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ولم يقلْ: «سيؤمنون».

أقول: ما دَليلُك على أنَّه لا يجمَعُ بينهما؟ ومَن وضعَ هذه القاعدةَ مِن النُّحاة؟ وأمَّا القرآن فلا حجَّة لك فيه، لأنِّي لا أقولُ بوجوب ذكر السِّين مع «بعد»، بل أقول بالجواز، فهذا قولٌ بلا دليلٍ إلَّا التَّحكم فهو ساقطٌ.

قال الله -تعالى- في سورة القمر [٢٦]: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾، وهذا جمع بين السِّين والظَّرف، فبطلتِ القاعدةُ التي أَسَّستها ولم يسبقك إليها سابق.

(٥٠) قال النَّاقد: إنَّ قولي: «صار معدومًا بالمرَّة»[٢] (ص ١٤١) مِن لغة العوامِّ، والصَّوابُ: «تمامًا». اهـ

---

(١) «التقويم» (ص ١٦٩).

(٢) «التقويم» (ص ١٨٦).

أقول: ما دليلُك على أنَّه مِن لغة العوامِّ؟ هل أنت عليٌّ بن أبي طالب أو أبو الأسود الدُّؤليّ؟

وأنا أقول: إنَّ ادِّعاءَك هذا باطل، فعليك أَنْ تُقيم الدَّليل على صحَّتِه، وذوقُك ليس دليلًا.

(٥١) قال النَّاقد: إنَّ قولي: «ولا يتسامحوا مع تلامذتهم»[١] (ص ١٤١) خطأ، والصَّواب: «ولا يسامحوا تلامذَتهم».

أقولُ في جوابه: ادِّعاؤُه أنَّ استعمالي التَّسامح بمعنى التَّساهل؛ خطأ، غيرُ صَحيح. قال ابنُ منظور في «لسان العرب»[٢]: «والمسامَحةُ: المساهلَةُ، تَساهلوا». اهـ.

وبذلك تعلم أَيُّها القارئ الكريم فسادَ انتقادِه، وأمَّا ادِّعاؤه أنَّ الصَّواب هو: «ولا يسامحوا تلامذَتهم» فقد علِمْتَ خطأَه مِن كلام ابن منظورٍ، فإنَّه جعل المسامحةَ الَّتي هي مصدرُ «سامَحَ وتَسامَحَ» الَّذي مصدرُه «التَّسامحُ» مَعناهما واحدًا.

(٥٢) قال النَّاقد: إنَّ قولي: «أشكر الأستاذ على الكلمات»[٣] (ص ١٤٧) خطأ، والصَّواب: «أشكر للأستاذ الكلمات».

أقول: «شكَرَ» يتعدَّى بنفسِه فينصبُ المفعولَ به؛ نحو: «شَكرْتُ اللهَ على نِعمه»، ويتعدَّى باللام: نحو «شكرْتُ لله نعمَه عليَّ».

---

(١) «التقويم» (ص ١٨٧).

(٢) (٢/ ٤٨٩).

(٣) «التقويم» (ص ٢٠٧).

قال ابنُ منظور في «لسان العرب»[(١)]: قال أبو نخيلة:

شَكَرْتُكَ إِنَّ الشُّكْرَ حَبْلٌ منَ التُّقَى   وَمَا كُلُّ مَنْ أَوْلَيْتَهُ نِعْمَةً يَقْضِي[(٢)]

قال ابنُ سِيْدَه [(٣)]: وهذا يدلُّ على أنَّ الشُّكرَ لا يكون إلَّا عن يَدٍ، ألا تَرى أنَّه قال: «وَما كلُّ مَن أَوْليتَه نعمةً يَقْضي»؟ أي: ليسَ كلُّ مَن أَوْليتَهُ نعمَةً يَشكرُكَ عَلَيها.

ثمَّ قال ابنُ مَنظور: وفي الحديث: «**لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»[(٤)]. اهـ.

فتبيَّنَ بوضوحٍ أنَّ كلامي ليس فيه خطأ.

وهذا آخرُ ما ذكَره النَّاقد، والمُنصفون يرحِّبون بالنَّقد إذا كان نزيهًا وقُصِدَ به الإصلاحُ لا التَّشفِّي.

والله يَهدينا جميعًا صراطَه المستقيم.

الحلقة الرَّابعة في العدد القادم.

---

(١) (٤/ ٤٢٣).

(٢) القائل هو الجنيد بن الجَون أبو نُخلية، مولى لبني حماد، قاله في قصة بينه وبين السفاح.
انظر: «لسان العرب» (٧/ ١٧٠) (شكر)، «الدر الفريد وبيت القصيد» (٧/ ٣٢)، «المستطرف» (٢٤٥)، «الذخائر والعبقريات» (١/ ١٩٩)، «التذكرة الحمدونية» (٤/ ٨٦)، «ربيع الأبرار ونصوص الأخيار» (٥/ ٢٨٥)، «زهر الآداب وثمر الألباب» (٤/ ٩٩٥)، «المنتحل» (٨٠)، «أمالي القالي» (١/ ٣٠)، «عيون الأخبار» (٣/ ١٨٥)، «الحيوان» (٢/ ٣٠٤).
وفي «الفاضل» (٩٩) بلا نسبة مع خلاف في الرواية: «شكَرْتُكَ إِنَّ الشُّكْرَ مِنِّي سَجِيَّةٌ».

(٣) في «المحكم» (٦/ ٦٨٠).

(٤) سبق تخريجه.

تعقبات على
(تقويم اللسانين)

جمعها وقرأها وعلّق عليها

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

مركز سطور للبحث العلمي

دار الإمام مسلم

تعديل «تقويم اللسانين»(١)

بقلم الأستاذ: صاحب الإمضاء 

توصَّلنا بنقدِ مَقالةٍ كنَّا قد نشرناها في العدد الثَّالث من «دعوة الحقِّ» للأستاذِ العالم الجليلِ الدّكتور تقيِّ الدين الهلالي عنوانها: «تقويم اللسانين» من أستاذٍ عراقيٍّ كبير.

ومعلومٌ أنَّ الدّكتور الهلاليَّ قد أعْربَ في هذه السِّلسلةِ التي بدأ يكتبها للمجلَّة عن الهفَوات اللُّغويَّة؛ الَّتي تؤذي عيونَ ناسٍ من قُرَّائها، وتؤلم أفئدتَهم، كما تخدشُ وجهَ الأدب، وتمسُّ جمال لغةِ الضَّاد.

وأداءً لواجب هذه اللُّغةِ الحيَّةِ العالمية، وصونًا لجمالِها وبهائِها وروائِها مِن التَّشويه؛ فقد تصدَّى الدكتور الهلالي لتقويمِ الأخطاء اللُّغويَّة الَّتي يقعُ فيها كثير من الكُتَّاب...

والأستاذُ صاحب التَّوقيع وإِنْ أخفَى اسمَه عن القُرَّاء؛ فأسلوبُه ينُمُّ على أنَّه من «الصَّفوة» ذاتِ السُّمعة الواسعةِ في دنيا العلم والتَّحقيق والتَّمحيص.

ونحن إذ نَنشُر هذا النَّقد النَّزيه «الجيِّد» نرحب بالأستاذ صاحبِ التَّوقيع، راجين مِن فضيلتِهِ أَنْ يواصِلَ المجلَّةَ بمقالاتِهِ وأبحاثه؛ الَّتي لا شكَّ أنَّ قُرَّاءنا سيرتاحون إليها ويستفيدون منها.

«التَّحرير»

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة العاشرة، العدد السادس والسابع، محرم وصفر ١٣٨٧هـ - إبريل وماي ١٩٦٧م، (ص ٣١-٣٣).

قرأتُ في الجزء الثَّالثِ مِن «دعوة الحق» (ص ٢٦)[١] مقالةً للأستاذ العالم الجليلِ الدكتور تقي الدين الهلالي عنوانها: «تقويم اللِّسانين»، وقد أعربَ فيه عنْ غيرتِه على اللُّغة العربيَّة وحرصِه على صيانةِ كرامتِها، ما استحقَّ بِهِ الشُّكر الأوفرَ مِن العرب المخلصين لِلُغتِهم.

ومع فضلِه الظَّاهر أَلْفَيتُ «تقويمَه» محتاجًا إلى تقويمٍ وتعديل، وذلك يدل على أنَّ هذا الموضوعَ عسيرٌ جدًّا، فيه مزالِقُ، وواسعٌ يشتملُ على مناديحَ وميادين، وكان حَرِيًّا أَنْ ينزِّهَ كتابته عن أمثالِ ما نعاه على غيره، وادَّعى فيه التَّزمُّت والتَّثبُّتَ؛ فهو نفسُه قد **قال في مقالته**: «ويُرخُون العَنان لأقلامِهم بدونِ تبصُّرٍ ولا تَمييزٍ»، ثمَّ قال: «وإنَّما سمِّيت زائدة؛ لأنَّ الكلام يتمُّ بدونها».

فأنَا أقول له: مَن استعملَ كلمةَ «دون» مِن فصحاءِ الأمَّة العربيَّة هذا الاستعمال؟ ولهذا المعنى؟

إنَّ معنى «بدونها»: هو بأقل منها[٢]، وهو فقيهٌ، ولعلَّه درس في الفقه: «زواج المرأةِ بدون مهرِها»؛ أي: بأقلَّ مِن مهرِها، مع أنَّ مُراده بقوله هو المرادُ بكلمة «غير»؛ فالصَّواب: «بغيرِ تبصُّر ولا تمييز»، و«لأنَّ الكلامَ يتمُّ بغيرِها»، ويبقى التَّعبير ضعيفًا -أيضًا- لأنَّ مراده «يتمُّ بحذفها»، قلت ذلك لأنَّ الغيريةَ تحتمل شيئًا آخر[٣].

وقال: «وبهذا تعلَمُ أنَّ الكافَ الاستعماريَّة لا يجوزُ أن تكون للتَّشبيه ألبَتَّةَ

---

(١) وهي الحلقة الأولى من «تقويم اللسانين».

(٢) «التقويم» (ص٢٢).

(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢١٣).

لعدمِ وجودِ أركانِه»(١).

والوجودُ لا يعدم، وإنَّما الَّذي يُعدَم هو «الموجود»(٢)، وهو هنا: الأركان. فالصَّواب: «لعدم أركانه»، وما أشبهَ ذلك، بَلْه؛ إنَّ الفصحاءَ لم يستعملوا كلمةَ «عدم» هذا الاستعمال؛ لأنَّ «العدمَ» يؤذِنُ بوجودٍ سابقٍ له، مع أنَّ مُراد الكاتب الجليلِ نفي وجودِ الأركان؛ فقولنا: «لعدم الأركان» هو في أدنى مراتبِ الصِّحَّة، لأنَّه من تعابيرِ المتكلِّمين والمولَّدين؛ فالفَصيح أَنْ يُقال: «لا يجوز أنْ تكونَ للتَّشبيه؛ فلا وجودَ لأركانه»، أو: «لا يجوزُ أنْ تكون للتَّشبيه وليس له أركان».

وقال المقوِّم الفاضل: «ولن يَنهى ذوي الظُّلم شيءٌ مثل الطَّعن المبيد المهلِك؛ الذي لا يترك لهم شيئًا لا أنفسًا ولا أموالًا»(٣).

وقد خالفَ الفصاحةَ العربيَّة باستعماله جمعَ القِلَّة المنكر: «أنفسًا»، مع أنَّ مُقتضى الحالِ يوجب استعمالَ «النُّفوس» أعني: جمعَ الكثرة، فذَوُو الظُّلم كثيرون أو كثيرٌ على الأفصح، وإنَّما قلت: «المنكر» لأنَّ المعرف بأل أو الإضَافة من هذا الجمع، يجوز أن يُستعمل للكثرة(٤). وكأنِّي بالدكتور الكريم وقد قرأَ هذا الاعتراضَ يلجأ إلى «ثلاثة قُروء»(٥)، وكلام العلماء المكرَّر فيه، فنحتجُّ عليه بأَنَّ هذا استعمالُ جمعِ الكثرة للقلَّة، بسببِ أنَّ الكثرةَ شاملةٌ للقلَّة مع أنَّ في قولِه العكس، فليستِ القِلَّةُ شاملةً للكَثْرة، أعني: أنَّه لو استعمل النُّفوس وأرادَ الأنفس

(١) «التقويم» (ص ٢٤).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢١٨).
(٣) «التقويم» (ص ٢٥).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٢٠)
(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٢٥).

معَ تنكيرِه لهما لجازَ قوله.

وقال: «وهي في هذا الزَّمان القنابل المحرقة»[١].

فما معنى القنابل في اللُّغة العربية؟[٢] القَنْبَلُ كجَعْفَر، والقَنْبلَة كالجَمْهَرة، مِن حيثُ الحركاتُ لا الوزن، هما بمعنى: الطَّائفة من النَّاس أو الخيل، كما جاء في معجمات العربيَّة، أَعني: معجمات اللُّغة العربيَّة؛ فكيف استجاز الدكتور الجليل لنفسِه استعمالها لأدواتِ الحديدِ المحشوَّةِ بالبارود، وما جَرى مَجْراها من الملتهبات؟ إنَّه قد جارى جهلَةَ المترجِمين بعد أَنْ تَرَّب عليهم، وعابَ عليهم ترجمتَهم؛ فهم الذين ترجموا كلمة Bombe (بضم القاف والباء)، كما يرى الرَّائي في «معجم الرَّاهب ج ب بلو Belot».

والذي ذكره المؤرِّخون المسلمون والمتأخِّرون عصرًا هو «القنبر» بالراء المهملة، قال بعضهم: «ابتدأَ الملك بضربِ المدافعِ والقُنْبَر». وقال آخَر في حوادث سنة ١١٥٤هـ: «وجملة ما ضربَه من القُنبَر خمسون ألف قُنبَرة، ومن المدافع مئة ألف مِدفع؛ فكانت المدافع والقَنابر تتناثرُ على الموحِّدين» يعني: المسلمين، وقال في مواضع أخرى ما يؤيِّد أنَّ القَنْبَرة والقَنبر والقَنابر هي الصَّواب لا «قنابل» الكاتب الكريم؛ فإنَّها التصحيف وإن أَشَاعت[٣].

(١) «التقويم» (ص ٢٥).

(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٢٦).

(٣) كذا في الأصل، والصواب: «شاعت».

وقال: «وعمَّت الفوضى في الإنشاء العربي»[١].

فما هذه الفوضى؟ ومن استعملها هذا الاستعمال مِن فصحاء الأمَّة العربيَّة؟ إنَّها من استعمال جهَلة المترجمين الذين عابَ عليهم الدكتور استعمالهم كَلِمًا عربيَّة في غير مواضعِها، إنَّها ترجمة كلمة Anarchie. قال الأب بلو في ترجمتها: «عدم الحكم في الشَّعب أمر فوضى»؛ فالرجل على كونه غير عربيٍّ استعمل «الفوضى» صفةً لا سيَّما كما استعملها الدّكتور الجليل، فالفوض صفة مثل الشَّتَّى؛ فالصَّواب: «وعمَّت الحال الفوضى...»، وكأنِّي بالدكتور الكريم يقول: قد حذفنا الموصوفَ واتَّخذنا الصِّفة اسمًا. فنقول له: ليستْ هذه بقاعدةٍ مطَّردةٍ، وأنتَ تدعو إلى اتِّباع كلام الفُصحاء وأقوالهم، وهذا ليس بذاك ولا هناك، ثمَّ ليس هذا موضع التَّدقيق والتَّحقيق؛ فنقول: إنَّ الفوضى أَصلُها «الفضى» كـ «شَتَّى» جمْعُ «شَتِيت»، وهي مشتقَّةٌ مِن الفعل (فَضَّه يَفضُّه فَضًّا) أي: فرَّقة تفريقًا، ثمَّ أُبدلتْ إِحدى الضَّادَين واوًا، والتَّفرقة هي المعنى المرادُ بالفوضى، فالفَوضى جمْعٌ كـ «الشَّتَّى» تستعمَلُ للجموع، أو لِما يُمكن أنْ يتجزَّأ وإن كان مفردًا؛ فكيف يجوزُ استعمالها اسمًا جامدًا مع لزوم الوصفيَّة الجمعية لها؟[٢]

وقال: «وربَّما استعملَه بعضُ كبارِ الأَساتذةِ الَّذين يُرْجى منهمُ المحافظَةُ على صِحَّةِ الاستعمالِ»[٣].

أراد بالبعضِ هنا: غيرَ واحد منهم، مع أنَّ «بعضًا» لم تكرَّر في الجملةِ حتَّى

(١) «التقويم» (ص ٢٩).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٣١).
(٣) «التقويم» (ص ٢٨).

تدلَّ على غيرِ الواحد، فالمكرَّرة كالقولِ الَّذي قاله الدّكتور الفاضل في نقده هذا: «تحدَّث بعضهم إلى بعض»، وكما في الآية الكريمة التي اتَّخذها شاهدًا وهي: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَٰوَمُونَ﴾ [القلم: ٣٠]، فإذا لم تكرَّر وكان المضاف إليه الذي أُضيفَتْ إليه ذا أجزاءٍ منفصلة، أو مُمكن فَصلُها دلَّت على واحدٍ أو واحدة، وشاهدنا كتاب الله العزيز؛ ففيه: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿قَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ على بعضِ الأعجمين فَقَرأه﴾(١)، ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾ [التحريم: ٣]، ويليه في الشَّهادة شعر العرب، ومنه البيت الذي أوردَه الدكتور نفسُه في مقالتِه هذه، وهو قول زهير:

وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ... ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي(٢)

وقال أبو دِلامَة:

أُقَادُ إِلى السُّجونِ بِغيرِ ذَنْبٍ ... كَأَنِّي بَعْضُ عُمَّالِ الخَرَاجِ(٣)

وقال بشار:

---

(١) كذا في الأصل، والآية في سورة الشعراء [١٩٨-١٩٩] هكذا: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ۝١٩٨ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم﴾.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أبو دِلامَة فيما كتبه للمهدي، وله أخبار طريفة مع المهدي، وكان لا يحجب عليه، ومرة أخذه وهو سكران، فضربه وحبسه مع الدجاج، فقال قصيدة منها هذا البيت، وبعده:

ولو معهم حبست لهان وجدي ... ولكنّي حبست مع الدّجاج

انظر: «العقد الفريد» (١/ ٢٢٠)، «البصائر والذخائر» (٩/ ٢٨)، «ربيع الأبرار ونصوص الأخيار» (١/ ١٥٤)، «نثار الأزهار في الليل والنهار» (١٩)، مع خلاف في تسمية الخليفة.

يا قَوْمِ أُذْنِي لِبَعْضِ الحيِّ عَاشِقَةٌ   والأُذْنُ تَعْشَقُ قَبْلَ العَيْنِ أَحْيَانَا(١)

وقال لَبيد:

....   أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامَهَا(٢)

ولا يستعمِل «بعضًا» للجمْع إلَّا غيرُ الفصحاء إذا كانت مفردةً(٣).

وقال: «فإنَّ مَن كان عالمًا بالنَّحو في أي لغة كانت يتَّخذه مصباحًا»(٤).

وهذا التَّعبير كان أولى من غيرِه بـ «تقويم اللِّسانين»، فإنَّ مُراده: «مَن كان عالمًا بنحوِ لغةٍ مِن اللُّغات يتَّخذه مصباحًا». فاستعمل «أيًّا» هذا الاستعمال الغريب، وظنَّ أنَّ الضَّمير في «كان» يعود إلى اللُّغة، فألحقَ به تاء التَّأنيث مع أنَّ الفعل يَنبغي أن يكون للعلمِ المفهوم من اسم الفاعل، وبيان ذلك: «من كان عالمًا بنحو لغة، كائنًا ما كان هذا العلم بالنَّحو». فإذا أراد اللُّغة وجب تقديمُها، فيقال: «مَن كان عالمًا بلُغَة أي لُغَة كانت»؛ فالفعلُ الذي يأتي بعد «أيّ» يعودُ ضميرُه إلى الاسمِ الَّذي قبلَها، وهذه أَدنى مراتبِ الصِّحَّة أو دُنياها(٥).

وقال: «يَنتفع أهلُ الأرض بضوئِها ودفئِها وإنضاجِها للثِّمار، إلى غيرِ ذلك»(٦).

---

(١) «ديوان بشار بن برد» (١٩٢)، «نشوة السكران» (١/ ٣٧)، «ثمرات الأوراق في المحاضرات» (١/ ١٠١)، «الدر الفريد وبيت القصيد» (١١/ ٢٩١)، «محاضرات الأدباء» (٢/ ٦٠)، «مصارع العشاق» (٢/ ٢٢٦)، «زهر الآداب وثمر الألباب» (١/ ١٩٣)، «الإعجاز والإيجاز» (١٤٨)، «الأوائل» للعسكري (٩١).

(٢) انظر: «ديوان لبيد بن ربيعة» (٣١٣)، وسبق تخريجه.

(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٤٤-٢٥٠).

(٤) «التقويم» (ص ٣٢).

(٥)سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٥٢).

(٦) «التقويم» (ص ٢٤).

فكيف نصِلُ «إلى غير ذلك» بالجملة، وهي لا تحتاج إلى «إلى» الَّتي هي منتهى لابتداء الغاية؟ فلو قال: «مِن ضوئها ودفئِها إلى غير ذلك» لصَحَّ التَّعبير، فالصَّواب العطف: «وغير ذلك»؛ فتكون الجملة: «بضوئِها ودفئها وإنضاجها للثِّمار إلى غير ذلك»[١].

وقال: «وَرَنَّقَتْ صَفْوَ زلالِه المعين ممَّا يسوءُ كلَّ طالبِ علم»[٢].

فـ (مِن) هنا للبيان والتَّفسير، فكيف يكونُ الزُّلال المعين ممَّا يسوءُ كلَّ طالب؟ وإذا عدَدْناها للتَّعليل يكون ترنيقُ الصَّفو بسبب ما يسوءُ كلَّ طالب علم، وهو غيرُ مُراد الكاتب، فالصَّواب: وذلك ممَّا يسوءُ كلَّ طالبِ عِلْم، على الابتداءِ والإخبار[٣].

وقال في الكاف الَّتي سمَّاها استعمارية: «وهذا الاستعمالُ دخيلٌ لا تعرفُه العرب»[٤].

أراد: لم تعرفْه العُرْب. وإلَّا فإنَّ العربَ عارفةٌ به، فالمُراد نفي الماضي لا المستقبل. جاء في «الصِّحاح»: (لا) حرفُ نفيٍ لقولِك: يَفعل، ولم يقَع الفعل، إذا قال: هو يفعلُ غدًا، قلتَ: لا يَفعل غدًا، ولا تَنفي الماضي إلَّا إذا كرِّرت، أو عُوِّض عن تَكرارها، وليس هذا موضعَ الجدال، لأنَّ الفعل في الجملة المنقودة مضارع جعلَتْه (لا) للاستقبال، مع أنَّ المرادَ نفيُ معرفة العربِ قديمًا[٥].

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٥٣).
(٢) «التقويم» (ص ٢١).
(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٥٦).
(٤) «التقويم» (ص ٢٣).
(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٥٧).

وقال: «بينَ غَثٍّ وسَمِين، وكدَرِ ومَعِين»(١).

ظانًّا أنَّ المعين هو الصَّافي والرَّائق مع أنَّه الجاري، وقد يكون الجاري رائقًا أو كدرًا بحسب أرضِه وجَرْيته ومنبعِه وعينه وما يحدث فيه(٢).

وقال: «وَستأتي في هذه المقالاتِ -إن شاء الله- أمثلةٌ عديدة تُوضِّحُ ذلك»(٣).

أراد بعديدةٍ: «كثيرَة»، معَ أنَّ العديدة هي المعدودة، قليلةً كانت أو كثيرة، واستعمل «أمثلة» جمع القلَّة مع إرادته الكَثْرة، فالصَّواب: «مُثُل كثيرة»؛ فالمثُلُ جمْعُ المثالِ للكَثْرة، كنُظُم جمع نظام، وحُزُم جمع حِزام، ولُحف جمع لِحاف(٤).

نعود إلى الكاف الاستعارية(٥)؛ الَّتي جرب الدكتور الجليل استعمالها في قول القائل: «فلانٌ كَوَزيرٍ لا يَنبغي له أنْ يَتعاطى التِّجارةَ»(٦)، لأنَّه استعمالٌ دَخيلٌ، معَ أنَّه ذكرَ من معاني الكاف: «التَّعليل»، فإذا قلنا: «فلان لأنَّه وزير لا ينبغي له أَنْ يَتعاطى التِّجارة» كان المراد مَضمونًا والمعنى واضحًا(٧)، ثمَّ إنَّه لما عابَ على القائل قوله لم يذكر له القول الصَّحيح، فلنحسبْ أنَّ القولَ المذكور دَخيل؛ فما وجه الصَّواب؟ فالبراعة ليسَتْ في التَّخطئة وحدَها؛ بل فيها وفي ذكر الوجه الصَّحيح، فعليه -حفظه الله- أنْ يذكرَ للنَّاس وجه الصِّحَّة(٨).

---

(١) «التقويم» (ص ٢٢).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٦٠).
(٣) «التقويم» (ص ٢٦).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٦١).
(٥) كذا في الأصل، والصواب: «الاستعمارية».
(٦) «التقويم» (ص ٢٣).
(٧) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٦٢).
(٨) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٦٧).

ونعود -أيضًا- إلى جدبه قول القائل: «يجبُ عَلينا أَنْ نَسعى لخَلْقِ نهضةٍ ثقافيَّة»(١)، واحتجاجُه بأنَّ الإيجاد والإنشاء خاصٌّ بالله -تعالى-، وكذلك الخالقُ.

وهذا احتجاج غريب! فالله -تعالى- المُحيي، وعلى قوله لا يجوز أن نقول: «إحياءُ مآثرِ العرب وتراثهم» و«الله الحميد»، وعلى قوله لا يَجوز أن يقال: «حمدت فلانًا حمدًا»، و«الله -تعالى- البديع» ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]؛ فينبغي أن نلعنَ البديعَ الهمداني والبديع الزّنجاني وابن البديع؛ لأنَّهم تلقبوا بهذا اللَّقب، وهلمَّ جَرًّا على أكثر الصِّفات المشتركة(٢).

ثمَّ إنَّ القائل لم يسند خَلْقَ حي من الأحياء إلى الفاعل(٣) حتى يكون مخطئًا، وإذا كان مقدِّرُ جلدِ النَّعل خالقًا كما ذكر الدكتور الكريم؛ فما المانعُ مِن استعمال الفعل «خلق» لغير إيجاد الحيِّ؟

أمَّا استشهاده بأنَّ «الخالق والخلاق» بالألف واللَّام خاصَّان بالله -تعالى- نقلًا مِن قول الأزهري؛ فلا جدالَ فيه؛ لأنَّ الجملة المنقودةَ خالية منها، وهذه كلمة «رَبّ»؛ فقد قالوا: «فلان رَبُّ فَضْلٍ وأدب»، فإذا قيل: «الرَّبُّ»: أريد به الله -جل جلاله-.

ولنا مع الدكتور الكريم موعد آخر -إن شاء الله-، والسلام عليه.

العراق: قارئ

---

(١) «التقويم» (ص ٢٨).

(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٦٧-٢٧١).

(٣) ورد في «دعوة الحق» نفسها (ص ١٢) قول الأستاذ عبد الهادي النازي: «لضمان جيل مسلم متنور، أي: يصمم لخلقه تمامًا»، فهذا القول معيب. (منه)

عود إلى «التقويم»(١)

للأستاذ: صاحب الإمضاء

وَردَ عليَّ عدد «التقويم» الثَّاني -أعني: «تقويم اللسانين»- وأنا مريضٌ؛ فقرأته باستمتاع وانتفاع، ولو كنت معافًى لزاد استمتاعي وانتفاعي؛ فبارك الله -تعالى- الأستاذ الجليل العالم النَّبيل تقي الدين الهلالي ومدَّ في عمره، وأنا راجٍ منه أن لا يتسخط ما ذكرته له في هذه المجلَّة المباركة؛ فهو العالم بأنَّ غاية النقد والتعقيبِ خدمة لغة العرب الكريمة؛ لغةِ التَّنزيل الكريم، الَّتي نأمل لها من التَّقدُّم -كما يقول النَّاس- والتَّرقي والاتِّساع وطول الباع، و«التَّطور» ما لِكُبرَيات اللُّغات؛ في العالمين الَّتي كانت بالإضافة(٢) إلى العربيَّة في عصورها الزَّاهرة من صغرياتها.

ولم أتذكَّر شيئًا يستحقُّ التَّعقيب مما ذكره العالم الجليل الهلالي في «تقويمه» الثَّاني، سوى احتجاجِه للفيروزآبادي مؤلف «القاموس» في ذكره «انقراض

---

(١) نشرت في مجلة «دعوة الحق»، السنة الحادية عشر، العدد الأول، شعبان ١٣٨٧هـ - نوفمبر ١٩٦٧م، (ص ٣٨-٤١)، ولم يناقش الهلالي صاحب المقالة في انتقاداته كما ناقشه في المقالة السابقة.

(٢) يغلط الناس من الكتَّاب المترجمين في استعمال «بالإضافة إلى كذا»، ويأتون بها بمعنى: «زيادة على كذا»، والصحيح أنها بمعنى «بالنسبة إلى كذا»، فأدنى مراتب الصحة أن يقال: «مضافًا إلى كذا» و«بإضافته إلى كذا»، وقد حدثت في مقالتي غلطات مطبعية منها: «وقد أعرب... ما»، والأصل: «عما»، ومنها: «للثمار إلى غير ذلك»، والأصل: «وغير ذلك»، ومنها: «إن أشاعت»، والأصل: «وإن شاعت» من الثلاثي. **(منه)**

اليونان» في «قاموسه»، ونقض قوله -أعني: قول صاحب «القاموس»[١]-: «واليونانيُّون جيل انقرضوا» بأنَّ الأتراك العثمانيِّين فتحوا بلادهم، فعدَّهم منقرضين، أو كما قال الهلالي -حفظه الله-[٢].

فذلك الاحتجاجُ غيرُ صحيح؛ لأنَّ الأتراك العثمانيِّين لم يَعبروا البحر عبرة الفتح لما يسمُّونه: «روم إيلي»، وما يليه من بلاد العرب واليونان إلَّا بعد سنة ٨٥٦هـ - ١٤٥٢م، وفي سنة ٨٥٧هـ - ١٤٥٢م فتح السُّلطان محمَّد بن مراد العثماني[٣] قسطنطينية المعروفة بإستانبول، مع أنَّ مؤلف «القاموس» -رحمة الله عليه- توفي بزبيد ليلة العشرين مِن شوال سنة ٨١٧هـ، أي: سنة ١٤١٤ الميلادية، فوفاته وقعت قبل عبور العثمانيِّين بأربعين سنة، فلذلك يستحيل أَنْ تكون إشارة الفيروزآبادي إلى انقراضِ اليونانيِّين مرادًا بها ما ذكره الهلالي الجليل، ولا أزيد على ذلك شيئًا سوى أنَّ اليونانيِّين كانوا في عصر مؤلف «القاموس» مثبتين في سواحل آسيا الغربية، وسواحل أوروبَّة الشَّرقيَّة الجنوبيَّة، إلَّا أنَّهم ما كانوا يسمَّوْن بهذا الاسم: «اليونانيين» عند التَّسمية العامَّة المصطلح عليها في الدُّول الإسلاميَّة والدُّول النَّصرانيَّة، ولذلك ظنهم منقرضين.

ثمَّ ورد عليَّ الجزء السَّادس والجزء السَّابع المزدوجان من «دعوة الحق» -جعلها الله -تعالى- منارًا للمسلمين في العالمين ومرشدة لطلاب العلم واليقين-، وفيهما القسم الثَّالث من «تقويم اللسان»، وفيه -كما هو معهودٌ- فوائدُ بارعة، واستطرادات ممتعة، كما فيه ما يستحقُّ المفاوضة.

---

(١) (ص ٦٠٢).

(٢) انظر: «التقويم» (ص ٣٧).

(٣) في الأصل: «العثمانية» .

فأوَّل ما انتقده العالم الجليل الهلالي على الكتَّاب قولهم: «يمكنُ أن يجيء في أيَّة لحظة»(١)، وما أشبهه مِن تأنيثهم «أية»، وأورد قول الخضري في «حاشيته على ابن عَقيل»(٢) ما يفيد أنَّ تأنيث «أي» مع المؤنث شاذّ؛ كقول الشَّاعر: «بِأَيِّ كتابٍ أم بأيَّة سَنةٍ...»، ومن عادة الهلالي المحترم أن يرجع في الاستشهاد إلى «لسان العرب» وغيره، وهذا كتاب «الصحاح» للجوهري من أمهات كتب اللغة أو من «أُمَّاتِها» على ما يدعي لغويون، ففيه ما هَذا النَّصُّ: «تقول: مررت برجل؛ أي رجل، وأيما رجل، وما زائدة. ونقول: أيُّ امرأة جاءتك، وأيةُ امرأة جاءتك، ومررت بجارية؛ أي جارية، وأية جارية. كل ذلك جائز»(٣).

فدعوى الخضريِّ الشُّذوذ ساقطة، وللكُتَّاب الحقُّ في استعمال «في أيَّة مناسبة، وأيَّة أنباء، وأية لحظة»، ذلك على حسبان جواز هذا التَّعبير المترجم من اللُّغات الأعجميَّة؛ فليس استعمال «أي» على هذا الوجه معروفًا في لغة فُصحاءِ الأمة، وإنَّما هو -كما قلت- من التَّعابير المترجمة.

ومع ما قدمت: يَنبغي لي أن لا أنسى الإشارة إلى أَن استعمال «أي» الذي أوضحه الهلالي الجليل هو اللُّغة الفصيحة العالميَّة؛ لأنَّها لغةُ القرآن الكريمِ، وهي أصحُّ وأحرى بالاقتفاءِ والاقتداء.

ثمَّ جدب -حفظه الله- قول الكُتَّاب: «نسي صديقي وَعده، ونسيت أنا الآخر أو نسي هو الآخر»(٤)، وذكر أنَّ استعمال «الآخر» هنا خطأ محضٌ،

---

(١) «التقويم» (ص ٤٦).

(٢) سبق توثيقه.

(٣) «لسان العرب» (١/ ٢٨٠) مادة (أيا).

(٤) «التقويم» (ص ٤٧).

والصَّواب: «ونسيت أنا -أيضًا-».

وقد أصابَ -أيَّده الله -تعالى- في كونِ استعمال «الآخر» غلطًا محضًا، وجزاه الله خيرًا؛ إلَّا أنَّ إضافتَه «أيضًا» إلى العبارة لا تحتاجُ إليها، قال -تعالى-: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٦٧]، ولم يقل: (فنسيهم -أيضًا-)؛ فليس في المعنى ما يستوجبُ الإشارة إلى التَّكرار لاختلافِ الفاعلَيْن، ومِن المتأخِّرين مَن يقول: «ونسيت أنا كذلك»، وليس ذلك بغلط.

واستطرد الهلاليُّ الجليل على عادتِه في إفادة القرَّاء وإمتاعِهم بالفوائدِ الفرائدِ قال: «وهذا الاستعمالُ موجودٌ في اللُّغة العامِّيَّة المصريَّة بإبدال الهمزة راء، يقولون -مثلًا-: «نسيتُ أنا راخر». والظَّاهر أنَّ أوَّل من ارتكبَ هذا الخطأ عامَّة الكُتَّاب المصريِّين؛ لأنَّه موجود في لغتهم العامِّيَّة فاستعملوه في الفُصحى...»(١).

ويَسمَح لي الهلالي الجليل بأَنْ أقول: إنَّ شيوعَ هذا التَّعبير أقدمُ زمنًا ممَّا ظنَّ، فقد جاء في الأقوال التي نقلها الشَّعراني الزَّاهد المشهور من رجالِ القرن العاشر للهجرة: «وقال: انظري أنت الأخرى حتَّى لا تقولي»(٢)؛ فالتَّعبير كان شائعًا في أسلوبِ العلماءِ بمصرَ قبلَ القرن العاشرِ للهجرة.

ونَعى الهلالي المحترمُ على الكُتَّاب قولَهم: «اعتنقَ فلان الدِّين»(٣)، وقصره على الإسلام، مع أنَّ التَّعبير عند الكتَّاب عام؛ فمنهم من يقول: «اعتنقَ هذا الرَّجل الإسلام» و«اعتنقَ فلان النَّصرانيَّة بعد الوثنيَّة»، والأستاذ الهلالي

---

(١) «التقويم» (ص ٤٧-٤٨).
(٢) «طبقات الصوفية» للشعراني (ج ٢، ص ١٥٩). (منه)
(٣) «التقويم» (ص ٤٨).

على حَقٍّ، واضحٌ في أنْ لا حاجةَ بالكاتب العربي أن يقول: «اعتنق فلان الإسلام» بدلًا مِن «أسلم»، إلَّا أنَّه خرج إلى أنْ قال: «والعربُ لا تقول أبدًا: اعتنقَ الإسلام، أو اعتنقَ النَّصرانية، أو اعتنق الفكرة، وإنَّما تقول: أسلمَ وتنصَّر واعتقد كذا وكذا»، ثمَّ قال: «لا يُقال: إنَّ اعتناقَ الإسلام استعارة؛ لأنَّا نقول: ليس كلُّ استعارة مستحسنة»، وقصره ثانية على الإسلام، قال ذلك بعد نقله مِن «لسان العرب» ما يفيد أنَّ الاعتناق في الحرب، وأنَّه جائز في المودَّة كالتَّعانق.

وقد ذكرنا إصابتَه شاكلة الصَّواب في ذكر الإسلام، أمَّا إنكاره استعارَة «الاعتناق» لغير الإسلام؛ فمن باب تحجُّرِ الواسعِ والتَّشدُّد على الكُتَّاب، فقد وردَ في بعض كتب اللغة وهو «المصباح المنير»[1] ما يفيد أنَّ الاعتناقَ -أحيانًا- يعني: «التَّمسُّك الشَّديد»؛ فقد جاء في أخبارِ فارس الإسلام في أيَّام الرِّدَّة وأيَّام القادسيَّة وأيَّام صِفِّين مالك بن الحارث الأشقر النَّخعي أنَّه أصابته ضربةٌ في قتالِ بني حذيفةَ حين ارتدُّوا، «فعادَ معتنِقًا رقبةَ فرسِه، فاجتمعَ حوله أصحابُه يبكون»[2].

ثمَّ إنَّ الهلالي -أطالَ الله بقاءه- لا أحسبه يُصِرُّ على مَنْعِ الكُتَّاب مِن استعمال استعارةٍ استعمَلها الأديب الكبير ابن بدرون في «شرحه للعقيدة البسامة للشَّاعر الأندلسيِّ المشهور ابن عبدون» قبل عصورٍ كثيرة[3]؛ فقد ذكر في شرحِه استعارةَ «اعتناق الدِّين»، و«الشَّرح» المذكور كتابٌ أدبيٌّ مشهورٌ، قد أثَّر في أسلوبِ الكُتَّاب.

---

(١) (ص٤٣٢).

(٢) «لباب الآداب» تأليف الأمير أسامة بن منقذ الكناني الشيرازي (ص ١٨٨ - طبعة المطبعة الرحمانية). (منه)

(٣) «شرح قصيدة ابن عبدون» (ص ١٩). (منه)

وأوردَ الأستاذ الهلالي الجليل قولًا نقلهُ صاحبُ «لسان العرب»(١) ونصُّه: «ومنه الحديث: «**إِنِّي وَهَبْتُ لِخَالَتِي غُلَامًا، فَقُلْتُ لَهَا: لَا تُسْلِمِيهِ حَجَّامًا وَلَا صَائِغًا وَلَا قَصَّابًا**»(٢) أي: لا تُعطيه لمن يعلِّمه إحدى هذه الصَّنائع»، وقال بعده: «والعجبُ مِن ابن منظور! كيف وقعَ في خطأ عامِّيٍّ، وهو تَعديتُه (أعطى) إلى المفعول الثَّاني باللام وهو متعدٍّ بنفسِه إلى مفعولَين؟ يقال: أعطاه الله علمًا، قال -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ولكن لكلِّ سَيفٍ نَبوة، ولكلِّ جوادٍ كبوةٌ، والكمالُ لله»(٣).

فأقول: إنَّ ابن منظور -رحمة الله عليه- كان ناقلًا، فلا يؤاخَذُ بقولِ غيرِه، ثمَّ إنَّ تعديةَ «أَعطى» على النَّحو الذي نقله ليس بخطأ عامِّيٍّ كما ذكرَ الهلاليُّ الجليل، ولا بخطأ خاصٍّ، وإنَّما هو صحيحٌ غيرُ فَصيحٍ، ويُعرَفُ بالرُّجوعِ إلى الأَصل؛ فالأَصلُ: «عَطا فلان إلى الشَّيءِ يعطو إليه عَطوًا»، قال الشَّاعر وهو الشَّاهد(٤) النَّحوي المشهور:

.... **كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطو إِلى وَارِق السَّلَمْ**(٥)

---

(١) (١٢/ ٢٩٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «التقويم» (ص ٥٠).

(٤) كذا في الأصل، ولعله: «الشاعر».

(٥) «الكامل في الأدب المفرد» (ج١، ص ٥٨ - طبعة الدلجموني). **(منه)**

قلت: صدره: «وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ».

والبيت لعلباء بن أرقم في: «الأصمعيات» (١٥٧)، «الدرر» (٢/ ٢٠٠)، «شرح التصريح» (١/ ٢٣٤)، «المقاصد النحوية» (٤/ ٣٨٤).

=

ثمَّ قيل: «عَطاه يَعطوه». ثمَّ قيل في التَّعدية الثَّانية: «أَعطاه شيئًا يُعطيه إيَّاه»، والأصل: «أَعطاه إلى الشَّيء» على ما ذكرتُ آنفًا، ثمَّ أُحِلَّت اللَّام محلَّ «إلى» قياسًا، فقيل: «أعطاه للشَّيء»؛ فخِيف الالتباسُ، ونقلوا اللَّام إلى غيرِ صاحبها فقيل: «أعطاه له» كمَا جاءَ في منقول صاحب «لسانِ العرب»، وشاهده قول الشَّاعر مِن شعر العصر الأمويِّ:

= ولأرقم بن علباء في «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٥٢٥).
ولزيد بن أرقم في «الإنصاف» (١/ ٢٠٢).
ولأبي زيد في «كتاب الشعر» أو «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» (٨٣).
وفي «لسان العرب» لكعب بن أرقم اليشكري، قاله في امرأته (١١/ ١٦٥) مادة (قسم).
ولباغت بن صريم اليشكري في: «تخليص الشَّواهد» (٣٩٠)، «شرح المفصل» (٨/ ٨٣)، و«الكتاب» (٢/ ١٣٤).
وله أو لعلباء بن أرقم في «المقاصد النحوية» (٢/ ٣٠١).
ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في «شرح شواهد المعني» (١/ ١١١).
ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم أو صريم اليشكري -واسمه: (باغت) أو (باعث)- في: «ضرائر الشعر» (٥٩)، «خزانة الأدب» (١٠/ ٤١١)، «اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي» (٤٠٦).
وبلا نسبة في: «أمالي القالي» (٢/ ٢١٠)، «أوضح المسالك» (١/ ٣٧٧)، «جواهر الأدب» (١٩٧)، «المنصف للسارق والمسروق منه» (٢٢٠)، «الجني الداني» (٢٢٢، ٥٢٢)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ١٨٧)، «رصف المباني» (١١٧، ٢١١) «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٦٨٣)، «سمط اللآلي» (٨٣٩)، «شرح الأشموني» (١/ ١٤٧)، «شرح عمدة الحافظ» (٣٤١، ٣٣١)، «شرح قطر الندى» (١٥٧)، «الكتاب» (٣/ ١٦٥)، «المحتسب» (١/ ٣٠٨)، «مغني اللبيب» (١/ ٣٣)، «المقرب» (١/ ١١١) و(٢/ ٢٠٤)، «المنصف» (٣/ ١٢٨)، «همع الهوامع» (١/ ٤١٣).
وانظر: «المعجم المفصل» (٧/ ٢٧).

أحَجَّـاجُ لا تُعْـطِ العُصَـاةَ مُنَـاهُـمُ ... ولا اللهُ يُعْطِـي للعُصَـاةِ مُنَاهَـا[(١)]

وقد استعملَ الشَّاعر الوجهَين، أمَّا المتأخِّرون؛ فقد استعملوه كثيرًا، لِما نقرأ في «وَفياتِ ابن خلِّكان»[(٢)] وغيرها، كانتقاءِ ابن الخشَّاب البغدادي لـ «مَقامات الحريري»[(٣)] و«شرح البسامة» المقدَّم ذِكرُه[(٤)]، و«المُنتظَم» لأبي الفرج ابن الجوزي في قول بعض الشُّعراء:

.... بِعُشْرِ الَّذِي أعطَيْتَهُ لابن حَيُّوسِ[(٥)]

واستعمالُ اللَّام معَ مفعولِ «أَعْطَى» الفائي، أَهونُ مِن استعمالِ الأستاذِ الهلاليِّ الجليل اللَّامَ مكانَ الباءِ في قوله: «وَلم يُصرِّحْ قَطُّ باللَّفظِ المخصَّصِ

---

(١) «مصارع العشاق» (ص ٢٠١) وكتاب «الأغاني» (١٦/ ٢٦). (منه)

قلت: البيت لليلى الأخيليَّة، وهو في: «ديوانها» (١٢٢)، «الدرر» (٤/ ١٧٣)، «شرح شواهد المغني» (٢/ ٥٨٨)، «مغني اللبيب» (١/ ٢١٨)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٣).

وبلا نسبة في: «شرح التصريح» (٢/ ١١)، «مصارع العشاق» (١/ ٢٨٤)، «جمهرة خطب العرب» (٢/ ٤٠٨).

(٢) «الوفيات» (ج٢، ص ١١٤ - طبعة طهران). (منه)

(٣) (ص ١٠). (منه)

(٤) «شرح القصيدة المذكورة» (ص ١٢). (منه)

(٥) ابن الدويدة المعري. انظر: «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص»، «المنتظم» (٨/ ٣٠٥ ط دار صادر)، «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٣٦٧)، «الوافي بالوفيات» للصفدي (٣/ ١٠٠) و(١٧/ ٣٧٣)، «وفيات الأعيان» (٤/ ٤٤٠)، «زبدة الحلب من تاريخ حلب» لابن العديم (١٨٦)، «زبدة الحلب» لأبي جرادة (١/ ٢٧٨)، «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٨/ ٢٦٤).

لهذا الحَدَث»[١]، فإنَّ الفُصحاءَ قالوا: «خَصَصْتُ الشَّيءَ بكذا تَخصيصًا فهو مُخصَّصٌ بهِ» لا مُخصَّصٌ لَه، وغيرُ الفُصحاءِ -كـ(ابنِ بطوطة) الرَّحَّالة الكبير- يستعملون ذلك، كقوله: «وتخصيصُه يومَ الجمعةِ للمساكين»[٢]، ومذهبُ الهلالي العالمِ الجليل الدَّعوةُ إلى استعمالِ الفَصيح.

وتطرَّقَ العالمُ الفاضلُ إلى تخطئةِ مَن يستعملُ «نُكرانَ الذَّات» بمَعْنى: الإيثار الصَّحيح المليح، ثمَّ قال: «وضدُّ الإيثارِ هو الاستئثار، ويُسمِّيه جهَّالُ الكُتَّاب «أنانيَّة» نسبةً فاسدةً إلى لفظِ «أَنا»، وهو -أيضًا- مِن التَّرجمة الفاسدة...»[٣].

واختيار الأستاذِ وصف «جُهَّال الكُتَّاب» لا يوائِمُ مَقامه وهَدْيه! فـ«الأنانيَّةُ» أصبحَتْ مِن المصطلحاتِ العربيَّة العامَّة؛ الَّتي لا يَنبغي وصفُ مُستعملِها بالجاهِل، فقد شاعَتْ في العالم الإسلاميِّ قبلَ عصرِ «ابن كمال باشا»، وذكرَها هو في «رسالتِه النَّقديَّة» المشهورة، وليسَتْ تسمِيَتُها فاسدةً بعد أَنْ صارتِ اصطلاحًا، ولا مُشاحَّة في الاصطلاحِ بعْدَ شيوعِه، أَلم يقُل هو في مقالتِه هذه: وهذا التَّعبير -أيضًا- مِن استعمارِ لغةِ الأجانب[٤]؟ فـ«الاستعمارُ» كلمةٌ رحمانيَّة قرآنيَّةٌ ﴿وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، ولكنَّ الأستاذَ الهلاليَّ جَارَى أهلَ العصر في استعمالها المكروهِ.

---

(١) «دعوة الحق» في المقالة نفسها (ص ٢٠). (منه)
انظر: «التقويم» (ص ٥٧).
(٢) «رحلة ابن بطوطة» (ج ١٨ - طبعة مصر). (منه)
(٣) «التقويم» (ص ٥٢).
(٤) (ص ٢٧) من المجلة. (منه)
انظر: «التقويم» (ص ٥٠).

فزيادةُ النُّون في «الأنانيَّة» كزيادتِها في «الرَّهبانيَّة» بفَتْح الرَّاء نسبةً إلى الرَّاهب، وزيادةُ النُّون في الكَلِم العربيَّةِ مِن مُستحبَّات العرب، ولا سيَّما المنسوبُ إليه منها؛ كالبَرَّاني والجوَّاني والشَّعراني واللِّحياني والمنظراني والرُّوحاني والنَّفساني. والمصادر: كالشُّكران والكُفْران والمرغَان والجَوَلان والغَلَيان والغَثَيان والغَشَيان؛ فللنُّون فائدةٌ موسيقيَّةٌ بارعَةٌ، ولذلك اتَّخذَتْ تمويهًا، بل إضافةُ العرب إيَّاها إلى الصِّفاتِ، كالرَّحمان والعَطشان، وحديثُ النُّون طويل.

فأرجو مِن الدكتور الهلالي أَنْ يكونَ واسعَ الصَّدر؛ لتَقبُّلِ الاصطلاحات كما هو واسِعُ العِلم، وأَنْ يَتساهل على الكُتَّابِ في كلِّ ما يحتمِلُ التَّجوُّز والاتِّساعَ والحَذْفَ والإِيصال، والاستعارَة، ولا سيَّما الاستعارةَ القديمةَ الاستعمالِ؛ كاعتناقِ الدِّين الَّذي قدَّمتُ الكلامَ عليه في هذه المقالة، وله -أيَّده الله- أَنْ يتشدَّد عليهم في استعمالهم ما يُحدِث الإيهامَ والإبهامَ وقَلْبَ المعاني وسوءَ التَّعبير، وما يُشعِر بإساءةِ النَّقل والتَّرجمة مِن اللُّغات الأعجميَّة، ونحن الَّذين نعني باللُّغة العربيَّة ونَقْدها -أنا وهو والآخرون- مُعرَّضون أبدًا للغَفْلة والزَّلَّةِ والوَهْم فيما نكتبُ فضلًا عمَّا نتكلَّم به، ولكِنْ في مسطوراتِ الكُتَّاب مِن الغلطِ ما لا يُمكنُنا السُّكوت عليه، وهذا هو الذي حدَا الدّكتور الهلالي على نَشْر هذه الفرائدِ اللُّغويَّة، فمَن يتشدَّدْ يُغلظِ النَّاسُ عليه.

فهذا المقالُ الثَّالث للأستاذِ الدّكتور ورد فيه (ص ٢٧) قوله: «فقسمُوا الجهلَ إلى قسمَين»(١)، فإنَّ مِن الفُصحاءِ القُدامى مَن عدَّى «قسَمَ» -ثلاثيًّا- و«قسَّم» -مُضعَّفًا- بحرْفِ الجرِّ «إلى»، إنَّه مِن تعابيرِ النُّحاة وأشباههم، وهم على تثبيتِهم قواعد النَّحو -رحمهم الله -تعالى- مِن أكثرِ العلماء تجوُّزًا ومَيْلًا

(١) «التقويم» (ص ٥١).

إلى رِكَّة التَّعبير، فالمَأْلوف في كلام الفُصَحاء: «قَسموا الجهلَ قِسمين» بغيرِ حرفِ جَرٍّ، وأَدنى مراتبِ الصِّحَّة: «قَسمُوه عَلى قِسْمَين»، أَلا تَرى أنَّ صِبيانَ المدارسِ يقولُ بعضُهم لِبَعض: «قَسِّم عشرين على خَمْسة»؟

وهو يقول -أيضًا- في الصَّفحة (٢٨): «وقد ارْتَقى الكُتَّاب مِن ذلك إلى خطَأٍ آخَر»(١).

فكيفَ يكونُ الانحطاطُ إلى الخطأِ الآخرِ ارتقاءً؟

ويقولُ في الصَّفحة نفسِها: «فيقولون: كِتابٌ مُبَسَّطٌ، يَعني: أَنَّه أُلِّف بلغةٍ سهلةٍ غير مُعقَّدة»(٢).

فإلامَ وإلى مَنْ أَسند الفِعلَ «يعني»؟ فهُم كُتَّابٌ! والظَّاهر أنَّ المرادَ «يَعنون»: يَقْصِدون، ولكنَّ الكاتِبَ لكَثْرةِ استعمالِ «يعني» على هذه الصُّورة مِن الإسنادِ يَغْفلُ عن توجيهِ الإسناد سهوًا لا جهلًا، فالجملةُ تُكتَبُ أحيانًا كتابةً لا شعوريَّةً -كما يقول القوم اليوم-.

ويقول في الصَّفحة (٢٩): «لا لِيَدِينوا بالإسلام؛ بل لِيتمكَّنوا من الفَصاحة»(٣).

وهذا مِن تعابيرِ المتكلمين -أعني: أصحابِ علم الكلام-، وهو مقلوبٌ، وأصله: «لِيتمكَّنوا مِن الفصاحة، لا لِيَدينوا بالإسلام»، فلا يجوزُ تقديمُ العاطفِ القَافي «لا» قبْلَ إيرادِ ما يُعطَف عليه، ولكنَّ هذا مِن تعابيرِ المتكلِّمين -كما ذكرْتُ-، وهو مِن التَّعابيرِ الشَّائعةِ عندَهم، لا عندَ الفُصَحاء.

---

(١) «التقويم» (ص ٥٢).

(٢) «التقويم» (ص ٥٢).

(٣) «التقويم» (ص ٥٧).

ويقولُ في الصَّفحة (٢٩): «ومَن لا يَعرفُ القرآنَ لا يُمكِنُ أَنْ يعرِفَ اللُّغةَ العربيَّةَ معرفةً تمكِّنُه مِن ناصِيَتِها»(١).

أَراد: «لا يُمْكنه»، وبهذا الحذْفِ جعلَ موضعَ الإِمكان وموقعَه مجهولَيْن، وذلك غيرُ فَصيحٍ ولا مَلِيحٍ، ثمَّ إنَّه شبَّه اللُّغة العربيَّةَ بالعدوِّ الَّذي يُناصَى، قال -تعالى-: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]؛ فالسَّفْعُ بالنَّاصِيَةِ والأَخْذُ بها والتَّمكُّنُ منها: تدلُّ على العَداءِ والكراهيَةِ والقَهْر والإِذلال، ولا نُريدها لِلُّغة العربيَّةِ العَزِيزة؛ فهذه الكنايةُ البَغيضةُ إلى محبِّي العربيَّة، وإِنْ لم يُرِدْ حقيقتَها الأستاذُ الدّكتور الهلالي، وإنَّما أرادَ التَّبحُّرَ فيها وبلوغَ أَطوارِها، والأعمَالُ بالنِّيَّات.

ويقولُ: «ومجلَّة «الضِّياء» ثمانية مجلدات»(٢).

بتذكير «المجلَّدة»، والمعروفُ عندَ الفُصَحاء القُدماء التَّأنيث، جاء في بعضِ الكُتب في قول بعضِهم: «مُجلدَةٌ حمراءُ مربَّعة»(٣)، وأنَّثها العبادُ الأصفهانيُّ الكاتب الشَّاعر(٤)، وقال ياقوت الحمَوي: «وهو مجلَّدةٌ ضخمةٌ تحتوي على عشرين كُرَّاسة»(٥)، والأدلَّة والشَّواهد كثيرة؛ إلَّا أنَّ الدّكتور الهلالي جارَى كُتَّاب العصر في تذكيرِ هذا المُسمَّى، ولذلك رجَوْتُ منه أَنْ لا يقسوَ عليهم.

ويقول في مقالته (ص ٣٠) (٦): «ويسيءُ إلى أدبِ اللُّغة العربيَّة؛ بل وإلى

(١) «التقويم» (ص ٥٧).
(٢) «التقويم» (ص ٥٧).
(٣) كتاب «أخبار الحلاج» (ص ٧). (منه)
(٤) «خريدة العصر» (ج١، ص ٤٨، قسم العراق). (منه)
(٥) «معجم الأدباء» (٢ / ٥٦ - طبعة مرغليوث الأولى). (منه)
(٦) في الأصل: (٢).

اللُّغة نفسِها»[١].

هكذا بالمعاقبة بين حرفي العَطْف «بَل» والواو، ولا يجوزُ الجمْعُ بينهما عند الفُصحاء، كما لا يجوزُ الجمع بين الواوِ والفاء، ولكن ناسًا مِن المتأخِّرين غيرِ الفصحاء استعمَلُوا هذا التَّركيب، والأستاذُ الدّكتور الهلالي -حفظه الله- يدعو إلى استعمال الفَصيح؛ فلا حقَّ له في استعماله!

هنا أَقِفُ القَلمَ عاجزًا؛ فإنِّي مريضٌ أكادُ أكون حَرَضًا أو مِن الهالكين، وأَرجو مِن القُرَّاء أَنْ يَبسطوا عُذري في نشْرِ مثلِ هذا البحثِ الَّذي لا يخلو مِن جَفاف، وأَعتذر إلى الأستاذ الدّكتور الهلالي مِن كلِّ ما يرى فيه تقصيرًا في مجادَلتي إيَّاه، فغايَتُنا واحدة، هي: خدمةُ العربيَّة كما ذكَرْتُ في صدر المبحث، والله -تعالى- الموفِّق للإنجاح والإفلاح.

العراق: قارئ

---

(١) «التقويم» (ص ٥٨).

تقويم اللسانين[1]

بقلم الدكتور سعيد علي[2]

أُتِيح لي أنْ أقرأَ كتاب «تقويم اللِّسانين» الذي أَلَّفه الأستاذ الدكتور محمد تقي الدين الهلالي، فأتيح لي أنْ أعرِفَ بالمغربِ فِطَحْلًا مِن الفَطاحلِ وجِهْبِذًا مِن الجَهابِذِ يحرِصُ على لغتِه العربيَّة أشدَّ الحِرْص، ويحزَنُ على قومِه العرب؛ إذ يَطْوُون عنِ العربيَّة كَشْحًا فتجفَّ ينابيعُهم، وتَخبُو جَذْوة المروءةِ في قلوبِهم، ذلك أنَّ اللُّغةَ العربيَّة هي أشرفُ اللُّغاتِ؛ لأنَّها أعمَقُها وأَصفاها، ومُجودُ العربِ ما كانت في يومٍ من الأيَّام آبارًا مِن نفط أو أكياسًا من دنانيرَ، أو طوربيدًا يلهبُ فيُهلِك، وكانت مُجودُهم في ما انضمُّوا عليه مِن مروءةٍ نقرَأُها في أسفارهم، وهي كنوزٌ لا تُثمَّنُ؛ فالنِّفطُ قيءُ الطَّبيعة، والدَّنانيرُ حُوبٌ كبير، والطُّوربيد: علامَةُ الشَّرِّ المُستطير، وأدبُ العربِ هو المعراجُ الَّذي ينقُل المرءَ مِن الضَّحاضيح إلى الأَفنان؛ فإذا الجبنُ شجاعة، واللُّؤم نُبْل، والعِيُّ غناءُ العَنْدليب، والعربُ قد تنكَّروا في هذا الزَّمان لِلُغتهم إِذْ ضعُفوا فاستكانوا، فحسِبوا لُغةَ الأجنبيِّ قوَّةً

---

(١) نشرت في صحيفة «العَلَم» المغربية، السنة ٣٦، العدد ١١٥٤٩، الاثنين ١١ جمادى الأولى ١٤٠٢هـ - ٨ مارس ١٩٨٢م، (ص ٥).
وكان مديرها المسؤول: محمد العربي المساري، وهي «لسان حزب الاستقلال»، وتأسست في ١١ سبتمبر ١٩٤٦م.

(٢) سبق رَدُّ العلامة الهلاليِّ على مقاله هذا تحت («تقويم اللسانين» مستقيم، والطعن فيه سقيم).

تُنقذِهُم مِن ضَعْفِهم، فشاؤوا أَن يتلبَّسوا بها؛ فإذا هم يقعُدون عن لغةِ الأجانبِ قعودَهم عن لغتِهم، وإذا هم يُحمِّلون اللُّغةَ العربيَّةَ مسيخَ الكَلِم فتغدوَ العربيَّةُ في ضَيْمٍ عَظِيم، وحجَّتُهم في ذلك أنَّ اللُّغةَ العربيَّةَ عسيرةٌ دونَ الوصول إليها خَرْطُ القَتَاد، والفُؤادُ الذَّكيُّ يجِدُ فيها مِن اليُسْر ما يَحْدوه على أَخذها؛ فاللُّغة العربيَّة هي لغةُ المروءةِ.

وممَّا يَبْعث على الأسفِ أنَّ العربيَّةَ غريبةٌ عن الجوامعِ والمجامِع، الأساتذةُ يُدرِّسونها ولا يَعرفونها، والكاتبون يَستعملونها ولا يأتون منها بشيءٍ، فإِنْ وجَدْنا رجلًا جليلًا كالأستاذ الهلالي يحرِصُ عليها ويذودُ عنها ويدعو إليها؛ فأعجوبةٌ في زمنٍ بطلَتْ فيه الأَعاجيبُ، وعلماءُ العربيَّة درَجاتٌ، ومؤلِّف «تقويم اللسانين» في الدَّرجة الأولى يشهدُ له بأنَّه مِن أبرعِ النُّحاةِ ما اشتملَ عليه كتابُه مِن علمٍ غَزير، مصدرُه رهافةُ الحِسِّ وصفاءُ الطَّبع، ولو فطِنَ العربُ لهذا أنَّ هذا الكتابَ هو منقبةٌ مِن المناقبِ وكنزٌ مِن الكنوزِ لجعلُوه في كلِّ مدرسةٍ ومكتبةٍ يأخذُ منه الأساتذةُ زادًا سمينًا، ويكون للكاتِبين طريقًا وهاديًا في الطَّريق، فـ «تقويم اللِّسانين» خلاصةُ العِلْم وزُبدَةُ الأَدب، ذلك بأنَّه حَوى مِن فَصيحِ اللُّغة وصحيحِها ما يجعلُه قِبْلةَ العِلْم في هذا الزَّمان.

على أنَّني أَلفيْتُ في الكتابِ لحونًا ها أنذا صائرٌ إلى الكلامِ عليها:

(١) قال في الصَّفحة الأولى من الكتاب: إنه «طُبِع على نفقة»، وذلك لحْنٌ؛ فالصَّواب: «طبع بنفقة» باستعمالِ باء الاستعانة، فالمحذوفُ المُقدَّرُ في العبارة: «طُبِعَ مُستعانًا على طبعِه بنفقة»، فالأَصلُ هو الباءُ، وحَرفُ الجرِّ «على» إنَّما يدلُّ على الاستعلاءِ والاستيلاء(١).

---

(١) سبق رد الهلالي عليه (ص ٢٧٩).

(٢) وقال: «هذا كتابٌ أظنُّ أنَّه يحتاجُ إليه الأساتذةُ والطُّلَّاب والأدباء والكُتَّاب مِن أهل هذا العصر» (ص٧)، وقوله: «مِن أهلِ هذا العصر» خطأ في المنطق، إِذْ لا لزومَ له؛ فأهلُ هذا العصر همُ الذين يحتاجون إلى كتابِه لا الذين عاشوا في العصور الخوالي(١).

(٣) وقال: «نقضت به اعتراضاتِ أديب» (ص ٧)، و«اعتراضات» من لحْنِ العوامِّ؛ فكلمة «اعتراض» مصدَرٌ، والمصدَرُ لا يُجمَعُ إلَّا إذا كان من العددِ أو النَّوع المنقول إلى الاسم؛ فالصَّواب: «اعتراض»، و«اعتراض» يدلُّ على القِلَّة والكَثْرة، أي: على المفردِ والجَمْع، وردَ في القرآن: ﴿يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النساء: ١٧]، قال: ﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾ ولم يقل: «بِجَهالاتٍ»، وقد وردَتْ: ﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾ غيرَ مرَّةٍ(٢).

وقد قال المؤلِّفُ في (ص٤٩): إنَّ «نشاطات» خطَأٌ، والصَّحيحُ: «نشاط»(٣) لأنَّ المصدرَ لا يُجمَعُ؛ فهو يدلُّ على القَليلِ والكَثير.

(٤) وقال: «ملوك ورؤساء المسلمين» (ص ٧)، وذلك غلَطٌ، والصَّواب: «ملوكُ المسلمين ورؤساؤُهم»، وهي مجرورَةٌ، ذلك بأنَّ العربَ ما أضافَتْ مضافَين إلى مضافٍ إليه(٤).

(٥) وقال: «في لبنان» (ص ٧)، وهو خطأ، والصَّواب: «بلبنان»، فحرف الجرِّ «في» لا يدخلُ على البلدان، والـ «باء» هي الأصلُ، وردَ في القرآن: ﴿بِمِصۡرَ﴾

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٧٩).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٨٠).
(٣) «التقويم» (ص ٧١).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٨١).

[يونس:٨٧] و﴿بِبَدۡرٖ﴾ [آل عمران:١٢٣] و﴿بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران:٩٦] و﴿بِبَابِلَ﴾ [البقرة: ١٠٢] و﴿بِٱلۡأَحۡقَافِ﴾ [الأحقاف:٢١] (١).

(٦) وقال: «بواسطة رئيسنا» (ص ٨)، وذلك لحْنٌ، والصَّواب: «بوساطة...»؛ فالمصدَرُ هو الأَصلُ لا اسمُ الفاعلِ وهو صفةٌ(٢).

(٧) وقال: «البحوث العلمية» (ص ٨)، وهو خطأ، والصَّحيح: «بحوث العلم»؛ فياءُ النِّسبة تجعَلُ المنسوبَ بعضًا مِن المنسوبِ إليه لا كلَّه، أي: إنَّ «البحوثَ العلميَّةَ» هي البحوثُ الَّتي فيها شيءٌ مِن العِلْم وأشياءٌ مِن الجهل، وليس ذلك مُرادَه، والإضافَةُ تُلبِسُ المُضافَ خصائصَ المضافِ إليه، فالغرضُ مِن النِّسبة أَنْ تجعَلَ المنسوبَ مِن المنسوبِ إليه، وإنَّما اتُّخِذَتِ الياءُ علامةً لأنَّها معنًى حادِثٌ صارَ إلى غيره ليتَّصفَ ببعضِه بملابسةٍ أو مناسبة(٣).

(٨) وقال: «تُشين جمالها» (ص ٩) بضمِّ حرفِ المضارعة، وهو خطأٌ، والصَّوابُ: «تَشين» بفتحِه لأنَّ الفعلَ ثلاثيٌّ(٤).

(٩) وقال: «أداءٌ لواجبِ لغةِ الضَّادِ» (ص ١٠)، وفي العبارةِ فساد، وصحيحُها: «أداءٌ لِما لِلُغة الضَّاد عليَّ مِن واجبٍ»(٥).

(١٠) وقال: «بدون تبصُّر» (ص ١٠)، وهو لحْنٌ، والصَّواب: «بلا تبصُّر»،

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٨٣).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٩١).
(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٩٢).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٩٢).
(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٩٣).

أو «بغير تبصُّر» لأنَّ «دونَ» معناها «أَقلّ»[١].

(١١) وقال: «أَن تمروا على ما أكتبُ مرورَ الكرام» (ص ١٠)، و«على» خطأ، والصَّواب: «أن تمرُّوا بما أَكتب»؛ فـ «على» للمُشارَّةِ والـ «باء» للمُلاصَقة[٢].

(١٢) وقال: «وأنْ تَدعوه لغيرِكم الَّذين يُقدِّرونه حقَّ قَدْره» (ص ١٠) وفيه فساد، والصَّحيح: «وأن تدعوه للذين...» بحذف «لغيرِكم»؛ فإنَّ كلمةَ «غيرِكم» لا تُوصَف[٣].

(١٣) وقال: «أمَّا تسميتُها دخيلةً؛ فلا إشكالَ فيه» (ص ١٠)، والصَّواب: «فيها»؛ لأنَّ الضَّمير يعود إلى «تسميتها»، وهي مؤنَّثة[٤].

(١٤) وقال: «الإنشاءُ العربيُّ الَّذي قبل هذا الزَّمان» (ص ١٠)، وفيه فسادٌ، والصَّحيح: «الَّذي كان قبلَ هذا الزَّمان»؛ فلا بُدَّ لظرفِ الزَّمانِ «قبل» مِن فعلٍ ماضٍ يعتمدُه في السِّياق[٥].

(١٥) وقال: «استعماريَّة» و«الاستعمار» (ص ١٠)، وهو من كلام العامَّة؛ إذ لا «استعمار» في لغةِ العرب، يقال: «استعمرَه في المكان استعمارًا» أي: جعلَه يعمرُه، وردَ في القرآن: ﴿وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا﴾ [هود: ٦١] أي: جعلكم عُمَّارَها[٦].

(١٦) وقال: «لعدمِ وجودِ أركانِه» (ص ١١)، وهو قولٌ عامِّيٌّ، والصَّوابُ:

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٩٣).

(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٩٥).

(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٢٩٩).

(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٠٠).

(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٠١).

(٦) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٠٢).

«لعدم أركانِه»، وذلك بأنَّ الوجودَ لا يُعدَم[١].

(١٧) وقال: «الكافُ في ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١] زائدةٌ تفيدُ التَّوكيد» (ص ١٢)، وليسَ الحقُّ كذلك، وهو خَطأ في التَّفسير[٢].

(١٨) وقال: « «مِن» في قوله: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ﴾ [المائدة: ١٩] زائدة، لو حُذِفت لكان الكلامُ تامًّا» (ص ١٢)، وذلك خطأٌ، فحَرفُ الجَرِّ «من» أصلٌ في الآية، لعدمِه معنًى، ولوجودِه معنًى آخرُ[٣].

(١٩) وقال: «أمثلةٌ عديدة» (ص ١٣)، وهو يريد: «كثيرة»، وهو لَحْنٌ؛ لأنَّ «عديدة» على وزنِ «فَعِيلة» بمعنى: «مَفعولة» أي: «معدودة»، و«المعدود» هو القَليل، والصَّحيح أَنْ يُقال: «عِدَّة» أو «كثيرة»[٤].

(٢٠) وقال: «في ترجمة -جورج سيل- للقُرآن الكريم» (ص ١٣)، ولا وجهَ لـ «اللَّام» الدَّاخلة على لفظ القرآن، والصَّواب في إسقاطها[٥].

(٢١) وقال: «وربَّما استعملَه بعض كبار الأساتذةِ الذين» (ص ١٤)، وفي ذلك لحنٌ عظيم؛ فإنَّ كلمة «بعض» تدلُّ على واحدٍ لا على جماعةٍ، والصَّواب إِنْ أرادَ الجَمْع: «فريق»، والصَّحيح إِنْ أرادَ المفردَ: «بعض كبار الأساتذة الذي»، وردَ في القرآن: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ ١٩٨ فَقَرَأَهُۥ عَلَيۡهِم﴾ [الشعراء: ١٩٨-١٩٩] قال: ﴿فَقَرَأَهُۥ﴾ ولم يقُل: «فقرؤوه»، وورد ﴿وَإِذۡ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ حَدِيثٗا فَلَمَّا

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٠٣).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٠٥).
(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٠٦).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٠٧).
(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٠٨).

نَبَّأَتۡ بِهِۦ﴾ [التحريم: ٣] قال: «نبأت» ولم يقل: «نبأن»(١).

(٢٢) وقال: «وصارَ النَّاس فوضى في الإنشاء العربيّ» (ص ١٥)، وهو لحْنٌ؛ إذ لا «فوضى» بمعنى «الاختلاط» في العربيَّة، يقال: «قوم فوضى» أي: متساوون لا رئيسَ لهم(٢).

(٢٣) وقال: «أردْتُ التَّجنُّس بالجنسيَّة العراقيَّة سنة ١٩٣٤» (ص ٢٢)، والصَّواب: «في سنة»؛ لأنَّ كلمةَ «سنة» ليسَتْ ظَرْفًا، إنْ هي إلَّا اسم متمكِّنٌ تامٌّ(٣).

(٢٤) وقال: «ثمَّ بُعِثت الأوراقُ إلى بغداد» (ص ٢٢)، وفيه لحْنٌ، والصَّواب: «ثمَّ بُعث بالأوراق»، والمحذوفُ المُقدَّر في العبارةِ الصَّحيحة هو: «ثمَّ بعث البريد بالأوراق»، أي: إنَّ كلمة «البريد» محذوفةٌ لاشتهارِها، ورد في القرآن: ﴿وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ﴾ [النمل: ٣٥] قالت: ﴿بِهَدِيَّةٖ﴾ ولم تقُل: «هديَّة»، وتفسيرُ ذلك أنَّ العاقلَ متحرِّكٌ مختارٌ لا يحتاجُ إلى مَن ينقله من مكانٍ إلى مكان، والمحتاجُ إلى مَن ينقلُه هو غيرُ العاقِل مِن حيوانٍ وجمادٍ، وهو الأسيرُ -أيضًا-؛ لأنَّه لا يملكُ الاختيارَ، والـ «باء» تصاحِبُ ما عدمَ الاختيارَ، وتُفارِقُ مَن ملكَه(٤).

(٢٥) وقال: «وأَنا واقفٌ أمامَه» (ص ٢٢)، وهو لحْنٌ، والصَّواب: «حِيالَهُ» أو «قُدَّامَه» أو «تُجاهَه» أو «قُبالَتَه» أو «بإِزائهِ»؛ فـ «أَمام» هي ظَهْرٌ لوجْهٍ، ومن هنا كلمة «الإِمام»(٥).

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣١١).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣١٧).
(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٢٨).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٣١).
(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٣٣).

(٢٦) وقال: «تفضَّل بمرافقتي» (ص ٢٢)، وهو خطأ، والصَّواب: «أكرَمَني» أو «جادَ علي»، فإنَّ «تفضَّل» وهي على «تَفعَّلَ» دالَّةٌ على التَّكلُّف، وردَ في القرآن: ﴿يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] و﴿يَتَفَضَّلَ﴾: يتكلَّف الفَضْل ويَدَّعيه[١].

(٢٧) وقال: «بالجدالِ معَ مدير الدَّاخليَّة» (ص ٢٢)، وهو لحْنٌ، والصَّوابُ: «بمُجادلة مدير الدَّاخلية»، يُقال: «جادَله»، ولا يُقال: «جادَل معَه»[٢].

(٢٨) وقال: «لا يأْبَه بهم أَحَدٌ» (ص ٢٨)، وهو خطَأٌ، والصَّواب: «لا يَأْبَه لهم أَحدٌ»[٣].

(٢٩) وقال: «على الأَقلِّ» (ص ٢٨)، والصَّواب: «في الأَقلِّ»، وقد قال المؤلِّف في (ص ١٠٦): «في الغالب»[٤].

(٣٠) وقال: «ومثل هذه العبارات كثيرة جدًّا» (ص ٣١)، والصَّواب: «كثيرٌ» بالتذكير[٥].

(٣١) وقال في مُستهَلِّ العبارة: «ومَن يريد... يَلْزَمُهُ» (ص ٤٠)، وهو خطأ، والصَّواب: «ومن يردْ... يَلْزَمْهُ»[٦].

(٣٢) وقال: «الحياةُ الأُخرويَّة» (ص ٤٢)، وهو لحْنٌ، والصَّوابُ: «الحياةُ الآخرة»»[٧].

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٣٤).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٣٦).
(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٣٧).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٣٧).
(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٣٧).
(٦) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤١).
(٧) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٢).

(٣٣) وقال: «أمَّا أئمَّةُ اللُّغةِ فقد[١] جَعلوا» (ص ٥٧)، والصَّواب: «فَجعلوا»، فأداةُ التَّفصيل يُربَطُ جوابُها بالفاء[٢].

(٣٤) وقال: «هذا بالنِّسبة إلى غيرِ المسلمين» (ص ٦٩)، وهو مِن كلامِ العوامِّ، والصَّحيح: «هذا بالقياسِ إلى غيرِ المسلمين»[٣].

(٣٥) وقال: «كنتُ أتحدَّثُ معَ رئيسِ المستشفى» (ص ٧٧)، وهو سُوقِيٌّ، والفَصيحُ الصَّحيح: «كنتُ أحادِثُ رئيسَ المُستشفى»، ولا تعرفُ العربيَّة: «أتحدَّث مع»[٤].

(٣٦) وقال: «يُسافر لإلقاءِ المحاضرات» (ص ٧٧)، وهو تعبيرٌ عامِّيٌّ، والصَّحيح: «يسافر للحديث»، ذلك بأنَّ «المحاضرة» هي المجالدة والمجاثاة عند السُّلطان[٥].

(٣٧) وقال: «وقد لا يكون لهم حاجة»، وهو خطأ، والصَّواب: «وربَّما لا يكون»؛ لأنَّ «قد» للتَّقليل و«لا» للنَّفي، ولا يجوزُ الجمعُ بين تقليلٍ ونَفي[٦].

(٣٨) وقال: «إنَّ اللهَ قسم المؤمنين ثلاثة أقسام» (ص ٨٦)، والصَّواب: «على ثلاثة أقسام»، قال الجاحظ: «وبعضُ النَّاس يقسم الجِنَّ على قسمين فيقول: هو جِنٌّ وحِنٌّ»، «الحيوان» (٧/ ١٧٧ ط عبدالسلام هارون)[٧].

---

(١) سقطت من الأصل.
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٢).
(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٣).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٤).
(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٥).
(٦) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٦).
(٧) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٧).

(٣٩) وقال: «وفيما سِوَى هذَين الطَّعامَين» (ص ٨٩)، وهو فسادٌ[١].

(٤٠) وقال: «إذا تنافَتْ مع حبِّ الله» (ص ٩٢)، والصَّواب: «إذا نافَتْ حبَّ الله»[٢].

(٤١) وقال: «يُضيفون إلى ذلك خطأ آخر» (ص ٩٥)، وهو لحنٌ... لأنَّ «يُضيفون»: ينسبون، ومِن هنا...[٣]

(٤٢) وقال: «يتبيَّن له لأوَّل وَهْلة» (ص ١٠٤)، والصَّواب: «أوَّل وَهلة» بحذفِ اللَّام؛ لأنَّه لا وَجْه لها، وردَ في القرآن: ﴿ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١] وورد: ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [التوبة: ١٣]، وورد: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩][٤].

(٤٣) وقال: «فإذا بهم يرتكبون الأخطاءَ» (ص ١٠٤)، والصَّحيح: «فإذا هم»، فالمبتدأُ في هذا أبلغُ مِن جارٍّ ومجرور يتعلَّقان بخبرٍ محذوف؛ فلهذا معنًى، ولذلك معنًى[٥].

(٤٤) وقال: «فيكون بديلًا عن اللَّفظ الأعجميِّ» (ص ١٠٦)، والصَّواب: «من»، قال الإمام الرَّازيُّ في «مختار الصِّحاح»: «بدَّله الله -تعالى- مِن الخوفِ أمنًا...»[٦].

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٨).
(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٨).
(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٨).
(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٤٩).
(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٠).
(٦) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥١).

(٤٥) وقال: «فَعسى أَن يتنبَّه سيادةُ رئيس التَّحرير لذلك» (ص ١٠٦)، والصَّواب: «على ذلك»، قال صاحب «مختار الصِّحاح»: «نبَّهه على الشَّيء: وقفه عليه فتنبَّه هو عليه»(١).

(٤٦) وقال: «يُريدون الشَّهر الآتي» (ص ١١٢)، وهو لحنٌ، والصَّواب: «الشَّهر الذي سيأتي»؛ فـ«الآتي» هو الذي أَتى، ولام العهْدِ تدخُلُ على اسمِ الفاعل فتُقرُّه في ما مضى(٢).

(٤٧) وقال: «يأسف لها» (ص ١٢٢)، والصَّواب: «يأسف عليها»، وعلَّةُ ذلك أنَّ الفعل «أَسِفَ» يقعُ مِن الآسف باشتمالِ مَن يقَعُ عليه؛ فالأسفُ إنَّما يكون على المأسوفِ عليه ولا يكون له، وردَ في القرآن: ﴿وَقَالَ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤](٣).

(٤٨) وقال: «الجامعات والمعاهد» (ص ١٢٣)، والصَّواب: «الجوامع». و«المعاهد» -ومُفرَدُها «معهد»- لفظٌ غيرُ محدود ولا مَقصود؛ فهو لا يدلُّ على مكانِ الدَّرس(٤).

(٤٩) وقال: «سنذكره بعد» (ص ١٢٨)، والصَّواب: «نذكره بعد»؛ إذ لا يجوزُ الجَمْع بين حرفِ التَّنفيس وظرْفِ الزَّمان، وأَحدهما يُغني عن الآخرِ؛ لأنَّ أحدَهما هو الآخرُ، وردَ في القرآن: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، قال: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ولم يقل: «سيؤمنون»(٥).

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٣).

(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٣).

(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٤).

(٤) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٥).

(٥) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٥).

(٥٠) وقال: «صارَ معدومًا بالمرَّة» (ص ١٤١)، والصَّواب: «تمامًا»؛ فـ «بالمرَّة» مِن لغة العوامِّ[١].

(٥١) وقال: «ولا يَتسامحوا مع تلامذتهم» (ص ١٤١)، والصَّواب: «ولا يسامحوا تلامذتهم»[٢].

(٥٢) وقال: «أشكرُ الأستاذ على الكلماتِ» (ص١٤٧)، والصَّواب: «أشكرُ للأستاذِ الكلماتِ»[٣].

تلك هي طائفةٌ مِن لحونِ المؤلف صِرْتُ إليها مقتضبًا، وقد رأيتُ الفصلَ الأخير مِن الكتاب مُتَّصلًا بالرَّدِّ على ناقدٍ نقدَه، ومعَ أَنَّ المؤلِّفَ قد أغفلَ اسمَ النَّاقد؛ فالبادي أنَّه الدُّكتور مصطفى جواد، ما كان للأستاذِ الهلالي وهو مَن هو أن يزاول في مناقشتِهِ لفظًا بشعًا يكادُ يكون رذيلًا، فمصطفى جواد هو العلَّامة الذي انفردَ بما وُهِب مِن علم، وأصلُ القضيَّةِ هو تخطئةٌ وتصويب، والفاضِلُ مَن قَوِيت أدلَّتُه وكَثُرَتْ شواهدُه، ولا يدعمُ الفضلَ لسانٌ يقذعُ ويَثْلِبُ، فالقَذعُ والثَّلْبُ غيرُ العلْمِ والفَضْل، وأنا أرجو أَنْ يستعينَ الأستاذ الهلالي بالصَّبر، وأن يتَّخذَ مِن الحلمِ وسيلةً إلى التَّعبير، ومِن الكياسةِ سبيلًا إلى التَّفسير؛ فالسَّكينة هي شارةُ العِلْم، وإنَّه لَيَشِينُ العالِمَ أَن تسوقَه العصبيَّةُ إلى دهاليزِها، وقد كان المؤلِّفُ إذ خاطبَ علَّامة العرب مصطفى جواد في سفسافِ الكلام، وما كان لمثلِه أَنْ يَهِيجَ فيثورَ فيغدوَ سبَّابًا وشتَّامًا.

---

(١) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٥).

(٢) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٦).

(٣) سبقت مناقشة الهلالي له (ص ٣٥٦).

ملحق «تقويم اللسانين»[١]

١- (المقهى) أو (القهوة).

التعبير بـ (المقهى) أو (القهوة) ضلالٌ وباطلٌ في علم اللغة، والصواب: (المشرب)[٢].

٢- (ناميت)، (ليمونات)، (ليموناد).

في العراق يُسمَّى شراب الليمون: (ناميت)، وهو محرَّف (ليمونات)، وهو محرَّف (ليموناد) (Lemonade)، وهو محرَّف (ليمونيٍّ) نسبةً إلى الليمون[٣].

٣- الساعة (٦٠) دقيقة.

إطلاق الساعة على (٦٠) دقيقة ميقاتيَّة؛ هو اصطلاحٌ.

الساعة: مقدار من الزمان قصير، وهذا هو مدلولُ السَّاعة في اللغة[٤]؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم:٥٥] أي: هنيهة، وكما قال الشاعر:

(١) لم ندرج المواد المبحوثة هنا في (الفهارس)؛ فاقتضى التنويه.
(٢) «رحلة من الزبير إلى لا أدري، من الزبير إلى جنيف» (١/ ق٩٩).
(٣) «رحلة من الزبير إلى لا أدري، من الزبير إلى جنيف» (١/ ق١٠٠).
(٤) انظر: «التقويم» (ص١٥٣).

فَإِن لَـم يَكُـنْ إِلَّا مُعَـرَّجَ سَـاعَةٍ   قَلِيلًا فَإِنِّـي نَـافِعٌ لِـي قَلِيْلُهَـا(١)

٤- (سورية).

خطأ قول: (سورية)؛ فالعرب لا تعرف هذه اللفظة!

أَلَم تَرَ إلى قول الشاعر:

أَزمانَ سَلمَى لا يَرَى مِثلَهـا الـرْ   رَاؤونَ في شَـأْمٍ ولا في عِـرَاقْ(٢)

ولم يَقُل: (في سورية ولا في العراق)، ونكَّر الشام والعراق.

فلفظ (سورية) من مولَّدات الاستعمار أو لغة المستعمرين، وإن كان الرُّوم قد استعملوه قبلهم؛ فهم سلفهم في الاستعمار وفي كلِّ شيءٍ، وهم قدوتهم، وأمَّا نحن المسلمين؛ فما لنا نترك اسمًا وضعَه العرب لِمَا بين العراق ومصر من البلدان من أزمانِ الجاهليَّة، وجاء الإسلام فأقرَّه في كتب الحديث واللغة والتفسير والفقه والأدب والتاريخ وتخطيط البلدان ... إلخ إلى اسمٍ روميٍّ أو إفرنجيٍّ وضعَه من فتحوا هذه البلاد واستعمروها وهضموا أهلَها حقوقَهم في القديم والحديث؟ فهل هذا من التَّقليد المحمود، لو كان في التقليد شيءٌ محمودٌ؟

فاللغة والأدب والدِّين والعصبيَّة القوميَّة المحمودة المعتدلة كلُّ أولئك خصومنا في هذه التَّسمية، وقد تساهلَ في استعمال هذه اللفظة رجالٌ فحولٌ

(١) البيت لذي الرِّمة في: «شرح حماسة أبي تمام» (٣/ ١٢٠)، «أنوار الربيع في أنواع البديع» (١٨٩).

وبلا نسبة في: «شرح ديوان الحماسة» (٩٩٦)، «الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» (١/ ١١٦).

(٢) انظر: «الكامل» (١/ ١٩٨)، «العقد الفريد» (٦/ ٣٣٧).

(لا يُقَعقَعُ لَهُم بالشِّنَان)[١] و(لا تُقرَعُ لهم العَصَا)[٢]، وسبحان من له الكمال المطلق، والبرهان يحكم بين الناس أجمعين؛ سواء في ذلك فاضلهم ومفضولهم ورئيسهم ومرؤوسهم[٣].

قال في مقالته (حول نجاة ابن منصور: هجرة المجاهدين من الجنوب إلى الشمال)[٤] ما نصُّه: «وهكذا يقال في بلاد الشام، ولا أسمِّيها (سورية)؛ لأن هذا الاسم أجنبي استعماري منذ وجد جاء معه الشر والدمار، ولا أسمي هذه البلاد إلا بما سمَّاها به محمد رسول الله وخلفاؤه وجميع علماء العرب والإسلام».

وقال -أيضًا- في مقالته (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون)[٥]: «ومن مذهبي عدمُ الاعتراف بلفظ (سوريَّا) وتجنُّبُه تجنُّبي للبدع الأجنبية».

---

(١) (القعقعة): صَوت الشيء الصلب على مثله، و(الشنان): جمع (شن) وهي القِربة اليابسة، يُضرب مثلًا للرجل الشَّهم لا يفزع بالوعيد، انظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ٢٣٧ ، ٤١٢) و«المستقصى» (٢/ ٢٧٤).

(٢) قال في «مجمع الأمثال» (٢/ ٢٤١): «لا تُقرَعُ لَهُ العَصَا، ولاَ تُقَلقَلُ لَهُ الحَصَا: يضرب للمُحَنَّكِ المُجَرِّبِ».

(٣) «رحلة من الزبير إلى لا أدري، من الزبير إلى جنيف» (١/ ق١٣٥ ، ١٣٧ - ١٣٩).

(٤) نشرت في جريدة «الحرية» التطوانية، السنة الأولى، العدد (٢٣)، الاثنين ١٥ جمادى الثانية ١٣٥٦هـ - ٢٣ غشت ١٩٣٧م، (ص ٢)، والتتمة (ص ٤).

(٥) نشرت في جريدة «الجامعة العربية» المقدسية، السنة التاسعة، العدد (١٦١٧)، الجمعة ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٤هـ - ٢٨ حزيران ١٩٣٥م، (ص ١ - ٢).

وقال في مقالته (اللهم بارك لنا في شامنا، يا أبناء الشَّام! كلِّموا فرنسا باللُّغة التي تفهمها)[(١)]:

«أتعلمون معنى (سوريا)؟

افتحوا أيَّ معجم سريانيٍّ أو يونانيٍّ أو إفرنجيٍّ؛ تجدون أن هذا اللَّفظ معناه: (أرض السِّريانيين)؛ لأن السريانيين كانوا يسكنون -في قديم الزَّمان وحديثه- بعض بلاد الشام، كناحية أنطاكية ونصيبين، فسُمِّيت البلاد باللاتينية واليونانية والسِّريانية: «سوريا»، كما تُسمى بلاد العرب: «عربة»، انظر «القاموس».

أمَّا العرب؛ فلا يعرفون إلَّا الشام، وأمَّا ما حكاه المؤرِّخون عن قيصر الرُّوم حين تغلَّب العربُ على بلاد الشَّام: «أودِّعُك يا سوريا وداع من لا يراك أبدًا»، فإنَّما حكوا قول الرُّومي، ولم يسمِّ العربُ قطُّ تلك البلاد بذلك، فهل من الرَّشاد أن يغيِّر قومٌ أسماء بلدهم الذي سمَّاه به آباؤُهم من الجاهلية إلى الآن لزرقة وسواد عيون الفرنجة الذين هم أعداءُ البلاد؟ اللهم! اهد قومي فإنَّهم لا يعلمون.

أرأيتم لو قام السِّريانيون يطالبونكم بالخروج من بلادهم والذَّهاب إلى بلادكم عربة، ألا يكونون مُصيبين إذا نادوا: سوريا للسِّريانيين؟! إن زعمتم أنَّ هذا كلامٌ لا طائل تحته، فحاولوا تغيير اسم بلد واحد بالإنكليزية أو الفرنسية، وأقنعوا الفرنسيين أو البريطانيين أن يغيِّروا اسم «دمسكوس» و«داماس» ويسمُّوها دمشق، أو «كيْرو» بالقاهرة؛ لتروا كيف تمسَّك القوم بما ورثوه عن آبائهم من ألفاظ ومعاني.

---

(١) نشرت في مجلة «الفتح» المصرية، المجلد الثالث عشر، عدد (٦٣٧)، بتأريخ ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٧هـ، (ص ٦-٧).

لا جرم أنَّكم غيَّرتم اللَّفظ فتغيَّر المعنى، فإن شئتُم الرُّجوع إلى الحقِّ والرُّشد فقولوا «بلاد الشام» وطهِّروها من لَوْثِ اللِّئام، والسلام».

وقال في كتابه «الزند الواري والبدر الساري في اختصار وشرح صحيح البخاري»[١]: «الشام إقليم معروف، قال الكرماني[٢]: «هو من العريش إلى الفرات، ومن أيلة إلى بحر الروم» اهـ. وباصطلاح هذا الزمان بدون تدقيق أقول:

العريش هو الحدود الغربية لفلسطين، والفرات نهر مشهور متصل بالعراق، ينبع من بلاد الأتراك ويمر في بلاد الشام، ثم يخترق العراق من الشمال إلى الجنوب حتى يجتمع مع دجلة في القرنة -بضم القاف- في شمال البصرة، فيتكوَّن منهما نهر كبير يسمى في الزمان: (شط العرب)، ويجري هذا النهر حتى يصب في خليج البصرة بقرية الفاو آخر بلاد العراق جنوبًا، هذا من الغرب إلى الشرق، أما من الجنوب إلى الشمال؛ فمن الحدود الفاصلة بين الأردن والسعودية جنوبًا، إلى البحر الأبيض المتوسط شمالًا، هذه هي بلاد الشام في تقويم البلدان الإسلامي، أما التقويم الاستعماري؛ فقد جزَّأ بلاد الشام[٣] أجزاءً كثيرة: لبنان وفلسطين والأردن وسوريا».

---

(١) (٢/ ٥٦٦ - بتحقيقي).

(٢) في «شرحه على صحيح البخاري» (٢/ ١٦٤).

(٣) نعم؛ بقيت الأردن وفلسطين ولبنان وسورية تابعة حتى نهاية العصر التركي لولاية الشام، ولم تكن هذه البلاد موجودة في التقسيمات الإدارية، انظر: ما كتبتُه بهذا الخصوص في كتابي «السلفيون وقضية فلسطين» (ص٦).

٥- (الزَّمن العربي) و(الزَّمن الإفرنجي).

تقول -مثلًا-: الساعة الثانية بعد الزَّوال، ولا تَقُل: عربية ولا عجمية؛ فهو جهلٌ واستخفافٌ بالعرب.

أعني: قول أهل الشرق العربي: (الزَّمن العربي) و(الزَّمن الإفرنجي) هو في نفسه قولٌ فاسدٌ، وفيه زرايةٌ[١] على العرب؛ وذلك أنَّ العرب هم أوَّل من استعمل الآلة الموقتة التي نسمِّيها نحن المغاربة مِگانة (megana)، ويسمِّيها العرب الشرقيون: (ساعة)، وإن لم يكن العرب هم أوَّل من استعمل هذه الآلة؛ فلا ريبَ أنَّهم سبقوا الإفرنج إليها، وهذه كتب تواريخ الفرنج تشهَدُ بأنَّ هارون الرشيد أهدى آلةً موقِّتةً إلى ملك الفرنجة شارلمان، فلمَّا رآها هو وأصحابه خافوا منها، وظنُّوا أنَّ في جوفها عفاريت[٢].

فإن قلت: فعلى أيِّ قاعدة كان العرب يوقِّتون؟ أعَلَى الزَّوال أم على الغروب؟

---

(١) الزَّارِي عَلَى الإِنسَانِ هُوَ الَّذِي يُنكِرُ عَلَيهِ وَلَا يَعُدُّهُ شَيئًا. انظر: «المصباح المنير» (مادة: زري).

(٢) كانت المدن الإسلامية في العصر العباسي الأول تشع بالنور والمعرفة لذا سعى شارلمان إلى إصلاح قوانين دولته مقلدًا هارون الرشيد، فذهب إلى أوربا أطباء تعلموا في البلاد الإسلامية، وكانوا من اليهود فانتخب منهم شارلمان رجلًا يقال له: (إسحاق) وأرسله إلى الرشيد مصحوبًا ببعض الهدايا، وبعد أربع سنين عاد إسحاق مع ثلاثة من رجال الرشيد ومعهم هدايا وهي ساعة وراغنون، وقيل: وبعض الأقمشة النفيسة، فلما نظرها رجال شارلمان ظنُّوها من الأمور السحرية ووقعوا في حيرة! فهمُّوا بكسر الساعة فمنعهم الإمبراطور.
انظر التفصيل في: «العصر العباسي الأول، قوة دولة وازدهار حضارة» (١٧٦)، «الدولة العباسية» (١١٤)، «الدولة البيزنطية» (٤٤).

أقول: أمَّا عرب المغرب فلم يوقِّتوا بالغروب أصلًا من يوم وجدت المِكَانة عندهم إلى اليوم، والتوقيت كلُّه بالزوال، وأما عرب المشرق فلا أدري! ولكن الذي يُظَنُّ بهم أنَّهم هم -أيضًا- كانوا يوقِّتون بالزوال؛ لأنَّه فيه ينضبط الوقت؛ لأنَّ الشمس إذا وقفت في كبد السماء يعرف ذلك بدقَّةٍ مَن كان في السَّهل والجبل وفي رأس المنارة وفي أسفل الحضيض، وأما الغروب فما هو كذلك، فإنَّ من كان على رأسِ جبلٍ أو نخلةٍ أو منارةٍ يتأخَّر عنده الغروب، ومن كان في وهدَةٍ[1] يتقدم عنده الغروب.

ثم ما الحاجة إلى اعتبار الغروب آخر الأربع والعشرين ساعة؟

الجواب: لا يحوج إلى ذلك إلَّا الجهل بعلم الميقات إلى حدِّ أنَّ البلد كلَّه لا يوجد فيهم من يقدر أن يعرفَ الزوال، ولعل هذا هو سببُ وجودِ التوقيت بالغروب في الشرق الأدنى، وهو إنَّما وُجِدَ في مصر والشام والعراق والجزيرة، وقيل: إنَّه كان في بلاد الترك، والله أعلم بصحَّة هذا القول، أمَّا في الهند فلم أَرَ له أثرًا، وكذلك في أفغانستان، والآن رجع أهل هذه الأقطار التي كانت توقِّت بالغروب إلى التوقيت بالزَّوال، مُقتفينَ في ذلك أثرَ الفرنجة، وهم يعتقدون أنَّ الفرنجة هدوهم سواءَ السبيل، وكلُّ من أخبرته بهذا من أهل المشرق تعجَّب جدًّا!

وقد أخبَرْتُهم بما هو أعجب! وهو أنَّ عندنا في المغرب وظيفةً تسمَّى (التوقيت)، ففي كلِّ مسجدٍ من مساجد المدن الكبرى موقِّتٌ عالمٌ بالميقات، يدبر المكَانات، ويشير إلى المؤذِّنين بأن يُؤذِّنوا في كلِّ وقتٍ من أوقات الصلاة، ولا شكَّ أن مدنيَّة العرب انقضت في الشرق منذ قرونٍ، وتأخَّرت في المغرب،

---

(١) الوهدة: الأرضُ المُنخَفِضَةُ. انظر: «القاموس المحيط» (مادة: وهد).

ولم تزل منها علامةٌ باقيةٌ إلى الآن، وسبب ذلك أنَّ دولة المغرب الأقصى الوارثة لمدنية الجزء المفقود منها وهو الأندلس بقيَتْ قائمةً من عهد العباسيِّين بل من عهد الأمويِّين إلى الآن، ولم تختَلِطْ بدولةٍ أخرى لا شرقيَّةٍ ولا غربيَّةٍ إلى سنة ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م، إذ بسطت عليها الحماية الفرنسية، وهذا سببُ بقاءِ شيءٍ من المدنيَّة الإسلامية العربية محفوظًا في المغرب دون المشرق(١).

٦- (جمعية كذا).

الصواب: (جماعة كذا)؛ لأنَّها مولَّدةٌ(٢).

قال في «العيون الزلالية»(٣): «لفظ (الجمعية) مولد من كلام المترجِمين»، وقال: «أول من سمَّى السلفيين بهذا الاسم وجمعهم في نظام واحد هو أخونا الشيخ حامد الفقي في القاهرة، وسمَّاهم (جماعة) ولم يسمِّهم (جمعية)، وقد أصاب في ذلك».

٧- (سجَّادة).

مولَّدةٌ، والصواب: (المصلَّى)؛ وهو: الحصير الصَّغير الذي يُصلى عليه(٤).

٨- (بويضة).

إن العلم حقَّقَ أنَّ المرأةَ لا منيَّ لها؛ وإنما لها ذرَّاتٌ تُسمَّى بـ (البُويضات)، ومن جهلهم يقولون: (بويضة)!

---

(١) «رحلة من الزبير إلى لا أدري، من الزبير إلى جنيف» (١/ ق١٥٨ - ١٦١).
(٢) «رحلة من الزبير إلى لا أدري، من الزبير إلى جنيف» (١/ ق١٦٧).
(٣) (ق ٣٦) أو فتوى رقم (٦٨٥ - بتحقيقي).
(٤) «رحلة من الزبير إلى لا أدري، من الزبير إلى جنيف» (١/ ق٢٢٥).

وما سمَّوه بـ (البيضة) هو الذي تسمِّيه العرب (منيَّ المرأة)، والعرب أعلَمُ بلغتهم من جَهَلَة المترجمين؛ بل أعلم حتَّى من علماء اللغة، وقد أخبرَ سيدهم وسيد ولد آدم أنَّ للمرأة منيًّا، والقضية لغويَّةٌ لا طبِّيَّةٌ[١].

وقال في كتابه «الزند الواري»[٢]: «الولد ينشأ من منِيِّ الرجل ومنِيِّ المرأة؛ إذ تتَّحد ذرَّتان: إحداهما من منِيِّ الرجل، والأخرى من منِيِّ المرأة، فيصيران -بإذن الله- دمًا -وهو العلقة-، ثم لحمًا -وهو المضغة-، ثم يتم الله خلقه، فسبحان الخلَّاق العليم».

٩- (مقالة حقة).

قال ابن منظور في «لسان العرب»[٣] في قوله -تعالى-: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾

---

(١) «رحلة من الزبير إلى لا أدري، من الزبير إلى جنيف» (١/ ق١٥٦).
قوله: «لغويَّةٌ لا طبِّيَّةٌ» ليست كذلك! بل هي طبيَّة خالصة، عرضتُ هذا الكلام على الدكتور عصام الساكت (الاختصاصي للنسائية والتوليد، والممتحن من خارج كلية الطب في جامعة العلوم والتكنولوجيا في الأردن)، فكتب إليَّ -جزاه الله خيرًا- ما نصه:
«البويضات خلية لا تُرى في العين المُجردة عند النساء، تخرج مِن المبيض في أسفل البطن عند البلوغ، وموجودة عند الجنين من الإناث، وتختلف كليًّا عن السوائل التي تخرج مِن المهبل عند الجماع وذروة النشوة، والنِّساء بعد سنِّ اليأس لا تُوجد عندهن بويضات، ولكن الجماع والقذف -أي: السوائل- خلاله تبقى لسنوات طويلة».
ولكن تقي الدين الهلالي يدافع عن اللغة بما حباه الله من قوة، فها هو يقول في «التقويم» (ص١٩١): «ونحن قد عاهدنا الله -تعالى- على أنْ ندافع عن لغة القرآن، ونصونها، ونحافظ على جمالها وكمالها وسحرها الحلال، إلى أنْ نلقى الله -تعالى-، ولا نُبالي بمَن بدَّل وغيَّر، ولو بقينا وحدنا»، فجزاه الله خيرًا.
(٢) (٢/ ٥٥٨ - بتحقيقي).
(٣) مادة (حقق).

[الكهف: ٤٤] ما نصه: «وإن شئت رفعته؛ فجعلته من صفة الولاية: (هنالك الولايةُ الحقُّ لله)» اهـ.

بذلك نعلم أن لفظ (الحق) يوصف به المذكر والمؤنث؛ فقولهم: «مقالة حقة» خطأ، ووجدت (الحقة) -بالفتح والكسر- بمعنى: النصيب والحظ، ووجدتها -أيضًا- بمعنى: الحقيقة، أما أن يوصف بها المؤنث؛ فلم أجد ما يدل عليه(١).

١٠- (عفا الله عنه) لمن عاند وأصر علىٰ الباطل.

هذا الدعاء خاص بمَن أراد الحق وأخطأه، وأما مَن عاند وأصر على الباطل؛ فلا يستحق ذلك، وقد قال الله -تعالى- للنبي الكريم في عتابه: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٣](٢).

١١- (المُقاس عليه).

الفعل ثلاثي؛ فالصواب: المقيس والمقيس عليه؛ فهو كالمبيع والمزور(٣).

١٢- (لنفس المؤلِّف).

الصواب: (للمؤلِّف نفسه)(٤).

١٣- (إجابة على سؤالك).

(أجاب) مع (السؤال) تتعدى بـ (عن) لا بـ (على)، ولا يغرنك ما تسمعه

---

(١) «العيون الزلالية» فتوى رقم (١٨٣ - بتحقيقي).
(٢) «العيون الزلالية» فتوى رقم (٦٥٥ - بتحقيقي).
(٣) «العيون الزلالية» فتوى رقم (٦٦٩ - بتحقيقي).
(٤) «العيون الزلالية» فتوى رقم (٦٧٣ - بتحقيقي).

في الخطب والإذاعات؛ فإن اللغة العربية في هذا الزمان يتيمة ضيَّعها أهلها[١].

١٤- (بقلب فخور).

الأفضل تركها؛ لقوله -تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣][٢].

١٥- (في بيادي الحيرة).

الصواب: (في بِيدِ الحيرة)؛ المفرد (بيداء)، والجمع (بِيد)[٣].

١٦- (الذي ورث الولاية أبًا عن جدٍّ).

(الولاية) لا تورث، وإنما يورث العلم؛ فإن الولاية: أن يتولى المرء الله ورسوله بالطاعة؛ فيتولاه بفضله[٤].

١٧- (وكمثال).

هذه الكاف الاستعمارية[٥]، والصواب: (أمثال ذلك) أو (ومثال من ذلك) أو (ومن أمثلة ذلك)[٦].

١٨- (أعطى لفلان).

تعبير عامي؛ فإنَّ (أعطى) يتعدَّى بنفسه إلى مفعولين[٧].

---

(١) «العيون الزلالية» فتوى رقم (٢٠٥ - بتحقيقي).

(٢) «العيون الزلالية» فتوى رقم (٦٣٩ - بتحقيقي).

(٣) «العيون الزلالية» فتوى رقم (٦٣٩ - بتحقيقي).

(٤) «العيون الزلالية» فتوى رقم (٦٣٩ - بتحقيقي).

(٥) انظر: «التقويم» (ص٢٣).

(٦) «العيون الزلالية» فتوى رقم (٦٦٩ - بتحقيقي).

(٧) «الزند الواري» (٢/ ٦٥٦ - بتحقيقي).

١٩- (أسرة أو عائلة).

الصواب: أهل بيت(١).

٢٠- (يتخرجون من المدرسة).

الصواب: يتخرجون في المدرسة(٢).

٢١- (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

هذا التعبير فاسد؛ لأن (الهيئة) هي الشكل، كما قال -تعالى-: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، والصواب: شؤون جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٣).

٢٢- (أعضاء الندوة).

محدث مقتبس من اللغات الأجنبية، والصواب: رجال الندوة(٤).

٢٣- (القلب في القرآن والسنة هو القلب المادي).

القلب المذكور في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ﴾ [ق: ٣٧] وقول النبي ﷺ: «**أَلا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضغَةً**»(٥) ليس المراد به: القلب الصنوبري المادي؛ فإنه لا يخلو منه إنسان، وإنما المراد: العقل المدبِّر لشؤون الإنسان، والعرب تسمي القوة المدبِّرة: (قلبًا)(٦).

---

(١) «الدعوة إلى الله» (ص٩٢ - بتحقيقي)، وانظر: «التقويم» (ص٦٧).
(٢) «الدعوة إلى الله» (ص٣٧٢ - بتحقيقي).
(٣) «الدعوة إلى الله» (ص٤٥٢ - بتحقيقي).
(٤) «الدعوة إلى الله» (ص٤٩٦ - بتحقيقي).
(٥) أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.
(٦) «الزند الواري» (١/ ٢٩٤- بتحقيقي).

٢٤- (مكاتيب).

قال شكيب أرسلان[١] مُعلِّقًا على ما راسله به السيد رشيد رضا، وقوله له: (وأما المكتوبات)، قال: «كان الأستاذ المترجَم يجمع (مكتوبًا) على (مكتوبات)؛ بحجة أنَّ (مفعولًا) لا يُجمع على (مفاعيل) إلا في ألفاظ معدودة، ولقد خالف هذه القاعدة كثيرون من كُتَّابِ العرب، وتسامحوا في هذا الجمع، ولا تزال المسألة تحت البحث».

ثم قال: «وقد سألتُ بعضَ مَن أثِق بعلمهم في العربية عن آرائهم في هذه المسألة؛ فأجابني منهم السيد تقي الدين الهلالي المغربي بما يلي:

الوصف المضاهي لـ (مكتوب) في الوزن إِنْ كان لعاقلٍ؛ وجب جمعه على (مفعولين)؛ قال -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢]، وقال -تعالى-: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ﴾ [النازعات: ١٠]، وهو في القرآن كثير، فإِنْ كان لِمَا لا يعقل؛ جُمِع بالألف والتاء؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وقال -تعالى-: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وعلى هذا؛ يتبين أنَّ الصواب ما قاله السيد رشيد من جمع (المكتوب) على (مكتوبات)، وأصاب الشنقيطي في اعتراضه على مَن جمع (مشهورًا) على (مشاهير)، ولكن العرب قد جمعت (مشؤومًا) على (مشائيم)، ووردت ألفاظ أخرى مثله، وذلك نادر لا يقاس عليه».

---

(١) في كتابه «السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة» (ص ١١٩ - ١٢٠).

٢٥- (نِمتُ نَومًا عميقًا).

(عميقًا) إفرنجيَّةٌ مأخوذةٌ من (Deeply) الإنكليزية، والصواب: (نِمتُ نَومًا ثقيلًا)(١).

٢٦- باب البحث والتنقيب: ملاحظاتٌ لُغويَّة(٢)

- بدعة قبيحة في جزئيَّة رسمِ الخطِّ العربيِّ:

(ها أنا ذا) (هنذا) (هانذا)، هذه ثلاثُ كلماتٍ أوَّلهنَّ (هاء)، وهي حرفُ تَنبيهٍ، والثَّانيةُ (أَنا) وهي ضميرٌ مُنفصلٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، والثَّالثةُ (ذا) وهي اسمُ إشارَة ...(٣).

حَذَف منها بعضُ المجدِّدين الأَلِفَين وصيَّرها كلمةً واحدة، وكأَنِّي به يَزعُم أنَّ حَذْفَ الألفِ الأولى وقعَ تَخفيفًا لكثرةِ الاستعمال؛ كما في «هؤلاءِ» و«هذا» و«هذه»، وحذفَ الألفَ الثَّانية لأنَّها لا تلفظُ في الدَّرَج، فإثباتُها يُوهِمُ التَّلفُّظ بها، فيقَعُ القارِئُ في الخَطأ.

وجوابًا على ذلك نَقول: إنَّ الَّذي أَحدثَ هذا التَّغييرَ هو مِن العامَّةِ لا مِن العلماءِ المحقِّقين، وليس مِن خيلِ هذا الميدان، فكيفَ يجوزُ له أَنْ يعمِدَ إلى شيءٍ أَثبتَه أئمَّةُ اللُّغةِ والأَدبِ، ومضَتْ عليه أَجيالٌ تلَتْها أَجيالٌ، وقُرونٌ تَبعَتْها قرونٌ، فيُغيِّرُهُ قبلَ أَنْ يَسألَ العُلماءَ الرَّاسخين؟! وهل هذا إلَّا **أثرٌ مِن آثارِ الفَوضى الضَّاربةِ أَطنابُها في العِلْم والأَخلاقِ والسِّياسَةِ والدِّين وكلِّ شيء؟!**

---

(١) «رحلة من الزبير إلى لا أدري، من الزبير إلى جنيف» (١/ ق١٣٩ - ١٤٠).

(٢) مقالة نُشرت في مجلة «الضياء» الهندية، المجلد الأول، الجزء التاسع، رمضان سنة ١٣٥١هـ، (ص ٢٥-٢٩).

(٣) بعدها في الأصل بياض بقدر أربع كلمات.

فإنْ كان هنالك شيءٌ يَحتاجُ إلى تَغييرٍ فهو مِن شأنِ المجامعِ العلميَّةِ وأئمَّةِ العِلْم والأَدَب، فتَسرُّعُ بعضِ العامَّةِ إلى ما ليسَ مِن شأنِهم، وطَيرانُه في غيرِ مَطارِهم، افتئاتٌ على أهلِ ذلك الحقِّ، وزيادةٌ في اتِّساعِ خُروقِ الفَوْضى.

ثانيًا: إنَّ ما ظنَّه موقعًا في اللَّبْسِ ومُحْتاجًا إلى التَّغييرِ بالحَذْف ليسَ كما ظنَّه، ومِنْ قِبَلِ جهلِه أُوتي؛ فإنَّ حَذْف بعضِ الحروفِ تَخْفيفًا كألفِ «رحمن» و«إسمعيل» و«هؤلاء» و«هذا» ونحوِها، بعضُه قياسيٌّ كما في ألِفاتِ الأعلام؛ كـ «مالك» و«إسحاق» و«إبراهيم» و«الحارث» ونحْوِ ذلك، وغايَةُ هذا الحَذْفِ الجَواز، فيَجوزُ إثباتُ هذه الألِفات، وبعضُه سمَاعيٌّ كـ«هذا» و«هؤلاء» و«اللَّاتي» وأختها «اللَّائي» لجَمْع النِّسوةِ وما أشبهَ ذلك، فلا يجوزُ لأحدٍ أَن يُحْدِث حَذْفَ ألِفٍ لم تَحْذِفها العَربُ ولم يَجْرِ العُرْفُ بها، ولا اسْتقرَّ الاصْطِلاحُ عَليها، ولو تَخيَّلَ أنَّه لا لَبْسَ يَقعُ بحَذْفِها لأنَّ ذلك يُوقِعُ تَشْويشًا واختلافًا في الخَطِّ يَمنعُ مِن الفَهْم، ويجعَلُ الخَطَّ العَربيَّ مُختلًّا جاريًا على غيرِ نظامٍ ولا قانون، إذا سَوَّغنا لكلِّ أحدٍ أَنْ يُثْبِتَ ما يَشْتَهي ويَحذِفَ ما يَشتهِي.

ثالثًا: إنَّ ما تَوهَّمَه مِن وقوعِ اللَّبْسِ بإثباتِ أَلِف «أنا»، وإذا رآها القارِئُ ثابتَةً في الخَطِّ يظُنُّ أنَّها كذلك في اللَّفظِ، وأنَّه لا فائدةَ في إثباتِها في الخَطِّ غيرُ صَحيح، لأنَّها إنَّما تُحذَفُ في الدَّرَج وتُثبَتُ في الوَقْف، ولِذلك أثبتَها الأئمَّةُ كما أَثبتُوا كلَّ ألِفٍ تَسقُطُ في الدَّرَج وتَثبُت في الوَقْفِ نحْو: «ربَّنَا اغْفِر»، و«أَبُ الرَّجل»، و«فَتى الأَمِير»، فكذلك أَلفُ «أنا» وإن خالفَتِ الأَلفاتِ الأُخرى في كونِها تُحذَفُ في الدَّرَج لِغيرِ الْتِقاءِ السَّاكِنَين، فلم تُخالِفْها في كَونِها تَثْبُتُ في الوَقْف، ولهذا وجبَتْ كِتَابتُها كسائِرِ أَخَواتِها.

رابعًا: إنَّ حَذْفَها يُوقِعُ في لَبْسٍ أَشدَّ ضِررًا مِن اللَّبْسِ الَّذي تُوْهِمُه في إثباتِها، لأنَّ هذا القارئَ الجاهِلَ الَّذي لا يَعرِفُ أنَّ ألفَ «أنا» لا تُلفَظُ في الدَّرَج، أَجدرُ أَنْ لا يعرفَ أَنَّ «هَا أنا ذا» ثلاثُ كلمات، إذا كُتِبتْ بحذفِ الألِفَين فيَلْتبسُ عليهِ مَعناها، وهذا أَضرُّ عليه مِن زيادةِ الألفِ في القراءةِ.

خامسًا: إنَّ عملَ هذا الحاذفِ جرأَةٌ منه ووَقاحَةٌ وازْدِراءٌ لأَئِمَّةِ هذه اللُّغة الحاضِرين والغابرين، وأمَّا ما يَزعمُه مِن التَّجديدِ والإِصلاح، فخُدعَةٌ على غيرِ عاقِلٍ تجوزُ، فهؤلاءِ أئمَّتُه في التَّجديدِ الـمُقدَّسون في نظرِه، أَهلُ أوروبَّة يوجَدُ في لُغاتِهم آلافُ الكَلماتِ الَّتي تَشتمِلُ كلٌّ منها على حَرفٍ أو حرفَيْن أو على حُروفٍ تُكتَبُ ولا تُقرَأُ لا في الدَّرَج ولا في الوَقْف، وأَكثرُها لم تَبْقَ فيه فائدةٌ في الاشتقاقِ -أيضًا-، وإنَّما كان يُلفَظُ به في الزَّمان القديم، فتغيَّر النُّطقُ بمرورِ الدُّهورِ، وبَقِيتِ الكتابَةُ على حالِها.

- أَمثلةٌ قليلةٌ مِن ذلك في الإنجليزيَّة:

رايْت (Right) تكتب (رائيكَهت)، ومن معانيها: الصَّواب واليمينُ والحقُّ. ورايت (Write) تكتب (ورائت) وتُقرَأُ (رايت) بحذف الواو، ومعناها: يَكتُب، وسام (Psalm) تكتب (بسالم) بزيادةِ باء فارسيَّة ولام يُكتَبان ولا يُقرآن، وآيليند (Islend) تُكتَبُ (آيسليند) ولا تلفظُ السِّين، وفي اللُّغة الإنكليزيَّة آلاف مثْلُ هذه الكلمات، وعندَهم أمرٌ آخرُ وهو أقبَحُ مِن هذا؛ وذلك أنَّهم يُكتَبون حروفًا ويُبدلونها في النُّطق بحروفٍ أُخرى مِن غيرِ قياسٍ ولا دليلٍ، فمِن ذلك: هاوس (House) ومعناها: البيتُ أو الدَّار، يكتب (هاوس) فيُقرَأُ بالسِّين كما كُتِب، فإذا أرادوا أَن يجمعوه ضمُّوا إليهِ سينًا أخرى وقرؤوهما (هاوزز) بالزَّاي، ومنها: (Sure) بمِعنى مُوقن، تُكتَب (سُور) وتُقرَأُ (شور) بإِبدالِ السِّين شينًا،

ومِنها أنَّه مَتى اجتمعَ الواوُ (W) والهاءُ (H) تُقدَّم الهاءُ في النُّطق وتَتأخَّرُ في الكتابةِ، ومنها: أنَّهم يَكتُبون الباءَ الفارسيَّة (P) مع الهاءِ (H) ويَعتبرونها، حَرفًا واحدًا، ففي الغالبِ يَنطقون به فاءً نحو (Elephant) تكتبُ (إليبهنت) وتُقرأ (أيليفنت) ومعناها: الفِيل، وأَمثالها كثيرٌ، وقَد يَكتُبون هذَين الحرفَيْن ويقرؤونهما «ثاء» كما في (Nephew) تُكتَبُ (نيبهيو) وتُقرأ (نيفيو)، وأَمثالُ ذلك في لُغتِهم تكادُ لا تُحصى، حتَّى لا يُمكِنُ لأحدٍ منهم أَن يقرأَ -وإِن بلَغَ ما بلَغَ مِن العلمِ والذَّكاء- كتابتَهم إلَّا بتوقيفٍ مِن مُعلِّمٍ أو مُعجَمٍ يُراجِعُه، ولذلك أَجمعَت مَعاجمُهم على كتابةِ التَّلفُّظِ بعدَ كلِّ كلمةٍ، وذلك أَنَّها تُكتَبُ الألفاظُ بالحروفِ المصطلَحُ عليها ثمَّ تَكتبها بالحروفِ الَّتي تُقرَأُ بها، وقد سبَّبَ ذلك نَقصًا عظيمًا واضطرابًا كبيرًا في دوائرِ التَّعليم عندَهم، لأنَّ جزءًا كبيرًا مِن أوقاتِهم يَضيع سُدىً في معرفةِ هذه الاصطلاحاتِ الَّتي لا حاجةَ لها ولا فائدَةَ فيها، وضجَّ كثيرٌ منهم مِن هذا الأمرِ، وشَكَوا تَحمُّلَ هذا العِبْءَ الثَّقيل، واقْتَرحوا أَنْ تُكتبَ اللُّغةُ كما تُلفَظ، وإلى الآن لم يَجدوا أُذنًا صاغيةً، فَانظُروا إلى هؤلاءِ الَّذين تُريدون أَنْ تُقلِّدوهم بلا بصيرةٍ على العَمياءِ، كيفَ أَصرُّوا على استعمالِ أشياءَ عديمٌ نَفعُها، مُتحقَّقٌ ضرَرُها، إبقاءً لآثارِ سلفِهم وعصبيَّةً لِقَديمِهم، وإِنْ كان رثًّا باليًا، وأَنتم أيُّها الحكماءُ المتنوِّرون! بل السُّفهاءُ المُتهوِّرون! تُسارِعون إلى تَغييرِ أُصولِ اللُّغةِ وفُروعِها، لا تَرقُبون فيها إلًّا وَلا ذِمَّة، مِن دونِ حاجةٍ إلى هذا التَّغييرِ سِوَى أَنْ يُقَال: إنَّكم مُجدِّدون، وأَنْ تَفتخِروا أَمامَ أَعداءِ الأُمَّةِ بتغييرِ معالِمها، فيَقولون لكم: (Bravo)؛ أي: بَخٍ بخٍ؛ لأنَّهم يحرِّضونكم على التَّجديدِ والتَّغييرِ في لُغتِكم ومُقوِّمَاتِ أُمَّتِكم، وأَمَّا في لُغتِهم، فلو تجرَّأَ أحدٌ مِنكم -بل منهم أَيضًا- على حَذْفِ حرفٍ واحدٍ -وإِنْ كان ليسَ فيه فائدةٌ إلَّا العَناء-،

فإنَّها تقومُ عليه القِيامة، ويُرمى بِسهامِ التَّشنيعِ مِن كلِّ جانبٍ، فاتركوا التَّجديدَ في مِثْلِ هذه الأمورِ الَّتي قُدْتُم أَمْرَها، وعَليكم بتجديدِ عزائمِكم وأخلاقِكم بأَنْ تَترُكوا الضَّارَّ المُفسِد منها وتَأخذوا النَّافع الصَّالحَ، والله يَهدينا وإيَّاكم إلى صراطٍ مُستقيم.

- الشُّهور الرُّوميَّة:

لـمَّا كانتِ الشُّهورُ القَمريَّةُ غيرَ كافيةٍ للتَّأريخِ والزِّراعةِ والاحتفالاتِ ومَعرفةِ تَغيُّراتِ الجَوِّ في نظرِ كثيرٍ مِن العرَب، لأَنَّها تَدورُ في جميعِ السَّنةِ وَلا تَستقِرُّ في فَصْلٍ واحِدٍ، استعملوا الشُّهورَ الشَّمسيَّة لسَدِّ هذه الخَلَّة، وكانوا في ذلك أَزْواجًا ثلاثةً: فقِسْمٌ منها اسْتَعْملوا أَسماءَ البُروج: الثَّور والجَوز والسَّرطان إلى آخرها، وقَومٌ اسْتَعملوا الشُّهورَ الإِفرنجيَّة: يَناير وفِبراير ومَارس إلى آخرها، وقومٌ استَعملوا الشُّهورَ الرُّوميَّة: كَانون الثَّاني وآذار وشباط إلى آخرها، ونحن نُوافِقُهم على مَسِيس الحاجَةِ إلى الشُّهورِ الشَّمسيَّة الثَّابتةِ في بعضِ الأمور، ونُفضِّلُ استعمَالَ البروجِ؛ لأنَّها عَربيَّةٌ وافيَةٌ بالـمَرام، ومَن أَباها فَلْيَسْتعمِلِ الشُّهورَ الإِفرنجيَّة؛ لأَنَّ أكثرَ الـمَصالِحِ في العالمِ الآنَ مَنوطةٌ بها، وأمَّا استعمالُ الكَوانين والتَّشارين الَّتي قد هَجرَها أَهلُها الرُّوم مِن زمانٍ طويلٍ ولم يَبْقَ أحدٌ مُتمَسِّكًا بها إلَّا بعضَ الكُتَّاب في الشَّام والعِراق؛ فَلا نَرى معنًى للتَّشبُّثِ بها، فلا هي عربيَّة ولا هي عالميَّةٌ تُستعمَلُ في كلِّ مَكَان، يُضافُ إلى ذلك ثِقَلُ أَلفاظِها وَطولها، كتشرين الأوَّل، وتشرين الثَّاني، وكانون الأوَّل، وكانون الثَّاني، أمَّا الذَّنب الَّذي لا يُغتفَرُ، فهو استعمالُ الحكوماتُ الإسلاميَّة والمدارسُ الإسلاميَّة التَّأريخَ الإفرنجيَّ في أمورِها الرَّسميَّة، وهَجرِها للتَّأريخِ الهِجْريِّ الَّذي هو رَمْزُ نهضةِ العَرَب، وإشراقِ شَمْسِ الإِسلامِ على أَهلِ الأرض أَجمعين.

- القاموس:

هذه اللَّفظَةُ تدلُّ في اللُّغةِ العربيَّةِ على البَحرِ أو مُعظمِه، وبها سَمَّى المجدُ الفِيروزآبادي كتابَه الشَّهير «القَاموس المحيط»، وقبلَ ظهورِ كتابِه كان «صحاحُ الجوهريِّ» هو المنهلَ الـمَورود، والـمَلجأَ الـمَعهود لعُلماءِ اللُّغةِ العربيَّة، فلمَّا جاءَ كتابُ «القاموس» انتشَرَ في الآفاقِ انْتِشارَ الشَّمسِ الـمُشرِقة، ونَسخ بنورِه ظِلَّ كتابِ «الصِّحاح»، وأَقبلَ النَّاسُ عليه، وبَلغَتْ شهرتُه أَنْ صارَ مَعروفًا عندَ العالِـم والجاهِل، حتَّى صارَ العامَّةُ يُطلِقُون لَفْظَ (القاموسِ) على كلِّ مُعجَمٍ في اللُّغةِ العربيَّةِ ظَانِّين أنَّه اسمُ جِنْس، ولـمَّا انْتَشرتِ الفَوْضى في الأَدَب العربيِّ، وصارَ الـمُترجِمون لِلقِصَص والأخبارِ والقَوانِين مِن اللُّغاتِ الأُوروبِّيَّة يُعَدُّون مِن فُرسانِ ذلك الـمَيدان، وممَّن يُشَار إِليهم بالبَنان، وشوَّهوا مَحاسِنَ اللُّغةِ العربيَّةِ بما أَدخلُوه مِن الـمُفرداتِ والتَّراكيبِ الأَجنبيَّةِ في تَراجِيمهم الحِرَفيَّة، كان مِن جُملةِ ذلك لَفظةُ (قَاموس)؛ فإنَّهم جعلوها بإزاءِ (Dictionary) الإنكليزية و(Dictiunare) الفرنسيَّة، وهذه كمَا تَرى تَرجمَةٌ فاسِدَةٌ وبِضاعَةٌ كاسِدةٌ، ومعَ ذلك راجَتْ حتَّى جَعلَ يَستعمِلُها كِبارُ الأُدباءِ والمحقِّقين مِن العُلماءِ الرَّاسِخين غَفْلةً منهم أو تَساهُلًا، وأَيَّهما كان؛ فذلك غيرُ سَديد، فمِن واجبِ الـمَجامعِ العِلْميَّة ورجالِ الإصلاحِ العامِلين لإحياءِ اللُّغةِ العربيَّة أَنْ يُنبِّهُوا على أَمثالِ هذه الأَغلاطِ، ويُنزِّهُوا مَقالاتِهم عنِ استِعْمَالها، وَلا يَقْتدون بِجَهلةِ الـمُترجِمين وَهُم القُدوةُ، وباللهِ التَّوفيق.

- استِعمالِ «صلعم»:

النَّحتُ الخَطِّيُّ ممَّا اقْتَبسه الأدَبُ العَربيُّ مِن العَجميِّ، وقَلَّما استَعْملَهُ العَربُ في الزَّمانِ الأَوَّل، وقَد تكلَّمَ عليه عُلماءُ النَّحوِ والصَّرف، وذَكروا أَنَّه لا تَجوزُ

قراءَةُ الـمَنحُوت على حَالِه، بل يَجبُ أَنْ يَقرأَ على أَصلِه، مِثال ذلك:

«إلخ» تُقرَأُ: «إلى آخره»، و«اهـ» تُقرَأُ: «انتهى»، و«ح» تُقرَأُ: «حينئذٍ»، و«بخ» تُقرَأُ «باختصار»، و«ص» تقرَأُ: «الـمُصنَّف» بفَتْح النُّون، و«ش» تُقرَأُ: «الشَّرح»، ويجوزُ أَن تُقرَأُ «ص»: «المصنِّف» بكسْرِ النُّون، و«ش»: «الشَّارح» على إِضمارِ القَول، أي: قال المصنِّفُ، وقال الشَّارح.

ولـم تَستكثِر العَربُ منه كما استكثَرَتِ العَجم، بل كُلَّما كان أَهلُ بلادِ أَقرَبَ إلى عاداتِ العَربِ كانوا أَبعدَ عن النَّحْت.

ولَقد لَقِيتُ طالبًا مِن شنقيط -قُطْرٌ في جنوبِ المملكة المراكشيَّة- يَقرأُ: «إلخ» بِلَفْظِها بفَتْحِ الهمزةِ واللَّامِ وضمِّ الخاءِ مُشدَّدَةً، فذَكرْتُ له أَنَّ ذلك لا يَجوزُ، وأَريتُه كلامَ مَن نَصَّ على ذَلك مِن العُلمَاء، فأَصَرَّ على قِراءَتِه كذلك!

وحُكِي لي أنَّ بعضَ الطَّلبةِ بمصْرَ كان يَقول في «اهـ مِن عبدالمعطي»: «آه مِن عبدِالمعطي»! والـمُرادُ: «انتهى مِن حَاشيةِ عبدِالـمُعطي».

فأنتَ تَرى أَنَّ العربَ تخبَّطوا في النَّحتِ إِذْ لم يكُنْ مِن استِعمالهم القديم، ولا شاعَ عندهم، إِذ لا دَاعي لهُ لأَنَّ كتابتَهم مِن أَخصرِ الكتاباتِ، لأنَّها لا تثبتُ الشَّكل مع الحُروف، لأنَّ التَّركيبَ الـمَزجيَّ يكادُ يكونُ مَعدومًا فيها، بخلافِ لغاتِ العَجَم.

أمَّا العَجم، فقد جَرَوْا في النَّحت على قواعدَ مضبوطةٍ، فمَا كان مُصطَلَحًا عليه مَعلومًا عندَ الخاصِّ والعامِّ لم يُشيروا إليه في أوائلِ كُتبِهم، ومَا لم يكُنْ كذلك وَضعوا له قائمَةً تُبيِّن ما حُذِف منه في أَوَّلِ الكتابِ، وتابعَهم على ذلك بعضُ المصنِّفين مِن العربِ، ومعَ ذلك يَذكرون في ذيولِ كثيرٍ مِن معاجمِهم جميعَ الـمَنحوتاتِ مرتَّبةً على حُروفِ الـمُعجمِ ومشروحةً ليرجعَ إِليها مَن

أَشكلَ عليه شيءٌ مِن ذلك.

وهذا كلُّه تمهيدٌ واستِطْرادٌ، والـمَقصودُ بالذَّات دَعوةُ جميعِ الأدباءِ ولا سيَّما المسلمين إلى تَرْكِ نَحْتٍ واحدٍ قَبيحٍ مُوهِمٍ خِلافَ الـمُرادِ بِهِ، ثمَّ هو ذَريعةٌ إلى مفسدةٍ كبيرةٍ، وذلك أنَّ كُلَّ مَن كانَ في قلبِه حَزازةٌ أو بُغْضٌ لِنبيِّنا محمَّد ﷺ يكرهُ أَن يكتب بيدِه الصَّلاةَ عليه، وإِنْ كان كتابٌ قد أَلَّفَه صاحبُه وأَكثرَ فيه الصَّلاةَ والسَّلامَ على النَّبيِّ ﷺ ، فيَحذف « ﷺ » ويَكتبُ مكانَها «صلعم»، وذلك ليسَ مِن الأمانةِ في شيءٍ، وربَّما كان الحامِلُ عليهِ حُبُّ الاقتصادِ في الوَقتِ والمالِ، إِذْ يَرى الكاتِبُ -إِنْ صَحَّ- أَنَّ كتابةَ التَّصليةِ تشغَلُ وقتًا وبياضًا وتكلِّفُه في الطَّبعِ زيادَةَ نفقة، ونحن نحُلُّ هذا المشكِلَ بما يُرضي الكُتَّابَ جميعًا، إلَّا أَصحابَ الحَزازَات، فليس لنا فيهم حِيلة.

اِعلم أنَّه لا يجوز شرعًا ولا عُرفًا استعمال هذا النَّحت «صلعم».

أمَّا شرعًا: فإنَّه يُوهِم أنَّ (صلعم) بدلَ أو عطفَ بيانٍ مِن محمَّد أو النَّبيِّ، ويكون ذريعةَ استهزاءِ الأعداءِ بتسميتِهم نبيَّنا بذلك، وقديمًا قالَ الله مخاطبًا لخيرِ أمَّةٍ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا ﴾ [البقرة: ١٠٤] معَ أنَّ «رَاعِنَا» لَفظٌ عربيٌّ له معنًى مَعلوم، ولكن لـمَّا كان مرادفُه بلغة اليهودِ يدلُّ على معنًى قبيحٍ، أو يَجوزُ أَن يكونَ فاعلًا مِن الرُّعونة، وقد اتَّخذَتْه يهودُ ذريعةً إلى سبِّ النَّبيِّ ﷺ ، نَهى اللهُ عبادَه الـمُؤمنين عن استعمالِه، لِيَسُدَّ على أولئك الحُسَّاد الـمُشاغِبين طريقَ مُشاغبتِهم، فإذا كان هذا في لَفْظٍ له معنًى، فهو في «صلعم» الَّذي لا معنى له أَولى، فإذا نهيناكم أَيُّها الأُدباءُ عنِ استعمالِه، فإنَّما نَنهاكم بِنَهي الله –سبحانه-.

وأمَّا عرفًا: فمَتى كَثُرت حروفُ النَّحْت في النَّحو حتَّى صارَتْ ثلاثةً أو أربعة؛ فإنَّه يَتبادَرُ إلى الذِّهنِ أنَّه كلمةٌ دالَّةٌ على معنًى، فيُوقِعُ في اللَّبْس، وقَد استعملَ كثيرٌ مِن العُلماء في هذا الزَّمان نحتًا آخرَ هو أَسهلُ منه وأَبعَدُ عن اللَّبْس وهو (ص) للدَّلالةِ على لَفْظ (صلى الله عليه وسلم)، فمَن رَغِب عن النَّحت في هذا الموضع فهو خَيرٌ، ومَن أَبى، فَلْيستعمل (ص) هذا فيما يكتبُه الإنسانُ مِن إنشائِه، وأمَّا النَّاسخُ فالواجبُ عليه أَنْ ينقلَه كمَا وجدَه أداءً للأَمانة(١).

(١) آخره، والحمد لله رب العالمين.

فهارس
تقويم اللسانين

١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار.

٣- فهرس الأعلام.

٤- فهرس الكتب.

٥- فهرس الأشعار.

٦- فهرس الخطأ والصواب.

٧- الموضوعات والمحتويات.

فهرس الآيات القرآنيَّة الكريمة

سورة آل عمران

* * *

فهرس الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة والآثار[1]
مرتَّبة على الحروف

(١) ما كان أمامه (ث) فهو أثر.

طرف الحديث أو الأثر	راوي الحديث أو قائل الأثر	رقم الصفحة
مَن عَشِقَ فعَفَّ فَمَاتَ؛ دَخَلَ الـجَنَّة	عبدالله بن عبَّاس	١٠٣
مَن عَشَقَ فكَتَمَ وَعَفَّ فَمَاتَ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ	عبدالله بن عبَّاس	١٠٥
مَن لَـم يَشكُرِ النَّاسَ لَـم يَشكُرِ اللهَ	أبو سعيد الخدري	١١٠، ٣٥٧
مَن يُرِدِ الله بِهِ خَيرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّين	معاوية بن أبي سفيان	٢١٧
النون		
النَّاسُ ثلاثَةٌ: عالمٌ رَبَّانيٌّ، ومُتَعلِّمٌ (ث)	علي بن أبي طالب	٨٣
الواو		
وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ	أبو ذر	١٢٥
وأُوصي الخليفة بَعدي بالمُهاجرين (ث)	عمر بن الخطاب	١٠٩
الوَرْد نَوْرُ كلِّ شجرةٍ وزَهرُ كلِّ نَبْتة (ث)	أبو حنيفة	٥٥
ومَن أَحيَى أَرضًا مَواتًا فَهِي لَه	عمر بن الخطاب	٢٧١
الياء		
يَطلُعُ عَلَيكُمُ الآنَ رَجُلٌ مِن أَهْلِ الـجَنَّةِ	أنس بن مالك	١١١، ١١٢

* * *

فهرس الأعلام

العلَم	رقم الصفحة
طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد مناف	٢٢٤
طلحة بن عبيدالله بن خلف الخزاعي (طلحة الطلحات)	٢٢٤، ٢٢٥
العين	
عارف قفطان العاني	٣٨
عاصم -أحد القرَّاء-	١٨٢
العباد الأصفهاني، الكاتب الشاعر	٣٨٢
عبادة رضي الله عنه	٧٠
عبدالله بن أُبَي بن سلول	٨٢
عبدالله بن عباس	٥٩، ٨٣، ١٠٣، ١٠٥، ١١٨، ١٤٧، ٢٩٤
عبدالله بن عمر رضي الله عنهما	٥٠
عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما	١١١، ١١٢
عبدالله بن المبارك	٨
عبدالله بن مسعود رضي الله عنه	١١٧، ١١٨
عبدالرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما	١٢٢، ١٢٣، ١٢٤
عبدالرحمن بن زيد بن أسلم	١١١
عبدالرحمن الوكيل	١٤١
عبدالسلام هارون	٣٤٧، ٣٩٢
عبدالقيوم خان، الكولونيل	١٧٠
عبدالكريم قاسم	٢٧٦

* * *

فهرس الكتب[١]

(١) يشمل مقالات الهلالي في هذا الكتاب.

❃ ❃ ❃

فهرس الأشعار

الرَّوي	صدر البيت	القائل	رقم الصفحة
المعيب	فَإِنْ يَخْلُقْ لِيَ الأَعْداءُ عَيْبًا	البوصيري	٢٠٨
	التاء		
الطلحات	رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها	ابن قيس الرُّقيات	٢٢٥
النَّات	يا قَبَّحَ اللهُ بَني السِّعْلاةِ	علياء بن أرقم	١٥٣
تُثبِتا	وَمِثْلَهُ ممَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا	ابن مالك	١٩٠
أُسرة	–	ابن مالك	٦٩
فاشتريت	لَيْتَ وَهَل يَنْفَعُ شَيئًا لَيْتُ	رؤبة بن العجاج	٨٨
	الجيم		
الخراج	أُقَادُ إِلى السُّجونِ بِغيرِ ذَنْبٍ	أبو دلامة	٣٦٦
يرندجا	أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا	سويد بن أبي كاهل	٢٨٦
نئيج	شَرِبنَ بماءِ البحرِ ثم تَرَفَّعَتْ	أبو ذؤيب الهذلي	١٣٢، ٢٨٨
	الحاء		
رماح	جَاء شَقيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ	حجل القيسي	٢٢٦
بالبارحهْ	كُلُّهمُ أَرْوَغُ مِن ثَعْلَبٍ	طرفة بن العبد	١٣٧
يرشح	ويأبي الذي في القلب إلا تَبيُّنا	كشاجم	٢١٣
واضحهْ	كُلُّ خَلِيلٍ كُنْتُ خَالَلْتُهُ	طرفة بن العبد	١٣٧
	الدال		
أوتاد	والبَيتُ لَا يُبْتَنى إِلَّا بِأَعْمِدَةٍ	الأفوه الأودي	٢٤٠، ٣٢٥
لِورَّاد	رُدُّوا فَواللهِ لا ذُدْنَاكُمُ أَبَدًا	–	٢٥٩
سادوا	لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لا سَراةَ لَهم	الأفوه الأودي	٢٣٢، ٢٤٠، ٣١٨، ٣٢٥
كادوا	فَإِنْ تَجَمَّعَ أَوْتَادٌ وَأَعْمِدَةٌ	الأفوه الأودي	٢٤٠، ٣٢٥

الرَّوي	صدر البيت	القائل	رقم الصفحة
المُدرِّس	تَصدَّرَ للتَّدريسِ كُلُّ مُهوَّسٍ	علي الفالي	٢٤٥، ٣١٢، ٣٣٤
ضرسا	يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا	غيلان الربعي	١٥٢
كالورس	وطُلوعُها بَيضاءَ صافِيَةً	أسقف نجران	١٥٦
مجلس	فَحُقَّ لأَهْلِ العِلْمِ أَنْ يَتَمَثَّلُوا	علي الفالي	٢٤٥، ٣١٢، ٣٣٤
مُفلِس	لَقَدْ هَزُلَتْ حَتَّى بَدَا مِنْ هُزَالِهَا	علي الفالي	٢٤٥، ٣١٢، ٣٣٤
أمس	اليومَ أَعلَمُ مَا يَجيءُ بِهِ	أسقف نجران	١٥٦
تُمْسي	مَنَعَ البَقاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ	أسقف نجران	١٥٦
خمسا	لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا	غيلان الربعي	١٥٢، ١٥٥
السُّوس	آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ	المتلمس	٣٣٢
حيُّوس	-	ابن الدويدة المعري	٣٧٨
القناعيس	وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ	جرير	٢١٢
لميسا	وَهُنَّ يَهْمِسْنَ بِنَا هَمِيسًا	عبدالله بن عبَّاس	٥٩
	الضاد		
بعضي	طُوْلُ اللَّيالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي	العجاج	٣٣٩
يقضي	شَكَرْتُكَ إِنَّ الشُّكْرَ حَبْلٌ منَ التُّقَى	أبو نخيلة	٣٥٧
	العين		
فارجعي	أَفْنَاه قِيلُ اللهِ للشَّمْسِ اطْلُعِي	أبو النجم العجلي	١٣٠
ضارعا	وَاجْعَلْ فِي الِاستقبالِ الأَمْرَ وَاقِعًا	ابن بونا	٢٥٧

* * *

فهرس الخطأ والصواب

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة
	الهمزة	
نَسيتُ أنا الآخر	نَسيتُ أنا أيضًا	٤٧
أجاب على	أجاب عن	٦٦
احتل الجند البلد	فتح الجند البلد	١٩٧
والأدهى مِن ذلك	(والأدهى كذا وكذا) بدون (مِن)	٣٢، ٣٣
السابع والأخير	السابع وهو الأخير	٧٣
استهتر بكرامتهم أو بحقوقهم	احتقرهم أو لم يعبأ بحقوقهم	٢٠٠
الأسرة	بيت أو أهل بيت	٦٧، ٦٨، ٢٠٣
اعتناق الدين	أسلم أو تنصر	٤٨
«الألمان» جمعُ «ألمانيِّين»، و«الإِسبان» جمعُ «إسبانيِّين»	(الألمانيُّ) يجبُ أَن يُجمَعَ على (أَلمانيِّين)، وكذلك (الإِسبانيُّ) يجب أَنْ يُجمعَ على (إِسبانيِّين)	١٨٩
أمَّا عن كذا وكذا	أمَّا كذا وكذا	١٣٨
«جلسة الأمس»؛ يقصد به نهار اليوم الذي قبل يومه	(جلسة أمس)	١٥٠
«الإمكانيَّاتِ» استعمالُها بمعنى الطَّاقة والقُدرة أو	لا أستطيعه أو لا طاقة لي به أو لا يمكنني	٦٥

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة
والاقتصار على حركة ما قبلها وهي الفتحة: «المملكا العربيا السعوديا»		
تأشيرة السفر	سِمَة السفر	١٣٤، ١٣٦
تأكَّدتُ من الشيء، أنا متأكِّد منه	أنا مستيقنٌ هذا الخبر	١٧٣، ١٧٥
«التَّبسيط» بمعنى «التسهيل»	(التَّبسيط): التوسيع والنشر	١٦٦
يبحثون تَسْوِيةً حَوْلَ هذا الموضوع	يبحثون تَسْوِيةَ هذا الموضوع	١٨٨، ١٨٩
التَّصدير والتوريد	الإصدار والإيراد أو الاستيراد	٥٣، ٥٦
التَّصليح	الإصلاح	١٦١
تسمية القوَّةَ النَّاشئةَ عن النِّفط أو الكهرباءِ أو الغاز: «طاقَةً»	وقود	١٨٧، ١٨٨
التعبير بـ «التمني» عن الدعاء وإرادة الخير	أرجو أن تكون بخير وعافية	٨٧، ٩١
تنبَّأ بكذا وكذا	توقَّع وتفرَّس	٩٢
	الثاء	
ثَلاثِينات أو الثَّلاثينيَّات	لا حاجة إلى جمعها، ولا معنى له؛ لأن القرن الواحد لا تتعدد فيه أربعون ولا ثلاثون ولا عشرون	١٤٥
	الجيم	
«جِدَّة» بكسر الجيم	(جُدَّة) بضم الجيم	١٥٩

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة
التعبير بـ «العمل الجنسي» عن «المباشرة»	المباشرة والمسيس والملامسة	٥٦، ٥٨
	الحاء	
سلام حار، وشكر حار	أزكى السلام وأطيبه	١٣٦
حَوَالَى عشرة آلاف (بفتح اللام المقصورة)	حوالَيْ عشرة آلاف (بفتح اللام وسكون الياء)	١٩٠
الحياةُ السِّياسيَّة، والحياةُ الثَّقافية، والحياة الاقتصاديَّة	الشؤون السِّياسيَّة، والشؤون الثَّقافية، والشؤون الاقتصاديَّة	٦٠، ٦٥
الحياتيِّ والحياتيَّة	الحيوي والحيويَّة	١٩٠
استعمال «حيث» للتعليل: لم يَنْجَحْ فلانٌ في الامتحانِ حيثُ لم يكُنْ مواظبًا على حضورِ الدُّروس	(حيث) ظرف مكان: لم يَنْجَحْ فلانٌ في الامتحانِ لأنَّه لم يكُنْ مواظبًا على حضورِ الدُّروس	٧٥، ٧٦
	الخاء	
فَتْح خاء «الخَدمات» جمع «خِدْمة» بكسر الخاء	الخِدْمات	١٩٢
استعمال «الخَلْق» بمعنى الإنشاء أو الإيجاد في حق البشر	الإيجاد أو الإنشاء خاص بالله ﷻ	٢٨
	الدال	
دشَّن المدرسة	افتتح المدرسة	٩٨، ٩٩

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة
	الذال	
ذهب لوحده	ذهب وحده	٧٣
	الراء	
تأنيث «الرأس»	(الرأس) مذكَّر	١٩٨
رايات بيضاء	رايات بيض	٧١
رجال الدين	علماء الدين	١٦١
هدَّده فرضخ له	هدَّده فأذعن له	٧٢، ١٣٩
حضر الاحتفال «بالرغم» من كثرة أشغاله	حضر الاحتفال مع كثرة أشغاله	١٢٥، ١٢٦
روما أو رومة	رومية	١٩٧
روماني	رومي	١٩٦
جمْعُ «الرُّوميِّ» على «الرُّومان»	جمعها: (الرُّوم)	٣٥، ٣٦، ١٩٦
	الشين	
تسمية الرجل العظيم «شخصيَّة» والرجال العظماء «شخصيَّات»	رجل عظيم أو نبيل أو سريٌّ	١٤٠
	الضاد	
ضحَّى فلان بمنصبه	بذَل فلان منصبه أو آثر به غيره	١٩٨
	العين	
عاش أحداثها	شاهد أحداثها	١٧٧، ١٧٨

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة
على ما أعتقد	على ما أظنُّ	١٨٠، ١٨٣
عِلْماني وعَقْلاني	عِلْمي وعَقْلي	٨١
عمليَّة جراحية، عملية التفتيش	علاج جراحي، التفتيش	١٦٥، ١٦٦
«ليس الخبر كالعَيان» بفتح العين	(ليس الخبر كالعِيان) بكسر العين	١٦٧
	الغين	
الخلط في استعمال «الغَداء» (بالمهملة) و«الغِذاء» (بالمعجمة)	الغداء: طعام الغدوة؛ وهي أول النهار، والغذاء: الطعام، ولا يتقيَّد بوقت	١١٨، ١١٩
	الظاء	
ساعدته الظروف أو حالت الظروف بينه وبين ما يريد	ساعده الزمان أو حال الزمان بينه وبين ما يريد	١٤٢
	الفاء	
«الفترة» بمعنى «وقت العمل»؛ يقولون: فترة الصبح، فترة الظهيرة، فترة المساء	(الفترة): ما بين عَمَلَين، ولا يكون فيها عمل	٢٧
	القاف	
قاتَل ضِدَّ	«قاتل» فعل متعدٍّ بنفسه لا يحتاج إلى حرف	٣٤
مارِس القادِم	مارِس القابِل	١٤٩، ١٥٠
قال عنه	قال فيه	١٠٧

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة
القطاع الزراعي	القسم الزراعي	١٢٧، ١٢٨
القِيَم الدينية والأخلاقية	الأخلاق، ومَكارم الأخلاق، والتَّمسُّك بالدِّين	٦٧
	الكاف	
فلانٌ يشتغل في الجامعة «كمحاضر»	هذه الكاف دخيلة استعمارية	٢٣
«كَذَبَ» بكسر الذَّال	(كَذَبَ) بفتح الذَّال	١٦٩
«كَسَبَ» بمعنى «رِبح»	كَسَبَ: طلب الرزق أو أصاب، واكتسب: تصرَّف	١٦٨
«كسِبَ فلانٌ المعركةَ» بكسر السين	فتحها في الماضي: (كَسَبَ)، وكسرها في المضارع: (يكسِب)	١٦٨
كم هو جميل أو كم أنا مسرور	ما أجمَله، ما أعظم سروري	٨٥، ٢٠١
	اللام	
«الليلة الماضية» أو «ليلة أمس»	البارحة	١٣٧
	الميم	
المبادرةَ إلى مُفاوضَةٍ	الدَّعوةِ إلى مُفاوضَةٍ	١٩١
جمْعُ «المدير» على «مُدراء»	يُجمَع على (مُديرون)	١٦٢
فلان مُغرض	فلان ذو هونٍ وصاحب غرض	٢٠٢
فلانٌ يريد مقابلة الوزير	فلانٌ يريد لقاء الوزير أو الاجتماع به	١٤٨

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة
«ممتاز» للشيء الذي في غاية الكمال والجمال	حسن أو جميل جدًّا	١٥٨
منحتهم السماء كذا وكذا	إسناد المَنْح إلى السماء فاسد عقلًا ونقلًا ولغةً	١٢٩
ميزانيَّة الدَّولة في هذه السَّنة كذا وكذا	خَرْج الدَّولة في هذه السَّنة كذا وكذا	٢٠٢
	النون	
النَّشاطات	الأعمال	٧٠، ٧١
نُكران الذات	الإيثار	٥٢
جمع «النِّيَّة» على «نوايا»	تجمع على (نِيَّات)	٩٩، ١٠٠
	الواو	
فلانٌ يؤدي واجبه نحو الله	فلانٌ يؤدي حقوق الله الواجبة عليه	١٢٤
فتًى في الواحدةِ والعشرين مِن عُمرِه	فتًى في الحادية والعشرين مِن عُمره	٢٠٢
	الياء	
هذا العمل له ما يُبرِّره	هذا العمل له ما يُسوِّغه	١٠١، ٢٠٢
يستهدف كذا أو يهدف إلى كذا	يقصد إلى كذا	١٢٢
يَعشَق الصَّحافة	يُحِبُّ الصَّحافة	١٠١، ١٠٢
ينبغي عليه	ينبغي له	٩٤، ٩٧

* * *

الموضوعات والمحتويات

تَعَقُّبَاتٌ عَلَى «تَقوِيمِ اللِّسَانَينِ»

الفهارس